

سلسلة كتب التاريخ الحديث والمعاصر
(١)

مرصد الحديث

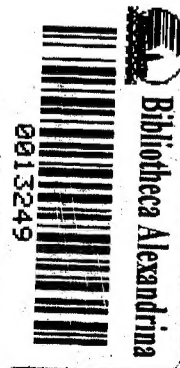
١٩٥٢ - ١٩١٩

★ ★ ★ ★ ★

دكتور
خالد نعيم

دكتور
جلال يحيى

المكتب الجامعي الحديث
٢٢ شارع الدكتور على رامز
محطة الرمل - الإسكندرية



سلسلة كتب التاريخ الحديث والمعاصر
(١)

مصر الحديثة
١٩١٩ - ١٩٥٢

★ ★ ★ ★ ★

دكتور
خالد نعيم

دكتور
جمال يحيى

١٩٨٨

المكتب الجامعي الحديث
٢٢ شارع الدكتور على رامت
محطة الرمل - الإسكندرية

مقدمة

سجلت مصر تاريخها منذ ما يزيد على سبعة آلاف عام ، عبر العصور المختلفة ، وحتى وقتنا الحديث ، ومن على الاحجار وأوراق البردى ، تطورت كتابة هذا التاريخ ، في مادته وفي طريقة كتابته ، لكي تصل في العصور الحديثة الى عدد من المؤلفات الضخمة ، والتي تظهر من وقت لآخر بلغات عديدة .

وإذا كان تاريخ مصر الحديث قد لقي في الربع الثاني من القرن العشرين اهتماما بالغا . ووجد مصادر تموله وتتفق عليه ، فلا شك في أن ذلك كان يرجع الى بعض اتجاهات معينة نظرت لهذا التاريخ ، في العصور الحديثة ، أو اعتبرتها على أنها مجرد تاريخ سياسى ، ومجرد تاريخ لمن حكموا البلاد ، وتوارثوها ابنا عن أب . وأثر ذلك في تقسيم فترات تاريخ مصر الحديث الى «عصور» ، يرتبط كل عصر منها بشخصية حاكم ، أو أمير أو خديو ، أو سلطان ، أو ملك ، فكان المهم هو نسبة كل ما يتم في البلاد في هذه الفترة أو ذلك العصر الى شخصية معينة . من أسرة محددة ، ولاشك في أن هذا الاتجاه في كتابه التاريخ كان يستند من ناحية الى فترات تتمشى تاريخيا مع الزمن ، ولكن مما لاشك فيه أيضا هو أن كتابة التاريخ بهذه الطريقة كانت مجحفة بمجهودات أبناء هذه البلاد ، سواء أكان عددهم يبلغ المليونين أو يرتفع الى عشرة ملايين ، أو يبلغ حتى عشرين مليونا ، كما أن القيم التي تدفع كاتب التاريخ الى النظر لعصر معين خلال شخصية حاكمة كانت تمنعه من أن يذكر بعض الاحداث أو المواقف التي قد لا تتمشى مع هذه القيم المحددة ، والتي يكون قد حصر نفسه داخل اطارها عند محاولته الكتابة . وربما كان ما يعمل ككاتب هذا التاريخ على درجة من الاهمية بالنسبة لدارس آخر له قيم مختلفة ، ربما تكون أكثر عمقا وأصاله ، أو أكثر جرأة وثورية . ولاشك في أن هذه العوامل كانت تجعل من

كتابة التاريخ بهذه الطريقة رغم وفرة الكتابة ، قاصرة وناقصة ،
وتحتاج الى اعادة نظر من جديد •

وملاحظة ثانية على ماكتب عن تاريخ مصر في العصور الحديثة
هو أنه قد دار دائما فيما يمكننا أن نسميه «بالبنيان الفوقى» أى فى
ذلك المجموع من العوامل السياسية ، دون محاولة فعالة لدراسة من
يسكنون سطح هذا الاقليم وأرضه ، أى دراسة الاحوال الاجتماعية ،
والظواهرات التى قد يتخذها دارس التاريخ عن أنها مؤشرات تدل على
اتجاهات معينة ، وأحوال محددة عند المصريين • وبطبيعة الحال كانت
كتابة التاريخ بهذه الطريقة بعيدة كل البعد عن محاولات التعمق ،
ومحاولات الوصول الى الجذور ، والانسس التى تعتبر دعائم لهذا
البنيان ، الذى هو مصر ، وهذه الجذور هى الاحوال الاقتصادية وما
يصيبها من تطور ، أو مايلحق بها من تجمد ، نتيجة لتأثيرها بمن يحتل
السلطة • وإذا كانت بعض الكتابات التاريخية قد تركت الجانب
السياسى أو ذلك «البنيان الفوقى» فانها كانت تتركه لكى تنزل الى
ميدان «التاريخ العسكرى» ، أو التاريخ الحربى ، بما يشتمل عليه
كذلك من معنى القوة ، والارتباط بقيادة معينة ، وامتداد حكم محدد الى
أفاق جديدة ، ولاشك فى أن اهمال الجوانب الاجتماعية ، والجذور
الاقتصادية ، يجعل هذا البنيان التاريخى مزعزا فى كتابته ، وتزيد
درجة تقلقله حينما يتطور المجتمع ، وتتطور القيم الموجودة عند الرجال •

وربما كان هذا عامل من العوامل التى أثرت فى كتابتى التاريخ ،
وبخاصة بعد سنة ١٩٥٢ • ذلك أن تطور القيم أجبر دارسى التاريخ
الحديث على اعادة النظر فيما درسوا ، وفيما عزموا على أن يكتبوا •
ويمكننا أن نضيف الى ذلك زيادة وضوح الترابط بين العوامل
الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية والسياسية ، وعلى دارس
التاريخ الآن أن يحاول التعمق مع كل من هذه العوامل ، وحسب

مقدرته ، والامكانيات المتاحة له ، حتى يتمكن من أن يكتب ما يرضى عنه ، وما يجعل القارئ يرضى عما كتب •

ولايمكننا أن نتجاهل صعوبة العمل في ميدان كتابة التاريخ الحديث ، وضرورة الرجوع الى الوثائق في دور المحفوظات ، وهى كثيرة ولا زالت تحتاج الى مجهودات ضخمة ، حتى تصبح مهينة أمام الباحثين والدارسين وكذلك ضرورة معرفة بعض اللغات الاجنبية ، وبدرجة من الاتقان ، حتى يتمكن الباحث من تتبع ما يكتبه علماء العالم عن بلادنا ، ومع ذلك فمن الواجب ألا تكون هذه العقبات حائلا دون محاولة كتابة هذا التاريخ •

ومع ازدياد شعورى بالمسؤولية فى الاسهام بنصيب فى اعادة كتابة تاريخ مصر الحديث ، وجدت لزاما على أن أبدا ، ولا أدعى لنفسى أنه سيكون فتحا جديدا فى كتابة التاريخ ، أو أننى أقدم عملا كاملا يضمم أمام الزمن ، ولكنها محاولة مخلصه ، وجدت نفسى مهينا ومعدا لتحمل مسئوليتها ، وانى اذ أربط بين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعوامل الاستراتيجية والسياسية ، انما أحاول تقديم أكبر تفسير ممكن لتلك الظواهرات التى شاهدها مصر فى تاريخها الحديث • كما أن التقسيم الزمنى الذى اتخذته أساسا لهذا التاريخ يرتبط بالعوامل العامة التى تؤثر فى المجتمع وفى الدولة ، ودون أن ألغى أهمية القيادة بالنسبة لاتخاذ قرارات معينة فى المسائل المحددة •

وإذا كنا قد كتبنا الجزء الاول من تاريخ «مصر الحديثة» ، لكى يشرح الفترة التى ساد فيها النظام الاقطاعى ، والتى عرفت بتاريخ مصر ابان الحكم العثمانى ، والتى تمتد فترتها من وقت دخول القوات العثمانية مصر فى عام ١٥١٧ حتى مناداة أهل مصر بمحمد على واليا على مصر بشروط هؤلاء الاهالى •

واذا كان الجزء الثانى من تاريخ «مصر الحديثة» قد شرح الفترة التى ساد فيها نظام «رأسمالية الدولة» والتى امتدت من عام ١٨٠٥ حتى عام ١٨٤٠ ، حين جاءت معاهدة لندن الدولية لكى توقف نمو مصر الطبيعى ، وتعود بسلطة مصر الى الحدود الطبيعية لهذا الاقليم ، فان الجزء الثالث من هذه المجموعة يعالج تاريخ الفترة الممتدة من عام ١٨٤٠ حتى عام ١٨٨٢ ، وهى الفترة التى نمت فيها الملكية العقارية فى مصر ، وانتهت بذلك الصراع بين الرأسمالية العقارية المصرية ، والرأسمالية المتأجرة والنقدية الدولية ، وفى صالح الرأسمالية الدولية ، وأخذت شكل الاحتلال البريطانى لمصر .

ويجىء بعد ذلك الجزء الرابع من هذه المجموعة ، ومن تاريخ «مصر الحديثة» ، والذي يمثل فترة الاحتلال البريطانى لمصر منذ عام ١٨٨٢ ، ثم فرض الحماية البريطانية عليها منذ عام ١٩١٤ . وهذه المرحلة تمثل فترة تفرس انجلترا فى مصائر مصر ، وتوجيهها الاقتصاد المصرى فى صالح الرأسمالية المستعمرة : فتشتمل على تصفية الامبراطورية المصرية فى افريقية ، ثم الاشتراك مع مصر فى حكم السودان . وكانت زيادة الاهتمام بمشروعات الرى تهدف زيادة انتاج القطن ، كمحصول تحتاجه المصانع الانجليزية ، وعلى درجة من الجودة لا تتوفر لمحصول شبيه له فى العالم . وشهدت هذه الفترة بداية نمو الحركة الوطنية فى مصر ، ثم اشتداد ساعدها ، فشهدت مجهودات كل من مصطفى كامل ، ثم محمد فريد . وكانت طبيعة ارتباط مصر بالدولة العثمانية فى هذه المرحلة ، تربط بين الحركة الوطنية فى مصر ، وبين بقية الاقاليم العربية والاسلامية ، والتى كانت تخضع للدولة العثمانية . وكانت هى دولة الخلافة الاسلامية .

وجاءت ظروف اعلان الحرب العالمية الاولى ، فى عام ١٩١٤ ، وعلان الحماية البريطانية على مصر ، لكى تقلل من هذه الروابط الموجودة بين مصر مصر وبين الدولة العثمانية . وكانت هذه الحرب ، بما

تفرضه من قيود على الحركة التجارية ، والاستيراد والتصدير ، تدفع عددا من المصريين الى ضرورة النزول الى ميدان الاعمال التجارية ، وحتى الى بداية العمل في الصناعة وساعد على ذلك توفر بعض رؤوس الاموال ، ودخول البلاد في مرحلة الرأسمالية المتأخرة . فكانت بداية المرحلة «الخامسة» من تاريخ مصر الحديثة والتي امتدت حتى عام ١٩٥٢ .

وهذه المرحلة الخامسة هي التي نعالج تاريخها في هذا الجزء من أجزاء مصر الحديثة . ولقد ساد هذه الفترة النظام الحر أو «الليبرالي» بكل ما تتميز به ، وبكل ما يحمله من معاني . وكانت القيادة التي تولت أمر مصر في هذه المرحلة هي «الوفد المصري» ، وهو الذي قاد حركة النضال الوطني في البلاد ، وحتى عام ١٩٥٢ .

ولقد نبت «الوفد المصري» في أرض المعركة ، والتي اشتملت على زخم كبير من العوامل والاحداث ، نتيجة للاحتلال البريطاني لمصر ، ثم اعلان الحماية البريطانية على البلاد ، مع ما تبع ذلك من عمليات الاستغلال قوتى مصر وامكانياتها الاقتصادية والبشرية ، ووضعها في خدمة الامبراطورية البريطانية ، في مصر ، وفي كل منطقة الشرق الاوسط فكانت أولى المعارك هي معركة «الثورة الوطنية» وهي ثورة مصر عام ١٩١٩ لتحرير مصر واستقلالها من الحماية البريطانية . ونبتت قيادة الثورة في أرض المعركة . وظلت هذه هي القوة السياسية الرئيسية في البلاد وحتى عام ١٩٥٢ ، اذ أن جميع الاحزاب السياسية الاخرى لم تظهر الى الوجود الا في شكل انسلاخ ، أو انشقاق ، من هذه القيادة الثورية ، وعليها ولاسباب مختلفة .

ومادامت الفترة هي فترة «الليبرالية» ، فيكون شعارها نمو ضرورة تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، أى وضع «دستور» للبلاد ، فلا

تفرض ضرائب دون موافقة ممثلى الشعب عليها ، الامر الذى يستتبع أن يكون نظام الحكم برلمانيا • وكانت هذه هى الموضوع الثانى الذى فرض نفسه بعد مرحلة «الثورة الوطنية» • ولقد خاض الوفد المصرى معركة الدستور ، وعمل خصومه على النيل منه فى هذا المجال ، وكأنهم لا يعرفون أنهم كانوا يهاجمون مصلحة مصر ، وأبناء مصر •

وحين جاءت الازمة الاقتصادية العالمية ، فى عام ١٩٣٠ ، ومع الخوف من الاتجاهات الاشتراكية ، زاد ظهور الميل الى نظم «الاشتراكية الوطنية» ، والتى كانت تقوم أساسا على التعاون وزيادة سيطرة الدولة على المنتج والمستهلك ، ومع خليط من الاسس الرأسمالية والاشتراكية ، بمقادير متفاوتة • وزادت خطورة الاتجاهات الفاشستية على مصر ، وحتى تهديد ايطاليا لكل من مصر والسودان • فأصبح على مصر أن تعلن عن اتجاهها • فرفضت الفاشستية ، وأصرت على النظام الدستورى البرلمانى فزاد توثيق روابطها ببريطانيا ، وتمكنت من عقد معاهدة الصداقة والتحالف ، والتى حلت النقاط المعلقة ، وان كانت قد قيدت مصر ، ولفترة معينة •

وفى هذا المناخ ، لم يكن من السهل على مصر ، ولا على «حزب الوفد المصرى» أن ينسى الاخوان العرب ، وخاصة مع تفاقم الأوضاع فى سوريا ولبنان ، وزيادة الخطر الصهيونى على فلسطين : فكان الاهتمام بفكرة الوحدة العربية ، والعمل على انشاء جامعة الدول العربية ، وأن كان التوقيع على ميثاق هذه الجامعة قد تم بعد اقالة وزارة الوفد ، برئاسة مصطفى النحاس •

واذا كان الوفد المصرى هو العنصر الاساسى ، مع غيره ، فى تحديد انتماء مصر الى النظام الدستورى البرلمانى ، وفى التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ ، فان انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وضرورة اعادة النظر فى هذه المعاهدة وتسويق بريطانيا العظمى فى ذلك ، جعله يقود معركة

التحرير ضد القوات البريطانية المرابطة عند قناة السويس ، ثم يقوم بالغاء هذه المعاهدة ، ومن جانب واحد ، يعلن وحدة وادى النيل ، وفى وضع دستورى •

ونصل بذلك الى عام ١٩٥٢ ، وعبر الثورة الوطنية ، والدستور ومعركته ، ورفض الفاشستية والاصرار على الانتماء الى النظم الدستورية البرلمانية ، والترابط العربى وانشاء جامعة الدول العربية ، ثم التحرير ووحدة وادى النيل • انه الجزء الخامس من تاريخ «مصر الحديثة» من عام ١٩١٩ الى عام ١٩٥٢ ، وهو هذا الجزء •

واذا كنت قد غلبت دور الوفد المصرى ، وحزب الوفد ، فى هذه المرحلة ، فانى لم أكن فى يوم من الايام عضوا فى حزب من الاحزاب ، وأكتب هذه الكتابة لجزء من واجبى ، ومن تخصصى ، كأستاذ للتاريخ الحديث والمعاصر ، وان كان ذلك فى شكل سهل ومبسط •

وينطبق نفس الشئ على الدكتور خالد نعيم ، والذى ساعدنى فى كتابة عدد من فصول هذا الكتاب ، وبخاصة البابين الثالث والرابع من هذا الكتاب • ولقد عرفته منذ أن كان طالبا ، ثم دارسا للتاريخ الحديث ، الى أن حصل على درجتى الماجستير والدكتوراه فى الآداب ، تحت اشرافى ، ويقوم الآن بالتدريس معى فى الجامعة •

وأرجو أن يسد هذا الكتاب نقصا فى المكتبة العربية ، رغم تواضع هذه المحاولة ، والصعوبة الواضحة فى العمل فى هذا الميدان من ميادين البحث التاريخى ، تضع بعض النقاط على بعض الحروف ، وتفتح عددا من المشكلات أمام الباحثين والدارسين ، وتكون حافزا لغيرى على العمل ، وعلى الكتابة ، اذ أن الميدان يحتاج لمجهود كبير •

— ١٣ —.

فالى القارىء ، والدارس والباحث ، أقدم مجهودى ، وعلى الله
قصد السبيل •

الاسكندرية فى ٣ فبراير ١٩٨٧ •

دكتور

جلال يحيى

تمهيد

درجت كتب تاريخ مصر الحديث على أن تبدأ تاريخ البلاد في هذه الفترة منذ السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر ، أى من عصر الحملة الفرنسية على مصر ، ورجع ذلك إلى سببين : أولهما : والمظهر الجديد الذى أخذته مصر منذ هذه الفترة ، بشكل واضح ومتميز عن الشكل الذى كان لها في الفترة السابقة ، وثانيهما هو صعوبة البحث ، وبخاصة في الكتب القديمة ، على الباحثين ، سواء أكانوا من الشرقيين أو من الغربيين .

ولكن هذا الاتجاه يتنافى مع ما اصطلاح عليه رجال التاريخ في العالم ، بالنسبة لتقسيم العصور التاريخية بشكل عام إلى عصور قديمة ، وعصور وسطى ، وعصور حديثة ، كما أن صعوبة البحث في بعض الفترات ليست مبرراً لإلغاء فترة معينة من تاريخ دولة ، أو تاريخ شعب .

ويبدأ التاريخ الحديث في العالم مع حركة النهضة الأوروبية ويتركز على وجه التحديد مع فتح الاتراك العثمانيين للقسطنطينية في سنة ١٤٥٣ ، أى مع سقوط غرناطة في أيدي الإسبانيين في سنة ١٤٩٨ ؛ أى يبدأ مع النصف الثانى للقرن الخامس عشر ، ولا يمكننا أن نعتبر أن تاريخ العصور الوسطى لا يزال ممتداً إلى بعض المناطق المختلفة حتى الآن ، نتيجة لاستمرار الأوضاع الإقطاعية فيها مثلاً ، حتى وقتنا الحاضر ، إذ أن التاريخ وتقسيمااته البامة تسرى على كل العالم ، رغم تباين الأوضاع واختلاف الأحوال من منطقة إلى منطقة ، ومن إقليم لآخر ؛ وهذا هو الذى دفعنا إلى إعتبار أوائل القرن السادس عشر ، مع ما تم فيها من أحداث جسام ، تمثل في دخول القوات العثمانية إلى مصر ، بداية لتاريخ مصر في العصور الحديثة ، حتى وإن كان هذا النظام العثماني سيطر عتيقاً وجامداً ، ويرتبط

في شكله وجوهره بحضارة العصور الوسطى ، أكثر من ارتباطه بروح العصر الحديث . هذه هي نقطة البداية .

وإذا كانت فترة حكم العثمانيين لمصر تعتبر ، من حيث مرحلة تطور وسائل الإنتاج . ومن حيث مرحلة تطور المجتمع عموماً ، إمتداداً للنظام الإقطاعي الذي ساد في مصر والمناطق الملحقة بها في عصر المماليك . إلا أن هناك ظروفًا جديدة طرأت على الموقف ، وذلك بالنسبة للطبقة الحاكمة المستقلة ، وعددها ، وعلاقة أفرادها ببعضهم ، وكذلك بالنسبة لعلاقة مصر بحيرانها ، وعلاقتها بالعالم . ولا شك في أن تحول طرق التجارة العالمية في هذا الوقت في منطقة الشرق الأوسط إلى طريق رأس الرجاء الصالح والمحيط الأطلسي ، ودول غرب أوروبا ، جاء عاملاً جديداً يؤثر على أحوال الشرق الأدنى ، في نفس الوقت الذي تثيرت فيه موازين القوى في هذه المنطقة ، ودخلت فيه قوات سليم الأول دمشق ثم القاهرة .

ومع نهاية سيطرة المماليك ، تغيرت الوضعية « الدولية » لمصر ، وإن كان دخول العثمانيين إلى البلاد لم يقض على أمراء الأمس ، بل تحالف معهم بعد أن أنزلهم من مرتبتهم ، واستعان بهم ، كأدوات له . وكجزء من نظامه ، لحكم البلاد .

وإن دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ودراسة طبيعة السلطة ، الموجودة في مصر في هذه الفترة ، تعتبر ميداناً خصباً لتقييم ذلك الشكل من أشكال الاقطاع ، كما أن موازنته بالنظم الاقطاعية الأخرى التي سادت في أوروبا في العصور الوسطى ، تظهر لنا فوارق عامة في علاقة الحاكم بالحكوم وفي اختصاصات هذا الحاكم ؛ وربما تلقى لنا بعض الاضواء على اتجاهاته ، وتانسر لنا بالتالي ، بعض التفسير ، ذلك النمط الاجتماعي الذي ساد عند الشعب بطوائفه المختلفة . وربما تلقى كذلك بعض الضوء على وضعية وسائل الإنتاج عندنا ، في

الوقت الذى تطورت فيه أوروبا بخطوات واسعة ومن وسائل الانتاج تصل إلى شكل المجتمع ، وتصل منه بالتالى إلى ميدان السلطة والسياسة .

وإذا كانت كتب التاريخ قد ذكرت إجمالاً أحوال البؤس والفقر ، والجهل والأمراض والأوبئة ، التى كانت تفتك بالمصريين ، وذكرت إجمالاً طغيان الحكام وتحكمهم ، واستكانة المصريين وذلمهم ، تحت ضرب السياط ، وسكوتهم على الاستغلال وحرمانهم من السلطة . فما لا شك فيه أن مثل هذا الاجمال فى إعطاء الشكل العام لمجتمع خلال ما يزيد على فرنين ونصف قرن من الزمان ، لا يتطابق تماماً مع الواقع ، وقد يحمل معنى التجنى على تاريخ مصر فى هذه الفترة . وربما يعثر الباحث على ثورة نشبت لدفع ظلم . وحركة قامت لقلب نظام حكم ، وعزيمة وجدت للوصول إلى السلطة . وكلها زاد البحث ، وعثر على جديد ، كلها تغيرت النظرة الاجمالية والمبسطة ، وثبت أن مصر لم تمت ، حتى فى عصر الموت .

حقيقة أن القيم التى سادت فى هذه الفترة . و « الولاء » للخلافة الاسلامية ، وروابط التضامن المهنوى بين سكان منطقة الشرق الأوسط ، وبخاصة أمام هجمات الدول الغربية والاستعمارية ، من البحر المتوسط ومن المحيط الهندى وخليج عدن ، كانت تقال من إمكانية الشقاق ، أو النزاع ، بين الحاكم والمحكوم ، وكانت توجه الأهل إلى صوب السكينة والاطمئنان . وبخاصة فى كنف هؤلاء الحكام الذين ادعوا لأنفسهم مسئولية الدفاع عن المنطقة وعن الاسلام ، ضد هجمات الاستعمار ، وإن كانوا فى حقيقة الأمر يدافعون عن « سلطتهم » وعن أقاليمهم ، واقطاعاتهم ، وعن عبيدهم وبهائمهم ، الذين كانوا يستغلون ، ولكن هذا الرباط الخاص بالولاء كان يتحول مع بعض المواقف ، وفى ظل بعض الأحداث . إلى ولاء للفكرة العامة بدلاً من الولاء لفرد ، وبشكل يسمح بالاصطدام مع شخص الحاكم ، حتى وإن كان ذلك لاستبداله بحاكم آخر ، من نفس مصدر السلطة .

وهذه الفترة هي مرحلة قائمة بذاتها في تاريخ مصر، وتعرف بالعصر العثماني، وستممتد حتى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر. وقرب نهاية هذه الفترة، ستزداد الاضواء المسلطة على مصر، نتيجة لبدء التفكير لدى بعض دول الغرب في إحياء طريق التجارة العالمية القديم عبر البحر المتوسط. ومحاولة الوصول إلى الهند من طريق قصير وستتنافس في هذه العملية كل من فرنسا وإنجلترا وسيُساعد هذه التنافس على زيادة الحركة في هذا الإقليم، في نفس الوقت الذي ستظهر فيه بعض الحركات من جانب بعض قيادات المماليك للاستقلال بمصر عن سلطة الدولة العثمانية، مع حركة على بك الكبير. والمهم هو أن هذه الحركة تمثل تغيراً جديداً بعد مرحلة السكون والخنود، ومع تطور الأحداث في العالم، ستشهد مصر مجيء الحملة الفرنسية إليها، وستجد نفسها فجأة في مواجهة نمط جديد من الجندية، ومن نظم الحكم، ومن طريقة التفكير، وطريقة العمل؛ وستكون صدمة قاسية تسكني لإيقاظ المصريين. ولاشك في أن هذا الصدام بين النظم الإقطاعية القديمة والقوات الاستعمارية التي كانت تمثل الانتصار البورجوازية على الإقطاع في بلادها، سيُساعد على تحطيم قوى الإقطاع في مصر، وبخاصة بعد انتصارها عليه من الناحية الحربية، التي تعتبر الصفوة الأولى والمهنة الأولى للإقطاعية، ولكن عوامل أخرى، مثل إختلاف اللغة والدين، والعادات والتقاليد، وتحكم الأجانب في الوطنيين، ستساعد على بعث الروح الوطنية لدى المصريين، وبشكل يميزهم عن المحتلّين الجدد، ويميز بينهم وبين بقية سكان المنطقة، وستؤدي هذه العملية إلى ظهور قيادات جديدة من المصريين، تشارك في ممارسة السلطة، وبطريقه كانت قد حرمت منها من قبل، وإضعاف النظام الإقطاعي الموجود في مصر، في نفس الوقت الذي ظهرت فيه روح المقاومة الوطنية، تهيأت البلاد لتغير أساسي في بنيتها الاقتصادية - الاجتماعية، حتى وإن ذلك بعد مرحلة من الاضطراب.

ومن الناحية الاقتصادية ، ومن الناحية الاجتماعية يمكننا أن نضع تاريخ هذه الفترة الممتدة من أول الفتح العثماني لمصر في سنة ١٥١٧ ، إلى نهاية عصر الفوضى في سنة ١٨٠٥ ، تحت إسم « عصر الاقطاع » وستنتهي البلاد من بعدها للدخول في مرحلة جديدة ، لها مميزات وخصائصها .

حقيقة أن الاقطاع لن ينتهي فجأة ، ماديا ومعنويا ، ولا حتى ثقافيا ؛ ولكن تطور وسائل الانتاج ، وتطور البنیان الاجتماعي في مصر ، سيدخل البلاد في مرحلة جديدة من مراحل تاريخها ، حتى وإن كان بعض الافراد قد استمروا في التنكير ، أو في معاملة الغير ، بطريقة إقطاعية ، والمعيشة بقيم إقطاعية .

* * *

وإذا كان مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر يعتبر فاتحة لعهد جديد ، فإن ذلك كان يتمثل في محاولتها كسب المصريين ، وإعلانها أنها جاءت لكي تخلصهم من تحكم الأتراك والمماليك ؛ وكان يتمثل في أنها جاءت إليهم بمبادئ الحرية والآخاء والمساواة . ورغم أن أهداف هذه الحملة كانت إستعمارية ، إلا أن بحشها قد ساعد على تبلور الشعور الطبقي بين المصريين والمماليك . وتسجيل عقود الملكية ، وتسجيل المباني والحواريات . ووضعوا ميزانية لها إيرادات ومصرقات ، وبدأوا في دراسة المشروعات الزراعية والصناعية ، وأوصوا بضرورة العناية بمشروعات الري ، والاهتمام بالمحصولات الصيفية ، هذا علاوة على إنشاءهم بعض المصانع اللازمة لتزويد قواتهم بالذخائر والملابس والمواد الاستهلاكية . وإن كانت الحملة الفرنسية لم تصل بالفعل إلى القضاء قضاء تاماً على نظام الاقطاع الذي ساد في مصر ، وذلك لقصر المدة التي مكثتها فيها ، وانشغالها بالظروف الاستراتيجية والحروب والثورات إلا أنها قلقت هذا النظام من أساسه ، وذهبت الطريق أمام العمليات التي قام بها محمد علي بعد خروج هذه الحملة من مصر .

وتولى محمد على حكم مصر بناءً على رغبة الأهالي وأختيارهم . ونتيجة لمعرفة المصريين بمساواة المماليك ، ورغبتهم في التخلص منهم ، ولقد قام محمد على بادخال تعديلات كبيرة على نظام الملكية العقارية والانتاج الزراعى والانتاج الصناعى وعمليات التسويق ، بشكل جعل منه منفذاً للقضاء على النظام الاقطاعى ، وبشكل حاسم .

ولقد عمل محمد على على مواجهة الاخطار العسكرية الغربية ، وخاصة أخطار بريطانيا التى حاولت إحتلال مصر بحملة الجنرال فريزر ، كما عمل على القضاء على خطر المماليك فى مصر بمذبحة القلعة ، ومنع بذلك مساندة القرة الاستعمارية القوى الاقطاعية الداخلية ، قبل أن يقضى على الاقطاع . ولقد عمل على إلغاء نظام الالتزام حتى يمهّد خضاع الانتاج الزراعى لتخطيط الدولة وتوجيهها . ونفذ محمد على خطته على مرحلتين ، فى سنة ١٨٠٩ ، وفى سنة ١٨١١ ، قبل أن يتم له إلغاء الالتزام نهائياً فى سنة ١٨٠٣ .

وطلب الوالى من الملتزمين كشوفاً بأرباحهم ، فقدّموا هذه الكشوف معلّنين فيها أصغر ربح ممكن ، فأفرها الباشا وصرف لهم معاشات على هذا الأساس ، وحرّمهم من كل امتياز خاص بالالتزام ؛ أما أراضى الوسيّة فإنه قد أبقاها فى أيدي أصحابها ، على أن تؤوّل إلى الحكومة بعد موتهم . وسيطرت الحكومة كذلك على أراضى الأوقاف .

وأصبحت الدولة بهذه الطريقة تتمتع فعلاً بملكية الأراضى الزراعية ، ومهدت بهذا الطريق لتدخل الدولة فى شئون توزيع الأراضى على صغار الفلاحين ، وعلى أساس عملهم فيها ، دون ملكيتهم لهم . وأخذت حكومة الأمير ، أو « الميرى » توجه الفلاح فى مديريات بكلمها ، إلى زراعة محصول ، معين وفى مديريات أخرى إلى زراعة محاصيل ثانية . وكانت الحكومة تقدم البذور سلّمة للفلاحين ، وتنتظر

مخرج المحصول لكي تشتريه منهم بسعر مدين . ويمكننا أصبحت هي الزراعة الوحيدة في مصر .

حقيقة أن هذا النظام كان يجعل الحكومة تتحكم في الفلاح ، وفي فرض أنوار معينة من المحاصيل ، وفي تحديد سعر المحصول ، خاصة وأنها كانت تعيد بيع القمح إلى الفلاح في نهاية الموسم بأثمان أكثر إرتفاعاً من سعر شرائها له منه في أول الموسم . ولكن هذا النظام عمل من جانب آخر على تقديم مساعدات أخرى للفلاح ، وعلمه زراعة محاصيل جديدة ، وحماه من مساومات التجار ، وخاصة الأجانب منهم ؛ وبدلاً من أن يذهب الربح إلى جيوب الأجانب ، إنتهى به المطاف إلى خزائن الدولة ، ولكن الربح كان موجوداً وأغضب هذا النظام التجار الأجانب ، إذ أنه كان يتعارض مع مصالحهم ، ويحرمهم من الربح الناتج عن المساومة في نظام حرية التجارة .

ولقد ساعدت سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج الزراعي ، مع حاجتها إلى إنشاء صناعة حديثة ، وخاصة لإشباع حاجة الجيش والقوات المسلحة ، إلى أن تصبح الحكومة هي المسيطرة الوحيدة ، أو المحتكرة ، للإنتاج الصناعي في البلاد . ومهدت هذه السيطرة على الزراعة والصناعة ، الطريق أمام الدولة لكي تسيطر على التجارة .

وتمكنّت الدولة نتيجة لذلك من تحقيق نظام الري الدائم ، وذلك بتعميق بعض الترع ، وتقوية الجسور ، وحفر ترع جديدة ، والبدء في إنشاء القناطر . وأدخلت الدولة زراعة القطن في مصر . تلك الزراعة التي أخذت أهميتها في الازدياد . وحققت الدولة من التجارة في القطن أرباحاً طائلة ، إذ أنها كانت تشتريه من الفلاح بخمسة ريالات للقنطار ، وتبيعه للخارج بأضعاف هذا السعر . وإهتمت الدولة بزراعة قصب السكر ، والنبيلة وأشجار التوت والزيتون ؛

وتمكنت بها لها من إمكانيات ، من زيادة مساحة الاراضى المزروعة من م ولى فدان إلى أكثر من ثلاثة ملايين .

وكانت عملية التصنيع فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، تتبع سيراً على سياسة الاكتفاء الذاتى . فأنشأت الدولة مصانع الغزل والنسيج . بلغ عدد عمالها ثلاثين ألفاً . وربحت الدولة من هذه العملية ، وكانت تباع طهية القماش التى تكلنها خمسين قرشاً بأكثر من مائة قرش . وإهتمت الدولة بـناعة السكر والتقطير فى الوجه القبلى ؛ وإن كان نجاحها فى هذه الصناعة يقل عن نجاحها فى صناعة النسيج . وإعتمدت الدولة بالصناعات الحربية اللازمة لتزويد الجيش بالمهمات والأسلحة ، وبناء السفن اللازمة للأسطول ، ووفرت على نفسها كثير من الأموال التى كانت لازمة لإستيراد هذه المصنوعات من الخارج . وكانت هذه الصناعة مدرسة تعلم المصريين ، وتوفر للسوق المحلى كثيراً من احتياجاته .

ولقد وصلت الحالة بالدولة إلى أنها أصبحت هى المسيطرة على قطاعات الزراعة والتجارة والصناعة . فهل ترضى هذه السياسة الاحتكارية ، أو ر عمالية الدولة . أصحاب رؤوس الأموال الأجانب ؟ خاصة وأنها كانت تعمد على إشباع أحد أسرارهم بمنتجاتها المحلية من ناحية . وكانت تعمل من ناحية أخرى ، على منع المساومة ، التى كانوا يتخذونها وسيلة لشراء المواد الأولية من فلاح المصرى بأبخس الأثمان ؟

لقد حدث تضارب واضح بين أنصار حرية التجارة ، من الأوروبيين عامة ومن الإنجليز خاصة . وبين هذه الأجهزة الجديدة ، المحتكرة والمركزة فى أيدي حكومة أو دولة محمد على . وكان هذا التضارب فى المصالح الاقتصادية سبباً أساسياً فى وقوف رجال الاعتدال البريطانيين فى وجه تجربة محمد على فى مصر . جاءت العوازل الاستراتيجية والسياسية لئلا تجبر بريطانيا على محاربة محمد على . واستخدام القوة ضد النظام الاقتصادي الذى أنشأه .

. وكان لتوسيع مصر في الجباز ، ونجد ، ووصولها إلى اليمن، ومياه الخليج العربي « وتوسيعها في السودان ، وتوسيعها في سوريا — أكبر الأثر في أن بدأت الامبراطورية البريطانية في اعتبارها خطراً عليها » وخطراً واضحاً على طرق مواصلاتها الامبراطورية « خاصة وأن هذه الدولة الجديدة أصبحت تسيطر على الطريقين المؤديين إلى الهند : وهما طريق الاسكندرية — القاهرة — السويس ، وطريق بيروت والاسكندرية فحلب وبغداد والبصرة . أما من الناحية السياسية فإن إتحاد كل هذه الاقاليم مع مصر « وهى عربية ، كان يهدد بنشأة قومية جديدة تظهر في المنطقة ، وتكتل حول طريق الهند ، والتي كانت بريطانيا ترغب في الاحتفاظ بها في أيدي قوات ودول منفصلة ، وهكذا وضع التضارب الإقتصادي والاستراتيجي والسياسي ، بين مصالح بريطانيا الاستعمارية في مصر ومنطقة الشرق الأدنى ، ومصالح هذه الدولة الحديثة الناشئة .

ولقد وضعت بريطانيا سياستها لمحاربة هذه الدولة المصرية في الشرق الأدنى وعلى أسس إقتصادية وإستراتيجية ، فبدأت بعقد ماهدة « بولطة لي مان » ، أي نظام السمل في الموانئ ، مع الدولة العثمانية في سنة ١٨٣٨ ، ونصت فيها على ضرورة تطبيق مبدأ حرية التجارة في جميع أنحاء الدولة العثمانية ، ولما كانت مصر تعتبر قانوناً جزءاً لا يتجزأ من الممالك العثمانية فإن معنى هذه المعاهدة كان هو موافقه السلطان العثماني على إلغاء نظام الاحتكار الذي نساؤه دولة محمد علي في مصر ، وفي الامبراطورية التي كان يحكمها . هذا من الناحية الاقتصادية . أما الناحية الاستراتيجية فإن بريطانيا قد قامت في العام التالي بإرسال حملة لإحتلال صحرة عدن ، والتي كانت تعتبر المفتاح الجنوبي لبحر الأحمر ، وذلك في سنة ١٨٣٩ ، ثم تأهبت لمواجهة الدولة المصرية في سوريا ، وذلك عن طريق إستغلال العناصر غير الراضية في الاقليم ، وعن طريق توزيع الأموال على بعض أصدقائهم الدروز ،

وكذلك الأسلحة ، وعن طريق تشجيعهم على الثورة ضد مصر ، وضد النظام المصرى .

وتدخلت بريطانيا فى حرب الشام الثالثة لإجبار مصر على العودة إلى حدودها الطبيعية السابقة لتوسعها ، وفصلت بين القوة التى تحكم طريق الإسكندرية — القاهرة — السويس ، والقوة التى تحكم طريق بيروت الإسكندرية إلى الخليج العربى وجاءت معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ تعلن أن مصر جزءاً لا يتجزأ من الدولة العثمانية ، وأن القوانين التى يعمل بها فى مصر هى القوانين العثمانية ، فإنتهى السمل بالنظام الإحتكارى الذى أنشأه محمد على ، وكان الإنقطاع قد إنتهى ، كما إنهار نظام رأسمالية الدولة ، فساعد ذلك على نمو النظام الرأسمالى فى مصر ، خاصة وأن النظام السابق فى عصر محمد على ، وكان يحمل فى جوهره أسس هذا النظام ، وساعد ، مع تدخل النفوذ الأجنبى ورؤوس الأموال الأجنبية فى البلاد على نمو النظام الرأسمالى الحرفى ، وفى صالح الأغنياء ؛ وفى توافق أصحاب رؤوس الأموال فى كل مكان .

* * *

وعلىنا أن نعرف بأن تدخل محمد على ، أو تدخل الدولة ، للقضاء على نظام الاقطاع جاء نتيجة لضف الطبقة الوسطى ، وعدم تمكنها من وقف الاقطاع عند حده . حقيقة أن محمد على لم يغير البنيان الاجتماعى الاقتصادى لمصر من حكم الاقطاع إلى حكم البورجوازية أو الطبقة الرأسمالية ، ولكن حوله من الاقطاع إلى نظام الاحتكار ، أو رأسمالية الدولة ، وسيسلم نظام محمد على العملية بإنهياره ، إلى الطبقة البورجوازية النامية ، والتى بدأت نموها فى عصره ، فانتهزت الفرصة للاسراع فى عماليات إستغلالها ، وعلى حساب الشعب .

ولقد أثر انهيار إمبراطورية محمد على على كل من الصناعة والتجارة

والزراعة ، واضطر الباشا إلى إقفال مصانعه والورش التي كان قد أنشأها في كل مكان ، ولم تكن هناك قوة شرائية قادرة على شراء هذه المؤسسات وإدارتها . فكانت فرصة للأجانب ، من يونانيين وإنجليترا وإيطاليين ومالطيين وفرنسيين ، لشراؤها ، أو شراء ما يرغبون منها ، وبأبخس الأثمان . وكان نهاية نظام الحماية الجبركية ، المتمثل في أجلى معانيه في نظام الاحتكار ، يسمح للأجانب بأغراق الأسواق بمنجاتهم ، وهي أكثر إتقانا في إنتاجها من المصنوعات الأهلية ، وتعتبر منافساً قوياً لها ، كما أنه لم يكن من مصلحة الأجانب ترك الصناعة المصرية الوليدة تقف على أرجلها ، حتى يتمكنوا من تسويق سلعهم في مصر . وأدى كل ذلك إلى إنبهار الصناعة المصرية ، وعودة مصر سوقاً للمصنوعات والمنسوجات الأوروبية ، ومكاناً لتزويدهم بالمواد الخام . وساعد ذلك على زيادة توسع رؤوس الأموال الأوروبية في مصر ، ونشأة طبقة تعمل كوكلاء ، لتوزيع المصنوعات لحساب الأوروبيين ، أو لشراء المحاصيل لهم ، وأصبح في وسع هذه الطبقة أن تربح أموالاً طائلة من العمولات التي كانت تتقاضاها ، خاصة وأنها كانت تعمل لحساب الأجانب ، وبرؤوس أموالهم .

وكما أثر الإنهيار على الصناعة والتجارة ، أثر كذلك على نظام ملكية الأراضي الزراعية ، والإنتاج الزراعي ، وكان محمد علي قد أدخل بعض التعديلات على نظام الملكية الزراعية في مصر قبل دخول حرب الشام ، وذلك نتيجة لإحتياجه إلى ضمان ولاء بعض العناصر اللازمة له للسيطرة على الجيش وعلى الإدارة فعمل على إقطاعها قطعاً من الأراضي التي يمكن إستصلاحها ، والتي كانت بعيدة عن العمران ، وأصبحت تنرف بالأبعاديات والشفالك ، وأعفى هذه الأراضي من الضرائب ، وعلى أساس قيام أصحابها باستصلاحها . وكانت هذه الحماية أول تغيير في قاعدة ملكية الدولة للأراضي الزراعية ، وفي تقارب مساحة القطع

الصغير التي كان يزرعها الفلاح . ولقد إستند أصحاب الأبعاديات والشفالك إلى مرتباتهم ، بصفتهم من كبار الموظفين وكبار ضباط الجيش ، لإستصلاح هذه الأراضى ، وكان فى وسعهم السير فى هذه العملية بسهولة تناسب مع ضخامة مرتباتهم . وجاء لإنهيار النظام الإحتكارى الذى أنشأه محمد على مساعداً لهم على سرعة نمو عملية إستغلالهم الإقتصادى ، ذلك أنهم أفادوا من رخص الأيدى العاملة ، وتوفرها بعد تسريح الجيش ، الذى إنخفض عدده من ٢٨٥ إلى ١٨ ألف جندي ، ومن إقمال المصانع ورفق النبال . فأصبحوا يمتلكون كل وارد الثروة ، من أرض ورأسمال وأيدى عاملة ، وكل ما يلزمهم لتحسين إنتاجهم ، وزيادة أرباحهم . ولم يكن من السهل على التجار الأجانب أن يخضعوهم لنظام المساومات التجارية ، خاصة وأنه كان فى إستطاعتهم ، ككبار ملاك وكبار الموظفين فى الدولة ، أن يتركوا المحصول فى شئونهم حتى العام التالى ، ماداموا لا ينتظرون هذا المحصول ، ويعيشون على رواتبهم الكبيرة . أما صغار الفلاحين ، فإنهم وجدوا أنفسهم فجأة بمفردهم ، ودون منتهى زراعى ، ودون بذور توزعها الحكومة ، وخضعوا لمساومات التجار ، ولم يكن فى وسعهم الإصرار على بيع المحصول بسعر معين ، خاصة وأنهم كانوا ينتظرونه للعيش بشفكه . فزادت حالة الفلاح الصغير بؤساً على بؤس ؛ واضطر إلى رهن أرضه لشراء البذور والتقوى ؛ ولإنتهى الأمر بكثير منهم إلى بيع أرضه والعمل فى أرض الباشا المجاورة . هذا فى الوقت الذى ترايدت فيه الأرباح ، ومن الأراضى والرواتب ، وفى أيدى كبار الملاك . وهكذا مرت حيازة قطع أرض زراعية كثيرة من أيدى صغار الفلاحين إلى أيدى الباشوات .

ومع إزدياد الثروة فى أيدى الطبقة الحاكمة ، وإستنادها إلى الأرض ، علاوة على إستنادها إلى وظائفها ، أخذت فى إشباع حاجاتها بطريقة متزايدة ؛ فعملت

أبناءها وأنشأت القصور وإشترت العربات والجياد في الوقت الذي زاد فيه فقر
النلاح وضوحاً . وأخذت هذه البعوضة ، من الأعيان وكبار الموظفين وكبار
الضباط ، تشعر بأنها تختلف عن الفلاحين ، حتى وإن كان بعضها من أبناء
الفلاحين : ذلك أنهم أصبحوا يمتلكون في شيء ، حتى التمسرف في مصير الفلاح ،
وبصير أرضه . علاوة على إستنادهم إلى سلطة مراكزهم في الحكومة ، ووضح مع
الزمن أن هذه الطبقة الجديدة قد أخذت في الانفصال عن الفلاح ، وشمرت بذلك ،
وعاملته على هذا الأساس ونجد من ناحيته أخرى أن ابن النلاح قد بدأ في الشعور
بنفس هذا الشعور الطبقي تجاه هذه الطبقة ، وهو ابن البلد . ولكن رواسب كثيرة
كانت تمنعه من إتخاذ موقف إيجابي ، بل كانت الظروف المادية والمعنوية نجبره على
وضع قوته في خدمة هذه الطبقة الجديدة التي كانت تملك له الخير والشر في القرية ،
وقد تساعده أو تخدمه في الحكومة أو نجاحها .

ولقد كان لإتجاه النظام الإحتكاري ، الذي أنشأه محمد علي ، أكبر الأثر في
بداية عمالية نمو النظام الرأسمالي الحر في مصر . وتأثر هذا النمو بالعوامل الداخلية
والخارجية المسيطرة ، سواء أكانت تتعلق بنظام ملكية الأرض ، أو بالنظم
المالية ، وكيفية رؤوس الأموال الموجودة في السوق ، وكذلك بتعداد الأهالي ؛
وخرجت من كل ذلك إمكانيات التطور ، وسرعته في اندخول إلى عمليات
إستثمارية معينة ، سواء أكانت زراعية أو مالية .

ونلاحظ أن الفترة التالية لعصر محمد علي ، أي أواسط القرن التاسع عشر ،
لقد إمتازت ببدء ، عملية تمليك الفلاحين للأراضي الزراعية ، تلك السياسة التي
كان قد بدأها محمد علي ، والتي سار عليها كل من عباس الأول ومحمد سعيد ، إلى
أن أصدر هذا الأخير لأمره سنة ١٨٥٤ ، التي نظمت ملكية الأراضي وحيازتها .

وكانت هذه السياسة سبباً أساسياً في استقرار الملكية ، وفي زيادة الدافع الشخصي للإنتاج الزراعي ، وفي قدرة المالك على الاقتراض بضمان أرضه . فنتج عن ذلك إنتشار البنوك والمصارف ، وتصدير أوروبا لكمية من رؤوس الأموال صوب مصر .

ولقد واصلت مصر في هذه الفترة الإهتمام بتوفير مياه الري وتوسيع رقعة الأراضي المزروعة ؛ فحفرت ١٢ ترعة في عصر إسماعيل ، كلفتها أنفى عشر مليوناً من الجنيهات ؛ وزادت مساحة أرضها المزروعة من أربعة ملايين إلى أربعة ملايين وثمانمائة ألف فدان . ومع زيادة مساحة الأراضي المزروعة ، إزدادت مساحة المزروعات الصيفية ، وخاصة القطن والقصب وكانت الحرب الأهلية الأمريكية ، ووقف تصدير أمريكا لأفطانها ، أثراً كبيراً في إرتفاع أثمان محصول القطن ، وفي إتجاه المصريين إلى زراعته ، وخاصة بعد أن وصلت أثمانه إلى خمسين ريالاً بدلاً من خمسة عشر . ولقد إعتقد المصريون أنه يمكنهم الإعتماد على إنتاج وتصدير القطن بصورة مستمرة ؛ إلا أن نهاية الحرب الأهلية في أمريكا أعادت إلى سوق القطن العالمية أسعارها السابقة . وكان عدد كبير من المصريين قد إقترض لكي يتمشى مع سياسة التوسع في الزراعة ؛ فجاءة إنخفاض الأسعار لكي يضعهم في أزمة مالية تجاه البنوك والمصارف ، ومعظمها أجنبي . فبرزت ملكية مساحات كثيرة من الأراضي الزراعية .

وكان الخديو إسماعيل نفسه يهتم بهذا النوع من الاستثمار الزراعي ، فإضطر نتيجة لذلك إلى الإهتمام بمحصول جديد ، هو قصب السكر ، الذي كان يصلح ويبشر بالنجاح في الصعيد ؛ وحفر ترعة الإبراهيمية ، وبدأ في إنشاء المصانع اللازمة لتكرير وتنقية السكر ، ونسى إسماعيل مبدأ التخصص في الإنتاج ، والذي

كان يسمح لدول أخرى بأن تنتج القصب والسكر بأسعار تقل عن أسعار التكلفة
 المصرية ، خاصة وأن مبدأ حرية التجارة كان سائداً ، فإنتهت هذه العملية بخسارة
 جديدة ، خاصة وأن الحكومة لم تقم باللائم لحماية هذه الصناعات الجديدة الناشئة ،
 وإجتازت أوروبا في هذه الفترة عصر الثورة الصناعية التي ساعدت ، بالتخصص
 وتحسين الآلات ، على سرعة الإنتاج ، وبالتالي على سرعة دورة رأس المال ،
 وسرعة تكديس الأرباح . ونشأ في أوروبا اتجاه لتصدير رؤوس الأموال للخارج ،
 لاستغلالها في مشروعات مضمونة ، وبأرباح مجزية ، وخاصة إذا ما استغلّت في
 قروض لشراء المنتجات والمصنوعات الأوروبية ، وفي مشروعات النقل والسكك
 الحديدية . وساعدت حركة تصدير رؤوس الأموال على تعمير المصنوعات
 الأوروبية ، وتحقيق الربح ، وتسهيل وصول المواد الخام والمنتجات الزراعية إلى
 أوروبا . وإذا كان جزء من رؤوس الأموال هذه قد استخدم في مصر في عملية
 التسليف الزراعي بضمان الأرض ، فإن جزء آخر قد جاء ليسهم في عملية حفر
 قناة السويس ، وبناء السكك الحديدية ، وبناء مصانع السكر ، وغيرها من
 العمليات المالية ، التي إحتاجت إليها مصر ، والتي إحتاج إليها الخديو إسماعيل .
 ولقد أفاد إسماعيل من هذه العملية المالية والقروض لدفع لإلتزاماته تجاه قناة
 السويس ، وللانفاق على المشروعات الهامة ، ولمقابلة زعمقات زيارة السلطان
 عبد العزيز لمصر ، والتوسع في بناء السكك الحديدية ، وللانفاق على حملة
 كريت ، ولانشاء مصانع السكر . كما أنه أفاد منها في شراء أملاك الأمير
 عبد الحليم سنة ١٨٦٥ ، وأراضى الأمير مصطفى فاضل في سنة ١٨٦٧ ، وهى
 أرض زراعية فى الصعيد ، ولاستغلالها فى زراعة قصب السكر والواقع أن
 شرائه لهذه الاراضى كان يدل على أن الحكام كانوا لا يزالون يرون فيما هو بين
 مصلحتي الاقطاع والرأسمالية ، وذلك نظراً لاعتمادهم على الأرض ، ومحاولتهم

تصتيع حاصلاتها لتحقيق الربح ، كما أنها دلت من ناحية ثانية على عملية إقراض لإعادة تصدير رأس المال لأمرام يعيشون خارج مصر ، وتمنعهم علاقاتهم الشخصية مع الخديو من المعيشة في البلاد . ولو كنا في عصر محمد علي لصادر أملاكهم ، ولكن حرية الملكية الشخصية اضطرت لإسماعيل إلى القيام بهذا العمل ، وبهذا الشكل .

حقيقة أن جزءاً من ديون إسماعيل قد انفق على مشروعات إنشائية ، مثل شق الترع وإقامة الكبارى وإصلاح مينائى الاسكندرية والسويس ، ومد السكك الحديدية وإقامة مصانع السكر ، وبلغت في مجمرها ما يقرب من أربعين مليوناً من الجنيهات ؛ ولكن إسماعيل كان قد تولى حكم مصر في وقت بلغت فيه ديونها ١٦ مليوناً ، وزادت هذه الديون في عهده إلى ٩١ مليون جنيه . كما أن إسماعيل كان لا يستلم القيمة الفعلية لديرته التى كان قد تعاقد عليها ، وذلك نتيجة لعدم وجود الخبراء الماليين في عهده ، كما أنه استخدم جزءاً كبيراً منها في تقديم الهدايا وإقامة الحفلات وأوجه الانفاق والبذخ الأخرى . وكان قد تعاقد على هذه القروض على دفعات ، واضطر إلى أن يدفع من كل منها أرباح الديون السابقة ، فلم يبق له منها بالفعل الكثير . ولقد كانت هذه الديون سبباً في إرتباط المالية المصرية ، وفى التدخل الأجنبى ، وإقامة رقابة أوروبية على مالية مصر ، وكانت سبباً فى عزل إسماعيل ، وتولية ابنه محمد توفيق ، وفى وقت تغيرت فيه الأوضاع الطبقيّة والفكرية والاقتصادية فى مصر .

* * *

ولقد تزايد عدد السكان فى مصر من $\frac{1}{4}$ مليون نسمة فى عصر محمد علي إلى ما يزيد على سبعة ملايين فى عصر إسماعيل ، وأدى ذلك إلى إعادة تقسيم الملكية بين الورثة ، الغنى منهم والفقير ، أى أنه أدى إلى انخفاض متوسط مساحة الملكية.

العقارية للفرد عما كان عليه سابقاً ، فإذا أضفنا إلى ذلك إمكانية توسع الأثرياء في شراء الأراضى لوجدنا أن مساحة الأراضى التى يملكها الفلاح الصغير قد تناقصت فى متوسطها حتى بلغت ما يقرب من الفدان الواحد . وجاءت الهزات الاقتصادية الناتجة عن تدهور أسعار القطن بمرور الزمن ، وسياسة الاقتراض ، ولإتجاه الفلاح إلى بنسوك التامين ، أسباباً جديدة تودى إلى تفتت الملكية الزراعية . ولكن سياسة الباب المفتوح ، بمرور عصر الإحتكار، دفعت بالمنتج المسمى إلى التخصص فى الزراعة ؛ وإرتفعت نسبة الأراضى المزروعة قطناً ، رغم تعرض أسعاره لبعض التقلبات . وكان هذا التوسع فى زراعة هذا المحصول يعنى تقليل مساحة الأرض المخصصة لزراعة الحبوب . فزاد إستيراد مصر من القمح لإطعام أبنائها ، وإطعام الأجانب المقيمين فيها . وإعتمد الفلاح على محصول الذرة فى طعامه ؛ وهكذا ظهر الخلاف والفرق بين الفلاح وغيره ، حتى فى نوع الحبوب التى يستخدمها فى خبزها ، علاوة على الإختلاف الطبقي والفكرى بينه وبين غيره .

وكانت قمة المجتمع فى مصر ، فى ذلك الوقت . تتمثل فى كبار الملاك العقارين ، وبشكل يسمح لنا بأن نقول بأنه عصر « الرأسمالية العقارية » . وكانت الطبقة الرأسمالية التى ظهرت فى مصر قد نشأت فى داخل إدارات الدولة وأجهزتها ، ككبار موظفين وكبار ضباط فى عصر دولة محمد على ، أو قريها من السلطة . وإتخذت هذه الطبقة من ملكية الأراضى الزراعية ، أساساً لتقييم ثروتها ، وميلاناً للاستغلال الاقتصادى . ولكن هذه الطبقة إفتقرت إلى رؤوس الأموال المدفوعة والسائلة ؛ فعجزت عن العمل فى التجارة فى أول الأمر ، ثم عجزت عن تمويل المشروعات ، وتركت هذا الميدان للرأسمالية الأجنبية ، التى أخذت فى غزو الأسواق المصرية ، وبقوة دفع شديدة .

ومن ناحية أخرى ، كانت الثورة الصناعية قد تقدمت في أوروبا ، وعملت على تحسين وسائل الإنتاج ؛ فزادت سرعة دورة رأس المال ، وأدى ذلك إلى وجود تراكمات من رؤوس الأموال تبحث عن مجال للتوظيف . وكان معنى زيادة كمية المصنوعات هي زيادة الحاجة إلى المواد الخام للصناعة ، وبالتالي إلى المستعمرات ومناطق القنفوذ التي تنتج هذه المواد الخام ، وأيضاً إلى الأسواق اللازمة لتصريف المصنوعات والمنتجات . فزادت الحاجة والرغبة في تملك المستعمرات فيما وراء البحار ، وإستتبع هذا زيادة الإهتمام بالأساطيل والسفن ، ومنها نصل إلى البواخر ، وإلى القنوات الملاحية الهامة في العالم ، وعلى رأسها قناة السويس . وبعد مشروعات السكك الحديدية ، وإنشاء القناطر ، وبناء الموانئ ، سارت قصة قناة السويس مع الديون ، ثم مع التدخل الأجنبي في البلاد .

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، أخذت رؤوس الأموال الأوروبية المكثفة والمتراكمة في البحث عن أسواق تعمل فيها ، وتحصل منها على ربح ، وعلى أن تكون هناك ضمانات لرؤوس الأموال هذه ؛ وكان أصحابها يفضلون قرب مناطق الاستثمار من أوروبا ، وكذلك قربها من مدى مدفعية أساطيل بلادهم . وكانت هذه الضمانات مربحة ، وتوضع لها الشروط والضمانات .

ولقد بدأت عملية تصدير رؤوس الأموال صوب شمال إفريقيا والشرق الأدنى ، ومناطق الدولة العثمانية . وكان جزءاً كبيراً من هذه القروض لا يأخذ شكل تصدير لرؤوس الأموال نفسها ، بل يأخذ شكل تمويل تصدير منتجات ومصنوعات وخبرة أوروبية ، مع ضمان الأرباح في القرض ، وضمان الأرباح في النقل ، وضمان الأرباح في التنفيذ ، علاوة على ضمان الأرباح في تصدير السلع والمنتجات الأوروبية . وتعتبر القروض التي تمويل عمليات إنشاء السكك الحديدية ،

وبناء القناطر والجسور وشق القنوات أكبر دليل على ذلك . فالقرض يستخدم لتمويل مشروع إنشاء سكة حديدية مهيمنة ، وله أرباح ، ويمول شراء ونقل وتركيب العوارض والقضبان والاشارات ، وارسال العربات والقاطرات ، والفحم اللازم للتسيير والجر ؛ مع الخبرة الفنية اللازمة لبضع سنوات ، ولكل عملية أرباحها ، ودون أن تخرج رؤوس الاموال من أوروبا . ونشطت عملية تصدير رؤوس الاموال بهذه الطريقة صوب كل من تونس ومصر وبقية أنحاء الدولة العثمانية ، وفي هذه المرحلة الدقيقة في نمو البلاد ، وفي شكل قروض .

وحين يهب أصحاب البلاد ، ورؤوس أموالهم مجمدة في الثروة العقارية ، ويفتقرون إلى رؤوس الأموال السائلة ، لتحديد علاقتهم بغزو رأس المال السائل لبلادهم ، تأتي الاساطيل والقوات العسكرية الأوروبية للدفاع عن مصالحها ، وتحسم الامر في صالح الرأسمالية المتاجرة ، وهي أوروبية ، وفي غير صالح أبناء البلاد ، وهو ما حدث بالفعل في وقت الثورة العرابية في مصر ، والاحتلال البريطاني للبلاد .

وكان اسماعيل قد التجأ إلى القروض الداخلية ، وحاول أن يسدد بها ، منذ سنة ١٨٧١ ، بعض ديونه الخارجية ؛ وجاء قانون المقابلة عبثاً جديداً على كاهل الفلاح . ووسط هذا الاضطراب الإقتصادي ، اضطّر إسماعيل في سنة ١٨٧٥ ، أي في نفس السنة التي جاءت فيها بعثة كيف لدراسة المالية المصرية ، إلى بيع أسهم مصر في قناة السويس . ومن العجب أن يقوم في نفس السنة بعملية توسع كبرى في إفريقية ، وذلك بارساله الحملات إلى مصر وإلى شرق إفريقيا ، وإلى أعلى النيل . وما لا شك فيه أنه كان يبحث موارد جديدة يقوم باستغلالها في هذه المناطق ؛ وكانت غنية بالصمغ العربي وسن النيل وريش النعام ؛ وفي الوقت الذي

كان فيه مبدأ حرية التجارة مقررأ في مصر ، حاول اسماعيل أن ينشئ نظاماً
احتكاريأ لهذه المواد في أقاليمها . وكانت هذه السياسة الاحتكارية ، والتي كانت
لا تستند إلى قاعدة ثابتة لها في مصر غير شخصه ، قد عملت على قلة النظام
الاقتصادي في الامبراطورية المصرية الإفريقية ؛ ولم تستمر فاعليتها في هذه
الأقاليم مادام اسماعيل نفسه قد ننى من مصر . والمهم هو أن دلتا النمو الاقتصادي
والاجتماعي قد ساعد على تبلور العوامل والتبعات داخل مصر نفسها ، وبين
مصر والأقاليم الأخرى التي إتحدت معها ؛ وأخذت هذه العوامل والقرى في
التفاعل مع بعضها ، وفي التفاعل مع العوامل الخارجية ، وفي محاولة تنمير الأوضاع
الفاسدة ؛ فكانت الثورة العربية .

ويمكننا أن نقول بشكل عام بأن القوى الموجودة في مصر في هذا العصر كانت
كلها تؤمن بضرورة التغيير للوصول إلى إصلاح الأحوال ؛ ولكن وسيلة كل قوة
اختلفت عن وسائل القوى الأخرى . فوجد في اليمن عناصر الإصلاح ، وهي التي
آمنت بضرورة إصلاح الضمير ، والتعليم ، والعسرة بالخلف الفاسد إلى سيرة
السلف الصالح ، وكانت تعتمد على التعليم ، أى على نشأة أجيال جديدة ، وكان
ذلك يحتاج إلى وقت طويل . أما الوسط فكان يمتاز بضم صفوفه لعدد من الرجال
الذين كانوا قد تمرنوا على الحكم ، وتعلم عدد منهم في أوروبا ، واستندوا إلى
أملاكهم العقارية ومصالحهم ؛ لكي يطلبوا بدستور يحمي البلاد من سوء تصرف
الحكم المطلق ، ويحجده في نفس الوقت علاقة الحاكم بالحكوم ، وفي ظل القانون
الذى يحترم مصالح كل فرد ، وكل طبقة . ولقد كانوا يحاولون زيادة سلطتهم ،
واستراكتهم في مشئون الحكم ، وعلى أساس احترام الجميع للقانون ، أى عدم
السماع لأحد بالاعتداء على إمشيازاتهم . أما الديار فكان يتكون من عناصر

ثورية ، قاست من تحكم الاتراك والمتركين ، وحاولت أن تغير الأوضاع ، ولو بالقوة ، وإعزت بمصرييها ونادت بحقوق الفلاحين .

وكان الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده يمثل عناصر اليمين ، فى الوقت الذى كان فيه كل من شريف وسليمان يمثل عناصر الوسط ، وأحمد عرابى ومحمود سامى البارودى يمثلان عناصر اليسار . وشعرت الدول الاستعمارية بأن قيام حكومة دستورية فى مصر سيؤثر على التصويت على الميزانية ، أى سيؤثر على دفع أرباح الديون الأجنبية ؛ كما أن قيام حكومة ثورية سيؤثر على وضعية خطوط المواصلات التى تمر فى مصر ، وخاصة قناة السويس ؛ ولذلك فإنها قد عمدت على التدخل الحربى لوقف هذه التجربة ، وأفادت من تردد عناصر الوسط فى مسألة شرعية الثورة أو عدمها ؛ لاضفاف المعسكر الوطنى واحتلال البلاد . وإذا كان كل من الشيخ محمد عبده وأحمد عرابى ومحمود سامى البارودى قد نفى من مصر ، وهم يمثلون عناصر اليمين واليسار ؛ فإن شريف قد تولى الوزارة ؛ وظل سلطان ذا نفوذ بين الوجهاء ولدى المحتلين .

ولقد امتاز عصر الاحتلال البريطانى لمصر بأنه قد فصل مصر عن ممتلكاتها الإفريقية ، وبدأ فى إعطائها شخصية إقليمية قائمة بذاتها . أما من الناحية الاقتصادية فإنه قد أعطى لمصر نوعاً من الاستقرار اللازم للتخصص والانتاج ، وعلى أن يكونا فى خدمة المصالح البريطانية . ولقد إختارت بريطانيا لمصر التخصص فى الانتاج الزراعى ؛ وكانت السنوات الممتدة منذ سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٨٨٢ قد قصت على مابقى فى مصر من مصانع ، خاصة وأن سياسة الباب المفتوح وعدم وجود خبرة فنية كافية ، وعدم وجود حماية جمركية لازمة ؛ سمح للسلع الأوروبية بالوصول إلى السوق المصرى بأسعار متهاودة ، وبإنتاج أحسن .

وكان وجود الانجليز في مصر يشجع على التخصص في زراعة القطن ، التي كانت بريطانيا مستعدة لشراء محصوله وتصنيعه في بلادها . وسارت بريطانيا على هذه السياسة دون أن تعلنها ، رغم أنها أظهرت إهتماماً بمشروعات الري وحفر الترع وإقامة القناطر والخزانات . ولقد تم في سنة ١٨٩٠ إصلاح قناطر محمد علي ، كما أنشئت قناطر أسيوط في سنة ١٩٠٢ ، وقناطر زفتى في سنة ١٩٠٣ ، وقناطر إسنا في سنة ١٩٠٨ ؛ وإلى جانب ذلك بدء في إنشاء خزان اسوان منذ سنة ١٩٠٢ ، ثم بدء في تعليمته في سنة ١٩١٢ . وساعد هذا الخزان الأخير وحده على حجز ما يارطن من المياه ، وزادت بعد التعاليم إلى ٣ مليار و ٣٠٠ ألف طن .

ولقد ساعدت هذه المشروعات على زيادة الاراضى المزروعة قطناً من مليون فدان إلى ١٥ مليون فدان فيما بين سنتي ١٩٠٣ و ١٩١٢ ؛ وزاد تحسين وسائل الري من زيادة إنتاج الزدان من ٢٧ قنطار إلى ٢٥ قنطار . وكان القطن يصدر إلى إنجلترا ، التي أصبحت أكبر المستوردين من مصر . وأثرت عملية شراء بريطانيا لمحصول القطن المصري على زيادة رؤوس الأموال البريطانية في مصر ، وخاصة في المصارف والشركات . وساعدت البيوت التجارية التي كانت توزع المصنوعات البريطانية في مصر على زيادة نصيب بريطانيا وكمية رؤوس الأموال الموجودة فيها . وكان إصلاح نظام النقد المصري منذ سنة ١٨٨٥ ، والذي قام على أساس استخدام الذهب وحده أساساً للعملة ، قد ترك ثلاث عملات ذهبية إلى جانب الجنيه المصري في السوق : الأولى هي القطعة ذات العشرين فرنك الفرنسي والمعروفة باسم البنتو ، والثانية هي الجنيه المجيدى ، والثالثة هي الجنيه الانجليزي . ولكي كبر حجم المعاملات التجارية المصرية

الانجليزية ، مع رداة الجنيه الانجليزي بالنسبة للعملة الأخرى ، وقلة عدد قطع العملة الذهبية المصرية ، وعجزها عن عمليات إشباع السوق ، جعلت الجنيه الانجليزي هو السائد في السوق المصري ؛ وجاء هذا رابطاً ثانياً يربط بين الزراع المصري وبين رجال الأعمال البريطانيين .

ولا شك في أن بقاء نظام حرية التجارة سمح للسلع الانجليزية بإغراق السوق المصري ، ومنع بالتالي إمكانية نشوء صناعات جديدة في مصر . وإستمر الحال على ذلك حتى الحرب العالمية الأولى ، التي أنفقت فيها بريطانيا كثيراً من الرواتب على رجال قواتها المسلحة الموجودين في مصر والتي عجزت فيها عن موازنة غلاء الذهب الموجود في البنك الأهلي ، بأوراق النقد التي يصدرها هذا البنك في مصر ، وخاصة أمام صعوبة نقل الذهب من لندن إلى القاهرة ، وعدم رغبة إنجلترا في القيام بهذه العمالة ، التي كانت ستدعم الجنيه المصري ، وتخفض من قيمة رصيد بريطانيا والجنيه الاسترليني من الذهب .

* * *

وضعت ظروف الحرب قيوداً على وصول سلع كثيرة إلى مصر ، وكانت بذلك ، وبطريق غير مباشر ، نظام حماية جمركية ، أو نظام حماية صناعية ، فرصته الظروف وساعدت به على نشأة صناعية وطنية . وساعدت رؤوس الأموال الموجودة في مصر في فترة الحرب ، وأرصدة مصر في إنجلترا ، وحاجة السوق المصري ، على نشأة عمليات مصرفية وطنية ، وبداية نشأة الصناعة في مصر بعد نهاية الحرب . وجاء إرتفاع أسعار القطن مساعداً على إنتشار الرخاء ، وتوفير رؤوس الأموال ، وحينها بدأت أسعار القطن في الإنخفاض من جديد ، ففكر بعض رجال الأعمال في ضرورة الإتجاه صوب الصناعة ، حتى يتمكنوا من

التحرر من تقلبات أسعار هذا المحصول . كما أن لإنشاء العمران وتصدير السلع الأوروبية لمصر ، كان قد عود المصريين ، منذ قبيل الحرب العالمية ، على المعيشة في مستوى مرتفع ، وسمح هذا المستوى بالتفكير في الاتجاه إلى التصنيع ، مادام ورود السلع قد تتطلّب بسبب الحرب . وكانت الزراعة قد أثبتت عجزها ، نتيجة لزيادة عدد السكان إلى ما يزيد على ١٢ مليون نسمة ، في الوقت الذي لم تزد فيه مساحة الأرض المزروعة كثيراً . فإتجه الرأي إلى البدء في التصنيع كخارج من المخرج ، وحل من الحلول لمواجهة زيادة السكان . وأخذت الحكومة من جانبها في التفكير في تغيير نظام الضرائب والرسوم الجمركية ، وخاصة بعد المصروفات التي كانت قد أنفقتها في قطاع الخدمات ، من أشغال عمرية وتعليم وصحة وغيرها . وكان هذا التفكير يعنى إنشاء حماية جمركية للصناعة الناشئة ، وخلق قطاع صناعي يمكن للحكومة من أن تزيد إيراداتها ، بفرض الضرائب عليه . وساعد إنتشار التعليم وضعف المكاسب في الزراعة ، على توجّه بعض المتعلمين صوب الصناعة ، كعملية رأسمالية ، يمكنها أن تدعم الاقتصاد القومي ، وتدعم التجارة التي كانت تعتمد على المنتجات الزراعية الداخية والسلع المصنوعة في الخارج ، أي أن قطاعاً من الرأي العام قد بدأ في التفكير بعباية الطبقة الوسطى الرأسمالية ، التي كانت تعتز دائماً بقوميتها ، وجاءت التطورات العالمية دليلاً يثبت أن الاستقلال السياسي لا يكفي وحده للوقوف في الميدان ، بل من الواجب تدعيمه بالإستقلال الإقتصادي . وكان الاستقلال الأخير يتطلب الاعتماد على النفس للبدء في الصناعة أو لتحويل بعض المنتجات الزراعية إلى مصنوعات أو منتجات مصنوعة . ولا شك في أن هذه الآراء قد وجدت تجاوباً من الحكومة ومن الأهالي في نفس الوقت ، خاصة وأن بعض الأثرياء ورجال الاقتصاد أنشأوا بنك مصر في سنة ١٩٢٠ ، وقامت الحكومة من جانبها بإنشاء مصلحة التجارة والصناعة في نفس السنة .

وعلىنا أن نذكر هنا أن هذه المرحلة هي إحدى مراحل التطور الإجتماعى والاقتصادى فى مصر ، وساعد عليها توفر رؤوس الأموال ، وظروف الحرب وضروره إشباع السوق بالمنتجات ، ومحاولة تدعيم الاستقلال السياسى ، وهى تمثل مرحلة نزول الطبقة الوسطى الرأسمالية إلى الميدان ، للمساهمة فى بناء بلادها وتدعيم إستقلالها ، وبطريقتها الخاصة ، وليس أدل على ذلك ، من الناحية السياسية ، من أن الحركة الوطنية فى مصر فى ذلك الوقت قد ربطت بين ضرورة الاستقلال السياسى ، وضرورة وضع حكم دستورى للبلاد ، أى أنها عملت على حماية نفسها ، وإنتراع حقوقها من الدولة المحتلة ، وفى نفس الوقت الذى عملت فيه على ألا تدفع الصرائب إلا بعد موافقة نوابها . إنها مرحلة الرأسمالية المتأجرة ، والتي بدأت منذ إعلان الحماية البريطانية على مصر فى عام ١٩١٤ ، واستمرت بعد ذلك طوال الفترة الليبرالية ، وحتى عام ١٩٥٢ ؛ وهى موضوع هذا الجزء من كتاب « مصر الحديثة » والذى قاد فيها « الوفد المصرى » البلاد ، وحتى عام ١٩٥٢ .

وعلى أى حال فقد بدأ بنك مصر عملياته ، ونزل إلى الميدان أمام بنوك وهصارف أجنبية قريبة . وقام هذا البنك برؤوس أموال مصرية ، وتحت إدارة عدد من المصريين ؛ وكان يهدف الوصول إلى إنشاء بعض الصناعات المصرية وتدعيمها . ولقد تمكن هذا البنك من إنشاء أكثر من عشرين شركة فى مدة لا تتجاوز ثلاثين عاماً ، وأسدى للبلاد خدمات جليلة ، وعمل على استثمار جزء من المنحدرات فى إنشاء الصناعة ، وأصبح يمثل نهضة مصر الاقتصادية فى عصر نمو الرأسمالية فيها .

ولقد قام بنك مصر بإنشاء بعض مصانع الحديد والخرول والنسيج ، وأصبحت

الأقطان المصرية تصدر للخارج بعد حلاجها وكبسها . أما صناعة الغزل والنسيج فقد تركزت في أيدي شركة الغزل الالهلية وشركة مصر للغزل والنسيج ، وأسهم بنك مصر بعد ذلك في ميادين التأمين والملاحة مصايد الأسماك ، وحتى في صناعة السينما والأفلام . ولقد قابلت هذا البنك بعض الصعوبات الناتجة عن إستئلاله جزءا هاما من رأسماله المدفوع . ومن الودائع ، في الصناعة ؛ الأمر الذي أدى إلى تقليل وإضعاف سيولة مركزه المالى وواجه أخطار تعريض ودائع الأفراد للضياع في حالة فشل الصناعات التى قام بإنشائها ؛ وتعرض كذلك للأزمات المالية التى كانت تتعرض لها الصناعات . ولذلك فقد كان من الطبيعى ألا يستترك بمفرده في الميدان ، وأن تقوم الرأسمالية الوطنية بتدعيم مركزه ، كلها وواجه أزمة هائلة ، وإلا فعلى الدولة نفسها أن تقوم بتدعيمه ؛ حتى لا يعلن الإفلاس ؛ ولقد دعمته مصر وحكومتها بالفعل ، وأكثر من مرة .

وظلت الأحوال في تطورها في مصر إلى أن بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة ١٩٣٠ ، ولقد نشأت هذه الأزمة نتيجة لزيادة الانتاج بعد الحرب العالمية الأولى ، وما ترتب على ذلك من إرتفاع الأسعار ، الذى تسبب بدوره فى زيادة الإنتاج ، فأدى ذلك إلى إرتفاع أسعار الأوراق المسالية . وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وحين تدخلت حكومة هذه الدولة لإيقاف عملية إرتفاع الأسعار ، وبدأت هذه الأسعار فى الانهيار . وأدى ذلك إلى توزع الثقة وإرتباك الأسواق . ولقد أثرت هذه الأزمة على الصناعة وعلى التجارة ، وأثرت على مصر . وكانت مصر تعتمد فى معاملاتها التجارية على بيع القطن ، وعلى شراء الأدوات المصنوعة ؛ وأدى الانخفاض الكبير فى أثمان المواد الخام إلى عجز مصر عن إستيراد حاجياتها ، وإلى تحملها خسائر جسيمة . وعملت الحكومة المصرية في أول الأمر على التدخل وشراء محصول القطن ، مما ساعد على

١٢

ارتفاع أسعاره داخلياً ، ولكنها اضطرت ، نتيجة للخسارة التي تكبدتها في هذه العملية ، إلى ترك السوق حراً في الموسم التالي ، وخاضع لقانون العرض والطلب ؛ ولمتنعت عن بيع ما اشترته من أقطبان ، وسهلت عملية إقراض المزارعين ، بإنشائها بنك التسليف الزراعى ، في سنة ١٩٣١ . وحينما وجدت الحكومة عدم جدوى هذه الحلول ، قامت بمحاولة أخرى ، وهي تخفيض القيمة الخارجية للعملة ؛ وبعد أن خرجت بريطانيا عن قاعدة الذهب سنة ١٩٣١ تلتها مصر ، وخفضت قيمة النقد بمقدار ٣٠٪ ، وساعدت هذه العملية على تشجيع التصدير من ناحية ، وتقليل الاستيراد من ناحية أخرى . كما أن هذه العملية قد ساعدت مصر على التخلص من جزء من قيمة ديونها ، التي كانت قد ارتبطت بالسترليني . وإحتياج كل ذلك إلى حكومة قوية ، وتنفيذية ، ولا تسمح بضيايع الوقت فى النقاش ، فزادت سلطنة الدولة ، وقاسى الدستور .

وكانت هذه الأزمات الاقتصادية سبباً في توجيه الاقتصاد صوب عدم الاعتماد على محصول زراعى واحد ، والسير صوب توزيع المحصول والغلة . كما أن مصر قد بدأت في الاهتمام بوسائل التخزين والحليج وعصر الزيوت ، والتوسع في صناعة المنسوجات وصناعة السكر ، حتى تتمكن من تحويل أكبر كمية ممكنة من المواد الأولية إلى مواد مصنوعة ، ولأزمة اسد حاجت السوق المحلية ، بدلا من الاعتماد على السوق الدولى ، الذى ظهر أنه غير مأمون الجانب ؛ وللإفادة من الفرق فى السعر بين أثمان المنتجات الزراعية ، المعرضة دائماً للهبوط ، وأسعار المواد والمنتجات المصنعة ، والمعرضة دائماً للزيادة ، وتحتاجها البلاد . ولذلك فإن هذه العملية قد عملت على تركيز وإستقرار الاقتصاد فى مصر ، عما كان عليه الحال قبل الأزمة الاقتصادية العالمية ؛ وساهمت ، مثل غيرها فى أوربا ، منذ قرن

إيطاليا أن - تهجم على مصر من ليبيا، وتهجم على السودان من إثيوبيا ، وتوجد كل منطقة شمال شرق افريقية فى إمبراطوريتها الإستعمارية .

وفى ذلك الوقت ، كان على مصر أن تختار ؛ وكان نموها الإقتصادى الاجتماعى قد إرتبط بالدستور ومركزه ، منذ أن حصلت على الإستقلال ؛ وجاءت هذه التهديدات لى تهجر رجال السياسة فى مصر على تحديد مواقفهم . وكان « الوفد المصرى » ، هو القوة السياسية الأساسية فى مصر ، فتطورت الأمور من تطبيق سياسة إقتصادية صارمة ، وقت الازمة الاقتصادية العالمية وما بعدها ، إلى ضرورة تحديد إلتزام مصر . وجاء ذلك فى شكل رفض النظم الفاشستية ، والإصرار على النظام الدستورى البرلمانى ، مع معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى . وكانت ظروف تهجر القيادة عليها ، وخاصة أمام التهديدات العسكرية ، وكذلك من أجل إيجاد حل للمشكلات المتعلقة ، وبخاصة مسألة السودان . ووقعها « الوفد المصرى » ، ومعه جميع رؤساء الوزارات السابقة .

* * *

وفى فترة الحرب العالمية الثانية ، إنقطعت وسائل المواصلات بين مصر والعالم الخارجى من جديد ، فظهرت ضروره إعادة النظر فى الإنتاج ، وضرورة تحديد إنتاج القطن ، والتوسع فى زراعة الحبوب ، التى كانت لا تكفى لسد حاجة المصريين . ومرة جديدة جاءت هذه الحرب كنظام حماية تلقائى للصناعة الموجودة ، ومشجع على نشأة صناعة جديدة . ولكننا نلاحظ أن ظروف الحرب قد حرمت الفلاح من إستخدام الأسمدة والوسائل اللازمة ، كما أنها حرمت من الآلات الزراعية وقطع غيارها . ومع تزايد الطلبات ، إرتفع مستوى الأسعار ،

نتائج

وتكدست رؤوس الأموال ، في نفس الوقت الذي تكدست فيه أرصدة الحكومة من الجنيهات الإسترلينية في لندن ، نظير الخدمات التي أدتها ممصر لحليفها ، طبقاً لمعاهدة الشرف والتحالف . وكان وجود عدد كبير من رجال القسوات المسلحة البريطانية ، ومن الحلفاء ، في مصر ، عاملاً هاماً أدى إلى إغراق السوق بكميات كبيرة من النقود ورقوس الأموال ، لم يشهد مثلها من قبل . وكان عدد جنود الحلفاء في مصر حينئذ يزيد على المليون ، في الوقت الذي لم يتجاوز فيه عدد موظفي الدولة نصف المليون . وكان الجندي يتقاضى ثمانية عشرة جنيه شهرياً ، وهو الجندي البسيط ، وفي الوقت الذي لم يصل فيه متوسط راتب الموظف المصري إلى هذا المبلغ ؛ أي بمعنى آخر ، كان حجم إنفاق القوات « الحليفة » في مصر في فترة الحرب يزيد على ضعف بنود الميزانية المصرية الخاصة بالمرتبات ؛ هذا علاوة على ما كانت القياسة العامة البريطانية تنفقه في السوق المحلية ، نتيجة لشرائها المواد الغذائية ، ودفعها ثمن الخدمات اللازمة للمعسكرات .

ولقد تسببت هذه العملية في رخاء واضح في مصر؛ إلا أن القطاع الذي كان يسمى بأصحاب الدخول الثابتة ، والذي لم يكن في وسعه مساهمة إرتفاع الأسعار المستمر طبعاً لقانون العرض والطلب ، قد ظهرت عليه مظاهر الأزمة والضيق المالي ، كل ذلك والتجارة حرة في الأسواق .

ولقد اضطرت الحكومة إلى التدخل ، ولكن بحلول مؤقتة ؛ وأعطت علاوة لغلاء المعيشة لموظفيها بلغت ١٥٪ ، وفي الوقت الذي زادت فيه رؤوس الأموال المدفوعة في السوق بنسبة ٣٠٪ . وحاولت الحكومة أن تعمل على تثبيت الأسعار ، وخاصة للسلع الأساسية ، وإنشاء نظام للتموين ؛ ولكن هذا النظام



أثبت عدم جدواه نتيجة لإشرافه على بعض السلع دون غيرها، ونتيجة للأخطاء التي ارتكبت في تطبيقه .

أما قطاع الصناعة ، فكان عليه أن يواجه صعوبات الإمتيراد ، وكثرة الطلبات ، علاوة على مطالب القوات المسلحة ، وإحتياجات بعض البلدان الشقيقة ، وكل القوات المسلحة الموجودة فيها ، وإحتياج كل ذلك لمصر ؛ ولذلك فقد كان على الصناعة المصرية أن تتوسع ، رغم أن الظروف كانت غير طيبة . ونتيجة لإختفاء المنافسة ، عملت الصناعة على تقديم أية مصنوعات ، حتى وإن كانت رديئة ؛ وعملت على تحقيق أكبر ربح ممكن . وسمح ذلك للحكومة بفرض الضرائب التصاعدية على الأرباح والإفادة بطريق غير مباشر من المستهلك ؛ أى أن حكومة سايرت عملية نمو الرأسمالية في مصر وتركزها ، وعلى حساب المستهلك ، وحسب نظرية حرية التجارة ، وفي الوقت الذي تطلب تدخلها لحماية المستهلك ، الذي كان قد أنهكت قواه .

وكانت ظروف الحرب العالمية الثانية ، والتحركات العسكرية التي تمت فيها ، قد أثرت تأثيراً كبيراً على منطقة الشرق الأدنى ، وبخاصة بعد أن وقعت فرنسا على الهدنة مع ألمانيا ، وأصبح للألمان « لجان هدنة » في شمال إفريقيا ، وكذلك في سوريا ولبنان ، وكانت تحت الإنتداب الفرنسي . وزاد الضغط الإيطالي ، ثم الإيطالي الألماني على مصر ، هادفاً إلى الوصول إلى قناة السويس ، والتي كانت شرياناً حيويّاً للمواصلات البريطانية الإمبراطورية في العالم .

ورأت بريطانيا ضرورة وجود وزارة قوية في الحكم ، تمثل رأى التناحلية العظمى من المصريين ، وتنفذ ما تعاقدت مصر عليه ، وما ارتبطت به ، في معاهدة الصداقة والتحالف عام ١٩٣٦ ؛ فعاد الوفد إلى تولى الحكم ، بمسؤوليته ، بعد أن

رَفَضَ الإشتراك في وزارة إئتلافية ، يكون فيها عليه الغرم والمسئولية ،
ويقاسى فيها من وجود مجموعات حاكمة غير مخلصه له ولقيادته ، في هذه المسيرة ،
وفي هذا الوقت العصيب .

وكانت مصر تمثل القاعدة الأساسية ، والصلبة ، للحناء في كل منطقة الشرق
الأوسط ، في ذلك الوقت . فكانت قواعد قناة السويس موجودة فيها ، تحمى ذلك
الشريان المائى الهام ؛ وأصبحت القاهرة مركز القيادة التامة لقرات الحنفاء في
الشرق الأوسط ، وكذلك مركز تموينها ، والإعلام والتشهيلات اللازمة لها .
وكان من مصلحة كل من بريطانيا ، والعرب المواليين لها في المنطقة ، التمسك على
توحيد الجهود ، والوصول إلى تقارب ، يرضى الأمانى القومية العربية من ناحية ،
ودون مساس بالأوضاع السياسية والدستورية الموجودة في كل وحدة من هذه
الوحدات الإقليمية .

وكانت هناك محاولات ، منذ بضع سنوات ، لإنشاء تكتلات في المنطقة ،
قام بها القادة والملوك والأمراء الهاشميين ؛ فكان هناك مشروع الهلال الخصيب ،
والذى هدف زيادة نفوذ العراق في سوريا ؛ كما كان هناك مشروع سوريا
الكبرى ، والذى هدف إلى زيادة نفوذ إمارة شرق الاردن في كل إقليم الشام ،
تمهيداً لقيام عملية إئتلاف بعد ذلك مع الهاشميين في العراق . ووضع أن كل
من المملكة العربية السعودية ، وكذلك قيادات سوريا ، كانت ترفض ، وهي
جمهورية ، الخضوع لسلطة دولة ملكية .

وكانت عربية في روحها ، وحتى في وجدانها . وقامت وزارة الوفد في
ذلك الوقت ، برئاسة مصطفى النحاس ، بحولة من المشاورات والمباحثات ، مع
الهاشميين أولاً ، ثم مع السعوديين ، وإستمرت بعد ذلك مع السوريين ، ثم مع

كل من البنانيين ووفد اليمن ، والذين كان اكل منها أوضاعه الخاصة . ولقد أعطت هذه المشاورات والمباحثات نتائجها ، في كبح جماح البعض ، وفي التوفيق بين الآراء ، وتقريب وجهات النظر ، ومهدت بذلك الطريق صوب الإنساق . وإن دراسة وثائق إنشاء جامعة الدول العربية باقية شاهداً أساسياً على كفاءة المناوئص المصري ، وعلى أعلى مستوى في الدبلوماسية ؛ وشاهداً على غيرة رئيس وزراء مصر ، ورئيس الوفد المصري ، مصطفى النحاس ، وعلى روحه العربية السامية .

ولقد مهد كل ذلك لعمل اللجنة التحضيرية ، ولتوقيع على بروتوكول الاسكندرية ، والذي إحتفظ لكل عضو بحقوقه ، وإستتظ لعرب فلسطين بكامل حقوقهم ، في الاستقلال ، وفي الانضمام إلى جامعة الدول العربية .

وإذا كانت وزارة الوفد قد أقيمت في ذلك الوقت ، إلا أنها كانت قد أتت وضع الامس ، والتي تم عليها ، هي نفسها ، وضع ميثاق الجامعة ، والتوقيع عليه .

* * *

أما بعد الحرب ، فإن مصر كانت في حالة إنهاك واضحة . رغم مظاهر الرخاء الموجودة في بعض القطاعات . وكانت الأراضي الزراعية غير حاضية بعناية كافية ، وكانت الأسواق قد بدأت في التحول إلى أسواق داخلية أو إقليمية ، وتعتمد إعتياداً كبيراً على زبائن مؤقتين ، هم رجال جيوش الحلفاء . كما أن الصناعات كانت قد نسيت معنى المنافسة الدولية ، ومنافسة المصنوعات الممتازة . وكان من الضروري الإهتمام بزيادة مساحة الأرض المزروعة ، وإضمان الحصول على الحبوب اللازمة لخبز الشعب . ولكن زيادة الثروة في السوق ، ووجود رصيد إستراتيجي

للحكومة ، والأرباح التي تحتفظها الشركات ، ساعدت كلها على زيادة التوسع الرأسمالي ، وزيادة التوسع في الصناعة ، وفي مساحة الأراضي المزروعة . خاصة وأن أسعار القطن أخذت في الارتفاع ، نتيجة لعودة المراسلات البحرية ، وطلب المصانع الأوروبية للقطن المصري . ولذلك فإن العمل قد بدأ لإصلاح أراضي شمال الدلتا ، والتي كانت تبلغ ثلث مليون فدان تقريباً . كما بدأ التفكير في مشروعى منخفض القطارة ووادي الريان . ومع زيادة أسعار القطن ، زادت المساحة المزروعة منه على حساب قصب السكر والقمح ، فتدخلت الحكومة لحماية قصب السكر ، ولكن ثبات أسعار القمح وجه الحكومة إلى إستيراده من الخارج ، وإن كان ذلك قد كلف مصر جزءاً من أرصدها .

أما بالنسبة للملكية العقارية الزراعية ، فلاحظ إستمرار تفتتها ، مع زيادة عدد السكان ، وعملية التوريث ، حتى وصلت في متوسطها إلى ٢١٦ فدان للمالك الواحد في سنة ١٩٥٠ . وكانت نسبة من يملك أقل من خمسة أفدنة نسبة كبيرة وفي نفس الوقت ساعدت الإمكانيات المالية ، وإزدهار العمليات الرأسمالية ، على زيادة الملكيات العقارية الزراعية الكبيرة ، وبشكل جعل من ٤٠٪ من الملاك يملكون ما يزيد على ثلثي الأراضي الزراعية . وتطلب الأمر ضرورة الإهتمام بالملكيات العقارية ، كأساس ثابت للإنتاج الضروري ، وفي بلد لم يكن قد وصل بعد إلى أن يصبح بلداً صناعياً . وكان هذا العامل سبباً أساسياً لمطالبة جزء هام من الرأي العام الوطني بضرورة تحقيق « العدالة الاجتماعية » .

وإذا كانت زيادة الأرباح قد غيرت من شكل بعض القطاعات في المجتمع ، فما لا شك فيه أن قطاع الفلاحين ، وقطاع العمال . وقطاع الموظفين ، الذي لم يكن قد انضم بعد إلى قطاع العمال ، والذين كانوا في مجموعهم عصب الحياة في

مصر، كانوا يشكون من سوء أحوالهم الإقتصادية والمالية. ولما كانت الحكومة في وضع لا يسمح لها، بعد أن أفضلت على نفسها الباب بسياسة تثبيت الرواتب وتثبيت الأسعار، بأن تقوم بعمليات الإنشاء والتعمير، اللازمة للسكك الحديدية والطرق والكبارى والترع والمصارف، والمرافى، التى كانت قد أنهكتها الحرب؛ ولا أن تقوم بعمليات التنمية الإقتصادية اللازمة لمعيشة ذوى الدخول المحدودة، وصغار الكادحين، ولا أن تقوم بعمليات الخدمات اللازمة لشعب أنهكه العمل والجهد والفقر والمرض، فلا يعجب أن كانت المظاهرات تطالب بالعدالة الإجتماعية، وأن كانت الحكومة قد أخذت في تخدير الرأى العام بأنها ستسبهم، وستسبهم دائماً، بمحاربة الفقر والجهد والمرض.

ولقد عجزت الحكومة عن القيام بواجبها، وظهر منذ سنة ١٩٤٨ تعثرها في سياستها الداخلية، علاوة على رقصها على السلم، في محاولة ضرب النفوذ البريطانى بالنفوذ الأمريكى، وثبت أمام المصريين أنها حكومة مقصورة على طبقة معينة، ولها امتيازات ومصالح معينة، وأنها منفصلة عن الشعب. ولذلك فإنها لم تصمد أمام ثورة الرأى العام، التى كانت تعبر فعلاً عن الثورة، وعر روح الثورة.

* * *

وكانت نهاية الحرب، مع إنتصار الحزباء، وإنشاء الأمم المتحدة، والمبادئ الجديدة التى سادت فى العالم قد حتمت ضرورة إعادة النظر فى طبيعة العلاقة الموجودة بين مصر وبريطانيا العظمى، وفى شروط التحالف المعقود بين الدولتين. ولكن بريطانيا حاولت الاحتفاظ بما كانت قد حصلت عليه من مميزات فى وقت سابق، أى فى عام ١٩٣٦، وحاولت حتى أن تدعمه فى شكل

« تحالف » ، وينسحب على أى تهديد للأوضاع الموجودة فى كل منطقة الشرق الأدنى ، وحتى فى تركيا . وحتى وزارة بيفن حاولت أن تجبر اسماعيل صدق ، فى مصر ، وصالح جبر فى العراق ، على أن يضع كل منها إمكانيات بلاده فى خدمة الإمبراطورية البريطانية .

ولقد فشلت وزارة النقرشى فى الحصول على نتيجة فعالة من عرض قضية مصر على الأمم المتحدة ، وجاءت التوصية بضرورة الإستمرار ، بين الطرفين ، مصر وبريطانيا العظمى ، فى التفاوض ، حتى الوصول إلى الحبل الذى يرضى الطرفين .

وزادت الأمور تعقيداً ، والإنقسامات إستفحالاً ، مع سوء الأحوال الداخلية من ناحية ، ونتيجة للدخول فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ من ناحية أخرى ، وما تبع ذلك من إغتيال الشيخ حسن البنا ، المرشد العام للإخوان المسلمين ، وإغتيال غيره من الزعماء . لقد كانت قلوب المصريين تنزف من هذا الإنقسام ، ومن تفتت القوى ، وفى وقت إحتاج فيه الأمر إلى الترابط ، وإلى وجود حكومة يمكنها أن تدير شؤون البلاد ، مستندة إلى قوة شعبية وجماعية لها قيمتها .

وحين عادت السلطة إلى الوفد ، كان عليه أن يدعم حركة نضال العناصر الوطنية وكفاحها ضد معسكرات القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس - ولقد قام بدوره فى هذا المجال .

وكان على الوفد كذلك أن يضع بريطانيا أمام مسؤولياتها ، واتى إستند إلى بصرى معاهدة ١٩٣٦ ، فقام بإلغائها ؛

وكان عليه أن يحافظ على علاقة مصر والسودان ، فأعلن وحدة وادى النيل -

ومع تطور الأحداث نصل إلى حريق القاهرة . لقد وصلنا إلى عام ١٩٥٢ — وهو نهاية مرحلة دامة من تاريخ مصر ، وبداية مرحلة جديدة .

وهكذا نجد أن الفترة الممتدة من عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٥٢ ، وهى الفترة الليبرالية فى تاريخ مصر ، تمثل الجزء الخامس من تاريخ « مصر الحديثة » وتشتمل فى داخلها على عناصر « الثورة الوطنية وظهور القيادة » ، ثم على الدستور وممراته ، وبعدها على رفض الفاشية والإصرار على النظام الدستورى البرلمانى ؛ ويأتى بعد ذلك الترابط العربى وإنشاء جامعة الدول العربية ؛ لى فصل إلى التحرير ووحدة وادى النيل .

* * *

هذه هى الخطوط العامة لأهم ما أصاب تطور الأحداث فى مصر فى العصور الحديثة ، وبشكل تلقائى ومستمر ، منذ الفتح العثمانى حتى وقت الثورة ، وهى ملاح رئيسية لتلك الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التى تعتبر أساساً يقوم عليه « البنيان الفوقى » . أو الأوضاع السياسية الموجودة فى البلاد . وعليها أن تحتفظ بها واضحة فى أذهاننا أثناء قراءة لتاريخ . حتى يمكننا أن نربط بين البنيان وبين أساسه ، ونرجع الأحداث إلى العوامل الفعالة التى أدت إليها ، حتى وإن كانت هذه العوامل تحت سطح الأرض .

فيمكننا أن نقول إذاً أن مصر قد تطورت من عصر « الاقطاع » الذى امتد حتى أوائل القرن التاسع عشر ، إلى نظام رأسمالية الدولة فى أثناء النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وإذا كانت الحملة الفرنسية قد أسهمت بدور كبير فى إضعاف الاقطاع ، إلا أن كل من الطبقة البورجوازية والطبقة الشعبية لم تتمكن بمفردها أو فى مجموعها من أن تقضى على هذا الاقطاع ؛ وإحتياج الأمر إلى

« قيادة » معينة تقوم بهذه العملية ، وتسير بالتطور الطبيعي والمنطقي خطوة إلى الأمام ؛ وإن كانت هذه القيادة لم تقضى على الاقطاع لى تنقل السلطة إلى رجال الرأسمالية ، إذ جعلتها رأسمالية من نوع خاص ، وهو النوع الإحتكارى ؛ وإن كان ذلك لا ينفي عنها صفتها الرأسمالية . وفى النصف التالى من القرن التاسع عشر ، وبعد إنهيار نظام إحتكار الدولة للاقتصاد ، أخذت الرأسمالية دورها فى العمل ؛ وإن كانت الرأسمالية المصرية قد تخصصت فى الملكية العقارية وفى الإنتاج الزراعى ، وتركت ميدان عمل الرأسمالية المتاجرة فى أيدي الأجانب . وإن الشقاق وتضارب المصلحة الفعلية بين الميدانين ، هو الذى يمثّل فى الثورة العربية . وكان الاحتلال البريطانى فى مصر يعبر عن إرغام الرأسمالية المصرية على البقاء فى ميدان الثروة العقارية والإنتاج الزراعى ، وتحت إشراف الرأسمالية الأجنبية المتاجرة ، والتى كانت قوات الاحتلال البريطانى لمصر قد تركت فى البلاد للنفاع عن مصالحها .

وإن كانت الرأسمالية المتاجرة المصرية قد نشأت وإشتد ساعدتها فى السنوات الأولى من القرن العشرين ، فإنها نشأت فى كنف الرأسمالية الأوروبية ، العالمية ، وظلت هذه المجموعة الجديدة تؤثر تأثيراً فمالياً فى مقدرات مصر ، إلى أن ظهر مجزؤها عن معالجة المشكلات الداخلية الأساسية . وإنتشرت شعارات « العندالة الاجتماعية » ، فى كل مكان . ونصل بذلك إلى عام ١٩٥٢ .

وهذه المراحل متداخلة فى بعضها . ويترك كل نظام بعض مخلفاته ، أو بعض دوائمه ، فى بين ما يورثه للمرحلة التالية . وفى عام ١٩٥٢ كانت هناك الرأسمالية المسيطرة ، بقطاعها الصناعى والتجارى ؛ ولكن ذلك لا ينفي وجود قوى ترجع إلى الرأسمالية العقارية ، ودوائمه ترجع إلى عهد الاقطاع ، وكان لها تأثيرها على الأوضاع والاتجاهات التى وجدت فى مصر حتى عام ١٩٥٢ .

فمن « الاقطاع » ، وهو إقطاع إلزامى ، إلى رأسمالية الدولة ؛ وهي إحتكارية ، إلى عصر الرأسمالية العقارية ، ثم إلى عصر الرأسمالية المتاجرة ، وضرورة التغير ، سارت مصر عبر تاريخها فى العصور الحديثة . وبطريقة أخرى نقول من عهد الحكم العثمانى ، إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ثم النصف الثانى من هذا القرن ، تصل إلى تاريخ مصر فى القرن العشرين ، الذى وصل إلى مرحلة الثورة الوطنية ، عام ١٩١٩ ، والذى قاد البلاد فيها « الوفد المصرى » كقوة وطنية أساسية فى البلاد ، نبتت فى الأرض وسيرت الامور ، وبشكل أساسى حتى عام ١٩٥٢ . وإذا كانت هذه هى التقسيمات الأساسية لتاريخ « مصر الحديثة » كما ظهر فى الاجزاء التى ظهرت منه حتى الآن ، فإن هذا الجزء ، والذى يحمل لاسم « الوفد المصرى » ١٩١٩ - ١٩٥٢ ، يمثل الجزء الخامس من أجزاء هذا التاريخ .

وينقسم هذا الجزء إلى خمسة أبواب : الأول عن الثورة الوطنية وظهور القيادة ؛ والثانى عن الدستور ومعركته ؛ والثالث عن رفض الفاشستية والإصرار على النظام الدستورى البرلمانى ؛ والرابع عن الترابط العربى وإنشاء جامعة الدول العربية ؛ والخامس عن التحرير ووحدة وادى النيل ، نتيجة لإلغاء الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ . ونكون قد وصلنا بذلك إلى عام ١٩٥٢ .

وسنسير فى رواية أبواب وفصول هذا الجزء ، من فصل إلى فصل ، ومن باب الى باب ؛ ولنبدأ من البداية .

البَابُ الْأَوَّلُ

الثورة الوطنية وظهور القيادة

الفصل الأول

الإحتلال والكفاح الوطنى

عمل الإحتلال البريطانى على هز كيان المجتمع المصرى ، ومن أساسه : ذلك أن المصريين قد شعروا بوجود أجنبي يحتل البلاد ، ويصدر أوامره لإدارتها ؛ شعروا بشخصيتهم مستقلة واضحة ، متميزة متبلورة . ولكن «وضعية» سلطات الإحتلال البريطانى وعلاقتها بالخديو من ناحية ، وعلاقتها بالسلطان العثمانى من ناحية أخرى ؛ جعل المصريين يديرون فى كفاحهم الوطنى حسب خطوط معينة . وبالشعور العام الإسلامى من ناحية أخرى ؛ كما أن المعارك الوطنية الداخلية ؛ المتعلقة بالحياة النيابية والدستور ، أى بعلاقة المواطن بحاكمه ، قد تأثرت كذلك بوجود السلطات البريطانية ، وبالعلاقة المصريين بالدولة العلية .

١ - الكفاح الوطنى والدولة العثمانية :

صعب على أبناء البلاد أن يجاوروا بعدائهم لسلطات الإحتلال البريطانية فى الظروف التى سادت فى مصر فى الثمانينات . وكانت بريطانيا قد نزلت إلى مصر لحماية «الوضعية» القائمة أى الاحتفاظ بالأوضاع كما هى ، أى الإبقاء على سلطات الخديو كاملة وفى ظل السيادة العثمانية ، وإدعت أنها جاءت لاستتباب الأمن والنظام ، ومنع الفوضى التى قامت بها العناصر الوطنية؛ ومعنى ذلك أن أى مطلب بتغيير الأوضاع التى اتفقت العناصر الوطنية على فسادها كان يعنى الاصطدام بالقوة الشرعية وبقوات الإحتلال . أن هذا التحالف بين قوات الاستعمار وبين القوة الرجعية بالبلاد إضطر المصريين إلى أن يخفضوا أصواتهم ، ويتقدموا بمطالبهم فى هدوء وسكون واحترام ؛ راجين متوسلين التكرم والأمر بالعطف،

من ذوى السلطان . وخسرت الحركة الوطنية في مصر ، ولمدة سنوات ، ذلك البريق الثورى اللامع المضى ، الذى أثار الطريق وشحذ الهمم وكتل الشعب، فى أثناء الثورة العرابية. أما فى خارج مصر فقد كانت أصوات الزعماء والمثقفين المنفيين [تدوى فى العالم معلنة «عدم شرعية الاحتلال البريطانى وضرورة حصول المصريين على حقوقهم الدستورية ، وبالتالى مشاركتهم فى إدارة شئون بلادهم» . وحتى فى هذه العمالية ، لم يكن فى وسع الزعماء المثقفين أن يقوموا بحركتهم الدعائية على أتم وجه ، وذلك نظراً لعلاقة «القضية المصرية» بكل من بريطانيا والسلطان .

وخشيت العناصر الوطنية من أن تتفرس السلطات البريطانية فى مصر تفرساً تاماً قد يؤدى إلى تغيير وضعيتها بالنسبة للدولة العثمانية . كانت الإشاعات تسرى بأن الاحتلال البريطانى سيتهول إلى حماية ؛ وكان الوطنيون يعلنون عدم قدرة الدولة العثمانية على معارضة ذلك إلا بالاحتجاج . وعرف الوطنيون أن الموقف الدولى ، بما يشتمل عليه من تنافس فرنسى بريطانى ، قد يساعدهم على كسب معارضة فرنسا لأى مشروع بريطانى يهدف تغيير وضعية البلاد . وكانت لفرنسا مصالح عديدة فى مصر : مصالح ثقافية ومصالح إقتصادية ، بل ومصالح استراتيجية تتصل بقناة السويس . إن هذه العوامل الثلاث : الدولة العثمانية وفرنسا وسلطات الاحتلال البريطانى ، قد جعلت العناصر الوطنية ، بل أجبرتها ، على تحديد طبيعة المعركة التى ستبذل لإليها ؛ فهى معركة تهدف قبل كل شئ منع بريطانيا من إعلان حمايتها الرسمية على مصر . ومعنى ذلك الإصرار على العلاقة الوثيقة القائمة بين مصر والدولة العثمانية . فصر جزء لا يتجزأ من الدولة العثمانية ، من الناحية الدولية ، وتخضع خضوعاً تاماً للسلطات الروحية لحليقة المسلمين ؛ وبالتالى لا يحق لبريطانيا أن تفعل أى شئ فيها إلا بموافقة السلطان . وكان على العناصر الوطنية كذلك أن تفيد من التنافس الفرنسى البريطانى لىكى تدعم مركزها فى

النقطة الأولى، الخاصة بالوضع الدولية لمصر من ناحية ، ولكي تشغل الدبلوماسية البريطانية وتلهمها في مشكلات قانونية دولية وإقتصادية وثقافية ، مع حكومة الجمهورية الثالثة ، من ناحية ثانية .

وكان نزول القوات البريطانية في منطقة قناة السويس ؛ بغير موافقة صاحب الحق الشرعي ، وموافقة الدول التي تشترك سفنها في المرور من القناة ، وفرضها السلطات البريطانية الرقابة على الصحف المصرية ، ومنع صدورها ؛ وخاصة ذلك العدد من الصحف التي كانت لها صلة بفرنسا ، كان كل ذلك من المشكلات التي أثارها العناصر الوطنية أمام الإحتلال البريطاني لمصر . وأخذت هذه العناصر الوطنية شكل المعارضة الصريحة تجاه السياسة الجديدة التي بدأت بريطانيا في رسمها ، وخاصة بعد مجيء اللورد دافرين إلى القاهرة ، وكتابته تقريره المفصل عن حالة البلاد . ولستغلت العناصر الوطنية السلطات التي منحها اللورد كرومر ، القنصل العام البريطاني لنفسه في مصر ، لكي تفضح سياسة بريطانيا . وأفادت كذلك من تفاقم الحالة بالسودان ، ومن تعيين المستشار المالي لمصر ، ومن إلغاء مجلس النواب ، ومن لائحة تنظيم المحاكم الأهلية سنة ١٨٨٣ ، أفادت من كل ذلك لكي تفضح الحماية المقنعة لبريطانيا على مصر ، وتابعت العناصر الوطنية الموجودة في المنفى أنباء انتصارات المهديين في السودان على قوى الحكومة الرجعية ، وعلى الحملات البريطانية المتعددة ، وتفاءلت أكثر من اللازم ، حتى تنبأت بقرب إجتياح قوات الثورة المهدية لصعيد مصر ، وتخليصها أرض السككينة من حكم الاستعمار الأجنبي . ولكن علينا أن نلاحظ أن الحركة الوطنية بالداخل كانت قد أصيبت بعجز شبه تام ، نتيجة سيطرة سلطات الإحتلال على مصر ؛ وأن عناصر الثوار في المنفى لم تتمكن أصواتها المبحوكة من التغلغل في البلاد وهزها ، وإخراجها من هذه الوضعية المعقدة . ولكن علينا أن نقول إجمالاً أن العناصر

الوطنية قد استمرت في تعلقها بالدولة العثمانية ، وحاولت الإفادة من التنافس .
البريطاني الفرنسي في هذه الفترة .

ولقد أظهرت القوات المصرية الموجودة في إقليم هرهر ، في بلاد الصومال ،
والقوات المصرية الموجودة في مديرية خط الإستواء ، وأوغندة الحالية ، روحا
وطنياً وثورياً حين رفضت التسليم للسلطات البريطانية ، والإنسحاب من الأقاليم
التي عاشت فيها وامتزجت بأهلها ، وشعرت بأن الله يوحد بينها وبين مصر . ولكن
هذه المواقف الوطنية لم تعط نتيجة إيجابية أمام مدافع البريطانيين الرشاشة ،
التي استندت إلى أوامر عالية خديوية ، طلبت من هذه القوات الإنسحاب والعودة .
حسب أوامر المحتلين .

وظلت الدولة العثمانية الدولة صاحبة السيادة ، ودولة الخلافة الإسلامية ، هي .
الموئل والمنقذ ، حين ظهر زعيم وطني ينادى بأننا أحرار في بلادنا كرماء لضيوفنا .

٣ - مصطفى كامل :

لقد تكاثفت الظروف والأوضاع القائمة في مصر في أوائل عهد الاحتلال ،
وتعاونت لخراج زعامة وطنية أصابية ، قامت بدورها كاملاً في التفاح ضد
الإستعمار . وركزت شخصية مصطفى كامل الزعيم المصرى الشاب الحركة الوطنية
في أيديها ، وكرست لها حياتها .

وساعدت ، الوضعية ، الخاصة بمصر وقضيتها في ذلك الوقت على أن يتولاها
رجل من رجال القانون ، من رجال الحقوق . وكان عليه في كفاحه السياسى أن .
يتجه إلى رأى العام العالمى وإلى أبناء البلاد . ووجه ذلك إلى ضرورة النزول إلى
ميدان الإعلام والصحافة . لأنه مصطفى كامل الذى بدأ حياته طالباً بكلية الحقوق .
حقوق الأفراد ، وحقوق الدول ؛ وتطوع لسكى يدافع عن قضية مصر والمصريين .
بدأ في الكتابة في مجلة المدرسة وإتصل بالسيد عبد الله النديم ونأثر بآرائه الجريئة

الثورية . وكان يشعر بثقل العبء الملقى على كواهل كمتقف فعمل سريعا وحاول ، أن يصل إلى نتيجة سريعة . وكان شغلة من الحماس والذكاء في دراسته التي اجتاز مراحلها بسرعة ، وفي حياته العامة ؛ وكان شمعة أضواء نورها سريعا وعمل على تبديد الظلمات . استمرت دراسته القانونية في فرنسا وساعده ذلك على الاتصال بالآراء المتحررة ورجال الصحافة وبالنواب الفرنسيين . ونشر المقالات والاحاديث في جريدة «جازيت دى تولوز» وفي جريدة «الاكليس» وفي غيرها ؛ ودرس المسألة المصرية من جذورها ، وخاصة الأسس القانونية الدولية ؛ كما درس المسألة الشرقية وعلاقة الدولة العثمانية بالدول الغربية . ولقد تحدث مع شخصيات هامة وتعرف على مدام جوليت آدم وأخذ ينظم الخطب والمحاضرات العامة عن القضية الوطنية في باريس وفي تولوز وفي فيينا . وسافر إلى ألمانيا والنمسا والاستانة ، وتحلل هذه الرحلات التي استغلها في الدعاية للقضية الوطنية ، زيارات لمصر . وكان يجيشه إلى الثغر يبشر بموجة من الحماس والوطنية : وسرعان ما نظم الاحتمالات والمحاضرات العامة ، والخطب الحماسية ؛ وكان ينظمها وجهاء البلاد ، ويشرح هو فيها الأوضاع الوطنية والدوائية . وكانت هذه الخطب تستمر بالقاهرة وتلقى تجاوبا كبيرا من العناصر الوطنية ، وخاصة في أواخر التسعينات ، حين تأزمت الأوضاع الدولية من جديد بين بريطانيا وفرنسا بشأن مشكلة فاشودة . وكانت بريطانيا قد عملت بعد فصلها السودان عن مصر على إعداد حملة مصرية بقيادة بريطانية لإعادة التوغل في السودان ، وانتهزت فرصة هزيمة الجيوش الإيطالية المتوغلة من مصوع غرباً صوب عدوة في مارس سنة ١٨٩٦ ، لكي تسرع بإصدار أوامرها بتقديم القوات المصرية المرابطة في وادي حلفا لاستعادة إقليم دنقلة ، بإعداد القوات الامبراطورية المهدية عن الإيطاليين ، أصدقاء بريطانيا في شرق السودان ، وشغلا لهم عن تحالف مع قوات الحبشة التي أذاقت الإيطاليين مرارة الهزيمة .

وكانت فرنسا قد أسرعت في ذلك الوقت بإرسال حملة القومندان مارشال من غرب إفريقيا صوب أعلى النيل في فاشودة ، ورتبت الأمر لكي يتصل فيما بعد عن طريق الحبشة بساحل الصومال الفرنسي ؛ وكان هذا يعنى أن الخطة الفرنسية هدفتم قطع إفريقيا من الغرب إلى الشرق ؛ في الوقت الذى حاولت فيه بريطانيا أن تقطع هذه القارة من الشمال إلى الجنوب ، من وادى حلفا جنوبا مع النيل إلى أوغندة وتم بذلك خط القاهرة رأس الرجاء الصالح . إن هذا التقاطع في خطوط سير الحملات الحربية يعنى الحرب ، وهى ما كادت تصل إليه كل من بريطانيا وفرنسا سنة ١٨٩٨ مع حادثة فاشودة . إنه مجال خصب للعناصر الوطنية ، يمكنها أن تضرب به إنجلترا في وادى النيل إذا ما وقفت إلى جانب فرنسا أو إذا ما استغلت هى موقف فرنسا . فإذا أضفنا إلى ذلك أن بريطانيا قد استغلت الميزانية المصرية لإرسال حملة دنقلة ، بدلا من البدء فى إنشاء خزان أسوان . وأضفنا إلى ذلك موقف المحاكم المختلطة من هذه المشكلة ، وموقف الخديو عباس الثانى من حرب السودان ، وموقف القومندان مارشال نفسه حين أعلن فى فاشودة أن هذه البلاد غير خاضعة للعلم البريطانى ، وإجبار الجنرال كتشنر سردار الجيش المصرى على أن يعلن أن منطقة فاشودة وأعلى النيل هى أراضى مصرية ، وأنه يمنع باسم صاحب البلاد أية قوة أجنبية من رفعها عمها عليها ، وإضطرار الجنرال البريطانى وهو يرتدى الكسوة العسكرية المصرية إلى رفع العلم المصرى على أعلى النيل — إذ رأينا كل ذلك نجد أن الموقف كان يوجه القيادة المصرية فى ذلك الوقت إلى أن تطالب بمبحث المشكلة المصرية بكل أصولها وفروعها من جديد . هذا ما قام به مصطفى كامل ، وحاول أن يصل عن طريقه إلى نتيجة إيجابية ، مستنداً فى ذلك إلى حقوق السيادة العثمانية على مصر ، وحقوق مصر على السودان ، وحاول أن يضرب بريطانيا بفرنسا ويخرج ظافراً من المعركة . ولكن

خطأ فنياً وقع في العملية : ذلك أن إستناده إلى موقف فرنسا كان على غير أساس،. إذ أن فرنسا كانت طامعة في الإرث المصرى ، مثلها في ذلك مثل بريطانيا ؛ وكان موقف ألمانيا المهدد لفرنسا في أوروبا من ناحية وتشجيعها لثورة جنوب إفريقيا ضد بريطانيا من الناحية الثانية يدفع فرنسا إلى التراجع أمام أى خطر يهدد بنشوب حرب مع بريطانيا في ذلك الوقت . وكان من السهل على الدول الاستعمارية أن تتعاون فيما بينها ؛ وأن تتقاسم الأسلاب ، خاصة إذا كانت الظروف تجبرها على الخوف من الحرب ، وعلى أن تسوى مشكلاتها الإستعمارية فيما بينها . وهذا ما حدث بين بريطانيا وفرنسا في إتفاقية تقسيم مناطق النفوذ في إفريقيا، بذلك الخط الذى يسير مع خط تقسيم المياه بين حوض النيل والكونغو ، والذى بنت عليه بريطانيا إتفاقية سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان .

ونجحت بريطانيا في تسوية مشكلاتها مع فرنسا ، وأجبرت الحكومة المصرية على التوقيع على إتفاقية الحكم الثنائى للسودان . ويمكننا أن نقول أن بريطانيا قد وقعت على هذه الإتفاقية مع بريطانيا. وظهر أن فرنسا قد تراجعت من العملية، وأخذت العناصر الوطنية وعلى رأسها مصطفى كامل فى الإحتجاج على هذه الإتفاقية الجائرة ، وعلى فضحها ، لأنها لا تستند إلى سند قانونى أو دولى . ولكن الحقوق كانت فى حاجة إلى قوة مادية تدعمها ، وتدافع عنها وتنفذها ؛ وإفتقرت الحركة الوطنية فى ذلك الوقت إلى هذه القوة .

وشعر مصطفى كامل بعد هذه العمالية ، عملية فاشودة ، بضرورة إعتماده على القوى الوطنية فى مصر نفسها . وشعر بضرورة إيقاظها من سباتها وإنارة الطريق أمامها وشحن همتها لكي ينزل بها إلى المعركة . شعر أنه فى حاجة إلى رأى عام مصرى ، علاوة على إعتماده على الرأى العام الدولى . فقرر فى سنة ١٩٠٠ إصدار جريدة وطنية يودى بها رسالته . ونفذ مشروعه وظهر « اللواء » . ومن الأسم.

يمكننا أن نعرف هدفاً جريئاً ؛ إنه دفاع عن العلم المصرى ، عن حق البلاد كدولة
 متميزة عن غيرها . واستتبع ذلك كتابة المقالات التى هدفت زيادة الوعى القومى ،
 ونشر التعليم وإحياء الصناعة ، ومن ذلك وصل إلى ضرورة مشاركة الشعب فى
 الحكم ، حتى لا يكون الخديو وحيداً أمام السلطات البريطانية ؛ وتتمكن العناصر
 الوطنية ، عن طريق الدستور ، من مساندته فى القضية الوطنية . ومع الأيام زاد
 الوعى القومى ، وشعرت بريطانيا بحرج موقفها فى مصر ، وزيادة هذا الحرج على
 مصر الأيام . ولكن اشتداد ساعد الحركة الوطنية فى مصر جاء فى وقت حرمت
 فيه القضية المصرية من تأييد الحكومة الفرنسية ، نتيجة لمصالحها الاستعمارية .
 وكانت مشكلة المغرب أو مراکش ، وازدياد الأطماع الفرنسية الإستعمارية فى هذه
 المنطقة ، سبباً أساسياً لإتفاق فرنسا وديا مع بريطانيا ، لإعادة ألمانيا عن
 المغرب ووادي النيل ، وتمكيناً للسياسة الفرنسية فى شمال غرب إفريقيا والسياسة
 البريطانية فى شمال شرق هذه القارة . أن الظروف الدولية هى التى وجهت كل
 من فرنسا وبريطانيا إلى عقد هذا الإتفاق الودى سنة ١٩٠٤ ؛ ومع هذا الإتفاق
 سارت المصالح الاقتصادية والإستراتيجية والثقافية والمعنوية . لقد أطلق هذا
 الإتفاق يد بريطانيا فى مصر ، وأطلق يد فرنسا فى المغرب ، وبهنا منه أن
 الحركة الوطنية ، ومصطفى كامل على رأسها ، قد شعرت أن إعتمادها
 سيكون على المصريين قبل كل شيء ، دون تناسى حقوق الدولة العثمانية ،
 وعلاقتها بمصر .

وزاد مصطفى كامل من نشاطه ، وجاءت حادثة دنشواى سنة ١٩٠٦ ، لىكى تزيد
 إشعال النار فى قلوب المصريين . وهى حادثة مشهورة ظهر فيها تحسك البريطانيين
 وتفرسهم فى مصر ، دون إعتبارهم أية قيمة لأبناء البلاد . وقام مصطفى كامل
 بكتابة المقالات عن هذه الحادثة ؛ وإتصل بالرأى العام العالمى ، وثار ضجة إنتهت

بإستقالة اللورد كرومر وإختيار بريطانيا السير الدون جورست لكي ينفذ سياسة أكثر ليناً تجاه المصريين . لقد نجحت الحركة الوطنية في حادثة دنشواى في إبعاد صانع دمهر الحديثة، والحاكم الفعلى للبلاد منذ ربع قرن ؛ وقوى ذلك في مساعدة الحركة الوطنية ورجالها الذين أصدروا نسختهم باللغة الإنجليزىة واللغة الفرنسية لجريدتهم اللواء العربية .

كان هذا العبء ، عبء الكفاح عن قضية البلاد ، أقوى من أن تتحمله كفى رجل واحد ، خاصة إذا كانت حراسة مرهقة، وكان بنيانه رقيقاً . فاحترق مصطفى كامل وهو فى سن الشباب ، وإنتقلت قيادة الحركة الوطنية والإشراف على كفاح الحزب الوطنى إلى زميله ورفيقه فى الكفاح ، إلى محمد فريد ، الذى كرس حياته لمصر مثل زعيمه . ومع هذه القيادة الجديدة ومع تطور الموقف الدولى ، إستمر كفاح الحزب الوطنى فى ظروف معينة ، وإن كان قد حافظ على مبادئه الأساسية ، إيمانه بحزب الجلاء ، وأن مصر للمصريين .

٢ - محمد فريد :

وكان محمد فريد قد زامل الزعيم مصطفى كامل فى حركة الكفاح الوطنى منذ أيامه الأولى ، وكان تكوينه يشبه تكوين مؤسس الحزب الوطنى ؛ إذ أنه كان من رجال الحقوق ، ورفض الإشتغال بالمناصب الحكومية، وفضل عليها مهنة المحاماة . وقد إنتخب رئيساً للحزب الوطنى بعد وفاة مصطفى كامل؛ وأثبت أنه أصلح رجل للقيادة الوطنية فى مصر حتى إعلان الحرب العالمية الأولى .

وواصل محمد فريد كفاح مصطفى كامل ، وواصل الخطابة وكتابة المقالات وتوضيح وجهة النظر الوطنية ، وفى كل مناسبة . وإحتج على الإحتلال البريطانى ، وطالب بحرية الصحافة وبإلغاء المحكمة الخاصة؛ كما إحتج على تصريحات وزارة الخارجية البريطانية . منذ الأيام الأولى لرئاسة الحزب الوطنى ، وطالب بإستقالة

هذه الوزارة ، إذ أنها لا تصلح للعمل. وحاول تدعيم جريدة اللوامة فأسند رئاسة تحريرها إلى الشيخ عبد العزيز جاويز ، وتمكن عن طريق هذه الصحيفة من السير بالرأى العام الوطنى فى مصر فى معركة الكفاح ضد الإستعمار الخارجى ، وضد الاقطاع الداخلى .

وكانت عملية الترابط بين الحركة الوطنية فى مصر والدولة العثمانية تتأثر إلى حد بعيد بالأحداث الداخلية بالدولة العثمانية نفسها . ولم تكن مشكلة إعطاء دستور لمصر من المشكلات العريضة التى تطالب بحل سريع ، ما دامت الدولة العثمانية نفسها تخضع لحكم فردى أو توقيراطى . ولكن الظروف تبدلت فى الدولة العثمانية ، التى تمت رجوع الدستور منذ إلغائه فى أوائل عهد السلطان عبد الحميد الثانى . وزاد إحتكاك العناصر الوطنية العثمانية بالآراء الغربية ، سواء عن طريق إتصالها بنظريات الحكم الحديثة فى أوروبا الغربية ، أو إتصالها بها عن طريق الخبراء والبعثات الأجنبية بالدولة العثمانية نفسها . ولقد أثمر هذا الإحتكاك وأعطى بنتأجه ، مع تكوين جمعية تركيا الفتاة ، التى تمكن رجالها سنة ١٩٠٨ من إجبار السلطان عبد الحميد على إعلان إعادة العمل بدستور مدحت باشا بعد أن عطله مدة إحدى وثلاثين سنة .

وكانت الدولة العثمانية قد تطورت فى خلال هذه الفترة ، وأعيد العمل بالدستور العثمانى دون إدخال أى تعديل عليه . ولكن المهم هو رجوع مبدأ المساواة المدنية بين المواطنين بالإمبراطورية العثمانية دون نظر إلى جنسهم أو دينهم ؛ فالكبلى عثمانيون ، ولهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات ، وفى جميع أنحاء الدولة العثمانية . ولكن ألا يؤثر ذلك فى علاقة الفرد بالفرد بمصر ؟ أو علاقته بالحاكم ، ما دامت مصر جزء لا يتجزأ من الممالك العثمانية ؟

لقد فوجئ السلطان عبد الحميد بحركة تركيا الفتاة ، ووافق مرغماً على

إعادة العمل بالدستور . وكان يفكر في ضرورة التخلص منه ، أو وقف العمل به في أقرب فرصة .

وكذلك الحال بالنسبة لمصر . حقيقة أن الخديو عباس الثاني كان يحتاج إلى الحركة الوطنية لكي تساعده ضد سلطات الاحتلال ؛ ولكنه لم يكن يوافق على أن تشاركه الحكم . لقد كانت مصر قبل عام ١٩٠٨ مجالا لنشاط رجال الجمعيات السرية في الدولة العثمانية ، إذ أن أيدي السلطات العثمانية كانت لا تتمكن من النزول إليهم ، نظراً لوجود شخصية خاصة لمصر ، ولوجود سلطات الاحتلال البريطاني . فكان هؤلاء الرجال يعملون من مصر ضد نظام الحكم الفردي بالدولة العثمانية . أما وقد أعيد العمل بدستور مدحت باشا في الدولة العثمانية فإن الموقف في مصر قد إنقلب رأساً على عقب ؛ فموافقة الخديو عباس الثاني على إعطاء الحقوق الدستورية للمصريين يعنى إنهاء الشخصية الخاصة لمصر ، ويؤثر بالتالى على سلطانه وعلى تاجه وأريكته الخديوية . فمن المنطق إذن أن يصبح عباس الثانى من أعداء الدستور في مصر، وخاصة بعد ثورة تركيا الفتاة . وكذلك الحال بالنسبة لسلطات الاحتلال البريطانية، فقد كانت تسير وفق مخططات معينة، تهدف فصل مصر عن الدولة العثمانية والسير بنظمها وإدارتها وفق سياسة الإمبراطورية البريطانية ، كانت تشجع العناصر الوطنية العثمانية على العمل في مصر قبل سنة ١٩٠٨ لكي تناوى بذلك الدولة العثمانية، وتصرف أنظارها بمشكلاتها الداخلية عن الإهتمام بالمسألة المصرية . أما موافقتها بعد سنة ١٩٠٨ على سريان الدستور في مصر فكان يعنى تدعيم الصلة التى تربط مصر بالدولة العثمانية، وإظهار السلطات البريطانية في مصر بمظهر الدخلاء المتطفلين في أحدهم أقاليم هذه الامبراطورية . ولذلك فإن بريطانيا قد حاربت الحركة الدستورية في مصر بعد سنة ١٩٠٨ ، وبشكل لم تره القوات الوطنية المصرية من قبل . فيمكننا أن نقول إذن بأن مصالح

سلطات الاحتلال الإستعمارية والحكم الفردى الرجعى قد إتفقت سنة ١٩٠٨ على محاربة الحركة الدستورية الوطنية .

وكان من الطبيعى أن يقوم محمد فريد بدوره كاملا للمطالبة بإعطاء دستور البلاد ، تمشياً مع الحالة التى سادت الامبراطورية العثمانية ، والتى كان من مصلحة الحركة الوطنية أن تسايرها فى كفاحها ضد قوات الاحتلال . وأخذت حركة الحزب الوطنى شكلا جماعياً فى مطالبتها بالدستور . وكانت هذه النقطة سبب خلاف عريض نشأ بين الحزب الوطنى وبين عباس الثانى . وبعد أن كان على رجال الحزب الوطنى أن يكافحوا ضد سلطات الاحتلال البريطانية، ويحاولوا فى نفس الوقت اكتساب الخديو إلى صفوفهم ، كهزمة وصل تربطهم بحيرانهم العرب والمسلمين ، أصبح عليهم أن يكافحوا ضد الاستعمار والرجعية فى نفس الوقت .

ولقد حاول السلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٩ أن يتآمر من جديد على الدستور ؛ ولكنه فشل وعزل ، وتولى أخاه محمد رشاد العرش مكانه بأسم محمد الخامس ، وأثرت عمليات الجذب والدفع هذه فى عاصمة الإمبراطورية على قطاع هام من كفاح المعسكر الوطنى داخل مصر ؛ لقد أثرت على بريطانيا وأثرت على الخديو وأثرت كذلك على محمد فريد . وإذا كانت المشكلة الدستورية هى أهم مشكلة أو من أهم المشكلات فى إستائبول فى ذلك الوقت ، فقد كانت بالنسبة لمصر مشكلة ثانوية ما دام الموقف متبلور بين المصريين والبريطانيين ، بين الوطنيين والمستعمرين .

وظل المبدأ الأساسى للحزب الوطنى هو مبدأ الجلاء ، طالب به محمد فريد فى كل مناسبة ، فى خطبه ومقالاته وإتصالاته بالشخصيات . كما ظل موقف الحزب الوطنى صريحاً واضحاً من الحكم الثنائى الانجليزى المصرى أسماً ، والبريطانى فعلاً ، بالسودان . أن هذا الحكم الذى طبقته بريطانيا نتيجة لإتفاقية سنة ١٨٩٩ ؛ كان

بإطلاق قانوننا، أصلاً وشكلاً. ولذلك فإن الحزب الوطنى لم يعترف بهذه الإنفاقية، ولم يعترف بالتالى بكل ما يترتب عليها. وهكذا أصبح الجلاء، والسودان هدفاً للحزب الوطنى. وواصل محمد فريد كفاح مصطفى كامل لتوجيه وتنمية رأى العام الوطنى، كقوة أساسية ضرورية لنجاح القضية الوطنية؛ فواصل عملية إنشاء المدارس الشعبية، وإفتتاح مدارس ليلية، والإهتمام بنقابات العمال؛ وعمل على تكتيل الشعب فى مظاهرات تخرج فى المناسبات الوطنية؛ وتسمع أصواتها الغاصبين. وكلما زاد الحزب الوطنى ومحمد فريد من نشاطه زاد رجال الإحتلال وسلطانهم من تشكيلهم وطغيانهم؛ لقد ألغوا جريدتى «ليستندار جيبيشيان» و«ذى اجيشيان» استاندارد» وعملوا على تقييده حرية الصحافة وأصدروا الأذونات لجريدة «الواء» ولكن ذلك لم يفت فى عضده الرجال الوطنيين.

وجاء عام ١٩١٠ لكى يشهد العالم مشروعا من أخطر المشروعات الاستعمارية فى مصر، إنه مشروع مد إمتياز شركة قناة السويس، الذى حاول به الاستعمار تثبيت أقدامه فى البلاد، وإطالة عمر إستغلاله الإقتصادى والاستراتيجى. وقام الحزب الوطنى بدوره حيال هذا المشروع الذى إنتهى أمره بالرفض، والذى جبر فى أذباله مقتل بطرس باشا غالى وإستمر محمد فريد فى إسماع صوت مصر فى الخارج فى مؤتمر السلام فى استكهولم، وعلى صفحات الجرائد وفى مؤتمر بروكسل، وطالب بالجلاء وبإنهاء الحكم البريطانى فى السودان، وأشار إلى إمكانية إعلان حياد مصر، وطالب بضرورة منح دستور للبلاد. وكان يعود إلى مصر لكى يعرض فى إحتفالات علمية على أبناء البلاد ما قام به فى الخارج.

وعمل الاستعمار على إضطهاد محمد فريد والنيل منه، فقدمه للمحاكمة من أجل مقالة كتبها حول «تأثير الشعر فى تربية الأمم» وسجن محمد فريد، كما تعطلت جريدته عن الظهور لمدة ثلاثة أشهر. ولم يفت ذلك فى عضده، فأصدر جريدة

الشعب. ولكنه حوكم مرة ثانية وإضطر إلى السفر إلى المنفى سنة ١٩١٢، وأصبح عامه أن يقود الحركة الوطنية من الخارج، من الاستانة وباريس وجنيف، ومن السويد، وبلجيكا في الوقت الذي تمكنت فيه سلطات الاستعمار من وقف إصدار جريدة اللواء والشعب سنة ١٩١٤.

لقد ضحى محمد فريد بصحته ووقته وماله من أجل « قضية مصر » وضحي حتى آخر وقت. وفي السنوات السابقة لإعلان الحرب العالمية الأولى خرجت المشكلة عن كونها علاقة مصر بالدولة العثمانية، أو علاقة المصريين بالخدو، إلى مرحلة أخرى اجتاحت الشرق الأدنى بأكمله، يمكننا أن نسميها أجمالاً بمشكلة الاختيار بين العروبة والإسلام.

(٤) بين العروبة والإسلام :

كانت حركة النهضة والبعث الحديث قد انبثقت في الشام في نفس الوقت الذي انبعثت فيه في مصر. وإذا كانت حركة التقدم العلمي والأدبي وما صاحبها من ترجمة وتأليف منذ عصر محمد علي قد اعتمدت على عناصر مصرية، فإنها قد جاءت في الأقاليم السورية نتيجة لاتحاد هذه الأقاليم مع مصر وإعلان سياسة التسامح الديني، أي العلمانية، والسماح للبعثات التبشيرية البروتستانتية منها والكاثوليكية والنشاط والعمل. ولقد اهتمت هذه البعثات التبشيرية بحضارة العرب وتراثهم، مما ساعد على نمو الشخصية العربية مرة جديدة في الشرق الأدنى. ونصل إلى نهاية القرن العشرين لكي نجد مصر والشام قلعتين من قلاع العروبة في الشرق الأدنى، رغم اختلاف ظروف كل منهما عن ظروف الأخرى. ذلك أن وجود الأزهر من ناحية ووجود قوات الاحتلال البريطاني من ناحية أخرى في مصر تعاونا على أن تميل الحركة العربية في مصر صوب دار الخلافة، أي أنها كانت حركة عربية أصيلة ولا يمكنها أن تنازل عن إسلامها أو تناساه. أما في سوريا فكانت

تتمنى الطبقة الوسطى، ومحاولتها إيجاد مجال حيوى لها فى إقليمها، أكبر عامل يدفع
بها دفعا إلى الاصطدام بسلطات الدولة العثمانية، دولة الخلافة الإسلامية.

وكان على المصريين أن يرحلوا البريطانيين ليتموا نموهم الاجتماعى، وكان
على السوريين أن يرحلوا الأتراك ليصلوا إلى الهدف. كان على المصريين أن
يناشدوا دولة الخلافة الإسلامية معا وفتحهم ضد البريطانيين؛ ووجدت الحركة
العربية فى الشام ألا نصير لها فى الخارج إلا تلك الدول الديمقراطية الدستورية فى
غرب أوروبا، الدول المعادية للدولة العثمانية، الدول الاستعمارية.

وهذا التباين الواضح بين الحركتين دفع بكل منهما إلى الحذر من الأخرى؛
فقد نظر رجال الجمعية العربية الفتاة إلى رجال الحزب الوطنى على أنهم من أنصار
الرجعية، أنصار الدولة العثمانية؛ ونظر معظم رجال الحزب الوطنى إلى رجال
الجمعيات العربية على أنهم على صلات غير بريئة مع الدول الاستعمارية الغربية.
وكان مثل رعاية سلطات الاحتلال البريطانى بمصر لرجال الحركات العربية والحزب
اللامركزية شاهداً على صحة حدس رجال الحزب الوطنى. وزاد الطين بلة علاقة
بعض المصريين من أنصار الرجعية وأعوان الاستعمار بدار المندوب السامى
البريطانى، رغم أنهم كانوا يعملون باسم الحركة العربية، ومنهم فارس نمر،
صاحب المقطم.

سارت الحركة العربية إذن مع نموها متجهة صوب العلمانية، الدين لله والوطن
للجميع؛ فى الوقت الذى اشتد فيه إرتباط الوطنيين فى مصر بحركة الجامعة
الإسلامية ودار الخلافة. ولكن، ألا يمثل ذلك خطراً على المعسكر الوطنى فى
مصر، مادامت هناك عناصر وطنية تدين بغير الإسلام؟

ولقد إستغل الاستعمار هذا الموقف فى مصر وأوعز بأن الحركة الوطنية تعنى
لإخضاع الأقلية المسيحية لحكم إسلامى يتفرس فيها؛ ونسى أن لهذه الطائفة

تظمها وأملاكها وأوقافها الخاصة ، علاوة على اشتراكها مع الاغلبية المسلمة في الشئون العامة للبلاد ، دون تمييز .

وكادت هذه السياسة أن تؤدي إلى تصدع داخلي في المعسكر الوطني، وتظهر تنافساً بل عداء يوازن بين محصلات قوى العناصر الوطنية ، ويوفر على الاستعماريين مهمة محاربتها . ولذلك فقد اضطّر رجال الحزب الوطني إلى العمل على لم الشمل وتكتيل الصفوف ، خاصة وأن المستعمر واقف على الأبواب ، بل يقيم في وسط الدار .

ونجح الحزب الوطني في هذه المهمة؛ وسنرى كيف يتعاون بل يتحد الصليب مع الهلال في الكفاح ضد الاستعمار ؛ وإن كان الشكل العام واللون الغالب على الحركة الوطنية في مصر قد واصل سيره مستظلة بظل الإسلام .

وعاد اللورد كتشنر إلى مصر، بعد وفاة السير الدون جورست، واحتل منصب المندوب السامي البريطاني . وكان رجل يعرف مصر منذ سنة ١٨٨٢ ، ويعرف السودان ويعرف فلسطين ويعرف الهند ، وشعر بأن الإسلام عامل فعال وأساسى في البنين العاطفي أو المعنوي للمنطقة . ورأى اللورد كتشنر تفوق النفوذ الألماني في الامبراطورية العثمانية ورأى خطر هذا النفوذ على الطريق البرى الموصل الى الهند ، وعلى الهند نفسها . كما شعر بخطورة نرس النفوذ على مصر ، وعلى قناة السويس . وكانت الدولة العثمانية تحاول تكتيل المنطقة بجمع كلبة العالم الاسلامى حول دار الخلافة، سائدة في ذلك على سياسة الجامعة الاسلامية، وهادفة من ورائها إلى تطوير العالم العربى بالعالم الاسلامى وخلق المشكلات أمام روسيا وفى وسط آسيا وأمام فرنسا فى شمال أفريقية وأمام بريطانيا فى الهند . كانت عملية تكتيل للقوى الوطنية وكفاحها ضد الاستعمار البريطانى الفرنسى وتسير فى وفاق مع السياسة الألمانية، وكان كتشنر يترقب خطورة العامل الإسلامى على المنطقة؛ ووجه

من ناحية أخرى أن هناك قلب الامبراطورية العثمانية العربي الذي يتحرك في اتجاه انفصالي عنها. أى صوب الخارج؛ فأراد اللورد كاتشستر أن يستفيد من هذه الحركة العربية لكي يضرب بها حركة الجامعة الاسلامية . وستثمر سياسته بعد إعلان الحرب العالمية الأولى ، ودخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب دولتي الوسط، رغم أن بذور السياسة كانت موجودة ، وتعدها ورعاها منذ عودته لمصر .

لقد إختفت المظاهر الأولى للصدقة العربية التركية بعد سنة ١٩٠٩ : واتهم العرب الاتراك بأنهم يحاولون السيطرة عليهم وكتبهم ، ورأى رجال الاتحاد والترقي أن العرب يحاولون تفكيك الدولة في وقت عصيب تواجه فيها ثورات داخلية وحروب خارجية ؛ وفي طرابلس الغرب ، واليمن ، والبلقان . زاد الحماس في نفوذ كل من الاتراك والعرب ، وشعر الاتراك أنهم مسئولون عن سلامة الدولة وعن تكتيل العالم الإسلامى معهم، ورأى العرب في ذلك محاولة لتتريكهم والقضاء على قوميتهم العربية ، ولغة الضاد لغة القرآن . لقد شعر بعض العرب بضرورة حصولهم على حقوقهم الإقليمية داخل نطاق الدولة العثمانية ، وعملوا على تحقيق ذلك ؛ وشعر آخرون بأحقيتهم وأدوليتهم في إدارة شئون بلادهم بل شئون العالم الإسلامى ، أكثر من أحقية آل عثمان . انها قيادات جديدة تظهر في الميدان ؛ جمعيات علمية وسرية ، وشخصيات زادت أهميتها بعد الانقلاب العثماني ، وأهمها شخصية الشريف حسين بن علي . أن ما همنا منها هنا هو علاقاتها بمصر وبالحركة الوطنية المصرية . فنجد أن حزب اللامركزية العثماني يعمل في القاهرة ، ونجد أن المؤتمر العربى الاول إنعقد في باريس سنة ١٩١٣ لا يرحب كثيراً بأنهم العناصر المصرية - أن هذا الانشقاق بين أقاليم العالم العربى كان خطيراً ، ولكنه رجع قبل كل شئ إلى طبيعة معركة كل إقليم ، وإلى تكوين الرجال المشتركين في المعركة ، والخصم الذى يحاربونه .

والأخطر من ذلك هو إنقسام المعسكر الوطنى المصرى نفسه على ذاته ، بل يمكننا أن نقول ذلك الإنقسام داخل الرجل الواحد ؛ أنه صراع بين العسروبة والإسلام، حتى فى رأس رجل عربى مسلم . ومثلت مصر فى الفترة السابقة لإعلان الحرب العالمية الأولى هذا الإنقسام أصدق تمثيل . ويمكننا أن نستدل عليه من تلك الحادثة التى وقعت لتعزيز على المصرى : وكان ضابطاً مكافحاً ، وإشترك فى الحركات الثورية السرية وفى إنشاء الجمعية القحطانية وجمعية العهد . بل وشارك فى حرب طرابلس الغرب سنة ١٩١٣ أمام الغزو الإيطالى ، واتهم ببعض التهم ، وحاولت وزارة الحربية العثمانية محاكمته عليها . ولقد هاج الرأى العام وقامت المظاهرات فى شوارع القاهرة ، وصدرت الإحتجاجات ، وطالب العرب بإطلاق سراح هذا الضابط الوطنى ، وبدأت حملة صحفية ضد سياسة التتريك والأتراك ، وتكونت لجنة برئاسة شيخ الجامع الأزهر ، وطلبت الوفود من المندوب السامى البريطانى فى القاهرة ، أن تتدخل بريطانيا لإنقاذ عزيز المصرى . وتدخلت بريطانيا نتيجة لنصيحة اللورد كتشنر ، وهددت الجرائد الإنجليزية بأن تنفيذه الحكم فى هذا الضابط سيسبب أكبر إساءة إلى العلاقات القائمة بين الحكومة العثمانية ومصر . ورغم صدور الحكم بالإعدام، مع تخفيف السلطان له إلى الأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة ، فإن الهياج قد استمر ، مما اضطر تركيا إلى إعلان العفو عنه . وقوبل عزيز على المصرى بمقابلة الأبطال عنده وصوله إلى مصر .

والمهم هنا هو أن قطاعاً من الرأى العام المصرى قد إلتجأ إلى بريطانيا لتخليص أحد المصريين من السلطات العثمانية. والمهم الآن هو أن عزيز على المصرى مصرى، وله بذلك صفة وشخصية مستقلة عن بقية الشخصيات الموجودة فى الدولة العثمانية. إن ظل الدولة العثمانية على مصر قد بدأ فى الانقشاع ، وساعد على ذلك وجود السلطات البريطانية فى مصر منذ سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩١٤ ؛ بدأ ينتشع لكى تظهر وراءه بداية لشخصية جديدة قائمة بذاتها : إنها شخصية مصرية، يمكننا أن نسميها بأنها إقليمية .

الفصل الثاني

الحماية البريطانية وإستغلال مصر

لم تهتز بريطانيا فرصة إعلان الحرب العالمية الأولى لكي تعمل على إعلان حمايتها على مصر ، وكشفت بذلك النقاب عن سيااسة كانت تطبقها بشكل غير رسمي منذ نزول قواتها إلى مصر سنة ١٨٨٢ . وأثر إعلان الحماية على الوضعية الدولية والقانونية لمصر ، كما أثر على سير العمليات الحربية في الشرق الأدنى ؛ وساعد بريطانيا على إستغلال قواعدها في المنطقة ، بل وإمكانات مصر لكي تصل بها إلى النصر ، نصر معسكر « الحلفاء » وهم بالنسبة للمعسكر الوطني الأعداء . وكان عمل بريطانيا وموقفها في مصر وفي كل العالم العربي يحمل معنى التناقض ، مما دفع العناصر الوطنية عند نهاية الحرب إلى أن تنزل إلى المعركة من جديد ، وبثورة عارمة .

١ - تغير الوضعية الدولية لمصر :

أعلنت الحرب العالمية الأولى نتيجة لإغتيال الأرشيدوق فرنسوا فرديناند . ولى عهد النمسا بيد أحد الصربيين ، ونتيجة لدخول النمسا الحرب ضد الصرب ، ودخول روسيا الحرب إلى جانب الصرب وضد النمسا ؛ مما استتبع دخول فرنسا وبريطانيا الحرب إلى جانب روسيا في ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ . ويهمننا من هذه الحرب أن بريطانيا كانت قد صممت على الإفادة من موقع مصر الإستراتيجي وإمكاناتها الإقتصادية في إنهاء الحرب في صالحها ، مما أثر ذلك على مستقبل المنطقة . ونجد أن بريطانيا قد أجبرت مصر ، حتى قبل دخول الدولة العثمانية الحرب ، على الوقوف موقفاً يتبعه كل البعد عن الحياد ؛ فاستندت إلى وجود جيش

إحتلال في مصر كسبب من أسباب إمكانية هجوم أعداء بريطانيا على مصر، لسي. تمنع الحكومة والشعب من التعامل مع ألمانيا والالمانيين، ومن منع السفن المصرية من الإتصال بالشعور الألمانية. وحظرت تصدير أى سلع لهذه الدولة، وخولت لقواتها الحربية والبحرية حقوق الحسب في الأراضى والموانئ المصرية، مما يسمح لها بالقيام بالعمليات الحربية وبمصادرة السفن الألمانية الموجودة بالمياه الإقليمية. هذا من ناحية العلاقة مع ألمانيا. أما من حيث الموقف الداخلى فإن بريطانيا كانت تخشى من إمكانية قيام العناصر الوطنية بأى حركة جماهيرية أو دعائية، تكتل الشعب ضد سلطات الإحتلال؛ ولذلك فإنها وضعت قانوناً لمنع التجمهر وطبقته، بعقوبات قاسية، على كل جماعة يزيد عددها على الخمسة؛ كما أن قائد جيش الإحتلال في مصر قد أصدر في ٢ نوفمبر أمراً بتطبيق الأحكام العرفية العسكرية على جميع أنحاء القطر. ولم يكن معنى ذلك تدخل قوات جيش الإحتلال في إهمال الإدارات المدنية المصرية، ولكنه كان ينص على ضرورة إمتناع المصريين عن كل عمل يؤدي إلى تعكير السلام، وبالتالي إلى مساعدة أعداء بريطانيا. وأخذت بريطانيا هذه القرارات وأبلغتها إلى السلطات المصرية لكي تنفذها قبل أن تدخل الدولة العثمانية الحرب، وظهر جلياً أن الرباط الدولى والقانونى، وحقوق السيادة العثمانية على البلاد، لم تكن لها أى قيمة أمام مستلزمات الحرب في نظر بريطانيا. وظهر كذلك أن بريطانيا لها سياسة فعلية تقوم بتنفيذها في مصر، وبحكم القوة.

دخلت تركيا الحرب في يوم ٥ نوفمبر وانضمت إلى جانب دولتى الوسط، لإمبراطوريتى ألمانيا والنمسا والمجر. وكان من الطبيعى أن تدخل الدولة العثمانية الحرب إلى جانب هذا المعسكر، مادامت دول الوفاق الودى قد سارت على سياسة إستعمارية معادية لها، ومنذ سنوات. ففرنسا قد تفرست في الجزائر ثم أعلنت.

حمايتها على تونس وتوغلت في الصحراء الكبرى، ولتفت من البحر الأحمر وخليج عدن لكى ترث بعض أملاك مصر ، وكانت تحت السيادة العثمانية ، على ساحل الصومال . أما روسيا فإنها قد قامت بالتوسع في أقاليم التركستان والقوقاز والمناطق المطلة على البحر الأسود ، وعملت على مساعدة الحركات الثورية في كل من البلقان وأرمينيا ضد تركيا . وأما بريطانيا فإنها قد قامت بإحتلال مصر ، وإدارة شؤون السودان والاستيلاء على الصومال ، علاوة على توغل نفوذها فى الخليج الفارسى من مسقط شمالا صوب الكويت والبصرة . وكان من الطبيعى إذن أن يكون هذا المعسكر معاديا للدولة العثمانية؛ وأن يكون المعسكر المعادى له ، معسكر دولتى الوسط ، صديقا لتركيا .

ولتهزت بريطانيا فرصة دخول تركيا الحرب لكى تدعى أنه إعتداء على المصالح البريطانية ، وتدعى أن من واجبها — بريطانيا — الدفاع عن حقوق مصر وحريتها ، التى كسبها محمد على فى ميدان القتال . أبلغت مصر ذلك ، وأبلغتها أنها ستأخذ على عاتقها كل أعباء هذه الحرب؛ ولا تطلب من مصر إلا الهدوء والسكينة . ثم أخذت فى تطبيق نفس القيود التى طبقتها على ألمانيا ورعاياها وسفنها ، على الدولة العثمانية ورعاياها وسفنها . وفى ١٨ ديسمبر أعلنت بريطانيا وضع مصر تحت حمايتها ، ونص نفس الإعلان على زوال السيادة العثمانية عن مصر، وتكوار تعهد بريطانيا باتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عن مصر، وحماية أهلها ومصالحها . ولستتبع ذلك بإعلان خلع الخديو عباس الثانى، وعينت الأمير حسين كامل سائطاناً على مصر . وكان عباس الثانى غائباً وقت نشوب الخبز ، ثم رجع إلى استانبول ، وكان يعتزم الرجوع للقاهرة وقت إتخاذ بريطانيا لهذا القرار؛ ولقد وصفته وزارة الخارجية البريطانية بأنه على صلات وثيقة مع أعدائها . وتلدرع حسين كامل بـنـزيرة الإبقاء على الأسرة الحاكمة . فى مصر لكى يقبل هذا المنصب ، خاصة أن

الإشاعات كانت قد راجت بعزم بريطانيا على تعيين الأغا خان سلطاناً على مصر، في حالة رفضه هو — كأكبر أبناء أسرة محمد على — تولى مهام هذا المنصب . وبذلت بريطانيا مجهوداً خاصاً في مصر، ظهر في ناحيتين: الأولى تدعيم نفوذ السلطان «المصري»، والثانية القضاء على كل نشاط العناصر الوطنية المخلصة، وكان تغيير لقب الخديو إلى لقب سلطان أول ترقية حصل عليها أمير البلاد؛ وتلى ذلك تغيير ألقاب رئيس الوزراء والوزراء، وخلق عدد جديد من الرتب والنياشين. إنهم حاولوا إعطاء هالة حول تلك المجموعة التي كانت تحكم مصر لحساب بريطانيا. أما العناصر الوطنية فقد ذاقوا الأمرين، وعند كل حركة من حركاتها، سواء أكان ذلك بدعوى احتجاجها على إعلان الحماية على البلاد، أو بدعوى إقصائها على محاولات فاشلة لاغتيال السلطان حسين كامل . وحتى الطلبة الذين تغيروا يوم حضور السلطان لمدرسة الحقوق، حكم عليهم بالفصل أو الحرمان من دخول الامتحان لمدة سنتين . إن هذا الجو بما يحمله من هالة وهاجة كاذبة حول السلطان ووزرائه ورجاله، ومن صرامة وتعنت مع العناصر الوطنية، كان يدل على أن الوضعية الدولية لمصر قد تغيرت، وتنيرت معها الوضعية القانونية، وعلاقة الفرد بالحاكم. أما الجمعية التشريعية فقد أجل اجتماعها من دور إلى دور، ومن سنة إلى سنة، ثم إلى أجل غير مسمى، وحتى تنتهي الحرب .

وأفادت بريطانيا من هذه التنيرات واستغلتها في عملياتها السياسية والحربية في منطقة الشرق الأوسط .

٣ - العمليات السياسية :

عملت السلطات البريطانية في مصر، منذ إعلان الحرب، على الاتصال بزعماء الحركة العربية في كل من سوريا والعراق والحجاز وكانت هذه الأقاليم في منتهى الأهمية بالنسبة للامبراطورية البريطانية: ذلك أنها كانت تمثل دائرة تحيط بمصر.

وتشتمل على قلب الدولة العثمانية والعالم الإسلامي . وأرادت بريطانيا أن تكسب هذه الدائرة إلى جانبها ، وتفصلها بذلك عن الدائرة الأكبر ، الدائرة الإسلامية . وعملت على أن تضع كل من الدائرتين في مواجهة الأخرى . عملت على أن تساعده الدائرة العربية على أن تخرج بحركة انفصالية عن الدولة العثمانية ، فتشتمل بذلك على معادلة القوة العثمانية التي حاولت توحيد منطقة الشرق الأدنى . وكانت هذه الدائرة العربية تشتمل على الطريق البرية الموصلة بين سواحل شرق البحر المتوسط ومياه الخليج العربي ، أي الطرق البرية الموصلة إلى الهند ، وكانت تشتمل على طريق برى آخر قصير ، يمكنها أن تستخدمه في حالة إعاقة الملاحة في قناة السويس وهى الطريق الممتد من حيفا عبر اللد والقدس إلى العقبة . وكانت تشتمل على مخارج بترول الموصل وكر كوك على البحر المتوسط . وكان في وسع بريطانيا بسيطرتها عليها منع النفوذ العثماني ، وبالتالي النفوذ الألماني ، من الزحف شرقاً مع مدكة حديد بغداد صوب البصرة ومياه الهند ، وكانت هذه المنطقة نشتمل على مكة والمدينة والقدس ، علاوة على دمشق وبغداد ؛ لأنها بلاد الديانات السماوية . وأصل الإسلام ، وفيها ذكريات الخلفاء الراشدين والمملكة الأموية والإمبراطورية العباسية ، وكلها دول عربية . إن سيطرة بريطانيا على هذه المنطقة كان يعنى إشهار قوة العرب وسلاحهم عالياً ، وبشكل تتضاءل أمامه أهمية الخلافة العثمانية ، مادام هناك من العرب من يعتز بهاشميته ، ويمكنه أن يكون أحق بالخلافة من آل عثمان . واستغلت بريطانيا الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والمعنوية لهذه المنطقة لكي تقصم بها ظهر الدولة العثمانية ، وتحد بالتالي من نفوذها في المنطقة ؛ وفي توافق مع الحركة العربية الاستقلالية الناهضة ، والتي كانت لا تزال في شرح الشباب . واعتمدت بريطانيا على سلطاتها في القاهرة . وعلى إمكانياتها الحربية والمالية الموجودة فيها ، لكي تدبر منها كل شؤون الشرق الأوسط في أثناء الحرب .

واتصلت بريطانيا ، أول ما اتصلت ، بالأمير عبد الله بن الشريف حسين ابن علي ، حين مر بالقاهرة قبيل إعلان الحرب ، للاشتراك في جلسات مجلس المبعوثان . وعلمت منه طبيعة الحركة التي تختمر في رأس والده للعمل على الاستقلال عن الدولة العثمانية ؛ وحاجته إلى الاعتراف الدولي بهذا الاستقلال ، بل وإلى المساعدات المالية والحربية ، حين طلب إلى اللورد كتشنر تحديد موقف بريطانيا من إعلان مثل هذا الاستقلال ، وعمّا إذ كانت بريطانيا ترضى وتقبل تزويد والده بالمدافع الرشاشة . حقيقة أن ممثلي بريطانيا في القاهرة لم يعط في ذلك الوقت وعداً ولا عهداً ؛ ولكن بريطانيا علمت بخطورة الموقف ، وبطبيعة ما قد تتمخض عنه الأحداث .

وبعد إعلان الحرب بدأ الشريف حسين بن علي في الكتابة إلى السير هنري مكماهون ، المندوب السامي البريطاني في القاهرة . وكان الشريف حسين بن علي قد اتصل برجال الجمعيات العربية في الشام ، وقبل أن يكون المتحدث باسمهم وباسم حركتهم ، وتقدم بمطالبهم ومطالبهم إلى ممثلي بريطانيا في القاهرة ، لكي يعترفوا باستقلال البلاد العربية عن الدولة العثمانية ، ويؤيدوا هذا الاستقلال دولياً وعسكرياً ، نظير قيام العرب بشورتهم ضد الأتراك ، وإعطائهم بعض الامتيازات الاقتصادية للبريطانيين .

ومراسلات الشريف حسين بن علي مع السير هنري مكماهون معروفة ، وأهمها أربع رسائل كتبها كل منها للآخر . وما يهمنا منها هنا هو أن بريطانيا قد عملت لاستغلال هذه الحركة الشورية في صالحها ، وبأبغض الأثمان ، ونجححت في أن يقف العرب وجهاً لوجه أمام الأتراك ، ويعملوا على تحطيم الاستراتيجية العثمانية الألمانية في المنطقة ، وفي أن ينتحوا أمام القوات البريطانية منافذ خارج مصر ، وفي فلسطين ومنها إلى سوريا ، في الوقت الذي كانت فيه هذه القوات العسكرية تلتقي

مصاعب جمة في جنوب العراق . كما أنها عملت على فتح كل منطقة المشرق العربي للاستغلال الاقتصادي البريطاني ، بعد أن هيأتها لوضعها تحت إدارة بريطانية ، مباشرة أو غير مباشرة ، وأهم هذه الرسائل هو الرد الذي كتبه السير هنري مكماهون في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ إلى الشريف حسين ، والذي تعهدت فيه بريطانيا بالاعتراف باستقلال العرب ، وبتأييده داخل المنطقة والحدود التي حددها الشريف ، باستثناء بعض أجزاء من آسيا الصغرى وسوريا . ولقد اشتمل هذا التعهد على تحفظ آخر يخص بعض الأجزاء التي تقع داخل المنطقة التي تربط فيها بريطانيا باتفاقيات عقدتها مع بعض الرؤساء والشيوخ . ووضع البريطانيون في مذكرتهم هذه أربع نقاط أخرى كانت أولها ضمان من إنجلترا ضد الإعتداء على الأماكن المقدسة ، والثانية إستعداد بريطانيا لمعاونة العرب على إقامة نظام إداري لدولتهم المقبلة ، والثالثة تنص على أن العرب لن يلتجئوا إلا لبريطانيا . عندما يشعرون في إستعداد المستشارين والموظفين الأجانب ، والرابعة تشير إلى مصالح بريطانيا بنوع خاص في العراق ، وضرورة إقامة إدارة في كل من ولايتي البصرة وبغداد بشكل يتفق عليه فيما بعد ، ولكن على أساس تعاون بين العرب والبريطانيين ، في إدارة هذه الأجزاء من الدولة العربية (١) .

واستأنفت بريطانيا مراكزها الاستعمارية في مصر لكي تغير وجه العالم العربي ، وودعت بالعرب دفعاً إلى الثورة ، وأفادت قبل غيرها من هذه الثورة . وحق الوعود والعهود التي قدمتها لحلفائها العرب خذلت بها ؛ فاتفقت من ناحية مع فرنسا — في إتفاقية سايكس بيكو — على تقسيم أراضي الهلال الخصيب فيما بينها ، وعلى إنشاء إدارة دولية في فلسطين ؛ وكان هذا الاتفاق يتعارض كل التعارض مع وعودها لرجال الثورة العربية ؛ واتفقت من ناحية ثانية مع ممثلي اليهود على

(١) انظر : الثورة العربية . للمؤلف . دار المعرفة ، ١٩٥٩ ، ص ١٤٥ - ١٦٠

إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين . وضربت بذلك العرب بكل معسكر الحلفاء من ناحية ، وضربتهم بالصهيونية العالمية مؤيدة بالرأسمالية المتحكمة من ناحية أخرى ، بعد أن كانت قد أنهكت قواهم في حربهم ضد الأتراك . وأفادت من كل ذلك ، مراكزها في القاهرة ؛ وتقدمت لإحراز النصر العسكري ، بعد أن كانت القوات العربية قد مهدت لها الطريق .

٣ - العمليات الحربية :

كان من واجب تركيا ، عند إعلان الحرب العالمية الأولى ، أن تقوم بدورها لشغل الحلفاء بعيداً عن العالم العربي والإسلامي ، وأن تحاول تدعيم ذلك الرباط المعنوي والروحي الذي يربط بين سكان المنطقة ، وتحاول إخراج المحتلين الأجانب . وكانت بطاقتها الدعائية هي الدفاع عن أرض الإسلام وضرورة تحرير بلاده ؛ واستندت إلى بعض المساعدات الفنية والعسكرية الألمانية ، مما جعل سياستها تسير في توافق مع سياسة الدولة الأخيرة .

وفوجئت الدولة العثمانية بمجيء حملة بريطانية إلى الخليج العربي بمجرد إعلان الحرب ، ونزلت هذه الحملة في الكويت ، وفي فاو ، في جنوب العراق ؛ وكانت تهدف السير شمالاً قاصدة البصرة فبغداد . ثم جاء تغيير الوضعية الدولية والقانونية لمصر ، بإعلان الحماية البريطانية عليها ، وعزل الخديو وتعيين السلطان حسين كامل . ورأت الدولة العثمانية أن بريطانيا تستعمل مواقعها في القاهرة والسودان وعدن والخليج العربي للقضاء عليها ، واحتلال أراضيها ؛ فاعتمدت الدولة العثمانية على جيوشها الموجودة في العراق والشام ، وقواتها الموجودة في الحجاز ، لكي تقاوم بها هذه العملية ؛ واستندت إلى الثورات الإسلامية وحركات التحرير العربي الموجودة في الصومال وفي ليبيا وفي دارفور ، لكي تقوم بهجوم مضاد ، هدفت من وراءه في شرق إفريقيا قيام تعاون بين مهدي الصومال - محمد بن عبد الله حسن -

والقوات العثمانية في اليمن لضرب عدن ، وتعاون بين هذا المجاهد وبين القوات الألمانية الموجودة في تنجانيقا ، لضرب القواعد البريطانية في زنجبار وكنيا ، أما في السودان فقد هدفت إلى قيام حركة تروجه أنظار القوات البريطانية الموجودة فيه صوب الغرب ، صوب النفاشر عاصمة دارفور . وكانت أهم عملية من هذه العمليات هي تكتيل القوى المكافحة في شمال إفريقيا بقيادة السيد أحمد الشريف السنوسي ، لكي يهجم على حدود مصر الغربية ، في الوقت الذي تتقدم فيه قوات الجيش الرابع العثماني بقيادة جمال باشا صوب حدود مصر الشرقية ، ثم في سيناء لكي تصل إلى القناة ومنها إلى القاهرة . إن هذه العمليات الحربية كانت تحتاج إلى تنظيم وتدريب ، أي إلى خبرة فنية عسكرية ، كما كانت تحتاج إلى كيانات كبيرة من الأسلحة والذخائر ، وتحتاج إلى الإمداد والتموين والاهوال للانفاق عليها . وبذلت الدولة العثمانية ما في وسعها ؛ وبدأت أولى العمليات الهامة ، بل أهمها ، بتقدم الجيش الرابع في سيناء .

وكان جمال باشا من رجال الجامعة الإسلامية ، وكان يؤمن برسالة هي ضرورة تكتيل العالم الإسلامي لكي يتمكن من التحرر من الإستعمار . ووجد الرجل صعوبات جمة في سوريا ، بمجرد وصوله إليها واستلامه زمام الأمر فيها . وعرف بوجود حركة عربية تعمل على فصل الشام والعراق وجزيرة العرب عن جسد الدولة ؛ ونحين وقعت في أيديه أرشيفات القنصلية الفرنسية في بيروت ، عرف الصعوبات التي كانت تربط رجال العروبة في سوريا بالدولة الفرنسية ، وأطلعها الاستعمارية غير خافية في المنطقة ، كان من حقه — كرجل دولة وفي مدة الحرب — أن يعامل المتهمين العرب في هذه القضية بالخيانة العظمى ، نتيجة لصلاتهم بالأعداء . ولكنه أرجأ البت في القضية ، وحاول بذلك أن يصني النفوس ، ويكتل الجهود في سبيل وحدة الدولة ، وفي ظل الوحدة الإسلامية ، ثم استعد بعد ذلك لهجمته الشهيرة على قناة السويس .

وكان التمرين غريزاً في سوريا في ذلك الوقت ، وجاءت فصول الجفاف وقلة الأمطار لكي تؤثر على محصول القمح . ولانتظر جمال باشا بغارغ الصبر وصول الجبال اللازمة للحملة ، من ابن الرشيد ، الذي كان مشغولاً أمام عبد العزيز آل سعود في نجد ، ومن الشريف حسين بن علي في الحجاز ، وهو الذي كان يظهر إستعداده لمعاونة الدولة ، في الوقت الذي كان يعمل فيه فعلاً على عدم تقديم هذه المعاونة ، وكان فوق ذلك قد بدأ في مراسلاته مع المندوب الساسي البريطاني في القاهرة . ورغم ذلك تقدمت الحملة التركية من فلسطين ، واحتلت التريش وإجتازت شبه جزيرة سيناء ووصلت إلى ضفاف القناة ، عند موقع طوسون . ورغم أن بريطانيا كانت قد إدعت عند إعلانها الحماية على مصر أن واجب الدفاع عن البلاد سيقع على كاهلها ، إلا أنها إستغلت قوات الجيش المصري والمدفعية المصرية لصد هذا الهجوم ، في الوقت الذي بدأ فيه الأتراك في إقامة جسريعبرون عليه القناة . وفشل الأتراك في الموقعة ، واضطروا إلى الإنسحاب ، تاركين وراءهم بعض الوحدات لكي تعمل على عرقلة تعقب القوات البريطانية وقوات الهجانة المصرية . وظهر جلياً أن بريطانيا تستغل القوات المصرية لوضعها في الخط الأول من المعركة ، وكأنها من قوات المستعمرات .

أما العملية الثانية فقد بدأت في صحراء مصر الغربية ، ذلك أن تركيا قد إتصلت بالسيد أحمد الشريف السنوسي ، وعينه نائباً للسلطان في شمال إفريقيا، وطلبت منه الاستعداد للهجوم على مصر ، وتخليصها من البريطانيين ، وقدمت له بعض المعونات الفنية والعسكرية والمالية ، وإن كانت بسيطة . ولم تكن هناك صيغة تغري أبناء شمال إفريقيا أكثر من الدعوة للجهاد في سبيل الإسلام. وزحفت قوات السنوسيين ودخلت السلوم ، ثم واصلت زحفها شرقاً . وكانت الدولة العثمانية قد أنصتت إلى رأى محمد فريد ورجال الحزب الوطني في المنفى ، وغلبت

منهم بأن المصريين سيقومون قومة رجل واحد ، سيقومون بالثورة ، بمجرد وصول القوات العثمانية الاسلامية من الخارج. وكان هذا الرأي مبالغاً فيه: ذلك أن المصريين كانوا يمثلون في هذه الفترة إنقاسم الرأي ، بل توزيع العاطفة بين مبدئين أساسيين : بين العرب وبة والاسلام ، بين مصريتهم وعثمانيتهم؛ وكان هذا الانقسام واضحاً في نفس الرجل الواحد ، وظهر بين رجال مصر السياسيين ، كما ظهر بين بعض الرجال العسكريين. ففي الوقت الذي وقفت فيه القوات المصرية عند طرسون لتمنع القوات العثمانية من عبور القناة ، نجد رجال الحدود وخنصر السواحل في الصحراء الغربية ينضمون علناً ، وبأسلحتهم وذخائرهم ، لقوات السنوسيين . إنضم اليوزباشى محمد صالح حرب إلى قوات السيد احمد الشريف ، وأصبح لواء مسئولاً عن أهم جزء في العمليات . إنه ضابط مصرى ، ولكنه يؤمن بضرورة اخراج البريطانيين من البلاد . ولقد استلم نفس التعليمات التي استلمها زميله قائد المدفعية على قناة السويس ؛ ولكنه نفذ ما ارتضاه له لاده ولنفسه وللتاريخ .

وبدلت هذه القوات ثمانية عشرة ألفاً من الرجال ، وكانت تعوزهم المؤن والذخائر والتكوين والاموال ، بل حتى المياه في الصحراء ، ولكنهم تمكنوا من احتلال الواحات البحرية والرافرة والداخلية ، وأشرقوا على دخول وادى النيل من النجوم. ولقد انضم اليهم عربان الصحراء النوبية وأشرقوا على النجاح. ولكن بريطانيا استندت الى امكانياتها العسكرية والاقتصادية فى القاهرة . لكى تدفع هذا الهجوم بعيداً . وبأسلحة الجيش المصرى كذلك . وتكاتفت هنا العوامل الجوية والاقتصادية . وسوء التكوين وضغف أسلحة السنوسيين لكى تنتهى العملية فى صالح القوات البريطانية . وقوات الجيش المصرى التابعة لها .

أما العملية الثالثة فقد وقعت فى عرب السودان . حين خشيت السلطات

البريطانية الموجودة فيه من هجوم يشنه عليها على دينار ، سلطان دارفور ، وكانت بريطانيا تستغل القوات المصرية الموجودة في السودان في خط النار الاول ، إستغلهم حين أرسلت الطوبجية من بور سودان إلى جدة لمساعدة الشريف حسين بن علي في ثورته، وإستغلهم حين أرسلت الهجانة مع المدفعية غربا صوب الفاشر للقضاء على قوة سلطان دارفور سنة ١٩١٦ . وثبت من ذلك أن بريطانيا تستغل قوات الجيش المصري في عمليات الدفاح عن مصر ، رغم تعهدتها رسمياً بالقيام بهذا العمل ، بل لقد قامت بإستغلال القوات المصرية في عمليات هجومية، وخارج نطاق الأراضي التي كانت خاضعة لسلطة الدولة الفعلية .

٤ - الاستغلال :

وكانت بريطانيا قد صممت ، منذ إعلان الحرب العالمية الأولى على إستغلال كل موارد مصر وإمكانياتها ، الإستراتيجية والإقتصادية والبشرية والمعنوية ، للوصول إلى أهدافها ، وبسط سلطانها على منطقة الشرق الأوسط . فمن الناحية الإستراتيجية أصبحت مصر قاعدة بريطانية هامة، بل مركز أمن أهم مراكز الإمبراطورية البريطانية في مدة الحرب . فالقيادة العامة للقوات البريطانية في الشرق الأوسط تقيم في القاهرة ، ومجندي جنوب إفريقيا ووسطها والهند وإستراليا ونيوزيلندا يملئون الشوارع ؛ وفي القاهرة ترسم الخطط، ومن القاهرة تصدر الأوامر لتنفيذ العمليات . وفرضت بريطانيا نفسها على الأراضي المصرية والموانئ المصرية والمياه الإقليمية المصرية وقناة السويس ؛ فمجندي الإمبراطورية يملئون المدن ومعسكراتهم مبعثرة في الصحارى والموانئ لا تعمل إلا لخدمة مجرّدات الحرب البريطانية، وقطع الأسطول البريطاني تستغل السويس والاسكندرية وبور سعيد للتأمين بالمياه والمأكولات ؛ وحتى قنصاة السريس قد تغير حيادها الدولي ، نتيجة السيطرة السلطانية العسكرية البريطانية على إدارتها .

في مدة الحرب ، ونتيجة لوجود معسكرات بريطانية على ضفافها ، ونتيجة لوضعها في خدمة بريطانيا والحلفاء دون نقاش .

أما من الناحية الاقتصادية فقد أخذت السلطات البريطانية في الإستيلاء على الدواب اللازمة لها . « فلم تبقى على جمل أو حمار صالح للعمل إلا إستولت عليه بأبخس الأثمان ، وكذلك فعلت فيما لزمها من الحبوب والمؤن وعلف المواشى ، فإنها أخذت ما أرادت منها بأسعار بخسة حددتها قسم مراقبة التووين ، حتى لم يجد الناس ما يلزمهم لقوتهم الضروري وعلف مواشيتهم ؛ وكذلك إستولت على معظم الأشجار لتنتفع بأخشابها . هذا إلى أن مسمرقداضطرت إلى إنقاص مساحة الأراضى المنزرعة قطعاً لزيادة « مساحة الأراضى المنتجة للحبوب ، وذلك لتووين الجيوش المتدفقة على مسمر ، أو في ميادين القتال » (١) .

وأما من الناحية البشرية فقد عملت السلطات البريطانية في مسمر على جمع أكبر عدد ممكن من العمال والفلاحين قسراً وأرسلتهم للعمل في سيناء والعراق وفلسطين بل وأرسلتهم إلى الدردنيل وإلى حوض الرن للعمل في خدمة جيوش دول الوفاق . وأدعت بريطانيا أنهم من المتطوعين ، ولكنها أكرهتهم على الخدمة لديها ، فأخذتهم عن طريق التجنيد ، واضطرت الحكومة المصرية إلى تنفيذ الأوامر البريطانية ، وعمل المديرون والعمد على جمع الرجال ، وظهر في هذه العملية إستغلال السلطة ، إذا لم يزل منها من أباء الشعب إلا من دفع الرشاوى . وكان حكماً خاضعاً فاشلاً ، ووضع نفسه في خدمة الإستعمار ، ودفع مصر الثمن . وبلغ عدد العمال والفلاحين والهجاة المصريين الذين أخذوا من مصر بهذه الوسيلة حتى نهاية تلك الحرب نيفاً ومليون عامل ، مات كثير منهم ، وكانوا عوناً

(١) عبد الرحمن الراعى . ثورة سنة ١٩١٩ . مكتبة النهضة . الجزء الاول

كبيراً لانجاسترا في إدراكها النصر ، (١) .

ولقد إعترفت بريطانيا بذلك ، وبأن الشعب المصري قد تحمل الضريبة الباهظة والتكاليف والقيود التي إقتضتها تلك الحرب ، وبأن الخدمات التي أداها فيلق العمال المصريين لا يمكن تقييمها بشئ ، ولم يكن عنها غنى للحملة على فلسطين وإستغلت السلطات البريطانية رديف الجيش المصري وإستخدمته في الأعمال الحربية ؛ وحينما حاولوا « التمرد » وقاموا بمظاهرة أمام عابدين في آخر يناير سنة ١٩٠٦ قامت الحكومة المصرية نفسها بالقضاء على حركتهم ، وأوقفت أمامهم قوات فرسان الشرطة وبلوكات النظام وأجبرتهم ، هي نفسها ، على خدمة الإمبراطورية البريطانية ، بعد أن سألت دماء المصريين بأساحة المصريين. ولولا هذا الإستغلال البشري الكامل لا، كانت مصر، لما تمكنت حملة الجنرال اللنبي من إجتياز سيناء على طرق معقدة ، وتصل إلى فلسطين. لقد أنشأ المصريون الطرق في سيناء، وأقاموا خطوط البرق والتلغراف وأنشأوا التحصينات، ومهدوا الأحجار والأشواك، وأعدوا المياه والأقوات والمواقع الحربية لمحجى قوات الامبراطورية البريطانية ، وسيرها ودخولها فلسطين .

أما من الناحية المعنوية ، فنجد أن دار المندوب السامى البريطانى في القاهرة كانت هي المركز الذى شجع الشريف حسين بن على على القيام بثروته ضد الدولة العثمانية ، واعدأ إياه بالاعتراف بإستقلال الدولة العربية الناشئة . ومن القاهرة، بدأت الخيوط لهذه الحركة التي ضربت المسلمين بالعرب في أثناء الحرب العالمية الاولى ، ولصالح « الحلفاء » ، وهم الأعداء المستعمرين .

وكان إستغلال بريطانيا للإمكانات الاستراتيجية والاقتصادية والبشرية

والمعنوية لمصر في أثناء الحرب العالمية الأولى كاملاً ، وكان سبباً أساسياً لوصول
بريطانيا إلى النصر . ومع هذا الاستغلال ظهر التناقض في السياسة البريطانية ،
وظهر نكشها لعهودها ووعودها . وكانت عملية فاسية لمدة أربع سنوات كاملة ،
كبتت فيها الأصوات ، وحجبت فيها المشاعر ، وأدت إلى الثورة : الثورة
المصرية عام ١٩١٩ .

الفصل الثالث

ثورة ١٩١٩ وقيادتها

تأثرت مصر بتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فترة الحرب العالمية الاولى ، كما تأثرت بأحداث هذه الحرب ، وبالتكتل والآراء الجديدة التي ظهرت في العالم ، مما هيأها القيام بالثورة في سنة ١٩١٩ . ونشبت هذه الثورة نتيجة لأسباب وعوامل أثرت في كيان البلاد ، وبناها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . وسارت هذه الثورة وفق إمكانيات المعسكر الوطني ، وفي توافق مع المؤثرات الاجنبية والدخيلة .

١ - أسباب الثورة :-

تنقسم أسباب ثورة سنة ١٩١٩ إلى أسباب اقتصادية ، وهي أكثرها أهمية ، وأسباب إجتماعية وأسباب سياسية .

وحاول بعض الكتاب أن يفسروا ثورة سنة ١٩١٩ بأنها جاءت نتيجة لازدهار إقتصادي ؛ واستنتجوا من ذلك مخطئين بأن من خصائص مصر وشعبها أن يرفعوا الأصوات كلما تحسنت أحوالهم ، وينكمشوا على نفوسهم كلما اشتدت الضائقة وزاد الكبت . بل لقد استغل عدد من الكتاب المستعمرين هذه النظرية في إثبات أن سيادة الأمن والنظام في مصر يتطلب كبت الأهالي وإجبارهم على المعيشة في ظروف صعبة . والواقع أن هذا الاتجاه خاطئ . ومغرض ولا يثبت أمام برهان . فلقد ساءت ظروف مصر ، وتدهورت حالها تدهوراً سريعاً من الناحية الاقتصادية ، مما أدى إلى تغيير جذري في البناء الاقتصادي ، وبالتالي

الاجتماعى للبلاد ، وأجبرها على الثورة . ولقد ترعرعت المصالح والمرافق المالية والاقتصادية لبريطانيا في مصر منذ إحتلالها للبلاد ، وزاد عدد الشركات والمصانع بشكل نافس به رأس المال الاجنبى رأس المال الوطنى الناهض في عملياته . ومع إعلان الحرب انخفضت أسعار القطن إلى النصف ، فمن أربعة جنيهات بلسن ثمن القنطار عشرة ريالات ، وأدى ذلك إلى ضيق الفلاحين ، من ملاك ومزارعين . وتوقفت البنوك عن عملية التسليف على القطن ، بل وإشتدت في طلب أقساط الديون والسلفيات الاخيرة ، في الوقت الذى عملت فيه الحكومة على تنظيم الاسراع في دفع الضرائب . وأدى ذلك إلى إجبار عدد من المزارعين على بيع أقطانهم بشمن بخس ، ٢٠ قرش للقنطار ، حتى يتمكنوا من دفع الضرائب ، ومن دفع أقساط الديون والسلفيات السابقة . وساعد على التدهور المالى حاجة بريطانيا إلى الذهب ؛ ففي الوقت الذى أخذ فيه البنك الاهلى المصرى ، وهو بنك أجنبى في هذه الفترة ، في إصدار أوراق البنكنوت ، سمحت له الحكومة المصرية ، مرغمة ، على أن يصدر للندين الغطاء الذهبى اللازم لعملية الإصدار ، والذي كان من الواجب ألا يقل عن نصف قيمة أوراق العملة المطبوعة . وأدى ذلك إلى تسهيل عملية إرتفاع أسعار السلع ، نتيجة لتدهور قيمة العملة المطبوعة . ومع مبيعاتك الذهب التى خرجت من البلاد خرجت كمية كبيرة من الحلى والمصاغ ، الذى إضطر الاهالى إلى بيعه لأداء الاموال الأميرية . وعاونت الحكومة في هذه العملية ، عملية شراء الحلى والمصاغ من الاهالى ، بالسعر الرسمى ، على أن تخصم من قيمتها ما على الاهالى من ضرائب ، وتسليمهم ما يتبقى من الثمن ، ولكن بأوراق البنكنوت . وأقفلت البورصة بالاسكندرية دون تحديد سعر أدنى للقطن ، فانفتح الباب على مصراعيه للمرايين والبنوك العقارية ومصدري الأقطان ، ورجالهم من الأجانب ، اسكى يتفروا في السوق وفي المنتج ، في عمليات تهديد

الأسعار والساف الجبرية القصيرة الأجل ، والرهن وبيع العقار أو الاستيلاء . واشتركت الحكومة في كل هذه العمليات ، وكان دورها هو تنفيذ رغبة الدولة صاحبة السلطان ، وضمان امتيازات رعاياها ومصالحهم في مصر . وإستولت السلطات البريطانية على ما يلزمها من منتجات زراعية ودواب بالسعر التي ترتضيه هي ، وكان على المصريين أن ينفذوا ويطيعوا ويسالموا ، وإلا فهناك الحكومة المصرية لكي تجبرهم على الطاعة . وأثر ذلك على الزراعة ، وعلى وسائل النقل ، في وقت زاد فيه إنخفاض القيمة الشرائية نتيجة لإصدار أوراق البنكنوت ، ونتيجة لإغراق السوق المصرية بكمية كبيرة من العملة ، هي رواتب ضباط وجنود الاحتلال والقرات البريطانية المحاربة في الشرق الأوسط . حقيقة أن الحكومة المصرية قد حاولت معالجة الأوضاع ، وذلك بمنح علاوة للغلاء للموظفين ، ولكن الموظفين كانوا يمثلون قطاعاً صغيراً من قطاعات الشعب ؛ كما أن هذه العلاوة ساعدت على زيادة إرتفاع الأثمان في السوق ، وصحبها إرتفاع أسعار النقل والمأكولات . وإستمر إرتفاع الأسعار إرتفاعاً متوالياً لم يسبق له مثيل من قبل ، ولا سيما أسعار الحاجيات كالخبوب والأقمشة والوقود ، فثقلت وطأتها على الفقراء ، لاسيما وأن أجورهم لم تكن لتكفي النفقات التي يقتضيها غلاء المعيشة ، وفي الوقت الذي كانوا يرون فيه عدداً من مواطنيهم ومن الأجانب يجمعون الثروات الكبيرة . وإنخفضت مساحة الأراضي المزروعة قطعاً لكي تسمح بزيادة إنتاج القمح ، وهو القوت الأساسي للبلاد ؛ وجاء ذلك على حساب المحصول الزراعي الأول لمصر . إن هذه التنهيرات الإقتصادية كانت هي الأسباب الفعالة ، بل الجذور الرئيسية ، لتحرك الشعب وقيامه بثورته ، خاصة وقد أضيفت إليها عوامل وأسباب إجتماعية وسياسية .

وكانت ظروف الحرب العالمية قد ساعدت على زيادة نمو المجتمع وتطلعه إلى

مثل عليا جديدة ؛ ذلك أن انتشار التعليم والإحتكاك بالأجانب ومشاهدة الصراع الدولي قد ساعد على فتح الأفق ؛ وصحب ذلك نهضة علمية وأدبية وصحفية ، وبدأت النهضة النسائية في الظهور. وساعدت هذه العوامل على إشتداد التبرم بالنظم الإستبدادية ، وبالتحكم الإستعماري ، وتطلع العالم إلى أوضاع إنسانية ، بعد ما قاساه في الحرب .

ولقد قام الأدباء والشعراء بدورهم في تأييد الحركة الوطنية ، وغروها بقصائدهم ومقالاتهم ، وبدأوا في الإشادة بأجساد البلاد وضرورة استعادتها مكانتها اللائقة بها . وتهبوا المجتمع ، وعلى رأسه المثقفين ، لتغيرات أكثر إنسانية ، وأصلح لروح العصر . وبدأ الموظفون والفلاحون في الشعور بمصريتهم ، وبشخصيتهم المنفصلة تماماً عن الدولة العثمانية ؛ بل والتميزة عن بقية الأقاليم العربية ؛ وكان هذا نتيجة عزل مصر وقطع معظم صلاتها ، نتيجة للظروف الحربية ، مع جيرانها ؛ وساعدت بريطانيا على ذلك سياسياً بإعلانها الحماية . والمهم هو أن « المجتمع » في مصر قد بدأ في الشعور بخصائصه ومميزاته المصرية ، وإن كانت اقليمية . ومع التطورات الاقتصادية ، وإشغال رجال السطات البريطانية في عمليات حربية واسعة في الشرق الأدنى ، زاد شعور عدد كبير من الأعيان ووجهاء البلاد بضرورة مساهمتهم في تسيير شئون بلادهم ، والسير على رأس المجتمع المتزايد في النمو ، وشعر المصريون من الطبقات الشعبية ، من العمال غير المهرة ومن الفلاحين ، بأن عبئاً ثقيلاً يقع على كواهلهم ، لا للقيام بالأعمال والإشغال في مصر وحدها ، بل لإطعام قوات الإحتلال البريطانية وجيوش الحلفاء المحاربة في المنطقة ؛ علاوة على إنشاء الطرق ومد خطوط البرق وبناء المواقع الحربية لها في كل مكان .

وشعر المصري بأنه يدفع ضريبة كبيرة وأنه يمكنه أن يعمل على إنشاء بلاده ،

وشعر كذلك بأن بريطانيا لا يمكنها أن تستغنى عنه . وهذا التطور الفكري جعل المصريين يعتزون بشخصيتهم وثقافتهم وسراهم ومنتجات بلادهم ، ويشعرون بضرورة إعراف بريطانيا بحقوقهم المشروعة تحت الشمس .

وأما من الناحية السياسية فقد تمكنت مصر بمصريتها منذ إعلان الحرب ؛ وأصرت بريطانيا عند إعلان حمايتها على البلاد على هذه الصفة ؛ وقبلها رشدي باشا لإعادة تشكيل الوزارة وتصريف أمور البلاد . وكذلك الحال مع السلطان حسين كامل والسلطان أحمد فؤاد . وكان انفصال مصر دولياً وقانونياً يستتبع الاعتراف بالشخصية الإقليمية . وأفرطت بريطانيا والقوى الرجعية الداخلية في الاعتراف بهذه الشخصية الإقليمية ، وإثباتها في قلوب وعقول المصريين ، حتى يسايروا مخططات السياسة الامبراطورية البريطانية الجديدة من ناحية ، ويحافظوا على مصالحهم وإعتياداتهم من ناحية ثانية ، ولذلك فإن الشكل العام للشورة سيكون لونه مصرياً قبل كل شيء .

وكان الشعب المصري قد عانى من الإحتلال الأجنبي ، منذ سنة ١٨٨٢ وبلغت به الحالة مرحلة التدمير ، خاصة وأنه قد بدأ في الشعور بضرورة العيش في ظل الكرامة والاستقلال . وشهدت مصر توطيد أقدام بريطانيا في البلاد وتغلغلها في بيئتها الحكومية ؛ كما شهدت تحككها ومحاولاتها فصل السودان عن مصر ، والإستمرار في استغلال القناة . وقامت البلاد من الكبت والضغط ووقف المناصب الكبرى على الأجانب ، والغاء مجلس النواب وإبطال النظام الدستوري على مر السنين . ولم من وعد قطعه بريطانيا على نفسها بالجللاء عن مصر قديماً دون تنفيذ ، بل نجد على العكس من ذلك أن بريطانيا قد فرضت الحماية على البلاد ، وساء مركز مصر السياسي وكبتت الحياة السياسية وأجبرت العناصر الوطنية على

الخروج من البلاد ، ورغم أن مظاهر السخط والتذمر بقيت مكبوتة طرا ل سنين الحرب ، نتيجة لإعلان الأحكام العرفية ، إلا أنها ظلت تشتعلة في قلوب الوطنين . وساعد هذا الكبت على تقريب ساعة الإنجاز ، وفي أول وقت ، وزيادة ضبط خروج البخار من أول ثقب يظهر في الإناء .

وحاولت بريطانيا أن تعمل بعد نهاية الحرب على إستمرار وضعية الحماية ، غير أن ذلك كان يتعارض مع الأمان القومية والسياسية للمصريين . وشعر المصريون بأهمهم قد ضحوا في حملات فلسطين وسوريا والعراق . وفي مناطق الدردنيل وجنوب فرنسا . شعروا أن بريطانيا قد استغلتهم واستغلت مواردهم ، وشعروا بأن بريطانيا تحاول الإحتفاظ بهم في وضع هو وضع المحميات والمستعمرات .

وشعر المصريون بالمظالم التي قاساها الشعب من السلسلة العسكرية البريطانية ، وشعروا بكبت أنفاسهم بالأحكام العرفية وبالرقابة ، وبمنع الاجتماعات ، وبالاعتقالات ، وإصدار الأحكام بالسجن والنفي . وشعروا بأن بلادهم قد رزحت طويلا تحت أحنية الإحتلال يعيشون فيها فسادا ويعتدون على الشرف وخاصة في فترة الحرب التي إستلزمت فتح دور الشراب ودور النساد في كل مكان . إنها ظروف إستثنائية ، ولكن المصريين شعروا ، وكان شعورهم منطقياً ، بضرورة إنهاء هذه الأوضاع مع نهاية الظروف الاستثنائية ، نهاية الحرب . لقد أساء البريطانيون معاملة العمال المصريين ، وكانوا يستولون عليهم للخدمة والعمل بشكل لا يتفق مع الكرامة الإنسانية ، وكانوا يربطونهم بالحبال ، وينقلونهم في قطارات البضائع ، وفي العربات المخصصة لنقل البهائم ، ولم يكن المصري أن يحتج إذ أن أحنية الجنود البريطانية كانت سريعة في ركلها ، إن لم

يتطاب الأمر ضربية بمؤخرة البنادق . لقد اعترف أكثر من مؤرخ . وكاتب بأن سوء معاملة البريطانيين للمصريين كانت سبباً رئيسياً في نشوب الثورة ، وكان المصريون يعتزون بشعورهم وبكائنهم بين بلاد الشرق بل والغرب ؛ فمصر هي منبع الحضارة ووطن المدينة ، ومصر قد كافحت ضد الاستعمار منذ العصور الوسطى ، وبشكل واضح منذ مجيء حملة الجنرال بوناپرت ؛ والحركة الوطنية في مصر كانت في نمو دائم ، وقامت بتسجيل نقاط عامة لها في أثناء القرن التاسع عشر ؛ بل لقد قامت الثورات الوطنية ، المكافحة بقيادة أحمد عرابي وإستمر نمو الحركة الوطنية مع الحزب الوطنى ، مع مصطفى كامل ومع محمد فريد . فهل يقبل المصريون هذه الوضعية الجديدة لمدة طويلة ؛ خاصة وإن ظروف ونظريات وحركات جديدة كانت قد ظهرت في ذلك الوقت في العالم ؟ .

كان الرئيس ويلسون الأمريكى قد أعلن عنه اشتراكه في الحرب سنة ١٩١٧ مبادئ هامة اتخذتها كثير من الشعوب دساتير لها وأهدافاً تصل إليها . وكان الدكتور ويلسون ، أستاذاً للعلوم السياسية ، بكل ما تشتمل عليه هذه الصفة ، من تفكير في الإنسانية ؛ ووضع مبادئ سلمية وبسيطة في نفس الوقت للعمل بمقتضاها بين الأمم والشعوب . وكان إنساناً ومتحرراً قبل كل شيء ؛ فأعلن ضرورة تعميم مبدأ منزو وتطبيقه على جميع أرجاء العالم ؛ فليس لامة أن تكره أخرى على إتباع سياستها ؛ ولكل شعب حق تقرير سياسته التي يراها مؤدية إلى التقدم ، دون إحراج أو تهديد أو إرهاب ، ولا فرق في ذلك بين شعب ضعيف وشعب قوى . كما أعلن مبادئه الاربعة عشر وأصر على ضرورة إنشاء جمعية للأمم ، تضمن إستقلال وسلامة أراضى جميع الدول ، الصغير منها والكبير ؛ وأعلن أن الحرب هي حرب أهداف ، وأن هدفها الرئيسى هو السلم ، الذى يجب أن يقوم على أساس تسوية جميع المشكلات المتعلقة بالأراضى والسيادة والعلاقات

السياسية طبقاً لمبدأ القبول والرضى من جانب الشعب صاحبة الأمر ، لا على أساس المصلحة المادية أو فائدة ونموذ دولة معينة ؛ وأعلن نهاية عهد النوسع وبدء عهد يمكن لكل أمة أن تحصل فيه على آمالها وأمانها القرمية ، وعلى أساس العدل بالنسبة للشعوب ، والمساواة بين الجنسيات ؛ وقرر بذلك نهاية إستعباد الدول القوية للشعوب الضعيفة ، وإستئلاها ، وضرورة إشترك كل شعب فى تقرير مصيره .

ولقد أصبحت هذه المبادئ بمثابة الدستور للشعوب المكافحة ، والحركات الوطنية المناضلة فى العالم ؛ وإستشارت روح الإستقلال والحرية فى كل مكان ؛ وجاءت مطابقة لأبسط قواعد المنطق المتعلقة بمصر . ان هذه المبادئ والنظريات السياسية عملت على تنمية الشعور الوطنى للوصول إلى الحرية والإستقلال ؛ وجاء ذلك فى وقت شهد فيه العالم وقوع ثورة أكتوبر ، ورأى أهمية الشعب ، إن صممت على الوصول إلى أهدافها ، وإن كره الغاشمون .

ولقد حدث ذلك فى الوقت الذى تفرست فيه بريطانيا فى مصر ، والذى أدارت فيه كل أجهزة الدولة ، وقامت باستغلالها . وكانت هذه العملية تهدف إلى النزول بمصر إلى مستوى المستعمرات ، فى الوقت الذى تنتشر فيه النظريات المتحررة فى العالم . وبين عوامل هذا التناقض ، بين المبادئ والنظريات ، والسياسة الفعلية لبريطانيا فى مصر ، تم نصيح هذه الحركة الشورية المصرية ، التى أيقنت وآمنت بإمكانية وضرورة الوصول إلى تغيير أحوال البلاد ، وإن شاء الأمانى القومية العزيزة ؛ وجاء هذا بمجرد نهاية الحرب ، حين تهيأت الظروف كلها لبحث المشكلات ، ومن أساسها .

٢ - الوفد المصرى :

كان قادة البلاد وأعيانها يفكرون ، قبل نهاية الحرب ، فى مصير البلاد ، وفى الموقف الذى يجب عليهم إتخاذہ لتحقيق أمانهم القومية فى مؤتمر الصلح .

وفكر فى ذلك زعماء وأعضاء الحزب الوطنى ، وكانت نظريتهم تتلخص فى كلتين : الإستقلال والجلاء أى بمعنى آخر إلغاء نظام الحماية مع كل ما يترتب عليه من أوضاع سياسية وإدارية ؛ وخروج القوات البريطانية وقوات جيش الاحتلال من البلاد ، ولقد وصفهم البريطانيون بالتطرف . ولكننا نلاحظ أن موقفهم قد تغير من التمسك برباط الدولة العثمانية ، إلى ضرورة الحصول على الإستقلال التام ، مادامت الدولة العثمانية قد انتهت أو أنهى عليها . وفكر فى ذلك رجال حزب الأمة ، ورجال الجمعية التشريعية ، وعلى رأسهم سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى ؛ وكانوا جميعاً من رجال الجمعية التشريعية ، وعملوا على إسماع « صوت الأمة » كمشايخ لها إلى رأى العام العالمى ، وإلى الحكومة البريطانية وإلى مؤتمر الصلح فى فرساي . ولكنهم ساروا فى طريقهم على أساس المفاوضة للحصول على الإستقلال السياسى ؛ بمعنى أنهم سيطابون ، من مثلى بريطانيا فى مصر ، السماح لهم بالسفر للخارج ، لكى يعرضوا وجهة نظر الأمة ، ويرجون من بريطانيا الموافقة على إرضاء هذه الأمانى المشروعة . ولذلك فإنهم كانوا أكثر اعتدالاً من رجال الحزب الوطنى . ويمكننا أن نقول بدون كبير خطأ أنهم كانوا متأقلين أكثر من رجال الحزب الوطنى داخل حدود الشخصية المصرية ، أو بمعنى آخر أنهم ساروا طبقاً لخطوط هذه القومية الإقليمية التى نجتحت الظروف فى غرسها فى نفوس المصريين ، وفى فرضها نهجاً لهم يسرون عليه . ولقد فكر كذلك بعض الأمراء ، وخاصة عمر طوسون فى

ضرورة اتخاذ موقف حازم موحد يقننه المصريون تجاه البريطانيين مع نهاية الحرب . ولم تكن هذه الفكرة بعيدة عن رأس السلطان أحمد فؤاد ، ولا عن رأس حسين رشدى باشا رئيس الوزراء . ونلاحظ أن هذه المجموعة الثانية كانت تهدف الوصول إلى وضعية دولية ممتازة للبلاد ؛ وما دامت البلاد خاضعة لهم ، وهم على رأسها ، فاستقلالها استقلال لهم وإطلاق لايديهم في الشؤون السياسية ، وكذلك الاقتصادية .

وعليها أن نقول بأن أول من فكر في تأليف وفد للمطالبة بحقوق مصر في مؤتمر الصلح هو الأمير عمر طرسون وعرض الفكرة على سعد زغول في حفلة أقيمت ، قبل اعلان الهدنة ، يوم ٩ أكتوبر ١٩١٨ في سان إستيفانو ، بمناسبة عيد جلوس السلطان أحمد فؤاد ، ووعده سعد زغول بمناقحة أصحابه في الأمر . وكرر عمر طرسون الموضوع على مسامع سعد زغول في ٢٣ أكتوبر . وكانت وضعية الأمير لا تسمح له برأس مثل هذا الوفد ، ولكنها كانت تخيف من ناحية أخرى أحمد فؤاد ، الذي لم يكن يرغب في نزول أقربائه الى ميدان السياسة العملية . وهذه الوضعية الخاصة لعمر طرسون وعلاقته بالذات بالمتربع على أريكة الحكم هي التي أملت على سعد زغول أن يقوم بالعملية دون الالتجاء إليه ، ودون ضمه الى صفوف الحركة . ولكن سعد زغول اعتمد من ناحية ثانية على حسين رشدى باشا رئيس الوزراء ورجل السلطان ، حتى يساعد في هذه المهمة ، ويظهر أمام الرأي العام المصرى مدى تحكم سلطات الاحتلال البريطانية في الحركة الوطنية المصرية .

ولذلك فإن هذه الحركة مستحالة ، من أول أمرها ، أن تحصل على رضا السلطان ، أو على الأقل مرافقة رئيس الوزراء الضمنية على أعمالها ، واستنفادى^{١١٠} خطأ الزعيم أحمد عرابي ، حين أشهر سيفه في ساحق عابدين ، مطالباً بحقوق

الشعب : وملاحظ كذلك أن حركة الوفد المصرى قد عملت على أن تسير حسب قواعد دستورية ، قواعد أساسية متحررة ، ومكتلة الشعب بطبقاته وطوائفه كتلة واحدة ، تحت ظل الحاكم الشرعى ، لكي تقف بهم ، وببنفس التشكيل الإجتماعى الإقتصادى للمجتمع المصرى ، وجهاً لوجه أمام قوات الإستعمار . ولقد تفادى بذلك سعد زغلول وصحبه تلك المرحلة الثورية الخطيرة التى بانها الزعيم أحمد عرابى فى أواخر سنة ١٨٨١ وأوائل سنة ١٨٨٢ ، حين إنقسم المعسكر الوطنى إلى ثلاث قرى : - بين إسلامى ، ووسط دستورى ويسار نورى شعبى ؛ تفادى سعد زغلول وصحبه هذا التبلور الثورى وأصبحت حركتهم تجمع الأمة بأسرها ؛ ولذلك فإن درجته الثورية كانت أقل فى سنة ١٩١١ عنها فى ذلك الجناح الأيسر الثورى بقيادة البطل أحمد عرابى . ولكنهم نجحوا سياسياً فى سنة الثورات أمام كل تدخل سياسى بريطانى بين صفوف الأمة ؛ وأظهروا الموقف متبلوراً تمام التبلور من الناحية السياسية بين مصريين ومستعمرين محتلين .

وساعد تشتت حزب الوطنى فى أوروبا فى أثناء الحرب العالمية الأولى على ظهور قيادة وطنية جديدة فى الميدان ؛ كما ساعد انهيار الدولة العثمانية على خروج القيادة الجديدة فى هذا الشكل الجديد الذى يتمشى مع « مقتضيات العصر » . وتقدم سعد زغلول ، وهو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ، وأخذ فى تبادل الرأى مع زملائه وأعيان البلاد ، لشكوى جماعة ترفع صوت مصر وتطالب بحقوقها . وكانت الجمعية التشريعية هى الهيئة شبه النيابية الموجودة فى البلاد ؛ ولذلك فممكننا إعتبار سعد زغلول أصدق من يمثل الرغبات الوطنية من بين نواب الأمة . وإتفق مع عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى على أن يطلبوا مقابلة مع المندوب السامى البريطانى « وينجت » وكان هذا الطلب وفقاً لرغبات حسين رشدى باشا رئيس الوزراء . وتقابلوا معه بالفعل يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وشرحوا له ضرورة

إنهاء الأحكام الدرفية وإلغاء الرقابة على الصحف والمطبوعات والوصول إلى أمانى البلاد المشروعة. ورغم إدعاء « وينجت » بأن ظروف الحرب هي التي قد عملت على تخويل هذه السلطات للقائد العام للقرات البريطانية ، إلا أن الحرب كانت قد إنتهت ، وكان من حق المعمرين أن يقلقوا على مستقبلهم ويتنأهوا فيه مع الحكومة البريطانية. وشعر المندوب السامى البريطانى فى هذه المقابلة أن المعمرين يرغبون فى أن يكرنوا أصدقاء للبريطانيين ، صداقة الحر للحر : فهم أنهم يرغبون فى الوصول بمصر إلى مرحلة الاستقلال ؛ ورغم تمججه بقلة عدد المتعلمين فى مصر ، وبأهمية الموقع الاستراتيجى والجغرافى للبلاد بما قد يعرضها لهجوم دولة أجنبية أخرى ، فإن الردود كانت مقنعة وهادئة . ذلك أن سبب زغول قد ذكر له أنه إذا ما ساعدت بريطانيا مصر فى الحصول على الإستقلال التام فإنهم يعطونهم ضمانة متعقولة بعدم تمكن أى دولة من إستقلال مصر ، أو المساس بمصلحة بريطانيا فيها ، وذلك بإعطاء بريطانيا ضمان بشأن طريق الهند وقناة السويس ، وبأن يجعلوا لها دون غيرها حق الإحتلال عند الاقتضاء ، ومحافظةها ، وتقديم ما تستلزمه هذه المحالفة من جنود .

واستعد سعد زغول بعد هذه المقابلة لتأليف الوفد ، وكان بهذه العملية على وفاق مع حسين رشدى ، الذى كان قد قام من ناحيته باستئذان أحمد فؤاد فى السفر إلى لندن هو وعدلى باشا ، كوفد رسمى للمشاركة فى شرح وجهة نظر الحكومة المصرية لوزارة الخارجية البريطانية . وقرر سعد زغول تأليف هيئة تسمى الوفد المصرى ، تعمل على المطالبة باستقلال البلاد ، وعمل على أن يحصل لهذه الهيئة على توكيلات من الأمة تسمح لها بالقيام بهذه المهمة . وتألف الوفد من الأعضاء الثلاث السابقين ومعهم محمد محمود وأحمد لطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة ، وحددوا مهمتهم بالسعى « بالطرق السلمية المشروعة »

١٠١

وصول إلى إستقلال مصر إستقلالاً تاماً . واستعد كل من القصر ووزارته من حية ، وأعضاء الوفد المصرى من ناحية أخرى ، لاستبعاد الأمير عمر لرسون . وبعد أن كان هذا الأمير قد أرسل الدعاوى لعقد إجتماع فى قصره شهرا ، قررت الحكومة منع هذا الإجتماع ، وأبلغه له رشدى على أنه قرار إتخذ بعد موافقة كل من القصر وسعد زغلول . وتلقى الأمير رسالة من السلطان، أبلغها بياه أمين يحيى باشا ، للكف عن التدخل فى هذه المسألة، فالقصر والوزارة والوفد وأعضاؤه من الجمعية التشريعية ، ووجهاء البلاد لكى يسيرون كراس حربة ، أوقمة هرم ، قاعدته الآلهة أو الشعب ، وبنفس التشكيل القائم بالفعل ، زاحفين على ساطات الحماية والإحتلال ، مطالبين بالوصول إلى الأمانى القومية ، إلى إستقلال البلاد .

وكان سعد زغلول يغضب من تدخل أعضاء الحزب الوطنى ، ومن مطالبتهم بضرورة التمسك بمبدأ الجلاء التام وبمبدأ وادى النيل . ولكنه وافق على الوصول إلى « الاستقلال التام » ، دون ذكر الجلاء ، واعتبر أن كلمة مصر تشمل ضمنا على السودان . وكان فى هذا التناسى وعدم التحديد فى الانماط وفى أهداف الحركة ، محاولة لإظهار المعركة الوطنية ككل ، دون التفتت الى تفاصيلها؛ وهى نقطة ضعف ستنفذ منها بريطانيا حينما تناقش وتحلل معنى الاستقلال التام، وتبدأ فى سرد مصالحها المبنية والمتعددة ، مصلحة بعد مصلحة ، وتحاول الحصول على ضمانات خاصة بكل منها ، وبشكل متميز عن المصلحة الأخرى . وعلى أى حال ، فإن خروج المطالب الوطنية بهذا الشكل العام : الاستقلال التام، كان جمعاً للشمل أعضاء الحزب الوطنى مع أعضاء حزب الأمة . ومنذ ذلك اليوم أطلق رجال الحزب الوطنى على دار سعد زغلول اسم « بيت الأمة » .

وعمل الوفد على طبع صيغة معينة لتوكيل يوقعه أبناء الأمة ، مفوضين به

الوفد المصرى للسفر وتمثيل البلاد والمناخية بمحقوقها . وكانت وزارة رشدى باشا مؤيدة لهذه الحركة ، فأصدرت تعليماتها إلى الأقاليم والمحافظات بعدم التعرض لحركة جمع التوقيعات على هذا التفويض . وساعد ذلك على إنتشار الحركة وإتساح نطاقها ؛ فاضطرت السلطات العسكرية البريطانية ، حين خشيت من إتساع هذه الحركة ، إلى التدخل فى الأمر ؛ وأصدرت أوامرها للمديرين ، عن طريق المستشار البريطانى لوزارة الداخلية ، لمنع تداول هذه التوكيلات أو التوقيع عليها ، ومصادرتها فى كل مكان . فما كان من سعد زغلول إلا أن إحتج على هذا الإجراء غير المشروح ، خاصة وأنه لم يكن له ، حتى ذلك الوقت ، أية أهمية سياسية أو عسكرية تسمح للبريطانيين بالتدخل . واستمرت حركة جمع التوقيعات إلى أن تمكن الوفد المصرى من الإستناد قانونياً إلى تفويض ، يسمح له بالتحدث باسم الأمة .

ثم طلب سعد زغلول وصحبه من السلطات البريطانية تصريحاً لهم بالسفر إلى الخارج ، خاصة وأن البلاد كانت تحت الأحكام العرفية ، وكانت السلطات العسكرية هى التى تتولى إعطاء جوازات السفر . ولكن نية بريطانيا لم تكن تسمح بسفر الوفد المصرى إلى الخارج فى هذا الوقت ، ورفضت طلب إعطاء الجوازات وأبلغت دار الحماية سعد زغلول أنها مستعدة لقبول أى إقتراح منه يتعلق بكيفية تعديل نظام الحكم فى مصر ، على أن ترفعها هى إلى لندن ، وعلى ألا يخرج هذه المقترحات عن الخطه التى رسمتها الحكومة البريطانية من قبل ، وألا تتعارض مع الأوامر والتعليمات التى أصدرتها الحكومة البريطانية للسلطان حسين كامل حينما تولى العرش ، أى على ألا يخرج هذه المقترحات عن نطاق الحماية البريطانية على مصر .

ضيقت بريطانيا إذن على أعضاء الوفد المصرى فى مهمتهم ، فأثار ذلك نفوس

مصريين. ولم يكن من المتوقع أن يقبل سعد زغلول وصحبه تقديم إقتراحات
 من المندوب السامي البريطاني ، تكون متعارضة مع التوكيلات التي أعطتها
 بلادهم . وكانوا يرغبون في الإتصال برجال السياسة البريطانيين ، وبالأشخاص
 الذين يتولون توجيه الرأي العام البريطاني ، ويوجهون بذلك السياسة البريطانية .
 كانت القضية التي يدافعون عنها هي قضية الحرية والعدالة ، وكان من أبسط
 جادى هذه الحرية أن يتمكن ممثلو مصر من عرض قضيتهم ، وفي أى مكان
 شاءون . وتقدم أعضاء الوفد بندا إلى ممثلي الدول الأجنبية في القاهرة ، شرحوا
 فيه حق بلادهم الطبيعي في الوصول إلى الاستقلال التام والسير على نظام حكم
 مستورى ؛ وأكدوا فيه أنهم سيحترمون إمتيازات الأجانب كل الاحترام ،
 نعمدوا بالبحث في وضع طريق للمراقبة المالية يكون أهم قائم بها هر صندوق
 الدين العمومى ؛ وأظهروا استعدادهم لقبول كل ما تراه الدول للحفاظ على حياد
 قناة السويس ؛ بل لإقترحوا وضع إستقلال مصر تحت ضمانة جمعية الأمم . ودل
 هذا النداء على أن الوفد المصرى لم يكن يرغب أبداً في إيقاظ الكلاب النائمة ،
 وإثارة المشكلات العريضة ، وتقريب الدول ذات المصالح على قضية الإستقلال ؛
 فالإمتيازات الأجنبية ستبقى ، وصندوق الدين سيحمل على الوفاء بالالتزامات مصر
 المالية وتسديد ديونها ، وقناة السويس يبحث أمرها في نطاق دولي : لم يكن
 أكرم من هذه الشروط لسكى يصل الوفد المصرى إلى الإستقلال عن بريطانيا ،
 أى التخلص من نظام الحماية ، أى الإستقلال السياسى فقط ، كمرحلة أولى في طريق
 الاستقلال الفعلى ، حين يتخلص مصر من وضعيات شاذة لأجانب ، ولما ليتها ،
 ولوضعية قباها .

ولمشتد اشتعال الرأي العام في مصر مع استمرار الرفض البريطانى لسعد
 زغلول وصحبه السفر إلى الخارج ، وإلحظت حسين رشيدى باشا إلى تقديم إستقلالته .

معلنا فيها أنه قد قبل أول وزارة في ظل الحماية على أساس الاحتفاظ لمصر بمصريتها ، وبشخصيتها المتميزة ، وأنه يشتر بضرورة جلاء الموقف ، وإنهاء الوضع الشاذ والحماية البريطانية مع نهاية الحرب . ورفض القصر إستقالته الأولى ، فقدم إستقالة ثانية ، وأصر على ضرورة ترك الحكم ، وساند بذلك حركة الوفد المصري الذي أعلن في اليوم التالي أنه ليس هناك في البلاد من يقبل تشكيل وزارة جديدة في ظل الأوضاع القائمة . وزاد الغليان في الصدور ؛ ورغم الأحكام العربية ، وقف سعد زغلول منتهزاً كل فرصة ، وشرح ضرورة تغيير الوضعية غير القانونية للأحكام العرفية والرقابة على الصحف ونظام الحماية بأكمله ، خاصة وأنها ضرورات للحرب ؛ فتنتهى بنهايتها ، ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة . وكانت هذه الكلمات كلمات ثورية ، وتعمل على تغيير الأوضاع الاستثنائية المفروضة بالقوة العاشمة . وكاد المستعمرون أن يخرجوا بمظاهرة ، مع كل محاضرة ومع كل ندوة . وسارت مصر في الطريق الذي رسمته لها القوة ، طريق الثورة .

٣ - الثورة والقادة :

وإزداد ضيق النفوس بعد قبول القصر لاستقالة رشدي باشا ؛ وضايق الوفد إلى أن يكتب إلى السلطان في اليوم الثاني ، شارحاً له أنه من الجائز أن يكون قد قبل العرش لاعتبارات عائلية ، بعد وفاة السلطان حسين كامل ؛ ولكن الأمة كانت تعتقد أن قبوله للعرش في زمن الحماية المؤقتة والباطلة ليس من شأنه أن يصرفه عن العمل لاستقلال البلاد ولذلك فإن حل المسألة بقبول إستقالة الوزيرين ، رشدي وعدلى ، اللذين أظهرهما احترامهما لإرادة الأمة ، لا يمكن أن يتفق مع الإرادة الشعبية ؛ علاوة على أن الشكل الذي وضعت به هذه الاستقالة لا تسمح لرجل مصري ذي كرامة ووطنية أن يخلفه في مركزه . لقد شرح الوفد للترهيع

على العرش أن عليه أكبر مسئولية ، وأنه لم يبق أحد من المصريين — من
أهل البلاد إلى أفصاحا — إلا وهو يطلب الاستقلال ؛ ونسحوه بالوقوف في
صالح الأمة ، حتى تنال مدفها وينتصر الحق على الباطل . ولكن قبول القصر
لا تقالة رشدى باشا كان يعنى أنه لا يقوى على الوقوف في مجابهة السياسة
البريطانية ، وشعر الوفد بذلك ، فاحتج لدى ممثلى الدول الأجنبية في مصر على
السياسة الاستعمارية التى تقوم السلطات البريطانية بتطبيقها في البلاد ؛ لقد بلغ
التشغف غايته وصبرت مصر على الظلم والاستغلال ، رغم شغف أهلها بالحرية
و- ارتها بالاستقلال. ولقد بطشت يد القوة بمصر ، وحرمت بريطانيا على أبناء
البلاد اسماع أصواتهم لمؤتمر السلام . وسارت بريطانيا في تطبيق إصلاحات
مصرية وقضائية وإدارية تهدف من ورائها إبتلاع البلاد .

وشعرت السلطات البريطانية في مصر أنه لا يمكنها كبت أصوات الأحرار
طويلا ، وإن لم ترتفع هذه الأصوات في لندن وباريس وفرساي فإنها كانت
تص ، إلى هذه الأوضاع عن طريق الممثلين السياسيين الأجانب في القاهرة . رأت
السلطات البريطانية في إجتماع الوفد تحدياً لها ، وتشهيراً بها وبتمسقاتها ، وكشفاً
للسوء نيتها أمام العالم ؛ فاضطرت إلى التدخل . واستدعى قائده القوات البريطانية
رؤس الوفد وأعضاءه ، وقرأ عليهم إنذاراً يوم - مارس ، متبها إياهم بوضع
مسألة وجود الحماية موضع المناقشة ، ويأنهم يقيمون العقوبات أمام الحكومة
المصرية ، ويحاولون منع تشكيل وزارة جديدة . ولما كانت مصر لا تزال
راحة تحت الأحكام العسكرية ، فقد أنذرهم بمعاملتهم أشد المعاملة ، طبقاً
للأنكاف العرفية ، عند أول عمل يصدر منهم لخرقة سير الإدارة .

ومع هذا التحدى ، رفع أعضاء الوفد أنوفهم وام يتراجعوا ، وأرسلوا
براً في نفس اليوم إلى لويد جورج ، رئيس الوزارة البريطانية ، شرحوا له فيها
ما حدث ، واحتجوا على التصرف الجائر ، وطالبوا بالسماح بالسفوف حتى يقوموا

بتأدية واجبه الوطني الذي أوكلته إليهم الأمة ، وبالطريقة . المشروعة . فلم .
تراجع السلطات البريطانية في القاهرة ، وألقت القبض في اليوم على التالي سعد زغول
ومحمد محمود وإسماعيل صدقي وحمد الباسل ، ونقلتهم في اليوم التالي إلى بر سعيد ومنها
إلى مالطة ، منفيين عن بلادهم . واختارت السلطات البريطانية قسماً هاماً من قادة
الوفد ، رغم أنها تركت غيرهم ، وخاصة العناصر الشابة التي كانت تكون الإطارات
الفعالية للوفد . ولم يتراجع الوفد ، وقرر الاستمرار في الكفاح ؛ واجتمع برئاسة
على شعراوي ، وأرسل كتاباً إلى السلطان يعرض فيه على هذه السياسة الجائرة ،
وطلب منه أن يقف إلى جانب الشعب . كما كتبوا إلى رئيس الوزارة البريطانية ؛
محتجين ومؤكدين عزمهم على الاستمرار في الدفاع عن حقوق البلاد .
وما أن انتشر خبر القبض على سعد زغول ورفاقه حتى أظهر الشعب غضبه ،
وظهر السخط وهاجت النفوس وانتشرت الثورة الفعلية .

وبدأت الثورة في اليوم التالي من اعتقال سعد زغول وصحبته ؛ بدأت يوم الأحد
٩ مارس سنة ١٩١٩ . وبدأت بمظاهرات سلمية ، نظمها الطلبة الذين قرروا
الإضراب وتأيد الوفد المصري تأييداً تاماً . وبدأت هذه المظاهرات سلمية ، وبدأ
تنظيمها من مدرسة الحقوق ، الذي رفض طلبتها الانتظام في محاضراتهم في هذا الجرى
السلطى ، وقرروا الامتناع عن دراسة الحقوق ، ما دامت الحقوق مهدورة في البلاد .
وخرجوا متواجدين إلى مدرسة الهندسة ثم مدرسة الزراعة ثم مدرسة الطب ثم مدرسة
التجارة ، هاتين بحياة مصر ، وبحياة سعد وبالاستقلال . ووقع أول إحتكاك مع
قوات النظام ، التي ألقت القبض على بعض الطلبة ، وسارت بهم إلى أحد مراكز الشرطة ؛
كما حدث إحتكاك آخر تلاه إشتباك ؛ وكانت بداية تبشيراً بالخير . وفي اليوم التالي أضرب
جميع طلبة المدارس وطلبة الجامعة الأزهرية ، وساروا في مظاهرات كبيرة في شوارع
العاصمة : وسقط أول الجرحى وأول القتلى في هذا اليوم ، نتيجة لاشتباك مع بعض
القوات البريطانية التي كانت تحرس دواوين الحكومة . والمهم هو أن حركة الإضراب
والمظاهرات كانت تلقائية ، وزاد ذلك من جلالها وهيبتها . ولقد كان الإضراب

١٠٧

جماعيا، والمظاهرات الجماهيرية، وإنضمت كتل الشعب، من تجار وصناع ومزارعين، إلى هذه المظاهرات التي ملأت الشوارع، ورفعت صرختها غاضبة محتجة، ومطالبة بالاستقلال. وحاولت جماهير الشعب عدم التعرض لأرواح الأجانب وممتلكاتهم، عملت على المحافظة على الحيوانية وبيع. وشعرت أن واجبها ألا تترك فرصة الاجنبي يأخذها على الحركة الوطنية.

وشدت حركة العاصمة نتيجة لتوقف عربات الترام عن السير؛ وحين حاول البريطانيون التدخل لتسيير الترام والمواصلات أضرب السائقون وسائقو سيارات لاجرة. وأقفلت معظم الحيوانية أبوابها، وكذلك المصارف. وكلما ازداد التدخل اللطات البريطانية، زادت النار اشتعالا. وأنزلت بريطانيا داوريات خاصة مسلحة تطوف الشوارع، وتحاول منع التجمهر والتظاهر؛ وكانوا مسلحين بسلح الحرب، ومجهزين بسيارات مصفحة وبمحلات المدافع السريعة الطلقات، وهنا بدأ الاحتكاك النعلى بين أبناء الشعب وبين قوات الاحتلال. وسالت الدماء وسقط القتلى في كل مكان لقد تبلور الموقف وأصبح من الصعب الرجوع فيه: إنها المعركة بين الوطنى والمستعمر، وهى أعلى مرحلة من مراحل الثورة.

وشهدت القاهرة مظاهرات أخرى صامتة، وأن كانت أكثر تمييزاً عن الثورة من المظاهرات الصاخبة، أنها جنازة الشهداء، بخطوات بطيئة، وفى صمت، ولكن العزم والتصميم، كأننا مرتسمين على الوجوه. وزاد كل يوم من شدة الحركة الوطنية؛ فالموظفون قد صمموا على عدم العمل، وكذلك المحامون فإنهم قد أوقفوا مرافعاتهم فى المحاكم، وأثبتوا هذا التوقف فى محاضر الجلسات، ولم يلتفتوا إلى تهديد أو إندار. وأضرب عمال العنابر والسكك الحديدية؛ وزاد الموقف توتراً وتهديداً حينما جاءت القوات البريطانية لحماية هذه التباير، والمساعدة فى تسيير النظارات؛ وكانت المعارك فى هذا القطاع شديدة وعنيفة

ودامية . وحتى السيدات خرجن فى مظاهرات ثملان الشوارع ، ومع صمتهن ووقارهن كن يملن نضوج الرأى العام ؛ وإشتراك السيدات مع الرجال فى المطالب الوطنية .

وعملت السلطات البريطانية على تشكيل محاكم عسكرية خاصة لمن يقبض عليهم فى المظاهرات ، وكانت تحكم عليهم بالحبس أو الجلد أو الغرامة ، أو بها جميعاً ؛ ولكن هذه المحاكمات لم تزد الثورة إلا اشتعالا .

وسرت الروح الثورية من القاهرة ؛ القلب النابض للبلاد ، إلى الأقاليم . فتعطلت المواصلات وخاصة السكك الحديدية ، وعمت الحركة الأقاليم ، كما عمت القاهرة دون توجيه أو تدبير . وقامت المظاهرات فى الاسكندرية وطنطا وأسيوط وكل عواصم القطر متحدة الامتجار ، وأصدر القائد العام البريطانى إنذاراً لكل من يتلف مواصلات السكك الحديدية أو البرق أو الهاتف ، بأنه يعرض نفسه للاعدام وميماً بالرصاص ، طبقاً للأحكام العرفية . وأرسل القوات البريطانية تجوب الطرق الزراعية ، وتربط إلى جوار خطوط السكك الحديدية . وصدورت الأوامر بمنع إنتقال الأهالى من قرية إلى أخرى ، من غروب الشمس إلى شروقها . وأنذرت القوات البريطانية أنى القرى التى تقع أى عمليات تخريب بجوار قراهم ، بتحميمهم تبعة هذا العمل ، وباحراق دورهم . وخرجت الحملات البريطانية فى كل إتجاه ، تحاول قمع الثورة والسيطرة على الموقف ، وحاولت إصلاح بعض خطوط المواصلات ، ولكن دون نتيجة تذكر ؛ وظلت المواصلات الحديدية والبرقية والتليفونية معطلة فى الوقت الذى تعطل فيه توزيع البريد ووقفت فيه الحركة . ورغم ذلك فإن أنباء الثورة كانت تصل بأسرع مما يمكن تصوره ؛ كانت تصل بطريق السماح وتزيد من حدة اشتعال الثورة فى كل مكان . ولقد قام الأزهر بدوره كاملاً فى هذه الثورة . وكما حدث فى عهد الحملة

النرسية ، أصبح الأزهر معقل الثورة ومركز إشعاعها ؛ أقيمت فيه الخطب وخرجت منه المظاهرات ، واضطرت القوات البريطانية إلى محاصرة الحى الموجود فيه بأكمله ، ومن جميع منافذه ، دون نتيجة فعالة . وظهر الترابط بين عناصر الأمة ، بين المسلمين والمسيحيين ، حين خرجت المظاهرات من المساجد والجوامع لكى تدخل إلى الكنائس ، وكان عليها يحمل الصليب مع الهلال ، وهتافتها تدوى بحياة الصليب مع الهلال . وظلت المظاهرات تملأ الشوارع متحدية ، هاتفة بالاستقلال . ثم ظهر بعض التنظيم الشررى حين ظهرت «الشرطة الوطنية» عاملة على حفظ الأمن والنظام ، بشاراتها الخاصة الدالة عليها ، متحدية بذلك السلطات الرسمية ، التى خضعت لسلطات الاحتلال .

لقد جن جنون البريطانيين وأخذوا فى التمدد فى إصدار الانذارات والبلاغات . فذهبوا حمل الأسلحة ، وسحبوا الترخيصات السابقة وأغروها ، بعد أن منعوا المظاهرات والاجتماعات . وأخذوا يعتدون على الأهالى الجالسين فى المقاهى ، وانتهكوا حرمة بعض البيوت ؛ ولكن القمع أدى إلى زيادة الاشتعال . وأصبحت بريطانيا محرجة فى موقفها تجاه المصريين ، واضطرت إلى إتخاذ وسائل جديدة تحاول بها قمع الثورة .

٤ - القمع :

ولقد سجلت بغض المدن مدأ ثورياً سجله لها التاريخ مع ما قامت به من أعمال الكناح الذى إنقلب إلى معارك دامية ؛ ونخص بالذكر منها مدينة المنصورة ومدينة أسيوط ودير وط . لقد فتحت القوات البريطانية نيرانها على الأهالى فى المدينة الأولى ، مما أدى إلى قيام مجزرة بشرية . أما أسيوط ، فقد تنافقت الأحوال فيها وبسرعة بمجرد وصول أنباء اعتقال سعد زغلول وصحبته ، وتوقف عمل السكك الحديدية ، وقام الأهالى فيها بمحاصرة بعض قوات الاحتلال ؛ ورغم الحسائر الجسيمة التى

تكبدوا الوطنيون ، نتيجة لقلة تسليحهم ، إلا أنهم أجبروا قوات الاحتلال على احترامهم . وأما في ديروط فقد هاجم الأهالي أحد القطارات وخربوا السكة الحديدية لقد كانت الثورة مشتتة في كل مكان ، وظهر وكأن أسيروط قد أصبحت جمهورية مستقلة ، بعد أن قامت بها شعبة وطنية ، عملت على تسيير الأمور ، والمحافظة على الأمن والنظام ، بل وحتى الإشراف على عمليات الثورة .

وإضطر بعض البريطانيين القادمين لمصر من السودان إلى أن يعودوا أدراسهم من حيث أتوا . لكي يستقلوا البواخر من بورسردان إلى السويس . وقررت بريطانيا أمام هذه الحالة الخطيرة إرسال حملات حربية مجهزة ، تعاونها المناورات لكي تعيد فتح مصر العليا . وحتى هذه الحملات الحربية وجدت صعوبات جمة في السير بين التيران ، وفي إخضاع المناطق الثائرة . وكان الموقف يتطلب من بريطانيا حلا سياسياً ، ما دامت المعركة قد بدأت على أساس سياسي . وكانت هيبة بريطانيا في مصر قد تضعفت ، ولم يكن لها ممثل رسمي بالبلاد وقت إعلان الثورة ؛ ذلك أن وينجت كان قد سافر من مصر وبقي محله شاغراً ، فأختارت بريطانيا أحد رجال إمبراطوريتها المعروفين المشهورين ، والذي كان في وسعه أن يستند إلى سمعته لإرهاب المصريين وقمع حركتهم : إختارت بريطانيا الجنرال اللبي ، القائد العام لقواتها في الشرق الأوسط سابقاً ، وقار الأتراك وقاتح فلسطين ، إختارته مندوباً سامياً لها في مصر . وكان لهذا المنصب ، مع الأحكام العرفية ، ومع نظام الحماية ، في أيدي هذا الشخص ، الذي استند إلى قوات الاحتلال ما يجعل بريطانيا تعتقد في إمكانية إعادة سيطرتها على الموقف ، وقمع الثورة .

ووصل اللبي إلى القاهرة مندوباً سامياً وتمثلاً خاصاً لملك بريطانيا في مصر والسودان ، وكانت له جميع السلطات العسكرية والمدنية ، وفي وسعه إتخاذ أي

إجراء مناسب لحفظ الأمن والنظام في البلاد . وصرح بمجرد وصوله بأن هدفه الأول هو وضع حد للاضطرابات الموجودة ؛ ولكنه شرح لبعض الأعيان أنه سيقوم بإجراء بعض التحريات، وبمحاولة لإزالة الشكاوى ، وطلب منهم معاونته في مهنته : ولكن على أساس أن تتم العملية في ظل النظم القائمة ، أى داخل إطار نظام الحماية الذى لا يناقش . فكأنه رغب في إظهار بلاده بمظهر الدولة التى تعمل من أجل العدالة ، في الوقت الذى صممت فيه بريطانيا على ضرورة القضاء على الثورة وتدعيم نظام الحماية . وكان المرقف ظاهراً واضحاً ، ولذلك فإن العناصر الوطنية لم تتراجع في ثورتها . حقيقة أن بعض « الوجهاء » و « الأعيان » وبعضهم أعضاء في حزب الوفد المصرى ، قد اشتركوا في إصدار نداء يذكر أن الاعتداء على الأملاك محرم بالشرائع الإلهية والقوانين الوضعية ، وأن قطع طرق المواصلات يضر أهل البلاد ضرراً واضحاً ، ويوقف الحركة ويعطل المعاملات ويسبب العسر ؛ ولما كانت السلطات العسكرية قد أذرت باتخاذ أقصى العقوبات ، وبالوسائل الحربية ، لعقاب كل حادث يقع ضد المواصلات والممتلكات العامة ، لذلك فإن هؤلاء الأعيان والوجهاء يناشدون الشعب ، وبإسم مصلحة الوطن ، تجنب كل اعتداء ، وعدم الخروج عن حد القانون . لقد ناشدوا الأهل بأن يأمرؤا بالمعروف وينهؤا عن المنكر لمنع وقوع أى عمل يضر بمصلحة البلاد . ولم يشرح موجهراً هذا النداء أعمال القسوة التى قامت بها قوات الاحتلال ولم يذكرؤا حق المواطن في انتزاع حريته وحق بلاده بقوة يده ؛ فظهرؤا على أنهم يمثلون أشد العناصر المصرية فتوراً ، وأكثرهم خوفاً من بريطانيا ، وتعلماً بامتيازاتهم وممتلكاتهم الشخصية . ولقد قابل اللورد اللنبي بعض أعضاء الوفد الذين شرحؤا له الموقف ، وشرحؤا له ضرورة قيام بريطانيا بإجراء العدالة ، وبإعطاء الحق المسلوب الى أبناء مصر . وأظهرؤا بذلك أن الحقيقة أدة

الوطنية لا تزال في الميدان ، ولا تزال مصر على مطالبتها ، رغم تهديد السلطات الاستعمارية .

وحاولت الوزارة البريطانية، على لسان اللورد كيرزن ، أن تعمل على إسالة إلهام العالم لوضع مصر وشررتها وللرجال الذين قاموا بها ، في الوقت الذي حاولت فيه إيجاد إنشقاق بين العاصم الوطنية في البلاد . ولقد صرح كيرزن بأنه كان يرحب بمجيء رشدي وعدلى إلى لندن ، وبأنه كان مستعداً للاتفاق معهم على تحديد الشكل الذي ستقرم عليه الحماية البريطانية في مستقبل الأيام ؛ أما بالنسبة لسعد زغلول وصحبه ، فقد إتهمهم بأنهم قد دبروا الإضطرابات ، وأنهم يهدفون لإخراج بريطانيا من مصر ، وأنهم قد إختاروا وقت إنعقاد مؤتمر الصلح في باريس موعداً للقيام بحركة ثورية ، فلا سبيل للمناقشة معهم ؛ إذ أن ذلك يعنى ضمناً موافقة بريطانيا على البحث في التخلي عن تبعاتها تجاه مصر. فثبت من هذا التصريح أن بريطانيا وهى تعمل على تشويه الحركة الوطنية، كانت مصممة على تثبيت الحماية وتأيينها . بل لقد كانت هذه الخطبة بداية لسياسة بريطانية بسيطة، تهدف خلق إنشقاق بين سعد زغلول وصحبه من ناحية، ورشدي وعدلى من ناحية أخرى ؛ وتقوم بمنح كل قوة بالقوة الأخرى ؛ وذلك في الوقت الذي يعمل فيه على كسب عدد من الوجهاء والاعيان ، الذين يخشون على مراكزهم ومصالحهم ، إلى جانبها ، وفي الوقت الذي تحاول فيه كسب عدد من الموظفين بالقلادات والرتب والنياشين ، بأسم حسن سير الإدارة في البلاد . وحينما تخرج إحدى القوى الوطنية منتصرة من منافسات المعسكرات الداخلية المصطنعة ، وتبدأ في مواجهة قوات الاحتلال وسلطاته ؛ فهناك القصر تضرب به هذه القوة الوطنية ، وتبقى هى دائماً ، تتفرج وترى .

ولكن آمال بريطانيا قد خابت؛ فبمجرد إعلان ونشر تصريح اللورد كيرزن

• مم موظفوا الدولة على الاضراب عن العمل لأول مرة في تاريخ البلاد . إنها
 ١ إدارة التي تدير شؤون الحكم ، إنها الاداة التي تنفذ السياسة البريطانية باسم
 • حب البلاد ، وهو حينئذ أحمد فؤاد . لقد أجبر تصريح اللورد كيرزن
 ١ يظفين المصريين على الاضراب ، ودفعهم إلى ذلك دفعاً ، حتى لا يظهروا
 أم الرأي العام بأنهم يمتدحون عن الحركة الوطنية ، أو من المهادين للاحتلال
 و الحماية . وكتبوا العرائض محتجين على هذا التصريح ، ورفعوها إلى السلطان ،
 ودموها إلى ممثلي الدول . وأبتدأ الاضراب فعلاً ولمدة ثلاثة أيام ابتداء من
 ١ م ٢ أبريل ، وسرت روح حماسية ، هادفة الإستمرار في الاضراب ، حتى يتم
 ١ افراج عن المعتقلين ؛ وشكل الموظفون لجنة تتحدث باسمهم ، وتواصل تكتيل
 • يكتهم .

وكان هذا الاضراب سبباً في إثارة الحماس وزيادة اشتعال النيران . وأقفلت
 ١ بوابات ووقعت الإضطدامات والالتحامات في شوارع القاهرة ، حتى تخضبت
 أرضها بدماء الوطنيين . ومع القوة ، زادت درجة التضحية ؛ ولكن بريطانيا
 • رت في سياستها دون تراجع ، واستخدمت إمكانياتها العسكرية والادارية في
 ١ بيت مراكزها وتدعيمها . فأرسل الجنرال اللنبي قواته تعبث في شوارع القاهرة ،
 ١ ماول إغلاق الجامع الأزهر وجامع ابن طولون ، حتى يقضى على مراكز إجتماع
 أ كان حرب الثورة .

وأُسرفت قوات الاحتلال في عملية القمع ، وإرتكبت الفظائع في كل مكان ؛
 ١ تكتبتها في مقابلة المظاهرات السلية غير المسلحة برصاص البنادق والمدافع
 ١ شاشة ، مما أثار إحتجاج الأطباء والجراحين في مستشفيات العاصمة ، على
 ١ بويه الاطفال والنساء دون ضرورة حربية ؛ وإرتكبتها بشكل فاضح في الاقاليم ،

وخاصة المناطق القريبة من العاصمة ، في الجزيرة ، وفي المناطق الشائرة في مصر العليا ،
وفي أسيوط .

ولقد هاجمت قوات بريطانيا العريزية والبرشرين مركز الجزيرة وبدأت
بطلب الأسلحة ليلا ، ثم أخذت في إفتحام المنازل وتحطيم الأثاث والسلب ،
وإهانة السيدات وجذبهن من شعورهن وإنتزاع حليهن . وأجبروا الأهالي على
الخروج من القرى ، وبدأوا في إشعال النار فيها وهي محاصرة ، وأخذوا في
تفتيش الأهالي والاعتداء على النساء والتعقيب في ملابسهن وأجسامهن ؛ وهتكوا
الأعراض . وكرروا ذلك في بعض القرى ؛ حينما قاوم الأهالي ، قابلهم
البريطانيون بإطلاق النار . وإدعت السلطات البريطانية أن أالى هذه القرى كانت
تأوى بعض البدو المسلحين ، وأنها عثرت فيها على كميات من الأسلحة ، وأن
النيران قد شبت نتيجة لوقوع سقف أحد المنازل وتحطيمه لمصباح الاضاءة .
ولقد إحتج مجلس مدينة الجزيرة على الشدة في معاملة البريطانيين للأسالى ، وقرر
مديرية الجزيرة تشكيل لجنة للتحقيق في هذه الحوادث التى وقعت في منطقته . وحين
إتصلت به قيادة الجيش البريطانى وأبلغته أنها قررت إعادة التحقيق بلجنة جديدة ،
رفض الإذعان وإحتج عليه .

وإستمر هذا القمع ، ولكن بريطانيا شعرت بعدم جدواه ، وعدم تمكنها عن
طريقه من كبت أصوات مصر . ولذلك فإنها عملت على إنتهاج خطة جديدة ؛
إنها الخطة السياممية التى يمكنها بها ، عن طريق تفتيت المعسكر الوطنى ، وضرب
القوى الواحدة بالأخرى ، والتحقيق في أصول الجواث ، وجر الموضوع من
مجموعة إلى تفاصيله ووقائعه ، والمساومة على كل بند وكل شرط وكل مصلحة ،
يمكنها بها أن توقف المعركة ، وتبقى على مصالحها وإمتيازاتها في صلحها وأساسها ،

١١٥

وإن غلقت ذلك بغلاف جديد ، وبلون جديد ، وبإسم جديد .
ومع تغيير الخطة البريطانية ، تغيرت طبيعة المعركة الوطنية . فمن ثورة
إلى نقاش ومباحثات ومفاوضات . ومن حباية قد تصل إلى إستقلال ، سواء كان
ذلك إستقلالاً ذاتياً أو خاضعاً لشروط .

الفصل الرابع

الانشقاقات وسمود القياده

كانت بريطانيا قد شعرت ، منذ إعلان حمايتها على مصر ، بأن الوضعية الجديدة لا تتماشى مع الأمانى القومية ولا المستوى الوطنى الذى بلغته البلاد ، ولذلك فان الحماية كانت إجراء مؤقتاً تتطلبه ضرورات الحرب . ولكن قطاعاً هاماً من حكام إنجلترا ورجال إمبراطوريتها عملوا على الإحتفاظ بنظام الحماية فى مصر وزيادة تثبيت أقدامهم فى البلاد . وإستندوا إلى ذلك إلى التغيرات الخطيرة التى وقعت فى منطقة الشرق الأدنى خلال الحرب العالمية الأولى ؛ تلك التغيرات التى سمحت للقوات البريطانية بالسيطرة على معظم منطقة الهلال الخصيب . وكان نجاح « الثورة المصرية عام ١٩١٩ » مؤيداً لوجهة نظر الساسة الانجليز الذين يعلون بضروره إنهاء نظام الحماية ، ولكن نجاح الثورة دفع العناصر الرجعية والتمسكية البريطانية إلى تغيير الشكل الخارجى لهذا النظام وسيستغلون فى ذلك أساليبهم المعروفة ، من إرسال لجان للتحقيق ، إلى الدخول فى مباحثات ، ومنها مبيعهم إلى بندر بذور الشقاق والخلاف بين العناصر الوطنية حتى يتمكنوا من إحتواء أكثرهم هدوءاً وفترراً ويتفقوا معه .

١ - أخطاء الساسة البريطانية وإنشقاق الجبهة الوطنية :-

وإقترفت السلطات البريطانية أخطاء متوالية كانت عاملاً أساسياً فى التمكين للوفد وتفاقم الإستياء من موقف الحكومة البريطانية . فمن هذه الأخطاء

إعتراض السلطات البريطانية في مصر إضفاء التوكيلات للوفد من جانب أصحاب الشأن المصريين إذ أصدر المستر هنز ، مستشار وزارة الداخلية ، أمراً للديرين بمنع تداول التوكيلات أو التوقيع عليها . وعندما إعتراض سعد زغلول ، بوصفه رئيس الوفد ، على هذا الإجراء في كتاب وجهه لحسين رشدي باشا ، رئيس الوزراء ، أجاب هذا بشكل يضع المسؤولية بكاملها على مستشار الداخلية ، ويوصى بتأييد الحكومة المصرية للوفد (١) فشجع هذا الأمر الأهالي على الإستمرار في تأييد الوفد .

وأما الخطأ الأكبر الذي وقعت فيه الحكومة البريطانية فهو إصرارها على رفض الاذن للوفد بالسفر إلى إنجلترا . فقد تقدم سعد زغلول في ٢٠ نوفمبر ١٩١٨ يطلب السماح له ولأعضاء الوفد بالسفر إلى لندن ، فوعدت السلطات البريطانية بإجابة طابه . فلما إستبطل الرد أرسل في ٢٩ نوفمبر ، خطاباً آخر إلى المندوب السامي ، إلا أن الجواب كان دعوة إلى سعد زغلول لتقديم إقتراحات بشأن نظام الحكم في مصر إلى المندوب السامي « شريطة أن تكون في دائرة الحماية ، (٢) .

وأمام هذا الرد يعترض سعد باسم الوفد ، ويقول في جوابه على كتاب المندوب السامي : « ورداً على ذلك أبادر بإبلاغ سعادتكم ، بأنه ليس في وسعي ولا في وسع أى عضو من أعضاء الوفد أن يعرض إقتراحات لا تكون مطابقة لإرادة الأمة المصرية المعبر عنها في التوكيلات التي أعطيت لنا » وكذلك يقدم الوفد على خطوة أخرى ، يخرج بها المسألة عملياً من نطاق العلاقة المصرية

(١) عبد الرحمن الرافعي — ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ١٠٦ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي — المرجع السابق ج ١ ص ١٣٩ — ١٤٠ .

— البريطانية، إلى نطاق الدولية. فيوجه في ٦ ديسمبر نداء إلى معتمدى الدول الأجنبية محتج فيه على كل قرار بشأن مصر لا يؤخذ فيه رأى الامة المصرية. وفي ١٠ ديسمبر أيضاً وجه بياناً آخر للأجانب المقيمين في مصر، قال فيه: «أن مصر تطلب الاستقلال التام، وإقامة حكومة دستورية في البلاد وتتعهد باحترام الإمتيازات الأجنبية، وبالمحافظة على حياد قناة السويس». (١) وفي ١٤ ديسمبر أرسل سعد برقية إلى الرئيس ويلسون، يعترض فيها على الحماية. بإعتباره صاحب المبادئ الهامة التى إتخذتها كثير من الشعوب دساتير لها وأهدافاً تصل إليها. ووجه إليه في ٢٦ منه برقية أخرى يبدى فيها رغبة مصر في عرض قضيتها على مؤتمر الصلح.

وقدم رشدى باشا، في ٢ ديسمبر ١٩١٨ إستقالته للسلطان فؤاد، بسبب موقف حكومة لندن، غير أن السلطان طلب منه التريث لكنه عاد وقدمها مرة أخرى بعد أحد وعشرين يوماً، بسبب إصرار لندن على رفضها لطلبه (٢). ونرى من هذه التطورات التعاون الوثيق بين حسين رشدى باشا وبين سعد زغلول وأصحابه. وكانوا جميعاً متفاهمين مع السلطان الذى أيد إستقالة رئيس وزرائه. وعندما حثه روناود ونجت، على أثر تعليقات تلقاها من وزارة خارجيته، على ألا يستدعى الزعماء الوطنيين وأن يبين لهم أنهم لا يخدمون مصر بأعمالهم تلك، رفض رشدى إجابته إلى طلبه (٣).

(١) أحمد شفيق باشا — حوايات محمر السياسية. ١٠ (التمهيد).

ص ١٦٦ — ١٧٠.

(٢) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق. ١٠. ص ١٥٥ — ١٥٦.

(3) RONALD, Wngate; Wingate of the Sudan; London, 1955. p. 237.

وأخيراً سمحت السلطات البريطانية في أول يناير ١٩١٩ لكل من حسين رشدي باشا ، وعدلى يكن باشا بزيارة لندن ، إلا أن هذا الأمر جاء متأخراً ، وأصر الرجلان على أن يسمح لسعد زغلول ورفاقه بالسفر كذلك (١) . ونجح ونجت في إقناع الوزيران بمواصلة القيام بوظيفتيهما حتى يتمكن من إقناع حكومة لندن بتحقيق طلبهما . وسافر ونجت إلى لندن للتشاور مع حكومته ، وتولى مكانه السير مان تشيتمام ، لتصرف الأعمال أثناء غيابه .

وفي هذه الأثناء كان الوفد يقوم بدعاية واسعة ، ركز فيها هجومه على الحماية . ففي خطاب لسعد زغلول بمنزل حمد الباسل ، في ١٣ يناير ١٩١٩ ، أعلن أن الحماية باطلة « بطلاناً أصلياً أمام القانون الدولي ، وخالف مخالفة صريحة للهاديء الجديدة التي خرجت بها الانسانية من هذه الحرب الهائلة » . ولم يكن سببه حق ذلك اليوم قد فتح موضوع السودان ، ولكنه علق في ذات اليوم عليه فقال : « إن ما ذكر عن مصر ينسحب على السودان لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة . » ولأن السودان ألزم لمصر من الاسكندرية ؛ « (٢) وأعلن كذلك في ٧ فبراير بأنه لا يمكن للحماية أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة .

ولم تنجح مساعي ونجت في لندن ، وإمتهنته حكومته هناك . وبحث اللورد كيرزون ، وزير الخارجية البريطانية ، برقية إلى القاهرة ، في ٢٦ فبراير يصف فيها القادة المصريين بأنهم « . ذوو مكانة وماض مشكوك فيها ، وأنهم ينظمون « حركة غير مخلصه ، ضد الدولة الحامية » ، وأن السماح لهم بالقدوم إلى لندن ينطوي على الاعتراف بهم ، وهو أمر لاسحق لهم فيه (٣) .

(1) RONALD, Wingate; op. Cit., p. 238.

(٢) عبد الرحمن الراجعي — المراجع السابق . ١٠٠ ص ١٤٤ - ١٤٧ .

(3) RONALD, Wingate ; op. Cit. ; p. 240.

ووجد السلطان فؤاد نفسه فى موقف صعب . فإما أن يحصر على تأييد رئيس وزرائه والوفد ، وبذلك يغضب الانجليز ، وإما أن يقف بجانب حكومة لندن فيكسب عدااء الوفد . وكان الوفد ينتظر منه ألا يقبل إستقالة رشدى وأن يعضى فى تأييد رئيس وزرائه . لكنه قبل إستقالته ، وطالب منه الإستمرار فى إدارة الأعمال إلى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة (١) . فكان هذا أول إنشقاق فى الحلف بين الحكومة والقادة الوطنيين . وكتب الوفد للسلطان فى ٢ مارس كتاباً لا يخلو من تقييد . جاء به : « . . . كيف فات مستشاريكم أن عبارة إستقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل مصرى ذو كرامة ووطنية أن يخلفه فى مركزه ؟ كيف فاتهم أن وزارة تؤاف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل ١٩ . . . » عفواً يا مولانا ، قد تكرن مداخلتنا فى هذا الأمر وفى غير هذا الظرف غير لائقة ولكن الأمر قد جل الآن عن أن يراعى فيه أى إعتبار غير منفعة الوطن الذى أنت خادمه الأمين . » (٢) وشعر السلطان بالتحدى وبالخطر فطلب الحماية من السلطات البريطانية . (٣) وربما كان العداء المتبادل بين فؤاد والوفد يرجع إلى ذلك الموقف .

وأقدمت السلطات البريطانية فى ٨ مارس ، بموافقة وزارة الخارجية ، على خطوة دلت على قصر نظر . وهى إعتقال سعد زغلول وصادق باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل ونفيهم إلى مالطة . فكان هذا الإجراء بمثابة الشرارة التى أشعلت بركان النضب الذى كان يعتمل فى صدور المصريين . فأنفجرت الثورة

(١) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق ١٣٠ ص ١٥٨ - ١٥٩ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق ١٣٠ ص ١٦٠ - ١٦٢ .

(٣) RONALD, Wingate : op. Cit., p. 241 .

المصرية عام ١٩١٩ التي كانت أقوى من أى عامل آخر في بناء زعامة سعد زغلول ، وفي التمكين للوفد ، ودفن روح الثقة والعزم في نفوس أفرادها . فقد أظهرت الثورة تضامن الأمة ، إشتراك النساء لأول مرة في المظاهرات في تاريخ مصر ، واكتشف الطلاب إمكاناتهم خلال المظاهرات التي كانوا يقومون بها .

وأمام هذا المد الشورى تراجعت حكومة لندن عن موقفها وبعث مستر لويد جورج من باريس خطاباً إلى اللورد كيرزون يؤيد فيه إقتراح ونجحت بالنسبة لسفر المصريين ، بل ويلج على ضرورة إعادة النظام إلى مصر ثم السماح لمن شاء من المصريين بعد ذلك بالسفر إلى لندن (١) . وعينت حكومة لندن ، اللورد اللنبي ، مندوباً سامياً على مصر ليعينه النظام إليها . فسعى لدى حكومته إلى إطلاق سراح المنفيين .

وعمدت إنجلترا إلى الإفراج عن سعد زغلول وصحبه لكي تهادن الثورة وتخفف من حدتها . وبالفعل أعلن قرار الإفراج عنهم في ٧ أبريل ، وإباحة السفر لمن شاء . ومع إنتشار مظاهر الفرح والسرور في أنحاء البلاد شعرت بريطانيا بأن جزءاً من الرأي العام المصري يتبلق أهمية كبرى على الإفراج عن أعضاء الوفد وعلى مؤتمر الصلح ، أكثر من إهتمامهم بالإستمرار في الكفاح ، وبشكل متبلور ، ضد البقاء البريطاني في البلاد . (٢)

٢ - الوفد المصري في باريس ، وإنشقاقه :-

فعلى إثر قرار الإفراج عن « سعد وصحبه » والسماح لأعضاء الوفد بالسفر

(١) Ibid. ; p. 242.

المحمل في تاريخ مصر الحديثة . ص ٣٦٢ .

١١١

١. باريس سارع الوفد في القاهرة إلى تنظيم صفوفه ، فتقرر أن يسافر كل من :
مصطفى النحاس وعلى شعراوي وجورج خياط وسنيوت حنا والدكتور حافظ
نميني . وينضم إليهم سعد وصحبه المعتقلين في الماطة (١) . فأبحر أعضاء الوفد
ن مصر يوم ١١ أبريل إلى الماطة حيث صحبوا سعد زغلول وصحبه إلى باريس .
ثم تألفت في ١٢ أبريل في القاهرة لجنة مركزية للوفد ، تولى رئاستها محمود سليمان
شا ، لإمداده بما يحتاج إليه ، وجميع التبرعات له . وفتح باب التبرعات للوفد ،
تسابق أبناء مصر في بذل المال ، أغنياء وفقراء (٢) فجمعت له خلال مدة
صيرة أموال ضخمة

وتألفت لجان أخرى في الأقاليم لجمع التبرعات ، كانت أولها « لجنة ططا »
تمى إقترح تأليفها محمد نجيب الغرابلي باشا (٣) . وبهذا نجح الوفد من ناحية لم
توافر للزعيم المصري مصطفى كامل ، وهي وسيلة الاتصال بالامة والتأثير فيها .
نجح كذلك في اجمع بين المسلمين والأقباط ، بضمه سنيوت حنا وجورج خياط
آخرين فيما بعد ، وكان مصطفى كامل قد نال تأييد (شق الأمة) في البداية
كن لم يلبث الأقباط أن تحولوا إلى معارضين له .

ثم أن سعد زغلول فيما بعد أوصى بتأليف « لجنة الوفد المركزية للسيدات »
تمى كانت ترأسها السيدة هدى شعراوي وتفرعت من هذه اللجنة لجان أخرى (٤) .

- (١) محمود أبو الفتوح — مع ' الوفد المصري ' ص ١٠ .
- (٢) أحمد شفيق باشا — المصدر السابق . تمهيد ١ ص ٢٢٦ .
- حيث يذكر : أن عاشور باشا تبرع بمبلغ عشرة آلاف جنيهه ، وأن الأمير
يوسف كمال تبرع بمبلغ ألفين جنيهه .

- (٣) مجلة المصور . عدد ٢٢٤ . القاهرة ١١ نوفمبر ص ٩ .
- دراسة بعنوان « الغرابلي باشا وكيف دخل الوفد المصري » .
- (٤) مجلة الجامعة الأمريكية ، بيروت ، أبحاث السنة (١٥) ، الجزء الثاني ، ص ١١١ .

ومع المظاهرات الأولى التي خرجت تطوف الشوارع منادية بحياة سعد وبالاستقلال ، وقفت القنصوات البريطانية موقف حزم ، مشبهة بذلك أن شيئاً لم يتغير من الناحية القانونية ولا من الناحية الفعلية في وضعية مصر .

وعندما وصل الوفد إلى باريس في ١٩ أبريل ، كان على يقين من نجاح مقصده ، خاصة وأنه كان يحمل في حقيقة مطالب الأمة المصرية ، معززة بالوثائق . لذلك أخذ الوفد ينسق أعماله وينظمها . فأتخذ له هيئة مكرتارية تتألف من محمد بدر والمسيو جورج دوماني للقسم الفرنسي ، والمحامين ويصا واصف وعزيز منسى وعلى حافظ رمضان ومصطفى النحاس ثم شكل ثلاث لجان : الأولى للبلدية لانتخب لها سعد زغلول وعلى شعراوي وعبد اللطيف المكباتي . والثانية للنشر ، وأعضاؤها إسماعيل صدقي وعبد العزيز فهمي وحافظ عفيفي ويصا واصف والثالثة للحفلات ، وأعضاؤها إسماعيل صدقي وحسين واصف وجورج خياط (١) . وكان الوفد قد رسم خطة عمله بحيث يبدأ بمقابلة الرئيس ولسن أولاً ، حيث كان الوفد يعتقد أنه رأس المؤتمر ودعامته ، لإستمالته لتأييد مطالب الأمة المصرية . ثم يتقدم بعد ذلك إلى المؤتمر . هكذا كان الوفد يعتقد في سهولة مهمته .

وكانت بريطانيا — من جانب آخر — قد أعدت عنها في مؤتمر الصلح ، ومع الدول المنتصرة حتى لا يستمع مندوبها إلى وجهات النظر المصرية (٢) .

= يونيو ١٩٦٢ ، دراسة عن : « نشأة حزب الوفد المصري ١٩١٨ — ١٩٢٤ » ، دكتور . محمود زايد . ص ٢٥٧ .

(١) عبد العظيم رمضان — تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ — ١٩٣٦ . دار الكاتب العربي . ص ١٩٨ — ١٩٩ .

(٢) — جلال يحيى — المرجع السابق ، ص ٣٦٢ .

وفوجىء الوفد في باريس باعتراف الرئيس ويلسن بالحماية البريطانية على مصر . وأذيع إعتراؤه في القاهرة يوم ١٢ أبريل ١٩١٩ . وتلا ذلك إعتراف معاهدات الصلح مع الدول المهزومة بالحماية . فندب اليأس إلى نغوس أعضاء الوفد . وظهر تخليخل في صفوف المعسكر الوطنى بالقاهرة وخاصة في قطاع الموظفين الذين تراجعوا في قراراتهم بشأن الإضراب . أما الطلبة والمحامون فقد واصلوا تمسكهم بموقفهم .

وإحتج الوفد المصرى على هذا الإعتراف كما إحتج عليه الحزب الوطنى . غير أن أعضاء الوفد في باريس بدأوا يشعرون بصعوبة مهمتهم . وفي جلسة ٢٦ مايو ١٩١٩ التى عقدتها الوفد صرح عزيز منسى مستشار الوفد ، بأن مهمتهم قد إنتهت ، وأن الأمل فى الاستقلال لم يعد له وجود (١) . وإستقال عزيز منسى وحذا حذوه ويصا واصف الذى طلب إذناً بالعودة إلى مصر (٢) . أما أغلبية الاعضاء فقد رأوا ضرورة مواصلة المهمة .

والواقع أن إعتراف ويلسون بالحماية قد زاد من نفوذ السلطات البريطانية فى مصر وسمح لها بزيادة اضطهاد العناصر الوطنية . وإمعانا فى محاربة الوفد أصدر القائد العام للجيش البريطانى فى مصر منشوراً يقضى بمعاينة كل من يقوم بجمع التبرعات لخزينة الوفد بالقبض عليه ومحاكمته بمقتضى الأحكام العرفية ومصادرة الأموال التى جمعت لهذا الغرض (٣) .

(١) أحمد شفيق باشا — المصدر السابق . ج ١ . ص ٤٣٣ — ٤٣٤ .

(٢) أحمد أبو الفتوح — المسألة المصرية والوفد . ص ٨٧ — ٨٨ .

(٣) ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ . مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر

المعاصرة . ص ٣٦٨ .

كان بسبب هذه الخيبة الفادحة التي مني بها الوفد ، وإنهيار آماله في مؤتمر الصلح ، أن نشأ موقف جديد كان على الوفد مواجهته ، وهو : هل إنتهت مهمة الوفد؟ وفي بداية الأمر تناوب اليأس الجميع فكتب سعد زغلول إلى محمود سليمان ، رئيس اللجنة المركزية بالقاهرة ، في ١٣ مايو يقرل : « منذ وصولنا وجدنا جميع الأبواب موصدة في وجوعنا ، كل الجهود والمساعدى لم تؤد إلى نتيجة فى النص التمهيدي لمحادثات الصلح اعترف الألمان بالحماية ٠٠ » (١) ، وفي جلسة ٢٦ مايو السابق الإشارة لها — أعلن سعد زغلول يأسفه قائلاً : « إن مهمة الوفد قد إنتهت ، ولم يبق أمل فى الحصول على الإستقلال التام ، وإن كل قول عدا ذلك يعد مغالطة ، وإن كل عمل الوفد الآن ما هو إلا تنظيم للهزيمة » (٢) . على أن بعض رجال الوفد لم يجد فى أقوال سعد ما يغرى بإستمرار الوفد فى مهمته . ورأينا كيف أن عزيز منسى يصمر على العودة ، ليباغ الأمة نتيجة سعى الوفد . كما أن على حافظ رمضان يحامى الوفد ، رأى أن « لا أمل ولا عمل وأن الوفد عليه أن يسعى للمفاوضة من أجل الإستقلال الداخلى ، . وكان حسين واصف من نفس هذا رأى . وقد اقترح على زملائه السفر إلى لندن لمواصلة العمل السياسى هنالك ، وعرض نفسه ليكون واسطة بين الوفد والمستر بلفور ، وزير خارجية بريطانيا ، والسفير الإنجليزى ، مالت ، فى تركيا . ولكن الوفد رفض ذلك .

وشهد شهر يوليو ١٩١٩ أول إنشقاق فى صفوف الوفد لإنتهى بنصل محمود أبو النصر وإسماعيل صدقى وحسين واصف ، وإستقالة على حافظ رمضان فى

(١) محمد أنيس . دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ . الجزء الأول

ص ٢٣٥ ، ١٤ .

(٢) محمود أبو الفتح . المسألة المصرية والوفد . ص ٧٣ - ٧٤ .

واخر شهر يونية (١) . ويرجع السبب في هذا الإنشقاق أن حسين واصف -إسماعيل صدقي قد إنفقا مع موظف صغير يدعى « صباغ » كان يعمل عند ابرنس حسين ، على أن يعرض وساطته بين المستر بلنور وسعد . ولكن سعد زغلول رفض ذلك . كما أن الخلاف بين صدقي والوفد على السياسة الواجب إتباعها حيال مسائل النشر ، والنقاش الحاد الذى نشب على أثر ذلك بين لطفي السيد وإسماعيل صدقي هو الذى جر إلى الإنشقاق .

وكان الخلاف قد إنفجر بين إسماعيل صدقي ومحمود أبو النصر من جهة ، وبين سعد زغلول وأعضاء الوفد الآخرين من جهة أخرى ، عندما وصلت إلى الوفد معلومات عن فظائع القوات البريطانية العسكرية في مصر ، بشأن حوادث العريزية ونزلة الشوبك (٢) . فلما أراد الوفد نشر هذه المعلومات إعترض إسماعيل صدقي ومحمود أبو النصر ، متذرعين بأن النشر في الوقت الحاضر لا يتفق مع مصلحة الأمة المصرية ولا مع مهمة الوفد ، خاصة وأن الولايات المتحدة نفسها قد صدقت على الحماية .

وكانت الفكرة الأساسية في آراء إسماعيل صدقي ومحمود أبو النصر هي الالتجاء إلى لندن وحدها للحصول على أقصى ما يمكن من مزايا الحركة والحكم الذاتي في ظل الحماية . وقرر الرجلان تبليغ فظائع نزلة الشوبك والعريزية إلى أحرار البرلمان الانجليزى (٣) وقد روج الوفد ضد إسماعيل صدقي وأبو النصر

(١) عبد العظيم رمضان . المرجع السابق . ص ٢٠٤ .

(٢) كان عبد الرحمن فهمى قد أرسل ملف كامل عن فظائع الانجليز خلال أحداث نزلة الشوبك والعريزية ، مدعم بالصور والوثائق .

(٣) عبد العظيم رمضان — المرجع السابق . ص ٢٠٥ .

نهيضة إفشاء أسرار الوفد ، كما إتهام بالإتصال بالإنجليز . وإستقالة على حافظ رمضان كانت بسبب هجوم لطفي السيد على إسماعيل صدقي (١) . وجرى نقاش حاد بين سيد زغلول وعلى شرراوى أدى إلى عودة شرراوى إلى مصر (٢) . إلا أن الشقاق لم يذته عند هذا الحد ، وساد الفتور علاقات سعد زغلول وأعضاء الوفد . فقد كان سعد معتداً بنفسه ، متصلياً برأيه ، يميل إلى الإنفراد بالزعامة ، ولا يبالي أحياناً بالوسيلة التي تمكنه من القضاء على خصومه . وساعده على السيطرة على زملائه عاملان مهمان : الأول هو أن الأمة عدته « رجلها الفذ وبطلها الوحيد ، وأنه فاق بوطنيته وعلو همته محررى الأمم وقادة الشعوب جميعاً فصارت تنغى بمديحه الاطنال الرضع . والشيوخ الركع والمخدرات في قصورهن والقرويات في أكواخهن . وأولته الأمة من الثقة ما لو نالها نبي أو رسول لما وجد من يكفر برسالته » (٣) . وكان غضب الوفد على أحد أعضائه يجعل وطنيته موضع شك (٤) . أما العامل الثانى ، فهو أن أعضاء الوفد الآخرين لم تكن لهم بمض المؤهلات الضرورية للزعامة . فإسماعيل صدقي كان لا يقيم للشعب وزناً ، وعبد العزيز فهمى

(١) محمود أبو الفتح - المسألة المصرية والوفد . ص ٨٧ - ٨٨ .

(٢) يوسف نحاس . ذكريات سيد زغلول ، عبد العزيز ، ماهر ورفاقه في ثورة ١٩١٩ ، تصرفات حكومية . (القاهرة ، ١٩٥٢) . ص ٣٠ - ٤٠ .

(٣) حول « المسألة المصرية - الحقيقة والتاريخ » ، بدون تاريخ ، يرجح أن هذا الكتاب نشر في أواخر عام ١٩٣٠ ، وناشره الحزب الوطنى بإعتباره تقريراً من الحزب للبشرع (مشروع ملز) .

(٤) يوسف نحاس - المصدر السابق . رسائل محمود أبو النصر ، عندما إنهم بالخيانة وفصله الوفد . يقول في رسالته المؤرخة في ١٩ أغسطس ١٩٣٠ « أما أنا فبقيت وحدي ذلك الرجل الخائن فاللهم صبراً » .

« كان محالاً أن يكون زعيماً من ذلك الطراز المعروف الذي تتولى فيه الرعاية قيادة الجماهير ، وتلتف حولها أشقات الطبقات وتحرص على إجتذاب الناس بشقى الذرائع والأسباب وتؤثر فيهم بالألوان المغريات حتى تأخذ نواصيهم إلى ما تهدف إليه من أغراض وغايات » (١) . أما لطفى السيد ، فإنه كان أشبه بمعزلى السياسة في صدر الاسلام ، لاصبر له على اللشقاق والتنافر ، ويرى المسيرة والملاينة طريقاً أفضل من استعمال العنف . ولم يكن لعل شعراوى على ما يبدو من ميزة سوى حسن وضعه المالى ، وعضويته للسابقة في الجمعية التشريعية .

٣ - لجنة ملنر في مصر وموقف القوى الوطنية منها :

وكان من المحتمل أن ينفذ عن الوفد أغلبية أعضائه لولا أن المصريين أحيوا فيه الآمال بمقاطعتهم للجنة ملنر (١) . وكانت بريطانيا قد فكرت منذ نشوب الثورة في ارسال لجنة للتحقيق إلى مصر ، محاولة بذلك التخفيف من حالة التوتر النفساني ، أى العامل المعنوي المحرك للبلاد في هذه المرحلة . فكرت في ذلك منذ شهرت ابريل عام ١٩١٩ وأعلنت ذلك في مجلس العموم ثم في مجلس اللوردات ، ولكنها تشبثت بأن مهمة هذه اللجنة هي « لتحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيراً في القطر المصري . . . وتقديم تقرير عن الحالة . . . وعن شكل القانون النظامي الذي يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ، ولتوسيع نطاق الحكم الذاتي لها . . . وحماية المصالح الأجنبية » . فبريطانيا كانت تصر على ضرورة إجراء تغيير داخلي وإسمى في نطاق نظام الحماية ، وشكلت بريطانيا اللجنة برئاسة الفريد ملنر ، وزير المستعمرات .

(١) محمود تيمور - ملاح و غصون . القاهرة ، ١٩٥٠ . ص ٥٢ - ٥٣ .

(٢) جريدة السياسة ، أول مارس ١٩٣٥ ، خطبة عبد العزيز فهمي .

وعضوية كل من رنل رود والجنرال ماكسويل ، علاوة على الاعضاء الفنيين في الشؤون المصرية والعربية والمستشارين القانونيين . فسرت في مصر روح التدمير من أقصاها إلى أقصاها وارتفعت الإحتجاجات وخرجت المظاهرات في القاهرة والاسكندرية ، ووقعت الاشباكات وسقط الجرحى والقَتلى في الشوارع برصاص الانجليز .

ولقد كان موقف الحزب الوطني صريحاً ، إذ لا مفاوضة إلا بعد الجلاء — أما الوفد المصري فقد أجاب بأن هذه العملية ستزيد من تمسك المصريين بحقوقهم وتوثيق روابط الإتحاد والتضامن بينهم ومضاعفة جهادهم من أجل الوطن (١) . وكانت وزارة سعيد تعارض في حضور لجنة ملنر إلى مصر ، فاضطرت إلى الاستقالة . وعهد السلطان فؤاد إلى يوسف وهبه باشا ، بتشكيل وزارة جديدة ، وأظهر الشعب غضبه لقبول يوسف وهبه تشكيل وزارة في مثل هذه الظروف ، واحتج عليه الاقباط قبل المسلمين .

ووصلت لجنة ملنر إلى بور سعيد في ٧ ديسمبر ١٩١٩ ، ومنها سافرت تحت حراسة مشددة إلى القاهرة . لقد أخليت لها محكمة سكة حديد القاهرة ، ووصلت للجنة إلى مقر إقامتها في فندق سميراميس ، دون حدوث إعتداء على أى من أفرادها . ولقد احتجت مصر من أقصاها إلى أقصاها على وصول ملنر . إحتج الطلبة والمحامون والسيادات ، واحتج العلماء والقضاة والموظفون ، فقد أجمعت معظم الصحف المصرية الوطنية على « أن سعد زغلول المقيم بباريس هو الوكيل الذى أنابه الشعب المصري عنه ، فالأولى باللجنة مفاوضته بالامر (٢) » . وقررت

(١) د. جلال يحيى : المجلد في تاريخ مصر الحديثة ، ص ٣٦٣ .

(٢) تقرير ملنر ، ص ٣٧ .

جميع القطاعات مقاطعة اللجنة أثناء وجودها في مصر .

وحين أعلن أنه ولجنته يحاولون « التوفيق بين أمانى الامة المصرية وبين ما لبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة في مصر (١) » . وحقوق الاجانب . وأن تهدف إيجاد حل يسمح للمصريين بترقية شؤون بلادهم في ظل نظام حكم ذاتي — أعلن ملنر ذلك — قويت عزيمة الوفد ، ورد عليها بأن المصريون يرفضون نظام الحماية وبأن مطالبهم معروفة في جميع أنحاء العالم وهي تنحصر في شيء واحد الاستقلال التام . وكانت الرقابة على الصحف قد ألغيت ، وظهرت النشرات السرية مطالبة بضرورة الحصول على الاستقلال (٢) . كذلك كان رد الحزب الوطني بأن الاستقلال التام يعنى عدم خضوعه لاي شرط من الشروط وبأن المشاركة على مقاطعة كل هيئة بريطانية واجب على كل مصرى إلى أن تعترف بريطانيا بالاستقلال التام لمصر وتنفذه بالعمل . وحق الامراء ، قرر عدد منهم هجعتهم مصريين ، لانضمامهم إلى مطالب الامة وتمسكهم بالاستقلال التام .

ولم تقم عمر المقاطعة على سكان المدن ، فقد امتدت إلى الفلاحين في القرى . وكان اللورد ملنر قد قام برحلة للسياحة مع بعض أعضاء لجنته ، ورسا لمدة أسبوعين بجزيرة أمام مركز العسف جيزة . فقاطع الفلاحون ملنر وأعضاء لجنته ورفضوا أن يبيعوا له شيئاً من بلادهم مهما كان الثمن المدفوع نظيرها ، كما كانوا

(١) نفس المصدر : ص ٣٧ .

(٣) في اليوم التالي لوصول اللجنة ، أصدرت لجنة الوفد المركزية بياناً إلى الامة المصرية قالت فيه : « لقد أجمعت الامة المصرية على مقاطعة لجنة لورد ملنر » انظر : أحمد شفيق باشا - حريات مصر السياسية ، تمهيد ، ج ١ .

يدبرون وجوههم منه إذا تصادف مروره . وإذا تصادف أن وجهه سؤالاً لـاحد منهم ، بواسطة من كان معه . كانت الإجابة في كل الحالات ، ومهما كان السؤال : « أسأل سعد باشا زغلول » (١) . فغلى سبيل المثال سأل فلاحاً كان مشغولاً برى أرضه ، عما إذا كان الزرع الذى يقوم بريه قحاً أم شعيراً ، فقال له الفلاح المصرى : « أسأل سعد باشا زغلول » .

هكذا كانت مقاطعة لجنة ملبر من كل قطاعات الأمة المصرية ، الوطنية . غير أن اللجنة نجحت في الاتصال ببعض كبار الساسة المصريين الذين كانوا يمثلون — منذ البداية — سلباً خلفياً للحركة الوطنية تتراجع منه عندما يسقط في يدها أو يطبق عليها (٢) . وهؤلاء هم الذين يمثلهم حسين رشدى وعدلى يكن ، ويبدو أن مهمة الرجلان كانت بناء جسر يلتقى عبره الوفد بلجنة ملبر . ويبدو أيضاً أنه كان هناك موافقة مسبقة من سعد زغلول على هذه المهمة (٣) . على اعتبار أن اللقاء بين اللجنة والوفد في ذلك الوقت كان أمراً شبه مستحيل ، خاصة وأن الوفد تمسك بدولية المسألة المصرية .

لهذا لا نندهش إذا عرفنا أن الإتصال قد تم بالفعل بين الوزراء الثلاثة حسين رشدى وعدلى يكن وثروت ؛ وبين لجنة ملبر أثناء اشتداد المقاطعة ، وأن سعد زغلول قد ظهر رضاه تماماً عن هذه المحادثات بعد أن أطلعه عليها عبدالرحمن

-
- (١) محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ١٨٥-١٨٦ .
- (٢) عبد العظيم رمضان ، نس المرجع السابق ، ص ٢٤٠ .
- (٣) ولو أن هذا لم يتأكد بعد .

غهمي (١) . ووصفها بأنها « ملانة سداداً وغيره على مصلحة البلاد » . ومع كل ذلك فإن ملنر نفسه لم يقتنع بهذه الاتصالات ، وقرر أن التفاوض مع الوفد نفسه . فقال : « ولما كان الجميع يؤكدون أن زغول باشا ورفاقه ينالون أغلبية كبيرة ، إن لم تكن مطلقة ، كذلك رأينا من الحماقة في مثل هذه الحالة أن نترك الرسميات تحول دون مناقشتنا له إذا شاء الكلام معنا » ، « ذلك إنما لم نتمكن من استطيع أن نتجاهل الحقيقة ، وهي أنهم كانوا أقوى قادة الرأي العام المصري ، في هذه الفترة » (٢) .

الطريف في الأمر أن لجنة ملنر بعد أن قاطعتها الامة مقاطعة تكاد تكون إجتماعية وتعرضت للنشل في مهمتها الرسمية ، لم تجد بدا من توسيع نطاق عملها فأعطت لنفسها صلاحية جديدة وهي التفاوض مع زملاء البلاد لإقرار علاقة جديدة بين مصر وإنجلترا . وبذلك راحت تتصل بالوزراء المصريين (رشدي وعبدل و ثروت) في هذا الشأن ، ثم دعت الوفد إلى التفاوض على نحو ما سنرى . وبذلك تحولت من لجنة تحقيق إلى وفد مفاوضة .

وإضطر اللورد ملنر لأن يصدر بلاغاً ، في ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ ، عن مهمته لا بعد : « آه من مقاطعة الامة للجنةه وإنما نتيجة الاتصالات التي تمت مع الوزراء الثلاثة . قال فيه : « أدمش اللجنة البريطانية الاعتقاد الشائع بأن الغرض من مجيئها هو حرمان مصر من حقوقها التي كانت لها حتى الآن . ولا أساس على الإطلاق لهذا الاعتقاد فإن اللجنة أوفدت من جانب الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان البريطاني لأجل التوفيق بين أمانى الامة المصرية والمصالح الخاصة التي

(١) محمد أنيس - المصدر السابق ، ص ١٧٠ - ١٧١ .

(٢) تقرير لجنة ملنر ، ص ٢٤٠ ، عامود ٢ .

لبريطانيا العظمى في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع الأجانب المقيمين في البلاد. ونحن على يقين أنه يمكن الوصول إلى هذا الغرض مع توافق حسن النية من الجانبين واللجنة ترغب رغبة صادقة في أن تكون العلاقات بين بريطانيا ومصر قائمة على إتفاق ودي يزيل أسباب الاحتكاك. ويمكن للأمم المصرية من توجيه كل مجهوداتها إلى ترقية شؤون البلاد في ظل أنظمة حكم ذاتي **Self Governing Institutions** وتنفيذاً لهذه المهمة تود اللجنة أن تقف على كل الآراء — سواء صدرت من هيئات نيابية أو أشخاص يهتمون إهتماماً صادقاً بتغيير بلادهم، ويمكن إبداء كل رأى بحرية وصراحة... وبغير الصراحة التامة في المناقشات يصعب وضع حد لسوء التفاهم والوصول إلى الإتفاق» (١).

أحدث هذا بلاغ اللورد ملنر انقساماً خطيراً في الرأي!! فقد رأى فيه عدلى يكن باشا وزملاؤه أنه «كاف للدخول في مفاوضات معها» ورأى آخر يقول: أن يعود سعد زغلول إلى القاهرة لطلب التنازلات اللازمة للدخول في المفاوضات، بينما رأت اللجنة المركزية للوفد في مراسلاتها السرية مع سعد زغلول أنه «يمكن إعتباره فقط مبدأ لطريق يوصل لبده المفاوضات» وطلب أن يعترف اللورد ملنر بأن المفاوضات تكون على أساس الإستقلال التام وأن عبارة **Self Governing Institutions** الواردة ببلاغه تعنى الإستقلال التام أيضاً. فإذا أعلن اللورد ملنر رسمياً هذا التفسير ورفع الأحكام العرفية وسحب الجنود الانجليز من المديرية والقرى وأطلق الصحافة من قيودها وأعلن حرية الكتابة وأعلن أيضاً الحرية الشخصية عندئذ يمكن أن يقال إننا اقتربنا جداً من البده في المفاوضات (٢).

وأشار عبد الرحمن فهمى على سعد زغلول بعدم الحضور إلى مصر قبل أن يحصل

(١) تقرير لجنة ملنر، ص ٢٣٩، عامود (١).

(٢) محمد أنيس: المراسلات السرية، ص ١٧٠ - ١٧١.

على جميع الضمانات اللازمة لإعادة حرية البلاد إليها وعلى ما يتضمن الوصول أثناء
المفاوضة إلى الاستقلال التام .

وأذاعت لجنة الوفد المركزية بياناً علقت فيه على هذا البلاغ قالت أنه لم يرد
به جديد سوى توسيع دائرة المناقشة . وقد خلا من الاعتراف باستقلال مصر .
كما أصدر الحزب الوطني بياناً للرد على البلاغ يتضمن لا مفاوضة إلا بعد الجلاء .
كما وجه بعض الأمراء (كمال الدين حسين — عمر طوسون — محمد علي إبراهيم —
يوسف كمال — اسماعيل داود — منصور داود) في ٣ يناير ١٩٢٠ رسالة
أعلنوا فيها انضمامهم إلى الأمة في المطالبة بحقوقها . كما وجهوا إلى اللورد ملنري
كتاباً بارداً على بلاغه (١) .

هكذا بدا الموقف في عين اللورد ملنري معقداً وصعباً في مصر . حيث
اعترف « . . . أنه لا خيار لنا أمام هذا البنيان المرصوص ، إلا أن نقبل عن
مركزنا في مصر بالكلية ، أو نحافظ عليه قوة وقهراً ، رغم العداء المتزايدة لنا
في الأمة المصرية » .

٤ - اذعان ملنري للمفاوض مع الوفد المصري :

كان ملنري قد توصل ، بصفة قاطعة ، إلى أن مصر لن تتفاوض مع الانجليز
إلا عن طريق سعد زغلول . ولذا قابل عدلي يكن ، قبل سفره . وأبلغه أنه أزمع
العودة ولجنته إلى لندن ، وأنهم قرروا إرجاء كتابة تقريرهم ، وذكر أنه

(١) المصدر السابق ، ص ٣٠٣ .

أرسل سعد زغلول من باريس إلى الأمير عمر طوسون يشكره على بيانه .
ورد عليه الأمير في ١٤ مارس ١٩٢٠ شاكر منوها بأن « مشاركتنا لامتنا
العزيزة في قضيتنا الكبرى لمن أوجب الواجبات علينا » . ودعا الوفد بالنجاح
شاكرًا لسعد ما قام به من الأعمال الجليلة للوطن .

جعل الباب مفتوحاً ، وأنه على استعداد لمفاوضة الوفد . وإقترح أن تكون
المفاوضة بواسطة لجنة مؤلفة منه ومن بعض أصدقائه وبعض أعضاء الوفد ،
وطلب منه أن يرسل إليه جواباً بما يتم فيه الاتفاق عليه بينه وبين سعد باشا في
هذا الغرض (١) .

كان الوزراء الثلاثة (رشدى - عدلى - ثروت) وبتأييد من سعد زغلول، (٢)
قاموا باتصالات واسعة مع أعضاء لجنة الوفد المركزية لإزالة إعتراض اللجنة
على البلاغ المذكور وكان عبد الرحمن فهمى ، سكرتير اللجنة ، يبلغ سعد زغلول
أولاً بأول بنتيجة هذه الاتصالات بواسطة المكاتبات السرية بينها . (٣) وقد
إنتهت المداولات بين الثلاثة واللجنة المركزية إلى الاتفاق على إرسال على ماهر بك
إلى باريس ، ليحمل إلى الوفد وجهتي نظر الفريقين .

وسافر على ماهر في ٨ يناير ١٩٢٠ إلى مارسيليا يحمل مذكرتين إلى
سعد زغلول الأولى من الوزراء الثلاثة، يطلبون رأيه فيما تم بينهم وبين ملنر
للحصول على إستبدال الحماية بتحالف بريطاني مصري . (٤) والثانية . من اللجنة
المركزية للوفد ورد فيها « لا يمكن فتح باب المفاوضات إلا بعد الاعتراف

(١) عبد العظيم رمضان - دراسات في تاريخ مصر المعاصر . المركز العربي .
القاهرة . ١٩٨١ . ص ١٣٣

(٢) محمد أنيس - المراسلات السرية . ص ٨٨
فقد كتب سعد إلى عبد الرحمن فهمى في ٢٧ يناير ١٩٢٠ « لاشك عندنا في أن
الوزراء الثلاثة قد سلكوا سبيل الحكمة والسداد في المحادثات التي جرت بينهم
وبين ملنر »

(٣) محمد أنيس - دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ١٧٠
(٤) أحمد شفيق باشا - المصدر السابق تمديد ، ج ١ . ص ٦١٦ ، ٦٢٨

بـ متقللاً التام . وتشير المذكرة أيضاً إلى رأى . اللجنة المركزية في مذكرة
اللائحة ، وتطلب من سعد زغلول البت فيما يراه صالحاً للقضية المصرية . وقد
أرسل سعد زغلول في ١٥ يناير برقية للوزراء الأربعة بأنه لا يرى رأيهم .

غير أن وكالة رويترز ، نشرت من باريس في ٢٧ يناير برقية هذا نصها
« . . . صرح سعد زغلول باشا بأن الوفد المصري مستعد للمفاوضة مع لجنة ملنر
في أي وقت إذا كان في وسع هذه اللجنة أن تعلن أنها قد أبيع لها في أن تفاوض
التي قد بصفتها هيئة ممثلة للأمة ويكون النرض من هذه المفاوضات الوصول إلى
التي اقترح منح مصر الإستقلال التام ، ويصرن في الوقت نفسه مصالح بريطانيا العظمى
في مصر . » وكذلك عبر سعد عن فكرته في قبول مبدأ المفاوضات مع حكومة
د . تورية على أساس منح مصر إستقلالها التام (١) .

وهكذا بدا أن سعد زغلول قد أخذ يميل لفكرة المفاوضات إذا جرت على
أساس منح مصر إستقلالها التام . وظل سعد يوالى عبيد الرحمن فهمي واللجنة
القومية في القاهرة بآرائه وحججه في تأييد مبدأ المفاوضات حتى يستطيع إقناع
الأمة به . لأن إقناع الأمة بقبول مبدأ المفاوضات ، كان أمراً صعباً ، خاصة وأن
(تورية) ترفض (المفاوضات) باعتبارها وسيلة لإلواء الثورة عن هدفها الأصيل .

وتوالى الجهود لإقناع الأمة بقبول مبدأ المفاوضات ، والموافقة على سفر
الوفد إلى لندن للمفاوضة . وقامت اللجنة المركزية للوفد ، بحملة صحفية وخطابية
مضيرة وتهديده الرأى العام ، من أجل إقناع الغالبية المصرية بقبول مبدأ المفاوضات .

() برقية أرسلها سعد زغلول إلى عدلى يكن في القاهرة يوم ١٢ فبراير ١٩٢٠ .
أ طر : مذكرات سعد زغلول : كراس ٣٧ . ص ٢١٢٣

ولم يتشبت بمعارضته هذا المبدأ إلا أنصار الحزب الوطنى رافعوا شعاره بالمفاوضة .
إلا بعد الجلاء .

وفى نفس الوقت كتب عدلى إلى سعد فى ٩ مارس ١٩٢٠ يبلغه حديث-
اللورد ملنر ، ويقول أنه يريد المناوضة فى لندن ويتنظر منه جواباً . وذكر أن
مسألة المفاوضات فى لندن ربما تقتضى بحشاً وتأملًا وأنه يرفع السفر إلى أوروبا
فى شهر مايو لتغير الهواء لأول مرة بعد الحرب ، وأنه مستعد أن يقدم موعد
سفره ويجعله فى شهر أبريل ليكون مع سعد باشا مدة البحث والتأمل ، إذا وجد
هذا فائدة من وجوده . (١) وقد تغير الموقف عقب أن وصل هذا الحزب إلى
الوفد فقد أذعن ملنر للمناوضة معه وحده . ومن ثم فقد طلب سعد زغول
إلى عدلى — فى برقية ٢٠ مارس — أن يجعل بميعاد سفره . هكذا نجح عدلى
فى إقناع ملنر بعدم جدوى استمرار الحماية ، وبضرورة مناوضة الوفد
فى باريس .

وكان ملنر قد غادر الاسكندرية يوم ١٨ مارس ١٩٢٠ إلى فلسطين ثم عاد
إلى بريطانيا ، وكان زملاؤه قد سبقوه إليها . وعقب ذلك وصل إلى باريس
مستر سسل هرمت ، المستشار القضائى بوزارة الخارجية البريطانية وأحد
زملاء اللورد ملنر ، لدعوة الوفد ، باسم اللجنة إلى الاجتماع بها فى لندن ،
للمناقشة ، فى التواعد التى تكون أساساً لاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى (٢) .

(١) مجموعة خطب وأحاديث صاحب المعالى زغول باشا ، مطبعة مصر
بالروضة ، بمصر (بدون تاريخ) . شرح سعد لإتصال عدلى بالوفد فى خطبته
فى حفلة موظفى الحكومة المصرية يوم ٦ مايو ١٩٢١ — ص ٧٥ — ٨٧ .
(٢) عباس العقاد — سعد زغول . سيرة وتحييه . ص ٢٩٢ — ٣٠٥ .
نصوص الخطابات المتبادلة بين سعد زغول وعدلى يكن .

ولكن سعد زغلول فضل قبل سفر الوفد إلى لندن بكامل أعضائه ، أن ينتدب محمد محمود وعبد العزيز فهمي وعلى ماهر ليسافروا مع عدلى يكن ليتأكدوا من استعداد إنجلترا لتحقيق الأمانى المصرية . وقويت آمال الوفد بتحقيق مطالبه . وكانت الدعوة — فى حد ذاتها — مكسباً للوفد لأنها كانت بمثابة إقرار رسمي ، به كناطق بلسان الأمة المصرية . فلما قابل الأعضاء الثلاثة اللورد ملنر أبلغهم أنه مستعد للمناوضة مع الوفد بدون قيد ولا شرط ، وأنه إذا إقتضت المنهج را فى نهاية المفاوضات بضمها مصالحها الخاصة ، فلا تتأخر عن منح ممر إلى نلالها التام .

٥ - مفاوضات سعد - ملنر :

وسافر سعد زغلول إلى لندن ، ومعه بقية أعضاء الوفد ، فى ٥ يونيو ١٩٢٠ م . وقد جرت المفاوضات بين الطرفين لإبتداء من ٩ يونيو ، فى هذا الجو المضطرب . وكبر رأينا ، أن التمهيد لهذه المفاوضات جرى فى باريس أثناء وجود الوفد بها . ودسول أحد أعضاء اللجنة ملنر إليها ، ثم إزدادت حركة الاتصالات نشاطاً . فحاول عدلى يكن ، وقيامه بدور الوساطة بين الوفد ولجنة ملنر . فقد وصل عدلى يكن إلى باريس فى ٢٢ أبريل ١٩٢٠ بناء على الاتصالات التى دارت بين اللورد ورئيسه من ناحية ، وبين الوزراء الثلاثة فى مصر من ناحية أخرى — كما عرفنا — وقد قام عدلى يكن بدور الوسيط بين الوفد ولجنة ملنر — كما أنه طاب من ملنر أن يبحث بمندوب من قبله إلى باريس ليكون همزة الوصل بينه وبينه وكان له ما أراد إذ أرسل ملنر مندوباً عنه هو مستر هيرست ، وقد اتفق عدلى يكن على سعد زغلول فى ضرورة الذهاب إلى لندن لمفاوضة ملنر وقبل مبدء وإرتاح زملاؤه لموافقة رئيسهم على الدخول فى المفاوضات مع لجنة

ملنر . . وقد إستغرقت تلك المحادثات في باريس فترة الشهر تقريباً من أول مايو حتى أوائل يونيو .

وفضل سعد زغلول أن تجرى المفاوضات على مرحلتين : الأولى على يد عدلى ومعه ثلاثة من أعضاء الوفد (عبد العزيز فهمى ، محمد محمود ، على ماهر) ، وقد سبقوا بقية زملائهم إلى لندن . والمرحلة الثانية تجرى فيها المفاوضات على يد سعد وبقيّة أعضاء الوفد إذا أسفرت المرحلة الأولى عن نتائج إيجابية تبعث الأمل فى نجاح المفاوضات .

وبدأت المحادثات التمهيدية بين أعضاء الوفد الثلاثة وعدلى يكن من جانب ، وملنر وزملاءه من جانب آخر . وقد حاول أعضاء الوفد المصرى أن يحصلوا على إعتراف صريح من ملنر ، باستقلال مصر . ولكنهم فشلوا فى ذلك . ولم يصرح ملنر إلا باستعداد حكومته للتوفيق بين المصالح البريطانية والأمانى المصرية فى الإستقلال . وتعمّدت المباحثات وأصر ملنر على أن تكون المفاوضات مع سعد زغلول والوفد مجتمعاً ، كما أصر المندوبون الثلاثة على ذلك ، ورأى سعد أن المصلحة تقتضى بأن يسافر مع بقية أعضاء الوفد إلى لندن حتى لا يدع باباً للوصول إلى تحقيق آمال مصر إلا وطرقه ، وفى نفس الوقت ، حرصه على وسادة الوفد .

وصل سعد زغلول إلى لندن ومعه زملاؤه . وتمت المقابلة الأولى بين الطرفين فى ٧ يونيو ١٩٢٠ فى وزارة المستعمرات (١) . وقام عدلى يكن بالتعريف بين الطرفين . وبدأت المباحثات . قدم اللورد ملنر مشروعاً لمعاهدة ، رفضه أعضاء الوفد المصرى ، وقدم الوفد المصرى مشروعاً ثانياً رفضه اللورد ملنر ، ثم تقدمت بريطانيا بمشروع ثالث .

(١) جلال يحيى — نفس المرجع السابق . ص ١٣٦ .

أما المشروع الأول، فكان يتضمن ضمانا بريطانيا لسلامة مصر وإستقلالها . لكنه في نفس الوقت يجبرها على التعهد بعدم عقد أى معاهدة مع دولة أخرى . و موافقة بريطانيا ، كما يجبرها على إعطاء بريطانيا حق إبقاء قوة عسكرية فى لأراضى المصرية وحق إستخدام الموانى والمطارات، ويجبرها على تعيين مستشارا إلى تكون له جميع إختصاصات صندوق الدين . وكان على مصر أيضاً أن تعهد إلى بريطانيا بالتدخل لدى الدول الأجنبية فى شأن الإمتيازات الأجنبية ، وأن تعين موظفاً بريطانيا فى وزارة الحقاينة له من السلطات ما يسمح له من التأكيد من حسن إدارة القوانين المتعلقة بالأجانب . وبريطانيا هى التى تمثل مصر لدى الدول التى ليس لمصر فيها ممثلاً خاصاً ، ولها فى مصر صفة إستثنائية تسمح لممثليها بالتقدم على جميع الممثلين الآخرين . إنها الحماية التى منحها وروحها ، وإن كانت فى ثوب جديد .

وتقدم الوفد بمشروعه الذى ينص على إنهاء الحماية والإحتلال العسكرى وإسترداد مصر لكامل سيادتها الداخلية والخارجية كدولة ملكية لها نظام دستورى ، وعلى أن تعترف بريطانيا بإستقلال البلاد . كان على بريطانيا أن تسحب قواتها من مصر بعد مدة معينة يتفق عليها الطرفان . وتوقفت المفاوضات بعد رفض كل من الطرفين لمشروع الطرف الآخر .

وجرت مقابلات بين عدلى يكن وملنر إنتهت إلى أن تسلم الوفد المصرى مشروع تسوية قدمته لجنة ملنر (يقوم على تسع قواعد أساسية نار خلاف حولها) ومنها : مسألة المستشارين الانجليز فى الحكومة المصرية والعلاقات السياسية بين مصر والدول الأجنبية الأخرى ، فتقرر تأجيل البحث فيها بضعة أسابيع . وكان ملنر قد أصر على أن هذا المشروع الأخير إما أن يقبل أو يرفض . (١)

(١) نص هذه المشروعات الثلاثة ، فى تقرير ملنر ، ص ٦٥ - ٩٢ .

ووافقت أغلبية الوفد على المشروع لكن سعد زغلول لم يقبل به . ويبدو أنه شعر بأن قدمه زلفت لأن المشاريع الثلاثة هي أبعد ما تكون عن الإستقلال التام المنشود كما يبدو أنه شعر بأن المعارضة له داخل الوفد تهدد زعامته، وبخاصة من جانب عدلى يكن. حيث وضح خلال هذه المحادثات أن أغلبية الوفد يوافقون عدلى الرأى .

وعندما إقترح البعض إستفتاء الأمة صاحبة الشأن فى المشروع أيدَّ سعد زغلول الفكرة التى وجد فيها مخرجاً من المأزق .

وبالفعل توجه الأعضاء المندوبون لإستفتاء الأمة ، إلى مصر ووصلوا الاسكندرية فى ٧ سبتمبر ١٩٢٠ . ثم إجتمع أعضاء الوفد بمصر بأعضاء الجمعية التشريعية والمحامين ورجال الدين ورجال القضاء وأعضاء مجالس المديرىات والمجالس المحلية . وإجتمعت الطوائف فى جملتها على وجوب التعديل فى بعض قواعد المشروع وتضمنه النص الصريح على إلغاء الحماية وحذف ما جاء فيه عن التمييز مثل بريطانيا فى مصر ، وذكروا السودان ووجوب الإحتفاظ بحقه وحق مصر فيه . وذهب كثيرون إلى رفض المشروع عامة وفى مقدمتهم فريق من الأمراء . (١) وبعد عشرين يوماً من عرض المشروع ظهر أن رشدى باشا وثروت باشا ، صاحبا عدلى ، وإسماعيل صدقى من أنصار قبول المشروع بلا قيد ولا شرط . (٢) كما أن الحزب الوطنى وقف على مبادئه ورفض قبول هذا المشروع

(١) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . ص ٤٧٨ .

(٢) عباس العقاد . سعد زغلول . ص ٣١٨ .

يذكر العقاد أن أكثر أعضاء الوفد كانوا يميلون إلى قبول مشروع ملتر الذى قدمه فى ٥ أغسطس ١٩٢٠ .

- كأساس لإتفاق مع بريطانيا ، وقرر الإستمرار في الجهاد الوطني وإلقاء التبعية على كل من يعمل على تحقيق هذا المشروع .

وكان الوفد يشتمل في ذلك الوقت على عناصر مكافحة وعناصر أخرى فائدة . مسالمة . فحاول سعد زغول الإحتفاظ بوحدة الصف ، وإضطير الوفد إلى أن يقدم تحفظاته على المشروع رغم أن هذه التحفظات لم تكن جوهرية .

وشعرت بريطانيا بوجود إختلاف بين قطاعات الرأي العام المصري، فعملت على كسب أكبر ما يمكن كسبه. وأخذت المعارضة في مجلس اللوردات في مهاجمة سياسة الحكومة حتى تجبرها على التشدد مع مصر ، وتنفذ الثائرين من المصريين الأمل في الحصول على شروط أفضل من ذلك ، لقد هاجم اللورد سالسبوري سياسة اللورد ملنر، وبيها الرأي العام البريطاني للتمسك بالمصالح الإمبراطورية . في منطقة الشرق الأدنى عامة ومصر خاصة، وقرر ملنر قطع المفاوضات مع الوفد المصري معلناً أن الوقت غير ملائم لمناقشة التحفظات ؛ وأنه إذا ما تقرر عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر فإنها لن تكون إلا بعد مفاوضات رسمية ، بين حكومتى لندن والقاهرة . أى أنه لا يعترف بالصفة الرسمية للوفد ، علاوة على أن الوقت كان غير مناسب . وحاول سعد زغول إبقاء الباب مفتوحاً لمفاوضات جديدة ، وأعلن أنه لن يدخل في المفاوضات الرسمية على أساس هذا المشروع إلا إذا وافقت بريطانيا على التحفظات التي أبدتها الأمة .

٦ - إنقسام الوفد على نفسه :

في يوم ١٠ نوفمبر ١٩٢ ، وهو اليوم التالى للجلسة الأخيرة في المباحثات ، غادر سعد زغول وزملائه لندن عائدين إلى باريس ، والوفد منقسم على نفسه ، وإن كان سعد زغول قد حاول أن يخفي الانقسام الحاد بين أعضاء الوفد وبينه ،

وبين عدلى يكن بصفة خاصة ، حفاظاً على وحدة الأمة في هذه الظروف
العصية . (١)

ووصلت أخبار الإنقسام إلى القاهرة . فنشرت جريدة (الأخبار) تلغرافاً
ورد لها من مراسلها في باريس يقول بأن « عدلى يسد الأبواب على الوفد ويضع
العراقيل في سبيل مفاوضاته » . ثم نشرت نفس الجريدة — الأخبار — تلغرافاً
آخر يقول بأن « عدلى باشا كارثة على الوفد » (٢) . ويقول عبد العزيز فهمي بأنه
فهم من على ماهر بك يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٢٠ ، بأن سعد زغلول هو السبب في
إرسال التلغرافيين . (٣) ونحن نرى أنه ليس من المعقول أن يحدث هذا الأمر
من سعد زغلول ، وهو الذى أبقى إلى رئيس لجنة الوفد المركزية ووكيلها
بالقاهرة ، ينفي ما تردد من (أشاعات) عن وجود خلاف بين الوفد وعدلى ، وأكد
في بوقيته أن « الاتحاد قام والأنباء الخاصة بعدلى باشا لا أساس لها من الصحة
لأن عدلى باشا لا يعمل شيئاً بغير إتفاق سابق مع الوفد » . (٤)

وفي باريس كان الموقف في غاية السوء ، بل كان يبدو أميواً من الموقف
السابق على المفاوضات . وللخروج من الازمة الكبرى بين سعد

(١) ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ . ص ٤٨٢ .

(٢) محمود أبو الفتح — المسألة المصرية والوفد ص ٢٨٨ — ٢٩٠ .

وأنظر كذلك . احمد شفيق باشا — المصدر السابق . تمهيد . ج ١ . ص

٨٤٧ — ٨٥٢ .

HAROLD, NICOLSON; CURZON; The Last Phase, (٣)

1919—1925, New York, 1919, pp. 176 — 177.

١٤١ ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ . ص ٤٨٣ .

وعدلى (١) . رأيت أغلبية الوفد أنه لا يجب أن ممانع إذا ألف عدلى يكن «هيئة» رسمية ، وإستأنف المفاوضات « على أساس تحقيق التحفظات . وكان من رأيهم أنه في حالة قيام عدلى يكن بالتفاوض ، يتولى الوفد مهمة الإشراف على المفاوضات ، ولا يدخلها عملاً بقراره الذى أصدره بالإجماع (٢) . وقد عزز هؤلاء الأعضاء هذا الإقتراح بحجج تتلخص في أنه إذا أخطأت الحكومة التى يرأسها عدلى يكن ، كان الوفد من خلفها يصلح هذا الخطأ ، لأنه إذا ما فاض الوفد مباشرة وأخطأ عن غير عمد ، فلن تبقى هناك هيئة تصلح خطأه ، فإغتاض معدمه منهم ولم يناقشهم في أمره .

فكانوا احمد لطفى السيد كتابة صيغة النداء ، ليوقع عليه الرئيس ويصدره بصفة بيان إلى الأمة . على أن سعد زغلول رفض هذا الأمر رفضاً باتاً ، ورفض في ٧ يناير ١٩٢١ أن يوقعه ، وإعتبره إنتحاراً له والوفد . (٣) ولما قيل له أن الأغلبية وافقت عليه ، قال أن المسألة ليست مسألة أغلبية وإنما مسألة توكيل . ويبدو أن عدم الإكتراث برأى الأغلبية أعضاء الوفد ، من جانب سعد زغلول في المسائل الهامة التى يكون فيها على معرفة بإتجاهات الشعب وميوله ، خاصة من خصائص حزب الوفد ، وهو أمر يتفق مع طبيعة (الزعامة) التى كانت طابع

-
- (١) محمد كامل سليم — أزمة الوفد الكبرى سعد وعدلى . كتاب اليوم . مارس ١٩٧٦ . عرض للأحداث يوم بيوم للوفد في باريس خلال الفترة من ١٢ نوفمبر ١٩٢٠ وحتى ٢٦ يناير ١٩٢١ .
- (٢) محمود أبو الفتوح — المسألة المصرية والوفد . ص ٢٨٩ .
- (٣) محمود زايد — نشأة حزب الوفد المصرى ١٩١٨ — ١٩٢٤ . ص ٢٦١ .

العصر ، وسنرى في سياق دراستنا أن مصطفى النحاس باشا ، سيعمل مثل هذا الأمر كذلك . ومن هذا نرى أن الخلاف بين سعد وأنصار عدلى يكن ، كان حول تقدير قوة الشعب ، كقوة مؤثرة في حل القضية المصرية . على كل حال فإن الانقسام بلغ مداه ، عندما قرر الرجوع إلى مصر خمسة من الأعضاء هم : (عبد العزيز فهمى ، ومحمد محمود ، واحمد لطفى السيد ، وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على) ولكنهم إعتزموا عدم إثارة الخلاف ، وصرحوا فى مرسليها بأنهم عائدون بمهمة فى مصلحة الوفد . (١) وكانت القيادة فى ذلك الوقت ، قد أخذت تتسرب شيئاً فشيئاً من قبضة سعد زغلول ، لتستقر فى يد عدلى يكن . (٢) الذى كان قد عاد إلى مصر فى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٠ .

ويبدو أن سعد زغلول أدرك أن العائدين الخمسة من الوفد ، إلى مصر ، بهدف العمل فى السر على نشر أفكارهم وترويجها والدعوة الى عدلى يكن ، الذى رأوا فيه المعين على الوصول الى غاياتهم التى يَشُدُّونَهَا . ويبدو أن سعداً خبى — فى نفس الوقت — أن يؤلف عدلى يكن وزارة تقوم بالمناوضات . فقرر قطع خط الرجعة عليها ، فسعى إلى توسيط المستر بلنت لاستئناف المفاوضات ، وبعث فى ١٨ يناير ١٩٢١ تلغرافاً إلى جريدة (الأنباء) يقول فيه أنه ليس من الضروري إلغاء الحماية قبل المفاوضات (٣) . وفى ٢٣ يناير ١٩٢١ ، وبينما كان الأعضاء الخمسة فى طريقهم إلى مصر ، بعث برقيته الشهيرة إلى لجنة الرافد المركزية ، والتمنى تناقض ما أبرموا به من قبل الى جريدة الأنباء .

(١) احمد شفيق باشا — المصدر السابق ، التهيد ، ج ٢ ، ص ٦ .

(٢) محمد كامل سليم — المرجع السابق . ص ٢٠ — ٢٣ .

إرجع : تفاصيل سفر عدلى يكن من باريس الى مصر .

(٣) احمد شفيق باشا — المصدر السابق ، التهيد ، ج ٢ ، ص ٣ .

وكان يقصد بذلك إحراج هؤلاء الخمسة وسيدهم — عدلى يكن — فقد كانت البرقية تقول : « لما أبت لجنة ملنر أن تبحث معنا التحفظات التى أبدتها الأمة فى مشروعاتها ، وأشارت إلى إمكان بحثها فى المناوضات الرسمية التى ستكون على أساس هذا المشروع ، صرحنا أنه لا يمكن لنا ولا لآى إنسان يكون الأمة ثقة فيه أن يدخل فى هذه المفاوضات على أساس هذا المشروع قبل تعديله بالتحفظات المذكورة . »

« ولقد إستحسنّت الأمة هذه الخطة وأقرتنا عليها ، وجددت بنا ثقتها كما حددنا عهدنا بالمثابرة عليها .. غير أن « فكرة نبتت » الآن فى بعض النفوس ترى إلى أن الوفد مع تمسكه بهذه الخطة فى خاصة نفسه لا يمنع النير من الدخول فى المفاوضات على خلاف هذا الشرط ، بل يلزمه أن يؤيده ويعلم ثقته فيه متى كان من أصدقائه . وهى فكرة أقل ما فيها أنها غير مفهومة ، ولا قابلة للفهم ولا يترتب عليها إلا إفساد خطة الوفد نفسه لهذا أظهرت لجميع أبناء وطنى أنى لا أوافق على هذه الفكرة أصلاً وأحذرهم منها » (١)

وأحس الناس فى مصر بإئشقاق الوفد على نفسه ، إلا أن الاعضاء الخمسة أصرّوا على أنه لا إئشقاق هناك ، وأصدروا بياناً بهذا المعنى للصحف ، ثم اجتمعوا فى دار محمد محمود باشا ، مع باقى أعضاء الوفد فى مصر وبلجته المركزية ، وأصدروا ميثاقاً فى ٢٨ يناير ١٩٢١ بياناً ينفون فيه الاختلاف والإئشقاق ويؤكدون تضامهم مع سعد زغلول ، كما أرسلوا تلغرافاً لسعد زغلول أعلنوا فيه إتفاقهم معه على « المبدأ والخطة » (٢)

(١) احمد شفيق باشا — المصدر السابق . تمهيد ، ج ٢ ، ص ٦ — ٨ .

(٢) محمود زايد — نشأة حزب الوفد المصرى ١٩١٨ — ١٩٢٤ ، ص ٢٦٢ .

على أن هذا الإتفاق الظاهر لم يلبث أن انتهى أيضاً في أبريل ١٩٢١ . وكان اللورد ملنر قد قدم تقريره في ٩ ديسمبر ١٩٢٠ و وضع فيه القواعد السياسية التي سارت عليها بريطانيا في مصر حتى عام ١٩٣٦ . (١) لقد أوصى بالحدول عن السياسة القديمة ، أى سياسة الحماية نتيجة لشورة الرأى العام المصرى عليها وإفترح عقد معاهدة يرضاها الطرفان توفق بين أمانى الأمة المصرية ومصالح بريطانيا ومصالح الأجانب . لقد أوصى بأن تحصل بريطانيا على ضمانات لإبقاء قوة عسكرية في مصر ، ولكى تتمكن بذلك من حماية خطوط مواصلاتها الإمبراطورية . وأوصى بأن تكون لبريطانيا رقابة على التشريع والإدارة الخاصة بالأجانب ومصالحهم ، وأن تترك بريطانيا شؤون مصر الداخلية للمصريين وبأن تعترف بريطانيا باستقلال مصر مقيداً بهذه القيود ومشروطاً بها . ذلك علاوة على إستبعاد السودان نهائياً من هذه التسوية وإبقاء الحالة فيه على ما كانت عليه منذ الإتفاقية الثنائية ١٨٩٩ .

ولم تأذن الحكومة الانجليزية بنشر هذا التقرير ، إلا في ١٩ فبراير ١٩٢١ وترتب عليه خلاف أدى الى إستقالة ملنر وخلفه في منصبه بوزارة المستعمرات المسترون تشرشل ، الذى أعلن منذ البداية ان مصر لا تدخل في منطقة النفوذ البريطانى فقط ، بل هى جزء من الأجـزاء (المـرنة) للإمبراطورية البريطانية . وقد إحتج المصريون على هذا التصريح . ورغم أن بريطانيا قد إعترفت بأن نظام حمايتها على مصر يمثل علاقة غير طبيعية بين البلدين ، إلا أنها كانت مصممة على ألا تغير إلا الشكل الخارجى لهذه الحماية ، وعدم منح الإستقلال إلا بشروط معينة .

وقامت في سبيل ذلك ، بعملية لتفتيت الصنوف وتقسيم الوحدة الموجودة في المعسكر الوطني (١) .

٧ - أزمة الوفد الكبير (سعد وعدلى) :

فقد ورد في تقرير ملنر « . . . تبين لنا أن علم الحركة الوطنية الصافي يخفق على أقوام متعددة الآراء ، مختلفة طبعا وقصداً ، وقال « والهيئة المستحقة الاعتبار ، المعروفة بالوفد ، التي يرأسها سعد باشا زغلول ، . . . والتي تقول بأنها تنطق بلسان الأمة . ومعها وثائق كثيرة ، مؤلفة من أعضاء أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين بل أصلهم من حزب الأمة القديم ، الذي كان غرضه التقدم الدستوري تدريجياً ، بخلاف الحزب الوطني الذي هو حزب الثورة ومعارضة البريطانيين . نعم أن زغلول باشا ورفاقه ، لما رأوا من خطتنا معهم أننا نرفض جميع آمالهم ، مالوا إلى المعارضين ، . . . ولكن ظهر لنا بالإختبار ، أن الأمر لا يقتضي إلا سيراً من وراء أيهم وإزالة ريبتهم وشبهاتهم في مقاصد بريطانيا العظمى ، حتى يستمال كثير منهم إلى المناقشة . . . ، وهذا يصدق أيضاً على الذين هم أكثر منهم إعتدالاً في رأيهم مثل الوزراء السابقين : رشدي باشا وعدلى باشا وثروت باشا ، الذين لم ينضموا إلى الوفد فعلاً ، وإن كانوا ميالين إلى الغايات الوطنية . . . وتبين لنا أن المصريين على آراء شتى ومذاهب مختلفة ولكنهم متفقون . . . في أمر واحد ، وهو رغبتهم في حفظ قوميتهم وجنسياتهم من أجل أن يصحجوا

(١) خاصة وأن الموقف في سوريا ، مع الأمير فيصل ، والموقف في العراق كان يبشر بهبوب عاصفة هوجاء تجتاح كل المنطقة العربية .

شعباً ممتازاً، متميزاً عن غيرهم، (١). وكان هذا التفاوت في الآراء هو الشجرة التي نمت منها الإنجليز بين سعد وعدلى وأدت إلى إشتعال الخلاف بين الرجلين ولزيادة حدة الخلاف بين أعضاء الوفد.

وتلى ذلك أن أصدرت دار الحماية بالقاهرة في ٢٦ فبراير ١٩٢١ قراراً، نشرته الصحف في ٤ مارس ١٩٢١ (٢). ثم بلغت حكومة لندن السلطان فؤاد لحوى القرار الذى كان يشتمل على . . إن علاقة الحماية غير مرضية، وإقترحت تعيين وفد رسمى للمفاوضة لإبدال الحماية (بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الامانى المشروعة لمصر والشعب المصرى) (٣). وبدأت عملية الانقسام فى صفوف المعسكر الوطنى مع رغبة بريطانيا فى أن يتولى وفد رسمى مصرى المفاوضات معها.

وفى ١٥ مارس ١٩٢١ استقالت ثلاثة الوزارات الإدارية فى مصر، فى فترة

(١) محمد كامل سليم - المرجع السابق، ص ٣٥ — ٣٦، ١٦٧، ١٧٠، ١٧١ يؤكد أن تقرير مانر أعظم وثيقة رسمية مدروسة، لأعظم مشكلة سياسية تواجهها فى الوقت الحاضر. وإن السبب فى تأخير نشره — فى النصف الثانى من فبراير ١٩٢١ — هذه المدة الطويلة هو الرغبة فى ترجمته إلى اللغة العربية لكي ينشر فى لندن والقاهرة فى وقت واحد، وسترسل بعض النسخ إلى النبنى فى مصر.

(٢) أنظر نص القرار فى الكتاب الأبيض، القضية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٤، ص ٩٣ — ٩٤.

(٣) جمهورية مصر — الكتاب الأبيض، القضية المصرية ١٨٨٢ —

ما بعد الثورة ، وعهد السلطان في ١٦ مارس ، إلى عدلى يكن في تأليف وزارة تقوم بالمفاوضة . فاستقبلت الأمة المصرية الوزارة بمظاهرات إشتراك فيها الطلبة والموظفون وعمت الفرحة البلاد . ولم يلبث عدلى يكن أن أبرق لسعد زغول في باريس نبأ تأليف وزارته وبرنامجه وأيضاً دعوة الوفد للإشتراك في المفاوضات الرسمية (١) . وكان عدلى يكن ذكياً في ذلك الأمر ، فقد كانت خطته مبنية على إدخال الوفد في التبعية إئتماً ببنموذ وفي نفس الوقت إحتراساً من رقابته . ورد عليه سعد زغول « بالشكر وتعنى له كل توفيق في تحقيق قبول التحفظات حتى يؤيده » (٢) كما أرسل إليه شروطه للإشتراك في المفاوضات .

وفي ٢١ مارس تسلم سعد زغول في باريس برقية رقيقة من عدلى يكن ، وأخرى بها برنامج الوزارة الجديدة التى شكها عدلى ، وقد جاء بها « » والوزارة ستتمكن بنضل بنموذ عظمتكم من رفع الأحكام العسكرية ، وإلغاء الرقابة » (٣) . وكان تعليق سعد زغول على هذه البرقية ، « ان هذا بيان مكتوب بدهاء سياسى بارع ، وأن عدلى لم يرتبط فيه بشىء قط . وهو كلام لا ينم عن وعد أو تهديد يرفعها ولا بإلغائها » .

وفي نفس اليوم ٢١ مارس كتب سعد زغول إلى عدلى يكن « » قد إستقر رأينا على العودة إلى مصر لتبادل الآراء في عملية إنتخاب أعضاء الوفد

-
- (١) عبد الرحمن الرافعى - المرجع السابق ، ص ١٨١ .
 أنظر كذلك : محمد كامل سليم - المرجع السابق ، ص ١٩٢ .
 حيث يذكر أن برقية عدلى لسعد زغول كانت بتاريخ ١٨ مارس ١٩٢١ .
 (٢) محمد كامل سليم - نفس المرجع السابق ، ص ١٩٢ .
 (٣) محمد كامل سليم - أزمة الوفد الكبرى ص ١٩٣ .

الرسمى ، . . (١) ولقد ألقى إعترام سعد زغلول العودة إلى مصر الهلع في قلوب أنصار عدلى يكن ، فقد توهموا بأن سنده ما قصد العودة إلى الحاربة الوزارة الجديدة وتحطيم وحدة الصفوف .

وقد تضاربت الأقوال حول عودة سعد زغلول ، فمنهم من ادعى « إنه عاد . . . على أثر عله بمظاهر الإبتهاج بالوزارة ، خوفاً من أن تتوجه الأمل إلى الوزارة ورئيسها ، وتنسى الوفد ورئيسه » ، (٢) . بينما يذكر البعض الآخر أن « عودته أثارت الموقف الداخلى إلى نقطة الغليان » ، (٣) . بينما ذكر عبد العظيم رمضان نقلاً عن (الجرد) « أنه كان ينبغي أن يمنع من العودة إلى مصر ، . . . لأنه إذا كانت السلطات البريطانية قد تسرعت بنفيه في مارس ١٩١٩ ، فقد ارتكبت خطأ مضاعفاً بالسماع له بالعودة إلى مصر . — في هذه الظروف — . . . إن أحداً في مصر لم يكن يريد في ذلك الوقت . فقد كان المصريون المثقفون يؤيدون عدلى باشا ، أما الفلاحون فكانوا غير مهتمين بالموقف ، بينما كان كثير من أعضاء الوفد يعدون إستقالتهم » ، (٤) .

والواقع أن رجل القانون سعد زغلول لم يدرك بخلده مطلقاً أن يعرف عمل الوزارة الجديدة ، كما أن عودته إلى مصر ، وإستقبال الأمة المصرية له ، لهى أبلغ رد على أقوال لويد جورج والجود والبيلي ، كما سنرى .

(١) نرس المرجع . ص ١٩٣ .

(٢) د. احمد البيلي — عدلى باشا أو صفحة من تاريخ الزعامة المصرية ،

بدون ناشر ، ص ١٧٩ — ١٨ .

(3) LORD LLOYD : Egypt Since Cromer; Vol. I, p. 40.

(٤) د. عبد العظيم رمضان — تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ —

وقد غادر سعد زغلول باريس يوم ٢٩ مارس ، فوصل الاسكندرية في ٤ أبريل وقد ملك ناصية الموقف منذ وصوله إلى الاسكندرية إذ إستقبل في ذلك اليوم وفي اليوم التالي وفي طريقه إلى القاهرة وفي القاهرة ذاتها إستقبال الفاتحين على نحر لم تشهده البلاد من قبل ، « . . . لقد روى لنا التاريخ كثيرآ من روايات القواد والملوك الذين يعرّدون إلى بلادهم ظافرين فيحتفل القرم إحتفالا باهراً باستقبالهم ولكن لم يرو لنا التاريخ ان أمة بأسرها تحتفل برجل منها إحتفالا جمع من العظمة غير المحدودة والجلال المتناهى ، لم يفترق فيه كبير عن صغير إحتفالا لا يقرى على إقامته بهذا النظام ، أكبر قوى الأرض لولا أن الأمة المصرية أرادت أن تأثر العالم بمعجزة لم يعرف لها التاريخ مثيلاً . » (١) ما معنى هذا كله ؟ ما مغزاه ؟ ما السر فيه ؟

لا سر هناك ولا خفاء ، فالشعب المصري بإيجاز أراد أن يجدد البيعة للوفد ، في شخص سعد زغلول . الذى وصفه اللورد اللنبي بأنه « . . . أصبح في حالة من الزهر والترف لا يبعد عليه معها أن يهيم بضميرة كثرية عرابي باشا » (٢) .

عاد سعد زغلول وبدأ في محادثاته مع عدلى لى يشترك الوفد مع الحكومة في المفاوضات مع بريطانيا . ولكن سعد فرض شروطاً على عدلى — كان بعضها في صالح القضية الوطنية بطريق مباشر ، وبعضها في صالحها كذلك ، ولكن عن طريقه هو ، كممثل للأمة . لقد إشتراط سعد على عدلى أن يكون هدف المفاوضات

-
- (١) احمد شفيق باشا — المصدر السابق . تمهيد ، ج ٢ ، ص ٤٣ .
كما يجب الرجوع إلى محمد كامل سليم - المراجع السابق ، ص ١٩٧ - ١٩٨ .
(٢) احمد شفيق باشا — المصدر السابق ، تمهيد ، ج ٢ ، ص ٤٧ .
برقية من اللورد اللنبي إلى اللورد كيرزون .

هو إنشاء الحماية ، والوصول إلى إعراف بالإستقلال التام لمصر ، دون تناسي التحفظات التي قدمها الوفد إلى ملنر . وطلب منه إعلان إلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحافة قبل الدخول في المفاوضات . وكان يعلم أن عدلى عاجز عن إلغائها ، مادامت السلطات البريطانية هي التي أعلنتها . كما إشتراط عليه أن تكون للوفد الاغلبية بين المفاوضين ، وأن تكون له رئاسة وفد المفاوضات ، وأن يصدر السلطان مرسوما يحدد به مهمة المفاوضين . وظهر جلياً أن سعد زغول لا يقبل أن يكون مرؤوساً ، بعد أن كان رئيساً لممثلي الأمة . غير ان، عدلى يكن تمسك بأن تكون له رئاسة وفد المفاوضات مادام رئيساً للحكومة . مستنداً في ذلك إلى أن التقاليد السياسية لا تسمح بدخول رئيس حكومة في هيئة سياسية للمفاوضة ولا يكون إلا رئيساً لها (١) . وكان السياسيون في مصر ينتظرون ان يعمل سعد زغول على توحيد الصفوف ، ونظير النفوس مما علق بها من ضغائن . لكنه ما يظهر كان قد قرر ان يخصوص معركة فاصلة مع عدلى تخرجه من الميدان . ونشب النزاع بينهما عندما إشتراط سعد زغول الا يؤيد الحكومة الجديدة إلا إذا كانت رئاسة الوفد له . ولكن عدلى رفض . وإحتدم الجدل والمناقشة . وقال عبارته الشهيرة : ان مفاوضات تعيينه الحكومة المصرية لمفاوضة إجملاً تساوى جورج الخامس يناوض جورج الخامس . . (٢) .

وعرض أمر الإشتراك في المفاوضات على هيئة الوفد ، فرأت الاغلبية عدم الإشتراك فيها مع عدم محاربة وزارة عدلى يكن . ولكن سعد زغول صمم على رأيه وعلى إعلان عدم الثقة بوزارة عدلى يكن . فترتب على هذا الإعلان أن

(١) جلال يحيى - المرجع السابق ، ص ١٤٠

(٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٩٨

تفجر الخلاف القديم بين أعضاء الوفد واتخذ لأول مرة صورة علنية فاستقال من الوفد (على شعراوي) (١) — محمد محمود — حمد الباسل — عبد اللطيف المكباتي — احمد لطفي السيد — محمد على علوبة . وكانوا قد كتبوا إلى سيد باشا يعترضون على عدم إكترائه برأى الأغلبية (٢) . كما أعلنوا نفقهم بالوزارة الجديدة .

ونشر سعد زغلول (بياناً إلى الأمة) في ٢٩ أبريل ١٩٢١ وأعلن فيه إنصاف ولاء الأعضاء ، ووصفهم « بالمشقيين » وقد انضم إليهم بعد ذلك عبد العزيز فهمي وحافظ عفيفي وعبد الخالق مدكور وجورج خياط . ولم يبق مع سعد زغلول سوى مصطفى النحاس وواصف بطرس غالي وسنيوت حنا وديسا واصف . وإنقطع على ماهر عن حضور جلسات الوفد لإبتداء من أول يوليو ١٩٢١ .

إلا أن إنشقاق هؤلاء لم ينل من مكانة سعد زغلول بين سواد الأمة المصرية من الفلاحين والعمال والطلاب والموظفين ففى نفس يوم إعلانه (بيان

(١) كان على شعراوي مع الوفد في باريس ثم كان من أوائل العائدين إلى مصر لإختلافه في الرأي مع سعد زغلول ، وبدأ يبتعد عن العمل السياسى رغم محاولات لجنة الوفد المركزية ، هذا في الوقت الذى دخلت فيه زوجته السيدة هدى شعراوي ميدان العمل السياسى والاجتماعى حتى أصبحت زعيمة النهضة النسائية في مصر .

(٢) محمد كامل سليم المرجع السابق ، ص ٦٥ — ٦٦ في ١٣ يناير ١٩٢١ تسلم سعد زغلول في باريس خطاب من المشقيين شديد اللهجة .

إلى الأمة) في الصحف ، قامت مظاهرة في طنطا عقب صلاة الجمعة تهتف بسقوط عدلى يكن وتندد بالمنشقين عن الوفد ، فتدخل البوليس لفضها ، وكان ذلك مقدمة لمظاهرات أخرى قامت في الأقاليم نتيجة الخلاف بين الوفد والوزارة ، ثم اشتدت الأزمة بينها وإنقطع الأمل في التوفيق بين المتخاصمين وأخذ كل فريق يسفه عمل الآخر ويحمله مسؤولية الحالة الحاضرة . فأصدر عدلى يكن بيانا شرح فيه موقف الوزارة من الوفد. ولكن هذا البيان زاد حالة هياج الأمة المصرية ، وحدثت إشتبكات بين الأهالى ورجال الشرطة وجرح فيها بعض الأهالى . وفي هذا المناخ تمكن عدلى يكن من السيطرة على الموقف برجال الأمن والنظام ، وتمكن من ناحية ثانية من إقناع السلطات البريطانية بإنهاء الرقابة على الصحف ، فصدر بلاغ حكومته في ١٥ مايو ١٩٢١ بذلك ، ولكن ذلك الأمر لم يفد في تقريب مسافات الخلاف بين سعد زغلول وعدلى يكن . وحاول عدلى أن يرفع الأحكام العرفية كذلك .

ومع إلغاء الرقابة زادت المظاهرات في الصحف ، وأخذ أنصار سعد يكيلون اللطمات للحكومة والوزارة والمنشقين . وتدهور الموقف وفي غير صالح القضية الوطنية . ولم يدر بخلد أعضاء الوفد أو رجال الحكومة ان هذه الحالة من الإشتقاق الداخلى ستؤثر حتما على مناخ المفاوضات في لندن . نسوا ذلك أو تناسوه ، وكان من الطبيعى أن تشتهد بريطانيا في شروطها ، ما دامت الحركة الوطنية قد إنشقت على نفسها . وظهر قصر نظر كل من سعد وعدلى إذ أن الحكومة البريطانية كانت مصممة على الإبقاء على إمتيازاتها في مصر . وكانت قد قطعت المفاوضات السابقة بين ملر والوفد المصرى ، إذ فلم تكن هناك حاجة ماسة إلى بدء المفاوضات من جديد مادامت وجهات النظر، بل المصالح الفعلية ، متعارضة . وكان من الأجدى برئيس الوزراء عدلى يكن ، ورئيس الوفد

سعد زغلول أن يطالبوا بها بالجلاء بدلا من أن يتخاصموا على تشكيل وفد المفاوضات . ورغم ذلك فإن مكانة سعد زغلول لم تلبث أن تعززت من جراء السياسة البريطانية التي انتهجتها السلطات خلال الأشهر القليلة الباقية من عام ١٩٢١ .

وعلى كل حال . . إستصدرت الوزارة مرسوما بتشكيل هيئة المفاوضات الرسميين برئاسة عدلى يكن وعضوية حسين رشدى وإسماعيل صدقى ومحمود شفيق من الوزراء ، واحمد طلعت رئيس محكمة الإستئناف ويوسف سليمان من الوزراء السابقين (١) . وزاد ذلك من حدة الإنقسام فى طول البلاد وعرضها وأخذت المظاهرات شكلا عنائيا صريحا ضد كل من يخالف سعد زغلول فى رأيه، ونادت بسقوطهم وإعتدت على منازلهم وحواليتهم . ووقعت إشتباكات مؤلمة فى الاسكندرية وحدث أن شيعت جنازة شاب كان قد قتل فى مظاهرة يوم ١٩ مايو ١٩٢١ ، بشارع خيرت وقد سار فى الجنازة سعد زغلول وأعضاء الوفد الباقون على ولائهم ، لوجهة نظر سعد (٢) . كذلك قامت مظاهرة أخرى فى القاهرة فى جهة (لاظرغلى) طاردها فرسان الجيش المصرى وتبذلت الطلقات البارية بين الوطنيين والأجانب ، فتدخل جيش الاحتلال وتولى قومندان القوة البريطانية المراقبة فى الاسكندرية حكم المدينة ، وأصدر أمراً عسكريا بحظر التجول بين التاسعة مساءً والرابعة صباحا . وأصدرت الحكومة بلاغا ثانيا عن « حوادث الاسكندرية » أوضحت فيه حجم الخسائر . وأصدر سعد زغلول نداء

(١) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٩٩ .

(٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٩٩ ، وكذلك الراجعى ، المرجع

السابق ، ص ١٧ .

إلى الشعب بوقف المظاهرات لإكتفاء بما أظهرته الامة من شدة سخطها على الوزارة، حتى الآن .

وانتهز ونستون تشرشل ، وزير المستعمرات ، حوادث الاسكندرية لكي يندد بالحركة الوطنية في مصر ، ويعلم ان أعمالنا في مصر لم تنته . ولا أرى ان الوقت قد حان لسحب الجنود منها . فقد يتخلص رعاي القاهرة والاسكندرية على حياة الجاليات الأجنبية وينهار صرح الإصلاحات التي تمت على يد الإدارة البريطانية (١) وفي أول يوليو — سافر الوفد الرسمي برئاسة عدلي يكن ، إلى لندن فوصلها في ١١ يوليو — وبدأت المفاوضات في لندن بين عدلي والورد كيرزون ، وزير الخارجية البريطانية وقدمت بريطانيا مشروعا لمعاهدة يتضمن ضرورة بقاء القوات البريطانية في أي مكان من مصر ، وبدون أي تحديد لمدة بقائها وأصررت بريطانيا في هذا المشروع على ضرورة وضع شئون مصر الخارجية تحت مراقبة المندوب السامي البريطاني ، وإخضاع الشئون الداخلية والمالية والعسكرية وشؤون العدل في مصر لمراقبة الممثلين البريطانيين ، هذا خلاف فصل شئون السودان عن مصر فصلا تاما . وعلى مصر أن تستمر في تقديم المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في السودان أو أن تؤدي للحكومة السودان عوضا عنها إعانة مالية ، ولكن على أساس خضوع القوات المصرية في السودان لأوامر الحاكم العام البريطاني (٢) . وطالت المفاوضات على غير جدوى ، فقد تمسك عدلي يكن بالتحفظات التي أبدتها الامة على مشروع ملنر ، بل ان عدلي أعلن عزمه على تقديم تحفظات أخرى وظهرت الشقة واسعة ما بين ما يعرضه

(١) جلال يحيى ، المرجع السابق ص ١٤٢ .

(٢) نفس المرجع ، ص ١٤٣ .

كيرزون وما يتمسك به عدلى . وهكذا تعنت الإنجليز في المفاوضات مع عدلى الذى كان يمثل (المعتدلين) . وربما كان هذا التعنت ، من جانب حكومة لندن ، مرجعه إلى ما كانت تعتقد فيه إنجلترا ، من أن (إعتدال) عدلى يكن سيسهل لها مهمة الحصول منه على تنازلات أكثر من غيره . ولكن عدلى يكن أثبت أنه لا يقل عن غيره وطنية وحرصاً على إستقلال بلاده . وأصبح واضحاً أن الإنجليز يهدفون من تشجيع (المعتدلين) إلى تمييز مكائهم هم في مصر ، فكان هذا ضربة قاصمة للسياسيين القدامى ، الذين كانوا إلى هذا الوقت يعتقدون أنهم أفدر من سعد زغول على تحقيق أمانى مصر القومية . ويكاد يكون النشل الذى لاقاه عدلى يكن في تلك المفاوضات قد فاق كل ما كان يحول بخياله أو حسب له حساباً ، وإستمر الإقتسام فى أجلى ممانيه . وكانت الأحوال قد تفاقمت فى مصر ، فى أثناء غياب عدلى يكن ، وتفرست سلطات الحكومة فى العناصر الوطنية ، وخشيت بريطانيا من أن يستمر سعد زغول فى إثارة الرأى العام ضدها . وبينما كانت المفاوضات تجري إلى فشلها المحتوم ، كان سعد زغول يشن حملة رهيبة على عدلى يكن والمنشقين ، وعلى الوزارة البريطانية . وأخذ يطوف بالمدن فى الدلتا والصعيد مشعلاً نيران الثورة أينما حل . فكان سعد زغول يخشى أن يعقد عدلى يكن إتفاقية مع كيرزون ، تكبل مصر كلها بالأغلال ، ولذلك فإن سعد زغول راح يفصح فى كل مناسبة محاولات حكومة عدلى يكن ، المتهورة .

ولم يكتف سعد زغول بفصح مؤامرة إنجلترا بالإشتراك مع عدلى يكن ، فى مصر ، وإنما أراد ان يطلع الرأى العام الإنجليزى عليها فى ذلك . فدعا بعثة من أعضاء مجلس العموم (حزب العمال البريطانى) لزيارة مصر والنزول فى ضيافته . ليروا حقيقة مشاعر الامة المصرية على طبيعتها ، ليصححوا الاخبار الملفقة التى تنشرها الصحافة الإنجليزية الامبريالية ، وإحتفل المصريون بأعضاء

البعثة في القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والمنصورة ، وأقام عمال السكة الحديدية الكهر بائية ، بمصر الجديدة ، حفلة تكريم للضيوف الإنجليز من حزب العمال (١) . وأخذت المظاهرات تطوف بالشوارع ، آتية بحياة سعد والإستقلال .

ويبدو أن جولات سعد زغول في الدلتا والصعيد قد أزعجت حكومة لندن ، فأمرت حكومة القاهرة بأن تصدر أمراً بمنع المظاهرات ، ونفذت القاهرة الأوامر . ورغم ذلك فإن مكانة سعد زغول كانت تتزايد علواً . الأمر الذي جعل اللورد كيرزون ، يلجأ في أثناء المفاوضات ، لعدلى يكن ، بأن إبعاد سعد زغول وبعض رفاقه عن مصر قد يهدىء الأمور ويهيء المناخ المناسب لإستئناف المفاوضات . ورفض عدلى يكن الإنسياق في هذا الإتجاه ، هعلنا ان إبعاد سعد ورفاقه قد يحدث إضطراباً عاماً في البلاد من شأنه أن يعقد المسألة المصرية .

وجاء يوم ١٣ نوفمبر ١٩٢١ — عيد الجهاد الوطنى — وظهر أن المفاوضات مشككة على الفشل التام ، فكان من مظاهر الإنقسام ، إقامة إحتفالين لذكرى هذا اليوم . الإحتفال الأول أقامه سعد زغول في سرادق كبير بالمينية ، ألقى فيه خطبة نارية ضد عدلى يكن ووزارته وتحدث عن رحلته في الصعيد وتعسف الإدارة في منعها . والإحتفال الثانى إقامه الأعضاء المنفصلون عن الوفد ، في فندق الكونتنتال وخطب فيه عبد العزيز فهمى ومحمود أبو حسين وإبراهيم

(١) يوسف نحاس — مفاوضات عدلى — كيرزون ، ص ٥٥ .

حاول ثروت باشا ان يمنع مجىء هذه البعثة ، وطلب ذلك من السلطات الانجليزية . ولكن كيرزون أوضح له انه لا يستطيع ان يمنع جوازات سفر أعضاء البعثة ، لأن هذا تصرف خطير ضد الحرية . كما أن عدلى يكن لم يشأ أن يتحمل تبعه هذا الأمر .

الهللأوى وعلى المنزلأوى وتوفيق دياب ومحمد حسين هيكل والشيخ محمد نجيت (١). هكذا كان الإنقسام واضحاً في الصفوف حتى بعد عودة عدلى يكن وإستقالته من الحكومة .

وأبت على عدلى يكن كرامته ان يقبل تحريض لويد جورج له على سعد زغول .

« مستر لويد جورج — . . . فان الهياج والشغب الذى يحدثه زغول يزعمهم ويخيفهم وهم لا يرضون ولا يحال أن يبطأطوا الرؤوس أمام زغول أو ان يسلبوا مواصلات الإمبراطورية إلى بلد يقوده زعماء يصارحون إنجلترا العداء .

عدلى باشا : ولكن زغول باشا لا يعلن عداء لإنجلترا ، وإنما هو يناهض الوزارة ويدعو إلى عدم الثقة بها .

مستر لويد جورج . . . وأنى لأعجب كيف لم تتخذ ضده إجراءات شديدة بمناسبة الفتن التى أحدثتها زيارته للصعيد ، وكيف أنه لم ينف من مصر ، وعندى أنه أكبر عدو لإستقلال مصر وأنه لا سبيل للإتفاق مع إسترساله فى التهميج .

عدلى باشا : ولكن إتخاذ التدابير الشديدة ضد سعد قد يحدث إضطراباً عاماً فى البلد ويخرج مركز الحكومة .

مستر لويد جورج — أن تكون هذه التدابير شراً ، من تركه يسترسل فى التهميج .
عدلى باشا : وما ترانى أصنع الآن فى هذه المفاوضات ؟

مستر لويد جورج : .. لا أرى ١١١ كيف يمكن للوصول إلى إتفاق ... ما دام
زغلول يسلك طريق التمهيج ...

عدلى باشا : لا يمكن أن أوافق على تأجيل المفاوضات الآن ، خصوصاً إذا
أريد بذلك التأجيل التمكن من نفي زغلول لتستأنف المفاوضات
بعد نفيه ... والاحكم أن تعملوا على إرضاء الأمة المصرية
بم شروع إتفاق يحقق مطالبها ولا يترك مجالاً لتمهيج سعد
أو غيره ، (١) .

وقطع عدلى يكن المفاوضات في ١٩ نوفمبر، وغادر لندن ومعه الوفد الرسمي
في ٢٠ نوفمبر ، واستقال من رئاسة الوزارة في ٨ ديسمبر ١٩٢١ ، لثلاثي تحمل
مسئولية نفي سعد زغلول . وكان من المتوقع أن يحدث تقارب بين عدلى وسعد ،
بعد أن تخلى عدلى عن الحكومة ، ولكن شيئاً من هذا لم يحدث .

٨ - عودة الوفد الى الوحدة :

وأثارت إنجليترا موجة من الإستياء في مصر ، عندما قدمت للسلطات في ٣
ديسمبر تبليغا يصف مصر بأنها جزء من مواصلات الامبراطورية البريطانية (٢) .
فدعا هذا سعد زغلول إلى مواصلة الجهاد وبدأ في تجميع الرأي العام من جديد .
ووافق يوم ١٨ ديسمبر ١٩٢١ ذكرى إعلان الحماية على مصر ، فانتهم زغلول

(١) جمهورية مصر — الكتاب الأبيض ، القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ،
ص ١٨٣ - ١٨٧ .

راجع : محضر الجلسة العشرين بين عدلى يكن ولويد جورج يوم ٢ نوفمبر
١٩٢٤ ، ص ١٨٥ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٢ ، أنظر النص الكامل للتبليغ .

للمناسبة ، وجعل الناس والهيئات ترسل احتجاجات إلى حكومة لندن. فقد اشترك في ذلك الهيئات النيابية والهيئات الدينية ، وأضربت المدارس ، وسارت المظاهرات في القاهرة وغيرها من المدن الهامة في مصر . وفي يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر ، أرسل زغول دعوة إلى نحو أربعمائة من النواب والأعيان وممثلي الهيئات والطوائف إلى اجتماع بنادى (سيروس) للنظر في الحالة القائمة . غير أن قلم المطبوعات أذاع بلاغا رسميا ، بمنع الاجتماع فاحتج سعد زغول على هذا الاجراء .

ثم عادت إنجلترا وإفترحت الخطأ نفسه الذى اقترحته عام ١٩١٨ ، وذلك باعتقال سعد زغول وخمسة من أنصاره ؛ في ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ ، ونفيهم إلى سيشل (١) ، الأمر الذى أعاد المنشقين ، ولو مؤقتا ، إلى صفوف الوفد وعوض سعد أ عما كان قد خسره بإنشاقهم عنه .

وكان أمين الرافعى ، قد دعا ، في الأسبوع الأخير من ديسمبر ١٩٢١ ، في جريدة الاخبار إلى توحيد الصفوف نتيجة لإعتقال سعد . وقد أرسل الوفد المصرى وهيئة كبار العلماء والسكرتير العام للحزب الديمقراطى وبعض المحامين احتجاجات على إعتقال سعد زغول ، وبذلك مساعى لعودة الأعضاء المنشقين إلى الوفد وهم (محمد محمود - عبد العزيز فهمى - حمد الباسل - أحمد لطفي السيد - حافظ عفيفي - عبد اللطيف المسكباتى - محمد على علوبة - جورج خياط) . فانضموا إلى الوفد الذين ظلموا مع سعد ولم يعتقلوا وهم (واصف بطرس غالى - وديع واصف - وعلى ماهر) .

(١) ظلوا مثنين فيها إلى ما بعد أن غادرها سعد زغول إلى منفى آخر في سجن طازق .

وكان من نتيجة نفي سعد زغول وأصحابه ، أن تجددت المظاهرات في القاهرة . وكان أعنفها في أحياء الدراسة والصاغة والذرب الأحمر وعابدين ووقعت بعض أعمال التخريب وأغلقت المحال التجارية والمصانع في كافة أنحاء القاهرة . وقرر الموظفون الاضراب ، وتم إعتقال المئات من المتظاهرين (١) . كما أن فكرة المقاومة السلبية بدأت في الرواج بين العناصر الوطنية كسلاح يشهرونه في وجه السياسة البريطانية .

وعمل الوفد على دعم صفوفه فضم إلى عضويته يوم ٣ يناير ١٩٢٢ كلا من (على الشمس - علوى الجزار - مراد الشريعى - مرقص حنا - عبد القادر الجبال) (٢) . على أن عودة الائتلاف إلى الوفد لم تنجح في خلق شعور متبادل بالثقة بين العائدين إليه ، وبين باقى الأعضاء . فلما أراد الوفد أن يضم أعضاء جدداً شعر (المنشقون) بأن زملاءهم يقصدون بذلك التقليل من شأنهم عند التصويت ، وتغاييب جانب الأعضاء الذين بقوا مع سعد زغول . فاستقال

(١) وقد بعث اللورد اللبى بتقرير عن الحالة في مصر ، بعد إعتقال سعد زغول ، بعث به إلى لندن جاء به : « . . . المدارس جميعها مضرّبة ، . . . بلغ عدد القتلى من المصريين في القادرة أحد عشر قتيلاً . وقتلى الرعاع في ٢٣ ديسمبر أوريان واعتدى على سيدة انجليزية تركب سيارة مفتوحة ، قذفها الرعاع بالحجارة . جملة المقبوض عليهم إلى اليوم ١٨٦ في القاهرة ، ٣٨٩ في الاسكندرية . وفي بور سعيد قامت مظاهرة مسلحة تعرض لها الجنود فقتلوا مصرياً واحداً وجرحوا ثلاثة . وفي السويس تسلم الجيش المدينة ، وقامت مظاهرة قتل فيها مصرى واحد وجرح ثلاثة » .

(٢) عبد الرحمن الراعى : في أعقاب الثورة (ثلاثة أجزاء) ج ١ القاهرة .

عبد العزيز فهمي وتبعه محمد محمود ومحمد على علوي وعبد اللطيف المكباتي وحافظ
عفيفي ؛ فكانت إستقالتهم نهائية . وبقي حمد الباسل وجورج خياط في الوفد (١) .
وعندما اعتقل سعد ، أراد أن يضمن إستمرار نشاط الوفد ، فترك قائمة بأسماء
أكثر من عشرين فرداً ، وأوصى الباقين أن يضمنوا بعضهم في حالة نفيه ، فإذا
نفوا هم بدورهم خلفتهم مجموعة ثانية من باقي العشرين . ولم يكن مكرم عبيد
، وفتح الله بركات اللذين إعتقلا مع سعد زغلول من أعضاء الوفد ، فضمهما سعد
إليه (٢) على الرغم من أن (المادة الثامنة) من قانون كانت تخضع انتخاب
الأعضاء الجدد للتصويت فإن الوفد لم يسير ، على ما يظهر ، على قاعدة ثابتة في
إختيار أعضائه الجدد . وفي غالب الأمر كانت الكلمة الأولى للرئيس . الذي كان
قد رأى بشاغب نظره ، نمو الطبقة الوسطى في مصر ، واضمحلال السياسيين القدماء
الذين كانوا في غالب الأمر من أصل تركي . فشجع الشباب من الطبقات الوسطى .
وإن كان البعض قد أخذ عليه هذا الاتجاه .

وقد كانت له مقولة رد بها على الذين لاموه ؛ فقال : « . . . بفتح الله يامعدي !
إن العجائز الذين عاشوا في عصر الإحتلال لا يصلحون لعهد الإستقلال . أما
لا أريد وزراء وموظفين كباراً يظنون أن مهمتهم هي إرضاء السلطات ،
واسترضاء الأجانب ، والخضوع للحاكم ، والتجبر على المحكوم . . . لا يامعدي
عجائزكم لا تنفعنا ! إذ نضعها للزينة فقط ونحن في حاجة إلى شبان للعمل » (٣) .

(١) أحمد شفيق باشا ، المصدر السابق ، تمهيد ، ج ٢ ، ص ٦١٩ - ٦٢٠ .

(٢) مجلة المصور ، العدد ٣٧ ، القاهرة ، ١٥ ديسمبر ١٩٣٢ ، مقال تحت

« عنوان » كيف يختار أعضاء وفد المصري الجدد » ص ٤ .

(٣) مصطفى أمين : عمالقة وأقزام . ص ١٤ .

٩ - مقاومة الوفد والسلاح « الاحرار الدستوريين » :

وقرر الوفد تنظيم المقاومة السلمية ، فأصدر في ٢٣ يناير ١٩٢٢ قراراً بذلك « وجعلوها على نوعين : عدم التعاون مع الافراد الانجليز سواء أكان ذلك للعمل أو للسياسة ، ثم مقاطعة البنوك والتجارة والسنن وشركات التأمين والمصنوعات الانجليزية (١) . ونشر الوفد نداء إلى الأمة بهذا المعنى : « وتألقت اللجان لتنفيذها لجنة مركزية في القاهرة ، ولجان مثلها في الاسكندرية وفي كل عاصمة من عواصم المديريات ، وكل لجنة مركزية تشكل بمعرفتها لجان فرعية في الأقسام والمراكز وغيرها حسب مقتضيات الأحوال ، وتكون مهمة هذه اللجان الإشتغال بأمور المقاطعة وعدم المعاونة ، وكلها تكون تابعة في المسائل الرئيسية للجنة القاهرة المركزية » (٢) وظهر أن الأمة متضامنة لإنجاح المقاطعة السلمية . فأصبح موقف السلطات البريطانية دقيقاً ، ورغم إعتقال أعضاء الوفد ، إلا أنه كانت هناك الصفوف التالية ، فظهرت وتولت القيادة .

وأحرزت سياسة المقاومة السلمية نجاحاً ملحوظاً ، وبخاصة في مسألة مقاطعة الوزارة ، فقد رفضت الساسة المصريون قبول المنصب ، واضطر اللورد النوبي إلى تكليف وكلاء الوزارات ، وهم من الانجليز ، بالقيام بمهام وزاراتهم حالما يتم تأليف وزارة . لكن لم يكن من المقدور هؤلاء تصريف الشؤون . وكان لابد من حل يخرج به من المأزق (٣) .

(١) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب ، ثورة ، ج ١ ، ص ٣٢ - ٣٧ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : نفس المرجع ، ج ١ ، ص ٣٥ - ٣٦ .

(٣) WAVELL, ALLENBY, P. 295

كانت أزمة الوزارة بعد إستقالة عدلى يكن أكبر تشجيع لسكى يفرض ثروت. شروطه لتولى الوزارة . لقد اشترط رفض مشروع كيرزون وأن تعلن الحكومة البريطانية إلغاء الحماية وتعترف باستقلال مصر . واشترط إعادة وزارة الخارجية المصرية وإنشاء برلمان من مجلسين وإطلاق يد الحكومة فى كل أعمالها ومنع المستشار المالى من حضور اجتماع مجلس الوزراء ، واحتفاظ المستشارين الآخرين برأيهم إستشارياً . وطلب رفع الاحكام العرفية والإفراج عن المعتقلين وإرجاع المنفيين والدخول فى مفاوضات جديدة ، بعد تشكيل البرلمان ، لإعطاء بريطانيا الضمانات التى لا تتناهى مع إستقلال مصر . وكانت هذه الشروط ضربة صاعقة أشعرت بريطانيا بأنها لن تجد بعد ذلك فى مصر من يتولى الوزارة وفق رغباتها ، وشعرت كل بريطانيا بضرورة إدخال تعديلات ضرورية على الموقف.

وكان اللورد اللبى قد حذر حكومته من فشل المفاوضات مع عدلى ، لذلك طلب إعداد برنامج سياسى لمصر فى حالة الفشل يتضمن إلغاء الحماية . وأمام هذه التطورات ، قرر اللبى أن يدخل فى معركة حاسمة مع حكومته . وكان قد اتصل بزعماء (المعتدلين) فى مصر ، واتفق مع ثروت باشا أن يؤلف الوزارة ، بشروط منها إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر . وإقتراح على حكومته أن تقبل الشرطين ، على أن تحتفظ بحرية العمل بالنسبة لمصالحها . وأصر اللبى على إجابة طلبه ، وأيده مستشاروه من الانجليز وكذلك جريدة التيمس **Times** وأصر على الاستقالة فى حالة الرفض (١). وبالرغم من معارضة الوزارة فى البداية؛ إلا أنها رضخت أخيراً وأصدرت تصريح ٢٨ فبراير ، الذى يعترف بمصر

(١) Wavell, Allenby, pp. 195-200.

تفاصيل إتصالات اللبى مع حكومته فى لندن كاملة .

مملكة مستقلة ، وينص على أن تحتفظ بريطانيا لنفسها بنقاط أربع عرفت بالتحفظات .

وكانت التحفظات الأربعة هي ، تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية والدفاع عن مصر ضد كل إعتداء أو تدخل أجنبي ، وحماية المصالح الأجنبية والأقليات ، والسودان . وكان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وثيقة هامة صدرت من جانب واحد دون أى التزام يقدمه الجانب المصرى . وكان هذا التصريح نقطة تحول خطيرة في تاريخ مصر السياسى والدولى ، وبداية مرحلة جديدة بعد إعلان الحماية عام ١٩١٤ . حقيقة أن هذا التصريح كان يجعل من استقلال مصر إستقلالاً شكلياً ما دامت مشكلة الجلاء لم تبحث بعد ، وما دام الجلاء هو أساس الاستقلال . ولكن مع كل ذلك فإن التصريح قفز بالقضية المصرية خطوة إلى الامام وأفسح المجال داخليا وخارجيا أمام مصر والمصريين .

وأعاد هذا التصريح إلى الفريق « المعتدل » ، بما فيهم الخارجون على الوفد بعض ما كانوا قد فقدوه بسبب فشل عدلى يكن في المفاوضات ، وتفوقات زغول الأخيرة ، قبل الاعتقال والنفي . فحاولوا جمع شملهم ، وتنظيم أمورهم ، وقرروا تشكيل هيئة سياسية شعبية تدعمهم . فألفوا « حزب الأحرار الدستوريين » في أكتوبر ١٩٢٢ . وعقد مؤسسه أول إجتماع لجمعيتهم العمومية في ٣٠ أكتوبر وألقى فيها عدلى باشا يكن خطبة تناولت ضرورة الأحزاب ومبادئ الحزب الدستورى وموقفه من القضية المصرية (١) . على أن الحزب المنسلخ من الوفد المصرى لم يستطع أن يكسب ولاء الشعب . فلم يكن له تنظيم

(١) احمد البيلى — عدلى باشا أو صفحة من تاريخ الزعامة المصرية ، بدون ناشر ، ١٩٣٢ ، راجع نص الخطبة ص ٢٥٣ - ٢٦١ ، وانظر كذلك : أحمد زكريا الشلق - حزب الأحرار الدستوريين ، دار المعارف ، ١٩٦٢ .

الوفد الشامل المتغلغل في كل أنحاء مصر . كما أن أعضائه كانوا في غالب الامر ،
 في منأى عن الشعب . وكانت تنقص زعماءه المقدرة على التجاوب مع الجماهير .
 ، فيالرغم من أن عدلى ، أبرز أعضائه ، كان نزيها مخلصا ، شديد الاعتزاز بكرامته
 ، متزن التفكير ، إلا أنه كان يفتقر إلى الجرأة والعزم وكان ينفر من الخصومة .
 « ولد أرسقراطيا ، أسمر البشرة » ملاحه زنجية ، ربما لأن أجداده السودانيين «
 « رجل الديوان ، فيه دم تركى أجنبى » ، (ليس في قلبه ما يضرم الشوق إلى
 الحرية والاستقلال) (١) ، « ثقافته فرنسية ، ونشأته وتربيته وعاداته فرنسية ،
 ، وتعلم الانجليزية على كبر ، كان أقدر على الكلام بالفرنسية أضعاف قدرته على
 الكلام بالعربية العامية ، ولم يعرف العربية الفصحى ، ولم يقرأ كتابا عن الادب
 العربى » ، « رجل مصالح أولا وأخيرا ولا يعنى بسواها ، وكل وسيلة تحقق
 مصالحه هي مقبولة فوراً ما دامت لا تعرضه للمتاعب والاضطراب ، ويرى أن
 المساومة وحدها هي سر النجاح في الحياة ، والنعممة والمكر وإنتهاز الفرص خير
 الوسائل في الحياة » ، « متكبر لا يترك أية عاطفة تسيطر عليه ، لا يعترف بالمثل
 العليا ولا يعرف الفداء ، ولا يتأثر كثيرا بما يصيب الآخرين ، لا يرى أى
 معنى للتمسك بالمبدأ أو الثبات على عهد ؛ وأن المثل العليا والتضحية عبث في
 عبث وتصرفات خيالية لا تليق » (٢) . ومع كل ذلك فقد كان يتمتع بصفات
 أخرى مؤكدة وبخاصة مهارته الادارية « كان رجل دولة » . وكان من النادر
 أن يكون محبوبا ، وقلة من الشعب يعرفونه ، ومع ذلك كان رجلا حكيما (٣) .
 وكان ينقص ثروت وصدق ومحمد محمود الاحترام الذى كان يتمتع به عدلى .

(١) محمد كامل سليم - المرجع السابق ، ص ٥ - ٧ .

(٢) محمد كامل سليم - نفس المرجع ، ص ٧ .

(٣) عناف لطفى السيد : تجربة مصر اللبرالية ١٩٢٢ - ١٩٣٦ ، ص ٩٠ .

١٠ - صعود القيادة :

وكان سعد زغلول عندما عاد من المنفى ، في ١٧ سبتمبر ١٩٢٣ ، يبلغ من العمر أكثر من ستين عاما . لكنه أقبل على العمل في سبيل تقوية الوفد ، وفي محاربة خصومه بنشاط يحسده عليه الشباب . فقد جناح الوفد على منظمات الطلبة . وكان الطلاب منذ « الثورة المصرية سنة ١٩١٩ » قد تدربوا على المشاركة في الحركة السياسية ، بتنظيم المظاهرات والإضراب عن تلقى الدروس ، وتنظيم الاجتماعات ، والخطابة . في جموع الطلبة والشعب . وكان الطلاب ، وقبيل عودة سعد زغلول من منفاه ، قد ألقوا اللجنة التنفيذية لهم ، ولجاناً فرعية لها في أنحاء البلاد ، وكانوا قد شاركوا في مقاومة الوفد السليبية للسلطات البريطانية . فاعترف سعد زغلول بهذه اللجنة ، وسمح لها بالإعتراف في (بيت الأمة) ، وشجع أعضائها على المشاركة في الحياة السياسية ، ووافق على ترشيح زعيمهم (حسن يس) لانتخابات مجلس النواب ، التي كانت ستجرى في ١٢ يناير عام ١٩٢٤ . (١)

وكان سعد قد فقد كل أمل في إعادة الوحدة إلى الصفوف ، فأخذ يشن على (العدلين) — أنصار عدلى يكن — حملات شعواء ، يرد بها على انتقاداتهم له وللوفدين ، ويهاجم تصريح ٢٨ فبراير . فقال في خطبة له في ٣٠ سبتمبر ١٩٢٤ . « أما الاتحاد الذى تتكلمون عنه — إتحاد السعدين والعدلين — (لا أحب أن يقال سعديون وعدليون ، وإنما أحب أن يقال وطنيون وغير وطنيين) فخير مرغوب فيه . » (٢)

(١) مجلة روز اليوسف ، عدد (٣١٦) ، ١٣ مارس ١٩٣٤ . القاهرة . ص ١٤ — ١٥ مقال تحت عنوان « من ذكريات الجهاد — لجنة الطلبة التنفيذية . منذ عشرة أعوام » .

(٢) مجموعة خطب وأحاديث صاحب المعالي زغلول باشا . ص ٢١٠ — ٢١١ .

وقال يهاجم تصريح ٢٨ فبراير : « جاءوا بتصريح ٢٨ فبراير على صوت المدافع وأزيز الصدور التي كانت تغل غصباً وسخطاً من نفي الأحرار وإبعادهم وأقاموا للمجىء به إحتمالاً رسمياً ليخمدوا الأمة عن المعنى الحقيقي لإستقلالهم المزيف . ذلك الإستقلال الذى إلتقطت السياسة حرزه من مرق المستعمرين وثبتوه في طوق الحماية ، ولفوه في (بقجة) من الأضاليل فما إغترتم بما زخرفوا وبما زينوا ورفضتم أن تشتركوا في إحتمالهم » (١)

وكان لحملات سعد زغلول هذه بالغ الأثر في وجدان الشعب المصرى ، ظن معه ألقاس « إن الدستورين قد باعوا الوطن للانجليز ، وأنهم خرجوا من دينهم وأصبحوا كفاراً » . (٢) ومع أن أتباع حزب الأحرار الدستوريين كانوا قليلين ، وظل دائماً يمثل حزب الأقلية ، إلا أنه كان حزباً أهميته تنوق أعدادهم بفضل مكانة أعضائه . كان هذا الحزب هو حزب المفكرين ، (حزب الصفوة) ، صلاته قليلة بال جماهير التي كانت بلا شك مخلصه في تأييدها للوفد المعارض . لقد صار الحزب معروفًا بحزب (الذوات) ، ولعل السبب في ذلك لم يكن درجة ثراه . أعضائه — إذا كان الوفد أغنى منه كحزب — وإنما بسبب إبتعاده عن المناوشات اليومية للحياة الحزبية العادية . وقد أدرك رجل الشارع بحدة فراسته ، أدرك بغريزته أن الأنماط السياسية لها صلة مباشرة بالوضع الإجتماعى ، وأن رجال

(١) سالم عبد الحميد — الوعيم الخالد . مطبعة صلاح الدين ، الاسكندرية .
بدون تاريخ — والخطبة ألقاها سعد زغلول في حفل للطلبة في ٧ ديسمبر ١٩٢٣ .
ص ٨٢ — ٩٥ .

(٢) احمد شفيق باشا — الحرية الاولى لسنة ١٩٢٤ ، القاهرة ، بدون تاريخ . ص ٥ من خطاب لعبد اللطيف المكباتى في ٢٣ نوفمبر ١٩٢٣ .

- حزب الأحرار الدستوريين يمثلون البورجوازية الواسعة الثراء الذين يفكرون بعقليتهم وأيديولوجيتهم الخاصة .

هؤلاء هم خصوم سعد زغلول ، الذين لم يتوانوا في الرد عليه . فاتهمه عبد اللطيف المكباتي بالغيرة من عدلى يكن ، أثناء المفاوضات مع ملنر والعمل على هدمه . (١) وإتهمه محمد على علوبه بأنه سبى (دس) على الملك . (٢) ولقد بلغت هذه الحملات حدتها من الجائعين قبيل الانتخابات لأول مجلس نواب في ظل إستقلال تصريح ، ٢٨ فبراير .

وعلى الرغم من سعد زغلول إستمر في إصراره على أن الوفد ، موكل عن الأمة ، يعبر عن إرادتها في موضوع عينته لنا وهو الإستقلال التام (٣) . ولكى يزرع الثقة فى عدلى يكن وفى المنشقين من الوفدين ، مؤيديه الأساسيين ، طلع سعد زغلول بهذا المفهوم الصوفى عن الوفد ودوره هو فيه ، وهو الموقف الذى يلتزمه غالبية الثوريين الذين يدعون أنهم مختارون ، لأنهم دائماً على جانب الحق . لقد كتب سعد فى مذكراته « يلزم أن أضع نصب عيني أن أكون يوماً من الأيام « قريداً ، لا زميل لى . وما بى من حاجة لأن أكون « موفداً » ولا أن أكون رئيس حزب بل يكفى أن أكون « ممثل للغة » وحاملاً لمبدأ ، فإذا كان لهذا أعضاء كانوا معى ، وألا بقيت وحدى . وكان سعد زغلول يقول علانية أن الوفد ليس حزبا ، بل مفوضا يتخذ سلطته من الشعب ومعبراً عن إرادة الشعب ، تماماً نفس العبارات التى إستخدمها مصطفى كامل وطبقها على حزبه .

(١) احمد شفيق باشا — الحولية الأولى لسنة ١٩٢٤ . ص ٦ .

(٢) احمد شفيق باشا — نفس المصدر . ص ٧ .

(٣) مجموعة خطب سعد ، ص ٢٧ .

لقد قال سعد زغول ، مجرم من يقول أننا حزب يطالب بالإستقلال، وإستطرد .
لأن هذا يتضمن أن هناك أحزاباً أخرى لا تريد الإستقلال ، فالشعب بأسره .
ريد الإستقلال، ونحن المتحدون بلسان الشعب نطالب به نحن أمناء الشعب» (١).
لما كان الزعيم الفلاح يعبر عن رغبات كل الفلاحين وكل أولاد البلد — المحرومين .
من ميراث مصر — في معارضتهم لعدلى يكن ولكل (الذوات) الآخرين الذين
يهوهم على مدى قرن من الزمان . وبإعتباره صوت الرأى العام ؛ كان الوفد، إذن
هو الحكم النهائى فى كل القرارات التى تتخذها أية حكومة كانت فى الحكم ، لقد
كان الوفد السلطة الحقيقية فى البلاد، لأنه هو وحده الذى يعرف ما يريد به الناس ،
وكان الوفد وحده هو الذى يؤمن على حماية مصالح الشعب . لقد كان أبرع وسيلة
للمطعن فى دوافع أى حرب آخر إذ من الواضح أنه ليس مفوضاً من الشعب ،
وكانت هذه العقيدة هى التى سيطرت على جوهر الوفد حتى عام ١٩٢٤ .

فقد كان الوفد قد دخل مرحلة جديدة فى تطوره ، فقد أصبح بالفعل حزباً
من الأحزاب . ولم يفكر سعد زغول نفسه ، وجود أقلية تعارضه ، ودخل
الانتخابات على هذا الأساس ، وعندما فاز أنصاره بأكثر من ٧٠٪ من مقاعد
النواب تولى الوزارة .

وإستدعت المرحلة الجديدة من الوفد مزيداً من التنظيم ، رأى سعد زغول
ضرورته على أثر إحساسه بوطأة المعارضة لسياسته فى البرلمان . فعقد مناصروه
من النواب اجتماعاً فى ٢٦ أبريل ١٩٢٤ ، وقرروا تأليف « الهيئة البرلمانية
الوفدية » تضمهم جميعاً بقصد تنسيق سياستهم تجاه المسائل التى تعرض على
المجلس . كما قرروا تأليف « لجنة تنفيذية » تضم النواب من أعضاء الوفد وممثلين

(١) عبد الخان لاشين — سعد زغول . ص ٢٢٨ .

عن المدرجات بحيث يكون لكل مديرية يبلغ عدد نوابها ١٤ نائباً أو أقل من ذلك يمثل ، وممثلان عن كل مديرية يزيد نوابها عن ذلك العدد . وحدث انس النظام ، من جانب أنصار الوفد أنصار الوفد في مجاس الشيوخ ، فاجتمعوا في ٢٤ مايو ١٩٢٤ ، وألغوا هيئة شيوخ وفدية ، برئاسة فتح الله بركات . كما تقرر إنشاء ناد باسم (النادى السعدى) ليكون مقراً لمداولات الأعضاء (١) . وبهذا اكتسب الوفد تلك السمات التي بقيت تلازمه خلال وجوده : فله قانون ورئيس . وهيئة ظلت تسمى (بالوفد المصرى) ، ولجنة برلمانية ، ولجنة شيوخ ، ودار الحزب ، إلى جانب دار سعد زغلول (بيت الأمة) . وبلغ الوفد أوجه في ظل رئيسه ، فقد أثبت أنه حزب الأغلبية الساحقة ، واكتسح الانتخابات . وعبر سعد زغلول عن فخره وسروره الطاغى بذلك عندما قال : « وتمت كلمة ربك للمخلصين ، ولا يحيق المكر السوء إلا بأهله ، وما كان ربك بظلام للعبيد » . (٢)

وخلاصة القول ، وما تقدم عرضه نرى أن فكرة فتح باب المسألة المصرية كانت ماثلة في أذهان الساسة المصريين خلال فترة الحرب العالمية الأولى ، وأن الأمير عمر طوسون هو أول من فكر بتأليف وفد للمطالبة بحقوق مصر . وأجمع السياسيون من البداية على زعامة سعد زغلول ، الذى كانت جهوده بعد الحرب ، خلافا لما يذهب إليه البعض ، إستمراراً لجهوده قبل الحرب . وعلى الرغم من أن سعد زغلول وصف بالتطرف ، فإنه بدأ معتدلاً وإستمر كذلك . وعلى الرغم من أنه كان أكثر تمسكاً بمطالب الأمة من عدلى يكن وأصحابه ، فإن مطالبه لم تكن

(١) احمد شفيق — الحولية الاولى . ص ١٥٠ — ١٥٤ .

(٢) سالم عبد الحميد — الزعيم الخالد . ص ٩٥ — ١٠٣ .

من خطبه لسعد زغلول في ٢٥ يناير ١٩١٤ في حفلة النواب .

فتألف إختلافاً جوهرياً عن مطالبهم، أقدم كانوا جميعاً على إستعداد لعقد إتفاق مع بريطانيا يخضع مصر لسيطرتها . وقد فات ليفي من الكتاب والمؤرخين أن لاحظوا تكيف سعد زغلول مع الظروف وما ترتب على ذلك من تعديل في رأيه السياسية .

ونلاحظ أن الوفد مر في تطوره خلال نشأته بثلاث مراحل . إبتدأت الأولى بتأليفه في ١١ نوفمبر ١٩١٨، وإنتهت بإنتشاقه على نفسه في يناير ١٩٢١ . وكان خلال هذه الفترة ينطق بإسم الامة المصرية كلها .

وإبتدأت المرحلة الثانية بإنتشاقه ؛ فإنتسلك منه حزب الأحرار الدستوريين في أكتوبر ١٩٢٢ . وعلى الرغم من أن المصريين كانوا منقسمين إلى (سعديين) و (عدليين) ، فقد قامت محاولات لجمع العنوف نجحت نجاحاً وقتياً ثم لم تلبث أن فشلت نهائياً . وأصبح الوفد في المرحلة الأخيرة، منذ إنتسلاخ حزب الأحرار منه ، حزباً من الأحزاب السياسية المصرية . وقد نظم الوفد صفوفه خلال هذه المرحلة على هذا الأساس، وإعترف بإعترافاً ضمنيماً بالأمر الواقع . وبلغ في هذه المرحلة أوج قوته في ظل زعيمه . وترجع إنتصارات الوفد خلال هذه المرحلة ، إلى فهم سعد زغلول لنفسية الشعب المصري ، وصلابته وثقافته، وبلاغته وإعتياده على الطبقة الوسطى ، وخاصة الطلاب والمحامين والموظنين .

هذه مرحلة من تاريخ الوفد المصري ، وعلينا ان نستكمل مسيرة الوفد ، ونعرض لمعاركه من اجل الدستور والديمقراطية .

البَابُ الثَّانِي

الدستور ومركته

الفصل الخامس

وضع الدستور وإعلانه (١)

كان تراجع بريطانيا وإصدارها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ يهدف تغيير الشكل الخارجى لنظام الحماية وإعطاء مصر لونا جديداً منها مع إحتفاظ بريطانيا بسيطرتها على أهم مقومات هذا الاستقلال . وهدفت بريطانيا من وراء إعطاء هذا التصريح شغل المضربين بالقضايا الداخلية والمشكلات الدستورية والنظم الحزبية حتى تتمكن هى من مواصلة سيطرتها على الموقف . ولكن إذا كان الدستور هو من مستلزمات إستقلال الدول الحديثة ، فقد كان من الواجب على المصريين أن يجابهوا مشكلة المفاوضات مع بريطانيا للوصول إلى حل ، يرضى الطرفين ، بشأن العلاقات بين البلدين . فهل تسمح بريطانيا بسير المفاوضات فى طريق منطقى يودى إلى حل جذرى لهذه المشكلة المتعلقة ؟ خاصة أن بريطانيا لم تكن توافق على مجرد التفكير فى إجلاء قواتها عن مصر ، ولا فى إمتيازاتها الخاصة بشؤون العلاقات الخارجية ومركز الأجانب ، فى الوقت الذى كانت تخشى فيه دائماً من إتحاد الكلمة بين شقى الوادى ، بين مصر والسودان . لنتوقع إذن أن تبدأ الحياة الدستورية فى مصر هادئة تأليف وزارة تمثل رأى الشعب وتهدف إلى المفاوضة مع بريطانيا . ولنتوقع كذلك تدخل عوامل مفاجئة خارجية وداخلية تعمل على هدم هذه الخطة ، هدم الدستور وفصل مصر عن السودان وإحداث نكسة فى الموقف العام .

(١) د. خالد نعيم .

١ - وضع مودة الدستور وإعلانها :

بداية تقرر حقيقة وهى ، أن مصر من أسبق بلاد المنطقة فى التعرض للمؤثرات الغربية والسيطرة الأجنبية ، وأيضاً من أسبقها أخذاً بالنظام النيابى منذ عام ١٨٦٦ وبالدستور منذ عام ١٨٨٢ . غير أن خضوعها للسيطرة البريطانية فى عام ١٨٨٢ قد عرقل فيها تطور الانظمة الديمقراطية ، الامر الذى أوجب على الحركة الوطنية المصرية أن تضع المطالبة بالدستور ، فى صدر قائمة مطالبها . منذ أوائل القرن العشرين ، هذا إلى جانب مطالبتها بالإستقلال التام .

وعندما قامت « الثورة المصرية سنة ١٩١٩ » ، وشاركت فيها جميع طوائف الأمة ، انبثقت من الأمة لجان شعبية تصب فى (الوفد) الذى لم يكن منذ البداية حزباً بالمعنى الأوروبى للكلمة ، يقدر ما كان حركة سياسية تمثل الأمة المصرية . التى سلمت مصيرها لرعيم (سعد زغلول) كان يتقدمها فى المطالبة بالجلال والاستقلال . كان الوفد حركة شعبية تضم الأقباط والمسلمين ، ولا تلقى إعترافاً للوعى الطبقي : فلم يكن يحقق الوفد أهدافه الخاصة بتحديد السلطة الملكية ومواصلة الكفاح ضد بريطانيا لم يكن لديه سوى طريق واحد ، هو حماسة جماهير الأمة التى كانت تسير خلفه ، وهى حماسة لم تكن تكفى فى مواجهة الوسائل التى كانت فى يد كل من بريطانيا والسلطان أو الملك . ولم يكن ممكن الخطر الذى يتعرض له الوفد هو السلطان أو الملك أو بريطانيا ، بقدر ما كان مرجعه التناقض الكامن فى تكوينه ذاته . فأعضاء الوفد مسلمون وأقباط ، كانوا ينحدرون من طبقات إجتماعية متباينة (كبار ملاك الأراضى ، الفلاحين ، الحرفيين ، العمال ، الطلبة) وجميعهم يمثلون إتجاهات مختلفة وفى بعض الأحيان متعارضة . ومع ذلك فإن هذه الفئات فى البداية جمعتها الروح الوطنية المتدفقة ، ثم أخذت تنفصل

تمسكها بالتدريج نتيجة الازمات ، وفتور الحماسة للنضال التي كانت تميزت
بالمخاوف الأولى .

حقيقة أن سعد زغلول استطاع أن يجمع الامة المصرية تحت زعامته أثناء
الثورة ، وبتوجيه منه أصبحت الحركة الوطنية حركة مستقلة بذاتها تحتل
الصدارة من الحياة السياسية المصرية . ولكن كان من الصعب عليه أن يحافظ
على زعامة كل الفئات التي دخلت ميدان العمل السياسى ، فكان تكوين الأحزاب
بعد الثورة المصرية سنة ١٩١٩ أمراً حتمياً ، للاختلافات التي كانت كامنة بين
السياسيين فى الطبائع والامزجة . ففى الوقت الذى ظلت بقية الجماهير على
إخلاصها للوفد ، مع انضمام الطبقة الوسطى وفئات المثقفين وبعض كبار الملاك
إليه ، انشق عن زعامته أفراد العائلات التركية الأجنبية القديمة ، وبعض من
الارستقراطيين المصريين ، وكونوا حزب الأحرار الدستوريين ، الذى كان منذ
البنداية عميلاً للملك . بإعتبار أن أعضائه كانوا يتحاشون ثورية الجماهير . وكان
من الطبيعى أن يلجأ هذا الحزب وغيره من أحزاب الأقلية الأخرى التي ظهرت
على مسرح السياسة فى مصر ، إلى إنتهاج وسائل غير مشروعة تضمن لهم مواجهة
جماهيرية الوفد وتنظيمه وزعيمه .

أما الأحرار الدستوريين فكانوا يرون أن التعاون مع إنجلترا هو السياسة
المثللى ، فانه من الامتطاعه عن طريق هذا التعاون بلوغ الاستقلال المنشود
شيثاً فميشاً ، متى نضج الثعب وإستقام أمره فى التعليم والسياسة والصحة ،
«وما إليها من مظاهر التقدم . وإتباعاً لهذه الساسة ، أو لهذا الفهم للإستقلال
والعلاقة بإحتلال ، قبل الأحرار الدستوريون بمصر ربح ٢٨ فبراير أو بتعبير
أصح سبوا للحصول عليه ، وإعتبروه خطوة كبرى فى سبيل إعداد الشعب .

للاستقلال وتدرجه في طريق النضج الدستوري (١). ولكن كان رأى سعد زغلول والوفد أن التصريح الذى تمخض عنه مفاوضات أجرتها أقلية منشقة ، لم يكن إلا دكارثة وطنية ، تنازلا عن الحقوق الوطنية . وخيانة للقضية الوطنية (٢). ومع تباين وجهات النظر ، فإن القيمة الوحيدة لتصريح ٢٨ فبراير هى أنه مهد الطريق للدستور ولقيام حياة برلمانية .

ولقد أخذت مصر في ترتيب الحياة الجديدة. بعد أن عين عبد الخالق ثروت رئيساً للوزراء ، في مارس ١٩٢٢ . واستجابة للمذكرة الملحقة بتصريح ٢٨ فبراير التى بعث بها المندوب السامى إلى السلطان فؤاد بشأن إقامة برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسؤولة عن الطريقة الدستورية (٣). أختيرت لجنة لوضع مسودة الدستور وقانون الانتخابات. وأدرك الوفد أنه طالما رفض الاعتراف بشريعة التصريح ، فإن أى إشترك من جانبه فى لجنة الدستور ، سيكون قبولاً ضمناً للتصريح ، ولهذا عارض الوفد يون فى تشكيل اللجنة دستورية ، وتباحثوا من أجل قيام جمعية تشريعية إنتخابية على اعتبار أنها الوسيلة الوحيدة التى يرضون عنها لوضع مسودة الدستور . ولكن طلبهم رفض من جانب حكومة ثروت . لذلك قاطعوا اللجنة وأخذ الوفد يون.

(١) محمد ذكى عبد القادر - محنة الدستور ١٩٢٣ - ١٩٥٢ . مسد بولى . القاهرة ١٩٧٣ ص ٤٩ .

(٢) عفاف لطفي السيد - تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ - ١٩٣٦ ، المركز العربى ، القاهرة ، ١٩٨١ ص ١٠٢ .

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى - تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاصرة . دار المعارف . القاهرة ١٩٦٧ . ص ١٢٩ .

يطالبون بإلغاء قانون الأحكام العرفية ، وإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين ،
والمنفيين .

٢ - لجنة الثلاثين :

وشكلت اللجنة الدستورية في ٣ أبريل ١٩٢٢ إثنين وثلاثين عضواً (١) ،
أو ثلاثين عضواً ، ضمت العقليات القانونية الرائدة في ذلك الوقت ، رجال من
أمثال : حسين رشدي وعبد العزيز فهمي ، ومحمد حسين هيكل ، كما ضمت ممثلي
أقليات دينية وأعضاء من مختلف الجماعات مثل عرب البدو ، الذين كان يمثلهم
صالح الملووم . ولقد أراد عبد العزيز فهمي ، أن يخرج دستوراً مثالياً ، دستوراً
بضمن للشعب الحصانة من الإجراءات التعسفية من جانب السلطة التنفيذية أو من
جانب الملك . وكان بينما كان حسين رشدي أكثر واقعية من عبد العزيز فهمي ،
وأدرك رشدي أن الملك فؤاد لا يمكن أن يقبل دستوراً يسلبه كافة سلطاته ،
ولذا شرع رشدي في الوصول إلى حل وسط بين الكمال وبين ما هو
يمكن (٢) .

وكانت لجنة الدستور ، برئاسة حسين رشدي ، لا تمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً ،
باعتبارها لجنة حكومية . وربما كان هذا سبب من أسباب إعتراض الوفد على
التمثيل فيها ، وكانت حجته أن وضع الدستور ، أي دستور ، لابد وأن يكون
على يد جمعية منتخبة حتى لا يكون منحة يسهل التلاعب بها ، لذلك أطلق سعد

(١) عفاف لطفى السيد - المرجع السابق . ص ١٠٣ .

(٢) عبد العزيز فهمي - هذه حياتي . ص ١٤٠ - ١٤١ .

زغلول على هذه اللجنة (لجنة الاشقياء) (١). كما أن الحزب الوطني رفض الاشتراك كذلك في هذه اللجنة .

وإستمر عمل هذه اللجنة ستة شهور ، من أبريل حتى أكتوبر ١٩٢٢ ، وخلال جلسات اللجنة التي حفلت بالمناقشات القانونية المستفيضة ، ظهر على السطح إتحاهان ، الأول . إتحاه ديمقراطي يضم أنصار حكومة ثروت ، والثاني : الملك فؤاد (٢) . وتحولت الجلسات إلى مناظرات جدلية ، يحاول كل إتحاه أن يغلب رأيه على الآخر . وإستطاع حسين رشدي ، رئيس اللجنة أن يوفق بين هذين الإتحاهين .

وكان الإتحاه الثالث ، إتحاه رشدي التوفيقى الذى إستطاع أن يوائم بين نزعة الأوتوقراطية ، وبين مبدأ الأمة مصدر السلطات ، فقد أبقى على سلطة الملك . وهكذا إستمرت اللجنة فى عملها حتى أتمته . ورفعت اللجنة مشروع الدستور وقانون الانتخابات إلى عبد الخالق ثروت ، رئيس الحكومة ، فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٢ . ولكن الملك فؤاد كان لا يرضى عن إصدار الدستور لأنه كان سيحدد من سلطاته الواسعة ، ويجعل للشعب كلمة فى الحكم . ولذلك فإن الملك فؤاد كان يتابع كل جلسات لجنة الدستور بإهتمام بالغ .

(١) على شلبى ومصطفى النحاس جبر - الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٢٣ - ١٩٣٦ . وأنظر كذلك : محمد زكى عبد القادر - نفس المرجع . ص ٥٣ الهيئة العامة القاهرة ١٩٨١ . ص ١٢ .

(٢) عبد العظيم رمضان - تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ . ص ٣٧٤ . يذكر بالتفصيل اللجان المتفرعة عن اللجنة الاساسية ، وأهم أعمالها .

وكان فؤاد شديد السخط على ما أسماه « إنتقاص سلطنة الملك » . (١) ولذلك
 شه ع في إتباع سياسة مضايقة الوزارة في محاولة لوعزعة الثقة في ثروت ، والمحاولة
 في وقيع الدستور . فقد كان فؤاد يبغض ثروت دائماً لصدافته الوثيقة بعدلى
 ي ، الذى كان باستثناء سعد زغلول ، المصرى الوحيد القادر على أن يصمد أمام
 فؤاد ، بل وأحياناً ما كان يوقفه عند حده . وزادت الكراهية التى كان يكنها
 الملك لكلا الرجلين وبالتالي لأصدقائهما، مع شكوكه فى أن سيكون الدستور وسيلة
 أسية قد يستخدمونها للحد من الإمتيازات الملكية ، فالدستور سيكون متحرراً
 جداً وديمقراطياً جداً ، ولهذا فاتح الملك فؤاد الوفد فى تشكيل وزارة ، كوسيلة
 لإقطاء وزارة عبد الخالق ثروت . (٢)

وفى ذلك الوقت بدأ التفكير فى تأليف وحزب الأحرار الدستوريين . وكان
 على وثروت يدركون تماماً نوايا الملك ، فكانت فكرة تأليف هذا الحزب من
 أول مساندة وزارة عبد الخالق ثروت ، وكذلك من أجل حماية مسودة الدستور
 وقدت إجتماعات عديدة لإنشاء الحزب ، فى سراى عدلى يكن (٣) . وأخذ ثروت
 يجتبع أنصار الوزارة للوقوف فى وجه الملك ، ولما كان هؤلاء هم الذين وضعوا

(١) عبد الرحمن الرافعى — فى أعقاب الثورة المصرية . ج ١ ، ط ٢ .

القاهرة ١٩٥٩ . ص ٧٤ .

(٢) F.O.; 8693/371. Wavell Allenky to Harold Curzon, (٢)

15 Aug, 1922.

(٣) احمد زكريا الشلق — الأحرار الدستوريين ودوره فى السياسة المصرية.
 أول دراسة جامعية ، حصل بها الباحث على درجة الدكتوراه ، كلية
 الآداب ، جامعة عين شمس ١٩٨١ . أرجع لتفاصيل الإجتماعات الأولية
 لإنشاء الحزب .

مسودة الدستور، وقاموا بصياغة مواده، فكان من الطبيعي أن يعملوا على حمايته .
وعند تأليف الحزب تقرر أن تنضم اليه جميع أعضاء لجنة الدستور ، وعدد آخر
من ذوي النفوذ .

أما احمد لطفي السيد الذي عاد لمتقلد منصباً حكومياً ، مديراً لدار الكتب ،
والذي كان يعتبر واحداً من ألد أعداء الملك فؤاد ، وكان أيضاً واحداً من
مؤسسي الحزب ، لم يكن بمقدوره أن ينضم إلى الحزب رسمياً ، ولذا كان يعمل
في الخفاء منظماً له، ووقع لإختياره على الدكتور محمد حسين هيكلي ليعمل محرراً
لجريدة الحزب (السياسة) التي ما لبثوا أن أصدروها . وكان احمد لطفي السيد
يؤمن بأن ثروت وصدق، بإعتبارهما اليد اليمنى لعدلي يكن خلال وزارته الاخيرة ،
لذلك يجب أن يكونا عضوين في الحزب ، غير أن محمد محمود إعترض بشدة على
إضمام صدقي ، مدلل على أنه لا يمكن أن يعمل معه ، لذلك لم ينضم صدقي إلى
الحزب رسمياً .

وكان في مقدمة أهداف الحزب ، ومبادئه ، الدفاع عن الدستور وسرعته
إصداره (١) . وقد جاء هذا في الكلمة التي ألقاها عدلي يكن في أكتوبر ١٩٢٢ ،
والتي أعلن فيها ميلاد حزب الأحرار الدستوريين ، فقد أعلن خلالها برنامجهم
« . لتأييد إستقلال مصر ، وقيام حكم دستوري ، وحماية الحقوق المدنية ،
وحرية الرأي ، وإقامة عدالة إجتماعية » . ويذكر البعض أن كاتب هذه الكلمة
لعدلي يكن ، هو احمد لطفي السيد . (٢)

(١) عبد الرحمن الرافعي — المرجع السابق . ص ٧٤ .

(٢) عناف لطفي السيد — المرجع السابق . ص ١٠٤ .

٣ - وزارة محمد توفيق نسيم وتشويه مسودة الدستور :

وفي هذه الأثناء كانت القنوات قد منحت للوفد مع القصر ، وكان القصر . أعطى الضوء الأخضر لإخراج وزارة ثروت ، وتحجيرها وإسقاط هيبتها . إقتهز الوفد هذه الفرصة للقضاء على المنشقين عنه، الذين ألقوا حزب الأحرار . لدستوريين . فأخذت الصحف المؤيدة للوفد ، والصحف المتعارضة للحكومة ، هاجم أعضاء الحزب الوليد (الأحرار الدستوريين) ، وتصفتهم بأنهم « قتلة . لصوص » ، وأنهم ظنوا بتشكيل هذا الحزب يكتفهم أن يحطموا الوفد رمز لوطنية . وكان الوفد يأمل في تأليف وزارة برياسة توفيق نسيم ، يؤيدها . الملك والشعب . فأصدر المصري السعدى بك القائم بأعمال رئيس الوفد منشوراً . ماجم فيه وزارة ثروت .

ودبرت مؤامرتان في وقت واحد ، الأولى من جانب الوفد ضد أعضاء بارزين في حزب الأحرار الدستوريين (المنشقين) هما عدلى ورشدى ، والشانية من جانب القصر ضد ثروت ووزرائه . فقد أسند الوفد في المؤامرة الأولى إلى شفيق منصور مهمة إغتيال عدلى يكن وحسين رشدى ، في يوم ذهابهما إلى إجتماع الحزب في نوفمبر ١٩٢٢ ، ولكن لما ألغى إجتماع الحزب لسبب ما ، وعلم بإلغائه جميع الأعضاء فيما عدا عضوين هما : حسن عبد الرازق باشا ، وإسماعيل زهدى ، وكان الرجلان يشبهان إلى حد كبير في مظهرهما الخارجى ، عدلى يكن : وحسين رشدى ، شكلا ونحجماً ، فلما وصلا إلى مقر الحزب ، أطلق عليهما شفيق منصور الرصاص وأرداهما قتيلين . (١) وهكذا تطورت الحرب الباردة بين الوفد .

(١) عقاف لطفى السيد — ص ١٠٦ .

حيث تذكر ، أنه من سنخريات القدر أن سعد زغلول لم يصل إلى عليه . شيء عن الإغتيالات لأنه كان في المنفى .

و المنشقين ، — الأحرار الدستوريين — إلى حرب ساخنة ، بصورة لا تعرف الهوادة واللين .

وكانت المؤامرة الثانية ، الذى دبرها الملك ضد ثروت ووزرائه ، تتمثل فى أن الملك كان قد قرر الصلاة فى يوم أول ديسمبر ١٩٢٢ بالجامع الأزهر ، ودعا ثروت فى هذا اليوم إلى أن يصحبه فى موكبه. وكان مرتباً بعد صلاة الجمعة وخروج الملك من الجامع الأزهر يتم الاعتداء على الوزراء بالضرب فى الجامع حيث لا يستطيع البوليس أن يتدخل لإنقاذهم . غير أن ثروت إلتقط أحد خيوط المؤامرة ، فسارع بتقديم إستقالته يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ إلى فؤاد الذى قبلها بعد نصف ساعة من رفعها إليه ، ثم إستدعى نسيم باشا لتكليفه بتأليف الوزارة الجديدة . (١)

والواقع أن وزارة ثروت كانت تفتقر إلى سند شعبي ، ورغم أنه كان قد عرض شروطه لقبول الوزارة ، إلا أنه تغاضى من جانبه عن رأى الأغلبية . فقد إستند ثروت إلى رأى (المنشقين) فى الوقت الذى كان فيه الرأى العام يهاجمهم. وزادت حوادث الإغتيال السياسى فى عهده مما جعل الحكومة البريطانية تتدخل بالإحتجاج ضد مرتكبيها. فتعسفت الوزارة مع المعارضة وهى الأغلبية وأخذت فى إضطهادها وفى إلغاء الإجتماعات السياسية لذوى الإتجاهات المعارضة لها وإباحة لإجتماعات الموالين لها . كما أمرت بتعطيل بعض الصحف . وكان لإعتقال بعض أعضاء الوفد المعسرى فى عهد وزارة ثروت ، قد ساعد مع الحوادث المتقدمة على إحراجها فسقطت وإستقال .

(١) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق . ص ٧٤ ، وعبد العظيم ومضان ، المرجع السابق . ص ٣٨١ .

وفي ٣ نوفمبر ١٩٢٢ ألف محمد توفيق نسيم ، الذى كان يشغل منصب رئيس الديوان الملكى ، الوزارة . ولقد عملت وزارة نسيم بالفعل على حذف النص الخاص بأن الامة مصدر السلطات من الدستور ، جعلت إعطاء الرتب والنياشين من حق الملك وحده ، وجعلت عدد الشيوخ المعينين مساوياً لعدد الشيوخ المنتخبين ، وجعلت تعيين رئيس مجلس الشيوخ من حق الملك وحده ، وأخرجت بعض المباحثات التجارية من رقابة البرلمان ، وأبقت على سيطرة الملك على معاهد التسليم الدينى وشئون الأوقاف . (١)

وجاءت بريطانيا من جانبها وطلبت إدخال تغيير خطير يتنافى مع وحدة وادى النيل ، وهو حذف النص الخاص بالسردان ، وخاصة المادة التى تنص على تلقيب الملك بملك مصر والسودان ، والمادة التى تنص على السودان ، ولو أنه جزء من مصر ، سيقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص . وعلى الرغم من بما بذله نسيم من محاولات للتوفيق بين وجهتي النظر المصرية والبريطانية فيما يختص بالمادتين ٢٩ ، ١٤٥ من الدستور ، إلا أن حكومة لندن تشبثت بحذف لقب مصر والسودان وقصره على ملك مصر . وبذلك سللت وزارة نسيم لطلبات الإنجليز . ولم يكن اضطراب نسيم إلى التسليم بمطالب الإنجليز هو وحده ما تعرض له مشروع الدستور إذ أدخل نسيم عدة تعديلات أخرى إستهدفت زيادة سلطات الملك على حساب حقوق ممثلى الشعب ، فتعرض الدستور للتشويه والمسخ على يد وزارة ، لصطنعها القصر ليتولى بواسطتها الحكم ، (٢) إستقلت فى ٥ يناير ١٩٢٣ ، وإن كان من الأجدر بها أن تستقيل قبل أن تسلم بمطالب الإنجليز .

(١) جلال يحيى — المرجع السابق . ص ١٤٩ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق . ص ١٩٠ .

وظلت البلاد بلا وزارة لما يقرب من أربعين يوماً ، وإستمرت حوادث
سقوط القنابل والاعتقالات السياسية. وأُغتيل عدد من الضباط البريطانيين، وعاش
السياسيون المصريون في فرع من أن يغتالوا، وقد كانت هناك محاولات لإغتيال
ثروت ومحمد توفيق نسيم ، وعزيت هذه الأفعال إلى جمعية الوفد السرية. وصار
الأمن العام في ذلك الوقت مشكلة مع المظاهرات والإنتشاقات اليومية ، وتمكنت
المدن الكبرى موجهة من الفرع . وأغلقت السلطات بيت الأمة واعتقلت أعضاء
سجد من الوفد المصري والحزب الوطني . (١)

وخلال هذه الفترة استدعى الملك فؤاد على يكن لإسناد رئاسة الوزارة إليه
وكان هذا كافياً لإثبات أن فؤاد تراجع عن فسخ الدستور ، ولم يجد منفراً من
أن يصدر الدستور في الشكل الذي أعدته اللجنة الثلاثية ، . ولقد قبل عدلى
تأليف الوزارة مشروطاً عدة شروط منها أن تعود الأمة إلى وحدتها الأولى ،
وبإلغاء الأحكام العسكرية من جانب السلطات البريطانية . وما أن وصلت أخبار
هذه المحادثات بين الملك وعدلى ، إلى الوفد ، حتى أسرع الوفد وأصدر نداء في
٢٠ فبراير ١٩٢٣ أعرض فيه بشدة على عودة عدلى يكن إلى الحكم ، وناشد فيه
الأمة المصرية بالمثابرة على الجهاد ، فاعتبرت السلطات البريطانية ذلك النداء
تحريض سافر من جانب الوفد ، على تصعيد الإضطرابات ، خاصة وأن القاهرة
والجيزة كانتا قد شهدتا حوادث إعتداء على أرواح الإنجليز ، كان أبرزها حادثة
٤ مارس ١٩٢٣ . (٢) وبذلك ضاع كل أمل في تأليف وزارة برئاسة عدلى يكن
مويدة من جانب الإنجليز .

(١) د. جلال يحيى - المرجع السابق . ص ١٥٠ .

(٢) عبد العظيم رمضان - المرجع السابق . ص ٣٨٦ - ٣٨٩ .

• حادثة إلقاء قنبلة على ثلاثة من الجنود البريطانيين .

٤ - وزارة يحيى إبراهيم وموقفها من الدستور :

وفي مارس ١٩٢٣ شكلت أخيراً وزارة إدارية مؤقتة برئاسة يحيى إبراهيم ، وانت وزارة بدون برنامج لإكمال العملية التي بدأها نسييم لمسخ الدستور . فقد تم عرض الدستور ، في عهد تلك الوزارة لمزيد من التعديل والمسخ والتشويه ، وبعد وقع عبء النضال في هذه المرحلة على كاهل الأحرار الدستوريين . فما أن تم إلى علمهم أن الدستور قد تعرض للتشويه والمسخ في عهد وزارة نسييم باشا - وكان هذا الأمر حتى ذلك الوقت لا يزال سراً - حتى إحتج أعضاء اللجنة المستر على هذا التشويه ، وقعوه جميعاً وقدموه إلى يحيى إبراهيم ، وناشدون أن يصدر على الأقل - كما وضعته اللجنة - وكان أقوى هذه الإحتجاجات مطالبان اللذين وجهها عبد العزيز فهمي إلى رئيس الوزراء وأكد فيها أن الشعب يحق أصيل في الدستور وأن الأمة مصدر كل سلطة ثم ناشده إصدار الدستور كما وضعته اللجنة الثلاثين . (١)

وكان حزب الأحرار الدستوريين يقف بمفرده في هذه المعركة ، مدافعاً عن الدستور ، بينما كان موقف الوفد المصرى من مسألة تعديل الدستور حرجاً لا أية ، فقد كان الوفد يرى فيه مشروعاً رجحياً وضعته لجنة من الاشتقياء ، لذلك فإن الدفاع عنه من جانب الوفد كان أمراً خطيراً ، وكان سيفسر على أنه صرة له ، وفي نفس الوقت لم يكن بمقدور الوفد أن يقف في هذه المعركة موقفاً جيباً ، فنجده عند تعديل نصوص السودان . يعلن أنها (تكبة وطية) ، وفي

(١) على شلبي - مصر الفتاة ودورها في المجتمع المصرى ، القاهرة ، كلية
أدب ، جامعة عين شمس ١٩٧٥ . (رسالة ماجستير غير منشورة) ص ٤ - ٥٥ .

البيان الذى كان له فى ٣١ يناير ١٩٢٣ ، يذكر فيه ، أن تعريض نصوص الدستور ، على ما فيها من عيوب ، لتدخل أجنبى حرمان الأمة من وضعه هو تفريط فى حقوق البلاد المقدسة وتمكين لسلطة الغاصب ، . وقد تتفق مع القائلين بأن مواقف الوفد هذه من الدستور كانت تتم عن الضعف وعدم القدرة على تكييف موقفه بإزاء الظروف التى فرضت نفسها ، بعد أن أصبح مشروع الدستور حقيقة قائمة لا سبيل إلى تجاهلها (١) . وربما كان هذا الموقف من جانب الوفد ، لعدم وجود القيادة الحكيمة ، خاصة وأن سعد زغلول كان منفياً خارج البلاد . وسوف نرى كيف سيتغير موقف الوفد ، مع الإفراج عن سعد زغلول وعودته من الاعتقال .

وعندما أطلق سراح سعد زغلول ورفاقه ، وعادوا إلى مصر فى سبتمبر ١٩٢٣ ، كان فى حالة أكثر هدوءاً ، فقد أعلن قبل وصوله عن إستعداداته لأن يضع يده فى يد أى شخص يعمل معه ، لتحقيق آمال مصر كاملة ، وأضاف أنه لا يزيد إلا خدمة الملك والبلاد ، وتوجه لزيارة الملك فؤاد فور وصوله . (٢)

٥ - صدور الدستور :-

على كل حال . . صدر الدستور فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ ، وجاء مقرأ بأن مصر دولة ذات سيادة حرة مستقلة ، ملكها لا يتجزأ ولا ينزل منه عن شئ ، وأن السلطات مصدرها الأمة وقرر مبدأ المساواة بين المصريين أمام القانون ومساواتهم

(١) على شلبى ومصطفى النحاس — المرجع السابق . ص ١٧ .

(٢) مذكرات فتح الله بن كات . (١٩٢٣) ، ١٥ : ١١ .

نقلا عن : عفاف لطفي السيد — المرجع السابق . ص ٩ .

في المجتمع بحقوقهم المدنية والسياسية وما وااتهم في الواجبات . نص على الحرية الشخصية وكمال حرية العقيدة وحرية الرأي وحرية الصحافة وحظر الرقابة على الصحف ومنع تدخل الإدارة لإلزامها أو تعطيلها أو إلغائها . حظر نفي أى مصرى . وحظر تسليم اللاجئين السياسيين . قرر حرمة المنازل وحرمة الملكية النردية ومبدأ إستقلال القضاء . ونص على تكوين البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، يؤلف الأول من أعضاء ينتخب ثلاثة أضعافهم ويعين الباقون ، والثاني من أعضاء منتخبون نص كذلك على مسؤولية الوزارة أمام مجلس النواب ، وضرورة حصولها على الثقة . وكان للملك حق حل مجلس النواب ، ولكنه لا يجوز له حل المجلس الجديد لنفس الامر . وكان على الملك أن يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، وكانت القوانين تصدر بعد إقرار البرلمان لها وتصديق الملك عليها . ولم يكن للملك حق تعطيل أى مشروع بقانون لفترة أكثر من ثلاثون يوماً . وصدر في نفس الوقت قانون الانتخابات .

وأخذ الكثيرون ينتقدون الدستور في مواضع متعددة ، ولكن هذه الإنتقادات لم تتجاوز النشر في الصحف أو الخطابة في المجتمعات . فمنهم من قال : « إنه منحه من الملك ، فقد صدر بمرسوم منه وضم مبادئ عامة جعلت مرد الساطة في البلاد إلى الملك ، وإن كان الدستور قد نص على أن الامة مصدر السلطات ؛ فإنه في نفس الوقت نص على أن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالإشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب ، وأيضا السلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود الدستور . وإستطاع القصر أن ينقل الساطة الحقيقية من يد الامة إلى يده بإحتفاظ الملك بكثير من الصلاحيات ؛ كتبعية المعاهد الدبلوماسية للقصر ، ومنح الرتب والنياشين ،

وحتى تولية وعزل الضباط ، وحق حل مجلس النواب دون قيد أو شرط ، (١) .
وكان هذا في النهاية هو نصيب مصر من الإستقلال والدستور الذي تمخض عن
تصريح ٢٨ فبراير .

وظهر وكأن البلاد ستسير في طريق متحرر ، خاصة بعد أن رأت السلطات
البريطانية الإفراج عن زغلول والمعتقلين الآخرين في مصر والخارج . ولقد
استعادت مصر بعد مفاوضات مع المندوب السامي البريطاني بإجازة كل ما قامت
به السلطات العسكرية البريطانية من إجراءات إدارية وقضائية وتشريعية مدة
الاحكام العرفية . وذلك بإصدار قانون التعريضات في ٣٠ مارس ١٩٢٣ ،
والغى في ٥ يولييه ١٩٢٣ قانون الاحكام العرفية (٢) .

وعاد سعد زغلول إلى مصر في شهر سبتمبر ١٩١٣ وإحتفلت به الأمة من
أقصاها إلى أقصاها وأكدت هذه الحفاوة زعامة سعد للأمة ، وتعلقها به وإظهارها
له على أنه أقوى شخصية في مصر . واستعد سعد لعملية توحيد الصنوف ، فقد
كان يبدو أنه في حالة إستسلام ، ولكنه سرعان ما أخذ يشن على (المنشقين) حملات
شعواء ، يرد بها على إنتقاداتهم له ولوفدين . وكانت حملات سعد زغلول هذه
تأثير بالغ في الشعب ظن منه الناس . إن الدستوريين قد باعوا الوطن للإنجليز
ولأنهم خرجوا من دينهم وأصبحوا كفاراً ، . وبلغت هذه الحملات من الجانبين
ذروتها قبيل الإنتخابات لأول مجلس نواب في ظل الاستقلال والدستور .

(١) عبد العظيم رمضان — المرجع السابق ، ص ٣٩٢ .
وأُنظر كذلك : على شلبي ومصطفى النحاس — المرجع السابق ، ص ١٨
(٢) عناف لطفى السيد — المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

إن الوفد بعودة سبيله زغلول ، قد دخل مرحلة جديدة وفي ظل الاستقلال ، دخل مرحلة متطورة . فقد أصبح الآن بالفعل حزباً من الأحزاب . ولم ينكر مسعود زغلول نفسه ، وجود أفضلية تعارضه ، ولذلك قرر دخول الانتخابات . وكان هذا الموقف سبباً في حملة من الأحرار الدستوريين عليه ، إذ قالوا كيف يستنكر الوفد التصريح والدستور ، ثم يترك في تنفيذهما ؟ . . . وقد رد مسعود زغلول على ذلك رده المشهور : إن الاستنكار شيء والتنفيذ شيء آخر ، (١) .

ولما كان قانون الانتخاب الذي صدر مع الدستور يجعل الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين ، فقد إقضى الأمر — وقتاً طويلاً لإعداد كشف الناخبين في جميع أرجاء البلاد — لتنفيذه ، فحدد يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٢٣ موعداً لإجراء انتخابات المندوبين الثلاثين ، وحدد لإنتخاب النواب يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ (٢) .

واستدعت المرحلة الجديدة من الوفد مزيداً من التنظيم ، رأى مسعود ضرورته ، على أثر إحساسه ، بخطورة المرحلة القادمة . وقد إهتمت الأمة بإلحاح انتخابات بدرجتها إهتماماً عظيماً دل على إرتقاء النضج السياسي في مصر . وتبع الناس بلهفة إجراءات التمهيد للانتخابات ، وتألفت اللجان الشعبية في مختلف المدن والقرى ، وكان معظمها من لجانب الوفد . وقد ظهر فوز الوفد في انتخابات المندوبين الثلاثين ، فإن معظمهم كانوا من أنصاره وكان ذلك إيذاناً بنمو

(١) محمد زكي عبد القادر — نفس المرجع ، ص ٥٤

(٢) عهد الرحمن الراجعي — المرجع السابق ، ١٣١

الوفد في إنتخابات النواب والشيوخ (١) .

٦ - الانتخابات :-

وتولت وزارة يحيى إبراهيم في ١٢ يناير ١٩٢٤ إجراء الإنتخابات ، ودخلتها أحزاب الاحرار الدستوريين ، والحزب الوطنى ، والوفد ، وفريق كبير من المستقلين ، وجرت في جو مشيع بالحرية الكاملة ، والحيدة التامة ، وكان دليل ذلك ، سقوط رئيس الحكومة ، يحيى إبراهيم نفسه في دائرته الإنتخابية (منيا القمح) وفوز مرشح الوفد عليه (٢) . وكان سقوطه هذا وسام لنزاهة الرجل ومحاظته على حرية الإنتخابات ، ولم يسمح لاحد من رجال الإدارة أو غيرهم بالتدخل ، وإكتسح الوفد الحركة إكتساحاً لم يسبق له مثيل . وجاءت النتيجة مفاجأة لكل المراقبين السياسيين : وعلى الرغم من أن الإنتخابات جرت على درجتين ، فإن المرشحين الوفديين فازوا في أكثر الدوائر ولم تنجح للأحزاب الأخرى أن تحصل على غير مقاعد محدودة العدد ، لا تتجاوز في مجموعها عشرين دائرة من ٢١٦ (٣) .

وكانت هذه الإنتخابات بمثابة حكم أصدره الشعب على القيم الحقيقية للأحزاب ، والقوى التي تقدمت تلمس ثقته . فقد بلغ عدد المقاعد التي فاز بها الوفد ١٥١ مقعداً بينما فاز الاحرار الدستوريون بـ ٧ مقاعد ، وفاز الحزب

(١) عبد الرحمن الرافعى — نفس المرجع ، ص ١٣٢

(٢) نفسه — ، ص ١٣٦ — ١٣٩

(٣) محمد زكى عبد القادر ، المرجع السابق ، ص ٥٤

الوطني ، بمقعدين وبدا أنه حزب لا أنصار له تقريباً ، مع أنه حزب مصطفى كامل القديم ، وفاز المستقلين بـ ١٥ مقعداً . كما أسفرت النتائج أيضاً عن أن كل الزعماء من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين ومن يتحاطنون معهم أمثال عبد العزيز فهمي (أبو الدستور) وإسماعيل صدقي ، ومحمود عبد الرازق ، سقطوا في الانتخابات ، وكان الوحيد من بين زعماء حزب الأحرار الدستوريين الذي فاز .
قعه هو محمد محمود باشا .

وهكذا تركزت كتلة الشعب تركيزاً ظاهراً في الوفد وزعيمه سعد زغلول . وأصبح من الطبيعي أن يعرض الملك على سعد زغلول تشكيل الوزارة بصفته زعيم الأغلبية . فتقدم يحيى إبراهيم باستقالة وزارته إلى الملك في ١٧ يناير ، دون أن تجرى انتخابات مجلس الشيوخ ، مؤثراً إفساح المجال للأغلبية لكي تمارس سلطاتها الدستورية ، فقبل الملك الاستقالة في ٢٧ يناير ١٩٢٤ ، وعهد إلى سعد زغلول بتأليف الوزارة في ٢٨ يناير ١٩٢٤^(١) . ولكن سعد زغلول تردد في قبول الوزارة لنفسه ، وبين إسنادها لإحدى الشخصيات الكبيرة في الوفد ، مما أثار عليه القصر ، وبدأ صندقة نزاع طويلة واصل خلالها القصر نظره إلى حزب الوفد على أنه حزب جمهوري .

٧ - الوزارة الوفدية عام ١٩٢٤ :-

ولكن سعد زغلول وافق على تشكيل الوزارة ، ووضع برنامجاً لإنشائها وسياسياً لحكومته . وكان البرلمان الأول الذي عقد في عام ١٩٢٤ أول مظهر نظامي لبروز سلطة الشعب كقوة مؤثرة في الحكم ، بل القوة الوحيدة التي لها

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى - المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

حق الحكم . وكان هذا تطوراً عميقاً دل على أن الشعب نما نموا ملحوظا ، وأضحى على الرغم من كل القوى التي حاربتة ووقفت دونه ، القوة الأولى المرهوبة الجانب .

ولكن هل كان كذلك حقا ؟ . من حيث الواقع الظاهر ، نعم . ومن حيث الدستور ، نعم . ومن حيث دعوة زعيم الأغلبية لتولى الحكم . . نعم . ولكن هل إمترد الشعب سلطته الفعلية حقاً بقيام الدستور في عام ١٩٢٤ ، وإجراء إنتخابات حرة خالية من كل ضغط ، وهل أصبح كل شيء ، مهد لحكم سليم صحيح ، قوامه الشعب ؟

الإجابة على كل هذه التساؤلات . . لا !! ولهذا يمكننا أن نختار عام ١٩٢٤ مناسبة نبدأ بها صفحته الجديدة في تاريخ مصر المعاصر ، فترة شككت إنفصالا عن الماضي بالمعنى الثانوى لحسب . وليس إنفصالا بمعنى آخر ، فلقد إعترفت بريطانيا رسميا بمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة ، لها نظام ملكى وراثى ، وحكومتها برلمانية ، هذا من الناحية النظرية ولكن الواقع هو أن مصر كانت لا تزال سلطنة الإحتلال قائمة ، مثلة فى المندوب السامى وجنده وضباطه ومدافعه المشبته فى كل ركن من البلاد ، كانت مصر لا تزال مثقلة بالمستشارين البريطانيين فى الجيش والإدارات ، وكانت الحكومة تحدد من حريتها الإمتيازات الأجنبية التى إستمريت تستثنى أغنى المواطنين الأجانب من قوانينها التشريعية والمالية ، وكانت مشكلة السودان لا تزال بدون حل ، ولذلك كان إستقلال مصر يعده كثير من المواطنين « دعاية قانونية » ، « عظمة ألفت لهدتهم » ، بينما أكثر السياميين إعتدالا ، كانوا يعتقدون ، من ناحية أخرى ، ولهم بالمثل ما يبرر إعتقادهم ، « أن الإستقلال الشرعى خطوه فى الإتجاه السليم قد ينتهى وحده بإعتراف فعلى بالحقوق المصرية » . « إن قيام البرلمان وإجراء الإنتخابات

وإعطاء الحكم لزعيم حزب الأغلبية ، كل أولئك ليسوا إلا تمثيلية لا حقيقة لها ، (١) .

لقد وصف موظف بريطاني بمصر ، الموقف في عام ١٩٢٤ ، في خطاب بعث به لصديق له في لندن ، وتنبا فيه بالانحطاط السياسية المقبلة في لغة عبرت عن ثاقب فكره فقال : د . . . إن السلطات البريطانية في مصر على وفاق اليوم مع كل الأحزاب لأنها تدرك أن : —

أ — أي حزب يتولى الحكم سيوجه إليه إتهام ، بأنه بالغ في الخضوع للمندوب السامي .

ب — والمعارضة ستتفاوض مع المندوب السامي لضمان مساعدته لإسقاط الحكومة .

ج — وستصرح الحكومة علناً عن منخطها على المندوب السامي بينما هي سرّاً تعتمد على تأييده .

د — وسيبحث كل واحد على الجلاء التام عن مصر والسودان ؛ ولكنه أضاف أنه لا يشعر أي واحد من البريطانيين بقلق لأنهم يعرفون أن الجيش المصري مجرد من فعاليته لأن « كل ذخيرهته في القلعة ، وتتولى كتيبة بريطانية حراستها حراسة فائقة » (٢) ؛ ياله من تعليق ساخر ، ولكنه بارع جداً ، فقد صيغ في إطار ما هو متوقع أن يحدث فعلاً .

(١) محمد زكي عبد القادر — نفس المرجع ، ص ٥٥ .

(2) F.O.; 8963/37/. Mr. Murrady to Mr. Ingram, 26 Dec. 1923

خطاب من السيد موراي بالقاهرة إلى السيد إنجرام بلندن .

وكانت هناك طبقة كبار الملاك من المصريين ، الذين سقطوا في الانتخابات أو نجحوا على حد سواء ، شعروا أن سلطتهم التقليدية في قراهم وأطيانهم قد إهتزت ، لأن الفلاحين الذين كسبوا حق الانتخاب سيصبحون قريباً أقل ليونة وأكثر إستتصاء . ولذلك فإن نظرهم إلى البرلمان والدستور ، كانت نظرة شك وريبة وخوف . وكان هناك طائفة من الموظفين المصريين رقوا في عهد الاحتلال وبلغوا مناصب كبرى . وهؤلاء كانوا غير مؤمنين بالحركة الوطنية ، وكانوا يؤمنون بأن السلطة الفعلية الإنجليز .

وكان هناك فريق من المثقفين ، الذين سقطوا في الانتخابات ، لأنهم كانوا ضد الوفد ، ولا من المقربين للشعب ، إما إستعلاء بأرستقراطيةهم الفكرية ، وإما لإعتقادهم أن النظام الدستوري الواسع المدى لا يصلح لمصر . ثم أخيراً كان القصر الذى ضاق بالدستور يوم أصدره ويوم نفذه ويوم جاء إلى كرسى الحكم بالوفد وزعيمه سعد زغلول .

هذه هى القوى العديدة التى كانت تعمل كلها ضد الدستور والبرلمان وسلطان الشعب ، وكانت أدوارها مختلفة وأهدافها متباينة ، ولكنها إنفقت فى قليل أو كثير ، على الكيد للبرلمان الجديد ولرئيس الوزارة الجديدة . فهل كان الشعب قادراً أن يقف فى وجه كل هذه القوى ، وأن يحمى الدستور والبرلمان دون أن يسقط ؟ وهل كانت الحكومة البرلمانية الأولى فى مصر بقادرة أن تحارب فى هذه الجبهات وهى ضامنة أن الشعب سيتهمل ؟ (١)

مها يكن من أمر ، فقد بدأت حكومة سعد زغلول التجربة ، رغم أنها

(١) محمد زكى عبد القادر — المرجع السابق ، ص ٦ .

ستكون تجربة قاسية مرة ، لأن استقرار النظام الدستوري كان في حاجة إلى كفاح طويل .

كانت وزارة سعد زغلول الجديدة خليطاً عجيباً من الوفدين المخلصين والسياسيين المحنكين ، أمثال محمد سعيد ونوفيق نسيم رئيسي الوزراء السابقين ، وأحمد مظلوم رئيس آخر جمعية تشريعية . وكان غريباً أن تضم أول وزارة وطنية مثل هؤلاء . وفي نفس الوقت ولأول مرة في تاريخ مصر الحديث ، يلي منصب الوزارة — في وزارة سعد الجديدة أشخاص من صميم الشعب ومن أبناء الفلاحين أمثال ، مرقص حنا ، ونجيب الغرابي ، ومصطفى النحاس ، وفتح الله بركات . علاوة على أن سعد زغلول نفسه كان فلاح من صميم الريف . ولكن القضية في واحة مثل محمد سعيد كان سياسياً بلا مبادئ وكان محل شك الكثيرين . لقد قبل أن يشكل وزارة بعد إستقالة حسين رشدي في عام ١٩١٩ ، وهو إجراء كان يعتبر في حينه مضرًا بالوفد والقضية المصرية الوطنية ، ولكن كانت له عصبية مناصرة قوية بالأسكنية ، وكان نسيم رجلاً محترماً ، خدّم رئيساً للديوان الملكي ، وكان أول من رحبوا بتودة سعد زغلول من المنفى ، ومهد الطريق للقائه بالملك ، وبذا كان من الواضح أنه الجسر بين الوزارة الجديدة والقصر ، وكان مظلوم حيادياً . وكان السبب الرئيسي في إختيار سعد زغلول لهؤلاء الرجال هو إعتقاده أنهم سينفذون أوامره ، ومع ذلك فقد كان لهم من المكانة ما يكفي لأن يخدموا كرباط يربط بالماضي وبالملكية . أما بقية الأعضاء الفلاحين الوفديين ، كان من بينهم إثنان من الأقباط مرقص حنا وواصف غالي .

كان فتح الله بركات ابن أخت سعد ويده اليمنى ، وقد مكنته مهارته التنظيمية

للفرد اكتساب تأييد شعبي وافر في الوجه البحري ، كفلاح ثرى من الأعيان ، فضلا عن أنه كان سياسياً بارعاً ، فضلا على أنه هو الذى خطط لملات الدعاية وسافر إلى قرى الوجه البحري قرية قرية ، ليجمع التأييد للفرد . كرس الرجل نفسه تماما لخدمة خاله ، ومع ذلك فقد كان جهله بلغة أجنبية يقف حجرة عثرة في طريقه ، في وقت كانت فيه العلاقات مع بريطانيا عنصرا هاما وحيويا في الحياة السياسية في مصر .

وكان النحاس قاضيا سابقا وعضوا في الحزب الوطني ، ولكنه انضم إلى الوفد عندما انفقت الأحزاب على التعاون في عام ١٩١٩ ، وكرس جهوده لسعد زغلول والوفد ، ولكن كان يعتبره بعض الوفديين ذا شخصية متقلبة ، في حين يرى البعض الآخر « أنه لم يكن صحيح العقل تماما » (١) . وكان حكم سعد عليه ، أنه متسرع ، عنيد ، ينقصه مراعاة السلوك العام . ولقد زاد إعجاب سعد به لموهبته في أداء الأمور على أكمل وجه ، ولما له من موهبة برهنت على فائدتها بوجه عام في شئون تنظيم مظاهرات الطلبة في سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٠ (٢) . فإذا كان مصطفى كامل هو أول من استخدم الطلاب في الأنشطة السياسية كوسيلة من وسائل الضغط ، فإن الوفد بمنزل جهود مصطفى النحاس قد هدتها ، وطورها إلى وسيلة قوية .

وواصل غالى هولين بطرس غالى ، رئيس الوزراء الذى أغتيل عام ١٩١١ .

(1) F. O; 10020 / 371 , 5 Jan. 1924 .

برقية من كلارك كير ، القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى إلى رامن مكدونالد .

(٢) مذكرات فتح الله بركات لسنوات ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ، ١٧ - ١٩ .

نقلا عن عفاف لطفى — المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

كان واصف رجلا ذكيا مثقفا ، أقرب لأن يكون شاعرا ، كان مثزوجا بفرنسية ، لذلك كان يمتهر فرنسى الميول ، ولما إغتيل والده ، خلق حساسية فى الدوائر القبطية بزعمة القول ؛ بأنه أخذ جانب مغتالى أبيه ضد مغتالى وطنه ، ومع ذلك ، لم يكن معتادا ، باستثناء تلك الحالة الوحيدة ، على أن يصرح بمثل هذه التصريحات الباطنية ، وكان يعتبره كل من الانجليز والمصريين رجلا رزينا حكيما .

بدأت الوزارة عملها ، سارت فى الحكم سيرة جديدة لم تشهد فى الوزارات التى كانت تعينها السراى أو سلطة الإحتلال ، أو السلطان معا . وكانت حريصة جدا على حقوقها تجاه القصر . وأخذت الوزارة تثبت شخصيتها الوطنية وإعتدادها بشقة الشعب ، وتدافع عن حقوقه وحرياته بما أحفظ عليها سلطات الإحتلال والقصر والفئات الأخرى . « فأفرجت عن المعتقلين السياسيين ولكن الأحداث لم يمها طويلا لى تصادم مع القصر . ذلك أن سعد زغلول قد أصر على أن الامة هى مصدر السلطات ، وكان يعتقد أنه زعيم يمثل الامة ، فاستقلت وزارته بشئون الحكم مستندة بذلك إلى الدستور فأثار عليها بذلك حنق القصر ، (١) .

ونجح سعد زغلول فى إيقاف المواطنين والمستشارين البريطانيين عند حدهم ، والحد من نفوذهم ، فأغضب ذلك دار المندوب السامى . لقد إختلف سعد مع القصر على تعيين ٢ أعضاء مجلس الشيوخ ، وكان القصر يعتبر ذلك التعيين من حقه ولم يكن سعد مستمسك برأى الدستور الذى ينص على أن الملك لا يباشر سلطته إلا بواسطة وزرائه وبالنص القائل بأن مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة وعلى النص الآخر الذى ينص على أن توقيعات الملك تحتاج إلى أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون حتى تصبح قابلة للنفاذ .

لقد رضى القصر على مفضض بالتحكيم الذى وقع فى هذا الخلاف والذى نص على أن « عدم مسئولية الملك تعتبر أساساً لهذا النظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته إلا بواسطة وزرائه ، وهو مبدأ لا يشمل أى إستثناء من الوجهة القانونية بل تمتد إلى جميع أعمال الملك ، فإذا إستثنى عمل واحد فإن هذا الإستثناء يصيب النظام فى روحه وأساسه ، لذلك أرى أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء » (١) .

وهكذا أصبح على سعد زغلول أن يواجه نفوذ القصر ذو النزعة لائوتوقراطية ، فى الوقت الذى يواجه فيه إنتهاز بريطانيا الفرصة للتدخل فى شئون مصر الداخلية . وكان عايمه أن يحسب حساباً للمعارضة ، والمنشقين ، ولهذه الحفنة من الرجال الذين يدينون « بعبادة الشخصية » ، والذين اضطروا إلى التساهل مع الانجليز ، لئلا يحاربوا زعامة سعد زغلول للأمة .

وكان سعد لا يقبل كثيراً بالمعارضة سواء داخل البرلمان أو خارجه ، وإنتهز كثير من أعضاء الوفد فرصة التفافهم حول الحكومة لئلا يعملوا على الإفادة لأنفسهم وللمعارفهم ، فبدأت المحسوبية . ولكن المسألة التى أطاحت بسعد وأخلت بالتوازن الدستورى جاءت من مكان آخر ، وكانت تتعلق بروح مصر ، ومورد مائها وحارس حياتها ؛ جاءت بشأن السودان .

(١) على شلبي ومصطفى النحاس — المرجع السابق ، ص ٢٠ — ٢١

تفاصيل التحكيم على يد البارون الهلجيكى — فان دن بوش .

الفصل السادس

ضرب الدستور^(١)

كانت ١٩٢٤ في مصر عام « زغلول » ، فلقد طلعت عليه وهو سيد مصر الأعلى لو إستثنينا القوة الساهرة لبريطانيا العظمى وراء الموقف . وكان في إعتقاده أن يستطيع شل هذه القوة بمفاوضاته مع حكومة العمال التي تألفت في إنجلترا منذ عهد قريب . وحل ٢٧ يناير ١٩٢٤ فأصبح زغلول أول رئيس وزارة لمصر في ظل الدستور الجديد . وتوات في نفس الوقت تقريباً أول حكومة للعمال رأسها رامزى مكدونالد ، واحتفظ بوزارة الخارجية مع رئاسة الوزارة؛ وكانت له بسعد زغلول معرفة شخصية ، وكثيراً ما كان يعبر عن ميله لتحقيق آمال مصر في الإستقلال التام كما فعل أعضاء آخرون من حزب العمال (٢) .

١ - البرهان والتفاوضات في ظل الدستور

ولقد بدا زغلول في الحق يومها في ذروة النجاح . كانت له اليد العليا في السياسة المصرية ، بينما غلب الضعف على الأحرار وبقية الأحزاب الأخرى حتى الملك فؤاد لم يطمع في معارضته فوق صداقة الحكومة البريطانية له وميلها إليه وراحت تخطب وده . وفي نفس الوقت وقبل أول طلب لسعد زغلول من جانب بريطانيا بالاعفو عن كانوا لا يزالون في السجون ممن صدرت ضدهم أحكام المجالس الحربية البريطانية بترحيب ، بل لقد وافقت حكومة لندن على عنو أبلغ في

(١) د. خالد نعيم .

(٢) المارشال ويفل - اللنبي في مصر ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ١٩٤٥ -

كرمه مما طلبه سعد زغلول أو ترقيعه وكان مثل هذا الوقت مما يبشر بسهولة المفاوضات للوصول إلى حل لمسائل التحفظات . ثم عبر سعد زغلول في أوائل مارس — وقبل لفتح البرلمان — عن رغبته في السفر إلى لندن في موعد قريب للمباحثة في المسائل المتعلقة بين بريطانيا ومصر .

ولم يصادف إقتراحه أول الأمر قبولا في نفس مستر ماكدونالد إذ كان يفضل لو نوقشت في مصر النقط العامة لهذه التسوية على أن يسافر زغلول إلى لندن في حالة الوصول إلى الإتفاق . ولكن المنبي صمم على أن تكون المفاوضات في لندن بعيداً عن القاهرة ، « وجردا الصاخب ، حيث كان سعد زغلول معرضاً لضغط الأمة . وقال المنبي : « سجد أنه سافى الحقيقة لا تناوض زغلول وإنما سنفاوض عامة الشعب والصحافة (١) » ثم تم استعداد زغلول . ثم أرسل مستر ماكدونالد الدعوة لزغلول بالسفر إلى لندن بعد مناقشة قصيرة .

وفي ١٥ مارس ١٩٢٤ لفتح البرلمان ، وقرأ سعد خطابه من المنبر ، وبالرغم من الوزارة الزغلولية بقيت في الحكم لأقل من سنة إلا أنها وضعت خطأ سلوكياً للوزارات التي جاءت بعدها . وتلقى سعد برقية تهنئة من ماكدونالد بافتتاح البرلمان فأبدى فيها استعداد حكومته للدخول في مفاوضات مع الحكومة المصرية . وقد تناول سعد زغلول في خطاب العرش مسألة المفاوضات فصراح بأن حكومته مستعدة للدخول في مفاوضات حرة من كل قيد مع حكومة الدمال لتحقيق الاماني القومية بالنسبة لمصر والسودان . ولقد أثارت هذه العبارة إستياء خصوم سعد وحكومة لندن التي شعرت بالقلق إزاء هذه المفاوضات التي لم تحدث بينها وبين زغلول . وتزايد قلق حكومة لندن مع ممارسة زغلول لمهام الحكم . الأمر الذي جعل ماكدونالد يهدد وينذر بعردة الوضع إلى ما كان عليه — أي إعادة

(١) ويفل - نفس المرجع ، ص ١١١ .

الموظفين الأجانب للعمل في الإدارة المصرية — وربما جعلت هذه الممارسة الزغلولية ، حكومة العمال تعيد النظر من جانبها في موقفها بشأن المفاوضات .

وفي الوقت نفسه ، إستمر الاضطرابات الداخلى في مصر ، وبالرغم من أن عدد العمال كان لا يزال طفيفاً ، يكاد يكون يشمل ١٠٪ من عدد السكان ، لأن التصنيع كان لا يزال في نشأته ؛ نظم العمال إضرابات واسعة النطاق طوال سنة ١٩٢٤ ، لتحسين ظروف العمل . وكان معظم العمال متركزين في القاهرة والاسكندرية ، ولذلك لم يكن أى إضراب من جانب العمال ليثير حكومات ذلك الزمان . وبالرغم من أن العمال انضموا إلى ثورة ١٩١٩ المصرية ، إلا أنهم في الواقع لم يكن لهم دوراً بارزاً في أنشطتها ، لقلة عددهم ، ولأن أكثر مجالات العمل كان يمتلكها الأجانب . ولم يكن سعد زغلول ولا الوفد يشعران بالإرتياح إلى العمال لتشككهما في إلتجهااتهم البلشفية (١) . وكان لإستمرار إضرابات العمال ، ما أقنع سعد زغلول في النهاية بأن واجب الوفد أن يعمل على إنتظام العمال في صفوف الحزب (٢) . هذه الإضرابات جعلت ماكدونالد يتريث في المسألة ، ورأى أنه يجب (جس نبض) أو استبيان رأى سعد زغلول وهل سيتمسك بتصريحاته التي أدلى بها في مناسبات مختلفة ؟ . ذلك لأن ماكدونالد كانت له

(١) كانت جريدة التايمز اللندنية قد وجهت إلى زعماء العمال ، في عددها الصادر يوم ٢٠ أغسطس ١٩١٩ الإتهام بالبلشفية . وفي عام ١٩٢٠ عندما نظم (يوسف روزنثال) وهو يهودى روسى ، اتحاداً للعمال وحزباً اشتراكياً له ميول شيوعية واضحة ، اعتقد الناس أن إتحادات العمال تجمعات بلشفية .

انظر : رؤوف عباس : الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ — ١٩٥٢ ، القاهرة

١٩٦٨ ، ص ٨٥ .

(٢) عفاف لطفى السيد - المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

أغلبية صغيرة في مجلس العموم ، ولم يكن على استعداد لأن يخامر بوزارته لتحقيق مطالب سعد زغلول ، ولا حتى يلتقي مع المصريين في منتصف الطريق ، طالما أنه كان يعرف أن المجلس يرفضها بلا تردد .

وطالب ماكدونالد إلى النبي أن يقوم بمهمة « جس نبض » سعد زغلول . وخلال تلك المرحلة وحتى بداية المفاوضات حدث ما يدل — وما لا يدع مجالاً للشك — على أن هذه المفاوضات سوف يكون مصيرها الفشل ، فقد أدلى ماكدونالد بتصريحات في مجلس «عموم حاول بها إسترضاء المعارضة ، وإن كانت هذه التصريحات قد أثارَت الرأي العام في مصر ، فكان رد الفعل تصريحات أعنف في مجلس النواب المصري في معرض رد سعد زغلول على أسئلة المعارضة . والذي زاد في حدة التوتر الموقف بين الطرفين وتضاؤل أمل زغلول في مجال المفاوضات تلك التصريحات التي أدلت بها حكومة العمال في مجلس اللوردات ، والتي أكدت فيها أنها لن تترك السودان ولن تسمح بحدوث أية تعديلات في نظامه (١) ، ومن المحتمل أن تكزن حكومة العمال قد أسرفت في التصريحات فيما يختص بسياساتها الخارجية ، مستندة إلى الاعتقاد الذي ساد معظم المصريين ، بأنها ستكون أقل إمبريالية من حكومة المحافظين ومن ثم ستكون أكثر إستجابة للمطالب المصرية لدرجة أن نمس الإعتقاد سيطر على المصريين طوال الأربعة عقود السابقة عند ما كان قدوم أية وزارة عمالية في بريطانيا يهللون له على أنه تدير بتغيير في السياسة الإنجليزية عن سياسة المحافظين .

٢ - مسألة السودان وأحداثه :

حقيقة أن مسألة السودان كانت قد فرضت نفسها على الأحداث — في ذلك

(١) عبد العظيم رمضان - المرجع السابق

الوقت — فقد كان إهتمام مصر بالسودان وقلتها عليه ، قد دفع بريطانيا إلى إزدیاد إهتمامها به ، ورغبتها في الإستشارة به . ودفع هذا الإستشارة من جانب بريطانيا ، تزايد إهتمام الرأى العام المصرى بالسودان . وكانت أزمة النصوص الخاصة بالسودان في الدستور من العوامل التي أذكت الالهام به .

وهكذا انعكس الصراع بين الحكومة الزغلولية والحكومة العمالية ، على السودان . فقد كان الإنجليز يمدون لأنفسهم السبيل لأنفسهم في السودان ، بثت الدعاية بجميع الوسائل لغرض شعور الكراهية للمصريين عن جميع السودانيين ، وخاصة عند رجال القبائل وغير المتعلمين منهم (١) . ومع ذلك فإن إعتبرات اللغة والدين والقومية ، كانت ترجح كفة الشعور السودانى إلى جانب مصر .

وكان السودان في ذلك الوقت يشهد محاولة الجبل الحديث من أبنائه ، الذي نال قسطا من العلوم العصرية ، لإنزاع القيادة من الزعامات الدينية التي كانت تنحوض المعركة بإسم الجهاد والدين . وقد بدأت هذه المحاولة بتأسيس أول نادى لخريجي المدارس السودانية في يونيو ١٩١٨ ، الذي أعلن الحرب على الصوفية . وعندما قامت ثورة ١٩١٩ المصرية ، أخذ هؤلاء الأفراد القلائل في السودان ، يحشون التجار والموظفين السودانيين ، باعتبارهم من المستنيرين . وقد كان عملهم في بداية الأمر قاصرا على نشر أخبار الثورة المصرية ، وأخبار زعمائها حتى صار

(١) كان الإنجليز يروجون في السودان ، أن المصريين يريدون إستعبادهم كما إستعبدوهم من قبل أيام الحكم التركى ، وأن مصر تريد أن تستأثر وحدها بحياض النيل ، وأنها تقف حائل مانع في سبيل التقدم الزراعى للسودان .
انظر في ذلك : وفد السودان - مآسى الإنجليز في السودان ؛ دار الشيم مرقى ، القاهرة ، ص ١٤ وما بعدها .

لإسم سعد زغلول وحمد الباسل من الإحترام والاكبار ما لم يأت لاسم بهلى من أبطال التاريخ (١).

فى نفس الوقت ، وفى ٢ يوليو ١٩١٩ غادر وفد من السودانين ، الخرطوم لانجلترا لتهنئة ملك بريطانيا بالانتصار فى الحرب العالمية الأولى، دلالة على الإمتنان نظرا لإخلاصهم للإمبراطورية فى صراعها ضد الأعداء . وكان الوفد يشتمل على القوى الرجعية فى السودان ، زعماء القبائل ، وزعماء الطرق الصوفية الرئيسية الثلاثة ، السيد على الميرغنى زعيم طائفة الختمية ، والشريف يوسف الهندى زعيم الطائفة الهندية ، والسيد عبد الرحمن المهدي . واشتمل الوفد على ثلاثة ممثلين للعلماء من كبار الموظفين ، ومن ذو الخط الوافر من الاحترام فى أوساط المدن، وهم الشيخ الطيب حمد هاشم مفتى السودان ، والشيخ أبو القاسم أحمد داشم رئيس لجنة العلماء . والسيد إسماعيل الأزهرى (الكبير) القاضى الشرعى بدارفور. وضم الوفد أربعة من زعماء القبائل (٢) . ولم يكن من بين أعضاء الوفد ممثلون للسياسيين ولا للعلمانيين ، الذين كانوا وليد التلميم الحديث ، وقام السيد عبد الرحمن المهدي بتسليم سيف والده للملك جورج الخامس ، الذى أنفضل فأرجعه إليه لإستخدامه ضد أعداء الإمبراطورية ، وهم المصريين . وكان هدف الوفد الإعلان عن غضبه على المصريين وحكمهم .

ويعتبر إنعكاس ذلك العمل وحوادث الثورة المصرية ١٩١٩ ، بدءا للوعى

(١) أحمد خير (الحامى) : كفاح جيل - تاريخ حركة الخريجين وتطورها فى السودان - ص ١٥ ، ١٦ .

(٢) جعفر محمد على نجيت - الإدارة البريطانية والحركة الوطنية فى السودان ١٩١٩ - ١٩٣٩ ، دار الثقافة بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ٣٧ - ٣٨ .

السياسى الوطنى السودانى بين صفوفه المثقفين ، الذين انضموا إلى حركة الخريجين ، ثم امتد نشاطهم فبدأوا يعملون لتأليف الجمعيات السرية فى شكل خلايا محدودة الأفراد ، بمهولة الحركات ، وكان لهم فى الصحافة المصرية المادة الكافية ، كما كان يزيد فى حماسهم ما يتعرض له قادة الحركة الوطنية المصرية من اضطهاد وإعتقال أو نفي وإعدام . وكان لأسلوب المقاومة الشعبية المصرية الذى تمثل فى إضراب الموظفين ومقاطعة لجنة ملهى أثر عميق هز أوضاع الحياة السودانية من جذورها وزاد فى قوتها وثقتها بنفسها (١) .

ولم تلبث السياسة البريطانية فى السودان أن دفنت الحركة الوطنية السودانية إلى التطور لمصلحة مصر عندما ارتكبت خطأين : الأول ، تهجئها بإرسال الوفد السودانى (٢) . ذلك أن هذه الحركة كان لابد أن يكون لها رد فعل من جانب العناصر الوطنية . فى عام ١٩٢٠ نشأت « جمعية الإتحاد » ، بأمر درمان كتنظيم سياسى ، وأعضائه المؤسسون هم : عبيد حاج أمين ، توفيق صالح جبريل ، محيى الدين جمال أبو سيف ، إبراهيم بدرى ، وسليمان كشة . وهم جميعاً أعضاء بنادى الخريجين ومن خريجي كلية غردون . كما كانوا يعملون فى نفس الوقت فى خدمة الحكومة كإداريين صغار أو كتبة . وكان العضو الخامس يزاول أعمال التجارة . ثم انضم إلى جمعية الإتحاد عبد الله خليل (رئيس الوزراء السودانى فى عام ١٩٥٦ ، وخلف الله بحاله (أول وزير وطنى للدفاع) ثم انضم بعد ذلك الملازم على عبد اللطيف ومحمد صالح جبريل وصالح عبد القادر . وكان رئيس هذه الجمعية

(١) أحمد خير - المرجع السابق ، ص ١٧ ، ١٨ .

(٢) الباحث المطلع (محزون) - مصر والسودان وخفايا السياسة الانجليزية ،

بدون تاريخ ، ص ٥٦ .

هو (عبيد جاح أمين) من أبناء الخرطوم (١) .

وإتخذ النشاط السياسى لجمعية الاتحاد أسلوب إرسال المنشورات والمحركات المعادية ، للإدارة البريطانية ولزعماء الطوائف والنبلاء ولجريدة الحضارة (٢) . وأخذت الجمعية تدعو إلى الإستقلال التام لمصر والسودان ، وأخذت فى تهيأت الشعب للتحرر من الاحتلال الإنجليزي والنهوض فكريا وإقتصاديا .

وبعث عبيد حاج الأمين برسالة إلى الأمير عمر طوسون نشرتها بجريدة الأهرام أعلن فيها : أن الوطنيين السودانيين مؤيدين للشعب المصرى ومعارضون لإنصال مصر والسودان تحت أية ظروف ، (٣) واستمرت الجمعية فى دعوتها هذه حتى عام ١٩٢٣ إذ لم يرض عبيد حاج أمين وبعض الأعضاء الأكثر صلابة بالاكتفاء بمجرد شن الهجوم بالأقوال . ومن ثم تركت الجمعية للانضمام إلى على عبد اللطيف لتكوين جمعية اللواء الأبيض .

ولم يشتر على عبد اللطيف سياسيا إلا فى عام ١٩٢٢ . عند نظم حركة ترمى إلى تنبيه الأمة السودانية إلى محاولات الانجليز لفصل السودان عن مصر ، وإعلان عدم تمثيل من وقعوا عرائض الولاء للحكم البريطانى إلا لانفسهم وفضح السياسة البريطانية .

وعلى عبد اللطيف أحمد ، ينحدر من صلب امرأة دينكاوية (٤) . ومن والد

(١) محمد عمر بشير - تاريخ الحركة الوطنية فى السودان ١٩٠٠ - ١٩٦٩ -
الدار السودانية للكتب : الخرطوم ١٩٨٠ ، ص ٩٦ - ٩٧ .

(٢) أول جريدة عربية بالسودان .

انظر . سليمان كشة - اللواء الأبيض ، ط ١ ، ١٩٥٧ ، أم درمان ، ص ٤

(٣) الأهرام ، ٢١ نوفمبر ١٩٢٢ .

(٤) حديث خاص مع السيدة زوجته الحاجة العازة أحمد عبد الله فى .

ثوبى من الخندق بمديرية دنقلا . وكان والده مقيداً بسجل الجهادية — قوات الخليفة من السود — وقد تركها للالتحاق بالجيش المصرى . وعمل أيضاً فى الأورطة الثالثة عشر والأورطة الخامسة عشر السودانية . ولد على بأسوان خلال خدمة والده فى الجيش المصرى ، وحضر مع والده إلى الخرطوم . وكان طفلاً شقيماً (١) . وقد اعتاد كسب نصف قرش مقابل الإشراف على الخيول خارج أحد النوادى . وقد تبناه بعد ذلك أحد التجار الأثرياء ، ويدعى ربحان حنا ، بأمدردمان وتوسط له ، وأدخله المدرسة الحربية ، عن طريق نسيبه (صهره) فرج أبو زيد ، حيث تخرج منها فى أوائل عام ١٩١٤ (٢) . وفى إبريل من عام ١٩٢٣ أسس على عبد المطيف جمعية اللواء الأبيض . وقد تألفت على النهج الذى كونت عليه جمعية الاتحاد السودانى . وذلك برئاسة على عبد اللطيف . ومن أعضائها عبيد حاج الأمين ، وصالح عبد القادر ، وحسن صالح ، وحسين شريف (٣) . وقد تلقى صالح عبد القادر تعليمه بكلية غردون وعمل فى وظيفة وكيل بريد سنرى بين الخرطوم وحلما . وكتب عدة مقالات للصحافة من وقت لآخر لما كان طالباً بكلية غردون كما بعث بمقالاته إلى جريدة الأهرام بالقاهرة . وقد إقتسمت عضوية الجمعية على السودانين وكان من ينضم إليها يدفع رسم

دارها بأمدردمان بتاريخ ١٠ يناير ١٩٨٤ ، (شرايط كاست ملك الدكتور خالد محمد نعيم) .

(١) محمد عمر بشير - المرجع السابق ، ص ٩٨ .

(٢) دار الوثائق المركزية ، بالخرطوم ، تقرير إيوات ، مدير المخابرات الإنجليزىة .

Rep. dated June 22, 1924, Kordofan 1/12

(٣) حديث مع الحاجة العازة أحمد عبد الله ، أمدردمان ١٠ يناير ١٩٨٤

(مسجل) .

دخول عشرين فرساً (١) . واتصل الضابط المصري، محمد نجيب (الذي أصبح أول رئيس رئيس للجمهورية مصر العربية فيما بعد) بجمعية اللواء الأبيض — عندما نقل إلى الخرطوم (٢) — وكان نجيب دائم الاتصال بأعضاء الجمعية ويعمل على مساعدتهم ، وكان يكتب المنشورات السرية ويوزعها في أنحاء السودان على نفقته الخاصة ، وكانت علاقته وطيدة برئيس الجمعية على عبد اللطيف (٣) . وكان علم الجمعية عليه خريطة لوادي النيل وفي إحدى زواياه علم مصر الأخضر . وتألفت عدة فروع للجمعية في المدن الكبرى في السودان الشمالي . ووفر نظام الخلايا حماية الأعضاء من أعين البوليس . كما ساعد على تنسيق الاتصال بالجهاد . وانضم إلى الجمعية عدد من ضباط الجيش وموظفي الحكومة والفنيين والتجار والطلاب . وعلى الرغم من أن القاعدة الأساسية للجمعية لم تتجاوز ١٥٠ عضواً في عام ١٩٢٤ إلا أن مؤيدي الجمعية والمتعاطفين معها كانوا أكثر من ذلك إلى حد بعيد . ومما يكن من أمر فإن قوة الجمعية كانت متمثلة في صفوف ضباط الجيش حيث حظى على عبد اللطيف باحترام ، كما تمتثل في صفوف الكتبة

(١) محمد عمر بشير - المرجع السابق ، ص ٩٩ .

(٢) كانت في مصر شعبة من الضباط المصريين احتجوا على حضور لجنة ملتر التي نادى الآلة بمقاطعتها في عام ١٩٢٠ ، كان محمد نجيب واحد منهم ، وكان عليه أن يجمع توقيعات الضباط لإحتجاجاً على قدوم اللجنة ، فألقى القبض عليه وزملائه الستة ونقلوا إلى الخرطوم .

(٣) حديث مع الحاجة العازة أحمد عبد الله ، أمدان ١٠ يناير ١٩٨٤ —

(مسجل) .

وارجع كذلك إلى : أحمد شوقي عبد الرحمن - ثورات التحرير الكبرى -

مطابع جريدة المصري ، ١٩٥٢ ، ص ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ .

الذين أعجبوا بعبيد حاج الأمين : ومن بين ١٠٤ عضواً أسماء وردت في كشف أعداء مكتب المخابرات باعتبار أنه ضم أسماء أعضاء الجمعية . والكشف يبين أن ٤ عضواً كانوا من الموظفين ، و ٢٧ عضواً من الضباط السابقين ، و ١٠ من العمال ، و ٨ من التجار ، و ٦ من الكتبة ، و ٤ من الطلاب ، و ٤ من القضاة ، و ٣ من المدرسين ، و ٢ من نواب المسامير . ومن ثم ضمت العضوية مختلف فئات المتعلمين . وهناك كشف آخر أعداء مكتب المخابرات إشتل على أسماء ٦٠ من الضباط السودانيين باعتبارهم أعضاء عاملين نشطين بالجمعية (١) .

والسؤال الآن هو إلى أى مدى يمكن أن يقال أن الجمعية قد كوت وتأثرت بالحركة الوطنية المصرية ؟

وعلى الرغم من أن تكوين الجمعية كان يقضى أن تقتصر العضوية على السودانيين فحسب ، إلا أن بعض المصريين قد قبلوا كأعضاء سريين . وكانوا يعتمدون إجتماعات مع قيادات الجمعية (٢) . فلقد ساهم أعضاء كل من جمعية الاتحاد السوداني وجمعية اللواء الأبيض في إرسال مقالات للصحافة المصرية . إذ أنهم كانوا يعملون في سبيل نفس الأهداف التي رى إليها الوطنيون بمصر . فقد كانت أهداف الوطنيين المصريين والوطنيين السودانيين متوافقة ومتماثلة .

وكان للتأييد والعون المصري ، بما في ذلك العون المالى أثر ظاهر وفعال ، وخاصة عندما شكلت في عام ١٩٣٣ لجنة برلمانية لشؤون السودان بالقاهرة عندما

(١) دار الوثائق المركزية بالخرطوم File. D. 1 K/29365

تقارير مصلحة المخابرات .

(٢) حديث مع الحاجة العازة احمد عبد الله ، أمدردمان ، ١٠ يناير ١٩٨٤

(مسجل) .

رأى حافظ رمضان السودان. وكانت لجنة مصر والسودان التي شكلت بالخرطوم من الضباط المصريين وبعض الموظفين ، بمثابة حلقة اتصال بين جمعية اللواء الأبيض واللجنة البرلمانية لشؤون السودان بالقاهرة .

إن اللواء الأبيض كالاتحاد السوداني حركة سودانية أصيلة خالصة عملت لصالح السودانيين بالتعاون مع الوطنيين المصريين . ففي مايو ١٩٢٤ اجتمعت قيادة جمعية اللواء ، وأرسلت برقية احتجاج للحاكم العام ضد ما أسمته « الطرق الخفية التي تتبع لفصل السودان عن مصر » (١) ، ولم تفزع حكومة السودان من تلك التطورات فحسب ، بل أصاب الهلع أيضاً الزعماء الدينيين والقبائل المؤدين للوجود الانجليزي في السودان ، ورأوا في نشاط اللواء الأبيض تحدياً وتهديداً لمراكزهم ومماليكهم ، ولم يكونوا على استعداد للاختفاء وراء الصفوف لكي يسمحوا لأوائلك الذين يصفونهم بأنهم أشخاص غير مسؤولين ومتهورين بأن يسرقوا منهم مملكاتهم التقليدية وأن يفرضوا إرادتهم وسلطتهم .

ومن ثم اجتمع أربعون من الزعماء الدينيين في يونيو ١٩٢٤ بدار السيد عبد الرحمن المهدي وأرسلوا رسالة ولاء للحكومة تقول ، بأن إختيارهم يقع على إجتراح لا مصر . وكان مذهبهم الوحيد للإصلاح هو إنشاء مجلس من السودانيين ليقدم النصيح للحاكم العام . ولم يكن الحاضرون على استعداد للذهاب أكثر من ذلك . إذ أنه عندما اقترح بابكر بدرى واحمد السيد الفيل بأن عليهم مطالبة بريطانيا بتحديد أجل الإتهام وصايتها على البلاد . لم يجد ذلك الإقتراح قبولا من باقى الحاضرين . وعلى الرغم من أن بابكر بدرى واحمد السيد الفيل كانا من الجبهة الرجعية (التي التقليدية) إلا أنها كانا يمثلان أفكار كبار موظفي الحكومة

الذين ظلوا أعضاء بجمعية الإتحاد السوداني بعد أن تركها عبيد حاج الأمين .
 لكي يساهم ويؤسس جمعية اللواء الأبيض . وكان الفارق الوحيد بينهما وبين باقي
 الرجعيين (التقليديين المتطرفين) أنها كانوا يطالبون بتحديد أجل لنيل الإستقلال .
 ولذلك فقد وصفا بأنها مترددان في ولائها . (١)
 وعلى هذا كان الوطنيون السودانيون قد إنقسموا في منتصف عام ١٩٢٤ إلى
 الجهات التالية :

- ١ - جبهة التقدميين ، المواليين لبريطانيا والإدارة البريطانية ، والمعادين
 لمصر والمطالبين باستمرار الوجود الإنجليزي .
- ٢ - جبهة المعتدلين ، الموالين لبريطانيا . المطالبين بالإصلاح والتطور
 تدريجي من أجل الحكم الذاتي ثم الإستقلال .
- ٣ - جبهة الـ طـيـن (المتطرفين) ، المعادين لبريطانيا . المؤيدين لمصر
 المطالبين بإستقلال مصر والسودان . والتعاون مع مصر للحصول في النهاية على
 استقلال السودان .

وفي ذلك الوقت كان دور « المعتدلين » في الحوادث التي أعقبت ذلك لا يذكر
 كانت المواجهة الحقيقية بين التقليديين والوطنيين . وكان الإنجليز قد أخذوا
 سمرون عرائض محتلثة ضمنوها إعراب السودانيين عن ولائهم لهم ورضائهم
 ن حكمهم وإغتيالهم بهدوهم ونقمتهم على المصريين . وقام مدير مصلحة
 خابرات بنفسه وبمن يشق بهم من رجاله ، للحصول على توقعات زعماء القبائل
 عمد العشائر ونظار الأقسام وتوقعات العامة كل على حدة . (٢) وكان رد الفعل

(١) جعفر محمد علي بخيت — المرجع السابق ، ص ٨٢ - ٨٤ .
 (٢) الباحث المطلع (محزون) — المرجع السابق ، ص ٧١ - ٧٣ .

بالنسبة الآخرين ، أن أخذ رجال جمعية اللواء الأبيض يجمعون التوقيعات المضادة ومن نفس الأشخاص الذين وقعوا لمدير المخابرات ورجاله ، معلنين أنهم أكرهوا إكراهاها على التوقيع للمدير المذكور ، وأنهم لا يبتغون سوى البقاء إلى الأبد في حظيرة الوطن الأكبر . ويذكر مصدر هذا الكلام وهو شاهد عيان ، أنه وقعت في يده وثائق أعطاهها له اليوزباشى محمد صالح جبريل الذى وقف على الحقيقة من الملائم على عبد اللطيف نفسه ، وهى تدل على محاولة الانجليز السابقة الذكر ، فبادر إلى إبلاغ الحادثة إلى أول الأمر في مصر بكل تفاصيلها ، وأرشف عليه عريضة من العرائض التى تم (فبركتها) في مصلحة المخابرات . (١)

وفي ١٤ يونيه ١٩٢٤ أرسل اللواء الأبيض بهذه البرقية إلى سعد زغلول في مصر ، عندما إفتتح البرلمان : نحن المجتمعون هنا من أهالى السودان نتقدم بإخلاصنا ولائنا لصاحب الجلالة الملك المندى ونتمنى لكم في هذا العيد السعيد ، ولا نخشى من الوعد والوعيد ولا نرضخ للنار والحديد . (٢) فلما نشرت الصحف المصرية نص هذه البرقية ، نقلت حكومة السودان ثلاثة من موقعى تلك البرقية لأنهم كانوا موظفي مصلحة البريد والبرق وهم : صالح عبدالقادر نفل إلى بورسودان ، حسن شريف نقل إلى بريد بركات ، حسن صالح المطبعجى نقل إلى رقبو . وبقي عبيد مع على عبد اللطيف يباشرون مناهضة الانجليز علنا في منزل الأخير بالخرطوم .

وأعد زعماء اللواء الأبيض « عريضة للولاء لمصر » . وفي ١٧ يونيه ١٩٢٤

(١) محزون - نفس المرجع السابق . ص ٧٢ .

(٢) سليمان كشة - المرجع السابق . ص ٦ - ٧ .

كان الموقعون عن أهالى السودان ، على عبد اللطيف ، صالح عبد القادر ، عبيد حاج الامين ، حسن صالح المطبعجى ، حسن شريف .

٢١٩

إختارت الجمعية محمد المهدي الخليفة ليسافر مع الملازم زين العابدين عبد التام إلى مصر ، كوفد . ولكن حكومة السودان أعادتها من حلما ، وعلبت الجمعية بأن وصولها إلى المحطة بالخرطوم سيكون في القطار الذي يصل بعد ظهر ١٧ يونيو اليوم الذي سافر فيه صالح عبدالقادر إلى بورسودان منقولا إلى بريدها، واليوم الذي إسندت فيه الرئاسة إلى عبيد حاج الامين . فلما وصل القطار إلى الخرطوم لم يجدوا محمد المهدي الخليفة لأنه أنزل بالخرطوم بحرى . ولم تكتب النجاح المظاهرة التي أعدها جمعية اللواء الأبيض ، لإستقبال الرجلان والترحيب برجوعهما . (١) وفي نفس اليوم قرر قادة الجمعية إرسال برقية إلى القاهرة .

فأرسلت الجمعية البرقية التالية إلى مجلس النواب المصري ، ونقابة الصحفيين المصريين : « نحتج باسم الأمة السودانية . نسخط من السخط على سياسة التطويق التي إستعمات لمنع الوفد من السفر لبرض وثائق ولاء السردان الأعظم من الاهليين ، ونطالب بالحاح تدخل الحكومة في الأمر بكل ما أوتيت من إقدام وعطف لإيقاف حروب التشكيل . وأن الأمة المصرية قاطبة مسئولة أمام التاريخ عن كل نازلة تحل بحزام العرش المصري أينما كانوا وأن سننه يدير دفتها (سعد) ذغلول يستحيل أن تصطدم بصخر مهما كانت الزوابع والظلام ، . (٢) أن يوم ١٧ يونيو ١٩٢٤ كان يوم تحول في تاريخ جمعية اللواء الأبيض في الداخل وفي خارج السودان .

وكان لوصول اخبار هذه الأحداث رد فعل شديد في نفوس نواب البرلمان

(١) سليمان كشة — المرجع السابق . ص ٨ .

(٢) سليمان كشة — المرجع السابق . ص ٨ .

كانت البرقية بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٢٤ .

أنظر : مضبطة مجلس النواب في ١٩ يونيو ١٩٢٢ ص ٦٥٩ .

المصري ، ترتب عليه صدام بين المعارضة والحكومة الزغولامية ، تبودلت فيه العبارات الحادة . ففي جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٢٣ يونيو ١٩٢٤ ، قال النائب عبد الرحمن الرافعي : ه في هذه الأيام تدور حوادث خطيرة في السودان إذ تقوم حركتان متناقضتان ، حركة طبيعية صادرة من أحشاء الشعب السوداني ، وحركة مصطنعة تقوم بها السلطة الانجليزية . أما الحركة الطبيعية فهي التي عرفناها من التنازع الوارد على المجلس بقصد الحضور إلى مصر لإظهار ولائهم لمصر ، ومنعتهم بالقوة السلطات من إجتياز بلادهم ومنعتهم من أداء هذه المهمة الوطنية أما الحركة المصطنعة قد دبرتها السلطة الانجليزية . فقد أوعدت إلى صنائعها وبعض موظفي السودان بعد إجتماع صوري يتظاهرون فيه بالولاء للحكم الانجليزي . وهذه حركة لا يمكن السكوت عليها لأن الحوادث التي تقع في السودان الآن إنما يقصد بها الإعتداء على حقوق مصر والسودان . . . وعلى حقوق السيادة المصرية ، وإذا قلت السيادة المصرية فلا أرض إلى الإستمرار والتحكم وإنما أقصد بالسيادة حقوق الولاية النامة التي يشترك فيها المصريون والسودانيون على السواء . . فإذا هذه الحركة يجب أن نحتج ونعلن للعالم رأينا بمراحة بأن الحركة التي يدبرها الانجليز مصطنعة وأن الحركة الطبيعية هي التي ظهرت بجلال في التلغراف الوارد علينا يجب علينا أن نعلن للعالم أننا أول من يهملهم عمران السودان وتقدمه ، وأن التاريخ شاهد على أننا كما على الدوام عونا للعمران في السودان وما تدعيه السياسة الانجليزية من أن بقاء سيادتها هو لمصلحة العمران في تلك البلاد قول مكذوب لأن المصريين هم الذين مدوا السكك الحديدية وشيدوا القصور والنباتات وفتحوا المدارس وشقروا الطرق وأقاموا السدود والجسور على النيل وثبتوا كل دعائم العمران وفي سبيل ذلك ضحوا بحياتهم وأموالهم» (١)

إختتم الرفضى كلامه ، «أننى أطلب من حضراتكم أن تحتجوا على هذا العمل» ،
أظن أن هذا الإحتجاج نشترك فيه جميعاً . كما تحدث عبد اللطيف الصوفانى فى
نس الجلسة ، وإحتج هو الآخر على ما حدث فى الخرطوم .

وعقب سعد زغلول رئيس الوزراء على أعضاء الحزب الرطنى (المعارضة)
، تلك الجلسة فقال : « » . تحركت مسألة السودان اليوم ولم تكن الحكومة
ستعده لأن تقول رأيها فيها ، ولكننى مع ذلك يمكننى أن أصرح لحضراتكم
أن الحكومة تشارككم كل المشاركة فى شعوركم بالنسبة للسودان بل تنظر بعين
لقت لكل من شأنه أن ينصل السودان عن مصر » « أن هذه الإجراءات
نى مورست مع السودانيين المخلصين لنا وكلهم فيما أظن مخلصون لنا . . .
اضون عن حكمنا فى بقائنا بالسودان كأخوان لهم . . . ، مستنكرة ونعان لجهات
إختصاص وبصفتنا حكومة وبصفتنا مجلس نواب إستنكار ما حدث مع
طنيين السودانيين » . (١)

أما مجلس الشيوخ المصرى فقد أجاز إحتجاجاً بمائلا بجلسته ٢٥ يونية ١٩٢٤ ،
على أثر تصريحات س د زغلول وقرارات البرلمان المصرى حدثت مناقشة عن
مودان فى مجلس اللوردات يوم ٢٥ يونية ، صرح اللورد بارمور نائب حكومة
البحر بقوله : « . . . أن الحكومة البريطانية لا تترك السودان وهى تقدر التعهدات
الاجب تحمائها والتي يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة بريطانيا بخسارة
ظلمى . . . وأستطيع أن أقول بغير تردد ، أن نظام السودان لن يسمح بتغييره
لا أن ينفذ ذلك من غير موافقة البرلمان » . (٢)

(١) نفس المصدر .

وأنظر كذلك : سليمان كشة — المرجع السابق . ص ١٠ .

(٢) سليمان كشة ب المرجع السابق . ص ١١ .

وقد رد سعد زغلول، رئيس الحكومة، على تمريح اللورد بارمور، بالبيان التالي في جلسة مجلس النواب المصري، المنعقدة في ٢٨ يونية ١٩٢٤ : . . . أنني بالنيابة عن الشعب المصري جميعه . . . أصرح بأن الأمة المصرية لا تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت فهي تسعى لتتمسك بحقوقها ضد كل غاصب . . . ضد كل مهتدي . تتمسك بهذا الحق في كل فرصة، (١). هكذا كان رد النبل المصري تجاه أحداث السودان .

٣ - ثورة ١٩٢٤ في السودان :

غير أن الأمور تطورت بسرعة وشهدت السودان في شهرى يونيو و يوليو ١٩٢٤ إرتفاعا لموجة الحركة الوطنية، وقامت أول مظاهرة سياسية بأمر درمان في ١٩ يونية، بمناسبة هتف السير في جنازة عبد الخالق حسن، مأمور أم درمان (المصرى) فلقده هتف الحاضرون من المصريين والسودانيين (تحيا مصر) . وألقت السلطات البريطانية القبض على التاجر السرداني (حاج الشيخ عمر) . وأخذت اللواء الأبيض تنظيم المظاهرات في كل من الخرطوم وأم درمان وواد مدنى، والأبيض وبور سردان . وفي كل منها حمل العلم الأبيض عليه خريطة النيل، وتردت الهاتفات العالية (تحيا مصر) . وانتشر نشاط اللواء الأبيض على إمتداد مدرجات السودان . (٢) وألقى القبض على البطل على عبد الليف، في ٤ يوليو ١٩٢٤ وحوكم بسرعة وعوقب بالحبس لمدة ثلاث سنوات . فأثار إعتقاله مزيداً من الإحتجاجات والمظاهرات خلال شهرى يوليو وأغسطس ١٩٢٤ .

(١) مضبطة مجلس النواب في ٢٨ يونية ١٩٢٤ . ص ٦٨١ .

(٢) محمد عمر بشير - المرجع السابق . ص ١٠٦ .

وكان سجن على عبد اللطيف وإنتقال قيادة اللواء الأبيض لعبيد حاج
الامين ، نقطة تحول هامة في الحركة الوطنية ، فقد إنقضى عهد الكفاح عن طريق
هرايئض والمظاهرات والإحتجاجات السلمية . ومن ثم ساد جو عام من المقاومة
والتحدى والمواجهة . وقد تحركت الوطنية في وجدان جميع فئات الشعب
السوداني ، وشمل النشاط السياسي كذلك مصر والوطنيين التقليديين والمتمتدين
والمتطرفين وحتى بريطانيا نفسها .

٤ - مباحثات سعد زغلول - ماكدونالد والازمات الدستورية :

ومن المغارقات الغريبة أنه في الوقت الذي يعتقل فيه زعيم الحركة الوطنية في
السودان ٤ يوليو ١٩٢٤ ، يطلق أحد الطلبة الرصاص على زعيم الحركة الوطنية
في مصر ، أثناء مغادرته محطة القاهرة إلى الاسكندرية ، ١٢ يوليو ١٩٢٤ ، وهو
في طريقه إلى أوروبا لبدء المناوصات مع ماكدونالد . (١) وكان ماكدونالد قد
إقترح آخر سبتمبر كموعد موافق لإجتماع يستند زغلول . الذي طار إلى أوروبا
يوم ٢٥ يوليو للعلاج .

وفي شهر أغسطس ١٩٢٤ كانت الثورة في السودان على أشدها ، ٩ أغسطس
قام طلاب المدرسة الحربية بمظاهرة تعبيراً عن تأييدهم لجمعية اللواء الأبيض ،
وإحتجاجاً على إعتقال على عبد اللطيف ، فألقى القبض على ٤١ طالباً ، وتم
إحتجازهم في السجن الانجليزية — حاملات المدافع — الراسية على شاطئ النيل .
وتصاعدت الثورة السودانية لتشمل كل أنحاء السودان . ففي ١٠ أغسطس قامت
مظاهرة في بربر سودان بقيادة على ملاسى . وأخرى في عطبرة من رجال الفرقة
العاملين في السكك الحديدية . وإعتقل محمد على عبد الرحيم أحد قادة جمعية

٦٢٢٤

اللون الأبيض : - وإمتدت الثورة إلى وادى حلفا وشبلى والأبيض ودنقلا وكوستى (١) .

وقد بدأت المحادثات بين سعد زغول وماكدونالد فى لندن يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٣٤ ، لكن سير المفاوضات أكد لسعد زغول أنها فاشنة ، فقد تمسك كل من الطرفين بموقفه وخاصة فيما يختص بالسودان وهو أحد الموضوعات الأربعة المستحفظ عليها فى تمسريح ٢٨ فبراير . وعلى ذلك فلم تمنح فترة طرية من بداية المفاوضات حتى قطعها سعد زغول وعاد إلى القاهرة ليؤكد من جديد تضرره على التخلي عن أى حق من « الحقوق المقدسة » لمصر فى وادى النيل . (٢) وأخذ سعد زغول يشتد فى معاملة الإحتلال ، والإدارة البريطانية ، وسانده فى ذلك مجلس النواب .

وفى أعقاب فشل المفاوضات، وعودة سعد زغول فى أواخر أكتوبر ١٩٣٤ ، سقطت فى نفس الوقت - تقريبا - وزارة العمال برئاسة رامزى ماكدونالد ، وحلت محلها حكومة المحافظين ، وكان سير أوستن تسمبرلين وزيراً للخارجية فيها . وأدرك الجميع أن أيام الوزارة الزغولية معدودة - كما كان يحدث من قبل - فتشظت المعارضة وأضرب الأزهريون عن الدراسة فى معاهدهم بالإسكندرية وطنطا وأسيوط ، وقام المصريون بمظاهرات ضخمة فى القاهرة

(١) أحداث الثورة السودانية سنة ١٩٣٤ كاملة :

دار الوثائق المركزية ، الخرطوم . تقرير إيوارت مدير المخابرات الانجليزية .

Ewart Report, pp. 99 - 127.

(٢) مارسيل كولومب - تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ، ترجمة زهير

الشايب ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ١٩٧٢ . ص ٥٤ .

رددوا خلاها نداء لم يكن مألوفاً من قبل وهو « لا رئيس إلا الملك » بعد أن كان نداؤهم حين كان الأزهر معقلاً من معاقل الوفد الحصرية « لا رئيس إلا سعد » ، وذلك بعد أن استطاع فؤاد أن يكتسب الأزهر إلى جانبه (١) ، وكان وراء هذه الأحداث الملك فؤاد الذي استطاع ، بأعوانه أن يولب الأزهريين على سعد زغلول .

— الازمة الدستورية الاولى :

وكان الملك فؤاد قد فسر فشل سعد زغلول في التفاوض مع ماكندونالد ، تفسيراً مختلفاً تماماً عن تفسير سعد له ، إذ اعتقد فؤاد أن موقف رئيس الوزراء انهضف ، وأن وزارة المحافظين التي جاءت في أعقاب حكومة العمال — التي كانت تؤيد سعد — قد يسعدها أن تراه خارج الحكم . ولتحقيق تلك الغاية بدأ ملك فؤاد من جانبه مناوشة سعد وتصعيد حدة الخلاف معه ، ثم الصدام معه ، إجباره على الاستقالة .

وكانت هذه الحملة الفؤادية على سعد زغلول ، قد بدأت قبل ذلك ، فعندما دم سعد للملك القائمة التي أعدها بأسماء الوزراء الذين سيعاونوه في الحكم ، اعترض ملك على تعيين علي الشمسى ومرقص حنا ، باعتبار أن علي كان من المؤيدين خديو عباس ، وأن مرقص (قبطياً) ، « ولا يليق بقبطى أن يس — بن وزيراً مدلى فى بلد إسلامى » . كما أنه اعترض كذلك على تعيين وجود اثنين وزراء يباط ضمن قائمة الوزارة ، هما واصف غالى ومرقص حنا ، متذرعاً بأن التقاليد رت بالإكتفاء بواحد فقط من الأقباط يكون ضمن الوزارة ، كما وأن الشعب

(١) عبد الرحمن الرافعى — فى أعقاب الثورة المصرية ، ج ١ . ص ١٨١

قد يتأثر لهذا التجاوز . غير أن سعد زغلول رفض قبول هذه الذريعة ، وقال أنه لا يفرق بين مسلم وقبطي ، وأنه هو المسئول عن شعور الأمة المصرية ، وأصر على إختيار الوزيرين ، وإن كان سعد قد إستجاب لملاحظات الملك . وحنى اسم على الشمسى ، وعين الترابلى وزيراً للعدل بدلاً من مرقص حنا ، الذى أسند إليه وزارة الأشغال العمومية . فإنه كان يهدف الحفاظ على دفع حماس الوراق .

ولقد أعقب هذه المناوشات الفؤادية ، أول أزمة دستورية حقيقية ، تمس ، وبشكل جوهري أهم التعديلات التى أدخلها الملك على الدستور . ذلك الفؤاد الذى كان يريد أن يخلع على نفسه قسماً وافراً من السلطة ليجعل من البرلمان مجرد هيئة إستشارية . وكانت الأزمة حول ترشيح الشيوخ لمجلس الشيوخ الجديد . لقد نصت المادة ٧٤ من الدستور على «أن يعين الملك خمس أعضاء مجلس الشيوخ» ؛ فادعى الملك أن له وحده سلطة تعيين من يرغب تعيينه دون إستشارة الهيئة التنفيذية، ولكن زغلول أصر على أن التفسير الدستورى السليم هو أن الملك يعين الشيوخ بعد التشاور الواجب مع حكومته، وإستند فى ذلك إلى المادتين ٦٠ و٦١ من الدستور اللتان تلتزمان المسئولية الكاملة لحكم البلاد على الوزارة . وإشتد وطيس الأزمة ، وإتفق الطرفان على أن يلجأ إلى المذعى العام للمحاكم المختلطة، وكان وقتها «البارون فان دن بوش Baron Van den Bosch البلجيكي الأصل، للوصول إلى قرار . ولقد وصف فان دن بوش ، الحادثة فى مذكراته ، على أنها صراع بين ملك مصمم على التمسك بإمتيازاته الشخصية ، ورئيس وزراء مصمم على إقرار السلطة التى منحها له الدستور . لقد سمع البلجيكي سعد زغلول يقول فى حدة مهدداً : لو أخذت رأى الشعب لما كان هناك أدنى شك فى ذن أى شخص عما ستكون عليه النتيجة . إن الشخص الذى كان يحكم مصر قلباً وروحاً ، يستطيع

أن يشير غضب الجماهير الرهيب ، (١) لقد طلب البلجيكي إمهاله بضع دقائق حتى يتيح لنفسه أن يجمع شتات فكره ثم قال : « إن روح الحكومة الدستورية تحكم بأن المسؤولية تقع على عاتق الوزارة وأن أى تعيين للشيوخ يجب أن يتم خلال الوزارة » . وأمام الأمر الواقع . قبل الملك الهزيمة ، قبلها بتسامح عظيم ، وقد إنتهت هذه الأزيمة بقبول الطرفين تحكيم أحد الفقهاء القانونيين ، وفي صالح الأمة وحماية للحياة الدستورية ، وتصحيحاً لتفسير بعض مواد الدستور عندما تخضع للتطبيق .

الازمة الدستورية الثانية : -

أما الازمة الثانية ، فقد حدثت أيضاً في أعقاب فشل مناوضات سعد — ماكدونالد . وكان مسرحها لقاء بين سعد وفؤاد يوم ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ ، وكانت هذه الازمة نقطة التحول الخطيرة في العلاقات الدافئة بين سعد والملك .

وبالرغم من فشل سعد زغلول في الحصول على أية تنازلات من بريطانيا إلا أنه لم يكن إلا مناوئاً باسلاً ، وعاد إلى أرض الوطن — كما قلنا — بروح مظفرة ، مدلنا بأنه بالرغم من أنه لم يفز بشيء فهو لم يخسر شيئاً ، أعنى أنه لم يتنازل عن أى حق من حقوق الوطن ، وأوضح أنه سواء كان داخل الحكم أو خارجه فإن موقف الرفض من إستقلال مصر هو نفسه تماماً ، وقال : « دعينا لننتحر فأيدينا » ، (٢) .

BARON FIRMIN VAN DEN BOSCH;

(١)

Vingt Années en Egypte; Paris; 1932; p. 75.

(٢) عباس محمود العقاد — سعد زغلول . ص ١٥٨ ، (سلسلة الهلال) .

فبراير ١٩٥٢ .

ولقد واجهت سعد زغول أزمة داخلية ، في هذه الاثناء ، لأن الملك شككنا قلمنا بنجح في تأليب الأزهريين على سعد ، و هتفوا ضده . وزاد الأمر سوءاً أن الملك عين ، ودون أن يستشير حكومته ، حسن نشأت ، عدو مصر المدود ، في منصب وكيل الديوان الملكي ، ونائب لرئيس الوزراء ، وأنعم عليه بأرقى وسام في مصر ، قلادة النيل ، ليخوله الأسبقية في البروتوكول على بقية أعضاء الحكومة لقد كانت مفاجأة عنيفة لسعد زغول ، ونشبت أزمة حادة غيرت ما كان يبدو في الظاهر من مناخ دستري هادئ تماماً ، وخاصة عندما عرف سعد من هو المحرك الأول الذي أثار الأزهريين ؛ قدم إستقالته إلى الملك في ١٢ نوفمبر ١٩٢٤ . وفي الوقت نفسه قامت ضجة شعبية كما كان متوقفاً وصم آذان فؤاد الهتاف : « سعد أو الثورة » (١) ، بينما كان لا يزال مجتمعاً بسعد زغول ، وبعض أعضاء مجلس الشيوخ والنواب إلى الملك مصريين عن ثقتهم التامة في الوزارة . مما اضطر الملك لأن يتراجع في قبول الإستقالة ويطلب من سعد سحبها .

ووثائق الخارجية البريطانية تميظ اللشام عن وقائع جديدة ، وتفسيرات جديدة لهذه الأزمة . فن خلال رسالة بعث بها اللنبى، المندوب السامى البريطانى فى مصر ، إلى وزير خارجيته ، السيد أدستن تسمبرلين فى ٧ ديسمبر عام ١٩٢٤ يقول : « . . . إن إستقالة نسيم باشا (وزير المالية) حدثت هى الأخرى بشكل مفاجئ ، يضاف إليها تهديد على الشمسى باشا بالإزئصال من هيئة الوفد ، مما عجل بتنفيذ خطة زغول باشا فسارع إلى طلب مقابلة الملك وقدم إستقالته بدعوى كبر السن وإعتلال الصحة . وقد طاب منه الملك فؤاد الذى لم يكن مستعداً لهذه المفاجأة ان يعيد التفكير فى الأمر وألا يتخذ قراراً نهائياً قبل اليوم التالى » . ثم

(١) عبد الرحمن الرافعى — فى أعقاب الثورة المصرية ج١ . ص ١٨١ .

١٠ : « وفي المساء إستقبل زغول باشا بعض أنصاره في داره ، وتحت تأثير
 د فطهم ، أعلن أنه يرى من المستحيل عليه أن يعمل في جو من الدسائس وأن من
 وجبه حماية الدستور إلى أن قال « . . . وفي ١٦ نوفمبر إكتظت شوارع القاهرة
 بلاميذ المدارس وجهامير المتظاهرين من أجل زغول وهم يهتفون تسقط
 السائس ، « سعد أو الثورة » . . . ويبدأ مداولات طويلة في لجنة الرفد
 التنفيذية ، ذهب سعد باشا بعد ظهر ذلك اليوم لمقابلة الملك وقد لقي في ميدان
 دين جماعة كبيرة من الطلاب بقيادة النائب حسن يس ، ودامت المقابلة ساعتين ،
 دت من خلالها أصوات المتجمهرين « جنود سعد » وهم يهتفون تحت نوافذ
 السر « سعد أو الثورة » ، وعندما خرج زغول باشا من القصر ، أمر حسن يس
 بن يشكر الصببية ويصرفهم بعد أن أدوا مهمتهم . « ثم تقدم إلى مجلس النواب
 م لنا أنه إطاعة لرغبة البرلمان ، ونزولا على رغبة الملك ، قد سحب إستقالته .
 وسيظل الملك حاميا للدستور الذي هو خادمه » (١) . وهذا يعني أن سعد زغول
 د مظاهرات الطلبة ، ردأ على تمرد الأزهر الذي دبره الملك ، وغير ذلك لاجديد
 كمدعى البعض (٢) . فقد قبل سعد زغول سحب إستقالته ، ولكن بعد أن
 ومل مع الملك إلى إتفاق على أن تصادق الوزارة في المستقبل على كل التلميحات في
 الس الملكية وعلى كل البراءات والأوسمة ، بمعنى أن تصبح خاضعة لإعتماد الهيئة
 التنفيذية . ولقد كان الملك في غاية الألم لما حدث من زغول ، « فقد أدمنت عينا

(١) مذكرات حسن يوسف — القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ -

١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية

بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٧٦ - ٧٧ .

(٢) نفس المصدر . ص ٧٧ .

١١٨

فؤاد ، (١) . عندما تراجع مهزوما للمرة الثانية أمام سعد زغلول . « الذي أثبت أنه ألد أعدائه » ، (٢) .

بلغ سعد زغلول بعد هذا الموقف في قوته ، فكان زغلول واثقا تمام الثقة من إدراكه بشعبيته في مصر ، وفي إحدى المناسبات قال في كبرياء : « لو كان هو (فؤاد) ملك مصر ، فأنا ملك قلوبهم » . وربما كان زغلول — في أعقاب هذه الازمة — يحلم بدكتاتورية كدكتاتورية مصطفى كمال بتركيا . فلقد بلغ من اعتقاده بقوته أن عامل رئيس موظفي المندوب السامي البريطاني في مصر ، بخشونة وتهور عاينه . هكذا إنتصر سعد زغلول للدستور الجديد ، ضد الملك (٣) . فقد إرتفعت الأصوات مطالبة بأن تضاف الشروح والتفسيرات التي وضحت من خلال الأزمات السابقة ، وتضاف إلى مواد الدستور .

٥ - حادث اغتيال السردار :

وما كادت تمر ثلاثة أيام على إنتصار إرادة الأمة ، حتى حدثت حادثة عنيفة أثارت أزمة ، بل لعلها كانت أضخم أزمة ، وكانت سببا في سقوط الوزارة الزغلولية ، فقد اغتيل السردار السير لي ستاك ، في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ حوالى الساعة الواحدة والنصف ظهراً ، عندما أطلق عاينه الرصاص ، وهو عائداً إلى

(1) F. O. ; 407 / 199 . No. 53.

Allenby to Chamberlain, Decembr 7 th. 1924.

(٢) ويقل - اللبني في مصر ، ص ١١٨ .

(٣) وقامت صحف الوفد ، بمحاولة للتخفيف من الصدمة على ملك البلاد ، فروجوا بأن ماحدث تدعيم للدستور ، فقط لا النيل من ساطة العرش كما يشيع الدساسون . أنظر : علي شامي ومصطفى النحاس — المرجع السابق . ص ٢٦ .

١. زله من وزارة الحربية . وقد جرح في مواضع ثلاثة، كما أصيب ياوره الكابتن
 د. ك. ، من فرقة الـ Black Watch في ذراعه ، وسائق السيارة الاسترالى
 انسيمة ، وجندى آخر يدعى مارش . د ولقد أطلق عليه الرصاص جماعة من
 الفندية ثم هربوا في عربة تاكسى كانت فى إنتظارهم ، كذلك ألقيت إحدى
 النابل ولكن لم تنفجر . وقد إرتكبت الحادثة عندما أبطأت السيارة فى منحى
 نارع مزدحم ، وأصاب رجل البوليس الذى حاول متابعتهم إحدى
 اصاصات (١) .

وكانت مجموعة من الشباب المصرى ، قدرأت ان المناخ مناسباً ، لتنفيذ
 الكفاح المسلح ، فقد كانوا يرون « ان إستقلال مصر لا يمكن الوصول إليه إلا
 بالكفاح اى القتل السياسى ، وتنفيذاً لهذه الأفكار رأت الجماعة ، ضرورة تكوين
 هية سرية أطلقوا عليها « جبهة الفدائيين » ، وأن السردار اول هدف لها ،
 لابد من إغتياله (٢) . وبعد الاغتيال ، قاد سائق السيارة الجريح فى الحال
 ربه إلى دار المعتمد حيث حمل السردار — وكان واضحاً أن إصابته
 خطيرة .

(١) المارشال وينل — المرجع السابق ، ص ١١٨ .

حيث يذكر ، ان جندى البوليس الذى حاول متابعة الجناه ، منجته حكومة
 دن ألف جنيه لشجاعته .

(٢) تكونت هذه الجمعية من عبد الفتاح عنایت ، وشقيقه عبد الحميد ،
 شقيق منصور ، وإبراهيم موسى ، ومحمود ناشد ، وعلى إبراهيم محمد ، وراغب
 سن ، ومحمد فهمى ، ومحمود حسن .

أنظر : يوزنان لبيب رزق — الحقيقة التاريخية وراء حادث السردار
 ١٠٢ ، الهلال ، عدد أول سبتمبر ١٩٦٨ ، القاهرة . ص ٨٦ - ٩٧ .

وشعر سعد زغلول بنداحة الحادثة ، وكانت صدمته عميقة ، ولما علم بالنبأ قال : « قد ضعننا » ، لقد اعتقد سعد أن الحادثة تعنى نهاية حياته السياسية ، وكان زغلول محققا فى هذا ، لأنه لم تسند له ابدأ مرة أخرى رئاسة وزارة . فأصدر سعد « بياناً للأمة عن الحادث » اعان أسننه وأسف الحكومة على وقوعه ، وتمنى للمصابين عاجل الشفاء ، وناشد أبناء الشعب تعقب المجرمين والقبض عليهم كما أصدر الملك فؤاد « نداء إلى ضباط الجيش المصرى وصف ضباطه وجنوده » اعان فيه ايضا عن شدة أسننه للحادث . وذهب رئيس مجلس النواب ووكيلاه إلى دار المندوب السامى للاعراب عن اسف نواب الأمة واستنكارهم لهذا الحادث .

وفى دار المندوب السامى كان اللورد اللبى فى قمة ثورته ، وقد صرح للمستتر مورتون هارل Howell ، الوزير الأمريكى المفوض بالقاهرة ، « بأنه أراد فى فرصة سابقة شتى كل هؤلاء ، لولا أن حكومتهم لم تسمح له بذلك » . وكان يقصد سعد زغلول ورجال الثورة المصرية . فقد كان اللبى يعتقد أن سعد زغلول قد شجع سرأ « النوغاه » ، كما شجع انواع العنف بما فى ذلك الاغتيالات التى استهدفت المعارضة والتى جرت طوال السنتين الاخيرتين (١) . بالرغم من أن سعد زغلول كان فى المنفى فى ذلك الوقت .

ويقول العقاد : « ولو شامت السياسة البريطانية لعلمت أن جنائية كهنه وقعت فى لندن — وهى قتل المارشال ولسون — فلم يقل أحد أنها دليل على خلل الحكومة أو سوء النية أو التقصير فى حفظ الأمن والنظام . . ولو شامت لعلمت أن سعداً خليق ان يكره وقوع هذا الإعتداء أشد من كراهة حكومة

(١) حادثة « اغتيال حسن عبد الرازق باشا ، إسماعيل زهدى بك ، »

٣٣٣

لندن ، لأنه اعتداء يصيبه هو ويصيب وزارته ويصيب الحكومة النيابية التي يمثلها ، ولا ينفعه في شيء بل ينفع خصومه من الانجليز والمصريين . . ولوشاءت لبلدت انه قد أصيب باعتداء على حياته من جراء المفارقات قبل ان يلجأ الجناح إلى إصابة حاكم السودان . . ولوشاءت لعلمت ان حاكم السودان مو قائد الجيش المصري ولا مانع يمنعه من « تقدير الظروف » وحماية حياته بما لديه من الحراس والجنود ، وليس بالإتصاف ولا الميسور ان تطالب الوزارة لسعدية بتناية اكبر من عناية الرجل بنفسه ، وفي البلاد « إدارة أوربية » ، للأمن والإستعلامات لا يفوتها الإلتباه والتحذير ، (١) . ولكن السياسة البريطانية لم تشأ ان تعلم شيئا من ذلك وهو معلوم غير مجهول ، وكل ما شاءته إنها إنتهزت الفرصة كأنها كانت تنتظرها بفارغ الصبر ، او كانت تخشى أن تضيق منها ، فقد حانت الفرصة الذهبية لإزعاج الوزارة ارغولية .

وحاول الأطباء إنقاذ حياة السردار فأجروا له عملية جراحية ، ولكن دون جدوى فقد توفي السير لى ستاك في منتصف ليلة الخميس ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤ .

وكانت حكومة لندن تنتظر مثل هذه المناسبات ، فقد كان الحادث حلا لعديد من السعوبات التي واجهت بريطانيا في ذلك الوقت ، في السودان ومصر ، ومنذ أن تولى سعد زغلول الوزارة الشعبية في بداية عام ١٩٢٤ . فقد كانت حكومة لندن تهدف لإطاحة بوزارة سعد نفسها ، لأن الوزارة السعدية كانت قد إتخذت بعض الإجراءات التي كانت تهدف تصفية الوجود البريطاني في مصر . كما كانت حكومة لندن كذلك ، في نفس الوقت ، التخلص من الوجود المصري

(١) عباس محمود العقاد — زعيم الثورة سعد زغلول ، الهلال ، فبراير ،

في السودان ، على اعتبار أن المصريين هم الذين سبوا لبريطانيا كل المتاعب التي لاقتها في السودان خلال عام ١٩٢٤ .

٦ - تصاعد المد الثوري في السودان :-

وكان البريطانيون قد وجهوا اللوم للمصريين ، فقد كانت المظاهرة التي قام بها طلاب الكلية الحربية - في الخرطوم - في نظرهم من تحريض وتنظيم ضباط الجيش المصري ، بالإشتراك مع القادة المدنيين المصريين وقد إستغلوا المظالم التي جاشت بها نفوس طلاب الكلية الحربية ، (١) ويبدو ان ذلك الإنفجار الثوري - الذي حدث في السودان عام ١٩٢٤ - كان تجربة وسطى بين المظاهرات الشعبية لجمعية اللواء الأبيض وتمرد الجيش . ولم يكن هناك أدنى دليل على أنه كان للمصريين يد في تنظيم ذلك الإضراب .

وشرح قادة الإضراب لدى محاكمتهم بأن دافعهم هو أنهم مثل على عبد اللطيف قد أقسموا يمين الولاء لملك مصر ، ولذلك شعروا بأنهم ملزمون بالوقوف بجانبه ضد الإعتداء على حقوق مصر بالسودان (٢) . وفي ٢٧ يوليو ١٩٢٤ أثار وصول القطار الذي حمل ثلاثة من أعضاء جمعية اللواء الأبيض المحكوم عليهم بالسجن إلى بورسودان مظاهرة أخرى قادها هناك صالح عبد القادر الموظف بالبوسته والذي سار خلفه بعض الموظفين وشباب المدينة الذين إعتادوا مقابلة القطارات القادمة من الخرطوم مرتين في الأسبوع . وردد المتظاهرون

(١) تقرير إيوارت . ص ١٥ ، ١٦

(٢) أقوال الطلاب رداً على التهم الموجهة لهم أمام المحاكم العسكرية - ص ٢٧ أغسطس ١٩٢٤ .

بمحطة بورسودان هتافات بحياة مصر وعلى عبد اللطيف وصالح عبد القادر الذى
 نقيض عليه . وحاول موظفوا مصلحة الجمارك تنظيم إضراب قوى . غير أنه فى
 ٧ أغسطس ١٩٢٤ ، كذلك ، إندلعت مظاهرة كبرى قادما على ملاسى ، نائب
 مدير مصلحة البوستة ، لوداع البطل صالح عبد القادر المقبوض عليه والذى أريد
 نقله بالقطار للخرطوم ولوداع المواطنين السودانيين الذين رفضوا نقل إحدى
 البرقيات للماصمة . و فرق البوليس المتظاهرين بالمحطة ، إلا أن مظاهرة قد
 انفجرت فى اليوم التالى (١) ، ١٠ أغسطس ١٩٢٤ .

ولدى وصول القطار الذى حمل على عبد اللطيف من الخرطوم إلى بورسودان .
 ماراً بعطبرة ، قامت مظاهرة من مؤيدى اللواء الأبيض أيضاً . وبعد مغادرة
 القطار لطبرة إتجهت المظاهرات إلى ثكنات كتبية السكة الحديد ، حيث انضم
 إليها كثير من الشعب . وفى اليوم التالى قامت مظاهرة أخرى انضم إليها معظم
 العمال الفنيين بررش السكة الحديد . وحاول مدير السكة الحديد وبعض الضباط
 المصريين بمكتب المدير العام للسكة الحديد ، إقناع عمال الصهاريج المصريين
 التابعين لكتبية السكة الحديد ، بالرجوع إلى الثكنات ولكن دون جدوى .
 ومزقت المظاهرات العلم البريطانى ، وحطمت مكتب رئيس العمال البريطانى
 وأتلفت بعض آلات بالورش . وفى مساء الباشر من أغسطس ، قامت حامية
 السكة الحديد وبعض المتظاهرين بإحتلال محطة السكة الحديد لمنع نزول حاميتين
 من الجيش البريطانى وفرقة من المصريين كان قد استدعاها مدير بربر . وتجنباً
 للإصطدام مع المتظاهرين ، قام المدير بنفسه وأوقف القطار صوب الجنوب ومن
 ثم سارت الإمدادات إلى النادى الرياضى . وفى اليوم التالى — ١١ أغسطس —

(١) مذكرة مدير المخابرات للحاكم العام ، ١٤ أغسطس ١٩٢٤ ص ٩٩ .

استطاعت القوات البريطانية تدريجياً وفي ببطء الإحاطة بالجنود المتظاهرين كما قام جنود الحامية المصرية بمحاصرهم في ثكناتهم . وحاولت حامية السكة الحديد إخماد الحريق . وتبع ذلك إطلاق النار من جانب الفريقين مما ترتب عليه قتل أربعة من رجال حامية السكة الحديد كما أصيب عشرون بجراح . ورغم حظر المظاهرات ، إلا أن تشييع جنازات المتوفين أشعل نيران إجتماع سياسى كبير خطير (١) .

وفي نوفمبر ١٩٢٤ ، تحقق ما كان متوقعا من نشوب حوادث من جانب ما يسمى بالجيش المصرى فى السودان - ففى آخر أغسطس ، أعيدت كتيبة السكة الحديد الثائرة بعطبرة إلى مصر . وقد أقنعت المظاهرات التى قامت بها جمعية اللواء الأبيض فضلا عما إعتور العلاقات البريطانية المصرية من أزمات الحكام البريطانيين بضرورة إجلاء جميع القوات الحربية المصرية من البلاد على وجه السرعة ، ضمانا لإعادة الإستقرار والأمن (٢) . وسبق للسيرلى ستاك ، الحاكم العام للسودان ، أن إستعمل ماكدونالد فى الإسراع بحسم المسألة السودانية سواء بالإتفاق مع مصر أو بدون رضاها (٣) .

وكان قد عقد إجتماع فى لندن بين المندوب السامى البريطانى ، بمصر وبين الحاكم العام للسودان ، السيرلى ستاك ، فى شهر أغسطس ، فى لندن لبحث الخطوات الاساسية لمواجهة الوضع المتأزم فى السودان . وطالب بأنه ما لم توقف مصر التخريب وما لم تشرع فى الحفاظ على هيبته وسلطة بريطانيا فى السودان ،

(١) مذكرة الحاكم العام للمفتش العام ، ٢١ أغسطس ١٩٢٤ ص ١٠٠ .

(٢) مذكرة الحاكم العام لوزارة الخارجية البريطانية - ١١ أغسطس ١٩٢٤

(٣) المصدر نفسه .

وجب أن يقبض البريطانيون بيدهم وحدهم زمام الحكم في السودان ، وإستبعاد أى نفوذ لمصر في إدارته . ذلك « لأن الحكم الثنائى مع مصر ... سيكون مستحيلا » ، ما دام المصريون يشيرون القلاقل (١) . ومن ثم طالب بإبعاد جميع قوات الجيش المصرى والموظفين المصريين من السودان ، وإعادة تشكيل قوات السودان لىكون قوات دفاع للسودان تدين بالولاء الكامل للحاكم العام (٢) .

وفى إجتماع عقد فى أغسطس ١٩٢٤ بين ماكدونالد وسيرلى ستاك ، إستطاع الأخير الحصول على رضا رئيس الوزراء على جلاء حامية السكة الحديد وجميع قوات الجيش المصرى والضباط ، وتكوين قوات دفاع للسودان ، وأعلن المدرسة الحربية . غير أن رئيس الوزراء — ماكدونالد — لم يكن راضيا تماماً عن فكرة تعديل الوضع الدولى للسودان من جانب واحد (منفرد) إذ كان ثمة احتمال لإتفاق مع مصر على وضع مابين ، وأنه ليس لدى حكومة السودان أدلة مادية قوية على إداة مصر بأعمال معينة .

وكان ماكدونالد قد أعلن فى ٧ أكتوبر ١٩٢٤ « ان السودان تحت الوصاية البريطانية ، ولا يمكن لبريطانيا أن تتركه ، وحذر مصر من أنها لو إستمرت فى إستخدام ضباط الجيش والموظفين المدنيين المصريين لإثارة الأمن والنظام فى السودان . فإن إنجلترا ، رغم إحترامها للوضع السائد ، لن تسمح بذلك » (٣) . وكان من رأى ماكدونالد انه على الحكومة البريطانية أن تستعد لإبلاغ المصريين

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) جعفر محمد على بخيت - الإدارة البريطانية والحركة الوطنية فى السودان

أنه في حالة رفضهم القيام بواجبهم في السودان فعليهم أن يتركوه على أساس إقامة قوة سردانية خالصة لتحل محلهم ، وحتى تستطيع حكومة السودان مواجهته العبء الذى يقع على خزائنها نتيجة لإتخاذ مثل هذه الخطوة رؤى أن النمو الاقتصادى للبلاد وخاصة فيما يتعلق بمشروع زراعة القطن سيكون بهذا العبء (١) .

والحق أن عهد الحكم الثنائى كانت قد أوشكت على الإهتزاز في نهاية شهر أكتوبر ١٩٢٤ ، عندما طالب سير لى ستاك ، الحاكم العام ، بمدة على ضرورة لإنفراد بريطانيا بالحكم ! وكان قد اقترح نائبه ، هداستون باشا ، لتخفيف القبضة المصرية على الجيش السودانى ما يلى :-

أولا : أن تشغل كل الوظائف فى المستقبل بالضباط البريطانيين من إنجلترا ، سواء صدق وزير الحرب بالقاهرة على الترتيبات الضرورية أو لم يصدق .

ثانيا : ويجب الاستعانة ببعض الضباط السودانيين الموثوق منهم .

ثالثا : ويجب ترقية مزيد من الجنود لكى يظهر لطلاب السكينة الحربية خطأ رأى القائل بأن خدماتهم لا يمكن الإستغناء عنها بأى حال من الأحوال (٢) . ورغم أن التعيين بالجيش فى السودان كان يصدر بأمر من ملك مصر ، إلا أن حكومة السودان كانت على استعداد دائم لإجلاء المصريين من الجيش ومصلحة السكة الحديد دون

(١) يونان لبيب رزق - المرجع السابق . ص ٨٨ .

(٢) جعفر محمد على بخيت - نفس المرجع . ص ١٠٤ .

تعاون من جانب مصر . وكذلك جلب مزيد من الإمدادات العسكرية البريطانية لكي تستقر في جميع المراكز الكبرى ، بل السماح لقوات الطيران بالتحليق فوق سماءها لإثبات أن قوى الإمبريالية لا تقهر .

لقد قصدت بهذا العرض ، أن أثبت أن حادث إغتيال السردار لم يكن هو السبب الأساسي لتقديم الإنذار المشهور إلى الحكومة المصرية ، وإنما هي قد منحت فقط المناخ المناسب لتقديم هذا الإنذار أو أن الأقدار قد أرسلت جثة السردار كحل لموقف لم يجد محتملاً (١) .

وقد اعترف اللورد اللنبي « إن كل ما حدث كان متوقفاً وقد كان البلاغ النهائي في درج مكتبي قبل أن يغتال السردار بوقت طويل ولكنني غيرت فقط صيغته التي جعلتها أكثر شدة » (٢) . في يوم السبت ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ ، تحرك اللنبي في مظاهرة عسكرية ، إلى مقر رئاسة مجلس الوزراء ، وإستقبله سعد زغلول ، وقرأ عليه إنذاراً بمطالب الحكومة البريطانية ، وسلبه نسخة منه وعاد إلى مقره .

٧ - الإنذار البريطاني وإستقالة حكومة الوفد :-

وكانت الطلبات التي تقدم بها اللنبي جسيمة يشتم منها رائحة الإنتقام ، فمنها ١ - أن تقدم الحكومة المصرية إعتذاراً كافياً وافياً عن الخيانة ، ٢ - أن تتابع

(١) المارشال ويفل - اللنبي في مصر . ص ١٢٦ .

وأنظر : يونان ليبب - نفس المرجع . ص ٨٩ .

(٢) في محادثة مع الكاتب السياسي الفرنسي ؛ موريس برونو ، ذكر اللنبي له هذا النص ، ولقد أورده موريس برونو في كتابه (قلق الشرق - أو على الطريق إلى الهند) .

بأعظم نشاط البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين أشد العقوبات ، ٣ - أن تمنع من الآن فصاعداً وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية ، ٤ - أن تدفع في الحال غرامة قدرها نصف مليون جنيه إلى حكومة لندن ، ٥ - أن تصدر خلال ٢٤ ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري المنتجة إلى السودان ، ٦ - أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان سينيد مساحة الأراضي التي تزرع في الجزيرة من ٣٠٠ فدان إلى مقدار غير محدد تبعاً لما تقتضيه الحاجة (١) ، ٧ - أن تعدل عن كل ممارسة لرغبات الحكومة البريطانية في الشؤون المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية .

والواقع أن وصف توينبي لهذا الإنذار بأنه كان « مهيناً في كل بند من بنود للحكومة المصرية » ، كان أصدق تعبير في ذلك الوقت ، يمكن أن يقال . فقد تضمن الإنذار ، بندين صنعا في أسلوب تأديبي بحت ، **لأول** ؛ يطالب بإسحاب كل وحدات الجيش المصري المرابطة بالسودان ، رداً على المظاهرات المعادية لبريطانيا في الخرطوم **والثاني** ؛ إحاطة علم حكومة مصر بأنه في النية زيادة رقعة الأراضي المنزرعة في السودان بمقدار ٥٠٠ ألف فدان لمعاينة المصريين إقتصادياً ، بتهديدهم بمحصول قطن منافس لهم في السودان . وكان هذين البندين قد صنعا عن قصد لتعطيم سعد زغول مرة واحدة وإلى الأبد ، وإن كانت وزارة الخارجية البريطانية قد إستكرتها بشدة ، إذ إعتبرتها بندين صبيينين وبعيدين عن حدود اللياقة ، إلا أن رد الفعل السعدي ، لمطالب إنجلترا وتسعرات مندوبها السامي في مصر ، أن تقدمت الوزارة بإستقلالها ، وقرر مجلس النواب بالإجماع الإحتجاج على تلك التصرفات ، وأعلن تمسكه بالإستقلال

التام لمصر والسودان ، وأبلغ إحتجاجاته إلى برلمانات العالم ، ورفع الأمر إلى عصبة الأمم ، حيث جاء فيه :

« إزاء الإعتمادات الأخيرة التي وقعت من الحكومة البريطانية ضد حقوق الأمة المصرية وسيادتها ودستورها يعلن مجلس النواب :

أولاً : تمسكه التام بالاستقلال لمصر والسودان اللذين يكونان وطناً واحداً لا يقبل التجزئة ...

ثانياً : ولما كانت هذه التصرفات منافية لحقوق البلاد لما فيها من الاعتداء على إستقلالها والتدخل في شؤونها والعيش بدستورها وتهديد حياة البلاد الزراعية والإقتصادية ، ... و ... فلذلك يعلن مجلس النواب المصرى على ... العالم إحتجاجة على هذه التصرفات الجائرة ، ويشهد الأمم المتمدينة على فداحة هذه التصرفات وتلك المطامع الإستعمارية التى لاتتفق مع روح هذا العصر وحقوق الأمم المقدسة » (١) . ومع أن موقف مجلس النواب المصرى خاطب الرأى العام العالمى ، إلا أن النزعة الإمبريالية كانت لها صدى طئنى على صرخات البرلمان المصرى ، « بتأليف جبهة متحدة لمواجهة دول الشرق ، وما يبدو فيها من نزعات إستقلالية » .

وكانت إستقالة سعد زغول حدثاً هز وجدان الشعب ، وصدمة أضعفت إلى حد ما الإحساس بالنصر الذى سبق إلى أذهان الشعب غداة دعى سعد زغول لتولى الحكم . وأصيبت البلاد بصدمة عنيفة وخيبة أمل شديدة ، بسبب إعتماد

(١) عهد الرحمن الرافعى - المرجع السابق . ص ١٩٦ = ١٩٧ .

٢٤٢

بريطانيا على حقوق مصر وسيادتها ودستورها عقب إغتيال السردار . هذا
الاعتداء المبيت .

وعندما تولى احمد زيوار ، الوزارة بعد الوزارة السعدية ، كان واضحاً أن
هذه الوزارة جاءت للتسليم على طول الخط أو « لإنقاذ ما يمكن إنقاذه » على نحو
ما جاء في كلمات رئيسها ، ولتنفيذ الإنذار البريطاني بكل ما تضمنه — ولتبدأ
المحاولة الأولى للاعتداء على الدستور ، وقد إستلمت وزارة زيوار ، فتعرضت
مصر في عهدها لنكسة وطنية أطاحت بما كسبته بمجاهداتها الطويل بل وبما يزيد
عليه .

الفصل السابع

الدساتير المضادة^(١)

في هذا الفصل سنتناول « الإعتداءات الدستورية والتدخل الأجنبي » في شؤنا مصر ، التي اعتبروها مستقلة منذ « ٢٨ فبراير ١٩٢٢ » . ذلك لأن قضية الإستقلال الوطني وقضية الدستور قد أصبحتا منذ التصريح ، قضية واحدة لا تتجزأ ، فكلاهما تنفذ إلى الأخرى . ومنذ إستسلام وزارة زيوار بالمطالب البريطانية وحتى عقد معاهدة ١٩٣٦ ، دارت ثلاث معارك دستورية كبرى متشابهة إلى حد كبير ، وإن كان بداخل كل معركة كبرى منها معارك صغرى كذلك . صغرى في الشكل فقط ولكنها جسيمة في الجوهر بلا أدنى شك ، وستبدأ كل من المعارك الثلاث الكبرى ، بإعتداء دستوري ، وتنتهى بإنتصار الوفد ، وخلالها أو أثناءها ستقع محاولات لإستخلاص الحقوق الوطنية من البريطانيين .

ففي الجولة الأولى ، وفي عهد وزارة أحمد زيوار ١٩٢٤ ، ستبدأ بالإعتداء على الدستور ، وتنتهى بإئتلاف الوفد مع الأحزاب وإنتصاره على القصر ، وخلالها أو أثناءها سيحاول عهد الخالق ثروت الوصول إلى إتفاق مع بريطانيا (مفاوضات ثروت - تشمبرلين (يوليو ١٩٢٧) . ثم تبدأ الجولة الثانية ، في عهد وزارة محمد محمود ١٩٢٩ ، بإعتداء ثان على الدستور ، وتنتهى بإنتصار الوفد وعدته إلى الحكم في عام ١٩٣٠ ، وخلالها أو في أثناءها سيحاول محمد محمود الوصول إلى إتفاق مع دولة الإحتلال (مفاوضات محمد محمود - هندسون) ، ثم (مفاوضات النحاس - هندسون) . ثم تستمر الحركة على هذا النحو ، ولتبدأ

الجلوة الثالثة ، بنكسة الدستور على يد إسماعيل صدقي ، (١٩٣٠ - ١٩٣٤) ،
وتنتهى بانتصار الوفد وعودة دستور ١٩٢٣ ، وخلالها أو فى أثناءها سيحاول صدقي
عقد معاهدة مع بريطانيا (صدقي - سيمون) ، غيز أن إتمام عقد المعاهدة فى
عام ١٩٣٦ ، لا يتم إلا على يد الوفد ، بزعامة مصطفى النحاس ، وتنتقل مصر
بهذه المعاهدة ، إلى مرحلة جديدة فى حياتها السياسية . وكان الوفد أحد القوى
السياسية الموجودة فى مصر ، وكان أهمها .

٩ - وزارة أحمد زيوار باشا :

كان السهم قد نفذ . وفى نفس يوم إستقالة سعد زغلول ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ،
عرض الملك على ، أحمد زيوار باشا ، الذى كان رئيس مجلس الشيوخ ، تشكيل
وزارة جديدة ، وقبل زيوار المهمة وألف وزارته فى نفس اليوم . لم يكن
زيوار ، رئيس الوزراء الجديد ، منتمياً إلى أى حزب وإن كان فى نظر الناس
وفدياً (١) ، وكان الشيء الوحيد الذى يميزه ، وهو أنه كان أبداً رجلاً فى
الحكومة . كان رجلاً فكها ، يحب الضحك ، ولم يعتقد أحد أنه كان بالغ الجدية .
وكان لا يحترم أحداً ، وهى صفة حبيته للبعض ، ولكنه كان يعادى أكثر زملائه
جديه بعدم إعتناهم بهم . وكان أسلوبه فى الكلام متجاوزاً حدود الأدب إلى
أفصحى درجة ، فكان ينوء إلى الملك على أنه « قواد عابدين » (٢) وإلى حاشيته بأنهم
مثل « برتليس إيطاليا » . وإن كان زيوار كسولاً متمشياً مع بدائته ، إلا أنه مع
ذلك لو قرر أن يعمل إذا به سياسى حاذق حلقاً جديراً .

(١) محمد حسين هيكل - مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ، دار المعارف
القاهرة ١٩٧٧ ، ص ١٧٦ .

(٢) عناف لطفى السيد - المرجع السابق ، ص ١٣٠ .

لقد كان يدرك أن أى إنتخابات قد تعيد الوفد إلى الحكم لما سيحرزه من أغلبية ، ولذلك وضع على الفرر خطاً توقع بأنصار سعد زغول هزيمة ساحقة، خاصة وأن سعد زغول كان يد فكر فى بقاء الدستور بعد ذهاب الوزارة ، فأعلن فى خطابه الذى القاه على النواب تبليغاً للمجلس باستقالة وزارته : « . إنه مستعد مع أصدقائه الكرام من أعضاء هذا المجلس لأن يؤيدوا كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد » . وأعلن مثل ذلك فى ندائه إلى الأمة بإعتباره رئيساً للوفد ، وفى خطاب ألقاه على الجموع التى وفدت إلى بيت الأمة بعد إستقالته حيث قال: « إننى مستند لتأييد كل وزارة تأتى وتكون حائزة للرضا العام ، عاملة على تحقيق أمانى البلاد ، فإن الموقف دقيق جداً ، وأنا واثق من أنى وأنا خارج الوزارة سأستطيع خدمة أكثر ألف مرة مما لو كنت داخلها ، وتأكدوا أن الله معنا ، ولا بد أن تمرز الأمة فى النهاية إن شاء الله » (١) . هكذا ركن سعد زغول إلى أسلوب جديد لم يعرف عنه من قبل .

ولقد قيل أن الملك إختار زيوار باشا ، بمـدفـشن « حرب مسافرة » على الوفد (٢) . وربما هذا الأمر صحيحاً ، وخاصة أن بعض الدوائر السياسية رددت أن القصر لم يكن بريئاً براءة الذئب من دم ابن يعقوب فى جريمة قتل السردار ، وأنه عمل بالمبدأ الميكافيلى ، « بأن الغاية تبرر الوسيلة » . والغاية هنا هى الإطاحة بسعد زغول من رئاسة الوزارة بأى ثمن ، حتى لو كان ذلك على حساب مصلحة البلاد ! والملك فؤاد كان يعمل منذ قطع المناوضات بين سعد وماكدونالد على إسقاط سعد ، وأخذ يدبر له المؤامرات ويدس السائس لهذا

(١) عباس العقاد - زعيم الثورة « سعد زغول ، الهلال ، ص ١٧٨ .

(٢) جاء هذا فى تقرير اللبى الذى يهت به إلى لندن .

الغرض ، وقد خطط زيوار على إبقاء التعاون مع حزب الأحرار الدستوريين ،
الذى يسعده أن يرى أ صار سعد زغلول مهزومين .

وكان الأحرار الدستوريون قد عانوا الكثير على يد الوفد من خلال
ما اعتبروه طغيان البرلمان فى ظل سعد زغلول (١) ؛ وكان بعض الأحرار
يخشون الإشتراك فى وزارة واضح أنها ستستسلم لضغط إنجلترا ، فرفض ثروت
الانضمام إلى الوزارة فى حين أن صديقه إسماعيل صدقى لم تمكن لديه مثل هذه
المبادئ ، وقبل منصب وزير الداخلية . ومهما يكن الأمر ، فقد تألفت وزارة
زيوار وكان من بين وزرائها وزيران وفديان ، هما أحمد محمد خنيسة ، وكيل
مجلس النواب الوفدى ، وعثمان محرم وكيل وزارة الأشغال . فكيف يحدث
ذلك ويترك الوفد فى وزارة جاءت فى أعقاب إستقالته من الحكم على أثر أزمة
طاحنة تعرض لها بعد إغتيال السردار ؟ ربما كان إستراكتها محاولة من جانب
الوفد ، حتى تكزن له عيون ترصد حركة الوزارة وتشارك فى رسم سياستها ، أو
للتصدى لتصرفات الوزارة تفادياً للضرر الذى قد يصيب الأمة أو على الأقل الحدة
منه فى حالة إستجابة الوزارة لكل مطالب بريطانيا .

وكانت مباحثات شبه رسمية قد بدأت بين زيوار باشا ، الذى لم يكن
لوزارته برنامج معين يسير بمقتضاه ، واللبنى ، المندوب السامى البريطانى ، بشأن
المطالب التى كان يشتملها الإنذار البريطانى . وتمت المقابلات فى دار المندوب
يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٢٤ لأجل إنهاء إحتلال القوات البريطانية لجرك الاسكندرية .
طلب فيها زيوار من اللبى أن يحيطه علماً بالطايات التى يصح له أن يشير على
حكومته بالجلاء عن الجرك ، فيما لو قبلتها الحكومة المصرية . وانتهت هذه

المباحثات في ٣٠ نوفمبر ١٩٢٤ باتفاق اتخذ صورة مكاتبات رسمية بين الطرفين ، ورد فيه ثمانية شروط من جانب النبي قبلها زيوار ومجلس وزرائه كاملة ، بدون قيد (١) . وهكذا كان برنامج زيوار باشا يتخلص في شيء واحد : التسليم على طول الخط ، التسليم للقصر ، الاستسلام المطلق لمطالب بريطانيا . وقد بدأت مياسة التسليم لوزارة زيوار ، بأن استصدرت مرسوماً في ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر (٢) ، وحل الملك فؤاد مجلس النواب في ٢٤ ديسمبر عام ١٩٢٤ . ومنذ ذلك التاريخ ، وحتى يوم ٢١ أكتوبر ١٩٢٥ سبظل البرلمان معطلا ، باستثناء مرة إجتماع فيها المجلس يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥ ، لمدة ٩ ساعات (٣) . فكان البرلمان قد بقي معطلا نحو ١٠ شهور .

وكان لذلك التسليم من جانب أحمد زيوار وقع أليم في وجدان الأمة المصرية . وبتسليم الوزارة الجديدة ، تكون مصر قد وقعت في قبضة النفوذ البريطاني تماماً ، ويكرن إستقلالها الداخلي قد إنكشف إلى ما يقرب مما كان عليه قبل إصدار ٣٠ فبراير ، فقد إنتقلت إدارة المصالح الحيوية في البلاد إلى قبضة

(١) عبه العظيم رمضان - المرجع السابق ، ص ٤٩٤ - ٤٩٥ .
وكذلك : عبه الرحمن الرافعي - في أعقاب الثورة المصرية ، ج ١ ، ط ٢ ، القاهرة ، ص . . .

(٢) دار الوثائق القومية ، وثائق عابدين ، البرلمان ، كتاب أحمد زيوار باشا إلى الملك فؤاد يطلب حل البرلمان بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ .
(٣) محسن محمد - الشيطان : تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية ، دار المغارف القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٢٥ .
حيث يذكر أنه عندما وصل اللورد جورج لويده ، خلفاً للورد النبي في ٢١ أكتوبر ١٩٢٥ ، وجد الأحزاب في مصر ، في صراع حاد وقوي .

السلطات البريطانية في مصر عن طريق المستشارين المالي والقضائي والإدارة الأوروبية ، ولم يبق من مظاهر إستقلال البلاد إلا المظهر الدستوري ، الذي سيقتوض هو الآخر على يد العناصر المعادية للدستور ، والملك ، وبعض العناصر الانتهازية .

ونشطت السلطات البريطانية في إلقاء القبض على بعض العناصر الوفدية رغم إنتهاء الأحكام العرفية وإلغاؤها منذ عام ١٩٢٣ . وكانت السلطات البريطانية قد عمدت إلى ذلك ، وإن كان من بينهم نواب يتمتعون بالحصانة البرلمانية ، واحتجزتهم في ثكنة قصر النيل ، بقصد إهانة الحكومة ، وإعتداء صارخ على السيادة المصرية والسلطات القضائية .

وصدرت الأوامر من الوزارة لوحدة الجيش المصري في السودان بإلنسحاب شتالاً . ولما أرفض الضباط والجنود التنفيذ ووقفوا موقف المقاومة قام وزير الحربية بإرسال ضباط إليهم يطلب منهم ضرورة الإذعان لأوامر الملك (١) . وتضامنت القوات السودانية مع القوات المصرية في هذه المسألة ، وحاولت فك الحصار الذي فرضته القوات البريطانية على القوات المصرية وكانت الإلتحامات ، وسقط فيها القتلى . ولم تتراجع بريطانيا عن إنشاء قوة الدفاع السودانية كنموذج خاصة لحاكم السودان . وإنسحب كثير من الضباط السودانيين مع إخوانهم المصريين وخلا بذلك الجو لبريطانيا في جنوب الوادي .

(١) محمد عمر بشير - المرجع السابق ، ص ١٣٨ - ١٤٤ .

والتفاصيل الخاصة بحركة الجيش المصري في السودان .

أنظر : جعفر محمد علي بخيت - المرجع السابق ، ص ١٠٥ - ١٢٠ .

٣ - الانقلاب الدستوري في عهد زيوار باشا :

وعملت وزارة زيوار من ناحية أخرى على حل مجلس النواب وزيادة الحالة المحيطة بالقصر ، في نفس الوقت الذي عمدت فيه إلى كبت الانفاس وتحطيم الوفد خاصة بعد أن قدم الوزيران الوفديان ، في الوزارة ، إستقالتها ، بعد أن صرحا في الصحافة بأن قبول الوزارة للمطالب البريطانية كان على غير رأيها (١) . مع الأخذ في الاعتبار أن الوزيران إشتراكا في طلب تأجيل انعقاد البرلمان كأول بادرة للإطاحة بالبرلمان والحياة النيابية فيما بعد .

وعلى أية حال ، فإن إستقالة الوزيران كانت تعبيراً عن سحب الوفد لتأييده لوزارة زيوار التي كانت في نظر البعض ، أشبه بخطة دفاع ثان للوفد وإمتداداً معتدلاً لوزارة سعد زغلول وإعلانه عن تسديده لها ولتصرفاتها التي تمس الحياة النيابية وتعطل العمل بالدستور ، وبدأت بالفعل المتركة بين الوفد ووزارة زيوار ، في الثاني من ديسمبر ١٩٢٤ ، عندما رفع ١١٧ عضواً من النواب الوفدين عريضة إلى الملك ، يطلبون فيها دعوة البرلمان بأسرع ما يمكن إلى الانعقاد قبل ختام المدة التي تأجل إليها ، للنظر في التصرفات غير الدستورية التي قامت بها الوزارة . ولكن القصر لم يعر هذه العريضة إهتماماً رغم تكرار مطالب النواب الوفدين أيام ٥ ، ٦ ديسمبر (٢) .

هكذا تم إعداد المسرح وتهيئة المناخ لإجهاز على الحياة النيابية . وقبل أن ينتهي الشهر المحدد لتأجيل انعقاد البرلمان بيوم واحد إستصدرت وزارة

(١) في ٢٠ نوفمبر قدم عثمان محرم إستقالته ، وأعقبه أحمد محمد خشبه ، في أول ديسمبر ١٩٢٤ .

(٢) عبد العظيم رمضان - المرجع السابق ، ص ٥٧٢ .

زيوار ، في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ ، مرسوماً يقضى بحل مجلس النواب ، ودعوة الناخبين لإجراء إنتخابات جديدة للنواب في ٢٤ فبراير ١٩٢٥ . ودعوة المجلس الجديد للانعقاد في ٦ مارس ١٩٢٥ ، وكان هذا الأمر الأخير يعنى أن الإنتخابات ستجرى على درجتين طبقاً لأحكام قانون الإنتخابات القديم ، الذى ألغته حكومة الوفد ، وإستبدلت به ، قانون الإنتخاب المباشر رقم (٤) لعام ١٩٢٤ ، كما إستصدر زيوار مرسوماً لإنتخاب جديد للمندوبين الثلاثين .

هكذا عادت عملية الإنتخاب على مرحلتين إلى ما كانت عليه ، ولعل الهدف من ذلك هو إيجاد مندوبين لا يؤيدون الوفد ، وبإيعاز من فؤاد تأسس حزب جديد هو (حزب الإتحاد) (١) ، بهدف تحطيم الوفد ، وحمل حزب الإتحاد شعار الولاء للعرش . فظهر أن القصر قد نزل إلى ميدان السياسة الحزبية بطريق غير مباشر ولم يكن ذلك فى صالحه ولا فى صالح البلاد . فتدهور الموقف تدهوراً سريعاً واشتد التنافس بين الأحزاب وبعضها ، وبين الوطنى منها والقصر ١١١ حزب الإتحاد الحاكم أو حزب الملك ، يرأسه يحيى إبراهيم باشا ، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية . . . أما أحمد زيوار باشا رئيس الوزراء فكان مستقلاً لا يعارض الملك ، ولا يقف ضد الانجليز ، ويستسلم لحزب الإتحاد . . . وفى المعارضة نجد باقى الأحزاب : الوفد بزعماء سعد زغلول ، والحرار الدستوريين بزعماء محمد محمود ، نائب رئيس الحزب ، ورئيس الحزب بالنيابة ، بعداستقالة رئيسه عبد العزيز فهمى ، والحزب الوطنى بزعماء حافظ رمضان ، وكل حزب مختلف مع الآخر ، يتهمه بالخيانة . وهضمت بمصر الأيام إلى إنتخابات ١٩٢٥ ،

(١) عبد العظيم رمضان - المرجع السابق ، ص ٥٧٤ - ٥٧٧ .
 « حزب الشيطان » ، كيف تأسس حزب الإتحاد .

والملك يملك ويحكم من خلال وزارة خائفة ، والانجليز يحكمون وإن كانوا لا يملكون ، والانساد يستشري في الداخل ، وسعد زغلول غادر بيت الامة وأقام في فندق مينا هاوس ، عند منح الاحرام لزم الصمت تشبها بأبي الهول . وإن كان في نفس الوقت ، يكتب سلسلة مقالات عنوانها ثورة الوزارة على الدستور ، ويقعها بحرفين من اسمه (س.أ) باعتبار أن اسمه الكامل ، سعد إبراهيم زغلول ! ولا تكتب جريدة البلاغ الوفدية ، اسمه دائماً وإنما تقول إنها لإمام في البحث والبيان يشار إليه بالبنان (١) . ويصرح سعد للصحف بأن الحالة غير طبيعية ، حرية مقيدة ، سواء كانت خاصة أم عامة ، حرق مهزومة ، سلطة الحاكم لا حد لها ، ولا حق للحكوم قبل حاكم .

٣ - المحاولات لضرب الوفد :-

لقد تصافرت جهود كل من القصر والانجليز لضرب الوفد ، ومنعه من دخول الانتخابات ، فاقصر بنى خطته لهدم الوفد ، على محاولة إصاق النتائج التي ترتبت على الانذار البريطاني به ، وتشجيع حركة الاستقالات من الوفد ، لهدمه داخلياً ، أما الانجليز الذين راحوا يشفون في الوفد ، أخذوا يغذون الحملة ضد الوفد ، فأطلقوا عليه القصر يذيقهم ألوان من القصر والضغط ، ومن جانب آخر حاولوا أن يدينوه في جريمة إغتيال السردار ، فإعتقت السلطات البريطانية عبد الرحمن فهمي ، ومكرم عبيد ، ومحمود فهمي النقراشي ، وكيل وزارة الداخلية .

ولم يلبث القصر أن راح ينفذ خطته في هدم الوفد من الداخل ، مسع بداية عام ١٩٢٥ ، بهمة صنيعته ، حسن نشأت ، وكيل الديوان الملكي . فقد إستقال كثير من شيوخ ونواب الهيئمة الوفدية (٢) . وأخذت الصحف الانجليزية

(١) محسن محمد - المرجع السابق ، ص ٢٥ - ٢٦ .

(٢) عبد العظيم رمضان - المرجع السابق . ص ٥٧٢ .

تساهم في المعركة بدعاية واسعة النطاق في هذا الاتجاه . وفي هذا يقول سعد زغلول لمرابيل جريدة المانشستر جارديان البريطانية : « ان الحكومة ما كانت تستطيع أن تستخف بالدستور إلا لأن البلاد يحتلها الجنود البريطانيون ولأن الذين يرتكبون هذه الاعمال يعتقدون أن البريطانيين سيحمونهم من العقاب الذي يستحقونه . إنكم لا تستطيعون الإفلات من التبعة ، (١) غير أن هذه المحاولات من جانب القبحر والإنجليز ، كان لها رد فعل عكسي تماماً ، فقد أثارت جوا من العطف على الوفد ، وإن سعد زغلول أدرك بحسه السياسي ، مدى خطورة المؤامرة ، وبأن رجاله معرضون لمسؤوليات جسيمه ، فخرج من عزلته ، وفاق أبي الهول ، وأعلن عن دخوله الحملة الانتخابية التي أعانت عنها الحكومة . وبينما كانت الانتخابات لا تزال جارية علق سعد زغلول في مفكرته في ١٠ مارس ١٩٢٥ التعليقات التالية التي تبين مدى وضوح تحليله للمشاكل العامة : « إن في فوز الوفد مظهراً عظيماً من مظاهر قوة الأمة وثباتها ، وضربة قاسية لجميع الذين كانوا ينتظرون القضاء عليه (هكذا) بتلك الإجراءات التي لا نظير لها من الأضرار بالناس وبحريتهم ، ولكن الوفد يحيط به ظروف كثيرة تجعل إنتفاعه بهذه الظروف على الأقل صعباً جداً ، إذ يلزمه أولاً رؤوس مفكره وأيد عاملة وقلوب تكون كلها متحدة على العمل . ثانياً يلزمه معالجة الرأي والاجتهاد في أن تسود ولا تحكم ، ثالثاً ، يلزمها أن تعالج الإنجليز لكي ينزلوا عن عارضتهم أو على الأقل عن التشدد فيها ، وهو صعب خصوصاً بعد أن رأوا منّا في هذه الأيام مارأوا ، هكذا يلزم معالجة الإدارة الداخلية بإصلاح المختل منها وهي مهمة شاقة وخطرة ، لأن الفساد ضرب فيها أطنابه وتغلغل في فروعها وأصبح لا يهيم الموظف إلا ضخماته المرتب

(١) أحمد شفيق باشا — المرجع السابق (الحولية الثانية) ص ٢٧ .

والعكس والتواكل ، هذا إلى ما إعتراه في الأيام الأخيرة من الميل إلى الفساد ، (١) .

لكل هذه الأسباب ، كان زعيم الوفد يتصور تغييراً في البيروقراطية على إعتبار أنه الحل الوحيد ، ولكنه رأى إستحالة مثل هذا الاقتراح — في نفس الوقت — لأن البلاد ليس بها عدد كاف من الرجال الأكفاء كما أن إصلاح أخلاقيات المسؤولين أمر غاية في الصعوبة ، ويرى أنه من الأفضل لو أن الوفد لم يحصل على أغلبية الأصوات ، ويكتفى بحصوله على أصوات كافية لدخوله في وزارة إئتلافية كشرىك في المسؤولية ، وقد أجريت الإنتخابات الجديدة ، ودخلها الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطني وحزب الاتحاد الجديد ، وتدخلت الإدارة جهده ما استطاعت ، وجعل إسماعيل صدقي الإدارة ومصالح الحكومة كانت أداءه للضغط على الناخبين في إنتخاب المتدوين الثلاثين ، والضغط على هؤلاء في إنتخاب النواب ، وسخر قوى الحكومة لإنجاح مرشحها وإسقاط الوفد وخصوصهم بمختلف الوسائل غير المشروعة بالتهديد تارة ، والإغراء وإفساد الأخلاق تارة أخرى . فأغرت العمد ومأمورى البوليس ورجال الإدارة وهددتهم وفصلتهم . وطلب من المسؤولين في المديريات أن يراعوا أن يفوزوا بالإنتخابات مرشحوا الحكومة ، وكانت الأوامر إلى مديري المديريات بإلزام العمد بالتصويت لصالح مرشحي الحكومة ، وتبعاً لذلك يقوم العمد بإلزام الفلاحين بالإدلاء بأصواتهم لهم .

وبالرغم من كل هذه الجهود التي بذلت للوصول إلى نتائج منافية للحقيقة ، ونظراً لشعبية الوفد في الريف المصرى ، ولأن معظم العمد كان الوفد قد عينهم ،

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٤٧ ، ص ٢٧٦٢ .

فاز الوفد بـ ١١٦ مقعداً من ٢١٤ ، وإنتخب سعد زغلول رئيساً للبرلمان طرد
 حضرة عبده الخالقي ثروت ، بعد كل هذا الجهد الجليل في تزييف الانتخابات (١) .
 ورغم فوز الوفد بالأغلبية ، فقد أصدرت الوزارة بياناً في ١٣ مارس ١٩٢٥ ،
 أعلنت فيه أن الأحزاب غير الوفدية ، هي التي نالت الأغلبية في الانتخابات ،
 وعلى ذلك قررت إستمرارها في الحكم مع إجراء تعديل في تشكيل الوزارة يلائم
 نتيجة الانتخابات ، وكان هذا الإعلان لا يتفق مع الواقع في شيء . وأرسل
 المندوب السامي البريطاني إنذاراً نهائياً إلى الملك يطالبه بحل البرلمان (٢) . وفي
 نفس الوقت قدم زيوار إستقالته ولكن الملك طلب منه أن يراجع نفسه ، ووافق
 على حل البرلمان وأن يحكم وحده بتأييد من الملك بموجب مرسوم . وشكلت
 الوزارة الجديدة من الأحرار الدستوريين ، والاتحاديين وبعض المستقلين ،
 وأيدت مبدأ الحكومة المطلقة (٣) على حساب السلطة الدستورية ، وهكذا إنتهك
 الدستور نفس الأشخاص الذين أفسحوا على التكتل به وحمايته ، بما في ذلك
 (أبو الدستور) عبده العزيز فهمي .

ولم يكن متوقفاً أن يستمر هذا التحالف الجديد ، فقد كان تحالف نقص
 لا أكثر ولا أقل ، وكان الحكم بمرسوم يعني إعتماد الوزارة المطلق على القصر أو
 على المندوب السامي البريطاني لبقائها في الحكم . ولكن مؤامرات الملك وصنيعته
 حسن نشأت ، سرعان ما أميطت اللثام عن الضغوط في الوزارة وعن تفويض

(١) محمد زكي عبد القادر — محنة الدستور ، ص ٥٦ .

مع الأخذ في الاعتبار أن كافة أحزاب المعارضة الأخرى ، نالت فقط ٨٧
 مقعداً .

(٢) عبده العزيز فهمي — هذه حياتي ، ص ١٥١ .

(٣) عفاف لطفي — المرجع السابق ، ص ١٣٢ .

لذلك الائتلاف بين الأحزاب لصالح وزارة يسيطر عليها القصر سيطرة كاملة .
وبات للعيان أن الوزارة الجديدة ، مقبلة على إنتهاك الدستور بعزيمة قارية ،
خاصة وأن أبو الدستور « واحداً منها ويشغل منصب وزير الحقائقية ، وقد مهد
عبد العزيز فهمي (١) ، لذلك عندما طعن الدستور في كيانه بقوله في ١٧ مارس
١٩٢٥ . في غرفة المحامين بمحكمة الاستئناف : « لقد إشتغلت بلجنة الدستور ،
وكنت أعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا ، ولكن العمل أطر أنه ثوب
فضفاض » (٢) . . . وأعلن عن حق الملك في حل مجلس النواب كتمهيد من
جانبه للخطوة التالية التي ستستخدمها الحكومة من جانبها ضد الحياة النيابية .

لقد كان هذا التصريح سقطة كبيرة من « أبو الدستور » ، وإن كان
عبد العزيز فهمي قد تراجع عن موقفه هذا فيما بعد على كل حال ، فإن البرلمان
لافتتح في يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥ بمجلسيه على هيئة مؤتمر عام ، ترأسه محمد توفيق
نسيم رئيس مجلس الشيوخ وحضر الملك فؤاد حفل الافتتاح حيث ألقى أحمد
زيوار خطاب العرش ، ثم إنفض المؤتمر ، وفي نفس اليوم لإجتمع مجلس النواب
وإنتخب الرئيس ، وكما قلنا فاز سعد زغلول بأغلبية ١٢٣ صوتاً على منافسه

(١) عبد العزيز فهمي -- هذه حياتي ، ص ١٣٨ - ١٤٥ .
حيث يذكر : أنه في عام ١٩٢٠ عهد إلى الوفد في باريس بوضع مشروع
لدستور مصري ، فتوفرت هناك على دراسة دساتير الأمم الراقية ولكنني
أقرر أن ما يتمتع به الآن من الدستور إنما هو ثمرة جهاد الأمة

(٢) عبد الرحمن الرافعي - المرجع السابق ، ٢١٧ .
وأعلن عبد العزيز فهمي كذلك : أن في هذا الدستور حق مقرر
للملك في حل مجلس النواب . . . متى أراد وفي كل وقت رأى في ذلك المصلحة
للبلاد

ثروت الذي حصل على ٨٥ صوت فقط . وهكذا وضح العيان أن نتيجة الانتخابات العامة كانت فوزاً للوفد بالأغلبية ، على خلاف ما زعمت الحكومة في بيانها السابق في ١٣ مارس الذي أكدت فيه أن الأحزاب الأخرى نالت الأغلبية .

٤ - انتخاب سعد زغلول رئيساً لمجلس النواب :-

لقد كان انتخاب زغلول رئيساً لمجلس النواب ، ضربة قاصمة لوزارة زيوار ، ووضح أنها لا تحوز ثقة المجلس الجديد ، فأصبحت بخيبة الأمل ، ومع ذلك فإنها لم تستسلم للأمر الواقع ، وأخذت تناور وتجاوز بمساعدة القصر والمندوب السامي البريطاني ، من أجل الإطاحة بالوفد وتقويض أركان الدستور . وزاد الطين بله على رأس الوزارة ، أنه في نفس مساء يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥ ، كان مجلس النواب مجتمعاً لانتخاب الوكيلين ، فانتخب كل من علي الشمسي وويصا واصف ، وهما وفديان . ولم يجد أحمد زيوار بداً من تقديم إستقالته للملك ، أمام هذا الطرفان الوفدي في البرلمان (١) . غير أن الملك رفض قبولها كتكتيك من جانبه للقضاء على الوفد والحياة النيابية . وبالفعل عاد زيوار وأعلن على المجلس إن الوزارة رفيت إستقالتها للملك فأبى قبولها ، فأشارت عليه بحل المجلس ، فأصدر مرسوماً يقضى بالحل وبدعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة في ٢٣ مايو ١٩٢٥ على أن يجتمع المجلس الجديد في أول يونيو من نفس العام ، (٢) . وكانت حياة هذا المجلس قصيرة للغاية ، فلم تدم سوى سبع ساعات ،

(١) على شلبي ومصطفى النحاس جبر — الانقلابات الدستورية . ص ٤٣
في الملاحق حيث ذكر زيوار في كتاب إستقالته ، . . . على ظهور روح عنائية في المجلس

(٢) عبد الرحمن الرافعي — المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

وهكذا وضع تماماً أن الملك لا يريد الوفد ولا سعد ، ولا حتى الدستور ولا البرلمان .

وأثبتت الأحداث الأخيرة ، أن الأمة المصرية لا تقبل حياة برلمانية مزينة . ولقد قبل حل البرلمان بالدمية والالم ، لأن المتبع في غالب الأمر أن يظل البرلمان وتستقيل الوزارة ، وكان هذا الإجراء يمثل إنتهاك للدستور بصورة صارخة ، وتحدى سافر لإرادة الأمة ، وكان الباعث على هذا الأمر تعلق نفر من الوصوليين بكراسي الحكم (١) . كان هذا الإجراء — حل البرلمان — إعتداء جسيم على الدستور ، فالحكومة هي التي تملك هذا الأمر أو على الأقل مجلس النواب نفسه . وحكمت حكومة زيوار من غير برلمان ، زاعمة أنها تعدل قانون الانتخاب . وإستغل حسن نشأت منصبه ، وكعقري الشر ببلاط الملك ، في بيع الألقاب والأوسمة ، متذرعاً بأنه لتمويل حزب الاتحاد الجديد (٢) . وأسوأ من ذلك انه إدعى لنفسه الحق في حضور جلسات مجلس الوزراء ، وكان يعارض الوزراء بل ويرفض قراراتهم ، إذا كانت لا تتماشى مع ما يدعى انها رغبات الملك . وكان أعضاء الوزارة يعلنون ان ما يفعله حسن نشأت إجراء غير دستوري ، لأنه ليس هناك نص يعطى لنائب رئيس الديوان الملكي حق حضور مجلس الوزراء ، ولكن لما كانت الوزارة بأسرها في إنعقاد غير قانوني ، وقد أوقفت الحكم الدستوري ، فكان على السادة الوزراء أن يتلعبوا كبرياتهم وغضبهم ، ويصبروا على تسلط حسن نشأت ، ثمناً للتأييد الملكي لهم . وخلال هذه الممارسة من جانب حسن نشأت ، ظهر أن التآلف بين الاحرار الدستوريين وبين الإتحاديين صعباً ، بحيث كانت نظرة كل منهما في الحكم تختلف عن نظرة

(١) عبد الرحمن الرافعي — نفس المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

(٢) عناف لطفي السيد — المرجع السابق ، ص ١٣٣

الآخر للأمور ، مع أنها يؤلفان وزارة واحدة ، وهدفها واحد وهو القضاء على الوفد ، ولكن كانت آراء ومفاهيم كلا الحزبين متباينة للغاية ، فالأحرار الدستوريين كانوا يرون أن إغفال الدستور من جانبهم ، ما هو إلا إجراء وقفي فرضته الظروف ، ولكنهم كانوا يرددون ، أن الدستور سرف يعود حتما عندما تسمح الظروف بعودة الحياة النيابية . ولهذا ساورهم القلق وهم يوافقون على حل مجلس النواب للمرة الثانية (١) . وأما الإتحاديون فـ كانوا يرون في مناهضة الوفد ، خطوة أولى نحو إعادة قيام حكم الفرد في مصر ، وحيث هم يعيشون في كنف القصر فهم يعملون على تدعيم حكمه لاستمرار وجودهم في السلطة ، وكان الملك يندق عليهم العطاء ، مما جعل الأحرار الدستوريين يتراجعون إلى الصف الثاني . وهكذا أقل نجم الوزراء الدستوريين في الوزارة .

وعندما أدرك حزب الأحرار الدستوريين هذه الحقيقة ، راحت جريدة السياسة . لسان حال الحزب ، تنتقد السياسة المالية للوزارة ، ورمت الوزارة بالرجعية لمحاولتها تعديل قانون الانتخاب ، بفرض شروط معينة للناخب . وأخذت الجريدة تدافع عن حرية الصحافة ، وتدافع عن الدستور ، وتعلن أن البلاد تنتظر عودة الحكم النيابي إلى مجراه الطبيعي (٢) .

٥ - أزمة كتاب «الاسلام وأصول الحكم» - ١ -

وخلال أشهر الصيف ، عندما كان زيوار باشا في إحدى زياراته للإستشفاء في « فيش Vich » قرر حسن نشأت أن الوقت قد حان لطرد الوزراء الأحرار من الوزارة ، وجعل الوزارة إتحادية بأكملها ، وبذلك تكون أكثر طواعية ،

(١) مارسيل كولمب — المرجع السابق ، ص ٥٨ .

(٢) عبد العظيم رمضان — المرجع السابق ، ص ٥٨٢ — ٥٨٣ .

ولذلك أثار مكيدة مستهدفة حزب الأحرار ، ووزرائه ، وتركزت على كتاب جدل صدر للشيخ (على عبدالرازق) ، وكانت أسرة الشيخ من أقطاب الحزب القوية . وكان الكتاب المقصود هو « الإسلام وأصول الحكم » الذى يناقش أنه طالما أن « محمداً عليه الصلاة والسلام » قد بعثه الله نبياً ، لا رجل دولة ، فإن الخلافة لم تكن ضرورية للإسلام ، بل ويمكن الإستغناء عنها ، ولذلك فإن الحكام المسلمون ما هم إلا مجرد رؤساء للدولة ولم وإن يكبروا خلفاء ما دامت مناصبهم لا تحمل أى تضمين ديني ، وكانت مسألة الخلافة الإسلامية قد طفت على سطح الأحداث فى ذلك الوقت ، فبعد أن ألغت تركيا المنصب أخذ الملك فؤاد يرنو ببصره إليها مستهدفاً لكتساب مهامه الخليفة بين ملوك العالم الإسلامى وشعوبه ، ولتوطيد دعائم سلطته الزمنية فى مصر على حساب الحكم الدستورى ، وكان حسن نشأت يروج لهذه الفكرة بين رجال الدين من كبار علماء الأزهر الذين إنزعجوا من أجل كتاب الشيخ ، فأخذ حسن نشأت يحثهم (١) ، لإتخاذ قرار ، فأعلن مجلس الأزهر الأعلى قراره بأن تسحب من الشيخ درجته الجامعية وأن يجرد من مباشرة مهام وظيفته كقاضى فى المحاكم الشرعية .

وكان على الحزب أن يعمل على حماية أحد أعضائه وكان من المتوقع من وزير الحقانية ، عبد العزيز فهمى ، الذى كان وقتها أيضاً رئيساً لحزب الأحرار ، أن يوقع قرار سحب درجة الشيخ العالمية وحرمانه من مباشرة مهام وظائفه ، وباعتبار أن ذلك من إختصاص وزارته . قرأ (أبو الدستور) كتاب الشيخ قراءة جيدة ، ولم يجد به شيئاً يسيء إلى الإسلام كما إدعى العلماء ذلك ؛ وفضلا

(١) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق ، ص ٢٢٧ .

عن ذلك إعتبر الإجراء الذى إتخذته العلماء إجراء غير قانونى ، نظراً لأن مجلس الأئمة الأعلى ليس من سلطاته أن ينفذ أيأ من القرارات ، ورفض التصديق عليها . ولما كان القصر غاضباً من قبل ، على عبد العزيز فهمى بشأن صفقة عرض فيها الملك ان يستبدل قطعة من أرض من أملاكه فى الزعفران بقطعة أخرى من أملاك الحكومة تقع بتفتيش (بشبش) . ولما كانت قيمة قطعة بشبش أربعة أمثال قيمة قطعة الزعفران (١) . إعترض عليه عبد العزيز فهمى . وشججه ذلك على عزله من الوزارة .

فطلب منه يحيى إبراهيم ، القائم بأعمال رئيس الوزراء ، أن يستقيل ، غير أن عبد العزيز وكان حاد الطباع ، رفض أن يستقيل ، فما كان من القصر إلا أن نقل إختصاصاته إلى وزير المعارف — على مار باشا — دريشاً يعين وزير للحقانية ، فما كان من الوزيرين الآخرين من الأحرار الدستوريين فى الوزارة وهما د توفيق دوس ومحمد على علوبة — إلا أن إستقالا من الوزارة . كما أن إسماعيل صدق أرسل من أوروبا إستقالته تضامناً معهم (٢) . هكذا إنتهى التآلف بين الإتحاديين والأحرار ، وأصبحت الوزارة مطية فى يد القصر . وسرعان ماتم شغل الكراسى الشاغرة برجال معروفين بالولاء للقصر .

ويبدو أن فى هذه الأثناء — إستقال اللورد اللبى من منصب المندوب

(١) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .

(٢) محمد حسين هيكل — مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ، ص ٢٠١ .
يؤكد هيكل ، أن صدق كان مستقلاً ، ومع ذلك قبلت إستقالته فور وصولها .

السامى البريطانى فى ١٩ مايو ١٩٢٥ ، وقام بمهام منصبه ، مستر نيفل هندرسون ، إلى أن يحضر السير جورج لويد ، ليقول تصريح الامور فى حدود السياسة البريطانية . التى كانت تدهى إلى إبعاد الوفد عن الساطة . وحاول هندرسون أن يبقى الوضع على ما هو عليه ، كما حاول ترصية الاحرار الدستوريين الذين رفضوها ، وأصرروا على موقفهم . كما قرروا الإحتجاج على إقالة رئيس حزبهم من الوزارة (١) . وأمام هذا الموقف ، إنزعجت السلطات البريطانية ، لأن الاحزاب بدأت تتقارب لمواجهة السلطوية الملكية والانجليز معاً .

أخذت الوزارة تتحدى من إتخاذ مختلف الإجراءات المضادة للدستور ، فأجازت قانوناً جديداً متشدداً ، هو قانون الاجتماعات ، الذى صارت بمقتضاه كل الاجتماعات الحزبية والجمعيات تستوجب موافقة الحكومة ، وسرعان ما صار القانون الجديد سارى النفاذ لتكليم المعارضة . فمنعت إجتمع الحزب الوطنى فى ٢١ اكتوبر ١٩٢٤ ، بحجة وصول اللورد جورج لويد ، المندوب السامى الجديد ، الذى وصل فى نفس اليوم (٢) . ودعا حزب الاحرار الدستوريين إلى إجتمع عام يوم ٣٠ اكتوبر ١٩٢٥ ، خطب فيه عبد "عزيز فهمى خطبة حمل فيها حملة سافرة على القصر وأعوانه ، وطالب فيها بالمحافظة على الدستور . وهكذا تراجع (أبو الدستور) عن موقفه عندما كان بالوزارة .

(١) عبده العظيم رمضان — المرجع السابق ، ص ٥٩٠ .

(٢) محسن محمد — الشيطان ، ص ٢٥ .

وجاء ١٣ نوفمبر ١٩٢٥ ، وهو «عيد الجهاد الوطنى» ، وكتب سعد زغلول ،
بالاسم المستعار فى جريدة البلاغ فى مثل ذلك اليوم من ست سنوات ،
قصد سعد ، وعبد العزيز فهمى ، وعلى شعراوى إلى دار المندوب السامى يطالبون
بالاستقلال أما اليوم فالأحزاب منة سمة والأمة مشقة على نفسها وجهودها
موزعة . ويستعرض (عباس العقاد) الذكريات الحلوة البعيدة ، والحاضر
المزيم المظلم فيكتب صرخة . . . أين نحن اليوم من ذلك اليوم القريب البعيد ؟
ماذا نبصر من بقايا ذلك التاريخ العاطر المجيد ؟ أين الاستقلال ؟ وأين السودان ؟
أين البرلمان ؟ أين الوحدة الوطنية . . أين يا قوم . . أين ؟ .

وفى نفس اليوم حوصر «بيت الأمة» ، بالجنود ومنعت إجتماع الوفد ،
واعتدى البوليس على المجتمعين بالضرب والضرب . (١) وأطلقت الوزارة يد
الإدارة لتتكلم ، وتعسف بخصمها . . هكذا استبيحت الحرمات وأهدرت الحقوق
والحريات ، وكانت حادثة قرية (أخطاب) ، بمديرية الدقهلية دليلاً قاطعاً على
سياسة الوزارة الإرهابية ، فقد تعمد ضابط بوليس نقطة (أخطاب) إلى التكنيل
بالأهالى ، لإجبارهم على ترك العمل فى أراضي محمود الأترب باشا (الوفدى) ،
وكان هذا الحادث موضع إستنكار الرأى العام .

٦ - إنلاف الوفد والاحرار الدستوريين :

وكانت مسرح كلها تبحث عن طريق للخلاص . . عن وسيلة لجمع كلمة الأمة .
حاول بعض الأعضاء الدعوة إلى مؤتمر وطنى تجتمع فيه أحزاب المعارضة . ولكن
الفكرة فشلت لأن الصحف لم تجتمع على رأى إزاءها . وأدرك الوفد شدة خطر

لأنقسام على القضية الوطنية وعلى الحياة النيابية على السواء . فلما وصل (جورج بيد) خلفنا لالانسبي إلى مصر ، وصل وله وجهة مرسومة في السياسة المصرية لا يطول فيها التردد والإضطراب . نفوذ القصر يجب أن يقف عند حد معين . والحياة النيابية يجب أن تعود، ولكن هل تعود الحياة النيابية ليعود الوفد وزعيمه سعد زغلول إلى نهوضه الحكومي القديم ؟ كلا . بل تعود الحياة النيابية في برلمان مؤتلف من جميع الأحزاب . فيحول البرلمان دون إنفراد القصر بالسلطان ، ويحول الائتلاف دون إنفراد الوفد بالوزارة والبرلمان . . ولا ينحصر النفوذ في يد واحدة من أيدي المصريين، (١) وفي الرقت الذي كانت فيه السياسة البريطانية تتجه إلى هذا الاتجاه كانت الأحزاب المصرية تشعر بالخطر الواحد يهددها جميعا وتعلم أن لا نجاة لها بنير الائتلاف . فتحدثت رجال الأحزاب وزعمائها في توحيد الصفوف ، وتزاوروا لتقريب ما بينهم من خلافات .

وقد رأت صحف الوفد أن تدعو لعقد إجتماع وطني عام للنظر فيما يجب إتخاذ لإعادة الحياة النيابية ، خاصة وأن موعد انعقاد البرلمان بحكم الدستور في السبت ٣ نوفمبر ١٩٢٥ قد أزف ، وقررت الأحزاب عقد البرلمان في موعده الدستوري ، وفي وسط هذا الظلام كله حمل أحد الصحفيين شعلة النور .

في خضم اليأس دعا «أمين الرافعي» صاحب جريدة (الأخبار) في ٨ نوفمبر، إلى إجتماع البرلمان المنحل من تلتماه نفسه وبدون أن يوجه الملك الدعوة للتواب، يوم السبت ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ . فقد نص الدستور في المادة ٩٦ على أن يدعو الملك البرلمان سنوياً إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر

نوفمبر ، فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع البرلمان بحكم القانون في اليوم المذكور، (١) وكانت وجهة نظر الرافعي أن قرار حل النواب السابق يعتبر باطلاً ما دام المجلس الجديد لم يجتمع بعد . كان إقتراحاً جديداً جريئاً لم يفكر فيه قبله أحد من رجال القانون أو علماء الدستور ، أو عضو من أعضاء المجلس المنحل الذي عاش تسع ساعات فقط .

وظل أمين الرافعي يكتب يومياً فصولاً يشرح فيها دعوته دستورياً وفانونياً حتى لقيت الدعوة تأييداً تاماً من جميع الأحزاب ، عدا حزب الاتحاد طبعاً . وقد دعا في الوقت نفسه إلى توحيد الصفوف ونبد الخلافات لإنقاذ البلاد من المحنة التي حلت بها والأخطار المستهدفة لها من جراء إفراد الملك بالسلطة والحكم . ورأت الوزارة أن في تنفيذ هذه الدعوة واجتماع البرلمان من تنقاء نفسه سرية عنيفة لها وزعرة لمركزها، على حين رأت الأحزاب في تلبيةها وتوحيد صفوف الأمة فرصة للخلاص من حكم القمصر . وكان المتوجسون خيفة من عردة الوفد إلى الحكم يطغى كما طغى في المرة الأولى، ومع ذلك فكانوا يصرون بأنه خير لمصر أن يحكمها الوفد بإسم الشعب من أن يحكمها حسن نشأت لحساب الملك .

وتم إئتلاف الأحزاب ، واجتمع البرلمان في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥، وفي فندق الكونتنتال كان هناك ١٣٤ نائباً و ٥٦ من الشيوخ أعلنوا أنفسهم برلماناً منعقداً ، وانتخب سعد زغلول رئيساً لمجلس النواب ، وأخذ الأعضاء على أنفسهم عهداً بالدهاف عن الدستور وإحتجاجاً على ذلك السلوك غير الدستوري لوزارة زيوار، اتخذوا قراراً بسحب الثقة فيها . وكان النواب قد باتوا في الفندق من أجل ذلك

أسكى لا يحال بينهم وبين دخوله في الصباح . (١) بعد أن كانت الوزارة قد أعلنت أنها تمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو في مكان آخر .

وفي صباح اليوم التالي أضرب الطلبة ، طلبة المدارس الثانوية والخاصة والعالية ، تأييداً لإجتماع نواب الأمة وشيوخها ، واحتجاجاً على تعطيل الحياة النيابية ، وإستمرار إضراب الطلبة تحدياً منهم لقرارات الحكومة ، فقد هتفوا في وجه زيوار « نريد الدستور ، إحترموا حقوق الشعوب وأستقيلوها » (٢) . ولم يقع حادث واحد في مصر كلها في هذا اليوم إذ إلتزم الناس الهدوء والسكينة وهم يشهدون الحدث الضخم . وقال سعد زغلول : « إن مرور هذا اليوم مادناً بالرغم من تحرش السلطة يدل على حكمة الأمة بإسرها .

إستيقظ اللورد لويد ، المندوب الساسي البريطاني على حقيقة هامة وهي أن الملك صاحب المصلحة في إستمرار الأمور على ما هي عليه لأنه يمارس سلطات ديكتاتورية واسعة من خلال الوزارة . والشعب المصري يلوم الإنجليز لأنهم يؤيدون هذا العهد .

٧ - محاولة ضرب الائتلاف :

إن إجتماع البرلمان في الفندق كان بداية لعهد جديد ، فقد رأى (اللورد)

(١) عباس العقاد — المرجع السابق . ص ١٨٦ .

لمزيد من التفاصيل عن (حصار البرلمان صباح السبت ٢١ نوفمبر ١٩٢٥) أرجع إلى صحف ذلك اليوم (السياسة والأهرام) واليوم التالي .

وأُنظر : على شلبي ومصطفى النحاس — الانقلابات الدستورية . ص ٥٩ .

(٢) محسن محمد — المرجع السابق . ص ٣٢ .

شعب مصر يتحرك ضده بعد شهر واحد بالعبط من وصول المتدوب السامى ..
وإضطر اللورد لويد إلى أن يعجل بتحقيق رغبات بريطانيا فقد رأى الرد لشعب
يزحف في مواجهته وضد بلاده. وكان لورد لويد ، مشغولا وقتها في المفاوضات
الخاصة بواحة جنهوب في الصحراء الليبية ، إذ ادعى الإيطاليون الذين كانوا
يحتلون ليبيا ، كما ادعى المصريون ، أن الواحة جزء من حدودهم وكانت واحة
جغوب التي أنشأها السنوسى الأكبر ، ملجأ صوفيا ، ولذلك كانت موضع
تجليل كل السنوسيين ، وبعض المسلمين . وكانت المفاوضات ذات طبيعة حساسة ،
وكانت الإضطرابات العامة المستمرة في مصر تهدد بقطع المفاوضات ، وكان لورد
قلقا للوصول بالمحادثات إلى أية سرية خوفاً من أن يقوم الإيطاليون من
جانهم وحدهم بضم الواحة ، الأمر الذى قد يرجع بريطانيا نيابة عن مصر ، في
نزاع مع قوة صديقة . لذلك قام لورد بزيارة الملك وحذره بأنه سيكون هو
شخصياً مستهدفا لو فشلت المفاوضات . (١) وفى ٦ ديسمبر ١٩٢٥ أرغم لورد ،
زيوار رئيس الوزراء على توقيع إتفاقية التنازل عن الواحة لإيطاليا (٢) . ولما
كان الملك يقدر تماماً طبيعة الإنذار ، أصدر أوامره على الفور إلى الوزارة بأن
تستقيل . فإتقالت الوزارة فى ١٣ مارس ١٩٢٥ .

ثم أجرى تعديل وزارى ، فحل محمد حلمى عيسى فى وزارة الداخلية محل
إسماعيل صدقى . وبعد ذلك بأيام عرفت الأحزاب ، إن الوزارة وقعت إتفاقية
مع إيطاليا بموجبها سلمت واحة جنهوب إلى السلطات الليبية ، فتارت الأحزاب

(١) Lord Lloyd; Egypt Since Nomer; London, 1934.

Vol. 2, p 150.

(٢) محسن محمد — سرقة واحة مصرية . كتاب اليوم ، ديسمبر ١٩٨٠ .

ص ١٣١ . التفاصيل الكاملة بالوثائق .

٣٦٧

المعارضة الثلاثة على هذه الإتفاقية. التي سلمت مركزاً صوفياً إلى أيدي الإيطاليين،
وأدانوا الصفقة في تصريح مشترك. (١)

كان عزل حـ ن نشأت حادثاً لارتجت له مصر طرباً ، لأن الرأي العام اعتبر
إقصائه تمهيداً لعودة الحكم الدستوري ، وبالنسبة أصدرت الوزارة في ٨ ديسمبر
١٩٢٥ مرسوماً بقانون الانتخاب المعدل ، الذي كان يمثل إعجازاً حقيقياً أمام
الناخب ، وفي نفس الوقت كان إصداره يعني الإستخفاف بإجتماع البرلمان في
الغدق ، وكان تحدياً لإرادة الحركة الوطنية . وزاد الطين بلة أن وزارة الداخلية
أخلعت في إرسال الدفاتر والأوراق الخاصة بتنفيذ هذا القانون إلى المديريات
والمحافظات لتحرير جداول الانتخابات الجديدة . وقد عقدت الأمة العزم على
مقاطعة الانتخابات ، وقامت حركة إيجابية بين عديد من العمد ، في مختلف
مديريات مصر ، للإمتناع عن تنفيذه . (٢) وخشيت الوزارة أن تسرى بين العمد
في المديريات الأخرى تأييداً منهم لمقاطعة الانتخابات التي تجرى على أساس هذا
القانون ، فقدمت العمد الممتنعة إلى المحاكمة .

وإستمرت الوزارة في منهجها الذساطي في الاستخفاف بالائتلاف القائم ،
رغم إعلان مجلس النواب عدم الثقة بها ، فبقيت الأزمة الدستورية قائمة ، وكانت
الدبلوماسية البريطانية تؤيد هذا العبث بالدستور . لذلك لجأ قادة وزعماء
الأحزاب للتفاوض مع المندوب السامي البريطاني ، لإيجاد مخرج لهذه الأزمة

(١) عفاف لطفي — المرجع السابق . ص ١٣٦ .

(٢) على شلبي ومصطفى الحاس — المرجع السابق . ص ٦٦ .

كان عبد مركز تلا منوفية أول من أعلنوا هذا الاضراب ، وأرسلوا برقية
بذلك إلى وزارة الداخلية .

غير أن (اللورد لويد) كان مصرأ على إجراء الانتخابات هو الآخر ، على الرغم من أنه كان يدرك خطورة استمرار هذا الوضع غير القانوني .

وعلى أثر فشل المحادثات بين الأحزاب وبين المنسحب الساي البريطاني ، خرجت بعض الصحف المصرية تؤكد أن حل الأزمة بأيدي المصريين وحدهم ، إذا ما استخدموا سلاح المقاومة السلبية . ثم أعقب ذلك أن ألفت الأحزاب المؤلفة لجنة تنفيذية في يناير ١٩٢٦ لتنظيم الجهود المشتركة بينها لتدعيم الائتلاف القائم ، وفي ٨ فبراير ١٩٢٦ أقيم حفل شاي في النادي السعدي ، حضره ٧٢ من الشيوخ الوفديين والأحرار ، والمستقلين الذين اتخذوا قرارات تحذر الحكومة من تطبيق قانون الانتخابات غير الشرعي ، متحذية بذلك نصوص الدستور . وناقشوا ضرورة عودة الحكومة الدستورية بدعوة البرلمان السابق لانتخاب أعضائه « وفقاً لإرادة الشعب » ، إلى الانعقاد . ونساءلت وزارة زيور أى من القوانين الثلاثة يعنيه الشيوخ ؟ فكان ردهم قانون الانتخاب لسنة ١٩٢٤ ، الذى وضع أساس الانتخاب المباشر .

٨ - عودة الحياة النيابية ، وتصديق الائتلاف :

وأصدرت الوزارة في ٢٢ فبراير ١٩٢٦ مرسوماً بإجراء الانتخابات طبقاً لقانون الانتخاب المباشر ؛ وصدر مرسوم آخر في أول أبريل ١٩٢٦ ، بتحديد يوم ٢٢ مايو موعداً لإجراء الانتخابات لمجلس النواب . (١) وأجرت وزارة زيوار الانتخابات في موعدا مايو ١٩٢٦ ، وكان فوز الوفد بحدأ مؤكداً ، وقد فاز به ١٦٥ مقعداً ، والأحرار الدستوريون به ٢٩ مقعداً ، والحزب الوطنى به ٥ مقاعد ، والاتحاد به ٥ مقاعد والمستقلون به ١٠ مقاعد .

(١) عبد الرحمن الرافعى - المرجع السابق . ص ٢٥٨ .

وعلى الرغم من أن الدستور ينص على أن زعيم الأغلبية البرلمانية ، يؤلف الوزارة ، إلا أن القصر والانجليز رفضوا عودة الوفد ، وزعيمه سعد زغلول . غير أن سعد قرر أن أفضل خطة يجب إتباعها هي تشكيل وزارة إئتلافية يرأسها عدلى يكن ، ووعد عدلى يكن بالتعاون معه وبإطلاق يده (١) . ومهما يكن من أمر تنازل سعد زغلول عن تولي الوزارة ، فقد أعلن أن صحته لا تتحمل متاعب المنصب . وإن كان يعلم أنه لا يمكنه أن يصبح رئيساً للحكومة ضد الرغبات البريطانية .

وفي ٧ يونية ١٩٢٦ قدم زيوار إستقالته الثانية ، وعهد الملك في نفس اليوم إلى عدلى يكن باشا ، بتأليف الوزارة، وإجتماع البرلمان في يوم ١٠ يونية برئاسة حسين رشدى ، رئيس مجلس الشيوخ ، وألقى عدلى يكن خطاب العرش فنوه بعودة الحياة الدستورية . كذلك إجتماع مجلس النواب وإنتخب سعد زغلول رئيساً ، ومصطفى النحاس وويصا واصف وكيلين (٢) . وهكذا عادت الحياة النيابية إلى مصر في ظل إئتلاف الأحزاب بعد أن ظلت منلقة حوالى عشرة شهـور .

وكانت وزارة عدلى يكن عام ١٩٢٦ أول الوزارات الإئتلافية التى تشكلت فى أعقاب فشل تجربة أحمد زيوار ، وكانت الوزارة العدلية قد ضمت الوفدين والدستوريين ولبضع الشهور الأولى ، سارت وزارة عدلى فى هدوء ، وراعى زعيم الوفد أن لا يحيد البرلمان عن طريقه ، وكان سعد زغلول رئيساً متزاً للبرلمان ، وكانت أساليبه لحفظ النظام فـالة . غير أن الملك لم يتردد فى إخفاء

(١) عفاف لطفى — المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى — نفس المرجع السابق ، ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .

إستخفافه بالبرلمان وأعضائه ، خاصة عندما عارضوا عدداً من مشاريعه المالية ، مثل صنفقة الزعفران أو تمويل جمعياته الجديدة ، الجمعية الملكية لعلم الحشرات ، ومعارضتهم ميزانية المعاهد الدينية (١) .

وكان الملك فؤاد يصف النواب بأنهم « شلة من عبيد جبناء Bunch of Cowardly Slaves » (٢) . وإختيار الملك لهذه الصفة يعطي اللثام عن الأفكار الكلاسيكية التي كان متشبعاً بها لاوتوقراطية القرن التاسع عشر ، وكيف أنه كان أقل إدراكاً للدور الذي وضعه الشعب فيه ، كحاكم دستوري من حكام القرن العشرين . لقد ذكر فؤاد لنيفل هندرسن ، أنه لو سقطت وزارة عدلى ، فإنه يفضل أن يصبح مرقص حنا رئيساً للوزارة . وكانت الأسباب التي أدلى بها بسيطة وواضحة إذ كان يرى أن مرقص حنا أكثر جبناً ، وكقبطى سيكون مكروها جداً من الناس ، ولذلك سيكون رجلاً سهل الإنقياد له تماماً . (٣) ولكن لما لم تظهر وزارة عدلى أية دلالات على فشلها ، حاول الملك أن يحرضها وسعد زغلول إلى إنحراف قدر يسقطها . وبدأت صحف حزب الاتحاد ، الملكى ، بحملات إستنزائية . على الوزارة والبرلمان . (٤) من أجل إيجاد اضطرابات فى

(١) وكانت الحكومة تعلم أن الكثير من سلطات الملك على المعاهد الدينية أساسه رقابته على مسمروقاتها ، وإنه كان يحرضها ضد الحكومة بما كان يعدنها به من رخاء مادي .

(٢) F. O. , 1584/371.

من تيفل هندرسن ، القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى إلى وزير الخارجية ، أوستن تشمبرلين فى ٨ سبتمبر ١٩٣٦ .

(٣) نفس المصدر . F. O., 11584/371.

(٤) Lord Liord, Op. Cit , p. 180.

الوزارة الائتلافية ، ولايجاد نوع من التسك المتبادل بين كلا الحزبين .

٩ - أزمة كتاب : « في الشعر الجاهل » :

واقعت حدثت أول أزمة متوقعة في سبتمبر ١٩٢٦ حول نشر كتاب «في الشعر الجاهل» حيث ناقش فيه مؤلفه طه حسين ، مبادئ معينة تتناول الشعر الجاهلي كان مسلماً بها بلا نزاع ، وكانت تستخدم في تفسير القرآن ، ولذلك إعتبرت شكوك طه حسين هجوماً على المعتقدات الدينية وعلى صحتها . وأثارت هياج العلماء بصورة أعنف مما حدث حول كتاب على عهد الرازي ، ولربما كان هناك تبرير ما لردود فعلهم إذ أن طه حسين فتح باب اللبث في الشكوك الدينية حول ثبوت القرآن، ولذلك إتخذ قرار صدق عليه في البرلمان نص على وجوب مصادرة الكتاب على إعتبار أنه هدام للدين ، ويجب وقف صاحبه عن التدريس في الجامعة، وأن يقدم للمحاكمة . لقد كان هذا التصرف من جانب السلطة التشريعية تدخلا في شئون السلطة التنفيذية ، بصورة مباشرة . لقد أوجد تدخل للوزار في الادارة عداوات في مناسبات أخرى عديدة .

كان عدلى يكن قلقاً منذ البداية ، لأنه كان يشك في أن الملك يستهدف الإطاحة بوزارته ، وأن المندوب السامي البريطاني ، قد يتعاون معه ، ويدبران له حادثة في الوقت المناسب ، وكان الرجل يود أن يستقيل ، غير أنه كان يخشى أن يضع البلاد مرة أخرى في وضع حرج ، بأن تحكمها وزارة لا تلقى تأييداً شعبياً . ومع كل ذلك فإن عدلى ظل يصرف الأمور ، فقد إتخذ بعض الاجراءات التي أزال بها ما إرتكبته الوزارة السابقة من أخطاء دستورية .

وكان يوجد أمام الوزارة مشروران سببا أزمة لعدلى يكن ، الاول ، خاص بالجيش تقدم به وزير الحربية احمد خشبة الوفدى ، لزيادة حجم الجيش ، فرفض

عدلى تأييد المشروع وإقترح أن يستأنس برأى الملك ، فرفض الملك تأييد المشروع (١) . ثم ثار نزاع شرس بين عدلى وعدد كبير من الوفدين ، بخاصة محمود فهمى القراشى ومكرم عبيد ، وأصر الأول على أنه يجب أن يؤخذ فى الاعتبار بأن المشروعات التى يتبناها الوفد تجاز فى البرلمان ، وأعلن عدلى أنه فى هذه الحالة سيستقيل .

أما المشروع الثانى ، كان خاص بمشروع قانون تبناه الوفد . وجبه يصير لإختيار العمدة بالإنتخاب المباشر ولا تتولى الحكومة تعيينهم . ولقد إدع الوفديون أن إجازة هذا القرار سيكون خطوة تجاه الحكم الذاتى المحلى . ولكن عدلى رفض كذلك هذا الأمر ، وهدد بالإستقالة .

وكان لمواقف الوفد الصلبة ، ولتتديد النواب الوفدين الدائم فى البرلمان ، ولتدخلهم فى الإدارة ، علاوة على مؤامرات القصر ، ما شجع عدلى على أن يبحث عن سبب معقول للإستقالة ، وجاءته الفرصة فى أبريل ١٩٣٧ ، عندما إندفع البرلمان وقدم أحد النواب إقتراحاً بالتصويت بالشكر للحكومة على تقديمها المساعدة المالية لبنك مصر . غير أن أحد النواب الوفدين ألقى خطبة عجماء طويلة خلاصتها أن الحكومة لم تغفل شيئاً تستحق عليه الثناء . ورفض الإقتراح . فكان ذلك هو المبرر الذى كان عدلى يسعى إليه ، فقد فسر الرفض على التصويت بأنه عدم ثقته بوزارته ، وفى ١٧ أبريل ١٩٣٧ قدم إستقالته . (٢)

F. O., 12355/371.

(١)

مذكورة من لويد إلى الخارجية البريطانية ، فى ٢٢ أبريل ١٩٣٧ .

(٢) عناف لطفى — المرجع السابق . ص ١٤٨ .

وفي ذلك الوقت تعرف الائتلاف لحزة عنيفة . ذهل الوفديون من إستقالة عدلى المفاجئة ؛ بل لقد صاروا أكثر إنزعاجا عندما إقترح الملك ملطفاً الموقف، تشكيل حكومة مؤقتة. ولكن عندما بلغ سعدن غلoul نعباً الإستقالة أسرع بالعودة من عزبته (مسجد وصيف) إلى القاهرة ليحاول معالجة الأمر. وإختار سعدن غلoul ، بدلا من عدلى للوزارة ، عبد الخالق ثروت حفاظاً على الائتلاف. (١) وقبل ثروت بشروط أن يكف النواب عن كثرة إستجواباتهم فى البرلمان ، وأن يؤجل أخذ الرأى فى مشروع الجيش والعمد .

المفاوضات :

ألف عبد الخالق ثروت الوزارة فى ٢٥ أبريل ١٩٢٧ ، وسيظل بها حتى ١٦ مارس ١٩٢٨ . وفى بداية عهد الوزارة، تعرضت لازمة حادة مع بريطانيا عرفت أزمة الجيش ، والتي إستسلمت فيها الوزارة إلى أن تكون بريطانيا اليد الطولى فى الجيش المصرى . (٢) وكانت إستجابة ثروت لمطالب الحكومة البريطانية مقدمة للمفاوضات التى جرت بين حكومة الائتلاف وبين حكومة لندن لتسوية المسألة المصرية. وكان الملك قد حذر المندوب السامى البريطانى، من أن ثروت سيدتزع تنازلات ، من حكومة لندن رغم أنفها . (٣) وعندما سافر ثروت فى معية

(١) على شلبى ومصطفى النحاس — المرجع السابق . ص ٨١ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق ، ص ٢٧٢ - ٢٧٤ .

F. O., 12355/371.

(٣)

تقرير من لويد ، المندوب السامى البريطانى إلى أوستن تشمبرلين، الخارجية البريطانية فى ٢٢ أبريل ١٩٢٧ .

الملك إلى أوروبا في رحلته الرسمية في صيف ١٩٢٧ ، إعتقد ثروت أن الفرصة مناسبة للاتصال المباشر برجال السياسة الانجليز وكسب ثقتهم .

وبدأ ثروت رئيس الوزراء مفاوضاته مع تشمبرلين ، وزير خارجية بريطانيا في أثناء إقامته بالندن في يوليو ١٩٢٧ ، بتأييد من سعد زغلول ، ولكن وفاة سعد في ذلك الوقت ، ٢٧ أغسطس ١٩٢٧ ، أحدثت أزمة داخلية حول من يتولى زعامة الوفد خلفا له ، وقد حسمت بتولى مصطفى النحاس منصب الزعامة . وكان لويد يرى أن وفاة سعد والأوضاع الداخلية في مصر لا تشجع على الإستمرار في المفاوضات . وحزن ثروت ل وفاة سعد زغلول ، لأنه أدرك أن المفاوضات التي كان قد توصل اليها مع إنجلترا لن تتاح لها الآن فرصة النجاح ، لأن النحاس لن يصادق هو ولا أعوانه إلا على المفاوضات التي تتم من خلال جهودهم وذلك لكي يمكنهم أن يجنوا المجد الكامل . ولو كان زغلول باقياً على قيد الحياة أثناء فترة المفاوضات لكانت فرصة لتوقيع المعاهدة .

لكن ثروت لم يعرض المشروع على البرلمان بل أبقاء سرأ حتى عن زملائه في مجلس الوزراء . وفي نفس الوقت أخذ الوفديون المتطرفون يحرضون النحاس ضد ثروت في البرلمان على أمل أنهم يفلحون من وراء ذلك في إسقاط الوزارة وتنصيب النحاس رئيساً للوزراء . وكانت أولى نتائج هذا التحريض ، أن أصر النحاس على ثروت في ضرورة عرض مشروع المعاهدة ، وضرورة حصوله على موافقة مجلس الوزراء قبل أن يعرضه على البرلمان . ورفض مجلس الوزراء التقييد بشروع المعاهدة ، مما اضطر إلى الإستقالة في ٤ مارس ١٩٢٨ .

ولقد شمر القصر بعد هذا الفشل بضرورة تشكيل وزارة تمثل رأى الأغلبية وقد تمكن من الإتفاق مع حكومة لندن . فكلف رئيس الوفد بتشكيل الوزارة ،

في ١٦ مارس ١٩٢٨. (١) وكان الملك يعتقد أنه بوفاة سعد زغلول أصبح في موقف السيطرة على الوفد بسهولة ، كما أنه كان مقتنعاً أيضاً إن أية وزارة يرأسها النحاس لا مناص من أنها ستشير فوضى وستسقط في خلال فترة قصيرة جداً ، وهذا ما حدث فعلاً. (٢) مما يتيح الفرصة للقصر أن يختار وزارة وفق رغباته .

ولما كان كثير من بين الوفديين مقتنعين بأن محمد محمود متعاطف مع الوفد ، كان ضمن وزارة النحاس التي كانت إئتلافية ، من بين أعضاء الوفد وحزب الاحرار الدستوريين . وبالرغم مما كان للنحاس من أغلبية في البرلمان ، فلقد كان سمعاً له أن يظل رئيساً للوزارة لمدة ثلاثة أشهر فقط . وربما كان ذلك يرجع إلى ما ذكره نيفل هندرسن وآخرون عن النحاس « من أنه غير متزن عقلياً » . (٣) كما أن سعد زغلول نفسه كان يعتبره — أي النحاس — « شديد القلب » .

كانت وزارة النحاس قد قوبلت من جانب الشعب بالغبطة والابتهاج ، غير

(١) جلال يحيى — المرجع السابق . ص ١٦٢ .

F.O., 12355/371.

(٢)

من لورد لويد إلى الخارجية البريطانية في لندن ، في ١٩ فبراير ١٩٢٨ (تقرير) .

F.O., 12355/371.

(٣)

مذكرة نيفل هندرسن إلى الخارجية البريطانية في لندن ، ٢٣ أغسطس ١٩٢٧
هو كان يشاركه نفس الرأي فيفرنس .

F.O., 12388/371.

٢٣ مايو ١٩٢٧ للخارجية البريطانية .

أن الإنجليز كانوا قد بيتوا النية على التصدي لها ووضع العراقيل في طريقها بعد أن إتضح موقف الوفد من مشروع المعاهدة . لذلك سجت السلطات البريطانية إلى الإتفاق مع حزب الأحرار الدستوريين والملك — التي كانت تفرم له من حين لآخر بعدم العبث بالدستور ، وإن عليه أن يمارس عمله ملتزماً بالتزاماً تاماً بالأسلوب الدستوري — على العمل على رفض الإئتلاف وطردهم من الحكم .

وتركز الموضوع مرة أخرى على مشروع قانون الاجتماعات، تعديل القانون السابق عدوره في عام ١٩٢٣ الذي كان الوفد مصمماً على إجازته من خلال البرلمان . كان المندوب السامي البريطاني ، هو الآخر مصمماً على وقف التصديق عليه ، لأنه كان يعتبر أن مواده تشكل خطراً على أرواح ومصالح الأجانب في مصر ، بإعتبار أن القانون كان سيجرد الشرطة من كافة حقوق التدخل في منح الاجتماعات العامة أو في فض إجماع قد صار مخلاً بالنظام . وإعتبر اللورد لويد ، أن القانون كان تحريضا مباشرا على الإخلال بالنظام ، ومحاولة متعمدة لتبسيط مهم الموظفين عن أداء واجبهم ، (١) . كما إدعى اللورد لويد أن نشاط الوفد التشريعي ، منذ الصيف الماضي ، إلتزم في إجراءات مخططة تخطيطاً واضحاً لقمع النفوذ السياسي بين الموظفين ، وإلخضاع المديرين والعمدة في المحافظات لهيمنة الحزب ، وشل حركة الشرطة في فض المنازعات السياسية في المدن (٢) .

F.O., 12355/371.

(١)

من لويد إلى وزارة الخارجية البريطانية ، أوستن تشمبرلين في أول .

مارس ١٩٢٨ .

Lord Lloyd., op. cit., p. 271.

(٢)

ولقد أصدرت الخارجية البريطانية ، تعليماتها إلى لويدي ، المندوب السامي البريطاني ، بأن يوجه إنذاراً شاموياً إلى النحاس في ١٨/١٩ أبريل ضد التصديق على مثل هذا القانون ، وفي حالة تجاهل الإنذار ، يوجه إنذار نهائي مكتوب شديد اللهجة ، وهو ما قام به المندوب السامي فعلاً بعد ذلك بمشرة أيام ، وحاول النحاس في رده أن يؤكد إصراره على رفض ما جاء بالإنذار . ورغم أن موقف النحاس من أزمة قانون الاجتماعات قد عزز مركزه في البلاد — إلا أن الاحرار الدستوريين لم يعجبهم صرفه هذا ، فشنوا عليه حملة عنيفة « واضعين موقفه من الازمة بالضعف » (١) مع أن لويدي كان ساخطاً على رد النحاس ، وإرتاب في أن المشروع قد ينجح النحاس في عرضه في دورة الانعقاد القادمة .

ولما إتضح للملك أن أزمة مشروع قانون الاجتماعات لم يمس النحاس بسوء ، أخذ يبحث عن وسيلة أخرى ، لاسقاط الوزارة الوفدية . فاستمال محمد محمود ، ووعده بأنه يشكل هو الوزارة عقب سقوط الوزارة الراهنة (٢) . وبدأ العصر يمهّد لحدوث الازمة ، فعطل توقيع المراسيم الخاصة بالحركة الادارية ولحكي تكميل خيوط المؤامرة ، تقدم محمد محمود ، وزير المالية باستقالته في ١٧ يونية ١٩٢٨ ، ثم أعقبه وزير الحربية ، جعفر والي ، هو الآخر باستقالته ، في ١٩ يونية (٣) . وهو الآخر من الاحرار الدستوريين .

(١) علي شلبي ومصطفى النحاس — المرجع السابق . ص ٨٩ .

F.O., 1312/371.

(٢)

عن محمد محمود إلى لويدي في ٢٩ مايو ١٩٢٨ . وزارة الخارجية البريطانية .

(٣) عبد الرحمن الرافعي — المرجع السابق ج ٢ . ص ٤٦ .

غير أن الصدمة الكبرى كانت عندما إستقال أحمد خنيسبة وزير الحقانية ، الذى كان لا يزال وفدياً ؛ فى ٢١ يونية ، وإستقال ابراهيم فهمى كريم ، وزير الأشغال فى ٢٤ يونية ، وكان مستقلاً . هكذا إنفض الائتلاف بين الوفد والاحرار . وإنتهى القصر هذه الفرصة وأقال وزارة مصطفى النحاس ، فى ٢٥ يونية ١٩٢٨ ، مزمعاً أن هذه الوزارة قامت على الائتلاف ، وأن الائتلاف قد إنتهى ، وكلف القصر محمد محمود بتشكيل وزارة جديدة .

وعلى كل حال فقد صدر المرسوم الملكى بتأليف الوزارة فى يوم ٢٧ يونية ١٩٢٨ . هكذا إستغل القصر الفراغ الشعبى الهائل الذى أحدثته رحيل سعد زغلول ، ليزيد من نفوذ الجالس على الأريكة ، إذ أن شخصية سعد زغلول كانت القوة الوحيدة التى تستطيع الوقوف أمام أوتوقراطية الملك . وظلت كلمة القصر هى العليا فى عهد الوزارات الملكية ١٩٢٥ — ١٩٢٦ ، وفى عهد وزارات الائتلاف ١٩٢٦ — ١٩٢٨ ، وستستمر كذلك فى وزارة محمد محمود ١٩٢٩ — ١٩٣٠ ووزارة صدقى ١٩٣٠ — ١٩٣٤ ، وكان صدقى قد أنشأ حزب الشعب بموافقة القصر ، وكان القصر فى هذا كله مستنداً إلى العون البريطانى .

١٠ - إنقلاب محمد محمود :-

ظل الائتلاف بين الأحزاب المصرية هو طابع الحياة السياسية فى مصر ، وكما أرادت القوى المحتلة ، منذ إنقلاب زيوار على الدستور وعودة الحياة النيابية فى عام ١٩٢٦ وحتى منتصف عام ١٩٢٨ ، الذى شهد تصدع ذلك الائتلاف . فقد كانت صيغة الائتلاف هى أنسب الصيغ بالنسبة إلى الأحزاب المؤلفة . ورغم عدم تحقيق ما كانت تأمله البلاد منه ، إلا أن مصر إستعادت فى ظله بعض الهدوء والاستقرار .

على أية حال كان من أهم أعمال وزارة محمد محمود الأولى ، تأجيل إنعقاد البرلمان وثم حله وتعطيل أحكام الدستور لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .
إنما الازمة الاوتوقراطية مع وزارة موظفين من موظفي العصر (١) . ومكذا بدأت بطشة جديدة بالدستور والحياة النيابية شبيهة بسابقتها التي وقعت في عام ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار . وكان القصر في ذلك مستنداً الى مرقف الحكومة البريطانية التي عملت على إثارة العقبات في وجه وزارة النحاس والتي عملت على المحافظة على سيطرتها على البلاد في مسألة الجيش وقانون الاجتماعات . وأعلن وزير خارجية بريطانيا أن بلاده لن تسمح لأي سلطة ، دستورية أو غير دستورية ، في مصر بأن تحمل التحفظات الممتمة لتصريح ٢٨ فبراير . لقد إحتج الوفد على ذلك وإحتج الحزب الوطني وحاول البرلمان أن ينعقد ، إلا أن سلطات الحكومة تدخلت وأقفلت البرلمان ، وسارت هذه الوزارة على سياسة مناهضة العناصر التحررية وعناصر الوفد ، ورغم عدم إستنادها إلى سند قانوني ودستوري يسمح لها بذلك .

أمسكت بالبلاد بيد من حديد ، وحرمت الموظفين من الحرية السياسية ووضعت أنظمة لمعاهد التعليم لمنع قيام الاضطرابات والمظاهرات . وعملت في نفس الوقت على تجديد عقود الموظفين البريطانيين ، وهي الوزارة التي أقرت إتفاقية مياه النيل بين مصر وبريطانيا في ٧ مايو عام ١٩٢٨ دون أن تفكر في ضرورة موافقة نواب الامة عليها .

وحينما فاز حزب العمال من جديد في إنتخابات مايو ١٩٢٩ في بريطانيا

وألف ماكدونالد وزارته الجديدة ، كان محمد محمود في بريطانيا وأظهر استعداداه للتباحث مع المستر هندرسون في المسألة المصرية. ولقد أسفرت هذه المباحثات الصيفية عن مشروع معاهدة كان أقل قيماً من المشروع الذي توصل إليه ثروت من قبل ، إلا أنه إشتهل على الركنين الأساسيين اللذين يهدما الاستقلال الفعلي وهما : بقاء القوات البريطانية في مصر ، وبقاء السودان منفصلاً عنها بإقرار الحكم الشافى عليه .

أما بقية النقاط فكانت لا تختلف في كثيراً وقليل عن مشروع ثروت السابق . وكان محمد محمود يفكر في إنهاء إتفاقيته مع بريطانيا ويوقع عليها وهو في الحكم ، حتى لو كان ذلك بدون برلمان ، أو أن يقوم هو بالإشراف على عملية الانتخابات اللازمة لعقد البرلمان وبالتالي الحصول على التصديق على المعاهدة . ولكن الوفد تمسك بوجهة نظره وهي ضرورة بحث المشروع بعد عودة الحياة الدستورية ، وبمعنى آخر أصر على ضرورة إستقالة محمد محمود قبل البحث في جوهر المعاهدة .

وشرح الوفد ضرورة تأليف وزارة محايدة تشرف على الانتخابات ، وطبقاً لدستور ١٩٢٣ قبل البدء في العملية . وقبلت الحكومة البريطانية شروط الوفد . وكان معنى ذلك إسقاط وزارة محمد محمود . وبالفعل إستقال محمد محمود . في ٢ أكتوبر ١٩٢٩ (١) ، ومهما نحاول ، فإننا لانستطيع أن نجد للرجل الذي حكم مصر حكماً ديكتاتورياً ، عذراً يبرر العمل الذي أقدم عليه ، مهما كان تاريخه

(١) محمد زكى عبد القادر — بحنة الدستور ، ص ٧٦ .

كواحد من أبطال الائتلاف لعام ١٩٢٦ ، ومن العاملين على وقف طغیان القصر .

على أية حال ، فقد تم إختيار عدلى يكن رئيساً للوزارة ؛ وكان واضحاً أن وزارته لم تكن إلا وزارة إنتقال لإجراء إنتخابات حرة . وبالفعل تشكلت الحكومة الجديدة فى ٣ أكتوبر ١٩٢٩ ، برئاسة عدلى لإعادة الحياة الدستورية ، وإجراء إنتخابات بعيدة عن أى ضغط حكومى . وأجريت الإنتخابات وفاز فيها الوفد ، الفوز الساحق المألوف . وتألفت الوزارة برئاسة مصطفى النحاس فى أول يناير ١٩٣٠ (١) . وقرر البرلمان تفويض الوزارة فى المفاوضة مع حكومة لندن . وتشكل الوفد اللازم لها ، وسافر إلى لندن ، وتباحث مع حكومتها فى النصف الثانى من شهر مارس . وكانت مفاوضات رسمية (النحاس - هنرسمون) ؛ وبعد أن أوشكت هذه المفاوضات على النجاح ، إصطدمت فى آخر لحظة بالنص الخاص بالسودان . وعاد المفاوضون المصريون من أوروبا ، وأحس الجميع أن الوزارة لن تستمر فى الحكم طويلاً .

ورغم أن موقف الوزارة كان وطنياً إلا أن منافسيها أخذوا يدبرون أمر إسقاطها ، والوصول إلى الحكم عن طريق تحطيم الدستور . ولتجأوا إلى القصر ، وإستجاب إلى إتهامهم ، وبدأ فى وضع العراقيل أمام الوزارة . وحاولت هذه الوزارة إتمام مشروع قانون محاكمة الوزراء ، وخاصة أولئك الذين يعملون على قلب الدستور أو تنقيح أو تشويهه بطريقة غير دستورية ؛ فرفض القصر التوقيع على هذا المشروع . ثم قامت مشكلة بين الوزارة والقصر حول تعيين الشيوخ

(١) جلال يحيى -- المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

الذين إنتهت مدة عضويتهم ، وتعيين القصر لغيرهم ، دون الرجوع للوزارة ؛ ..
فإضطر النحاس إلى تقديم إستقالته في ١٧ يونيه من نفس العام (١) . ما دام عاجزاً
عن تنفيذ برنامجهم .

وعهد الملك إلى إسماعيل صدقي بتأليف الوزارة في ١٩ يونيه ١٩٣٠ . وقال
العارفون حينئذ أن التجربة التي قام بها محمد محمود لم تنجح ؛ فلهل إسماعيل صدقي .
وهو أوسع حيلة وأكثر جرأه يكون أدنى إلى التوفيق من سابقه . وكان هذا هو
اليوم الذي يتمناه أعداء الدستور وأنصار القصر لسكى يضربوا ضربتهم ويتولوا
الحكم ، ويسيطروا على البلاد ، وإن كانوا سيحاولون الاستمرار في التفاهم مع
بريطانيا ، وكان ذلك يدل على نكسة كبرى .

وإعتمد إسماعيل صدقي على الأحرار الدستوريين ولكنهم سرعان ما تخلوا
عنه حينما أعلن إلغاء (دستور ١٩٢٣) والبدء في وضع دستور جديد . أما
موقف الوفد فكان قد إبتعد كل البعد عن (الثورة) وأصبح يتصرف .
(بالدستورية) .

١١ - دستور حكومة صدقي باشا : .

كانت النية قد إستقرت على إلغاء الدستور وعلى أخذ البلاد بالبطش والشدّة .
وكانت شخصية إسماعيل صدقي معروفة في هذا المدمار منذ أن كان في وزارة
الداخلية قبيل الحرب العالمية الأولى ثم بعدها ، وفي عهد الشوره وفي عهد وزارة
زيوار الأولى ، وحاول إسماعيل صدقي أن يظهر بمظهر المستقل عن الأحزاب

(١) محمد زكي عبد القادر — المرجع السابق ، ص ٧٦ .

بدأ بالاصطدام بالبرلمان ثم بتأجيل انعقاده ثم بحله . وحاولت هذه الوزارة سيطرة بالقوة على مصر واستخدمت في ذلك قوات البوايس والجيش مما أدى إلى نوع الاصطدامات وسقوط القتلى والجرحى في كل مكان (١) . فقد وقعت حوادث الدامية في القاهرة والاسكندرية وعواصم الوجه البحرى وخاصة حينما آمن الشعب تمسكه بالدستور ونزل النواب إلى يطاتلونه بضرورة الإصرار ببقائه .

وانتهزت بريطانيا الفرصة لإرسال بعض قطعها البحرية إلى الاسكندرية ، لم تتمكن الوزارة من الحصول على ثقة لندن بعد أن فقدت كل ثقة المصريين . اصة وان إسماعيل صدق لم يكنى رجلاً شعبياً . بل لعله كان من أبعد الناس عن قلوب الشعب ، ولعله أحد السياسيين القلائل الذين ساء فيهم رأى الشعب إلى أنه لم يطن قط إلى أى عمل يقوم به أو إلى أى تصرف يؤيده أو يؤديه ، أو أى دعوه يدعو إليها منها تكن صادقة نافعة .

لقد ألغت هذه الوزارة (دستور ١٩٣٣) وأعلنت دستوراً جديداً يضع يود أمام الناخبين والنواب ويفسح المجال ويعطى السلطة للقصر للهيئة على لاد . لقد جاء دستور سنة ١٩٣٠ في شكل إنقلابى . وكان في حد ذاته نكسة . برى أصابت الحياة السياسية الداخلية في مصر (٢) . واصدرت الوزارة قانون انتخابات معارضة العمدة وأعضاء الوفد وأعضاء حزب الأحرار الدستوريين . ين لم يعترفوا بدستور ١٩٣٠ ، وبالقانون . وفي نفس الوقت إشتد في معاملة

(١) على شلبي ومصطفى النحاس — المرجع السابق ، ص ١٦١ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق ، ص ١٣٣ — ١٣٤ .

شرح الرافعى أصول ونصوص دستور ١٣٠ .

العمد والمشايع الذين رفضوا العمل بقانون الانتخابات الجديد . وهكذا أصبح من الطبيعي أن يشكك كل من الوفد والاحرار الدستوريين ويأثقا لإعادة الحياة الدستورية ودستور ١٩٢٣ (١) . ولكن أحداً لم يلتفت إليهم مادامت القوة هي التي ترجح الكفة .

واستمر حكم إسماعيل صدق من ١٩٣٠ إلى عام ١٩٣٣ ، أي نحو أربع سنوات ، كتمت فيها أنفاس البلاد كتماً ، ولانتهت الانتخابات في عام ١٩٣١ أشبه ما تكون بالتمشيلية ، اشترك فيها رجال الإدارة اشتراكاً فعلياً . ورتبوا الناجحين وغير الناجحين وجاء البرلمان طبقاً لهوى الحكومة ، ولكنه أصبح في واد ، والشعب كله في واد . وكر من صحيفة وجريده اضطهدت وتململت ، ولكن دون جدوى .

١٢ - مفاوضات صدقي - سيمون :-

ولقد تباحث صدقي مع السير جون سيمون في سبتمبر ١٩٣٢ في شأن الوصول إلى إتفاق مع بريطانيا ، وكان إسماعيل صدقي يرغب قبل كل شيء في التأكيد من رضا الحكومة البريطانية عن النظام القائم في مصر . ولقد اعترفت له لندن بأن الفضل يرجع إليه في توطيد النظام في مصر ، وأبلغته أنه يسرها أن ترى توقيعها على إتفاقية مع مصر ، خاصة وأنهم قد عرفوا الشخص الذي يتعاملوا معه ويتقدرون قدرته على تنفيذ مثل هذه الإتفاقية . ولكن ذلك لم يكن يعني أن بريطانيا كانت مستعدة للتنازل في موضوع بقاء القوات البريطانية أو السودان . ومع استمرار التعسف والتفكيك الذي قام به رجال الإدارة إزداد

(١) محمد زكي عبد القادر — المرجع السابق ، ص ٧٩ .

علم بن الشعب ، وفي هذا الوقت بدأ التصدع في الظهور ، داخل صفوف الوزراء التي إستقال منها على ماهر وعبد الفتاح يحيى نتيجة لإصرار رئيس الوزراء على إيقاف التحقيق في قضية البداري ، وإصرارهم من جانبهم على ضرورة الإصرار في التحقيق .

وعجزت الحكومة إذن ، في مفاوضاتها مع بريطانيا ، من أن تصل إلى نتيجة إيجابية ، رغم تعدد المفاوضات وتعدد القائمين بها ، وذلك لتمسك بريطانيا بأركانين تستند إليهما ، وتحاول الاحتفاظ بهما لنفسها : وهما بقاء قوات الإل - لال والسودان .

وإضطر إسماعيل صدقي ، نتيجة للتصدع الذي وقع في وزارته ، إلى تقديم إستقالة الوزارة في ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ . وكان تولى عبد الفتاح يحيى باشا الوزارة في اليوم الذي قدم فيه إسماعيل صدقي إستقالته . وكان معنى ذلك تغيير سياسة البطش التي سار عليها إسماعيل صدقي ، والتي بلغت ذروتها ، حتى رفض الوزراء في وزارته .

حقيقة أن هذه المرحلة الأخيرة كانت تمثل أزمة خطيرة ، وشهدت آخر محاولة لوضع دساتير مضادة ، لدستور ، ١٩٣٣ ؛ وكانت بذلك تمثل مرحلة واضحة في معارك الدستور ، والتي كان الوفد المصري أكبر قوة حاربت فيها ، ومن أجل الدستور .

ولكن علينا ألا ننسى هنا الأوضاع العالمية ، والتطورات الهامة التي حدثت في اقتصاد العالم ، منذ نشوب « الأزمة الاقتصادية العالمية » عام ١٩٢٩ ، وتأثيرها على كل العالم الرأسمالي ، أو الليبرالي ، وفي كل مكان .

٢٨٦١

وإذا كان هذا الباب قد تناول « الدستور ومركته » ، فإن الباب التالي قد تم تخصيصه للإزمة الاقتصادية العالمية ، كأساس لتدعيم النظم الفاشستية ، وخطر هذا الاتجاه على مصر وعلى الاتجاه البرلماني الذي كان المصريون يأملون فيه ، ويحاربون من أجل الحصول عليه وصيائمه . وكانت معركة من أجل الإصرار على إلتقاء مصر إلى النظام البرلماني الدستوري . أنها المعركة التالية .

البَابُ الثَّالِثُ

رَفْضُ الْفَاشِسْتِيَّةِ

وَالْإِصْرَارُ عَلَى النِّظَامِ الدِّسْتَوْرِيِّ الْبَرْلَمَانِيِّ

الفصل الثامن

الفاشية وخطرها على مصر

شهد العالم ، عند نهاية العشرينات ، وقوع أزمة إقتصادية عنيفة ، وبشكل مفاجيء ، أثرت على جميع الدول الرأسمالية ، إبتداء من الأوضاع والعلاقات المالية والإقتصادية ، إلى الأوضاع والعلاقات الإجتماعية ، ووصلت نتائجها إلى الأوضاع والعلاقات السياسية . ولقد أدت هذه الأزمة إلى فقدان الثقة في النظام الرأسمالي ، نتيجة لفشله في إستمرار التنمية ؛ وأدى ذلك إلى زيادة قوة الإتجاهات القومية ، وكذلك إلى الإقتضاء الذى يخلط بين الاتجاه الحر ، والاتجاه الموجه : أى الإقتصاد التعاونى ، والذى كان مرسولينى قده عمل تطبيقه في إيطاليا . وتدعم هذا الانحياز بدخول ألمانيا على نفس الخط ، مع وصول هتلر إلى السلطة ، ونتيجة للآزمة الإقتصادية العالمية ، وعلى أساس برامج « الوطنية الاشتراكية » ، فزاد عدد الدول الفاشستية القوية ، وبشكل يهدد النظم البرلمانية الدستورية في العالم .

وقد أثرت هذه الآزمة الإقتصادية على مصر ؛ كما أن زيادة قوة الإتجاهات النازية والفاشية ، كان يمثل خطورة كبيرة على البلاد . وإذا كانت الأوضاع الإقتصادية والمالية تتطلب يدأ قوية للتففيذ ، وعدم ضياع الوقت في المناقشة ، في ذلك الوقت ، فإن الإتجاه العام في مصر ، كان يطالب بضرورة إعادة العمل من جديد بدستور ١٩٢٣ ، الذى يحيد من السلطة ، ويضمن الحياة البرلمانية الدستورية لحرية ، أو الليبرالية . وكان هذا إصرار من جانب مصر ، في شخص من أصروا على هذا المطلب ، على إلتقاء مصر إلى العالم الدستورى البرلماني ، ورفض الاتجاه فاشستى ، الذى بدأ في ذلك الوقت في الظهور في البلاد . وكان ذلك بداية لمحركة

٢٩٠٠

جديدة ، تصر على الدستور ، وعلى إلتزام مصر إلى النظم البرلمانية الدستورية ، في الوقت الذي زاد فيه التهديد الناشئ لمصر . وتمهد بذلك المناخ لعودة الدستور ، وعودة الوفد ، وعقد معاهدة ١٩٣٦ . ولنبدأ من البداية ، من الازمة الاقتصادية لكي نصل إلى الأوضاع والعلاقات السياسية .

٩ - الازمة الاقتصادية (١٩٢٩ - ١٩٣٤) :

إنجزرت في الولايات المتحدة ، عند نهاية شهر أكتوبر ١٩٢٩ ، أزمة اقتصادية ومالية في غاية الخطورة . وامتدت هذه الأزمة من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٢ إلى أوروبا (وباستثناء اتحاد الجمهوريات السوفيتية) ، وإلى الشرق الأقصى ، ولم يشهد التاريخ المعاصر مثيلاً لها في قوتها وفي مدى إتساعها . وكانت هذه الازمة الاقتصادية ، في أصلها ، حدثاً أمريكياً ، وكانت أسبابها غير مرتبطة بالظروف السياسية .

وكان الإزدهار الموجود في الولايات المتحدة في سنوات ١٩٢٦ - ١٩٢٩ أقل تأكيداً في صلابته عما كان عليه في سنوات ١٩٢٢ - ١٩٢٦ . وكان رجال الأعمال الأمريكيون يميلون إلى الاعتقاد في أنه تكفي ، من أجل ضمان النمو المستمر للإنتاج الصناعي ، تنمية الطلب عن طريق زيادة قوة الشراء ؛ وإيقاظ حاجات جديدة لدى جماهير المستهلكين . ولكن هذا الانحياز ظهر ضعفه حين وصل الإنتاج الصناعي والزراعي الأوروبي في سنة ١٩٣٥ إلى المستوى الذي كان عليه في سنة ١٩١٣ ؛ وحينما شعر المنتجون الأمريكيون ، وخصوصاً في قطاع الزراعة ، بميل صادراتهم إلى القلة ، وجاء محصول سنة ١٩٣٨ الجديد لكي يزيد الموقف خطورة ؛ ويؤدي إلى إنخفاض كبير في سعر المنتجات الزراعية . يؤثر على فوائد السلفيات ، إذ يضطر الفلاحون إلى تقليل مشترياتهم من الآلات والادوات المصنوعة .

وإضطرت الحكومة والبنوك ، لمواجهة هذه الصعوبة والاهمل على إنعاش
اللازدها ، إلى الالتجاء إلى وسائل مثل خفض قيمة العملة . ولكن هذه السياسة
أدت إلى إنعاش المضاربات ؛ كما أن زيادة حجم الائتمانات قصيرة الأجل أدت
إلى ارتفاع أسعار البورصة ، التي لم تكن على غير علاقة مع النشاط الاقتصادي
الحقيقي . وفي منتصف شهر أكتوبر سنة ١٩٢٩ دل نشر الاحصاءات العادية عن
الثلاثة أشهر الأخيرة على أن خط الانتاج الصناعى قد أصابه إنخفاض بسيط ؛
فأخذ الناس في بيع أسهمهم الصناعية . ووقفت حركة إنخفاض سعر الأسهم
لعدة ثلاثة أيام ، نتيجة لنشر الحكومة والمصارف تصريحات مطمئنة ، ولكن
نخفاض أسعار الأسهم زاد في سرعته بعد ذلك يوم ٢٣ أكتوبر ، ثم انهارت
الأسعار في اليوم التالى .

ولم أذكر إنهميار الأسعار في سوق نيويورك المالية يوم ٢٤ أكتوبر إلى نشوء
حالة دعر في عالم رجال الأعمال : فراجعت المصارف صعوبات ؛ وإضطرت
لمؤسسات الصناعية إلى تقليل الانتاج ، كنتيجة لعجزها عن الحصول على الائتمانات
لمصرفية اللازمة . واستمرت هذه الحالة ، خاصة وأن المشتريين كانوا ينتظرون
نخناص الأسعار أكثر ، قبل أن يقوموا بالشراء . ومست الأزمة من أولها
نشاط الصناعى على وجه الخصوص ؛ ولكنها امتدت في صيف سنة ١٩٣٠ ، إلى
لزراعة . ونتيجة لفترة جفاف على السهول الوسطى المنتجة للقمح ، عجز الفلاحين
من دفع أرباح ديونهم للمصارف ، وأدى ذلك إلى تجديد الصعوبات المصرفية في
الأنحاء الولايات المتحدة .

وإمتدت الأزمة الأمريكية إلى أوروبا الوسطى والغربية ، وكان تأثيرها بولياً
نتيجة لصخامة الاستثمارات التي كان الأمريكيون قد قاموا بها ، ابتداء من سنة
١٩١٠ ، في ألمانيا بنوع خاص ، وكذلك في النمسا وفي بريطانيا العظمى وأجبرت

الصعوبات الأمريكية ، الأفراد والبنوك . ليس فقط على رفض إعطاء إستثمارات جديدة ؛ ولكن حتى على محاولة إعادة تصدير رؤوس الأموال المقترضة ، في شكل روض قصيرة الأجل . وتسبب ذلك في أوروبا في ضيق في حركة رأس المال . ثم في قلبي أعطى آثاره على كل مظاهر النشاط الاقتصادي ، إبتداء من النشاط المصرفي .

وأصابت هذه الحالة النمسا ، أول ما أصابت . وكانت محاولة إقامة إتحاد جمركي نمسوي ألماني (مارس سنة ١٩٣١) والتي هدف بها رجال الأعمال النمسيين . مواجهة الصعوبات الاقتصادية ، قد أدت إلى زيادة سرعة هذه الصعوبات ، إذ أنها تسببت في نشأة قلق لدى الأوساط الدولية ، أدت إلى سحب الأموال الأجنبية الموجودة في النمسا . في شهر مايو أفلس أكبر بنوك فيينا ، وبشكل أدى إلى سلسلة من المصائب المالية ؛ وكانت المصارف الألمانية ، بطبيعة الحال ، أول الن يقاسى من نتائجها .

وبعد وضوح هذا التهديد ، ألقي رجال الأموال الأمريكيون في السوق الأسهم . الألمانية التي كانت لديهم ، وبلغت قيمتها مليار مارك في ستة أسابيع . ورفع البنك الألماني قيمة الخصم إلى ٧٪ حتى يمنع خروج العملة الأجنبية ؛ ولكنه عجز في بداية شهر يوليو سنة ١٩٣١ ، وبعد دفعه كل العملة الأجنبية الموجودة . لديه ، عن أن يضمن بقيمة بنوك الائتمان . وأفلس أحد هذه البنوك في نهاية شهر يوليو ، وانتشر الفزع ، واضطرت الحكومة إلى إنشاء مراقبة النقد ، وإنشاء مراقبة كذلك على كل العمليات المصرفية : فأصاب الشلل كل الأعمال ، وواجهت المؤسسات الصناعية الضخمة صعوبات كثيرة . وفي أواسط شهر أغسطس سنة ١٩٣١ أدت المعونة التي أعطاها رجال المال الانجليز والأمريكيين إلى تحسن نسبي ، ولكن الموقف المالي ظل دقيقاً لمدة شهور عدة ، إستمرت خلالها إعلان تلميحات بعض المصارف وبعض الشركات الصناعية .

وهذه الأزمة المالية التي وصلت آثارها إلى رومانيا وإلى المجر ، وصلت كذلك في خلال الصيف إلى المصارف الانجليزية ، التي كانت قد وضعت منذ سنة ١٩٢٤ ، رؤوس أموال ضخمة في ألمانيا ، وهدد ذلك إستقرار الجنيه الاسترليني ، بحاول بنك إنجلترا في ٣٠ يوليو رفع قيمة الخصم حتى يمنع خروج الذهب ، ولكن بدون جدوى . فاضطر إلى التراجع . ورفضت الحكومة إنشاء مراقبة نقد ، ولكنها قررت ، في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣١ ، التخلي عن قاعدة الذهب . ووصل انخفاض سعر الاسترليني إلى ٤٠ ٪ وأدت الأزمة المالية الانجليزية إلى لقلة البنيان المالي في عشرين دولة ، في أوروبا ، وفي أمريكا اللاتينية : وسارت دول الاسكندنافية وفنلندا وبوليفيا وكومبيا ، مثلاً ، على طريق بريطانيا عظمى . وكانت مصر مربوطة بعجلة الإمبراطورية البريطانية .

وأخيراً ، فإن فرنسا ، التي كانت قد أظهرت مقدرة لها قيمتها ، حتى أن بنك فرنسا أعطى دعماً في شهر أغسطس لبنك إنجلترا ، بدأت هي الأخرى تشعر . وورها ، بمظاهر هزة مالية . وأصبح البنك الوطني للائتمان مهدد بالهجز ، في أاية شهر سبتمبر سنة ١٩٣١ ؛ ولم ينقذه إلا تدخل الحكومة . وأجأت عملية إنقاذ هذه انتشار الأزمة لمدة بضعة أشهر ، وبشكل منعها من الانتشار ، حتى سنة ١٩٣٢ .

وهذه المظاهر المالية كانت خطيرة ، ولكن المظاهر الاقتصادية كانت أكثر - طورة . فالأزمة المالية — التي كانت نتيجة لصعوبات اقتصادية — أسممت في أن تزيد من خطورة هذه الصعوبات الاقتصادية : لأنها وضعت المنشآت الصناعية في صعوبة ، وأجبرتها على أن تقلل من سرعة نشاطها ؛ الأمر الذي أدى إلى الإقلال من سرعة دخول الضرائب ؛ ودفع الحكومات ، بالتالي ، إلى ضغط ميزانيات ؛ وبخاصة عملية تقليل رواتب الموظفين . ولكن تقليل قوة الشراء في وقت من شلل الأعمال .

٣ - فقدان المنة في النظام الرأسمالي :

كانت المظاهر الرئيسية لهذا الانهيار المادي ، والمقاساة ، التي تمثل موكب هذه الأزمة ، تبدأ بإنخفاض الأسعار ، ثم إنخفاض الانتاج الصناعي ، لكي نصل إلى إنخفاض التبادل التجاري الدولي . وكانت النتائج الاجتماعية المباشرة تتمثل في إستدانة المزارعين ، الذين طالبوا بتدخل الدولة في صالحهم ، وإتساع نطاق البطالة .

وكانت الهزة في منتهى العنف ، حتى بدأ أن أسس النظام الاقتصادي والاجتماعي نفسها أصبحت مهددة ، وظهر فشل الفردية ، والدافع الشخصي ، وحتى قانون العرض والطلب ، وهي تمثل أسس النظام الرأسمالي . فهل كان من اللازم بعد ذلك الدفاع عن مثل هذا النظام الاقتصادي والاجتماعي ، الذي يلقى في النهاية بثلاثين مليوناً من العاملين (في الدول التي فيها إحصائيات فقط) في البطالة ، في الوقت الذي تبقى فيه كميات هائلة من المواد الغذائية بدون بيع ؛ هذا النظام الذي يعمل على توسيع نطاق إستخدام الآلة ، دون أن ينظر إلى نتائج زيادة الانتاج والبطالة ؛ وهذا النظام الذي أعطى للشركات حرية بلا حدود ، ثم يعود ويعطيها — وضد المبادئ الأساسية للنظام — حماية ضد الأخطار ، حين تطلب معونة الدولة وقت الأزمة ؟ إنها ليست مجرد أزمة اقتصادية وإجتماعية ، وليست حتى أزمة أخلاقية ، إنها أزمة للنفسية الجماعية ، تناقض الآراء الأساسية التي نشأت عليها الحضارة الصناعية نفسها . فهل سينهار المجتمع الغربي الذي بدأ في النمو ، منذ القرن السادس عشر ؟ لقد أخذ العالم يناقش مسألة « مصير العالم الرأسمالي » .

٣ - زيادة قوة الاتجاهات القومية :

وإنتصر مبدأ القوميات ، في الحياة الاقتصادية ، والتجأت كل دولة ، من أجل حماية المصالح المباشرة لمنتجاتها ، ولتحسين مستوى العمالة ، إلى علاجات

مباشرة ، إستوحتها ، أو فرضتها عليه . مجموعات من أصحاب الاعمال أو من العمال : مثل زيادة الرسوم الجمركية لتقليل الإنتاج ، وخفض قيمة العملة ، التي تسهل التصدير ، حتى تصل إلى تحسين ميزان المدفوعات .

وفي الولايات المتحدة ، رسم الرئيس فرانكلين روزفلت ومعاونوه ، في سنة ١٩٣٣ نظاماً واسعاً لتجربة إقتصاد موجه مع السيوديل New Deal . وكان يشتمل على تخفيض سعر العملة ، للعمل على رفع الأسعار ، وتدخل الدولة لتقليل أو لزيادة الإنتاج في بعض القطاعات ، والإشراف على توزيع المواد الأولية ، ووضع سياسة للأعمال الكبرى ، وزيادة قوة الشراء عن طريق تثبيت حد أدنى للأجور ، هذا علاوة على نظام التأمين الاجتماعي . وساروا بالتجربة حتى سنة ١٩٣٦ . وكان أحد العوامل الأساسية في هذا النظام هو خفض قيمة الدولار (١٢ ابريل سنة ١٩٣٣) الذي هدف إلى زيادة التصدير صوب أوروبا وتخفيف ديون المزارعين ، وكان العامل الثاني يشمل في زيادة إنتاج الحماية الجمركية .

أما فرنسا ، التي كانت قد حاولت في أول الأمر المحافظة على إستقرار سعر العملة بسياسة خفض الأسعار ، تلك السياسة التي إتبعها فيها كل من بلجيكا وسويسرا وهولندا ، فإنها تركت هذه الخطة في سنة ١٩٣٦ ، وقررت الحكومة خفض سعر الفرنك ، واتخذت نفس إجراءات النيوديل الأمريكي .

أما الحكومة الإنجليزية ، التي كانت وزارة إئتلافية تحت أغلبية من المحافظين تشكلت في اغسطس سنة ١٩٣١ فإنها تخلت وقت الأزيمة عن تقاليد حرية التبادل ، وعملت على تنمية العلاقات التجارية مع المناطق الخاضعة لنفوذها السياسي : فسارت على نظام « أفضلية إمبراطورية » نتج في سنة ١٩٣٢ عن مؤتمر أوتوا ، وذلك في نفس الوقت الذي عملت فيه على أن تنمى ، في بريطانيا العظمى ، الطلب « الوطني » بدلا من إتجاهها بنظرها إلى السوق العالمي .

ودفعت ألمانيا ، منذ سنة ١٩٣٣ ، وإيطاليا منذ سنة ١٩٣٤ بهذا الاتجاه إلى أقصى مدى ؛ واتجهت صوب نظام سيطرة الدولة الاقتصادية ، تتمكن فيه الدولة من تنمية الإنتاج الوطنى ، حتى فى القطاعات الأقل غلة ، حتى تقلل إلى أكبر حد ممكن عمليات شراء المصنوعات والمواد الأولية وحتى المواد الغذائية من الخارج . وهذا النظام الذى كان يتجه إلى إقامة اقتصاد مغلق ، كان يضمن للدولة ، حسب قول موسوليني « أكبر إستقلال داخلى » .

ولقد إستمرت هذه الأزمة فى بعض الدول الأوروبية حتى سنة ١٩٣٥ ، أو حتى سنة ١٩٣٦ . وفى خمس سنوات اضطرت ستة عشر دولة إلى إنشاء مراقبة على النقد . وتسببت كل هذه الإجراءات ، مع الاختلاف فى حركة الأسعار داخل كل دولة ، إلى تقليل الحركة التجارية الدولية ، سواء بطريق مباشر بواسطة طرق الدفع ، أو بطريق غير مباشر بواسطة رفع الرسوم الجمركية — تمشياً أو عرقلة لعملية خفض قيمة العملة — ؛ وعرقلة كذلك الحركة العالمية لرأس المال ، إذ أن حجم الاستثمارات الخارجية كان يتوقف على الحصيلة الإيجابية للميزان التجارى .

ولقد حارل المؤتمر الإقتصادى الذى إنعقد فى شهر يوليو سنة ١٩٣٣ ، بلا جدوى ؛ أن يقرر نوعية العلاج الواجب تطبيقه عن طريق عقد إتفاقية بين الدول أو بين المجموعات ذات المصالح الكبيرة . ولقد أظهرت مناقشات هذا المؤتمر أنه لا يمكن الإعتماد على المصالح الجماعية . وأعطت السياسة الاقتصادية والمالية للحكومات الولايات المتحدة الدليل الواضح عن ذلك ؛ فبينما كان الوفدان الفرنسى والبريطانى ، يرغبان ، وفى صالح التجارة الخارجية ، فى رؤية إنشاء علاقة ثابتة بين سعر الدولار والجنيه والفرنك ، رفض الرئيس روزفلت ، ورغم وجهات نظر رجال المصارف الأمريكين الحاضرين للمؤتمر ، أن يأخذ مثل هذا التعهد

لا اعتقد في أنه من الواجب عليه ، ومنذ هذه اللحظة ، ولكي يضمن نجاح
 ذلك ، يدل أن يزيد من حدة خفض قيمة الدولار ؛ وبالإختصار فإنه كان يرى أن
 يع . الوضع الإقتصادي للولايات المتحدة ، برسائل وطنية ، أكثر من
 مساعده وسائل التعاون الدولي . ودفع فئيل المؤتمر الدولي إلى أن تؤكد أو أن
 تن . من إجراءات « الانعزال الاقتصادي » . ولم يحدث إلا عند نهاية سنة ١٩٣٦
 فقط ، عودة إلى محاولة جديدة من أجل زيادة إستقرار سعر العملة . ووافقت
 الولايات المتحدة ، هذه المرة ، على أن تتفاوض مع بريطانيا العظمى ، ومع
 فرنسا ، وانضمت إليهم كل من بلجيكا وسويسرا وهولندا ، ولكن ألمانيا ، والتي
 كان ، قد سارت في طريق سيطرة الدولة على الاقتصاد ، فإنها رفضت الاشتراك .
 وكان نمو الاتجاه الخاص بزيادة الحماية الجمركية يؤدي إلى تقليل حجم
 الت . ل . وكانت نتائج الإزمة الاقتصادية جسيمة الخطر بالنسبة للحياة السيامية
 للد . : وكانت الإنجازات الخاصة بسيطرة الدولة أو إشرافها على الاقتصاد
 تد . إلى مدد الأقاليم الوطنية لكي تضمن الاستقلال الاقتصادي بشكل أفضل ،
 وكانت تؤدي إلى المطالبة « بالمجال الحيوي » . ومن ناحية أخرى ، كانت ممارسة
 الاقتصاد المرجح تساعد على نمو الاتجاهات التي كانت ، منذ عشرين سنوات ،
 تحارب النظم الحرة البرلمانية . وكانت تتضمن أن تأخذ للدولة وسائل العمل
 الكافية لإتخاذ القرارات اللازمة ، وإختصاص المصالح الفردية للمصلحة الوطنية ،
 وفرض احترام القواعد اللازمة لذلك .

وكانت الديمقراطيات البرلمانية تجد صعوبة كبيرة في القيام بذلك ، أو أنها
 كانت عاجزة عن الوصول إلى ذلك إلا عن طريق توسيع إختصاصاتها ، وزيادة
 حدة السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية : فأصبح نظام المرسوم
 ي . يقر . ين ، الذي يؤجل ممارسة الإختصاصات البرلمانية ، يمارس في الولايات المتحدة

في نطاق الينوديل ، وفي فرنسا سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ ، وفي بريطانيا العظمى في سنة ١٩٣٥ . ورغم ذلك ، فإن هذا الخرق للنظام البرلماني كان مؤقتاً ومحدوداً في أهدافه ؛ وظل إشراف نواب الأمة موجوداً بالنسبة للاتجاهات العامة للسياسة الداخلية ، وللقراءات الأساسية للسياسة الخارجية .

٤ - زيادة قوة الاتجاهات النازية والفاشية :

ولقد أخذت الصعوبات السياسية الناتجة عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في ألمانيا ، شكلاً آخر : فإنتهت بوصول هتلر إلى الحكم في ٣٠ يناير ١٩٣٣ ، وبتخطيط النظام الدستوري ، وبديكتاتورية يمكن أن تنفذ سياستها الداخلية والخارجية بمدون إشراف عليها .

فقد كانت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية أكثر خطورة في ألمانيا عنها في بقية الدول العظمى الأوروبية ، لأن الاقتصاد الألماني كان قد إستند بدرجة أكبر ، وخلال سنوات الإزدهار ، إلى رؤوس الأموال الأجنبية ، وكان تحطيم الطبقات الوسطى أكثر ، إذ أن هذه الطبقات كانت قد أضربت بشدة نتيجة لانخفاض سعر العملة في سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ ، وانشرت البطالة بدرجة أوسع منها في بريطانيا العظمى نفسها ؛ وكان الضياع الناتج عن هذه المعاناة في الرأي العام أكثر عمقاً بسبب الآمال التي كانوا يحتفظون بها عن عودة الرخاء فيما بين ١٩٢٥ و ١٩٢٩ . ودفع عجز النظام البرلماني عن أن يطبق علاجات ، حتى عن طريق مرسوم بقوانين ، بجزء كبير من الرأي العام إلى الاعتقاد في أنه سيكون في وسع نظام متحكم أن يكون أكثر قدرة على أن يجد ويفرض وسائل الإصلاح .

ولم يكن من المتوقع للأزمة الاقتصادية الألمانية أن تصل إلى مثل هذه النتائج السياسية بدون إنتشار النظرية الهتلرية . حقيقة أنها اعطت لهذه النظرية فرصة .

زيادة صفوف أعوانها ، ولكنها لم تشترك في نشأتها ، ولا في انتصارات النازي .
الاولى سنة ١٩٣٩ ، والتي كانت تجرى في إطار الازدهار الاقتصادي ، ولا شك
في أن الوطنية الاقتصادية ، كانت تهدف أن تضمن الدولة ، في حالة الحرب أو
الحصار ، أوضاعاً أفضل فيما يتعلق بالتموين بالمواد الغذائية والمواد الأولية ،
أي أنها تسهل أقلية البلاد مع إقتصاد الحرب ؛ وتخدم بالتالي أهداف القوة ؛
ولذلك فلما لم تنتج من ضرورة إقتصادية ، ولكن من تخطيط سياسي ، وحقيقة
أن إشراف الدولة على الإقتصاد يمكنه ، من ناحية أخرى ، أن يصبح عاملاً من
أجل العمل السياسي ، إذ أنه يفرض على الأهالي تحديدات وأعباء مالية لا يمكن
إطالتها لمدة سنوات إلا بكل صعوبة ؛ ولذلك فإنه يمكن أن يدفع الحكومة إلى أن
تلتجئ إلى حل ، أي أن تلتجئ إلى الحرب ، وهنا أيضاً ، نجد أن القرار قد
ألمته « الرغبة في القوة » .

وكانت تجربة موسوليني السياسية ، قد استندت إلى مبدأ التعاون ، وحصل
منها على زيادة سيطرة « الدولة » على كل من المنتج والمستهلك : فحرم العامل من
كثير من حقوقه ، وحرم المستهلك من حرية إختيار السلعة ، وفي صالح الدولة .
فزادت قوة الدولة وهيبتها ، وأخذت في تطبيق مظاهر العظمة ، وأخذت في إطعام
الأهالي الكثير من شعارات العزة والكرامة والمجد ؛ وبحث عن النوسع ، للمجال
الاقتصادي ، وفي شكل مجال سياسي . واعتمدت على تنظيم الأهالي في شكل
ميليشيات ، مخصصة للفكرة القومية ، والكرامة روما ، فزاد اعداد أصحاب
القمصان السود . وحين وصل هتلر إلى السلطة في ألمانيا ، عمد إلى نشر هذه
التنظيمات . وكان كل من النظامين ، يعتبر خليطاً مع الفكر الرأسمالي الحر ، ومن
بعض المبادئ التعاونية ، وتحمت اسم الاشتراكية الوطنية ، وفي صالح السلطة

المتزايدة في أيدي المجموعة الحاكمة : إنه النظام الدكتاتوري : الفاشستي والنازي ،
والذي أخذ يهدد مناطق كثيرة من العالم ، في عملية بحثه عن توسيع مناطق النفوذ
مدعياً أن بلاده بلاد « فقيرة » ، « وكادحة » ؛ ومن حقها أن تصل بالقوة إلى
مكان لها تحت الشمس .

٥ - المحطوة على الأوضاع في مصر :

واقداً أخذت الدول « الكادحة » ، منذ خريف سنة ١٩٣١ ، في العمل على
قلقلة الوضع القائم ، والعمل على التوسع الإقليمي : وقامت اليابان بعمليتها في
مفشوريا على حساب الصين ؛ وهددت بذلك مبادئ الأمن الجماعي ووجهت
ضربة عنيفة لسلطة عصبة الأمم . وبعد عامين قامت الحكومة الإيطالية باختيار
إمبراطورية إثيوبيا ميداناً لتوسعها ، وسعيًا وراء الميزات الاقتصادية ، وعاملة
بذلك على محور ذكرى هزيمتها في عدوة سنة ١٨٩٦ ، ولما كانت إثيوبيا مثل
الصين ، عضواً في عصبة الأمم ، فإن مشروعات التوسع الإيطالي قد اصطدمت
بنفس العقبات من المبادئ التي كانت قد واجهت التوسع الياباني . وأخيراً فإن
ألمانيا النازية بدأت في تنفيذ البرنامج الذي ذكره « كفاحي » ؛ ومع ذلك فإنها
كانت ترغب ، ولمدة عامين آخرين ، في عدم الإصطدام المباشر بهذه العقبات ؛
ولسكنها قررت ، في شهر مارس سنة ١٩٣٥ ، الاعلان عن تكوين جيش ضخم
تجنده عن طريق الخدمة الإجبارية ، ورغم نصوص معاهدة فرساي . وهنا
أيضاً وجدت عصبة الأمم سلطتها مهددة . وكانت هذه التهديدات ثقل إذن
مبادئ الأمن الجماعي . وكانت ردود فعل مجلس عصبة الأمم ضعيفة أو بسيطة
وفتح الضعف الذي أظهرته أمام العدوان إمكانيات لزيادة قوة الدول الكادحة ،
أو الدول الفاشستية

وفىما يعلق بمصر ، علينا أن نعترف بأن الازمة الاقتصادية العالمية كانت لها تأثيرات قوية وعنيفة عليها . فقد إحتاج الامر إلى « يد قوية » ، تتمكن من تسير الامور ، ومن إتخاذ القرارات السريعة ، وفى وقت كانت مصر مجبرة فيه على السير وراء قرارات لندن ، فيما يتعلق بفصل العملة الورقية عن العملة الذهب ، وخفض قيمة البنكنوت بنسبة ٣٣.٣٪ ، دون أن يتسع الوقت لنقاش ، مادام شطاء العملة المصرية موجوداً فى لندن .

كما تطلب الامر تدخل الحكومة لشراء محصول القطن ، وعدم بيعه حتى العام التالى ، مادام السوق العالمى فى إضطراب . وكانت العملية « غير اقتصادية » ، وبأسعار هابطة ، ولكنها كانت ضرورية لحماية الفلاح ، ودون أن يتسع الوقت لنقاش ، وبين قوى سياسية مجزأة ، ومتناحرة ، ويحتاج الوقت لتنظيم الصفوف فى كل منها ، وفيما بينها وبين بعضها ، لكى تتمكن من السير بقضايا البلاد فى الطريق الصحيح . وكان كل ذلك يساعد على زيادة جانب « السلطة » فى الحكومة ، على الجانب الدستورى البرلمانى . والذى كان قد أصيب بضربات متتالية ، منذ حادث السردار فى عام ١٩٢٤ .

وكانت زيادة السلطة ، هنا تعنى زيادة سلطة الحكومة ، وبالتالى سلطة « القصر » ، الذى كان قد أسند حكم الوزارة إلى مثل هذه الحكومة . هذا من جانب . ومن جانب آخر ، ومن الناحية الدولية ، كانت زيادة قوة الإتجاهات النازية والفاشية تثير إعجاب بعض المصريين ؛ بما تشتمل عليه من كلمات « العمل » ، و « الوطنية » ، و « الاشتراكية » ، و « التعاون » ، هدفاً إلى الوصول إلى « القوة » ، التى تساعد المصريين على الوصول إلى تحقيق أهدافهم « القومية » أو الوطنية . كما أن التناقض والعداء الذى ظهر سريعاً بين هذه

الاتجاهات ، في المجال العالمى ، وبين الاتجاهات الدستورية البرلمانية ، والذي تمثل في العلاقات بين ألمانيا وإيطاليا من ناحية ، وبريطانيا وفرنسا من ناحية أخرى ، كان يغرى كذلك بعض المصريين على زيادة الإعجاب بهاتين الدولتين ، النازية والفاشية ، ما دامتا في عداوة مع بريطانيا ، والتي كانت قد إغتصبت حقوق مصر . وكانت كل هذه العوامل مضادة لروح الدستور البرلماني ، وفي صالح الاتجاهات الفاشية ، حتى وإن كانت تعمل من أجل الوصول إلى الاستقلال الوطني .

ولقد حكم إسماعيل صدق البلاد بيد قوية ، وفي هذه الظروف الحرجة . وأصبح لا يجد من سلطته إلا أمر لإنشغال بريطانيا بما يتم في داخل إمبراطوريتها ، وفي هذه الفترة العصيبة . وفي نفس الوقت زادت تلقائيا سلطة القصر ، الذي ضرب عرض الحائط بنكرة عودة الدستور الاصلى البلاد .

ولكن زيادة سيطرة وتشدد إسماعيل صدق أثارت عليه ثائرة النفوس من كل جانب ، وظهر أنه يحكم ، بل ويتحكم ، وبدون أى سند شعبي . وزاد ظهور التعتن حتى وصل الأمر بإعمال ميناء البصل إلى أن يطلبوا إلى أمين يحيى ، وهم يعملون معه في هذه المنطقة ، ضرورة خروج أخيه عبد الفتاح يحيى ، والذي كانوا قد إنتخبوه ، من الوزارة الحاكمة . وتمكنت الوزارة ، وسقطت .

وتألفت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا للتخلص من مساوىء عهد وزارة صدق ودون الاصطدام ببريطانيا في فترة أحتلت فيها صحة الملك وأشرف فيها على الموت . وعملت هذه الوزارة على تقليم أطراف صدق ، خاصة وأنها أشركت وزيرين فيها من حزبه دون إمتشارته ، ونجحت فعلا في فصله عن حزبه ، والحد من نشاط نأديه وجريدته . ولكن هذه الوزارة الجديدة اقتصرت إلى تأييد شعبي ،

خاصة وأن الوفد كان لها بالمرصاد . ولقد حاولت هذه الوزارة معالجة الأزمة الاقتصادية واصدورت قانونا لتخفيض إيجار الأراضي الزراعية ، وعاونت في تسديد بعض ديون وضرائب المزارعين المتأخرة بمبلغ مليوني جنيه ، ولكن هذه الإجراءات لم تخفف من حدة الضائقة وحاولت أن تعالج بعض المأسى الاقتصادية والصفقات التي تمت في عهد صدقي ، ولكن حرب الوفد من ناحية ، وبريطانيا من جهة أخرى لم يسمحا لها بالفرصة اللازمة لاتمام ما بدأت به . وبدأ الهجوم مع إصدار الوزارة لقانون بحاس نقابة المحامين ، وغالبيتهم العظمى من الوفدين ؛ ونصت فيه على أنه لا يجوز أن يكون عضوا بمجلس النقابة من قضى عليه بعقوبة تأديبية . وقابل المحامون هذا القانون بالاستنكار ورفض مجلس نقابتهم القيام بانتخابات جديدة . واستغل الوفد ذلك في اضعاف مركز الوزارة في الوقت الذي تعرضت فيه لتعننت البريطانيين . فقد أخذ المندوب السامي البريطاني بالنيابة في القيام بالتمثيل رسمياً على قسوات البوليس والمطافى ، واستعرض قرات بلوكات النظام رسمياً في القاهرة . وحاول دار المندوب السامي التدخل في أمر مرض الملك ، وضرورة تعيين نائباً عنه في أثناء مرضه . وحاول التدخل في تعيين كبار رجال القصر . ولقد فاتح رئيس الوزراء رؤساء الأحزاب في ضرورة التكتل ، ولكنهم رفضوا مساندته أمام هذه الأزمات ، فاضطر إلى تقديم إستقالته ، وتولى محمد توفيق نسيم وزارة جديدة .

٦ - الاصرار على النظام الدستوري البرلماني -

في نفس اليوم الذي قدم فيه عبد الفتاح يحيى إستقالته ، يوم ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ ، أسند الملك الوزارة إلى محمد توفيق نسيم . وكان إختيار نسيم لتولى الحكم في هذه الظروف ، الداخلية والخارجية ، وظروف القصر ، هو في صالح الوضع الدستوري البرلماني ، على الأقل .

فلقد كان على توفيق نسيم أن يحل البرلمان الموجود، تمهيداً لإجراء إنتخابات جديدة : فأصدر الملك مرسوماً بإلغاء دستور ١٩٣٠ ، وبحل مجلس البرلمان ، وإن كان لم يشر في ذلك إلى دستور جديد ، أو إعاده العمل بدستور ١٩٣٣ .

وكان أمر إعادة العمل بدستور ١٩٣٣ مطلباً وطنياً في ذلك الوقت . وزاد الشعور الوطنى ، والحماس حين ظهر أن بريطانيا كانت تمنع في عودة هذا الدستور ، متدخله بذلك في شئون مصر الداخلية ، وعاملة على زيادة الشقاق بين الاحزاب . ولكن سرعان ما قامت المظاهرات ، لإحتجاجاً على التصريحات البريطانية ، وأدى ذلك إلى ظهور « جبهة وطنية » ، طالبت بضرورة عودة العمل بدستور ١٩٣٣ . ووقعت الاشتباكات بين الطلبة وبلوكات النظام ، وسقط فيها القتلى والجرحى . واضطرت الحكومة البريطانية ، أمام هرا التكتل في الرأى العام الوطنى ، إلى التراجع . فعملت على عدم إثارة المقاومة الفعالة الوفد ، والذى كان وراء نسيم .

ولقد أسرع الوفد بتأكيد مركزه ؛ فعقد المؤتمر الوطنى العام فى ٩ ، ١٠ يناير ١٩٣٥ ، بالزمالك ، وحضرة ما يقرب من ٢٥٠ ألف مواطن ؛ ولقد بحث المؤتمر مختلف الشئون الدستورية والسياسية ، والازمة الاقتصادية ، وكافة مشاكل الشعب ، من صحة وعلاج ومشاكل العمال (١) . وأكد المؤتمر تمسك الأمة بإعادة دستور ١٩٣٣ : فأكد بذلك إصرار مصر على النظام الدستورى البرلمانى الحر .

وهكذا تأكد للقصر والانجليز أن نسيم يؤيد الوفد . خاصة وأنه كتب في

(١) مصطفى النحاس جبر وعلى شلبى - المرجع السابق ، ص ٢٣٧ .

٢٠ أبريل ١٩٣٥ إلى الملك ، بضرورة « . . . إعادة دستور ١٩٣٣ منقحاً طبقاً لنص الدستور المذكور إذا رأى تنقيحه ، وكانت الضرورة تقتضيه » ، ووافق الملك ، وأصدر الأمر الملكي في نفس اليوم بموافقه على عودة « دستور ١٩٣٣ » ، وعلى أن يعدله ممثلوا الأمة ، طبقاً لأحكامه بما تدعو إليه مقتضيات الأحوال ، (١) . وكان رد فعل السلطات البريطانية على ذلك « . . . أن مصالحة البلاد تقتضى ان يكون شكل الدستور الجديد موضوع درس مسهب ، يتناول جميع وجوه المسائل ، أى أن الحكومة البريطانية توافق موافقة تامة على الرغبة في عودة الحياة الدستورية .

ولقد أبلغ محمد توفيق نسيم ، رئيس الوفد المصرى برغبته في عقد إجتماع يحضره بعض زملاء رئيس الوفد ، وزملاء نسيم ، فوافق مصطفى النحاس . ولقد أطلع نسيم أعضاء الوفد على تفاصيل الحالة ، في أول يونية ١٩٣٥ ، في هذا الإجتماع ، بما فيها إقتراحات المندوب السامى البريطانى . وكان وقع هذه المقترحات شديداً على أعضاء الوفد ؛ ولذلك إقترح نسيم أن يقدم إستقالته ؛ فإستشاط غضب السير مايلز لامبسون ، ووصف مطالب الوفد بأنها « أحط ألوان الإبتزاز » ، (٢) . إلا أنه تقرر أن الإستقالة ليست أمراً ضرورياً في ذلك الوقت ، وأن الوزارة يجب أن تستمر في الحكم . كما تقرر أن يوجه نسيم إلى لامبسون خطاباً بشأن المسألة الدستورية المعترف بأنها من شؤون مصر الداخلية البحتة .

(١) مصطفى النحاس جبر وعلى شلبي — المرجع السابق ، ص ٢٣٨ .

(٢) عفاف لطفى السيد — المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .

وقدم محمد توفيق نسيم مذكرة إلى السير مايلز لامبسون ، في ١٨ أكتوبر ١٩٣٥ ، تضمنت : —

أولاً : — أن الأزمة العالمية القائمة ، وخطورة المسائل التي تعرض في هذه الظروف ، وتحتاج إلى البت فيها ، تستوجب الرجوع إلى آراء الأمة .

ثانياً : — أن حكومة مصر مسئولة عن الدفاع عن حدودها وأرضها ، وتتولى ذلك بنفسها .

ثالثاً : — أن حكومة مصر ترى أن الوقت الحاضر انسب الاوقات لعقد معاهدة بين البلدين ، تعود بالفائدة عليها ، وتؤكد المودة وترتب التعاون بينها وتحقق لمصر استقلالها .

رابعاً : — أنه يترتب على الاتفاق بين البلدين حل مشكلة الامتيازات الأجنبية ، ودخول مصر عصبة الأمم .

خامساً : — أن هذه المطالب تتفق مع آراء الشعب المصرى وممثليه الحقيقيين .

غير أن لامبسون رد عليه ، بأن الوقت — في اعتقاده — غير ملائم للأخذ باعتبارات دستورية ، أو للتفكير في معاهدة ؛ خاصة وان بريطانيا مشغولة بالموقف الدولى . ولقد وافقه نسيم على رأيه ، ولكنه ذكر أن الوفد كان شديد الصلابة . ولقد وعده لامبسون ، بأن بريطانيا سوف تساعده ، إذا ما هو صمد . ثم أخذ لامبسون يبحث حكومته على تأييد نسيم الذى كان « مرناً للغاية ، ولديه الرغبة في التعاون » (١) .

وكان نسيم باشا ، بإرشاداته في مذكرته إلى السير مايلز لامبسون ، إلى أن
 للشعب المصرى يمثله أعضاء الوفد المصرى ؛ وانهم هم « تمثليه الحقيقية » ؛ قد
 أثار نشاط جماعة « مصر الفتاة » ضد الوفد : فأخذ نشاط هذه الجمعية يتزايد ضد
 الوفد ، واصالح الدعاية الإيطالية في البلاد (١) ؛ وباعتبار أن هذه الجماعة (مصر
 الفتاة) كانت جماعة ذات ميول فاشستية إلى حد كبير . ومع ذلك فإن طبيعة
 الظروف كانت تدفع الوفد إلى التريث والمرونة في مواجهة خصومه في الداخل ،
 وعدم المغامرة بخسارة وزارة نسيم ، باعتبارها أحد اسلحته في الضغط لإعادة
 دستور ١٩٢٣ .

ومن ناحية أخرى كان على لامبسون ان يفكر في قائمة من المتوقع ان
 يتولوا رئاسة الوزارة في حالة إستقالة أو سقوط وزارة نسيم . وكان في مقدمة
 من وقع عليهم الاختيار على ماهر باشا ، الذى كان يظن انه من المحتمل ان يوافق
 على المقترحات البريطانية مادام لا يطالب بضمانات بالنسبة للدستور والمعادمة (٢).
 وفضلا عن ذلك أراد الجانب البريطانى الإستمرار فى ضغطه على الوفد لى
 تلبين صلابته ، عندما أدركت السلطات البريطانية ، أن الاحرار الدستوريين كانوا
 لايزالون يتعاونون بطريق غير رسمى مع الوفد ؛ لأنهم بالرغم من خصوماتهم
 المتبادلة ، كانت تضطربهم الظروف لأن يظلوا سرياء ؛ وكان الطلاب مسئولين إلى
 حد كبير عن التمهيد لذلك الإئتلاف الحر . فعندما إنتقد محمد محمود — فى خطبة
 القاها — نسيم ، لحكمه بدون دستور ، كما فعل كثير من رؤساء الوزارات

(١) على شلبى ومصطفى النحاس — المرجع السابق . ص ٢٤١ .

(2) F. O. : 190 76 / 371 : 4 Novem, 1935.

المصريين ؛ كما إنتقده أيضاً لقبوله التمدخل البريطاني في الشؤون المصرية (١) . قام الطلاب بمظاهرات بصورة متكررة ، مطالبين بعودة الحياة النيابية ، وحدثت مصادمات عنيفة بينهم وبين البوليس ، وسقط أربعة قتلى من الطلاب ، وكانت نتيجة ذلك مزيداً من التقارب بين الأحزاب وبعضها .

وفي ٩ نوفمبر ، ألقى السير « صمويل هرر » ، الوزير البريطاني ، كلمة في دار البلدية بلندن ، ناقش فيها موضوع مصر ، فقال : « إن الحكومة البريطانية لم تكن أبداً ضد قيام حكومة دستورية في تلك البلاد ، ولكنهم سبق أن نصحوا الحكومة المصرية ، عندما إستشارت بريطانيا ، بعدم العودة إلى دستور ١٩٢٣ ، الذى برهن على أنه « لا يصلح للعمل به » (٢) وبعدم العودة إلى دستور ١٩٣٠ الذى برهن على أنه « لا يحقق رغبات الشعب » (٣) . ولقد قابل المصريون هذا التصريح بغضب وحنق ، معتبرين أنه بمثابة إعتراف بالجرم ، من جانب حكومة لندن ، في تدخلها في شؤون مصر الداخلية .

ولقد أثار التصريح حماساً عارماً بين كل مستويات المفكرين المصريين . خاصة من هم على دراية أكثر مدى للتدخل البريطانى . فقد وصفته جريدة الأهرام ، الصادرة في ١٠ نوفمبر ١٩٣٥ ، « بأنه يعد من شر ما إبتليت به البلاد

(١) قال محمد محمود في خطبته : « ان الأساس الوحيد لعقد إتفاقية ممكنة بين إنجلترا ومصر يكمن في فهم واضح قائم على إحترام حقوق مصر وسيادتها ، . . . »

أنظر : المصور (مجلة) — عدد ١٥ نوفمبر ١٩٣٥ . ص ١٢ .

(٢) محمود سليمان الغنام - المعاهدة المصرية - الانجليزية ، دراسة من الوجهة العلمية ، ص ٩ .

(٣) عفاف اطفى السيد — المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .

في جهادها . وهذا ما دفع مصطفى النحاس في اجتماع الوفد الذي عقده في ١١ نوفمبر بمناسبة عيد الجهاد ، بأن يعلن الحرب على الانجليز ، وإعادة النظر في موقفه من الوزارة النحاسية (١) . وناشد النحاس الأمة بالألا تتعاون مع إنجلترا ، طالما أنها تعتمد على الدستور ، وعلى إستقلال مصر . كما طالب أيضاً وزارة نسيم بأن تستقيل ؛ وإذالم تستقل فإن الوفد لن يساندها بعد اليوم ؛ وسيستمر في معارضة أيّة وزارة تقبل التعاون مع الانجليز ، وتعمل ضد إرادة الأمة .

وفي نفس اليوم ألقى مكرم عبيد كلمة في الطلاب الذين تجمعوا في النادي السعدي ، وكرر لهم وجهة نظر الوفد . وإنطلقت المظاهرات مرة أخرى ، وشملت هذه المرة ، العمال والطلاب معاً . وإستمر الطلاب في التظاهر طوال شهر ديسمبر حاملين شعار (الإستقلال ، الحرية ، والدستور) ، وضاق الشباب بفتكك الأحزاب وتناثرها ؛ وقام فريق منهم بمسعى حثيث للدعوة إلى الإئتلاف . وتم ، تحت ضغط الرأي العام والمظاهرات التي راحت تنادي به ، تأليف ما سمي « بالجبهة الوطنية » ، في ديسمبر ١٩٣٥ ، من الوفد والحزب الوطني والأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد ، ومهمهم فريق من الساسة المستقلين . وصاغ ممثلوها إعلاناً قدموه للملك ، في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ ، طالبوه فيه بالعودة إلى دستور ١٩٢٢ ، وبمساوية مع بريطانيا على أساس محادثات النحاس - هندسن عام ١٩٣٠ (٢) . فأجابها الملك إلى ما طلبته وأصدر في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٥ أمراً ملكياً بإعادة الدستور . وكانت الوزارة لاتزال قائمة ، وكان من المقرر ان تجرى

(١) عاطف عبد المقصود - المرجع السابق . ص ٢٣٥ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي - في أعقاب الثورة المصرية . ج ٢ . ص ٢٣٢

وزارة نسيم الانتخابات ولكن الأحزاب غير الوفدية إعترضت على ذلك ؛ فقدم نسيم إستقالته في ٣٠ يناير ١٩٣٦ . وكان كل ذلك معبراً عن الإصرار على النظام الدستوري البرلماني ، وفي مواجهة إنتشار الخطر السلطوي والفاشستي في البلاد .

وعم الوفد والأحزاب فرح عظيم ؛ ولقب مكرم عبيد في إبتهاج ، محمد توفيق نسيم بأنه « أذكي عجوز في مصر » (١) . وكان من المتوقع أن تجري الانتخابات عقب ذلك في خلال بضعة أشهر ، وكان من المتوقع بلا شك أنها ستعود بحكومة وفدية إلى الحكم مع أغلبية ساحقة ؛ وبدأ ، طلاب الثلاثينات ممن خاب أملهم في قادتهم ، يعملون بحرية تامة ، وفي إتجاه متعارض مع إتجاهات الوفد ، وبذلك طرحوا مشكلة أن تحريكهم لم يعد بذي فائدة للوفد . وفي محاولة لجمعهم تحت تنظيم أكثر حزماً ، نبعت فكرة إنشاء رابطة الشباب الوفدية ، المعروفة بإسم (القمصان الزرقاء) . خاصة وأن الوفد كان قد إستخدم هذه النشئة بإيجابية منقطعة النظير في الضغط على الانجليز بشده (٢) .

وكان إستخدام هذه التشكيلات الجديدة التي ظهرت ، يدل على أن هناك تشكيلات « شبه عسكرية » قد نبئت في داخل الوفد نفسه ، وأن هناك إستعداد عند بعض قطاعاته ، للتجاوب مع مبادئ « العمل » ، ومبادئ « تنظيمات الشباب » ، وبقمصان ملونة كذلك ، رغم أن معركة الوفد الأساسية كانت تتمثل في ذلك الوقت في « الدستور » ، والحياة البرلمانية السليمة ، وعلى أساس النظم الديمقراطية الموجودة في الغرب ، وليس في الدول الفاشستية والنازية .

(١) F. O. , 19077 - 37 - 18 Decem 1935.

تقرير من سيل بل كامبل إلى روبرت فانسيبتارت في ١٨ ديسمبر ١٩٣٥ .

(٢) مصطفى الححاس جبر وعلى شاذلي . المرجع السابق . ص ٢٤٦ - ٢٤٧ .

وعلى أى حال ، فلقد إستخدم الوفد هذه التنظيمات الخاصة به ، وهى رابطة الشبان الوفديين ، فى الوقوف فى وجه تنظيمات القمصان الخضراء . فعالج الداء بالداء ، وإلى أن يحين الوقت لتصفية هذه التشكيلات ، والاصرار على النظام الدستورى برلمانى .

وفى ذلك الوقت كانت القضية المطروحة ، وفى ظل الأخطار الداخلية والخارجية ، هى ضرورة الوصول إلى تسوية سياسية مع بريطانيا ، لتسوية نقط الخلاف ، وتدعيم إلتقاء مصر السياسى ، وعلى أساس مصلحة مصر قبل أى شئ .

الفصل التاسع

معاهدة ١٩٣٦

كانت ظروف مصر الداخلية تتطلب منها ضرورة المحافظة على الأوضاع
 ١٠ القيمة التي تقبلها الغالبية العظمى من أبناء البلاد، والتي تتمثل في ضرورة تحديد
 ١١ نون الأساسى بالدستور الذى إرتضته الأمة ، وهو دستور ١٩٣٣ ، وضرورة
 ١٢ دة تطبيقه ، وكان هذا يمثل ضمناً للإلتزام البرلمانى الدستورى فى البلاد ، ووفقاً
 ١٣ به المد الفاشستى فيها .

وكان نفس الإلتزام يتطلب ، على الصعيد الوطنى ، ضرورة إيجاد حل مقبول
 ١٤ مصر وبريطانيا العظمى ، بشأن العلاقات الموجودة بين الطرفين ، والرواسب
 ١٥ تراكت على قضية إستقلال مصر، وأوضاع السودان، والمتحفظات ، ومركز
 ١٦ جانب فى مصر ، والإمتيازات التى كانوا يتمتعون بها ، وبشكل ينقص من
 ١٧ إستقلال الفعل للبلاد .

وكانت الأوضاع الموجودة فى المنطقة ، وزيادة الأخطار الفاشستية تجبر كل
 ١٨ مصر وبريطانيا على ضرورة التناهم ، مادام هناك خطر مشترك يهدد الطرفين
 ١٩ خاصين : فمن الأخطار الخارجية التى هددت مصر والسودان ، نصل إلى
 ٢٠ إلتخايات وعودة الوفد ؛ ومنها إلى المناوشات ونصوص المعاهدة . وأخيراً ،
 ٢١ أجابت هذه المعاهدة على الأمانى القومية لمصر ، وهل جاءت مطابقة لمصالحها ؟

١ - زيادة الأخطار فى منطقة الشرق الأدنى :

كانت القوات الإيطالية قد تفرست فى طرابلس الغرب وبرقة ؛ وتمكنت
 ٢٢ يوانتها وبتعاون السلطات البريطانية فى مصر من إقتال الحدود النربية لمصر ،

والإستيلاء واحدة الجعوب والقضاء على المقاومة الوطنية التي حمل لواءها عمر المختار حتى النهاية في سنة ١٩٣١ . وكانت قوات إيطاليا الفاشية قد استغلت قواعدها ومراكزها في الاريتريا والصومال الإيطالية للهجوم على الحبشة، ونجحت في ضمها وإنشاء الإمبراطورية الإيطالية ، رغم وجود عصبة الأمم . وكانت قد بدأت في مطالبة كل من فرنسا وبريطانيا بإعادة النظر في الحدود المشتركة بين مستعمراتها ومناطق نفوذها بين الدولتين . وكانت تتحدث عن ضرورة قيامها بدور فعال في شئون الشرق الأدنى، وتسمى البحر المتوسط بأنه بحر الإيطاليين، أحناء الرومان . ولم يكن خافياً على أحد أن إيطاليا ، رغم طول سواحلها التي قد تتعرض لهجوم الأسطول البريطاني . كان يمكنها أن تهجم من ليبيا على مصر، ومن إثيوبيا على السودان ، وتسكن بذلك إمبراطوريتها التي كانت تحمل بها . ولقد كان مركز الجالية الإيطالية في مصر بالذات مركزاً له لون خاص من التناحية السياسية ، وكانت هذه الجالية تقوم بنشاط كبير . وتمثل عنصر تهديد للنفوذ البريطاني في مصر . ولذلك فقد كان على الإمبراطورية البريطانية أن تجد حلاً يساعد على تسوية العلاقات المصرية البريطانية ، وتحقق بذلك جماعة أو طبقة من المتعاونين معها ، يمكنها أن تستخدمهم ، أو تستند اليهم ، في السيطرة على البلاد .

وفي هذا المناخ ، كانت الجبهة الوطنية قد تقدمت ، في ١٤ ديسمبر ١٩٤٥ ، بطلب إلى المندوب السامي البريطاني طالبت فيه حكومة لندن ، بأن تعال من إستعدادها لعقد معاهدة مع الحكومة المصرية ، على أساس مفاوضات التحاس — هندرسن ١٩٣٠ ، فرفع لامبسون الطالب إلى حكومته ، وعندئذ وأجبت حكومة لندن ثلاث خيارات :

أولاً : أن تعرض معاهدة تحالف ، من فقرتين ، بين البلدين تتضمن إقراراً

من جانب الحكومة المصرية بحق إنجلترا في الإحتفاظ بقوات في مصر لتأمين المواصلات الامبراطورية ؛ ويمكن التحلل من التحفظات الاربعة فيما بعد، بالرغم من أن الإمتيازات الأجنبية يمكن إلغاؤها ؛ ولكن مصر لا تقبل تحالفاً عسكرياً .

ثانياً : عرض مودة معاهدة كاملة .

ثالثاً : التأجيل ؛ بدعوى أن الوقت الراهن غير مناسب لإجراء مفاوضات بسبب الأزمة التي خلقتها الحرب الإيطالية الأثيوبية ، ولكن عندما يسمح الموقف الدولي يعتمد مثل هذه المعاهدة فإنه يمكن إعتبار عقداً مناسباً ما دامت مصر تحافظ على السلام والنظام داخل حدودها (١) . وكما سنرى أنه وفي النهاية وافقت الحكومة البريطانية على الإختيار الثاني ، إذ أنه كان يتمشى مع مصالحها الإمبراطورية . فأعطى الضوء الأخضر من أجل الإنتخابات ، وعودة الوفد .

٣ - الانتصارات وعودة الوفد :

بعد إستقالة وزارة محمد نسيم ، في ٣٠ يناير ١٩٣٦ ، حاول الملك أن يؤلف وزارة إئتلافية من الأحزاب، لتشرف على الإنتخابات ، ولكن ما لبث أن ظهر صدع في (الجبهة الوطنية) ، عندما إكتشف بعض زعماء الوفد ، أن محمد محمود إستقبل زعماء الطلبة في داره ، وقدم لهم مبالغ مالية للوقوف بجانبه، ومع حزب الأ- إ- دستوريين ، ضد الوفد (٢) . فرفض الوفد فكرة الوزارة الإئتلافية . وأصر النحاس على وزارة وفدية .

(١) تقرير أنطوني إيدن ، أول أبريل ١٩٣٦ . F.O., 19077/371.

Report Anthony Eden, 1 April 1936.

F.O., 20097/371, Jan, 1936

(٢)

وكادت الجبهة الوطنية أن تنهار؛ غير أن بعض الساسة المستقلين قاموا بمفاوضات بين كافة الأحزاب، وتوصلوا على ضوئها، في النهاية، إلى الاتفاق على:

أ — يقوم ملك البلاد بتعيين وزارة محايدة لإجراء الانتخابات.

ب — تبدأ المفاوضات فوراً مع حكومة لندن.

ج — يتشكل الوفد المفاوض من: إسماعيل صدقي ومحمد محمود وحلبي عيسى وعلى الشمسي وحافظ عفيفي وعبد الفتاح يحيى واحمد حمدي سيف النصر واحمد ماهر ومحمود النقراشي وواصف غالي وعثمان محرم، والجميع يكونوا تحت رئاسة مصطفى النحاس.

د — موعد إجراء الانتخابات شهر مايو ١٩٣٦.

هـ — يختار على ماهر باشا، رئيس الديوان الملكي، رئيساً للوزارة المؤقتة (١).

وفي ٣٠ يناير ألف على ماهر باشا، وزارته، وفي ١٣ فبراير صدر مرسوم بتعيين وفد لمفاوضة الحكومة البريطانية، من أجل الاتفاق على المسائل المحتفظ بها في تصريح ٢٨ فبراير. وسارت الحوادث بسرعة. وقبل الانتخابات، مات الملك فؤاد في ١٨ أبريل ١٩٣٦، في سن الثامنة والستين، وخلفه على العرش ابنه الملك فاروق الذي كان لا يزال قاصراً.

Hasan Ahmed Ibrahim;

(١)

The 1936 Anglo-Egyptian Treaty, an historical study with special reference of the contemporary situation in Egypt and the Sudan., Khartoum university press, 1976.

٣ - المفاوضات :

ولقد جرت المفاوضات منذ ٢٤ فبراير ١٩٣٦ ، حيث أبلغ السير مايلز لامبسون، رئيس الوزراء المصري، على ماهر باشا ، أن وزير الخارجية البريطانية قد دخل له ، أى المندوب السامى البريطانى ، إبلاغ حكومة القاهرة أنه سيتولى إجراء المحادثات بالنيابة عن حكومة جلالة الملك ، ويعاونه فى ذلك السير وليم فيشر ، قائد الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط، والفتنات جنرال سير جورج رير ، القائد العام للقوات البريطانية فى مصر ، ومريشال الطيران الأول السير روبرت بروك بوهم ، قائد قوات الطيران الملكية فى الشرق الأوسط ، والمستر كيلي ، مستشار دار المندوب السامى ، والمستر سمات السكرتير الشرقى بها، وأن سير أميرال ريكس سيعاون السير وليم فيشر ، ويحل محله عند غيابه (١) . وفى ٢ مارس عقدت جلسة لفتح المحادثات بقصر الزعفران ، وبدأت جلسات العمل بحضور جميع الأعضاء فى يوم ٩ مارس ، وتوالى الجلسات بين الفريقين. لى أن عرضت عقبات ، فاستبدل السير وليم فيشر فى ٢٦ مارس ، بالسير دولى ونه الذى خلفه فى قيادة أسطول البحر المتوسط (٢) .

وفى ٢ مايو ١٩٣٦ أسنرت الانتخابات عن أغلبية وفدية ، فتولى مصطفى لنحاس رئاسة الوزارة ، للمرة الثالثة ؛ وكان وضع فاروق بإعتباره قاصراً ،

(١) F.O. 371/20100, N.J. 1633, Minuteky Ronald Campbell, the Read of the Egyptian Department at the F.O. on the Maison detre of the Forth Coming Conversations with the Egyptian Treaty Delegation, 20 February 1936.

(٢) F.O. 371/20100, N.J. 1633, 2116.

مديباً في إنشاء مجلس الوصاية على العرش (١) . وإبتهجت مصر بالملك الجديد ، وبالاقتخابات ، وبالوفد . وصار فاروق ، الذي كان شاباً وسيماً ، وتحوطه مشاعر الفتنة ، أشبه بأمر من أمراء « الميشولوجيا » ، مما جلب تملق مواطنيه له ؛ وكانوا على استعداد أن يروا فيه كل فضيلة إفتقدوها في أبيه .

وكان الوفد على يقين من أن هذا هو الوقت المناسب الذي سيحقق فيه الهدف ، الذي وضعه الزعيم سعد زغلول منذ عام ١٩١٩ ، وهو التفاوض على إبرام معاهدة مع بريطانيا ، تعطى مصر إستقلالاً حقيقياً .

وكانت المناوشات قد توقفت في نهاية مارس ١٩٣٦ ، وإستدعت سفر السير مايلز لامبسون إلى لندن في ٣ يونية ، حيث مكث بها حتى يوم ٢٩ يونية ١٩٣٦ (٢) . وإستمرت المباحثات في قصر أنطونيادس في الاسكندرية طوال شهر يوليو . وفي ٢٤ يوليو ، تم الاتفاق على النصوص العسكرية . وفي هذه الأثناء ، كان أمل الأحرار الدستوريين في إبرام معاهدة تسوية هو أن يؤدي ذلك إلى الإقلال من حطر الوفد تماماً ، وبالتالي إلى الإقلال من الحاجة إلى

(١) قال النحاس بعد أن فاز في الانتخابات التي أجريت في ٢ مايو « أن البرلمان لن يوافق على ترشيح زيور باشا لمجلس الوصاية » . ووجد الزعماء حلاً وسطاً بإختيار محمد شريف صبري (خال فاروق) ، وبذلك أصبح المجلس مكوناً من : الأمير محمد علي وعبد العزيز عزت وشريف صبري ، ووافق البرلمان على هذا الاختيار .

F.O. 407/219, No 77.

أنظر :

Lampson to Eden, May 5th 1936 tel : 388.

F.O. 371/20110. No. 868, Kelly to Eden, 11 June 1936 (٢).

ت. بجهنم للشعب ، وإلى التخفيف من قلاقلهم . وبشكل عام إفترضت الأحزاب
أن سينجم عن توقيع معاهدة تسوية تحطيم للمعارضة .

وإنقلت المحادثات إلى مسألة السودان ، وإشترك فيها السير ستيفوارت سايمز ،
م. ك. عام السودان ، والذي حضر بالطائرة من لندن ؛ وتم الاتفاق على نصوص
ه. ه. المسألة في أول أغسطس ١٩٣٦ .

وكان السير ستيفوارت سايمز ، قد قدم مذكرة سرية عن المعاهدة ، ذكر
فيها أنه من الضروري ، على ما ظهر من الاتجاه العام للمفاوضات ، أن لا نذكر
الدعوات المصرية الجديدة ؛ على أن مصر مسؤولة عن إقامة حكومة تعمل على
إحماية شعب السودان ، (١) ؛ وذلك لأنه ، دون أن تصدر بعض الأفعال التي
تدل على إعراف البريطانيين بذلك ، لا يمكن للحكومة الوفدية أن تجد تبريراً
للمعاهدة أمام جماهيرها وأنصارها . ولذلك رُئي أن يتم الاعتراف بحقوق
م. م. من ناحية المبدأ والظاهر ؛ وأن لا يقلل عملاً من نفوذ الإدارة
البريطانية .

ثم إنقلت المحادثات إلى مسألة الامتيازات الأجنبية ، والمسائل الأخرى :
في الاتفاق عليها في الجلسة التي عقدت بين كل من مصطفى النحاس ومكرم عبيد ،
م. بجانب ، وبين السير مايلز لامبسون وزملائه ، من جانب آخر ، في ١١ أغسطس

F.O., 371/20114, Enclosure in No. J 6375/2/16 (١)
Note by C.E. Sanders, Symes Private Secretary. on the
Historical Antecedents of the Proposal for the Appoin-
tment

١٩٣٦ (١) . ولقد أبلغ لاجبسون ، في هذه الجلسة ، مصطفى النحاس ، بأنه قد...
وصلته برقية من حكومته ، أعربت فيها من ميادتها ، بإستقبال أعضاء الهيئة...
المصرية في لندن ، خلال الفترة من ١٧ - ٣١ أغسطس ١٩٣٦ (٢) . ووافق .
النحاس على الدعوة .

وسافر الوفد المصرى إلى لندن يوم ٢٠ أغسطس ، وفي يوم ٢٦ أغسطس .
١٩٣٦ ، تم توقيع المعاهدة بقاعة لوكارنو ، بوزارة الخارجية البريطانية ، بعد .
أن صيغت المعاهدة في شكلها النهائي .

ولقد إشتملت هذه المعاهدة على شروط بحفنة بمصر وبالسودان وربطت .
البلاد بعجلة الامبراطورية البريطانية لمدة عشرين سنة ولم يكن من حق أحد من .
الطرفين أن يطلب تعديلها قبل مئتي عشرة سنوات ، وحتى في حالة التعديل فإن
بقاء القوات البريطانية في مصر ونظام الحكم في السودان كانا مستعدين من مثل .
هذا التعديل . أى الشروط المتعلقة بها كانت شروط أبدية .

٤ - نصوص المعاهدة :

أما من ناحية الشروط العسكرية فقد نصت على نقل القوات العسكرية البريطانية .
من المناطق التى كانت تحتلها إلى منطقة تشتمل مع مناطق تدريب الجنود على
منطقة قناة السويس كلها وشبه جزيرة سيناء كلها والجزء الجنوبي والشرقى من
مديرية الشرقية وتصل إلى حدود القاهرة ثم إلى حدود مديرية الجيزة . وحدد .

F.O. 371/20116, No. 77 (Saving).

(١)

«Lampson to Eden, 11 August 1936.

(٢) أهرام ١٢ أغسطس ١٩٣٦ ، العدد ١٨٥٦١ ؛ السنة (٦٢) .

عدد القوات البريطانية بعشرة آلاف جندي من القوات البرية ، وأربعمائة طيار مع الموظفين اللازمين لأعمالهم الادارية والفنية ، وذلك في مدة السلم . أما في مدة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة ، فلانجلترا أن تزيد عدد قواتها دون أى تحديد . وكان الخوف من وقوع مثل هذه الحالة الدولية المفاجئة يسمح لبريطانيا بعدم تحديد عدد قواتها حتى في وقت السلم . ولقد اشترطت بريطانيا على مصر في هذه المعاهدة أنها لن تنقل قواتها إلى المناطق الجديدة إلا بعد أن تقوم مصر ببناء الشكبات والمنشآت الصالحة ، وفقاً لأحدث النظم لاقامة مثل هذه القوات البرية والجوية البريطانية ، وكان على مصر أن تزود هذه القواعد بالمياه وتوفر أسباب الراحة للبريطانيين وتغرس لهم الاشجار وتبني الملاعب وتبنى المساكن للمتزوجين وتنشئ مستوصفاً على ساحل البحر المتوسط . وكان على مصر ، علاوة على ذلك ، أن تنشئ لبريطانيا الطرق الحربية اللازمة لتجركاتها من الاسماعيلية إلى الاسكندرية ، ومن الاسماعيلية إلى القاهرة ، ومن بورسعيد إلى الاسماعيلية فالسويس ، ومن جنوب البحيرات المرة إلى الطريق الصحراوي بين القاهرة والسويس ، تنشئها من مادة صلبة ، وتقوم بصيانتها حتى تتمكن قوات الدولة الخليفة من التحرك عليها ، وبسهولة . هذا علاوة على طرق حربية أخرى في مصر العليا ، من القاهرة إلى قنا وقوص بمحاذاة النيل ، ومن قوص إلى القصير ومن قنا إلى الغردقة . كان من حق القوات الجوية البريطانية المعسكرة في منطقة القننة أن تستخدم سماء مصر كيفما شاءت مع منحه نانس الحق لسلاح الطيران المصري فوق كل أراضي بريطانيا العظمى ، إلا أنها المساواة القانونية بين الطرفين الساميين المتعاقدين : لقد تعهدت مصر في هذه المعاهدة بإنشاء المطارات البرية والمائية في كل مكان تطلب منها بريطانيا لإنشاء مطار فيه ، ولتلتزم مصر بأن تقدم جميع التسهيلات والمساعدات الممكنة في أراضيها وموانئها ومطاراتها

وطرق مواصلاتها للقوات الإمبراطورية ، وكان عليها أن تعلن الأحكام العرفية ،
وتسيطر على الأبناء ، وتضع المواصلات السلوكية والاسلوكية في خدمة
الإمبراطورية البريطانية .

لقد نعت رئيس الوفد هذه المعاهدة بأنها معاهدة ود وصداقة ، معاهدة
شرف وتحالف ، ولم تكن هناك أى معاهدة في العالم ، بين دولتين مستقلتين ،
تشتمل على مثل هذه الشروط .

أما بالنسبة للسودان فقد جعلت هذه المعاهدة منه مستعمرة بريطانية، تحرسها
جنود مصرية ، تحت إمرة الحاكم العام البريطاني . ذلك أن المعاهدة قد نصت على
إستمرار إدارة السودان طبقاً لاتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ، وعلى أن يواصل الحاكم
العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين ، مباشرة السلطات المخولة له . كان ذلك إقراراً
لهذه الاتفاقية التي أرغمت مصر على التوقيع عليها ، وكان إقرار المعاهدة لهذه
الاتفاقية هو فصل السودان عن مصر ، وإقرار لهذا الوضع الذي طالب الوفد
نفسه سنة ١٩٣٠ ببطالانه . ورغم إستناد بعض المؤرخين إلى التضحيات الكبيرة
التي قامت بها مصر والسودان ، سواء فيما يخص الميزانية أو ما يخص الجيش
وعدد ضحاياه في السودان (حوالي ٨٠ ألف جندي) ، واستناد البعض الآخر في
بريطانيا ، وخاصة من المستعمرين ، إلى « حق الفتح » ، إلا أن حق الأمة السودانية
قد أهدر إهداراً تاماً في هذه المعاهدة ، وفي غير صالح أحد ، إلا قوات الاستغلال
والاستعمار الخارجية ، وأعوانهم في داخل البلاد .

على أى حال فقد نصت هذه المعاهدة على إعتراف بريطانيا بأن أرواح
الأجانب وأمواهم في مصر تدخل في إختصاصات الحكومة المصرية دون سواها ،
ونصت كذلك على إعتراف بريطانيا بأن نظام الإمتيازات الأجنبية لم يعد يلائم

روح الناصر ، وكل هذا الاعتراف أساساً لإلغاء هذا النظام الجائر ، بعد فترة إنتقالية . ولقد وافق البرلمان على هذه المعاهدة رغم أنها كانت تخدم مصالح بريطانيا ، وتسخر مصر في خدمة الإمبراطورية البريطانية . وافق النواب عليها ، ومعظمهم كان ينادى ببطلان هذه الشروط ، حتى وإن كانت مؤقتة . وافقوا عليها هذه المرة مع أنها كانت قد أصبحت مؤيدة أو شبه مؤيدة . ولقد أذعن الجانب المصري في المفاوضات رغم أن الظروف الدولية الخارجية كانت تسمح له بالحصول على شروط أكثر من ذلك . فهل هي الزعامة المطلقة؟ أم هي ضرورة التوقيع على وثيقة ما ؟ أم هي ارتباط مصالح من قام بالتوقيع عليها بمصالح الإمبراطورية البريطانية ؟ سواء أكان ذلك الإرتباط ثقافياً أو نمسانياً أو إقتصادياً ؟ .

لقد كانت الفرحة شاملة في البلاد وبدون أى سبب إلا أن الوفد قد وقع على معاهدة التحالف والشرف ، رغم ارتفاع أصوات الأحرار والمفكرين من أعضاء الحزب الوطني وفقهاء القانون الدولي . واستندت الحكومة إلى هذه المعاهدة لكي تعمل على إلغاء الإمتيازات الأجنبية في مؤتمر مونتر و بسويسرا سنة ١٩٣٧ . ودخلت مصر عضواً في عصبة الأمم ، في جنيف ، بعد أن زكتها بريطانيا لذلك ، رغم أن هذه العصبة كانت في دور الاحتضار . وهكذا نجد أن مصر قد استمست بالقبور دون اللب . أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة وبدون شروط ، إلا ارتباطها المطلق مع بريطانيا . وكان هذا الزواج الكاثوليكي بين الدولتين أكبر دليل على التكامل أو التكافل وفي شكل بعيد كل البعد عن الاستقلال .

ولعل الوضع الدولي هو العامل الأساسى الذى أملى على وفد المفاوضات قبول معاهدة أعطتهم بنوداً لا تزيد كثيراً عن البنود التى كانت قد قدمت لهم منذ عشر

سنوات . ومع ذلك ، فقد كانت لدى حكومة الوفد الرغبة في تقديم تنازلات « . كما كان الوضع أيضاً بالنسبة لبريطانيا : فيبدو أن لإنشغال بريطانيا المتزايد بالمحور ، وخاصة مع الوجود الإيطالي في ليبيا وإثيوبيا ، قد جعلها تنادى بالتسوية ، وكان كل من الطرفين على استعداد للوفاق .

وعلى أى حال فقد كانت للمعاهدة نتائج مباشرة على الأوضاع في السودان . . .

٥ - المشاكل التي أعقبت المعاهدة في السودان (١) :

كانت التجارب السابقة قد أظهرت أن السودان يمثل عقبة رئيسية أمام — إتفاق مصر وبريطانيا على حل بشأه . وفي عام ١٩٣٤ ، كان ملك إنجلترا قد أكد للسير مايلز لامبسون أنه من المقرر أن تبقى حكومته على عهدها التي قطعتها على نفسها « لمشايخ السودان » ، وأن تحافظ (٢) . وبعد المعاهدة ، أصبح على الحاكم العام البريطاني للسودان أن يستمر في مباشرة سلطاته كما كان يباشرها في الماضي ، وأصبح على مفتش عام الري المصري في السودان أن يحضر بجلس الحاكم العام ، وينضم أحد الضباط المصريين إلى إدارة أركان حرب الحاكم العام ، كما أصبح مسموحاً للجيش المصري المشاركة في الدفاع عن السودان . ولقد إتفق الطرفان على أن الغاية الأولى لإدارتهما للسودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

وفي ذلك الوقت ، كانت الحكومة البريطانية مصممة على وضع حد لنفوذ الانصار ؛ ثم واجهتها بعض المشاكل التي ترتبت عن جراء عقد المعاهدة البريطانية المصرية ، في أغسطس ١٩٣٦ . ولقد توقش الأمر في إجتماعات المديرين ، التي .

(١) د. نعيم خالد .

(٢) مذكرات كيلرن - ص ٢٢ .

تقدمت فيما بين نوفمبر وديسمبر ١٩٣٦ بالخرطوم ، والتي تقرر فيها الحد من سلطة زعيم الانصار ، السيد عبد الرحمن المهدي . فقد ورد في مذكرة لمدير المخابرات ، في ديسمبر ١٩٣٦ ، تم توزيعها على اجتماع للمديرين ، بأن السيد عبد الرحمن على اتصال بالمتعلمين في جميع المستويات والمراحل ، وقد عقد روابط صداقة بهم ، خاصة بالمسآير والقضاة ونظار المدارس . وسواء في المدن والقرى ، لاكتسب نتيجة ثروته الهائلة الحديثة ، وما فطر عليه من زعامة موروثية ، تأيد معظم أبناء الطبقة المتعلمة ، واستطاع أن يسلب المركز الاول للاحترام من السيد على الميرغني . وكان من رأى المدير أن الحكومة إن عاملته كسياسي غير مرغوب فيه ، فإنها « مستحيرة عنداً كبيراً من المتعلمين - الاغلبية في المستقبل - على الوقوف ضد سياستها » (١) . وورقة نيت المذكرة التي قدالها سايمز عن المعاهدة . وأكد سايمز « أن الباب أضحى أقل مواربة لدخول المصريين عما كان عليه الحال من قبل » ، وإستطرد ليؤكد « . . . ليس من المأمول ألا يتطلع السياميون الشبان من السردانيين ، إلى مصر كمصدر للاشعاع الوطني والفكري ؛ بيد أن العلاج في نظره كان هو « أن السلاح الطبيعي لصد النفوذ الاجنبي - المصري - غير المرغوب فيه ، هو تشجيع الحركة الوطنية » (٢) ؛ وأن عودة النفوذ المصري للسردان جعل من الضروري - في نظره - أن يكسب جانب المتعلمين السودانيين سيامياً ، بوجه عام ، وليس عن طريق إشباع تطلعاتهم للوظائف الحكومية فحسب . ولكي يتجنب تكرار التحالف بين السودانيين والمصريين الوطنيين ، بما أدى ثورة ١٩٢٤ ، ثورة اللواء الابيض ، ولكي يغري الخريجين

(١) جعفر محمد على - المرجع السابق - ص ٢٧٠ .

(٢) مذكرة سايمز السرية عن معاهدة ١٩٣٦ .

بالتعاون مع الادارة البريطانية على أساس سياسة (السودان للسودانيين) ، لتجده ذلك الحاكم العام إلى تشجيع الخريجين لتنظيم أنفسهم في هيئة مؤثر وطنى ذات صفة تمثيلية .

ولقد تعاونت السلطة الحاكمة في عهده مع صفوف المتعلمين في السودان . فلقد ذكر للمديرين أن المعاهدة اعترفت في الواقع بأن الاتفاقية الاولى للحكم الثنائى قد نتج عنها « إقامة حكومة مستقلة للسودان لتباشر مياداة ثنائية . . . في شكل حكم إدارى لتوفير الرفاهية للسودانيين » ؛ وأن ذلك تطلب دون شك « استمرار إرشاد السياسة البريطانية ، وتفضيل البريطانيين في الوظائف العمومية الكبرى » . . . غير أن تلك المعاهدة قد تطلبت ، كما أصر الخريجون ، « إقراراً رسمياً بتطلعات الوطنيين السودانيين ، التى يمكن أن تؤدي إلى طلب تمثيل وطنى أوسع ، والمساهمة في إدارة البلاد ، بل المطالبة بفرص أكثر للتعليم السالى » . وأخطر المديرين بأن المعاهدة قد وضعت الحركة الوطنية السودانية « لأول مرة ، على المسرح السياسى العالمى ، (١) ؛ ذلك لأنها إستشارت المطالب الوطنية للشورى والنظام البرلمانى ؛ كما أنها تطلبت إزدياد الحاجة لإتصال الإدارة بالرأى العام ، لإكتساب التأييد لسياساتها .

وكان من العسير رفض المطالب الوطنية في إمراطورية تؤمن بالديمقراطية (٢) . وفق رأى سايمز . ورغم أن نظام الحكم في السودان كان ساعتها أوتوقراطياً ، إلا أن سايمز كان يعتقد بأن عهود مثل تلك النظم الطبقية قد دلت وإنقضت إلى الأبد . ويمكن أن يستظهر ما كان يطالب به الوطنيون ، وما كانت الحكومة مستعدة

(١) مداولات مديرى المديرية الشمالية — ١٩٣٦/١١/٢٩ .

(٢) مداولات مديرى المديرية الشمالية — ١٩٣٦/١١/٢٩ .

لتقديمه لكسب تأييدهم ، من ثلاث مذكرات أرسلها الحاكم العام إلى المديرين في أواخر عام ١٩٣٦ (١). وفضلا عن ذلك، لم يهمل الجانب الدعائي للسياسة الجديدة؛ إذ أشار مايمز إلى الموظفين الإنجليز بأن يكونوا أكثر صراحة أو إتصالا وتعاطفاً مع الموظفين السودانيين المرؤوسين لهم ؛ كسبا لصدقاتهم ؛ ولكن أهم أسلوبين إقترحهما لكسب الوطنيين كانا : الإعتراف بهيئة الخريجين والتعامل معها كممثل لهم ، من ناحية ؛ والسماح للمواطنين بمساهمة أعظم فيما يتعلق بالمجالس البلدية والحكومة المحلية ، من ناحية أخرى .

٦ - المعاهدة في الميزان :

وعلى أية حال . . لقد إمتدح مصطفى النحاس بنود المعاهدة ، « بأنها أحسن ما يمكن الوصول إليه وقت توقيعها » ؛ ولما عاد من لندن أعلن أنها معاهدة شرف وإستقلال . . ولم تكن هناك أى معاهدة في العالم ، بين دولتين مستقلةتين تشتمل على مثل هذه القيود . لقد أهدر حق الأمة السودانية إهداراً تاماً فيها وفي غير صالح أحد ، إلا قوات الإستغلال والإستعمار الخارجية ، وأعاونهم في داخل البلاد ، كما ذكرنا .

وكان الأحرار الدستوريون هم أكثر الساخطين على المعاهدة التي لم تعط في إعتقادهم ، لمصر إستقلالها التام ؛ وصمموا على الإحتفاظ بحقهم في الاستمرار في « النضال من أجل الامتقلال بلا قيود » بعد التصديق على المعاهدة (٢). ولقد إعتبر محمد محمود المعاهدة ، خطوة في سبيل الاستقلال التام ، لأنها على الرغم مما لها من مزايا مؤكدة ، إلا أن لها بالمثل مضارها المؤكدة ؛ إذ وضعت مصر في

(١) ج.م.م. محمد علي — المرجع السابق . ص ٢٨٣ .

(٢) محمد حسين هيكل — مذكرات في السياسة المصرية . ج ١ . ص ١٤٧ .

وضع حرج ، بأن ألزمتها هي نفسها بمساعدة بريطانيا في أوقات الازمة العالمية؛ كما فرضت عليها أن تنشئ طرقاً لاغراض عسكرية ، مما سيلقى عبثاً إقتصادياً ضخماً على كاهل مصر ، التي تخلصت فقط بالكاد من الازمة الاقتصادية .

وكان الشعور العام بين المصريين، من متعلمين وطلاب ومفكرين وسياسيين، بل حتى بين المعتدلين ، شعوراً بإقتناع محدود بالمعاهدة ، لأنه كان واضحاً أن بنودها سمحت باستمرار الاحتلال العسكري البريطاني ، ولو أنه كان بأسلوب أقل إستنزافاً مما كان عليه الوضع في الماضي، طالما أن الجنود والضباط الانجليز سيكونون بعيدين عن الانتظار، في منطقة القتال . ولكن في الواقع كان وجود القوات العسكرية البريطانية محسوساً جداً في مصر .

والطريف في أمر هذه المعاهدة ، أن فريق من الساعطين كذلك ، كان من غير المصريين ؛ وإن كان ذلك السخط لأسباب مختلفة تماماً عن تلك التي أبداه المصريون ، فكان فريق الجاليات الأجنبية المقيمة في مصر ، لأنها كانت قد هارست ، ولعدة تقرب من مائة عام السيادة في الحياة الاقتصادية والتجارية في البلاد ، دون الالتزام بقوانينها وبدون أن تدفع ضرائبها (١) . ولقد واجههم الآن وضع سيئ قد دون بمزجه مكانتهم المتميزة، وسيبتظرون إلى الخضوع لقوانين ولوائح مصر ؛ وعليهم أن يلجأوا إلى المحاكم المحلية للتقاضى بدلاً من اللجوء إلى المحاكم المختلطة ، التي كان فيها بعض القضاة أجانب ؛ أو إلى المحاكم القنصلية ، في القضايا الجنائية . ولقد بدأت النتيجة كئيبة ، في نظرهم ؛ وكان رد الفعل الفوري

(١) نذيل عبد الحميد سيد — النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع

المصري ١٩٢٢ — ١٩٥٢ ، الهيئة العامة ، ١٩٨٢ ، القاهرة .

دراسة جيدة عن وضع الأجانب في مصر قبل عقد المعاهدة وبعدها .

هو الاسراع في تهريب رؤوس أموالهم من مصر . ومع ذلك فإن إلغاء الامتيازات الأجنبية يعتبر بحق أفضل المكاسب الداخلية لمصر ؛ لأن هذا النظام كان عقبة في سبيل تقدم البلاد ، وعدواناً محسوساً على سيادة الدولة وكرامة الأمة . ولقد تحررت مصر بإلحائها من القيود التي كانت تحول بينها وبين حق التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على جميع المقيمين بمصر ، وأصبح فى مقدور البلاد أن تضع ميزانيتها على أسس مالية راسخة ، وتوزيع الضرائب بطريقة عادلة .

وكانت حكومة لندن ، راضية تمام الرضا عن كل بنود المعاهدة ، حيث منحتها ضمانات عسكرية كانت فى حاجة إليها ، وبقيت إنجلترا تمارس الدور الذى فضلته دائماً ، كمرشد وناصح وأخ أكبر ؛ وكان فى استطاعت بريطانيا أن تتدخل فى شئون مصر الداخلية ، إذا استدعى الأمر ذلك ، تحت ستار بيضاء ناصعة ، لحماية المصالح البريطانية . ولأول مرة ، منذ قدوم بريطانيا بحميسها فى عام ١٨٨٢ لاحتلال البلاد ، صار وجودها فى مصر شرعياً ، وبمقتضى إتفاقية مبرمة فى حكومة مصر . ومع كل ذلك فإن المعاهدة هيأت لمصر التمتع بالاستقلال الداخلى إلى الحد الذى سمح به الكفاح الحزبى فيها ، وإلى الحد الذى سمح به الكرم البريطانى ، فى تطبيق المعاهدة .

حدث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وإلى الحد الذى سمح به الكرم البريطانى بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ دون أن تخشى تدخلا من إنجلترا لحماية القصر الذى كان فى حمايتها من قبل المعاهدة ، (١) — على الأقل —

وكانت الفرحة شاملة فى مصر ، وبدون أى سبب ، إلا أن الوفد قد وقع

(١) عبد العظيم رمضان — المرجع السابق . ص ٨١ .

على معاهدة التحالف والشرف ، رغم إرتفاع أصوات الأحرار والمفكرين من أعضاء الحزب الوطنى وفقهاء القانون الدولى . وكان تعليق « روزاليوسف » على هذه المعاهدة ، من أروع الآراء التى قيلت عنها فى سخرية « . . . جون بول ينول الورود وجايب لى حزمة شوك .. فيها حنش قرصته ع القبر ترمينا ، بقى دى المعاهدة اللى حتحقق أمانينا . . يا وقعتنى السوداء . . » (١) . وإستندت الحكومة إلى هذه المعاهدة لكى تعمل على إلغاء الإمتيازات الأجنبية فى مؤتمر مونترويسويسرا عام ١٩٣٧ . ودخلت مصر عضواً فى عصبة الأمم فى جنيف ، بعد أن زكتها بريطانيا لذلك . مع الأخذ فى الاعتبار أن العصبة كانت فى دور الاحتضار .

وهكذا إستمسكت حكومة الوفد بالتشور دون اللب . أصبحت مصر دولة مستقلة ذات سيادة وبدون شريط ، إلا إرتباطها المطلق مع حكومة صاحب الجلالة . وكان هذا الزواج الكاؤليكى بين الدولتين أكبر دليل على التكامل أو التكافل ، وفى شكل ، بعيد كل البعد عن الاستقلال ، الذى تشأ من أجله الوفد ، وحرك جماهير ١٩١٩ . ولذلك فإن معاهدة ١٩٣٦ كانت فى حاجة إلى مراجعة ، ومنذ أن تم التوقيع عليها ، وانظروا دولية وداخلية .

الفصل العاشر

إلى الحرب العالمية الثانية

مع التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ غيرت العلاقة الموجودة بين مصر وبريطانيا وأخذت بشكل « الصداقة والتحالف » ، بعد أن كانت علاقته استقلال منقوص ، بناء على تصريح يصدر من طرف واحد ، ويحتفظ ببعض التحفظات لنفسه . وكان رباط التحالف ، مع الصداقة يدل على إلتناء مصر إلى النظام الدستوري البرلماني ، والذي كان في تنافس ، وشدة وجذب ، في ذلك الوقت ، مع النظام النازي والفاشية .

وكان الصانع الأول ، من الجانب المصري ، لهذا الوضع الجديد ، وبناء على المعاهدة ، هو مصطفى النحاس ، رئيس الوزراء المصري ، ورئيس الوفد ، وعلى أسس كان قد تفاوض عليها ، فيما مضى ، مع هندرسون . فزادت هيئة مصطفى النحاس ، الذي لقب بـ « الرئيس الجليل » ، وزادت مع ذلك سيطرة الوفد . ولقد كان من الطبيعي أن يقوم الوفد ، وهو في الحكم ، بمحاولة لإرضاء أعوانه واصدقائه ، بعد أن كانوا قد قاسوا من تعنت الوزارات السابقة ، وبناء على إلتئامهم الحزبي . وكان الطبيعي كذلك أن يخضع شخص مصطفى النحاس ، في ذلك الوقت ، للكثير من النقد ، وحتى عمليات التجريح والتشهير ، مادام المنافسون والخصوم قد ذوت نجومهم أمام نجمه . وكان من طبيعة النظام الليبرالي ، في كل مكان ، إستخدام الدعاية ، والعمل على نشر ما يسمى في السياسة « بالفضائح » ، الأمر الذي لم تسلم منه دولة ، حتى من الدول العظمى في ذلك الوقت . فهل يستمر الوضع على هذا الحال ؟

إننا سندسیر من زیادة سيطرة الوفد، إلى عمل العصر على إقالة الوزارة الوفدية . ومع اعلان الحرب العالمیة الثانية ، حاولت بريطانيا أن تجد على رأس حكومة مصر ذلك الزعيم ، مع ذلك الحزب الذى كان يدل على الاغلبية : فحاول بقية رؤساء الاحزاب الإشتراك مع الوفد فى وزارة إئتلافیة ، حتى یشاركون فى الحكومة ، وعلى حساب الوفد . وحين رفض مصطفى النحاس مثل هذه الوصفیة . إرتفعت الاصوات بـ ٤ فبراير ؛ والى كان من الممكن كذلك أن تشكل فیها . وزارة إئتلافیة ، ونقع الطائلة على رؤوس الجميع .

١ - زیادة سيطرة الوفد ، وإقالة الوزارة :-

زادت الهالة المحیطة بالنحاس ، نتیجة لنجاحه فى التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ . مع بريطانيا العظمى : فأصبح الرئيس الجلیل ، رئیس الوفد ، ورئيس الأمة ؛ وظهر وكأنه يحتل مكاناً لم يحتله غیره من قبل . ولكن الامور تطورت بسرعة ، وبخاصة مع زیادة نفوذه ؛ وبدأ فى محاربة كل من یحاول التعمق ، أو الإقلال من خطر عدم الائتلاف إلى الاقلیة ، وطغیان شخصیة الرئيس على ماعداه ، فرصفه خصوم الوفد بالإعتماد على الاغلیبة البرلمانیة فى شكل دكتاتوریه وفدیة . وضحى الوفد بالنقراشی ، وكان أحد السمد الذى یستند إلیها فى الحزب .

وأخذ الخصوم والمنافسون یحاولون النيل من هذه الشخصیة الضخمة ، ذات الهیبة المتزايدة ، وباستمرار . وكان الوفد ، من ناحیته ، لا یسمح بمعارضة الإستهنات والمحسوبيات ، والى كان قد أخذ فى منحها لأعرافه ، بعد أن قاموا فى عهد حكم وزارات الاحزاب الاخرى . فإتهم مصطفى النحاس بأن قفسیته وأحواله قد تغیرت ، وخاصة بعد زواجه ، وبعد عقده لمعاهدة ١٩٣٦ ؛ وأنه أخذ یتساهل فیما تقتضیه نزاهة ، وحقی الإستقامة ، یتساهل مع الاقارب والمحسورین علیه . ولقد ظهر ذلك فى وظائف الدولة ، وفى الاستیراد والتصدير ،

وفي مشروع كهربية خزان أسوان ، الذى حاول النحاس أن يعطيه لشركة معينة . بريطانية ، دون فحص العطاءات . والمهم أن إبعاد المقراشى كان يعنى إستبعاد مجموعة معينة تحيط بالنحاس من ناحية ، وفى ان يعنى إزباب وتخويف كل من يجرؤ على معارضته ، أو حتى اسماعه النصيحة لوجه الله ، من ناحية أخرى .

وفي ذلك الوقت ، زاد ظهور هيئة القصر من جديد ، وخاصة بعد تعيين على ماهر رئيساً للديوان الملكى : فبدأت المشادة بين الوفد والقصر .

وكان الوفد قد إستند إلى تشكيل فاشستى ، هو أصحاب القمصان الزرقاء ، ولستغل هذه المنظمة فى كتب منافسيه والهجوم عليهم وتشيت لاجتماعاتهم . فازداد التذمر ظهوراً وخاصة بين الطلاب والمفكرين ، وانضمت إليهم منظمة أصحاب القمصان الخضراء التابعة لجمعية مصر الفتاة واتى كان يرأسها أحمد حسين ، وظهر أن هناك إتجاهان فاشيستيان أحدهما فى الحكم والآخر فى الخارج . وكان لهذا أسوأ الأثر فى إستمرار المظاهرات والاضرابات واشتباكات فى شوارع العاصمة وضد الوزراء وأمام القصر ، ورأى القصر ضرورة حل هذه المنظمات شبه العسكرية ، وسواء أكانت ترتدى القمصان الزرقاء أو الخضراء . وجاء مع ذلك خلاف بين القصر والوزارة حول تعيين أحد أعضاء مجلس الشيوخ . وأصر القصر على موقفه رغم تدخل « السفير » البريطانى ، واردف ذلك باقالة النحاس استناداً إلى أنه قد جافى روح الدستور ، وابتعد عن احترام الحريات ، وأن الشعب لم يعد يؤيد طريقته فى الحكم . وجاء القصر بمحمد محمود رئيساً لوزارة جديدة ، كانت أكثر طواعية من الوفد فى أيدي القصر . وعملت هذه الوزارة على تأجيل انعقاد مجلس النواب ، ثم أمرت بحله وإجراء انتخابات جديدة . وكان المقراشى قد ألف الهيئة السعدية مع أحمد ماهر بعد خروجها من الوزارة . وبدأت الانتخابات وتدخلت الحكومة إدارياً لصالح مرشحيها وأنصارها ، ففاز ١٩٣٠

من أنصار الحكومة سواء من الأحرار الدستوريين أو السعديين و ٥٥ من المستقلين الموالين للحكومة و ١٢ من الوفديين و ٤ من الحزب الوطنى. وهكذا بدأ الأحرار والدستوريين والسعديين فى محاولة الحصول على أغلبية لهم ، تدعيم حكومتهم بنفس الطريقة التى سار عليها الوفد ، فأدى ذلك إلى زيادة روح الحقد بين الطرفين ، وزيادة الانقسام بل والعداء بين الأحزاب الوطنية . وبعد فترة صمم القصر على استبدال محمد محمود بعلى ماهر فى أغسطس سنة ١٩٣٩ . وكانت الحرب العالمية الثانية قد ظهر نذيرها فى الأفق ، وكانت البلاد تحتاج فعلا إلى حكومة قوية .

٢ - نشوب الحرب العالمية الثانية :-

لقد نشبت الحرب فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، فطلبت السفارة البريطانية إلى الحكومة إعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة على المطبوعات طبقا لمعاهدة سنة ١٩٣٦ . فوافقت الحكومة المصرية على ذلك ، وعين على ماهر حاكما عسكريا . وقطعت مصر علاقاتها السياسية مع ألمانيا وقررت منع التعامل مع رعايا هذه الدولة . ولقد زار على ماهر السودان فى فبراير سنة ١٩٤٠ وصحبه فى هذه الزيارة وزير الدفاع والأشغال، وتركت هذه الزيارة أثرا حميدا فى نفوس أبناء الجنوب ، خاصة وأن على ماهر كان أول رئيس مصرى يزور السودان أثناء ولايته للحكم .

ولكن ظروف الحرب العالمية الثانية تدخلت فى سير السياسة المصرية، وخاصة بعد دخول إيطاليا الحرب . وكانت بريطانيا تشك فى وجود صلات بين القصر وعلى ماهر من ناحية، وبين إيطاليا وألمانيا من ناحية أخرى. ولذلك فإنها أبلغت القصر أنه لا يمكنها التعاون مع وزارة على ماهر . وكان هذا البلاغ بمثابة إنذار . وبعد تداول رأى إستقر الأمر على تشكيل وزارة إئتلافية، ولكن الوفد رفض الدخول فيها ، وأصر على ضرورة إجراء إنتخابات محايدة قبل اشتراكه فى الحكم.

فقدم على ماهر استقالته ، وأخفقت الجهود التي بذلت لتروحيده الصفوف ، فتشكمت وزارة حسين صبرى التي اشترك فيها وزراء من الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والمستقلين برئاسة رجل مستقل ، وحينما بدأ هجوم الإيطاليين بقيادة جرازيانى على حدود مصر العربية فكثرت الدولة فى إعلان الحرب على إيطاليا ، وكان السعديون من أنصار هذا الاتجاه ، ولكن الأحزاب الأخرى عارضت فيه ، فخرج السعديون من الوزارة ، وظهر بذلك تصدع جديد داخل صفوف هذه الكتلة المناوئة للوفد . وبعد وفاة حسين صبرى وهو يلقي خطاب العرش كلف القصر حسين سرى بتشكيل وزارة جديدة كانت قصيرة العمر ، إذ سرعان ما قدمت استقالتها بعد أن أغضبت القصر وأغضبت البريطانيين ، ولم تكن تستند إلى سند شعبى قوى . فتمهيات بذلك الظروف لعودة الوفد إلى الحكم ، ولكنه عاد هذه المرة فى ظل حراب القوات البريطانية .

٣ - ٤ فبراير سنة ١٩٤٣ :-

كانت بريطانيا تنكر جدياً فى ضروره تعاونها مع النحاس منذ أن بدأت تشك فى اتجاهات على ماهر والقصر . وأبلغ السفير هذه الرغبة للقصر بعد استقالة وزاره حسين سرى . ولكن النحاس رفض تشكيل وزاره ائتلافية ، وأصر على انفراد الوفد بالحكم . وكانت الايام الاخيره من وزارة حمين سرى قد شهدت تقدم قوات روميل بسرعة صوب العلمين ، كما شاهدت خروج المظاهرات فى شوارع القاهرة منادية : إلى الامام ياروميل . وكانت الوزارة والقصر من الضعف بدرجه لا تسمح لآى منها بالتدخل لمنع هذه المظاهرات . وكان الشعور العام فى مصر ضد بقاء قوات الاحتلال البريطانية ، وكان المصريون يتمنون هزيمتها أمام أعينهم فزاد ازعاج السفارة البريطانية والقوات البريطانية المحاربة فى الشرق الأوسط فى وقت أخذت فيه جموعهم تنسحب باستمرار إلى منطقة الأهرام والطريق الصحراوى

بين القاهرة والاسكندرية ، وعبر القاهرة إلى منطقة القتال . في هذا الجو من الانزعاج قررت بريطانيا أن أخلص رجل في مصر يمكن أن ينفذ شروط معاهدة الصداقة والتحالف هو الرجل الذى وقع عليها والذى يتمتع بسمعة طيبة وبنفوذ كبير . قررت بريطانيا إذن ضرورة دعوة النحاس إلى الحكم ، وحين علم السفير البريطاني يوم ٣ فبراير بأن مصطفى النحاس لم يشكل الوزارة ، قابل رئيس الديوان الملكي وأخبره بأنه علم برفض النحاس تأليف وزارة ائتلافية . وطلب منه أن يبلغ الملك نصيحته بتشكيله بتشكيل وزارة وفدية . وفي اليوم التالى اجتمع رؤساء الأحزاب ورؤساء الوزارات السابقة ، وحاول المجتمعون الخروج بوزارة ائتلافية برئاسة النحاس . ولكن السفير تدخل بانذار صريح يذكر أن الملك سيحمل كل نتائج ترتب على عدم تكليف النحاس تشكيل وزارة قبل الساعة السادسة مساء وحتى في هذا الجو رفض النحاس التنازل عن رأيه . ورغم احتجاج المجتمعين على تدخل بريطانيا في شؤون الوزارة المصرية ، فإن السفارة مضت في طريقها ، وجاءت الدبابات البريطانية ورابطت أمام قصر عابدين مطوقة له ، وحضر السفير البريطاني ومعه الجنرال ستون ، قائد القوات البريطانية في مصر ، وصحبه عدد من الضباط المسلحين . ومعهم وثيقة بتنازل الملك عن العرش لاحتجاج إلا للتوقيع تحت تهديد السلاح كانت أزمة ، وكانت مهاته ووافق الجالس على العرش على تنفيذ الرغبات البريطانية حتى يحتفظ بالعرش . واجتمع الزعماء من جديد في القصر ، وفي مساء نفس اليوم ، كلف الملك النحاس بتشكيل الوزارة وأصر عليها وصاح أحمد ماهر « وكنت أظن أن النحاس ، وهو كما يقول عن نفسه زعيم البلاد ، وصاحب معاهدة الشرف والاستقلال ، ويرفض تشكيل الوزارة ، أما وقد قبلها فإننى أعلم أن النحاس باشا يتولى الحكم الليلة مسنداً إلى أسنة رماح الانجليز » . وحينما اتصل النحاس ذكر له إسماعيل صدقي بأنه قد وصل بعد انصراف الدبابات وأصبح على .

النحاس أن يؤلف الوزارة ، وأن يبلغ أسياده البريطانيين بأنه قد كلف بذلك .
ومها حاول النحاس أو الجالس على العرش وقتئذ التوصل من مسؤوليتهم أو تبرير
فعلتهم ، فإن موقف كل منها كان مشيئاً لمصر والمصريين .

لقد أُلِف الوفد الوزارة ، وأجرى إنتخابات جديدة في ظل الأحكام العرفية
والرقابة ، وأدت إلى فوز الوفد بأغلبية المقاعد ، سواء في مجلس النواب أو
الشيوخ . وبدأت الوزارة في تعيين أعوانها أعضاء في مجلس الشيوخ ، وأخذت
في إستغلال نفوذها وسيطرتها على البلاد ، وظهر أنها تسير البريطانيين بشكل
لا يتفق مع الكرامة الوطنية . وكان حكم الوفد حكماً حزبياً واضحاً ، عمل فيه
على إغداق الدرجات الاستثنائية والترقيات والعلاوات على أنصاره وأقاربهم
أصهارهم ، الثريين منهم والبعيدين ، وظهرت حول النحاس جماعة معينة من أعوانه
وأنصاره وأصهاره والمقربين إليه ، أخذوا في إستغلال نفوذهم وفي الإضرار بكل
طريقة . ولم يفعل رئيس الحكومة شيء لفك هذا النطاق المضروب حوله ، ولا
لوقفهم عند حدهم ، وأثر كل هذا في سمعة الوفد كحزب الأغلبية ، حزب الأمة ،
وظهر أن النزاهة قد أعوزته كما أعوزت غيره من قبل . ولقد عمل الوفد على إبعاد
الموظفين المخالفين له في الرأي أو في الاتجاه . وحتى مكرم عبيد سكرتير الحزب ،
وساعد النحاس الأيمن أجبر على ترك الوزارة والحزب حين رفض الموافقة على
الاستثناءات الادارية التي كانت تستلزم عدم مراعاة القواعد المالية ، وكان هو
وزير المالية . فصل الوفد مكرم عبيد ، وكان الرد على ذلك هو الكتاب الأسود الذي
عدد سموات حكم الحزبية حتى وإن كانت دكتاتورية الأغلبية البرلمانية . وساعد
هذا التصريح في الدخول على الإفلال من هيبة الحزب وهيبة رئيسه ، رئيس الحكومة .
وكانت بريطانيا مشغولة في ذلك الوقت في معارك الصجراء الغربية من بني
غازي إلى طبرق فالسلم فسيدي براني فرسي مطروح ، فعنت الزجاجة على بعمه

١٢٠ كيلو متراً غربى الاسكندرية؛ انشغلت بريطانيا مع جرازياى ثم روميل، وأرسات الجنرال ويفل ثم أوكتلك ثم مونتجومرى . وسين انتضرت خطوط المواصلات القصيرة البريطانية على خطوط الامداد الطويلة للايطاليين والالمان، حين استندت بريطانيا إلى أكثر من ألف ومائة دبابة أمريكية فى الوقت الذى كانت فيه قوات المحور لا تمتلك إلا نصف هذا العدد منها، حين استغلت بريطانيا قوة المدفعية الضاربة طبيعة الارض وأنهاء قوات المحور . حينذاك رجحت كفة الميزان فى صالح بريطانيا وأشرف المارشال روميل ، وهو مريض ، على أكبر عملية إنسحاب عرفها القرن العشرين، منقذاً ما بقى له من جنود وعتاد راجعاً بهم إلى ليبيا. حينئذ ظهر أن بريطانيا قد أستقر لها الحال فى الشرق الأدنى دون منازع. وسرعان ما ظهر أن عملية الجيش الثامن البريطانى بقيادة الجنرال مونتجومرى كانت جزءاً من عملية كبيرة للحلفاء فى شمال إفريقيا من المحيط الأطلسى عبر المغرب العربى إلى حدود مصر . ذلك أن قوات الجنرال ايزنهاور قد نزلت سريعاً فى المغرب الأقصى وفى الجزائر وأخذت فى تضيق الخناق على قوات المحور من الغوب فى الوقت الذى أخذت فيه قوات الجيش الثامن وجيش فرنسا الحرة فى تعقبها من الشرق . ومن تونس نقطة الالتقاء ، أمتدت العمليات إلى شبه جزيرة إيطاليا وأوروبا مبتعدة بذلك عن مصر . فهل تصر بريطانيا فى هذا الوقت على ضرورة التمسك بالنحاس مادام روميل قد أصبح فى خبر كان ؟

٤ - استغلال بريطانيا مصر -

كانت بريطانيا قد أستغلت وجود وزارة النحاس فى الحكم فى إنشاء المجلس الاستشارى لشمال السودان ، سائرة فى ذلك على سياسة فصل السودان عن مصر ، وفصل شمال السودان عن جنوبه . ولم تعترض وزارة النحاس على إنشاء هذا المجلس . وكانت بريطانيا قد استغلت وجود النحاس فى الحكم لى تستغل موارد

حصر ، مدعية ضرورة تموين جيوش الحلفاء الموجودين فيها في وقت خضع فيه المصريون لنظام بطاقات التموين ، ودون أن تدفع بريطانيا أثمان هذه السلع التموينية ، التي كانت تضاف كسلفة على أرصدة لمصر في بريطانيا . واستغلت بريطانيا المدفعية المصرية المضادة للطائرات في حراسة قناة السويس وتأمين الملاحة فيها ، ومطاردة طائرات المحور ، كما استغلتها في المنشآت والمرافق العامة وحراسة الموانئ وخاصة ميناء الاسكندرية . واستغلت السكك الحديدية وكل وسائل النقل في طول البلاد وعرضها مما سمح لها بالانتصار في معركة العلبين ، وبما جعل هذه الوسائل تبلغ مرحلة الاستهلاك التام مع نقاية الحرب . هذا علاوة على إعداد الأماكن والمساكن والمعسكرات والمخازن والمطارات اللازمة للقوات المحاربة ، والتي كان بدونها أمر انتصار بريطانيا في الشرق الأوسط أكثر صعوبة . ولقد أعترفت بريطانيا بذلك وأكثر من مرة وفي الوقت الذي كان فيه النحاس يستسلم على طول الخطرات بريطانيا أن المعارضه تطالب بضروره جلاء القوات البريطانية عن مصر بمجرد انتهاء الحرب .

وقرب نهاية هذه الحرب ترأس النحاس مشروعاً هاماً وخطيراً ، مشروع إنشاء جامعة الدول العربية . وليس من الغريب في شيء أن يعمل النحاس ، الذي فشل في توحيد الجبهة المصرية الداخلية ، على توحيد الجبهة العربية في الشرق الأدنى بأكمله . كانت قوات فيشي التي استقرست في سوريا ولبنان قد خرجت ، وأرتفع صوت ديجول مع حركة فرنسا الحرة لكي يحل محل سلطات فيشي ، المتعاونة مع الألمان في كل مكان ، وكانت بريطانيا تنسكرك جدياً في زياده نفوذها في كل من سوريا ولبنان ، خاصة وأن الحركة الوطنية فيها كانت معارضه لفرنسا ، سواء المتعاونة أو المتحرره . ولذلك فإن تجميع دول الشرق العربي داخل منظمة إقليمية لم يكن بعيداً عن فكر الحكومة البريطانية . بل لقد صرح إيدن ، وزير الخارجية

البريطانية بأن بلاده لا تعارض مثل هذه الحركة ، بل ستمسك على تشجيعها .
فحتى دور النحاس في إعداد بروتوكول الاسكندرية الخاص بإنشاء جامعة الدول
العربية في أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، كان مستظلاً بظل السياسة البريطانية . ونلاحظ
أن هذا البروتوكول لم يعارض أى نفوذ أجنبي أو ارتباط خاص بين إحدى الدول
العربية والدول الأجنبية ، ولكنه نص على ضرورة تمتع الأعضاء بالاستقلال ،
كشرط للدخول في هذه الجامعة . وكان هذا النص يعنى - بطريق غير مباشر -
إستثناء فلسطين من الجامعة العربية ، أو حرمانها من حقوقها المشروعة فيها .
مادامت بريطانيا تتفرض فيها .

وعلى أى حال فإن هذا التدهور الحزبى قد انتهى بمصر إلى مرحلة يمكننا أن
نقول عنها إنها بداية ترك الاستقلال الاقليمى المصرى والنزول إلى ميدان أوسع
هو الميدان العربى . ولقد إستمرت هذه المرحلة الانتقالية لمدة سنوات عديدة .
وأمتازت باستمرار التدهور وبازدياد اشتراك مصر فى الميدان العربى الأوسع .
أمدت هذه الفترة من عام ١٩٤٥ حتى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ . وسوف
نتناول موضوع الترابط العربى ، وإنشاء جامعة الدول العربية ، ودور الوفد
فى ذلك ، فى الباب التالى .

* * *

وعلى أى حال ، فإن الوفد المصرى قد قام فى هذه المرحلة ، والتى إمتدت
من الأزمة الاقتصادية العالمية ، ونهاية الحرب العالمية الثانية بدوره فى التمسك
بالنظام الدستورى البرلمانى ، فعقد معاهدة ١٩٣٦ ، وقام بتنفيذ التزامات مصر
فيها فى الوقت الحرج ، وقت الحرب ؛ ووقت الصراع الواضح مع النظام
الفاشستى والنازية ، ولا يمكن لأحد أن ينسى له ذلك ، كما لا يمكننا أن ننظر
لأحداث وعلاقات هذه الفترة بأعين عشر سنوات بعد ذلك . ودائماً ما تكون .

١٠٠ لاقات والمصالح ، فى فترات الازمات العنيفة والحروب ، محكومة بخريطة
٢٠٠ عمليات الحربية ، ومصاحبة المعركة ، وخاضعة لسا كل الخضوع . ولقد
٣٠٠ لم الوفد بتنفيذ تعهدات الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى فى أثناء
٤٠٠ الحرب العالمية الثانية ؛ وان كان تطور الاوضاع سوف يسمح ، بعد ذلك ،
٥٠٠ تاريخياً ، بتصحيح وضعية مثل هذا التحالف ؛ كما سنرى فيما بعد .

الباب السابع

الترايط العربى
وانشاء جامعة الدول العربيه

الفصل الحادى عشر

الوحدة العربية قبيل الحرب العالمية الثانية

كانت فكرة الوحدة العربية قد تبلورت فى أثناء الحرب العالمية الاولى مع الثورة التى نبتت فى أقاليم المشرق العربى بشكل عام ، وفى الأقاليم الشامية بشكل خاص . وتمكنت هذه الفكرة من أن تستند إلى قيادة عربية ، وإن كانت تختلف على طبيعتها التسكين ، وفى الطبقة الاجتماعية ؛ وأعلنت ثورتها على الدولة العثمانية ؛ وحملت السلاح ، وشاركت مشاركة فعالة فى إنهاء الحرب فى صالح الممان . وكانت هذه الحركة العربية حركة وحدوية ، فى نفس الوقت الذى كانت فيه حركة انفصالية عن بقية أقاليم الدولة العثمانية : ذلك أنها كانت تسعى إلى إنشاء دولة عربية واحدة ، تشتمل على كل الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية ، و كان نظام الحكم فيها قد يكون لا مركزياً . وإذا كانت هذه الحركة قد نجحت فى خراج الحكم العثمانى عن البلاد ، إلا أنها قد فشلت فى تحقيق الوحدة العربية النهائية . وإذا كان العرب قد قاموا بعد ذلك بالكفاح الوطنى فى أقاليمهم ، وداخل الحدود التى فرضها المستعمر عليهم ، فليس معنى ذلك أن فكرة الوحدة العربية قد انتهت أو اندثرت بل لقد بقيت هذه الفكرة قوية فى نفوس العرب ، رغم قوايرام المعارضة . وستظل هذه النار مشتعلة تحت الرماد ، وفى كل الأقاليم العربية المسكفة ، إلى أن تتغير الظروف الدولية قبل الحرب العالمية الثانية ، وبكل يسمح لها بالظهور .

(١) بقاء الفكرة للوحدة العربية

كانت الوحدة العربية مطلباً أساسياً من مطالب الثورة العربية فى سنة ١٩١٦

وكانت لا ترتبط بمطلب آخر يوازها ويعادلها إلا مطلب الاستقلال . ولذلك ، فإن الاستقلال والوحدة كانا هدفاً للشورة العربية ؛ ومنذ اليوم الذي قرر فيه العرب الوصول إليها بثورة مسلحة . وكانت فكرة الوحدة قد إختمرت في عقول العرب ومشاعرهم ، سواء كانوا من المفكرين أو المتعلمين والذين إستندوا فيها إلى عوامل فكرية ومعنوية ، أو حتى أولئك الذين وجدوا فيها مكاسب مادية وإقتصادية ، تأتى من الفر الاجتماعى وتزايد مصالح الطبقة الوسطى ، وتسهيل التجارة والاستيراد والتصدير . بل إن هذه الفكرة قد وجدت قبولا كذلك من تلك القيادات الطموحة التى وجدت فيها ميداناً خصباً لازدياد ميدان عملها لتساعاً ، ونفوذها وسيطرتها قرة على المنطقة .

كانت فكرة الوحدة العربية عزيزة على قلوب من يسير وراء المشاعر من العرب ، وهدفاً لتلك الطبقة البورجوازية النامية التى حاولت التخلص من الحكم العثمانى الإقطاعى ، وإفساح المجال أمامها . وأصبحت مطلباً أساسياً لكل عرب المشرق .

وكانت فكرة الوحدة العربية قد ظهرت ووضحت مع نمو الجمعيات العربية السرية ، وخاصة فى الأقاليم الشامية ، فى الفترة السابقة لإعلان الحرب العالمية الأولى . واتفق رجال هذه الجمعيات جميعاً عليها فى مجموعها ، حتى وإن كانوا قد إختلفوا مع بعضهم على بعض التفاصيل ، أو على الوسائل المؤدية إليها . وتشترك فى ذلك الجمعية القحطانية ، والجمعية العربية الفتاة ، وجمعية العهد ، وحزب الإدارة اللامركزية العثمانى . إتفقوا جميعاً على ضرورة الوصول إلى وحدة البلاد العربية ، سواء أكان ذلك للوصول إلى دولة واحدة أو دولة موحدة ؛ وإتفقوا على أن يكون هناك لونا واضحا ، وشخصية إقليمية متميزة لمجوع الأقاليم العربية فى الشرق .

الأدنى . هذا من حيث العناصر الثورية والمنكرة ، والتي كانت تسير في تفكيرها طبقاً لأوامل عديدة ، ثقافية ومعنوية وإقتصادية ، وحتى إدارية وعسكرية .

وكانت نفس فكرة الوحدة موجودة عند عدد من قادة العرب وحكامهم ، حتى وإن اختلفوا في درجة ثورتهم ودرجة ثقافتهم عن رجال الجمعية العربية الفتاة والضباط العرب في الجمعية القحطانية وجمعية العهد . ويمكننا استعراض الزعامات والرئاسات والقيادات العربية الموجودة في ذلك الوقت لإثبات هذه النتيجة .

كانت الزعامات النامية في شبه الجزيرة العربية تتمثل في عبد العزيز بن عبد الرحمن ، شيخ قبائل نجد وسلطانها ، وفي الشريف حسين بن علي بن عون في الحجاز ، علاوة على بعض الرئاسات المحلية في الكويت والعسير في اليمن ، الذي تميز بأوضاع وخصائص لا يشبه فيها كثير من البلدان العربية .

أما بالنسبة لعبد العزيز آل سعود فإنه كان يعمل على توسيع منطقة نفوذه في وسط الجزيرة العربية ، وتوسيعها غرباً وشمالاً وشرقاً ، في الوقت الذي كانت فيه صحراء الربع الخالي تمنعه من التوسع صوب الجنوب . وكان معنى هذا التوسع هو توحيد أكبر عدد من الأقاليم والمناطق العربية تحت سيطرته ، ودل ذلك من ناحية على أن نجد قد أصبحت لا تكفي لإشباع طموح هذه القيادة ، كما دل من ناحية أخرى على أن نشاطها سيؤدي إلى توسيع ببهة عربية تخضع لقيادة عربية واحدة . وكانت محاولاته في إقليم الاحساء قبل الحرب العالمية الأولى ، ومحاولاته مع شمر ثم مع الحجاز والعسير بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ، تدل على رغبة في إنشاء وحدة عربية تسيطر على شبه الجزيرة العربية ، وكاد أن يصل بها في سنة ١٩٣٤ إلى اليمن . وإذا كان عبد العزيز بن عبد الرحمن قد وافق على

تقسوية مشكلاته مع الهاشميين الاشراف في كل من شرق الاردن وبنداد فان ذلك كان يدل على وصوله إلى مرحلة تحولت فيها حركته من حركة ثورية متوسعة إلى دولة لها بنيانها ولها حقوقها والتزاماتها في نفس الوقت . لقد تجسدت ثورة الاخوان الوهابيين وتحولت إلى نظام ، إلى ملك ، المملكة العربية السعودية ، في سنة ١٩٣٢ . ولقد أثر هذا التحول في فكرة الوحدة العربية عند الاخوان الوهابيين ، والذي استعان عبد العزيز بن عبد الرحمن عليهم بقوة السلطات البريطانية في العراق وشرقي الاردن لإخضاعهم للنظام ، ولإجبارهم على احترام القانون الدولي ، والمعاهدات والاتفاقيات التي كانت تقسم جسد الأمة العربية . ولكن فكرة الوحدة العربية لم تختفي من عند عبد العزيز بن عبد الرحمن نفسه ؛ بل لقد حولها من فكرة لوحدة مطلقة إلى مشروع لتعاون وتضامن بين بلاد عربية متجاورة ، وخاصة بعد إتفاقه مع العراق وشرق الاردن ؛ وكانت هذه المرحلة ضرورية ، ونتيجة للقوى الموجودة في الميدان ، ونتيجة لأهمية القيادة ، وتعدد القيادات العربية ، ووصولها إلى مرحلة رفضت فيها ترك الرئاسة لغيرها ، أو عملت على فرض نفسها على غيرها من الرئاسة . ووصل هنا إلى مشكلة حاسمة ستؤثر في فكرة الوحدة ولمدة سنوات طويلة ، وهي تعدد القيادات وتحول معركة الوحدة إلى معارك مرتبطة بهذه القيادة أو بتلك .

وليس معنى هذا أن العوامل السياسية والمعنوية هي التي كانت وحدها أساس الوصول إلى هذه المرحلة ؛ بل إن نمو هذه القيادات قد استند إلى تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في أقاليمها ، وتغيير البنيان الاجتماعي الاقتصادي لهذه الأقاليم ، وبدء ارتباط كل إقليم من هذه الأقاليم بمصالح اقتصادية معينة مع إحدى الدول العظمى ، وخاصة في مسألة البترول ، حتى وإن كان هذا العامل لم يظهر على أنه العامل الأساسي في هذا التطور . وإذا كانت مصالح شركة آرامكو قد

وضحت في الظهران والدمام ، فإن مصالح بريطانيا كانت هي السائدة في
نقط العراق .

وعلى أي حال فإن عبد العزيز بن عبد الرحمن كان من أنصار الوحدة
العربية ، وصرح برأيه في ذلك أكثر من مرة ، وبأنه يسعى إليها ويستعد
للإجتماع بغيره من أجهلها (١) . وأعلن ذلك لأمين الريحاني ، ولكنه رفض أن
يخضع لزعامته غيره ؛ وحين أطلعته الريحاني على ملخص حديثها ، وكان قد ذكر
فيه أنه إذا بايع العرب غيره فهو يقبل ذلك ، أخذ ابن سعود القلم ، وضرب على
هذه الفقرة قائلا :

د أسأت فهمنا . . . نحن نعرف أنفسنا ولا نقبل الرئاسة في غيرنا ، (٢)

وهكذا كان ابن سعود من أنصار الوحدة العربية ، وعلى الأقل في الجزيرة
العربية ، ولكن على أساس أن يكون السعوديون هم رؤساء هذه الوحدة .

وكانت فكرة الوحدة العربية موجودة كذلك في الحجاز ، ومع الشريف
حسين بن علي ، الذي قام بخطوات واضحة للوصول إلى تحقيقها . حقيقة أنه قد
أخطأ في التنفيذ ، وأخطأ في إعماده على حلفائه البريطانيين ، وفي الثقة بهم ثقة
تكاد تكرر مطلقاً ، ولكنه هو الذي دخل في مفاوضات ومخاضات مع السير
دنري مكماون ، هادفاً قبل كل شيء إعلان إستقلال العرب ووحدة دولتهم ، وهو
الذي أبلغ ذلك للدول العظمى ، وإن كانت لم تعترف به إلا ملكاً على الحجاز

(١) أنظر : أمين الريحاني : تاريخ نجد الحديث ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(٢) أنظر : أمين الريحاني : ملوك العرب . الجزء الثاني الطبعة الثانية . بيروت

حقوقه ؛ وهو الذى قام بمطالبة بريطانيا بعد سنة ١٩٢٢ بتنفيذ عهودها وعودها ، وأخذ فى إتهامها بالتخلي عن العرب والتراجع فيما وعدت به ؛ وهو الذى أصر على ضرورة إشتغال الدولة العربية على كل الشام وكل العراق وكل الجزيرة العربية . وإذا كانت هذه الزعامة قد فشلت فى تحقيق ما هدفت إليه ، إلا أنها جاءت فى سبيل هذه الفكرة ، وحتى نهاية إمكانياتها . ولقد تكاثفت العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية ، بالإضافة إلى أخطاء الشريف حسين ، لى تعزله . ثم تخرجه من المعركة ؛ ولكنه بقي يمثل الثورة العربية سنة ١٩١٦ بأهدافها من إستقلال ووحدة العرب ؛ وإن كان ذلك تحت رئاسته وزعامته .

وكذلك الحال بالنسبة لدهشق التى كانت تكافح من أجل وحدة العرب . واستملاهم ، مستندة فى ذلك إلى وعى يفوق بكثير ما ظهر فى بقية الأقاليم العربية ، ومظهرة ذلك فى شكل إيمان واضح وحمامة جارية ، تقف حتى فى وجه الموت ، كما حدث فى معركة ميسلون . واستندت سوريا فى ذلك إلى عدد من المفكرين العرب وإلى نمر وتطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى إقليمها ، كما استندت كذلك إلى قيادة فيصل بن الحسين ، الذى قاد جيوش العرب من الحجاز شمالا . وأسهم بذلك مساهمة فعالة فى تغيير الأوضاع السياسية فى المنطقة . وإذا كانت قيادة فيصل بن الحسين قد تطورت مع الزمن ، من قائد لشوار يأتون من الصحراء إلى أمير فملك ، فإن شخصية عرب سوديا لم تتطور ولم تتغير مثله ؛ وإن كانوا قد ظلوا يعتزون بقيادته لهم ، وبالحقوق التى وصلوا إليها سوياً ، حتى وإن كانت ناقصة ، وتحت قيادته . وإعتزوا بذلك بعد أن أصبح ملكا فى بغداد كذلك ، وظلت أعينهم تتجه إليه ، الوقت الذى كانت عواطفه تسيرهم من بغداد . ويعلم الله والتاريخ أسرار تلك الحادثة التى أودت بحياته فى سرسرا ، وفى وقت كان يهد فيه لبدء نزول جديد فى ميدان

الوحدة والإستقلال العربى ، وبإتفاق مع بعض القادة السوريين ، ورجاله المخلصين .

ورغم أن فرنسا قد إستخدمت وسائل قوية ضد الحركة الوطنية العربية في سوريا ، وعملت على تقسيم السوريين ، مستنده في ذلك إلى أسباب واهية ، وحاولت إعطائها أهميتها ، كما اعتمدت على الناحية العنصرية والدينية والناحية الثقافية ، أسلحة لها في هذا الميدان ، رغم ذلك ورغم تحول جزء من المعركة السورية العربية إلى مجرد الدفاع عن نفسها ضد الأخطار الخارجية والكفاح من أجل الإستقلال ، والنزول إلى معركة الدستور ، رغم كل ذلك لم يذسى السوريون قضية الوحدة ، وإن كانوا قد أجلوها حتى يصلوا إلى إستقلالهم ، وبشكل يسمح لهم بتكثيل كل قوتهم ضد المستعمر ، والتخلص منه ، قبل النزول إلى الميدان المحيط بسوريا . وكانت كتابات الأمير شكيب أرسلان واضحة جلية ، ونصر على ضرورة كفاح عرب كل إقليم في إقليمهم . والتخلص من المستعمرين والمستغلين في بلادهم ، كأساس أول للوصول إلى مرحلة الوحدة العربية . وتعتبر آراء الأمير شكيب أرسلان في ذلك الوقت تمثل آراء تلك الطليعة الثورية العربية ، وخاصة في الأقاليم السورية في الفترة ، الواقعة بين الحربين العالميتين . ومن جنيف . وباريس أثرت هذه الآراء في عرب المشرق ، كما أثرت في عرب المغرب ، وساعدت على تجميع السوريين لمحوردهم في مشكلة الإستقلال ، تمهيداً للنزول إلى ميدان الوحدة ، كما أشارت إلى الطريق الذى يجب على عرب المغرب سلوكه ، للوصول إلى أهدافهم ، والتكامل في وحده وإتحاد مع إخوانهم عرب المشرق .

وكذلك الحال بالنسبة للعراق ، رغم أن بعض القيادات البرية فيه كان عسكرياً أكثر من كونه سياسياً ، وكان يهتم بالنظم والأشكال العامة للدولة أكثر

من إهتمامه بالفكر وبالمجتمع . ولكن وجود الملك فيصل الاول في بغداد كان رمزا لوحدة عربية ، ومثلا لفكرة الثورة التي قادها رجالها من الحجاز إلى سوريا ، وإذا كان رجاله في كل من سوريا والعراق قد أخذوا في إنتظار صدور الأوامر منه ، فان ظروف العراق الداخلية ، ومشكلاته التي أهدمت مع بريطانيا بشأن المعاهدة ومع تركيا بشأن الموصل من سنة ١٩٣٢ إلى سنة ١٩٣٦ قد منعت من العودة إلى النزول إلى الميدان العربي قبل هذا التاريخ . ولقد حاول أن ينزل بمشروعات عربية جديدة ، تدعيم الحركة الاستقلالية في سوريا بعد ذلك ؛ وإن كانت فرنسا قد خشيت من أن يكون إتصاله من جديد بالميدان السوري هو توسع للنفوذ البريطاني . وجاءت الأخبار بالحادثة التي أودت بحياته في ميسرا سنة ١٩٣٣ . ومعنى ذلك أن القيادة العراقية كانت تحتفظ كذلك بفكرة الوحدة العربية ، رغم إشتغالها بمشكلاتها الداخلية ، ومع المستعمر الجديد في بلادها .

وأخيراً فهناك فلسطين شهيدة العروبة والانسانية في القرن العشرين . ورغم أن القيادات العربية في هذا الاقليم كانت صغيرة وضعيفة ، وخضعت لهجمات قوية من أكثر من مستعمر ، وإفتقرت إلى شعب قوى تستند إليه في الكفاح من أجل حقوقها ، ورغم إفتقارها إلى مراكز تجمع ديمرجرافية كبيرة تمثل نمو الطبقة الوسطى ، وإعتمادها على البادية ورجالها من المنتجين الزراعيين — رغم كل ذلك ، ورغم عدم نضوج القيادات العربية في فلسطين في ذلك الوقت ، فان ذلك لم يمنع إتجاه هذه القيادات العربية إلى عواصم العالم العربي والإسلامي للحصول على التأييد اللازم ، لقضيتهم ، وكانوا يقبلون الحل الذي يقبله العرب لأقلامهم ، فأثبتوا أنهم وحدويون ودون أن يسمروا على الرئاسة والقيادة ، ويتنازعوا عليها مع غيرهم من العرب في أثناء المعركة . ويدل تطور المشكلة

الفلسطينية (١) على تبلورها ، وخاصة إبتداءً من حادث البراق سنة ١٩٣٩ ، وبشكل أُملى على القيادة الفلسطينية طرحها أمام الرأى العام العربى ، مستندين فى ذلك إلى تأييد العالم الإسلامى لحقوقهم . وحينما زاد تبلور الموقف ، وزادت حركات الجهاد لانتشاراً فى فلسطين ، ووصل هذا الإقليم إلى الاضراب الكبير سنة ١٩٣٦ استمع الفلسطينيون إلى كلمة الملوك والرؤساء العرب ، والتي تتمثل فى النصيحة بانتهاء الاضراب ، والاخلاد إلى الهدوء والسكينة ، وترك هؤلاء الرؤساء والملوك العرب يواصلون « المساعى » من أجل « قضية » فلسطين ، رغم أن هذه السيامسة كانت تدل على التراجع فى حركة لها قوتها ولها أهميتها . وعلى أى حال فإن ترك المشكلة الفلسطينية أمانة فى عناق ملوك العرب ورؤسائهم هو إتجاه وحدوى عربى ، لا يجادل فيه إثنان .

وزاد الدور الذى لعبته الدول العربية فى مشكلة فلسطين مع مرور الزمن ، وأصبحت هى المشكلة الأولى فى العالم العربى ، نتيجة للأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية والمعنوية لهذا الاقليم ، بالنسبة لسل الاقاليم العربية . وإزدادت على مر الايام وضوحاً ، وأصبحت تدل على ذلك التحول فى مركز الثقل بين العواصم العربية ، حين خرجت من القدس إلى بلدان الهلال الخصيب ثم إلى الرياض ، ومنها أتت إلى القاهرة سنة ١٩٣٩ ، حيث اجتمع ممثلوا العرب قبل ذهابهم للاشتراك فى مؤتمر المائدة المستديرة فى لندن .

إذن فالمشكلة الفلسطينية لا يمكنها أن تنفصل عن مشكلة الوحدة العربية ، بل إن إزدياد أهميتها جعلها الأساس فى تحول مركز الثقل ، إن لم يكن مركز القيادة العامة بين البلدان العربية ، فى كفاحها ضد الإستعمار .

(١) أنظر مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية ، للنولف ، الاميكندرية منشأة المعارف ١٩٦٥ .

لقد ظلت فكرة الوحدة العربية إذا باقية ومشغلة في عقول القادة العرب وفي قلوبهم ، رغم اضطرابهم إلى تأجيلها مؤقتاً للتفرغ لمشكلات أسرع ، وهي ضرورة مواجهة العدو الخارجى وابتناءه عن البلاد . وإذا كانت بعض العوامل الداخلية المتعلقة بنمو القيادات العربية وتكوينها ، ومنافستها لبعضها ، ووجود بعض الاختلاف بين البنيان الاجتماعى والاقتصادى لهذا الاقاليم العربى أو ذاك ، ووجود بعض التفاوت بين المعاملات الخارجية لبعض هذه الاقاليم ، ودرجة نمو الطبقة الوسطى ، ووصول أبنائها إلى مستوى معين من الثقافة — إذا كانت كل هذه العوامل ، بالإضافة إلى عوامل الفرقة العنصرية والنزعات القبلية ، وكلها عوامل داخلية ، قد أثرت في اظهار مسألة الوحدة بلون واحد في كل الاقاليم العربية ، فإن عوامل خارجية قوية تدخلت في الميدان ، واضطرت العرب إلى أن يتركوا مشكلة الوحدة مؤقتاً ، حتى يتمكنوا من مواجهة الاخطار الاجنبية ، وكل في إقليمه .

(٢) العوامل المعارضة الخارجية :

لقد كانت طبيعة المعركة التي نزل إليها العرب في أثناء الحرب العالمية الأولى تجبرهم على مواجهة أكثر من عدو ، وفي نفس الوقت ، وحتى في أثناء الوقت الذي أعلنت فيه الثورة العربية في سية ١٩١٦ ، لم تكن هذه الثورة تمثل رأى العرب في كل مكان ، بل مثلت رأى تلك الاقاليم التي خضعت للحكم العثمانى وحاولت أن تتحرر منه ، وبشكل يتعارض مع نمو الحركة في بعض البلاد العربية الاخرى المجاورة ، والتي كانت لها أهميتها ، مثل مصر . كما أن نشوب هذه الثورة ضد الدولة العثمانية ، دولة الخلافة العثمانية ، وفي وقت الحرب ، جعل الرأى العام في دولة إسلامية أخرى يقف معارضاً لهذه الحركة ، وخاصة في الهند

وفي إيران . وبذلك بدأت الثورة العربية حركتها ضد العثمانيين وإفتقرت إلى تأييد كل العرب والمسلمين . وحتى في داخل البلاد العربية نفسها ، ظهر وكأن هذه الحركة آسائر المذهب التحرري العربي ، والذي يؤمن بأن الدين لله والوطن للجميع ، وتعارضت بذلك مع الحركات العربية الإسلامية الأصلية ، والتي كانت واضحة في وسط الجزيرة العربية ، وحتى في اليمن ، وكذلك في أقاليم شمال افريقية العربية . ولذلك فيمكننا اعتبار هذه المعارضة ضد فكرة الثورة العربية ، وفي نطاق الأوضاع الدولية ، نوعاً من المعارضة الخارجية ، إن جاز هذا التعبير .

وبعد سير وتطور الثورة العربية وإعلان الشريف حسين بن علي نفسه خليفة على المسلمين في سنة ١٩٢٤ هدف إلى الحصول على تأييد الرأي العام الإسلامي لحركته ، وتدعيمه لها أمام الاطماع الاستعمارية . ولكن الرأي العام الإسلامي رفض الوقوف إلى جانبه في هذه العملية ، وظهر ذلك واضحاً من موقف مصر ومن موقف المسلمين في الهند ، كما ظهر متبلوراً في وسط الجزيرة العربية نفسها ، حين بدأ عبد العزيز بن عبد الرحمن ، سلطان نجد ، في هجومه على الحجاز .

وكانت طبيعة الحركة العربية التي قادها الشريف حسين بن علي منذ سنة ١٩١٦ تتطلب الوصول إلى مثل هذه المعارضة ، حتى من العرب المسلمين ، وبشكل يهدد بانقسام القيادة وتعددتها ، وضرب كل قيادة للقيادة الأخرى ، وفي وقت كانت المعركة تتم على العرب فيه توحيد الجهود ، بل وتوحيد العمليات ، أمام هجمات الأعداء المستعمرين الأجانب .

وكان تحالف هذه الحركة مع عدد من الحلفاء ، ذوي الاطماع

الواضحة في المنطقة ، وعدم تحديد علاقاتها المقبلة بكل من هؤلاء الحلفاء ، وإفتقارها إلى القوة المادية ، المالية والحربية ، للوقوف أمامهم ، كان كل ذلك يهدد بتعدد المعارضين لهذه الثورة ، وتعدد وسائلهم في محاربتها ، بل والقضاء عليها .

ولقد وجدت الثورة العربية نفسها محتاجة إلى المعونة المادية الخارجية ، وخاصة في الميدان المالي والميدان العسكري ، بما يشتمل عليه من تدريب وتسليح . وأجبرتها هذه الحاجة على الخضوع إلى ما تفرضه عليها الدولة الحليفة وهي بريطانيا وفرنسا ، في شأن البعثات العسكرية اللازمة لتدريب القوات ، وفي شأن مد إدارتها على بعض المناطق ، كما حدث في لبنان مع حادثة العلم ، وكما ظهر فيما بعد مع المناوشات بين القوات العربية والقوات البريطانية في العراق ، في منطقة دير الزور . وحتى في كفاحها من أجل حقوقها التي حصلت بشأنها على عهد ووعود ووعود اضطرت الدولة العربية إلى أن تلجئ إلى العدالة البريطانية ، وإلى شرف الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس ، لتحقيق أمان العرب . وكان هذا الموقف لا يحمل كثيراً من الشورية ، في الوقت الذي تطابت فيه فكرة الثورة عملاً وبذلاً وتضحية ، وعلى طول الخط . وتكاثفت هذه العوامل في إظهار الحركة العربية بشكل باهت هزيل ، ويعجز عن إنزاع حقوقه بيديه .

ولقد وجد العرب أنفسهم مع تسويات الصالح أمام أعداء متعددين وأقوياء ، وتربط مصالحهم ، وضد مصالح العرب ، وجدوا أنفسهم في مواجهة الاطماع الاستعمارية لسكل من بريطانيا وفرنسا والصهيونية العالمية . وكانت كل هذه القوى المعادية خارجية وإستعمارية في نفس

الوقت . حقيقة أن الموقف الدولي كان يمتنى العرب بالإستناد إلى بريطانيا ضد فرنسا في المشكلة السورية ، ولكن الإستناد إلى بريطانيا كان يحرمهم من سلاح فعلى للوقوف ضد اليهود في فلسطين . هذا علاوة عن أن المصالح الفعلية لكل من بريطانيا وفرنسا والصهيونية العالمية كانت أكثر ترابطاً فيما بينهما ، عن المصالح بين أى من هذه القوى وبين العرب ، خاصة وأنها كانت تمثل طوراً معيناً من أطرار التقدم والإنتاج الاقتصادي ، يعتمد على الآلة ، وعلى رأس المال ويحتاج إلى الأسواق وإلى المواد الخام ، في الوقت الذي كان الشكل العام فيه للمجتمع العربى هو العمل في الزراعة ، والبعد في النزول إلى ميدان التجارة ورأس المال . وحتى هذا الميدان الأخير بدأ العرب في النزول إليه وتحت رعاية الرأسمالية العالمية وكانت في ذلك الوقت مركزه في كل من لندن وباريس ونيويورك . وحتى حين فكر بعض القادة السوريين في ضرورة الاعتماد على مبادئ الرئيس ويلسون ، وعصبة الأمم المتحدة ، في مشكلة الاستقلال السورى ، ولجنة كنج كراين فأهم قد تناسروا في هذه العملية أن الولايات المتحدة دولة لها بنیان رأسمالى ، وتزيد فيها أهمية اليهود ونشاطهم ، وحتى وإن كانت الولايات المتحدة لم تبدأ في إتخاذ سياسة توسع استعمارية فعلية ورسمية في ذلك الوقت . وكان العالم الرأسمالى الاستعماري التربى قد وصل إلى مرحلة من الضج سمحت لأعضائه بالانفاق فيما بينهم على توزيع وتقسيم « الحقوق » أو الامتيازات أو مناطق النفوذ ، وعن طريق المفاوضات ، أو التراضي ، وطريق المنافسة الحرة ، وحتى عن طريق المحاكم حتى وإن كانت دولية ، وكلها أدوات من وسائل الرأسمالية . وإذا كانت

الولايات المتحدة الأمريكية قد أيدت بعض مطالب العرب السوريين مع لجنة كنج كراين ، فانها كانت تسعى في نفس الوقت إلى زيادة نفوذها بطريق غير مباشر في المنطقة ، حين عرضت وضع الاقاليم السورية تحت الانتداب الأمريكي في حالة رفض بريطانيا قبول مثل هذا الانتداب .

والمهم هو أن العرب قد وجدوا أنفسهم بعد نهاية الحرب الاولى في مواجهة قوى متباعدة طامعة في أقاليمهم . أما إذا كان العرب قد اعتقدوا في إمكانية اعتمادهم على إحدى هذه القوى لضرب القوى الأخرى فان ذلك كان يعطيهم أساحة لاتصلح للعمل إلا في معارك صغيرة ، ولا تؤثر على المستقبل العام للأقليم ، وتؤثر بالتالي على مبركة الوحدة العربية .

لقد أفاد العرب بدون شك في أثناء ثورة الدروز في جنوب الشام من بعض المعونات البريطانية من فلسطين ؛ كما أنهم أفادوا في أثناء اشتداد الازمة مع فرنسا في سوريا في أوائل الثلاثينات من تأييد فيصل الاول لهم من بغداد ؛ ولا شك أن بعض عمليات الكفاح المسلح التي قام بها الشيخ القسام في فلسطين قد أفادت من بعض الأسلحة الفرنسية من الشام . ولكن هذه المعارك كانت معارك مؤقتة ، ويمكن للقيادات العربية الاستفادة منها في أثناء تأزم العلاقات بعض الشيء بين القوى المعارضة أو المتعدية وبعضها . ويمكننا أن نقول بشكل عام أن كل من بريطانيا وفرنسا والصهيونية العالمية كانت من الاحية القانونية تحاول تثبيت أقدامها في المنطقة الخاضعة لها ، ودون أن تهتدى كثيراً على جيرانها الأوروبيين أو الغربيين ، وكل ذلك على حساب العرب .

لقد قامت بريطانيا بتقسيم منطقة نفوذها في العالم العربي إلى وحدات إدارية

وسياسية جديدة ، تتمثل في العراق وشرق الأردن وفلسطين . وسمحت بذلك لنفسها بالسيطرة إستراتيجياً على الطريق البرى المؤدى إلى الهند ، ومن حوافها حتى البصرة ، وخاصة عن طريق الممر الصحراوى الذى احتفظت به فى شمال نجد لوصول شرق الاردن بالعراق . واحتفظت لنفسها كذلك بمخارج على البحر المتوسط لبتروى الموصل الذى تزايدت أهميته فى الصناعة كل يوم . وسمح ذلك لها بضرب هذه القوى الثلاث ببعضها ، ما دامت قد فرقت بينها ، وحتى تستمر لها السيادة ، ويستمر الاستغلال لصالحها . وعملت بريطانيا على تأييد نفسها إقتصادياً ومعنوياً فى العالم العربى كله حين وضعت فلسطين تحت تصرف اليهود ، وعملت بذلك على إنشاء قوة جديدة يمكنها أن تضرب بها العرب جميعاً ، فى حالة وقوفهم فى وجهها ، أو ضد مصالحها فى المنطقة . ثم عمدت بريطانيا بعد ذلك ، وفى داخل كل إقليم من هذه الأقاليم الخاضعة لها ، إلى تفتيت المشكلة الاقليمية ، وذلك عن طريق جرها فى التفاصيل وإجبار الوطنيين على تناسى المجموع : فمشكلة الاستقلال تتحول قبل كل شئ إلى مشكلة الدستور أو الاشتراك فى الحكم ، مع ما يستتبعه ذلك من ضرورة نشأة أحزاب سياسية ، وضرورة الاتفاق على دستور معين ، يعطى لكل ضمانات معينة . وما يؤدى إليه ذلك من النزول إلى الممارك الانتخابية ، وإلى اختلاف وجهات الرأى ، ونشأة المعارضة ثم المناقشة والتطاحن من داخل البرلمان نفسه ، وعلى التفاصيل والمشكلات الصغيرة ، وفى الوقت الذى يتناسى فيه الوطنيون المشكلات العامة لأقاليمهم . هذا من ناحية . وتقوم بريطانيا من ناحية أخرى بمساعدة الدولة على إنشاء أجهزة حكمها ، من شرطة وجيش وإدارة ووزارات ومديريات ، وتساعد بذلك على نشأة قوة إدارية تخضع لرأس الدولة ويحاول عن طريقها إستمرار حكمه للبلاد وتحت النفوذ الأجنبى . أما التعارض بين الوحدات الاقليمية أو الادارية ، وكذلك التنافس بين القيادات والزعامات

في العالم العربي فهي مادة خصبة لبريطانيا ، تعتمد إليها لإخافة فيصل الأول ، من عبد العزيز بن عبد الرحمن ، لإرهاقه من النفوذ الفرنسي في سوريا ، والذي قد يحاول الوصول إلى الموصل ، والتي كانت إتفاقية سايكس — بيكو قد تركتها لفرنسا . وهناك الترغيب في نفس الوقت ، خاصة وأن فيصل الأول كان لا يزال يحلم بعرش دمشق ، والذي فقدته نتيجة لهجوم الفرنسيين عليه . هذا من ناحية السياسة ، وهي تسمح لبريطانيا باستمرار بقاء نفوذها في المنطقة ، وعلى حساب فكرة الإستقلال والوصول إلى الوحدة العربية .

أما من الناحية الاقتصادية فإن بريطانيا لا تهدف أساساً إلى زيادة التعليم المتحرر أو إنشاء صناعة في البلاد ، خاصة وأن التوسع في التعليم سيؤدي بالتالي إلى إخراج قيادات عربية واعية ، مستتفة حتماً في وجه الاستعمار . وحتى إذا كانت هذه القيادات غير مكتملة النمو ، فإن إستلامها لمسؤولياتها سيحرم عدداً كبيراً من البريطانيين من مناصبهم ورواتبهم الكبيرة ، ومن ضمان إشرافهم على إدارة يخضعونها للبصالح البريطانية .

وكان الميدان خصباً أمام بريطانيا ، إذ أن هذه الأقاليم العربية التي خضعت لها كانت تمثل — علاوة على كونها طريقاً برياً يوصل إلى الهند — مناطق لإنتاج المواد الخام اللازمة لمصنوعاتها ولإستهلاكها من المواد الأولية والزراعية ، وسوقاً هاماً لتوزيع المنتجات الصناعية البريطانية . هذا علاوة على أن مشروعات التنمية للأقاليم كانت تعتبر سوقاً هاماً للاستغلال الرأسمالي البريطاني ، بما تشتمل عليه من إنشاء خطوط سلك حديدية وبرق وهاتف ، وحتى في شق الترع وبناء القناطر . ولذلك فيمكن لهذه المناطق أن تتكامل في إقتصادها الزراعي مع الإقتصاد البريطاني ، وعلى أساس التخصص في الإنتاج ، ودون أن تبدأ في النزول إلى ميدان التصنيع . فكانت هذه السياسة الاقتصادية البريطانية الخاصة بالحصول على المواد

الخلاصة

لأول مرة من منطقة نفوذها ، وتصدير المصنوعات إليها ، عاملاً يساعد من ناحية على زيادة التخصص في إنتاج المواد الأولية والمواد الخام عند العرب ، ولكنه بحرمهم في نفس الوقت من البدء في النزول إلى ميدان التصنيع ، مع ما يحمله هذا النزول من مصاعب ، ولكن مع ما يعود به من مكاسب في نفس الوقت . ولقد شجعت بريطانيا في إنتاج النفط في العراق في الوقت الذي كانت تشجع فيه إنتاج نفس الشيء في مصر ، وإن كان ذلك للاستهلاك المحلي ؛ وشجعت زراعة القطن في العراق ، وشجعته في إقليم الجزيرة في السودان ، لكي تنافس به القطن المصري طويل الثيلة ، وهكذا في كل ميدان . أن بريطانيا تعد إلى إقامة تنافس إقتصادي بين الأقاليم العربية المنتجة لنفس السلعة أو لنفس المادة الخام ، ولصالحها هي ؛ وبعد أن أقامت نفس هذا التنافس بين الأقاليم والزعامات العربية في الميدان السياسي وإذا كان وجودها قد ساعد على بعض التطور ، وخاصة في الميدان الرأسمالي وعند طبقة البورجوازية ، فإن مستحدثات الدستور والحزبية كانت وبالأعلى على المنطقة . وأخيراً فإن دفاعها عن النظام الرأسمالي الجر ، وخوفها من انتشار الآراء الاشتراكية في المنطقة ، جعل بريطانيا تقوم بأفوق هجمات عرفها العالم على هذه الأفكار ، وأعطت لها صورة مشوهة ، تتمثل في الإباحية وفي اللادينية ؛ إذ أنها كانت دولة رأسمالية بورجوازية إستعمارية ، وشعرت بأن أكبر عدو لها هو الاشتراكية . واعتمدت بريطانيا في هذه الحركة على العناصر التقليدية والرجعية من بين رجال الدين ، والذين حصلوا على المناصب وأصبحوا أبواقاً ضد الاشتراكية في العالم العربي ، وفي المنطقة الإسلامية ، وتناسوا أن الإسلام هو دين الاشتراكية . وساعد هذا العامل على تأخير نمو التفكير المتحرر والطبيعي الفطري في المنطقة ، وإلى أن يخرج الاستعمار منها .

أما فرنسا فإنها قد عملت كذلك على تقسيم المنطقة التي تحكمها في الشام إلى

دويلات متعددة : فهناك دولة لبنان الكبرى ، وهناك دولة حلب ، ودولة العلويين في اللاذقية ، ودولة الجبل للدروز ، والباقي يسمى دولة سوريا وعاصمته دمشق ، علاوة على لواء الاسكندرونة ، الذى ستساوم عليه فيما بعد ، مع الجمهورية التركية ، استخدمت فرنسا هذا السلاح الإدارى وسيلة للتفرقة بين العرب ، وفى إقليم عرف بأنه سوريا وبأنه الشام ، واستتبعات هذه العملية إقامة إدارات مختلفة وصرف المجهود للوصول إلى الوحدة الإقليمية ، بعد أن أصرت فرنسا على ضرورة التراجع فيها ، وأنزلت الممارك إلى مستوى محلى بحت . وهناك بعد ذلك مشكلات الاستقلال والدستور والأحزاب ، وضرورة الاتفاق على كل ذلك مع الفرنسيين ، وضرورة موافقة حكومة باريس حتى يبدأ فى النفاذ . وهناك بعد ذلك مع العامل العنصرى ، إذ أن فرنسا قد استندت إلى الدين وسيلة للتفريق بين العرب السوريين ، بين المسلمين والمسيحيين ، وبعد ذلك العناصر المختلفة الإسلامية ، من سنة وشيعة ودروز ، وبين العناصر المسيحية المختلفة من كاثوليك وأروام وأرثوذكس وبروتستانت ، وهناك محاولات بعث الحضارات والقوميات المندثرة والسابقة لظهور الإسلام ، ويستخدم التاريخ وسيلة للتوجيه ، ولحاولة طمس العروبة فى الأقاليم ، ما دام قد وضع فى خدمة الاستعمار . ولذلك فإن الحضارات السورية ترجع إلى السريانيين ، أما اللبنانيون فهم أحفاد الفينيقيين . ويحدث هذا التدليس فى ترجيه فكرة القومية العربية ، فى نفس الوقت الذى تحاول الثقافة الفرنسية نفسها ربط الفكر العربى وطريقته ومنهجه بالفكر الفرنسى ، والاهتمام بدراسات البحر المتوسط التى تربط الشام بإيطاليا وفرنسا ، وكأننا فى عصور روما القديمة ، وتفصل بينه وبين الاتجاه العام القومى فى بقية الأقاليم العربية .

وعلمنا أن نذكر كذلك أن وجود فرنسا فى سوريا ولبنان كان وسيلة

١١

لا غاية ، إذ أنه هدف الوصول إلى إمتيازات ومصالح إقتصادية وعسكرية
ومعنوية في الإقليم ، وعلى حساب العرب .

والمهم هو أن هذه الدول الاستعمارية ، بالإضافة إلى الصهيونية العالمية في
فلسطين ، قد ساعدت على إخفاء فكرة الوحدة العربية ، نتيجة لتقسيمها الاقليم
والنزول بالمعارك إلى المستوى المحلي . وكان على العرب أن ينجحوا في كسب
هذه المعارك المحلية ، ويصلوا إلى المستوى الاقليمي حتى يتمكنوا من البدء في
الدخول في المستوى القومى .

ولقد استندت القوى الإستعمارية في العالم العربى في ذلك الوقت إلى عصبة الأمم
وإلى نظام الانتداب السكى تعطى نفسها شكلا قانونيا للوصاية على الاقليم ،
والاشراف عليه والاستمرار في إستغلاله ، كقاصر يعجز عن منافستها الحساب ،
ولذلك فإن عصبة الأمم بقراراتها تتبهر في هذه المرحلة لإحدى العقبات أمام الوحدة
العربية ، وأمام وصول العرب إلى إستقلالهم ووحدتهم حتى وإن كانت قد
هدفت الوصول بمناطق الانتداب إلى المستوى اللازم لإدارة شئونها بنفسها .
وكان إلتجاء عدد من القادة والساسة العرب إلى هذه المنظمة الدولية مطالبين
بمخوطةهم المشروعه ، من إستقلال ووحدة ، يصرف جهودهم بغير طائل ، ويمره
على البعض بأن هناك عدالة دولية تشرف عليها هذه العصبة من جنيف .

ورغم ذلك فإن العالم العربى قد إمتلأ في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين
بحركات تحريرية أصيلة ، إمتازت بوضوح الرؤيا وبساطة السياسة ، وتميزها بين
الحق والباطل ، فنزلت إلى ميدان الكفاح المسلح لغير المنكر بأيديها ، وأنكره
الظالمون . وإذا كانت إحدى هذه الحركات قد وضحت في وسط الجزيرة العربية
مع عبد العزيز بن عبد الرحمن في كفاحه ضد الحسين بن على ، والذي أعتبر حليفنا
للاستعمار ، فإن هذه الحركات متزدداد وضوحا في كل من ليبيا والريف وبقية

السيد عمر المختار والامير عبد الكريم الخطابي ، لا نقاش ولا جدال في هذا الميدان ، فالحق واضح ولا يحتاج إلى دفاع أو مراغة ، وليست هناك قضية ، بل هناك اعتداء دولة إستعمارية على وطنيين في بلادهم ، وليست هناك إلا القوة لإخراجهم . لقد كان هذا الاتجاه عميقاً رغم بساطته ، قوياً بإيمانه مع عنفه في تنفيذ أهدافه وثورته ، وكان هذا الاتجاه يختلف عن الاتجاهات التي سادت في كل من الهلال الخصيب ووادي النيل في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، ويدل كذلك على إختلاف التكتيك في كل إقليم عربي أمام القوة المعارضة الخارجية ، ونتيجة لنمو العوامل الداخلية في كل إقليم . ولكن الأوضاع ستساعد من جديد على زيادة التقارب بين العرب ، وقبل إعلان الحرب العالمية الثانية .

٣ - ازدياد أهمية القاهرة :

ولقد زادت أهمية القاهرة في الفترة السابقة لإعلان الحرب العالمية الثانية بشكل واضح في كل منطقة العالم العربي ، وذلك نتيجة لتطور الأوضاع الداخلية فيها وبسرعة ، ووصولها إلى مرحلة ثقافية واجتماعية ظهرت فيها أكثر تقدماعن غيرها من دول المنطقة .

حقيقة أن الاتجاه المصري كان منذ الحرب العالمية الأولى يربط نفسه بوادي النيل وبالسودان ، ظهر مصر الطبيعي ، والذي ربط النيل بينهما ، أكثر من ربطه نفسه ببقية البلدان العربية . ولكن مصر كانت تشعر بعزوبتها كذلك في نفس الوقت التي تشعر برابطها مع السودان . وإذا كانت الحركة القومية في مصر قد ظهرت مستندة إلى الإسلام إلى حد كبير ، فإن ذلك لا ينفي عنها صفة العروبة . لقد كان لوجود الازهر في القاهرة ، وشعور المصريين بمسئوليتهم الجسيمة في الميدان الإسلامي ، وخاصة بعد قضاء الكمالين على الخلافة الإسلامية في القسطنطينية يعتبر تدعياً للفكرة العربية الإسلامية ، ويميز بينها وبين الفكرة

العربية الألمانية ، والتي سادت بشكل واضح في الأقاليم الساحلية من سوريا . فإذا أضفنا إلى ذلك طبيعة المعركة التي كانت مصر تواصلها ضد الاحتلال البريطاني والحلفاء « منذ سنة ١٨٨٢ ، وكذلك فشل الحركة العربية الألمانية التي تحالفت مع الغربيين في الوصول إلى الإستقلال والوحدة ، لوجدنا أن إتجاه المصري كان أكثر أصالة في إعتياده على الإسلام أساساً للعروبة نفسها ، خاصة وأن التجربة قد أثبتت ذلك . وقد كان لنمو حركات الكفاح العربية الإسلامية في كل من ليبيا وشمال المغرب تأثيراً لمصر في هذا الإتجاه . ومن الطبيعي أن تتأثر مصر بهذا الاتجاه العربي الاسلامي الذي ساد كل شمال إفريقيا، وظهر واضحاً في كل بلدان المغرب العربي ، أكثر من تأثر الأقاليم السورية به ، إذ أنها كانت متصلة بهذه الأقاليم ، ورباط الوصل بينها وبين بلدان المشرق العربي . والمهم هو أن هذا الاتجاه العربي الاسلامي أظهر المعسكر العربي وكأنه يشتمل على قوتين متميزتين ، قوة دينية ، وقوة علمانية .

وكانت مسئولية مصر في الحجاز منذ زمن طويل ، والتي تتلخص في إرسال الامداد والتموين ، وإرسال المحمل ورعاية الحجاج ، دافعاً لمصر على ألا تتنازل عن مسئولياتها في الأراضي المقدسة ، وهي مسئوليات إسلامية ، رغم كونها عربية في نفس الوقت . ولقد دفع ذلك مصر إلى تسوية علاقاتها مع عبد العزيز ابن عبد الرحمن بعد عشر سنوات من حادثة المحمل ، كما أنها عملت على الاتصال بالعراق واتفقت معه . وأصبح لمصر قوتها ووزنها في الميدان العربي ، وخاصة بعد سنة ١٩٣٦ ، والتي تمكنت فيها من عقد معاهدة مع بريطانيا لتنظيم العلاقات بين البلدين ثم جاء العام التالي لسكى يشهد تخلف مصر عن الامتيازات الأجنبية ، وبدء وضع الاسس للتخلص من صندوق الدين الدولي ، وكان مجيء شاب صغير إلى العرش يحمل في أول الأمر معنى إعطاء الاستقرار اللازم للإقليم ، ولفترة طويلة،

خاصة وأنه قد ظهر من بواذر الاستقامة في أول الأمر ما يبشر بالنجاح والتوفيق وجاء توطيد العلاقات الأسرية بين القاهرة وطهران تدعيماً لمركز القصر في القاهرة ، رغم أن زواج الشاه محمد رضا من الأميرة فوزية لم يكن يحمل شروطاً سياسية . هذا في الميدان الدولي .

أما في الميدان الداخلي فقد سمحت معاهدة سنة ١٩٣٦ لمصر في البدء في أخذ مسؤولياتها ، وفي تنمية رسالتها ومثروعاتها . فبدأ الاهتمام في التزايد بالمدرسة العربية التي أصبحت كلية ، واهتمت الحكومة بزيادة عدد الضباط وحسن تدريبهم ، حتى تتمكن من طريقهم من إنشاء جيش قوى لازم للبلاد . وكان التزايد في التسليح والعمل على إنشاء جيش حديث يزيد من هيبة مصر في أعين جيرانها . وكان التعليم قد أخذ في الانتشار في مصر بشكل واضح في هذه الفترة وإن نظرة واحدة إلى عدد الطلاب في جامعة القاهرة في ذلك الوقت ليبدل بوضوح على تضاعف الدارسين ، وبالتالي على عدد القيادات العالية التي يمكنها تحمل مسؤولياتها في البلاد ، والعمل على رفع شأنها . وإذا كان الأزهر قد اعتبر ملكاً لكل الدارسين الإسلاميين ، ومن المحيط الأطلسي حتى أندونيسيا ، فإن جامعة القاهرة قد بدأت في أن تأخذ مركزها كجامعة أم في كل منطقة الشرق العربي كذلك . ومع تطلع عدد من الزملاء في الأقطار العربية إلى الدراسة العالية ، ونقص هذه الامكانيات في بلادهم ، زاد عدد من توجهوا منهم إلى القاهرة للدراسة والافادة ، ويعتبر هذا العامل الثقافي هو الأساس الأول لإعطاء الأهمية للقاهرة في كل الاقاليم العربية ، إذ أن جامعتها ستساهم بنصيب وافر في تكوين عدد من القيادات العربية إفتقرت إليها هذه البلاد . ولقد ساعد رجال هذه الجامعة في وضع الاسس الأولى للتعليم العالي في معظم الاقاليم العربية المحيطة ، وفي كل مكان ، وأسهموا بذلك في إنشاء القيادات العربية العالية ،

وحق خارج حدود مصر . كما أصبحت كتبهم مراجعاً أساسية للدراسة في الفقه والعلم والأدب والتراث .

وعلىنا أن نذكر كذلك زيادة النمو الاقتصادي والمالي في مصر في هذه الفترة ، وزيادة عملها في ميدان التصنيع ، مما ساعدها على تكوين عدد من العمال لهم خصائصهم وعقائيتهم ؛ وحتى هذا البهيم في الحياة . إن هذا النمو الواضح في الطبقة المتعلمة ، والطبقة الوسطى ؛ وفي نفس الوقت في الطبقة الكادحة في مصر ، جعل القاهرة تظهر في الميدان الثقافي والاجتماعي على أنها عاصمة الشرق العربي ؛ وجاء بعد ذلك تركيز السياسة البريطانية في القاهرة أساساً وإعترافاً بتقدم هذه المدنية على غيرها من المدن الشرقية ، وخاصة في وقت كان نفوذ بريطانيا فيه قد أصبح هو النفوذ الأول في المنطقة بأكملها .

ولقد أصبحت مصر هي المركز الرئيسي لاجتماع المؤتمرات العربية ؛ واتخاذ القرارات الهامة ، وخاصة التحررية ، إذ أن هذا النمو الثقافي والاجتماعي كان يسمح لها بمرحلة واضحة من حرية الفكر ، إفتقرت إليها كثير من البلاد العربية الأخرى في ذلك الوقت ، وخاصة في مناهضتها للاستعمار .

لقد كانت القاهرة هي المكان الذي صدرت منه الصرخات الأولى محتجة على فرنسا حين ضربت دمشق بالقنابل سنة ١٩٢٥ ، وكانت هي مركز الدفاع عن عرب ليبيا مع حركة السيد عمر المختار ، ولسنوات طويلة ، وإرتفعت منها كذلك أصوات التأييد لشارال رليف ، وأصوات الاستنكار لسياسة فرنسا البربرية في المغرب . ثم أصبحت القاهرة بعد ذلك مكان إجماع المؤتمرات ومناقشة المشكلات العربية ، وبشكل تزايد على مر الأيام .

واقعد كان لتطور المشكلة الفلسطينية ، وهر ، الافليم المجاور لمصر ، واتجاه زعامته إلى الاسلام أساساً للكفاح ضد الاستعمار ، ولربط قيادته الاسلامية بين العامل الديني والعامل العربي ، ما يقرب الكثير من أبناء فلسطين وأبناء

٣٦٨

مصر في الاتجاه ، وبالتالي في وسائل العمل . ومع نمو العامل الثماني أخذت مصر تقوم بدورها كشقيقة كبرى للتوفيق بين الاتجاهات العربية المتعددة . وأخذت المؤتمرات الطبية ، مؤتمرات المحامين العرب تجتمع فيها ابتداء من سنة ١٩٣٧ . ثم جاءت المؤتمرات الإسلامية والمؤتمر الفلسطيني لكي تدعم من هذا الاتجاه ، خاصة وأن مندوبي كل من العراق والحجاز واليمن ، والمهتمين بهذه المشكلة ، قد جاءوا إليها للاتفاق سوياً قبل الاشتراك في مؤتمر المائدة المستديرة في لندن سنة ١٩٣٩ .

وإذا كانت ظروف إعلان الحرب العالمية الثانية، ووقوع صدام بين الاتجاه الغربي والبرلماني ، والاتجاه الغربي الفاشستي ، قد أثر على القوى الموجودة في الميدان في المنطقة العربية ، إلا أنه لم يتمكن من أن ينال من أهمية القاهرة كمركز للجركات الهامة فيها. وإذا كانت كل من بغداد ودمشق وعمان والرياض تعجز بنفسها ، فإن القاهرة تعجز بها كذلك، ولكن كشقيقات أصغر منها، وإستعدت لتحمل مسئوليتها عنها وعنهم ، وخاصة في مشروعات الانتماء العربي، والتراتبط الغربي ، والوحدة العربية.

الفصل الثاني عشر

الحرب العالمية الثانية

وأولى مشروعات الوحدة العربية

لقد زادت العوامل التي تقرب بين العرب وبعضهم في الثلاثينات وضوحاً ، وخاصة مع نمو الثقافة ، وزيادة سهولة المواصلات ، وزيادة أهمية لبنان كمركز سياحة والأصطياف لعدد كبير من القادة والزعماء العرب ، ومع هذا النمو الاجتماعي والإقتصادي والثقافي المستمر ، وزيادة التقارب بين وجهات النظر العربية ، وإرتباط كثير من البلدان العربية بمعاملات صداقة وتحالف وأخوة عربية وإسلامية ، تزايدت فكرة الوحدة العربية قوة وإعتزازاً ، وتدعم موقف الحركات السياسية التي كانت تكافح من أجل الوصول إلى الإستقلال ، وبالتالي إلى الوحدة ، ولكن هذه العملية كانت تحمل في نفس الوقت نمو للقيادات العربية يتركزها في أقاليمها ومع جيرانها ، وبشكل يدفع كل منها في نمريها إلى محاولة السيطرة على رئاسة أو زعامة العالم العربي . وكان عدد من بلدان العالم العربي لا يزال يكافح للحصول على إستقلاله من الدول المستعمرة السابقة ، أو لإكمال هذا الإستقلال والوصول به إلى إستقلال فعلي . ولذلك فإن بعض الأقطار قد إتجهت إلى المعسكر المعادي لإنجلترا وفرنسا ، مادامت هاتين الدولتين قد واصلتا عملية إستغلالهما للعالم العربي ، ولذلك فإن الحرب العالمية الثانية ستعطي العرب وتين كبيرتين . تطاحتين في مواجهتهم ، وفي الوقت الذي حاولت القيادات العربية فيه تدعيم حكمها ونفوذها والتوسع فيها . وإن قصة التفاعل بين هذه لعوامل الداخلية والخارجية هي التي ستؤثر على خط سير الحركة العامة للوحدة العربية .

(١) الحرب الألمانية وتأثيرها على العرب :

لقد بدأت الحرب بهجوم ألماني سريع على بولندا. وباتساع نطاق العمليات الحربية بعد ذلك في غرب أوروبا ، وباجتياح القوة الألمانية للأراضي المنخفضة وفرنسا والنرويج . ولم يأت شهر يوليو سنة ١٩٤٠ ، حتى خرجت فرنسا من ميدان العمليات بتوقيعها على الهدنة ، وبشكل ترك بريطانيا وحدها في الميدان . وكانت فرنسا تحتفظ بنفوذ كبير في العالم العربي ، وتستخدم القوة المادية والعسكرية وميالة للاحتفاظ به ، ولذلك فإن إنهيارها قد أدى إلى زيادة أمل كثير من العناصر العربية المكافحة في سوريا ولبنان . ولكن القوات الفرنسية الموجودة في هذين الاقليمين أعلنت خضوعها لحكومة فيشي ، وعملت على الاحتفاظ بالوضع كما هي وبالقوة في هذين الاقليمين العربيين ، رغم عجزها عن استخدام القوة في بلادها نفسها . وأمام هذا التحول في ميزان القوى العالمية ظهر إنقسام في الرأي العام العربي ، بين أولئك الذين يتمنون هزيمة بريطانيا نفسها وبين أولئك الذين يخشون من إنتصار دول المحور ، ولا يمكننا هنا أن نتهم هذا الجانب أو ذلك بعمله من أجل النفوذ الغربي أو من أجل إنتصار النظام الفاشيستي ، بل نكتفي بأن كل محسكر قد حاول أن يتخذ " تكتيكاً " معيناً يصل عن طريقه إلى إستقلال بلاده في هذه الظروف ، إذ لا يمكننا أن نتصور عربياً يفضل رؤية الألمان في بلاده على رؤية الانجليز والفرنسيين ، ولا أن نتصور عربياً آخر يفضل بقاء البريطانيين والفرنسيين ، إلا إذا كانت مصالحه المادية قد ربطته بها ، ولا زالت الوثائق الخاصة بهذه الفترة غير ميسرة للدراسة . هذا علاوة على أن هذا الاتجاه يتعارض بشكل واضح مع عملية النمو الطبيعي في البنيات الاجتماعية والاقتصادية ، ولكل البلاد العربية .

لقد رأى بعض رؤساء العرب وزعمائهم أن إنتصار دول المحور قد يساعدهم

على الوصول إلى الاستقلال ، ورأى غيرهم أن إنتصار النظام الفاشيستي يمثل خطراً واضحاً على بلادهم ونظمها وبنياتها ، فتمنوا إنحسار الموجة الفاشيستية حتى يتمكنوا بإعتدال وعلى درجات من إستمرار النمو ، ولقد حدث هذا في الوقت الذي تباينت فيه الأوضاع السيامية في البلاد العربية ، خاصة وأن بعضها لم يكن قد وصل بعد إلى الاستقلال الرسمي ، مثل سوريا ولبنان وفلسطين . والمهم هو أن أحداث هذه الحرب قد أثرت على كل البلدان العربية وعلى الأوضاع السياسية الموجودة فيها .

أما بالنسبة لمصر فنلاحظ أن وزارة محمد محمود قد إستقالت في أغسطس سنة ١٩٣٩ لكى يتولى الحكم بعدها على ماهر ، وعلمنا أن نعرف بوجود قطاع هام من الرأى العام المصرى كان يتمنى هزيمة البريطانيين في ذلك الوقت ، وبعد كفاح طويل ضد مرونة السياسة البريطانية وميوعتها أمل كثير من المصريين فى مجىء الفرج بهزيمة البريطانيين أمام الألمان ، وأخذ المصريون يستمعون إلى الاذاعات الألمانية ، وإلى الدعاية الألمانية ، ويتتبعون إنتصار الألمان ، وكأنه إنتصار لمصر ، حدث ذلك في الوقت الذي إرتبطت فيه بريطانيا بمصر بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، والتي اضطرت مصر نتيجة لها إلى وضع كل إمكانياتها في خدمة الإمبراطورية التي لا تنحرب عنها الشمس . ولقد أعلنت مصر الرقابة على الصحف والانباء ، وأعلنت حالة الطوارئ ، ووضعت الموانئ والمطارات ووسائل النقل تحت تصرف حليفها . ولم يكن من مصلحة بريطانيا أن تقوم مصر بإعلان الحرب رسمياً على ألمانيا ، كما لم يكن من مصلحة مصر إعلان هذه الحرب ، نظراً لاتجاه هذا القطاع الهام من الرأى العام من ناحية ، وخوفاً من تعرض مصر لهجمات ألمانية قوية ، فأكثفت حكومة القاهرة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا ، وبمصادرة أملاك رعاياها في البلاد . واكتننا نلاحظ من ناحية أخرى أن حكومة

القاهرة قامت بتعيين الفريق عزيز على المصري رئيساً لأركان حرب الجيش، وكان معروفًا بإتجاهه الوطني المعادى لبريطانيا منذ أن كان مننشأ عاماً للقوات المصرية، ولم يحجم عن تقديم أمام الجنود، وحتى في حضور أعضاء من البعثة العسكرية البريطانية. وسلبت مصر كذلك منصب وزير الحربية اللواء محمد صالح حرب، وكان إتجاهه العربي الاسلامي قد وضح وثبت، وضد البقاء الاستعماري البريطاني في مصر منذ سنة ١٩١٥. وكانت هذه العوامل كلها تخيف بريطانيا، وخاصة في الوقت الذي إنتشرت فيه الاشاعات سوء نيات بريطانيا تجاه مصر، ومحاولتها إرغامها على إعلان الحرب، وإنتشار الأفكار الخاصة بضرورة تحديد مساحة الأراضي المزروعة قطعاً، وهر المحصول الاساسي للبلاد، والتوسع في زراعة الحبوب اللازمة لإطعام الاستراليين والهنود وجنود وسط إفريقيا وجنوبها الذين توافدوا على البلاد. ولقد رأى قطاع من الرأي العام المصري أن الموقف الدولي يسمح للبلاد بالضغط على بريطانيا حتى تصل مصر إلى تمام إستقلالها وتصفى مشكلة السودان، ولكن الحكومة المصرية رغم ذلك أوفت بتعهداتها، وأعلن على ماهر أن مصر هي حليفة بريطانيا وصديقتها، وأنها ستعمل كل ما في وسعها لمعاونتها.

ومع زيادة تطور الاحداث الدولية ودخول إيطاليا الحرب وسقوط فرنسا اضطرت مصر إلى قطع علاقتها كذلك مع إيطاليا، ولكن الشعور بتزايد بين المصريين بعدم ضرورة إتخاذ مواقف متطرفة مع بريطانيا، خاصة وأن إنتصارات الفاشستين أخذت في التزايد، ورغم أن إيطاليا كانت قد بدأت غاراتها الجوية على السلوم وعلى بعض نقاط القوات العسكرية المصرية في الصحراء الغربية فإن وزارة على ماهر قد وجدت أنه يمكن تسوية هذه المشكلات بالطرق الدبلوماسية، ثم أعلن على ماهر في مجلس النواب في ١٩ يوليو سنة ١٩٤٠ أنه قد أمر بسحب

بعض القوات المصرية وسلاح الحدود إلى مسافات قريبة حتى لا تتعرض لتوريط البلاد في حالة حرب . ورأت السفارة البريطانية في ذلك أن الحكومة المصرية لا تخضع لها تمام الخضوع ، وأدى ذلك إلى نشوء أزمة انتهت باستقالة وزارة على ماهر وبتأليف حسن صبرى باشا لوزارة جديدة في يوم ٢٣ يونيو . ولقد شرح على ماهر أمام البرلمان الخطوط العامة لهذه الأزمة وذكر أن سياسة الحكومة بالنسبة للحرب الدائرة بين بريطانيا وإيطاليا مستمدة من روح الشعب ورغباته ، ولكن البريطانيون أرادوا الاشتراك في الحرب ؛ وذلك في الوقت الذى أعلنت فيه إيطاليا أنها لا ترغب في أن تجر مصر إلى مثل هذه الحرب . وحق في هذه العملية كان من اللازم أن يرجع على ماهر إلى البرلمان ، مادام الحكم دستوريا في البلاد ، ولقد تزايدت طلبات بريطانيا على مصر وبشكل رأى فيها على ماهر أنها تؤدي إلى حالة الحرب المقرر تفاديها ، فنشأ الخلاف ، ثم قال : « وفي الوثائق الرسمية المودعة في محفوظات رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية الكثير من هذه المطالب ، ويتلخص جوهر الخلاف في التعارض بين مصلحة الدولتين ، فكل منا يعمل بما يملكه عليه الولاء والأخلاص لوطنه . وأخيراً فوجئت البلاد بطلب تغيير الحكومة ، باعتبار أنها لا تعبر عن رأى الشعب ولا عن شعور المصريين ، ولا تصدر عن مصلحة مصر ولا تعمل بروح المعاهدة ، وترتب على ذلك أن التجأ ممثل الخليفة . . إلى الوسائل المشقة التي كانت تعرفها هذه البلاد قبل أمضاء المعاهدة ، وجمع الملك رؤساء الوزراء السابقين ورئيس الشيوخ والنواب الحاليين ورؤساءهما السابقين ، ورؤساء الأحزاب المصرية ، وأتيحت لى فرصة لعرض تفاصيل الحوادث التي وقعت في الأسابيع الأخيرة ، فكان رأيهم أن عمل الخليفة تدخل في شئون مصر يمس استقلالها ، ورأوا — لاعتبارات شتى —

أن تقبل إستقالة الوزارة (١) ، .

ولقد كان الاتجاه الوحيد الذى يشجع على دخول مصر الحرب بين رؤساء الاحزاب فى ذلك الوقت هو إتجاه احمد ماهر ، والذى كان يرغب فى إنتهاز هذه الفرصة لتسليح الجيش المصرى ، وإتخاذة وسيلة فعالة بعد ذلك أمام بريطانيا ، وفى مشكلة فلسطين ، ولكن الأوضاع لم تكن تسمح للقصر ولرؤساء الاحزاب بتسليمه الوزارة فى ذلك الوقت ، وكانت حكومة لندن تفضل تولى مصطفى النحاس للحكم ، وأعلنت أسفها لعدم تسلمه الوزارة رغم أنه لم يكن من أنصار إعلان الحرب فى ذلك الوقت والمهم هو أن وزارة حسن صبرى قد أعيد تشكيلها بعد وفاته فى نوفمبر سنة ١٩٤٠ وخرجت فى شكل وزارة حسين سرى ، وحملت هذه الفترة أخبار تراجع الايطاليين داخل برقة . ولكن سرعان ما نزلت ألمانيا إلى ميدان شمال إفريقيا بالتيلىق الافريقى بتميادة روميل ، وانجدة إيطاليا وإجبار بريطانيا على التقهقر من جديد ، الدفاع عن نفسها منع خطوط الدلتا وقناة السويس . وكان هجوم الماريشال روميل سريعاً وعنيفاً فى نفس الوقت ، وحدث فى ربيع سنة ١٩٤١ وفى الوقت الذى تمكنت فيه ألمانيا من النزول إلى ميدان البلقان وإكتساح يوغوسلافيا ومهاجمة اليونان وإحتلال جزيرة كريت ، بعمليات حربية مليئة بالجرأة . لقد شعرت بريطانيا بأن موقفها قد أصبح مهدداً فى كل الشرق العربى ، وعجزت دعايتها عن أن نجد أذنا صاغية وجنودها يتقهقرون على طول الخط ، وفى الوقت الذى يصل فيه الالمان إلى مسافة ١٣٠ كم من الاسكندرية . وأخذ راديو برلين يواصل حملاته على بريطانيا ، وعلى سياستها فى تقسيم العالم العربى ، وعلى سياستها

(١) أنظر مضابط مجلس الشيوخ ، منبذلة الجلسة الرابعة والاربعين ، يوم

الاثمين ٢٤ يوليو ١٩٤٠ . ص ٩٤٧ - ٩٤٨ .

، تسليم أرض فلسطين لليهود ويصر على ضرورة العمل على إخراجها من المنطقة ، عجزت بريطانيا عن الرد على ذلك ، خاصة وأن سياستها في العالم العربي كانت عروقة ومفضوحة عند الجميع . وجاءت أحداث العراق لكي تزيد المصاعب أمام بريطانيا في العالم العربي .

وكانت حكومة العراق قد قطعت كذلك علاقاتها مع ألمانيا وألقت القبض على الألمان المقيمين فيها ووضعت أملاكهم وأموالهم تحت الحراسة . وتعاونت حكومة بغداد مع دول حلف سعد أياد لمواجهة الموقف . ولكن إتجاه الرأي العام العراقي كان يأخذ على البريطانيين والفرنسيين مواقفهم في فلسطين ، ومواقفهم في سوريا ولبنان . وحضر في ذلك الوقت إلى العراق الحاج أمين الحسيني مع وفد من المكافحين الفلسطينيين بعد أن ضيق عليه السلطات الفرنسية في سوريا لنطاق ، بعد أن قاسى من تضيق البريطانيين عليه في فلسطين وإستقالت وزارة توري سعيد وألف رشيد عالي الكيلاني وزارة جديدة في مارس سنة ١٩٤٠ . حاولت بريطانيا أن تضغط على هذه الوزارة الجديدة لإعلان الحرب على إيطاليا لكنها لم تستجبت بأن تركيا ، حليفة بريطانيا لم تقم بمثل هذه العملية ، وهي خليفة العراق في حلف سعد — أباد — وخليفة بريطانيا — منذ سنة ١٩٣٩ . تدخلت حكومة بغداد من ناحية أخرى للوصول إلى إتفاق بين الفلسطينيين وبين البريطانيين للوصول إلى تعاون بين الطرفين ، وعلى أساس الكتاب الأبيض ، بعد دخال بعض التعديلات عليه . وبناء على هذا الإتفاق أعلنت حكومة بغداد استعدادها لإعلان الحرب ، والانضمام إلى الحلفاء ، وإرسال فرقتين عسكريتين إلى الجبهة الليبية ، ولكن الحكومة البريطانية لم تصادق من ناحيتها على الإتفاق العربي البريطاني الخاص بفلسطين ، خاصة وأن ونستون تشرشل كان يعتبر دعامة من دعاة الصهيونية العالمية في فلسطين العربية ، وكان قد بدأ في عملية تسليح

اليهود في فلسطين أنفسهم ، فرفض المشروع العراقي . ومع هذا الرفض البريطاني
لجهد عربي صادق ، وفي موضوع متصل بالمسطين ، وفي وقت تزايد فيه عدد
الفلسطينيين في العراق ، مع كل ذلك أخذت بريطانيا في الضغط على العراق فكانت
الآزمة .

واقعد وقع ذلك في وقت أكدت فيه ألمانيا ضرورة منح الإستقلال لسكانها
الشعوب العربية ، وذكرت في إعلاناتها أنها تتابع تضال هذه الأمم من أجل
إستقلالها ، وأن هذه الأمم يمكنها وهي تجاهد أن تعتمد على عطف ألمانيا وتضمنه
وتدخلت بريطانيا وعن طريق الأمير عبد الله الوصي على العرش لنحطيم الوزارة
بسحب نوري السعيد من وزارة خارجيتها ، وأدت هذه العملية إلى إستقالة ثلاث
وزراء نتيجة للضغط . ورفض الوصي حل البرلمان ، كما طالب رشيد عالي الكيلاني ،
وترك بغداد إلى الديوانية فاضطر الكيلاني إلى الاستقالة . وقبل الوصي إستقالة
رشيد عالي الكيلاني ، وتألفت وزارة الفريق طه الهاشمي . ولكن هذه الحماية
لم تعجب الضباط الأحرار ، الذين رأوا فيها تدخل بريطانيا واضعاً للسيطرة على
البلاد ، فأصروا على ضرورة بقاء رشيد عالي الكيلاني في الحكم ، وتحركت قوة
بقيادة أربعة من العقلاء ، وأرغمت الهاشمي على الاستقالة ، فاضطر عبد الله
إلى الفرار إلى قاعدة الحباينة ، ومنها إلى البصرة . وتألفت حكومة الدفاع الوطني
برئاسة الكيلاني وأعلنت أنها ستبقى بتعهداتها الدولية ، وخاصة لالتزاماتها مع
بريطانيا . وفي نفس الوقت إنتخب البرلمان الشريف مشرف وصياً على العرش بدلاً
من الأمير عبد الله .

ولقد رأت بريطانيا في هذه العملية تهديداً لنفوذها في منطقة حيوية بالنسبة
لها من النواحي الاستراتيجية والنواحي الاقتصادية ، فصممت على إرسال
قوات جديدة إلى العراق ؛ ولإنشاء قاعدة كبيرة في البصرة ، وطالبت بحرية هذه

٢٧٧

القوات في الحركة صوب بقية العراق ، أو صوب فلسطين ، دون تقديم أى تفسيرات لحكومة بغداد عن ذلك . وكانت نصوص المعاهدة تصر على سحب إحدى الفرق البريطانية قبل إنزال فرقة أخرى مكانها ، وما دامت بريطانيا لم تتحدث عن سحب إحدى فرقها فلم يكن هناك داع لموافقة العراق على نزول فرقة جديدة . ولكن بريطانيا أبلغت عن مجيء فرقة يوم ١٧ أبريل ، ثم فرقة أخرى يوم ١٩ منه . ورغم تعارض ذلك مع شروط المعاهدة نزلت القوات إلى البصرة . ولكن الأوامر صدرت إلى القوات العراقية المحيطة بقاعدة الحبابية بمنع الطائرات من التحليق في الجو ، فطلبت بريطانيا سحب هذه القوات العراقية ، وإلا فإنها ستقوم بنزحها من الجو ، وهو ما حدث بالفعل يوم ٢ مايو وما تسبب في اشتباك مسلح بين القوات العراقية والبريطانية عند قاعدة الحبابية . ومع هذا الالتحام وجدت الوزارة العراقية ، كوزارة وطنية تفاهة فكرة الابتعاد عن ألمانيا في الوقت الذي تعتدى فيه القوات البريطانية على جنودها وعلماءها ، فانصلت بوزيرها المفوض في أنقرة وكلفته بإبلاغ الوزير المفوض الألماني هناك برغبتها في إعادة العلاقات بين البلدين ، ورغبتها الشديدة في معاومتها . ولقد أسرع دكتور فريتز جروبا بالاجابة بأنه سيعود حالا إلى بغداد ، رغم أن ألمانيا كانت تمنى لو تأخر هذا الصدام العراقي البريطاني قليلا ، خاصة وأنها كانت مشغولة في البحر المتوسط ، وتستعد بالنسبة لروسيا ، ولقد أثبتت هذه الحادثة أن رشيد عالي الكيلاني لم يكن عميلا لألمانيا ، بل كان يدافع عن إستقلال العراق وكرامة الجنود العراقيين ، أمام إعتداء إستعماري على بلاده .

ولقد واصلت بريطانيا سياستها فحشدت قواتها في البصرة ، ورفض السفير البريطاني الجديد كورنواليس تقديم أوراق إعتماده للوصى على العرش ، وفي الوقت الذي لم تتمكن فيه ألمانيا من إمداد العراق بالأسلحة والذخائر ، خاصة وأن

سلطات حكومة فيشي في سوريا ولبنان رفضت نزول ومرور الطائرات الألمانية فيها أو عبرها صوب العراق ، وقام البريطانيون بهجومهم من جنوب العراق ، ومن شرق الأردن ، بقوات الفيلق العربي الخاضعة للأمير عبد الله ، وفي وقت تمكنت فيه من السيطرة على موارد البترول الخاضعة في العراق ، وتمكنت بذلك من التفوق في العراق .

وكانت بريطانيا في صموبات أخرى بالنسبة لسوريا ولبنان منذ أن وقعت فرنسا على الهدنة ، وسيطرت سلطات فيشي على الموقف في هذين الإقليمين العربيين . وإذا كان كل من بيو وملتوزر قد أظهر في أول الأمر عزمها على متابعة القتال مع البريطانيين ، واتفقا على ذلك مع السلطات البريطانية في فلسطين ، إلا أنها عادة وأعلنا خضوعها لحكومة فيشي وللمارشال بيتان . وخشيت بريطانيا من إمكانية نزول قوات ألمانية في سوريا ولبنان ، وخاصة بعد مجيء لجنة رقابة ألمانية إيطالية إلى هذين الإقليمين ، للاشراف على تنفيذ شروط الهدنة مع فرنسا ، وإقامة اتصال مع هذين الإقليمين وخشيت بريطانيا من أن تتخذ ألمانيا سوريا قاعدة للزحف على آبار البترول في شمال العراق وفي إيران ، كما كانت تخشى من إزدياد النفوذ الألماني والدعاية الألمانية ضد بريطانيا في الشرق الأوسط ، خاصة وأن الألمان كانوا يصرون على جريمة البريطانيين في تسليم فلسطين إلى الصهيونيين . ولذلك فإن موقف بريطانيا في العالم العربي في صيف سنة ١٩٤١ كان موقفاً صعباً ، وفي كل ميدان .

واقعد خشيت بريطانيا من أن تقوم حركات في فلسطين تشبه تلك الحركات التي قامت في العراق ، كما خشيت من زحف العراق على سوريا ، ومن تقدم قواتها صوب فلسطين ، وبشكل يقضى على النفوذ البريطاني ، وقد يقضى على أعوانها وعملائها اليهود . وكانت بريطانيا غير مستريحة إلى الموقف في فلسطين نفسها ،

٢٢٢

و. صة بعد أن أصدر المفتى في مايو سنة ١٩٤١ منشوراً يدعو فيه العرب والمسلمين إلى الجهاد ضد الانجليز . فاضطرت بريطانيا إلى عدم سحب أى قوات من قواتها من فلسطين ورغم أن الأحوال ظهرت وكأنها هادئة في شرق الأردن بفضل ولاء أمراءها ، وتعييشه من المعونة المالية البريطانية ، فإن حكومة لندن لم تكن في وضع يسمح لها حتى بضمان استمرار الأحوال كما هي في هذا الأفليم . ذلك أن الأوامر كانت قد صدرت إلى النفي للعربي بالزحف صوب العراق ، وبقيادة عدد من الضباط البريطانيين ، وجلوب باشا ، ورغم ذلك فقد سرت روح التردد بين الجنود العرب ، وصلة عند وصولهم إلى حدود العراق . وحينما أصدر الضباط البريطانيون أمرهم إلى الجنود العرب بمواصلة الزحف رفضوا تنفيذ الأوامر ، وأداروا رشاشاتهم عليهم وتوعدوهم بالرعى ، إن لم يسمح لهم بالعودة إلى قواعدهم في شرق الأردن .

لذا علاوة على أن الأزمة الاقتصادية التي سادت الأقاليم العربية في أثناء الحرب أعادت بريطانيا مسؤوليات كبيرة ، وهددت بإظهارها بمظهر المعتدى ، وفي وقت تنجم فيه الجوارح أمام البريطانيين في النواحي العسكرية والسياسية . وكان الحصار البريطاني لسواحل سوريا ولبنان يؤثر على الأوضاع الاقتصادية فيها ، ويعمل بالآلة على تقليل الواردات ، وإرتفاع الأسعار ، وإنبهار سعر العملة . وكان قطع المواصلات بين سوريا ولبنان وبين بقية البلاد يؤثر على السوق ، ويجبر السوريين على لشراء بالذهب ، في وقت لم يتوفر لهم فيه إلا العملة الورقية . وإرتفعت أسعار الحبوب والقمح في سوريا إرتفاعاً كبيراً . وزادت الأحوال الاقتصادية سوءاً في معظم الأقاليم العربية الأخرى ، خاصة وأن تزايد عدد الجنود البريطانيين فيها ، وجهتهم إلى السلع والمواد التموينية ، وكثرة إنباقهم ، عملت على إغراق هذه الأقاليم في أزمة مالية كبيرة من العملة ، وعلى إرتفاع الأسعار نتيجة لإزدياد الطلب . ولانخفاض سعر العملة فاختفت السلع من الأسواق ، وإزدهرت السوق السوداء ، ودون أن تتمكن بريطانيا من تقديم حل عملي للمشكلة . ولقد كان هذا العامل الاقتصادي ، بالإضافة إلى العامل المعنوي وقوة الدعاية الألمانية ، تتكاتف جميعاً في وضع بريطانيا في مركز حرج ، وفي كل البلدان العربية . ولذلك فإن

بريطانيا قد اضطرت إلى بذل مجهود واضح للسيطرة على الموقف، وخاصة في تلك المنطقة التي تمر فيها قناة السويس ، والتي تشرف على مياه الخليج العربي ، مياه الهند ، والمنطقة التي تشتمل على موارد البترول في العراق وإيران ، ولا يمكن لبريطانيا مواصلة الحرب بدونها .

(٢) المجهودات البريطانية :

اضطرت بريطانيا إلى أن تقوم بمجهودات إقتصادية وإدارية وسياسية في منطقة الشرق الأدنى حتى تتمكن من مواجهة الموقف .

أما في الميدان الاقتصادي فإنها قد بدأت بإنشاء مركز تموين الشرق الأوسط ، خاصة وأن عملية النقل البحري قد اضطرت نتيجة للعمليات الحربية والهجوم على السفن في أعلى البحار ، كما أن تركيز عدد كبير من القوات المحاربة في مناطق معينة كان يتطلب مجهودات كبيرة لتزويدها بما يلزمها من قوت . وكان نشاط الطائرات والغواصات الألمانية يهدد المجهودات البريطانية في الشرق الأدنى ، وخاصة بعد أن إقتربت قواعد المحور من هذه المنطقة ، بزحفها من ليبيا ، وبإستنادها إلى كريت ، وكان على مركز التموين الجديد أن يسهل كل هذه المهمات وفي هذا الوقت الصعب ، وبشكل لا يهدد أقوات الأهالي في منطقة إحتاجت بريطانيا فيها إلى رضاهم . ولذلك فإن مركز تموين الشرق الأوسط قد بدأ منذ شهر أبريل سنة ١٩٤١ في الإشراف على إقتصاد المنطقة بأكملها ، وبشكل يضمن إستمرار المصالح البريطانية . ولقد عمل هذا المركز على تخفيف الإستيراد من خارج المنطقة ، ووضع تخطيط لتوزيع الإنتاج المحلي أو الإقليمي ، وتخطيط للتجارة اللازمة للشعوب العربية . وعمل بذلك على تخفيف الأعباء الملقاة على الساطات العسكرية ، ووفر لبريطانيا ملايين الأطنان في عمليات النقل البحري على السفن ، قامت هذه الدولة بإستغلالها لنقل المهمات والذخائر والمساود

الحربية . ومستعمد بريطانيا بعد ذلك إلى أن تجر الولايات المتحدة الأمريكية وتضمها إلى هذا المركز ، خاصة وأن أمريكا كانت لازمة للمجهود الإقتصادي في الحرب بشكل عام ، وفي منطقة الشرق الأدنى بشكل خاص ، هذا علاوة على أنها كانت تسيطر على إنتاج البترول في العربية السعودية ، وفي بلاد طويل العمر .

ولقد نجح هذا المركز في تحقيق عمليات هامة ، وعمل تنشيط التجارة بين دول الشرق الأدنى في فترة الحرب ، بعد أن كانت هذه الدول قد شاهدت ارتباط إقتصادها ومنتجاتها ، وكل منها على إنفراد ، مع إحدى الدول الأوروبية في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، ونتيجة لتقسيمها ووضع حدود بينها ، ونظم تصعب من الاتصال بين العرب وبينهم . وكان لهذا التكامل بين الإقتصاد العربي ، حتى وإن كان قد بدأ بشكل مبدئي ، أثر كبير في بدء الاعتماد على النفس ، وخاصة مع تشجيع المركز البريطاني على ذلك ، وأدى إلى بدء ظهور بعض صناعات محلية احتاجت إليها الأقاليم العربية ، وخاصة في صناعات السكر والانايب والبطاريات والزجاج والأحذية والمعلبات ، وبعض المواد الكيماوية والأدوية البسيطة .

وقام هذا المركز بعقد بعض المؤتمرات اشترك فيها عدد من ومندبي الدول العربية للتشاور فيما بينهم في الشؤون الزراعية والمالية والنقل ومكافحة الجراد وخزن الحبوب والتشريعات اللازمة لذلك . وأسهم هذا المركز في دفع دول الشرق الأدنى إلى التعاون فيما بينها ، وفي الميدان الإقتصادي ، ومحاولة وضع تخطيط لعملياتهم في هذه الفترة العصيبة من حياتهم .

وأصبح هذا المركز إبتداء من يونيو سنة ١٩٤١ خاضعاً لوزير الدولة

البريطاني المقيم في الشرق الأوسط ، وأخذت أهميته في الظهور ، في الوقت الذي تركت بريطانيا لهذا الوزير المقيم في الشرق الأوسط مسؤوليات واضحة وسمح هذا التكامل لبريطانيا بإدخال كثير من مجهودها وإهتمامها بإقتصاد كل إقليم عربي على حدة ، كما سمح لها بإشباع الاسواق المحلية من بعضها ، ودون أن تظهر عليها دلائل الازمات الاقتصادية .

هذا من الناحية الاقتصادية ، أما من الناحية السياسية فنلاحظ أن بريطانيا ستحاول النزول بأفكار سياسية جديدة إلى المنطقة ، وبأسلوب سياسي جديد ، وبشكل يزيد من نفوذها فيها ، ويضمن ولائها لها ، ويقضى على القوات المعارضة لها فيها . وكانت هذه السياسة هي سياسة تأييد فكرة التقارب بين مختلف الدول العربية في المنطقة ، وعلى أساس أن تقوم الدول العربية نفسها بهذا التقارب الذي طالما فكر العرب فيه وحلوا بالوصول إليه . وكان تقارب الدول العربية في ظروف الحرب يضمن سلامة قوات بريطانيا المحاربة في المنطقة ، ويخفف على بريطانيا أعباء الاتصال بكل دولة على حدة ، ويضمن لبريطانيا تأييد العرب لها ، مادامت قد أيدهم في الطريق الذي قد يؤدي بهم إلى الوحدة . وكان لبريطانيا أن تعتمد على هذه السياسة لكي تمحو بعض الشيء من مساوئها السابقة التي قامت بها في العالم العربي ، والتي كان لها الضلع الأكبر في تقسيمه إلى دويلات ومحاوله إظهار قوميات محلية أو إقليمية فيه .

ولقد أدلى إيدن - وزير الخارجية البريطانية - يوم ٢٩ مايو سنة ١٩٤١ ، الوقت الذي كانت فيه بريطانيا قد جمعت كل جهدها للقضاء على ثورة رشيد الكيلاني في العراق ، بتصريح مام وضح به الخطوط الأولى لهذه السياسة .
 .بداية التي كانت في صالح بريطانيا ، وكانت في صالح العرب .

« إن لهذه البلاد — بريطانيا — تقاليد طويلة من الصداقة مع العرب ، وهي صداقة أنبثتها الافعال لا مجرد الأقوال . ولنا بين العرب عدد لا يحصى من يتمنون الخير لنا ، وكذلك الحال فلم أصدقاء كثيرون هنا ، ولقد ذكرت منذ أيام في مجلس العموم أن حكومة جلالتة تعطف كثيراً على أمانى سوريا فى الاستقلال ، وأود أن أكرر ذلك الآن ، ولكنى سأذهب إلى أبعد من ذلك فأقول أن العالم العربى قد خطى خطوات عظيمة منذ التسوية التى تمت عقب الحرب الماضية ، ويرجوا كثيرون من مفكرى العرب للشعوب العربية درجة من الوحدة أكبر من تلك التى تتمتع بها الآن . وإن العرب ليتعلمون إلى الحصول على تأييدنا فى مساعيهم للوصول إلى هذا الهدف ، ولا ينبغي علينا إغفال الرد على هذا الطلب من جانب أصدقائنا . ويمدولى أنه من الطبيعى ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلدان العربية ، وكذلك الروابط السياسية أيضاً ، وحكومة جلالتة من ناحيتها سوف تبذل تأييدها التام لاية خطة تلتقى مرافقة عامة (١) . »

ويظهر من ذلك واضحاً أن بريطانيا لم تجبر العرب على السير فى هذا الطريق ، بل شرحت لهم أنها تؤيد السير فى هذا الطريق ، وكان عليهم أن يتفقهوا فيما بينهم على خطة معينة للوصول إلى هذه الاهداف حتى يتمكنوا من الحصول على تأييد بريطانيا للمشروع . حقيقة أن بريطانيا كانت فى موقف عالمى صعب ، ولم تكن الولايات المتحدة الامريكية قد دخلت الحرب إلى جانبها ، كما أن فرنسا كانت قد وقعت على الهدنة مع الالمان ، وكانت روسيا بعيدة فى ذلك الوقت عن تقديم أى معونة تذكر لبريطانيا ، خاصة وأنها لم تكن إنقلب على النازيين

(١) أنظر : جريدة التايمز عدد ٣٠ مايو سنة ١٩٤١ .

بعد ، وكان الوصول إلى مثل هذه السياسة سيساعد على ضمان صداقة العرب لبريطانيا ، وعلى أبعاد كثير من عناصر السعاية النازية عن المنطقة العربية . وخاصة بعد أن أخذت حملات راديو براين وباري أسلوباً قوياً وفاضحاً للاستعمار البريطاني في العالم العربي بشكل عام ، وفي مشكلة فلسطين بشكل خاص . وكانت بريطانيا تخشى ، بعد التجاء كل من رشيد عالي الكيلاني والحاج أمين الحسيني إلى براين ، أن تقوم ألمانيا بنشر تصريح تؤيد فيه الوحدة العربية ، فتقص الشعب من تحت أقدام بريطانيا في الشرق الأوسط . ولذلك فإن بريطانيا أقدمت على هذه السياسة حتى تدعم من موقفها ، وتسبق الألمان ، وتقوى من موقف العناصر المعتدلة في منطقة العالم العربي . وهكذا يظهر أن هدف بريطانيا من هذا التصريح كان هدفاً سياسياً وإستراتيجياً في نفس الوقت ، ويتمشى مع عملية ربط الدول الخاضعة للنفوذ البريطاني في الشرق الأوسط ببعضها ، وتسهيل عملية إتصال بريطانيا بالمجموع عن طريق الوزير البريطاني لشئون الشرق الأوسط ، وهو الذي سيحين فيه ونستون تشرشل منذ شهر يونيو الكابتن أوليفر ليتلتون ، لينخفف عن كاهل القيادة كثيراً من المهمات ، ويتفرغ للاتصال بالقوى الموازية في الاقليم ، الموازية للنفوذ البريطاني ، وخاصة الفرنسيين وامبراطور الحبشة ، ويقوم كذلك بالنظر في العمليات الخاصة بإدارة المناطق المحتلة ، والاشراف على عمليات الدعاية والتمليات الاقتصادية .

لقد كان الهدف الأول إذاً من هذا التصريح هو الوصول إلى تقارب بين الدول العربية يسهل عمليات بريطانيا في المنطقة . أما الهدف الثاني فكان هو محاولة كسب السوريين واللبنانيين إلى جانب بريطانيا وبشكل يساعد على زيادة منطقة النفوذ البريطاني من ناحية ، ويبعد فرنسا بالتالي ، ويضمن بعد ذلك عدم تهديد التمليات البريطانية في هذه المنطقة الهامة من العالم .

وكان هذا التصريح مناورة سياسية بارعة ، وترك أثراً كبيراً في نفوس كل

مرب ، ولستندت بريطانيا إليه لكي تقف إلى جانب سياسة منح سنزريا ولبنان
متقلاهما ، وإجبار الجنرال كاترو ، ممثل الجنرال ديجول وحكومة فرنسا الحرة
، شرق البحر المتوسط ، على إعلان إعتراف فرنسا باستقلال هذين البلدين العربيين .
لقد صدر هذا الإعلان الذي نشره كاترو باسم فرنسا الحرة في ٨ يونيو ، وفي
وقت الذي بدأت فيه قوات فرنسا الحرة في الهجوم على سوريا ولبنان مع بعض
قوات البريطانية للقضاء على نفوذ حكومة فيشي فيها ، وأعلن الغاء الانتداب ،
منح هذين البلدين الاستقلال والسيادة ، والحق في تأليف دول أو دولة واحدة ،
على أساس توقيع معاهدة بينهما وبين فرنسا تحدد العلاقات وتضمن في نفس الوقت
هذا الإستقلال وتلك السيادة ورغم أن فرنسا لم ترحب كثيراً بضممان بريطانيا لهذا
بلاغ ، وخشت من أن تكون هذه العملية بداية لزيادة النفوذ البريطاني في سوريا
. لبنان ، إلا أن بريطانيا لم تأبه كثيراً لها ، خاصة وأنها هي التي كانت تقدم كل
ما يلزم لفرنسا الحرة والجنرال ديجول ، وفي الميادين الاقتصادية والعسكرية .
ولكن المهم هو أن فرنسا قد رأت في هذه العملية توسعاً للنفوذ البريطاني في
شرق الأوسط . أما ألمانيا فإنها قد عملت على تذكير العرب بوعود بريطانيا
بعودها لهم في الحرب العالمية الأولى لاستغلالهم في صالحها وفي صالح اليهود .
وعلىنا أن نذكر أن هذه الدعاية الألمانية قد لقيت أذناً صاغية عند كثير من العرب ،
وخاصة بعد التجارب السابقة مع بريطانيا . وكان على العرب أن يتوقعوا اتمام
مثل هذا التقارب العربي بقيادات يعرف عنها أنها موالية لبريطانيا ، وفي الوقت
الذي يكافح فيه العرب الأحرار ضد بقاء هذا النفوذ في المنطقة . كما أن العرب
فقد دهشوا لمثل هذا التقارب في الوقت الذي كانت بريطانيا قد أسلمت فيه
فلسطين لليهود ، ودون أن يتعرض تصريح إيدن لهذه المشكلة الاساسية ، والتي
نعتبر جريمة ارتكبت في مركز العالم العربي وبشكل يسيء إلى الإنسانية . فبعلينا

أن يتوقع إذا ذرجه معينة لتجارب العرب بشكل عام مع مثل هذا التصريح .
البريطاني .

٣ - القهادات العربية وموقف مصر :-

كما أن هذه العملية كانت تستطيع اختيار قيادة معينة لاتمام العملية ، فأى قيادة عربية ستتقدم لتولى المسئوليات ، وتنجح في فرض نفسها على غيرها؟ هناك الأمير عبد الله في شرقي الأردن ، وهناك الأمير عبد الإله ، ابن الملك على السابق في الحجاز والوصى على عرش العراق ، وهما أميران هاشميين وظهر ارتباط تكوينيهما ومصالحهما ببريطانيا . ولكن هل يسهل الوصول إلى اتحاد عربي بغير الجزيرة العربية ، حتى وإن كانت سعودية؟ وهل تراجح بريطانيا إلى عبد العزيز ابن عبد الرحمن ، طويل النمر ، أكثر من ارتباطها إلى الهاشميين؟ ومن الذي يقبل من هذين المعسكرين قيادة الآخر له ، ورؤاسته على كل العرب؟ هذا علاوة على أن الأحوال كانت غير مستقرة في كل من سوريا ولبنان ، ولم يكن من السهل على هذين الإقليمين الخضوع لحكم ملكي ، ماداموا يعرفون معنى الحرية ، والديموقراطية ويتطلعون إلى الجمهورية . وهناك مصر ، مركز الحركة العربية ، وشقيقة العرب الكبرى ، التي كانت لها مشاغلهما مع هجمات إيطاليا والمحور في صحرائها النوبية ، وتطلعاتها صوب السودان . وحنقها من بقاء البريطانيين في البلاد . فهل يمكنها السير مع هذه الحركة أو مسايرتها؟

لقد كان هناك تردد في كل بلدان العالم العربي وباستثناء إمارة شرقي الأردن الذي أسرع أميرها بالإستجابة بمذكرة إلى بريطانيا في ٢ يوليو سنة ١٩٤١ طالب فيها بتحقيق وحدة أقطار سوريا الكبرى ، وبشكل يتمشى مع وحدتها الجغرافية والاقتصادية . وليس هناك ما يقال على وحدة الأقاليم السورية ؛ ولكن المراقب

سياسى لا يغيب عنه تقدم هذه القيادة الهاشمية وإنتهاز الموقف ، ونزولها إلى لميدان قبل غيرها . فبلاوة على الصالح العام هناك الخاص ، ويمكن للامير أن يصبح ملكا ، وباسم العروبة .

وكان الامير عبد الله قد أظهر منذ بعض الوقت إستعداداه للزحف على سوريا ولبنان بمساعدة البريطانيين ، لآخراج حاميات وقوات حكومة فيشى منها ، وإن كانت الحكومة البريطانية لم تشجعه على السير في هذا الإتجاه . ثم قام بعد ذلك بإرسال مذكرة أخرى بعد مرور أسبوع على المذكرة الاولى أشار فيها إلى حقوق عرب فلسطين وضرورة حصولهم على الإستقلال . ولكن الواقع أن مشروع إيدن كان يهدف المناطق الأخرى من العالم العربى ولا يهدف الربط بينها وبين فلسطين . وإذا كان الامير عبد الله قد واصل مجهوداته في هذا السبيل ، وبشأن كل الأقاليم السورية فإن بريطانيا لم تشجعه ، إذ أنه لم يكن الشخصية أو القيادة التى تتمكن من تسييل العملية على البريطانيين ، والتى يمكنها أن تقف في وجه فرنسا أو العراق أو العربية السعودية ، حتى فى حالة إستبعاد مصر عن مثل هذا التحالف العربى . ومع إلتشغال مصر بالعمليات الدائرة فى صحرائها ، وعدم وثوقها فى البريطانيين ، وبعدم وجود وزارة قوية فى الحكم ، وإلتشغال العراق بتصفية رجال رشيد على الكيلانى فيه ، وبقاء عبد العزيز بن سعود يترقب الخطط البريطانية الجديدة وينتظر المفاجآت ، وبقاء الامام يحيى فى عزلته التامة عن كل ما يحيط به ، وعن كل ما يمت إلى القرن العشرين بأية صلة ، ومع كل ذلك لم تعط هذه الدعوة البريطانية الاولى أية نتائج مباشرة ، وإن كانت قد ساعدت على سرعة تبلور الموقف فى كل من سوريا ولبنان . وإذا كانت فرنسا الحرة قد خشيت من مثل هذا المشروع ومن أطلاق البريطانيين فى كل من سوريا ولبنان ، إلا أن بريطانيا كانت محتاجة للمجهودات التى تقوم بها فرنسا

الحرّة إلى جوارها في أثناء الحرب ، وخاصة فيما يتعلق بالممتلكات والمستعمرات في إفريقيا ، ولذلك فإن بريطانيا قد طمأنّت الجنرال ديغول في هذا الاتجاه ، في الوقت الذي عمل فيه تصرّيحها على تقوية النزعة الإستقلالية والوحدوية في سوريا . وإذا كانت فرنسا قد إستندت إلى تأكيدات بريطانيا لها فإنها قد شاهدت زيادة مطالب الوطنيين تجاهها . وحينما طالب وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط حكومته في شهر سبتمبر سنة ١٩٤١ بدراسة موضوع الاتحاد بين الدول العربية ، قررت لجنة الشرق الأوسط أنه يصعب وضع برنامج محدد للاتحاد السياسي ، وأنه من الواجب قسّم مجهودات السلطات البريطانية على تسهيل التعاون الاقتصادي بين سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن ، وعلى تشجيع العلاقات الوثيقة بين الدول العربية ، ولم يكن هذا القرار يمتنّي تراجع بريطانيا فيما كانت تهدف إليه ، بل إن الظروف السياسية الخاصة بالقيادات العربية ، وخاصة بمصر ، والظروف المتعلقة بالبقاء الفرنسي في سوريا ولبنان هي التي أجبرت بريطانيا على الاكتفاء بهذا القدر ، وفي هذا الوقت .

وإذا كانت مقالات الصحف البريطانية المحبذة لهذا المشروع قد خلقت نفورا في قيادة فرنسا الحرّة ، فإن هذا النفور قد انعكس على العلاقة بين القيادة الفرنسية في سوريا ولبنان وبين الجنرال سبيرز قائد البعثة البريطانية هناك ، وبشكل قليل من التعاون الممكن بين الدولتين الاوربيتين الاستعماريّتين ، وساعد بالتالي على إزدياد قوة الحركة الوطنية فيهما . وإذا كانت بريطانيا قد إعترفت باستقلال سوريا في ٢٨ أكتوبر ، فإن الولايات المتحدة قد تباطأت في الاعتراف به وإستندت إلى أن علاقاتها لاتزال قائمة مع حكومه فيشى ؛ برئاسة بيتان ، الذي أعتبّر الجنرال ديغول متمرداً ، وفاراً من الخدمة العسكرية منذ أن قام بحركته . أما مصر والعراق فإنها قد تباطأت كذلك في الاعتراف باستقلال هذين الاقليمين ، ولكن

أساس ضرورة قيام حكومات وطنية فيها ، توافق على الشروط التي وضعت
مع الاستقلال ، وتكون في نفس الوقت ممثلة لرأى الشعب فيها . والمهم هو أن
هذه الأوضاع بعد التصريح البريطاني قد عملت على تدعيم الحركة الوطنية وبشكل
كل من سوريا ولبنان .

أما في عمان فإن الأمير عبد الله قد واصل مجهوداته ، وجمع مجلس وزرائه ،
قرروا في ٦ يناير سنة ١٩٤٢ طلب رفع الإنتداب البريطاني عن الإقليم حتى
يصل إلى مستوى البلاد العربية الأخرى ويتمكن من مواصلة السعى للوحدة مع
بلاد المجاورة ، وخاصة بعد أن صرحت بريطانيا بتأييدها لمثل هذه الوحدة
عطفها عليها . حقيقة أن هذا القرار الأردني قد ندد بمساواة الإنتداب والتحكم
فرنسي في كل من سوريا ولبنان وفي كل الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية
الإدارية ، وندد بتعيين فرنسا لرئيس الدولتين الجديدتين ، ولكنه لم يذكر أى
شيء عن مساواة الحكم البريطاني ، في إقليم عربي آخر ، أو تعيينه هو نفسه أميراً
على عباد الله الصالحين : ولقد أصر هذا القرار على أن « الوحدة السورية » هي
يطمح كل « الأردنيين » ، وطلب إلى بريطانيا أن تعمل مع حليفتها فرنسا الحرة
شكل يسهل من التناغم مع السوريين واللبنانيين على « ما تقتضيه مصالحنا المشتركة » ،
وعلى بذل كل التسهيلات في هذا السبيل لرعاية الوعود والنسبيات الرسمية التي
تأمل حكومة شرقي الأردن وأهله أن تبذل صديقتهم بريطانيا العظمى كل جهد
في سبيل تنفيذهما . لقد ظهر أن الأمير يطمح في عرش سوريا الكبرى ، ويدفع
بريطانيا دفعاً في هذا السبيل ، ويحاول إعادة جهودات قام بها المرحوم والده منذ
جيل . ولكن هل تسمح بريطانيا من جديد بتكرار مثل هذه العمليات ، وفي
وقت إنتشرت فيه المدارس والثقافة ، وأرتفع مسترى الوعي عند العرب وفي
كل مكان ؟ وهل يمكن للأمير عبد الله أن يصل إلى رأس مثل هذه الحركة ، وخاصة
مع السوريين واللبنانيين ؟

لقد كانت بريطانيا تمر بأزمة خطيرة في ذلك الوقت في العالم العربي ، خاصة وأن قوات روميل كانت قد وصلت إلى النبلين ، وتبلور جزء هام من الرأي العام المصري ضد البقاء البريطاني في البلاد . وكانت الوزارات الإدارية عاجزة عن السيطرة على الموقف . وخشيت بريطانيا على موقعها في مصر فأخذت في إتهام الحكومة المصرية بعدم مساهمتها لها ، وكان الرأي العام المصري يضيق على هذه الوزارات من جانب آخر ، ويتمهما بالتقصير في إعانة ضحايا النارات الجوية على الاسكندرية واسعافهم . واضطر رئيس الوزراء المصري إلى أن يصرح بأنه يأمل في أن تفهم ألمانيا وإيطاليا بأن مصر دولة غير محايدة . ولكن بعض النواب طالب الحكومة بأن تعلن أن مصر بلداً مفتوحاً . وكان هذا يعني ضرورة خروج الاسطول البريطاني من الاسكندرية ، حتى لا يقوم الألمان بتعطيمها ، أو يقوم البريطانيون بنسف الميناء فيها ، كعملية من العمليات الحربية . ومنعاً للأعداء من الاستفادة منه وفي هذا الوقت سارت بعض المظاهرات في الشوارع تنادى : « إلى الأمام يارومل » . فراد حلق السلطات البريطانية في مصر وزاد ضغطها على الوزارة من ناحية أخرى . وأدى ذلك ببريطانيا إلى أن تتدخل في الازمة الوزارية التالية ، والتي رفض فيها مصطفى النحاس الاشتراك في وزارة إئتلافية ، وإلى أن تطالب إلى القصر تكليف مصطفى النحاس بتشكيل وزارة وفدية . لقد كانت حياة الامبراطورية البريطانية مهددة ، فاضطرت إلى إستخدام كل وسائلها من ضغط وتهديد وإرسال الدبابات لمحاصرة القصر الملكي ، وارغام فاروق على قبول وزارة وفدية ، حتى وإن كان ذلك يعتبر ضربة قوية لاكبر رأس في مصر في ذلك الوقت . حدث ذلك في ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وضمنت به بريطانيا تسليم الحكم إلى أكبر حزب سياسي موجود في مصر ، وأكبر من يتمتع بتأييد سياسي شعبي ، حتى وإن آتهم بفرض عبادة الشخصية ، وفرض

٣٩١

ديكتاتورية الأغلبية ، وبالتغاضي عن الاستثناءات . وكان تشكيل هذه الوزارة الوفدية مع مصطفى النحاس يمكن بريطانيا من حرية العمل التامة في مصر ، ويسمح لها بأن تواصل مجهودها في عملياتها الحربية ، وكذلك في الميدان السياسي ، وفي كل الإقليم العربي . ورغم كل نقد يوجه إلى حكم الوفد في ذلك الوقت في مصر فإن مقارنته من الناحية السياسية ، وباستناده إلى قاعدة شعبية كبيرة ، مقارنته بأي قيادة أو زعامة سياسية في الشرق العربي كان غير ذات موضوع ، وكان يصعب على أي زعيم حزب عربي في ذلك الوقت أن يقف إلى جواره . هذا علاوة أن مصر في هذه المرحلة لم تكن لها أية أطماع في زعامة العالم العربي ، بل كانت ظروف نموها الطبيعية ، وفي الميادين الاقتصادية والثقافية هي التي تؤهلها للقيام بدور الشقيقة الكبرى لبلدان العالم العربي ، وأن تعمل على التوفيق بين وجهات نظرهم ، وعلى تزويدهم بالنصح والرعاية ، وحتى في مشروع الاتحاد العربي . ولذلك فإن المشروعات التالية والتي ستجىء من بغداد ومن عمان ، والخاصة بالهلال الخصيب ، وبسوريا الكبرى ، ستعتبر مراحل مؤقتة ، ودون كبير نتيجة إيجابية ، في سبيل الوحدة العربية ، وإلى أن تقوم مصر باستشاراتها من أجل التوفيق بين إمكانيات العرب وأهدافهم المشروعة .

الفصل الثالث عشر

محاولات الهاشميين

قبل أن نقوم بحكومة القاهرة باستشاراتها من أجل الوصول إلى معرفة جهات نظر العرب في شأن الوحدة العربية أو الاتحاد الممكن بين دول العرب لهرت مشروعات خاصة بهذه الوحدة في كل من بغداد ثم عمان . والملاحظ هو أن هاتين العاصمتين كانتا تخضعان لنفوذ بريطاني واضح ، كما أن الأسرة الحاكمة فيهما كانت واحدة . ولقد تقدم كل من نوري السعيد من بغداد ، والأمير عبد الله من عمان بهذه المشروعات ، وتقدمتا بها إلى بريطانيا العظمى . ويمضى هذا لتصرف لمثل هذه المحاولات لونا سياسياً خاصاً يتعارض مع فكرة إستقلال الدول العربية وتتمام سيادتها وظهرت من هذه المشروعات الرغبة في كسب بريطانيا إلى جانبها ، كما ظهر فيها ميل هذه القيادات إلى توسيع ملكها وحكمها ، وفي توافق مع توسع النفوذ البريطاني في المنطقة ، وخاصة بعد الصدمات أصابت فرنسا . فهل كان في وسع مثل هذه المشروعات أن تتحقق ؟ وما هو موقف كل من بريطانيا والعرب تجاه هذه القيادات التي تحاول تغيير المعركة العامة وتحويلها إلى معارك خاصة وشخصية ؟

(١) مشروع الهلال الخصيب :

يُعتبر مشروع الهلال الخصيب مشروعاً من تلك التي حاولت الوصول إلى وحدة أو إتحاد البلاد العربية في أثناء فترة الحرب العالمية الثانية . وهو مشروع قد صاغه بصيغة واضحة . نوري السعيد الذي رجع إلى حكم العراق كرئيس للوزراء

في شهر أكتوبر سنة ١٩٤١ . ونورى السعيد معروف في الأوساط البريطانية بأنه معتدل ، ومعروف في الأوساط العربية بأنه من اكبر أصدقاء بريطانيا في الاقليم . وكان نوري السعيد قد شارك في حكم العراق لمدة سنوات طويلة ويدل ذلك على رضاه البريطانيين عنه ، كما يدل على رضاه الملوك الهاشميين عنه كذلك . ولم يكن نوري السعيد هو أول من فكر في بغداد في ضرورة الوصول إلى وحدة البلاد العربية أو اتحادها ، بل كان هناك فيصل الأول ، ملك سوريا الأول ، وملك العراق والذي حاول أن يقوم بمجهود في هذا السبيل لم يكتب له النجاح . وكان كثير من الوطنيين العراقيين يرغبون جاهدين في إمكانية قيام وحدة أو اتحاد مع سوريا ، وخاصة في وقت الازمات التي تعرض لها هذا الاقليم العربي تحت حكم الفرنسيين . ولكن مشروع الهلال الخصيب الذي قدمه نوري السعيد كان يمتاز عنها بأنه مشروع عملي ، وقدمه بشكل رسمي وهو رئيس الوزراء ، وظهر بلون خاص مادام قد قدمه لبريطانيا .

وكانت الاوضاع في سوريا قد بدت وكأنها قد تغيرت بعد أن قضى على سلطات حكومة فيشى فيها واضطر كاترو ممثل الجنرال ديغول إلى أن يوافق على مبدأ استقلال سوريا ولبنان ، وإن كان قد تحدث في نفس الوقت عن ضرورة ارتباطها بفرنسا بمعاهدة تعقد فيما بعد . لقد ظهر أن سوريا ولبنان قد وصلا بالفعل إلى مرحلة الاستقلال دون تقييدهما بمعاهدة تشبه المعاهدة العراقية البريطانية سنة ١٩٣٠ أو المعاهدة المصرية البريطانية سنة ١٩٣٦ . ولقد رفض الوطنيون السوريون الارتباط مع فرنسا بأية معاهدة تشبه هاتين المعاهدتين السابقتين ، وأصرروا على موقفهم ، وظهروا على أنهم أحرار ويمكنهم الوصول إلى مستوى من الحرية والاستقلال يتفوق على ذلك المستوى الذي وصلت إليه كل من العراق ومصر . ورغم ذلك فإن نوري السعيد يبدأ في هذه الفترة للعمليات الأولى لمشروعه الهلال الخصيب .

٣٩٥

ولقد زار نوري السعيد القاهرة في أوائل سنة ١٩٤٢ وتحدث مع كيزي وزير الدولة البريطانية لشئون الشرق الأوسط وتباحث معه في أمر مستقبل البلاد العربية ، مستنداً في ذلك إلى التصريحات التي كان إيدن قد أدلى بها في مجلس العموم البريطاني من ناحية ، وإلى أن بريطانيا هي التي كانت تنفرد بتصريف شئون الشرق العربي من ناحية أخرى ، وخاصة بعد سقوط فرنسا ، ولذلك فإن عبء تحقيق أمانى البلاد العربية في الاستقلال والوحدة كان يقع عليها تجاه أصدقائها العرب ولقد أضحى وزير الدولة البريطاني بوضع مذكرة عن الموضوع تمثل وجهات نظره فيه ، وتشتمل على توصياته ، وبصفته رئيس حكومة حليفة لبريطانيا ، وبصفته كذلك خبيراً في شئون العالم العربي ، وكانت هذه هي بداية ميلاد مشروع الهلال الخصيب .

ولقد زار نوري السعيد القاهرة في شهر ديسمبر سنة ١٩٤٢ ورافقه في هذه الزيارة الأمير عبد الله الوصي على العرش في العراق . وتقابل في هذه المرة مع مصطفى النحاس . وما لا شك فيه أن نوري السعيد قد استعرض الموقف العام في البلاد العربية مع رئيس الوزراء المصرية ، خاصة وأن تصريح إيدن كان يجذب قيسام مشروع ديلقي قبولا عاماً من الدول العربية ، وكان تجاهل مصر قبل وضعه لمشروعه يعتبر نقصاً في هذا المشروع ، ويبعد بينه وبين الخطوط العامة التي أعلنت بريطانيا استعدادها للموافقة على المشروع التي يشتمل عليها . ولكن الوثائق التاريخية نافضة حتى الآن ولا توفي غليل المؤرخ عن مضمون هذه الزيارة . كما أن أصحاب الوصي على عرش العراق كان يحمل في نفس الوقت معنى خاصاً ، إذ أنه كان من الممكن ترشيحه لأحد المناصب العربية الجديدة التي تنتج عن مثل هذا المشروع الوحيد . أو الاستفادة بوالده ، الملك علي بن الحسين ، ملك الحجاز سابقاً في مثل هذا المشروع ، وخاصة بالنسبة لعرش

٣٩٤

سوريا ، في حالة رفض العرب إمتداد حكم أخيه الأمير عبد الله ، أمير شرقي الأردن على هذه البلاد .

ولقد وضع نوري السعيد مشروعه عن الهلال الخصيب بمجرد عودته إلى بغداد . وكان قد صرح في القاهرة بأن الوحدة العربية هي أمنية من أمنيات العرب ، وصرح بأنه لا يستطيع التصريح بالزمان الذي ستم فيه أو بالطريقة التي ستم طبقا لها ، ولكن المهم بالنسبة لآلية هو أن يستعد الجميع لمثل هذه الإمكانية ، وبكل ما لديهم من قوة أعلن ذلك ثم عاد إلى بغداد لكي يعلن الحرب على دولتي المحور في ١٦ يناير سنة ١٩٤٣ . وصحب ذلك نشر عدد من مقالات الصحف التي أيدت إعلان الحرب ، وشرحت صعوبة بقاء العرب بمعادين عن النزاع العالمي ، وضرورة العمل من أجل إرضاء أمانتهم القومية والوصول إلى الإستقلال .

ولقد بعث نوري السعيد بمذكرة إلى كيزي ، أرسلها إليه مع رسالة شخصية ، شرح له فيها أخطار الصهيونية على العالم العربي وأخطار استجابته بريطانيا لمطالب اليهود بإنشاء دولة لهم في فلسطين . ولقد أشار نوري السعيد إلى إزدیاد الدعاية الصهيونية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، وحذر هاتين الدولتين من إظهار العطف على هذه الحركة الصهيونية ، وطالب حكومتيهما بضرورة إصدار تصريح بشأن مستقبل العربية التي كانت فيما مضى أجزاء وأقاليم في الدولة العثمانية . ودعا نوري السعيد هاتين الدولتين إلى التمسك بالسياسة التي نص عليها الكتاب الأبيض في سنة ١٩٣٩ ، وكان يرى إمكان ضمان مستقبل الوطن القومي اليهودي على وضعه الراهن في فلسطين ، وذلك مع قيام حكم شبه ذاتي يتطور في المستقبل في نطاق سوريا الكبرى وجامعة عربية . وطلب إلى

بريطانيا البدء في دراسة هذه المشروعات التي تهتم العالم العربي ومستقبله ، خاصة وأن استمرار تأييد بريطانيا وأمريكا لليهود كان يقوى نزعة العرب للعمل ضد هاتين الدولتين ، ويعطى للمحور إمكانيات كبيرة للعمل على إثارة المشكلات بين بريطانيا والعرب .

أما المذكرة فقد بدأها ببيان موجز للاحداث العامة في العالم العربي في فترة الأربع والعشرين سنة السابقة ، وما منحته بريطانيا من وعود وعهود للعرب . وشرح أن العراق يشترك مع جيرانه في رغبته في ضرورة تحقيق فكرة الوحدة العربية ، وإن كان الوصول إلى هذه الغاية يتطلب وصول كل إقليم إلى مرحلة الاستقلال التي تسمح له باختيار شكل الوحدة أو الاتحاد الذي يضمن مصالح الجميع . ومرة جديدة عاد نوري السعيد إلى ذكر الجيف والظلم الذي وقع على العرب في فلسطين ، والذين كانوا يكونون حتى ذلك الوقت ثلثي سكان الاقليم ، واستعرض الوثائق التي تثبت حقوق العرب ، وتأثير سياسة بريطانيا في فلسطين على علاقاتها مع بقية الدول العربية .

ولقد أصر نوري السعيد على المنافع المتبادلة التي تعود على كل من العرب وحلفائهم في حالة قيام اتحاد بين الدول العربية الصغيرة ، ورأى أن ارضاء الحقوق والآمال السياسية المشروعة للعرب ستساعد على عودة السلم ، وبشكل يؤدي خدمات جليلة للحلفاء في فترة الحرب العصبية . وأشار إلى أخطار بقاء دول صغيرة في المنطقة ، خاصة وأنها دول صغيرة ، في الوقت الذي يسير فيه الاتجاه نحو تجميع مثل هذه الدول في إتحادات اقليمية حتى يمكنها أن تدافع عن نفسها . ورأى أن فكره الوحدة بين أقاليم العالم العربي ستسمح لحلفائهم من الدول الكبرى بمطالبتهم بالقيام بمساهمة أكبر في خدماتهم الدفاعية . ولذلك فإن تطور الأوضاع

العالمية تملئ على العرب وعلى حلفائهم ضرورة الانصراف عن فكرة الاحتفاظ بدول تسمى سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن . وما دامت فرنسا قد وافقت - بتصرّيات عديدة - على إستقلال سوريا ولبنان ، كما أن إنجلترا لا تمنع في إستقلال العرب ووحدتهم أو اتحادهم فإن ذلك يسمح بالإعتراف بحق العرب الطبيعي في سوريا التاريخية لكي يتعاونوا في إنشاء دولة اتحادية ، أو يجتمعوا سوريا في جامعة اقليمية . هذا علاوة على أن بلاد العالم العربي تكون جماعة واحدة من حيث اللغة والثقافة والاقتصاد :

ولقد نصّح نوري السعيد في مشروعه بعردة فلسطين إلى مكانها الطبيعي كجزء من سوريا التاريخية حتى يسهل إنشاء دولة متحدة أو اتحادية بين كل من سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن . ورأى أن هذه النتيجة ستبعد خوف العرب من التوسع اليهودي ، كما أنها ستساعد اليهود المقيمين في فلسطين على الشعور بطمأنينة أكبر ، ويمكن ان اقتضى الأمر أن يمنح اقليم فلسطين قدراً أكبر من الحكم الذاتي المحلي حتى يساعد على الوصول إلى مثل هذه النتيجة . ونلاحظ هنا أن نوري السعيد قد لوح بالفائدة التي تعود على اليهود حتى يصل إلى تحقيق مشروعه . ولقد إنتقل بعد ذلك إلى مسألة الامكانيات الاقتصادية وأظهر فوائد التعاون بين البلاد العربية داخل نطاق هذا الاتحاد المقبل ، وذكر أن اكتشاف البترول وإستغلاله في العراق يتطلب إيجاد مخرج له على سواحل البحر المتوسط ، كما أن فلسطين تحتاج إلى أسواق لمنتجاتها الصناعية النامية ، وإلى بترول يأتيناها من الداخل . والمهم هو أن نوري السعيد عند تحدّثه عن التاريخية قد تحدّث عنها كأقليم قائم بذاته . أما بالنسبة للبلاد الأخرى مثل مصر والمملكة العربية السعودية فيذكر نوري السعيد أنه رغم تقارب دول شبه الجزيرة العربية مع العراق في عناصر اللغة والعادات والدين إلا أن اقتصادياتها مختلفة ،

وأما بالنسبة لمصر فبرى نوري السعيد أن تعداد سكانها يزيد كثيراً عن تعداد سكان دول الهلال الخصيب ، ورأى أن لها مشكلاتها الخاصة بها في السودان وغيره . وكان نوري السعيد قد حاول بذلك إبعاد كل من المملكة العربية السعودية ومصر عن مشروعه في الخطوة الأولى منه ، وإن كان قد رجح انضمامها إلى المشروع فيما بعد ، وبعد أن تنجح الوحدة بين العراق وسوريا التاريخية .

ولقد طلب نوري السعيد في نهاية مذكرته أن تصدر الأمم المتحدة تصريحاً يشمل على توحيد سوريا ولبنان وشرق الأردن في دولة واحدة ، وعلى أساس إقرار أهالي هذه الدول أنفسهم لنظام الحكم الجديد ، سواء أكان ملكياً أو جمهورياً ، وأن تقوم جامعة عربية تنضم إليها كل من العراق وسوريا بصفة مبدئية ، ويمكن أن تنضم إليها الدول العربية الأخرى متى شاءت . وأقترح أن يكون لهذه الجامعة مجلس دائم يعين أعضاؤه الدول الأعضاء ، ويرأسه أحد حكام الدول الذين يختارون بطريقة تتفق عايمها الحكومات المسؤولة فيما بينها . أما عن اختصاصات مجلس الجامعة فقد رأى نوري السعيد ضرورة تكفله بشئون الدفاع والشئون الخارجية والمواصلات والجمارك والنقد ومسألة حماية الأقليات . وإقترح نوري السعيد منح اليهود في فلسطين نظام حكم شبه ذاتي ، ويكون لهم الحق في إدارة أقاليمهم في المدن والريف ، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والشرطة ، مع خضوعهم لاشراف الدولة السورية . وأقترح أن تكون القدس مدينة مشتركة . يدخل إليها للحج والعبادة جميع مهتقي الديانات السماوية ، وتشرف عليها لجنة مؤلفة من ممثلي الأديان الثلاثة ، أما بالنسبة للبنان فيمكن منح أهله نظاماً خاصاً مثل ذلك النظام الذي تمتعوا به في أواخر عهد الحكم العثماني ، إذا طالبوا بذلك ، ويمكن للدول أن تضمن لهم مثل هذه الوضعية .

واقعد ظهر المشروع من أول وهلة على أنه يمثل إغراماً كبيراً لبريطانيا



التي سترى به إجتمع خمسة دول عربية بمعاونتها لإنشاء إتحاد أفريقي أو جامعة عربية ، في مفرق الطرق العالمية . وبدأ المشروع على أنه هام في أوقات الحرب ومن النواحي الاستراتيجية مثل أهميته الإقتصادية الواضحة . كما أنه كان فرصة فريدة للتخلص من مشكلة الوطن القوي لليهود ، والتي عجزت بريطانيا بعدة مقيدتها لها عن أن تجد حلا سليما يرضى جميع الأطراف المعنية ، ويرضى مصالحها في هذا الإقليم . كما أن هذا المشروع كان يعنى امتداد النفوذ البريطاني على كل من سوريا ولبنان ، وإكبالا لجمهوريات بريطانيا ضد سلطات حكومة فيشي في هذين الإقليمين . لكن علينا أن نذكر من ناحية أخرى أن هذا المشروع كان لا يضمن لبريطانيا السيطرة على كل الشرق الأدنى ، خاصة وأنه قد ترك كل من المملكة العربية السعودية ومصر خارج نطاقه . ولم يكن من السهل على السعوديين أن يروا إمتداد سيطرة الهاشميين وإنشائهم لدولة واحدة أو متحدة إلى الشمال من ملكتهم . كما كان من الصعب على المارونيين في لبنان الخضوع لهذا الحكم الممتد من الداخل ، وكان معنى التلويح بمثل هذا المشروع هو زيادة إرتقاء المارونيين في أحضان الفرنسيين . وأخيراً وليس آخراً فلم يكن هناك كثير من بين السوريين الذين يوافقون على الخضوع لنظام ملكي وهم الجمهوريون الأصلاء . لذلك إن هذا المشروع قد ظهر وله فوائد كثيرة لكل من الهاشميين والبريطانيين ، ولكنه في نفس الوقت تناسى الرأي العام ورأى الحكام في كل من مصر والسعودية ، كما تناسى إتحاء السوريين واللبنانيين . أما بالنسبة لفلسطين ومحاولته إيجاد حل لمشكلتها فقد كان أبعاده إهمال الخوف عن الفلسطينيين واليهود بادماجهم في كل سوريا يحمل أخطار جديدة وكثيرة أمام العرب ، خاصة وأنه سيسمح للحركة الصهيونية بالعمل في ميدان واسع والسيطرة على إقتصاديات سوريا بأكملها ، وخاصة إذا ما أيدهم الرأسمالية في كل من أوروبا وأمريكا . فتعاضى هنا على عامل

نفساني هو الخوف ، وتصل إلى حل سياسي ، هو الادمج والتخلص من تضارب
الوعد وقرارات اللجان المتتالية والكتب البيضاء ، ولكننا نفتح سوريا بأكملها ،
سوريا التاريخية ، على مصراعها ، أما النشاط اليهودي . والمهم هو أن هذا
المشروع يمثل مرحلة معينة في تاريخ الوحدة العربية ، ويمثل كذلك نقطة إنقسام
واضحة في الرأي بين القيادات العربية الموجودة في ذلك الوقت وتنافسها فيما بينها
للوصول إلى توسيع حكمها ، وزيادة إمتيازاتها . فهل كان لمثل هذا المشروع أن
يلقى قبول العرب الآخرين ويلقى قبول بريطانيا كذلك ؟ لقد قدم نوري السعيد
نسخاً من هذه المذكرة إلى زعماء العرب وبصفتهم الشخصية ، ثم قام بعد ذلك
بنشر هذه المذكرة في كتاب أزرق صدر في بغداد في سنة ١٩٤٣ . ولكن نوري
السعيد لم يكن بمفرده في الميدان العربي ، وحتى بريطانيا التي التجأ إليها لم تكن
ترغب في الوصول إلى وحدة جزئية في العالم العربي تساعد على زيادة التنافس بين
القيادات ، مع الرياض ومع القاهرة ، ودون أن تتمكن من أداء الغرض منها
حتى مساعدة بريطانيا وحتى في حالة التنافس البريطاني الفرنسي في العالم العربي في
ذلك الوقت فقد كان على كل من هاتين الدولتين الاستعاريتين أن تحسب حساب
الأخرى .

(١) موقف بريطانيا وفرنسا .

لقد وجدت بريطانيا في هذا الوقت أن أسهمها قد أخذت في الارتفاع في
العالم بشكل عام ، وفي منطقة الشرق الأدنى العربي بشكل خاص ذلك أن بريطانيا
كانت قد تمكنت من وقف الزحف الألماني وأبعدت هذا الخطر الكبير عن منطقة
تقودها في العالم العربي ، كما أخذت قوات الحلفاء في الانتقال من نصر إلى نصر .
وشعر العرب بذلك . وشعروا بصعوبة لعبهم على هذا العطاء بين الغربيين

ودول المحور . كما شعر العرب في نفس الوقت بتزايد الاخطار الصهيونية في فلسطين ، وزيادة قوة اليهود فيها نتيجة لمعونة بريطانيا لهم ، ولتكوينهم فرق عسكرية مشتركة مع البريطانيين في الحرب . ولكن كان يصعب على العرب الاتجاه إلى فرنسا لتخريف بريطانيا مثلاً . خاصة وأن القوات الفرنسية لاتزال موجودة في سوريا ولبنان . وساعدت كل هذه العوامل على أن تزيد من إرتفاع قيمة اسهم البريطانيين في العالم العربي . ولكن هل كان معنى ذلك أن توافق بريطانيا على مشروع الهلال الخصيب الذي تقدم به نوري السعيد ؟ أو بمعنى آخر هل كان مثل هذا المشروع يتضمن مصالح بريطانيا أكثر من غيره ؟ .

لقد كانت فكرة الوحدة العربية المبينة على أساس وصول كل الاقاليم العربية إلى إستقلالها موجودة في عقول كل القادة والزعماء العرب وفي قلوب الشعب . وإذا كان رجل الدولة يفكر في ذلك الوقت في هذه المسألة على نطاق الأوضاع الدولية ، ورجل الاقتصاد يفكر فيها داخل حدود التكامل بين الأسواق ومصادر المواد الأولية ، والجندي يفكر فيها كضرورة لتطور الأوضاع الاستراتيجية في العالم ، فإن رجل الشعب العربي كان يدين بها لكل هذه العوامل مضافاً إليها عوامل معنوية ومنطقية ، ولا تقبل نقاش ولا جدل ، فلم يكن دور بريطانيا إذا في هذه العملية إلا رسم الخطوط العامة لسياسة معينة يمكن لبريطانيا الاستفادة منها في وقت معين وفي أوضاع معينة .

ولكن بعد تصريح ليندن الأول إضطر هذا الوزير البريطاني إلى تقديم تصريح ثان في ٢٤ فبراير ١٩٤٣ عن عطف بريطانيا على أمان العرب الخاصة بالوحدة والاتحاد . ولقد أصدره في وقت ثبتت فيه دعائم السياسة البريطانية في العالم العربي على ركائز قوية . وبعد أن كان تصريحه الأول قد صدر وقت لم

يمكن فيه مصطفى النحاس قد وصل إلى الحكم بعد في مصر ، وكانت الأوضاع في العراق غير مستقرة بالنسبة للعلاقات مع بريطانيا ، كما كانت سوريا ولبنان لا تزال تحت سيطرة الحكومة المهادنة للامان — جاء التصريح الثاني في وقت تدعم فيه مركز بريطانيا في كل الاقليم ، وإبتعد عنها فيه نفوذ أعداء بريطانيا .

ولقد توجه أحد اعضاء مجلس العموم البريطاني بسؤال إلى إيدن عما إذا كانت الحكومة البريطانية قد قامت بأية مجهودات لزيادة وتنمية التعاون بين البلاد العربية تمهيداً لاقامة إتحاد بينها ، واجاب إيدن . « إن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية ، ولكن من الواضح أن الخطوة الاولى لتحقيق أى مشروع يجب أن تأتي من العرب أنفسهم ، والذي اعرفه أنه لم يوضع حتى الآن مثل هذا المشروع الذي ينال إستحساناً عاماً . »

لقد كان معنى ذلك أن وزارة الخارجية البريطانية لم تنظر إلى مشروع الهلال الخصيب الذي تقدم به نوري السعيد على أنه كفيل لتحقيق الهدف الذي وضع من أجله ، لا بين العرب وبعضهم ولكن حتى بين العرب في مجموعهم وبين بريطانيا . كان معنى ذلك أن بريطانيا رغم تأييدها للحكم الهاشمي في العراق ، والحكم الهاشمي في شرقي الاردن كانت لا تزال تحب بفرض هذا الحكم وحده على سوريا ولبنان ، أو فرضه ومده على فلسطين . حقيقة أن بريطانيا كانت قد أيدت هاتين القيادتين الهاشميتين في كل من بغداد وعمان ، ولكنها كانت تشعر بأن العرب ينظرون إلى إمارة شرقي الاردن على انها ولاية على التخوم ، تنفق عليها بريطانيا لكي تحرس لها الصحراء التي تفضل فلسطين عن رجال ابن سعود .

ولم يكن في وسع مثل هذه القيادة أن تتولى أمر اقاليم تتفوق عليها في النواحي الثقافية وتزيد أهميتها بكثير عن أهمية الاقليم الذي تحكمه . وحقيقة ثانية هي أن بريطانيا هي التي دعمت حكم الهاشميين في بغداد ، وساعدت على نشأة دولة العراق الحديثة ، وربطت بين مصالحيها ومصالح هذه المملكة الهاشمية . ولكن بريطانيا كانت قد شعرت بأن دعائم هذه المملكة كانت غير مدعومة في بغداد نفسها ، ودلت حركة رشيد على الكيلاني على أن العملية ليست مجرد قيادة تولى امور عباد الله . الصالحين ، وخاصة في وقت نما فيه الوعي القومي واشتد فيه مساعد العروبة في كل مكان . فلم يكن من مصلحة بريطانيا ، رغم صلاتها الوثيقة بالهاشميين فرض حكمهم على مناطق جديدة ، وبشكل يتعارض مع طبيعة الاشياء في سوريا ولبنان ، ويتعارض معها في وسط الجزيرة العربية ، كما يتعارض مع مصر التي أصبحت مركز العالم العربي وقلبه النابض ، ويصعب على أي حركة وحدوية عربية أن تتجادل عشرين مليوناً من المصريين في وادي النيل في ذلك الوقت . لذلك فان بريطانيا قد صرحت على لسان وزير خارجيتها بأنه لم يوضع حتى ذلك الوقت أي مشروع ينال إستحساناً عاماً .

والمهم هو ان هذا التصريح في لندن كان مناسبة فريدة أمام العرب ، وفي ذلك الوقت الذي صعب عليهم فيه التعامل إلا مع بريطانيا ، لكي يبدأوا في التحدث عن الفكره ومناقشتها على صفحات الجرائد ، فخرج المشروع بذلك من نطاق المذكرات التي تقدم لوزارة الخارجية البريطانية إلى نطاق الرأي العام العربي . ويعتبر ذلك نقلة هامة في تاريخ مشروعات الوحدة العربية . وناقش العرب اسمه وإمكانياته ووسائل تحقيقه والشكل العام الذي يمكن ان يتخذه . وظهرت المقالات في الجرائد العربية وخاصة في مصر وفي سوريا حول هذا الموضوع . وشارك في كتابتها كثير من رجال العرب والمهتمين بالمشكلات .

العربية . كما بدأت التصريحات في الظهور في مجلس النواب في القاهرة وفي المؤتمرات ، واصبحت القضية ملكا للعرب أجمعين . ولقد كانت بعض هذه التصريحات من جانب العرب تهدف الوصول إلى ضمان تأييد بريطانيا لعرب حتى تتم هذه الوحدة، وعلى الأقل في الميدان الدبلوماسي ، خاصة وان الحكومات التي كانت السلطات الفرنسية قد عينتها في كل من دمشق وبيروت كانت لا تمثل الرأي العام فيها ، وكان من الضروري إيجاد تضامن بين العرب والبريطانيين لإرغام الفرنسيين على التقليل من ضغطهم على أبناء هذين الاقليمين العربيين ، وكانت بعض التصريحات الأخرى تهدف الوصول إلى عدم تأييد بريطانيا للحركة الصهيونية للاطلاع اليهودية في فلسطين . ولكن المهم هو أن كل هذه التصريحات والمقالات دلت على إتجاه جديد في الرأي العام العربي ومهدت للنزول بالتالي إلى ميدان العمليات الايجابية .

وإذا كانت بريطانيا بتصريح إيدن قد نظرت إلى مشروع نوري السعيد الخاص بالهلل الخصب وعلى أنه لم ينل إستحساناً عاماً ، فإن الموقف الخاص بفرنسا من هذا المشروع كان يختلف عن موقف البريطانيين بعض الاختلاف .

لقد كانت فرنسا تخشى من إشترك أبناء سوريا ولبنان مع إخوانهم في للعروبة وجيرانهم في العالم العربي في مؤتمرات تناقش فيها المشكلات القومية . وكانت تسير على سياسة التفرقة بين أبناء هذين الاقليمين وأبناء بقية الاقاليم العربية ، بل أكثر من ذلك على سياسة التفرقة بين السوريين وأنفسهم ، واللبنانيين وبعضهم ، وحتى داخل الحدود الإدارية التي وضعها لهم ، وإستندت في ذلك إلى عوامل دينية وعنصرية وإقتصادية إلى آخر ذلك . ولذلك فإن موقفها

من فكرة الوحدة العربية كان موقفاً معادياً صريحاً ، إذ أنها فكرة تتعارض مع سياستها المرسومة في العالم العربي كل التعارض . ولكن ، هل كان في وسع فرنسا ان تعلن عداها لفكرة الوحدة العربية بشكل واضح صريح في ذلك الوقت ؟ ولا زال نفوذها مزعزعا وخوفها واضحا من بريطانيا التي تسير في مصالحها الاماني القومية للعرب ؟ .

كانت السلطات الفرنسية في سوريا ولبنان تخشى من نفوذ مكتب القمح البريطاني ، وتخشى كذلك من نفوذ وسيطرة الجنرال سبيرز ، فكان عليها أن تسيّر بحذر في معاملاتها مع السوريين واللبنانيين وخاصة بعد التصريح الثاني الذي أصدره إيدن في ٣٤ فبراير سنة ١٩٤٣ .

لقد أرسل الجنرال كاترو برقية إلى الجنرال ديغول في ٨ مارس سنة ١٩٤٣ بشأن المعاهدة المقترحة بين فرنسا وكل من سوريا ولبنان . وإقترح ممثل فرنسا الحرة في شرق البحر المتوسط أن تستخدم فرنسا العامل الهاماني الذي يربط اللبنانيين بفرنسا ، وغريزة خوف اللبنانيين على أنفسهم من أن يعضوا في دولة عربية كبيرة ، وتستند كذلك إلى الغزوة اللبنانية المحلية لكي تعتمد على تدعيم العلاقات بين اللبنانيين والفرنسيين ، وعلى أساس ضمان فرنسا لسلامة دولة لبنان المقبلة . لإقترح كاترو ذلك بالنسبة للبنان وعلى أساس أن تبقى هذه الدولة موالية لفرنسا ومدخل لها مستمر إلى منطقة العالم العربي . أما بالنسبة لسوريا فلقد أشار كاترو إلى ضرورة تلويح فرنسا للسوريين بالآخطار الخارجية ، وخاصة الآخطار التركية من الشمال ، والصهيونية من الجنوب ، حتى تبقى سوريا على علاقات ود مستمرة مع فرنسا وتناسى في هذا الموقف أن فرنسا قد اعطت لواء الاسكندر ونة إلى تركيا ، ووافقت على إنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين . والمهم هو أنه

الجنرال كاترو كان يخشى من ذلك التيار الذي يدفع السوريين نحو البريطانيين مع مشروعات الوحدة والاتحاد العربية . ولذلك فإنه قد نصح حكومته الحرة بالألا تظهر عداً أ لمثل هذا المشروع بل تصر على ضرورة تدعيم أو أصر اللغة والنقافة والاقتصاد التي توحد بين البلاد العربية ، ولكن على فرنسا في نفس الوقت أن تشير إلى أن مثل هذا الاتحاد أو تلك الوحدة العربية يجب أن يكون لسوريا فيها دور القائد الموجه ، ولأسباب تاريخية وثقافية وجغرافية ، وأن تشير إلى أهمية دمشق التي يجب أن تكون مركز مثل هذه الحركة . ولقد كان يهدف أن يضرب القيادة الهاشمية في بغداد بقيادة عربية سورية في دمشق . وصرح لحكومته بأنه لكي يدعم هذا التفوق السوري تجاه البلدان العربية الموالية لإنجلترا فإنه سيجعل أن سوريا محتاجة لتأييد فرنسا ومساندتها . ولقد نظر إلى أن الارتباط بين سوريا وفرنسا بمهادنة جديدة لن يمثل عقبة أمام مشروعات الاتحاد العربية ، تلك المشروعات التي يجب عليها أن تخدم إستقلال كل الدول المشتركة فيه . وهكذا ظهرت السياسة الفرنسية في العالم العربي وعلى أنها تحاول الإحتفاظ بلبنان خارج نطاق هذه الوحدة وتسعى في نفس الوقت إلى نقل الزعامة أو مركز القيادة من بغداد إلى دمشق ، وعلى أساس إحتفاظ فرنسا بنفوذ مؤيد لدولة سوريا العربية ، وكذلك على أساس إحتفاظ كل دولة عربية بإستقلالها التام .

وهكذا نجد أن موقف كل من بريطانيا وفرنسا تجاه مشروع الإللال الخصب الذي تقدم به نوري السعيد لم يكن مشجعاً له ، في نفس الوقت الذي لم يؤيده فيه بقية العرب في الأقاليم الأخرى ، ورغم أن أمير شرق الأردن إمتاز هذه الفرصة للتقدم بمشروع آخر مماثل لمشروع بغداد . وإن كان يهدف سوريا كخطوة أولى يصل منها إلى كل الللال الخصب .

(٢) مشروع سوريا الكبرى :

تقدم الأمير عبد الله بمذكرة إلى الحكومة البريطانية بشأن حل المسألة السورية بوجه خاص والمسألة العربية بوجه عام . وإستند في ذلك إلى إجتماع عقده عدد من المكافئين القدماء في يومى ٥ ، ٦ مارس سنة ١٩٤٣ في عمان ، وتشاوروا فيه حول موقف فرنسا في كل من سوريا ولبنان وتباطىء السلطات الفرنسية في تنفيذ وعودها التى قطعتها على نفسها والخاصة بإستقلال هذين الإقليمين العربيين . ذلك أن سلطات فرنسا الحرة كانت لاتزال تستأثر بالسلطة ، وكان الدستور لا يزال معطلا ، والحالة الفعلية في البلاد هى حالة الإبتدأب السافر . ولقد اجمع رأى هذا الإجتماع على ضرورة الإحتفال بذكرى ٨ مارس والمطالبة بتحقيق الأمانى القومية والى تتمثل في الإستقلال التام وفي الوحدة . ولقد كتبوا مذكرة بهذا المعنى رفعوها إلى الأمير عبد الله ، وإستند إليها الأمير في وضع مشروعه الخاص بسوريا الكبرى .

ولقد بدأت مذكرة الأمير للحكومة البريطانية مستنده إلى وعود بريطانيا السابقة للعرب ، وإلى عجز الحكومة الفرنسية عن القيام بمهمتها في سوريا ولبنان ، تلك الوكالة التى حصلت عليها من جمعية الأمم ، كما إستندت إلى تمتع سوريا بإستقلال ودستور شرعيين ، وإستندت أخيراً إلى تصريحات إيدن في مجلس العموم البريطانى . وبناء على كل ذلك رأى الأمير ان يتقدم بمشروعين لتسهيل مهمة الديموقراطيات في الشرق الأدنى ، وإعادة توثيق روابط الصداقة التقليدية بين العرب والبريطانيين ، وضمان الإستقرار في البلاد العربية التى تحررت منذ الحرب العالمية الاولى . ولقد نشر هذا المشروع بعد ذلك بكامله في كتاب أبيض اردنى ، وبمشروعيته .

أما المشروع الأول فهو مشروع الوحدة السورية ، أو الدولة السورية

الموحدة ، ويشتمل على ضرورة الاعتراف باستقلال الدولة السورية الموحدة ، وهي التي سيشتمل على كل من سوريا الشمالية وشرق الأردن ولبنان وفلسطين . ونص هذا المشروع على إقامة إدارة خاصة في لبنان القديم ، وكذلك في فلسطين ، وذلك لحفظ حقوق الأقلية اليهودية وإلغاء وعد بلفور ، أو تفسيره بطريقة جديدة تزيل مخاوف العرب والمسلمين . وإستعمل هذا المشروع على دعوة سمو الأمير لتولى رئاسة الدولة السورية الموحدة ، إستناداً إلى ماضيه المجيد ، وخدماته للعرب والعروبة . كما إشتمل على ضرورة تكوين إتحاد عربي تعاهدى ، أو فيدرالى ، يتشكل من كل من سوريا والعراق ، وهي بلاد الهلال الخصيب . وأخيراً فإن هذا المشروع كان يترك الباب مفتوحاً ، بعد ذلك ، لدخول أى دولة عربية أخرى ترغب فى الانضمام إلى هذا المجموع .

أما المشروع الثانى فهو مشروع الدولة السورية الاتحادية ، ويمكن تنفيذه فى حالة رفض المشروع الأول . ويشتمل المشروع على ضرورة قيام دولة إتحادية مركزية فى سوريا الطبيعية تضم كذلك حكومات شرق الأردن وسوريا الشمالية ولبنان وفلسطين ، وعلى أن تكون عاصمتها دمشق ، وعلى أن يعين الأمير عبد الله كذلك رئيساً لها . أما فى حالة تراجع لبنان عن الإنضمام إلى مثل هذه الدولة الاتحادية المركزية لسبب أو لآخر فن الواجب على لبنان فى هذه الحالة أن تعيد إلى سوريا كل الأراضى السورية التى ألحقت بها دون رغبة من السكان ، وعلى أساس إستخدام الاستفتاء فى هذه العملية . ولقد إشتراط هذا المشروع فى إنضمام فلسطين إلى الإتحاد السورى ، وبالتالى إلى الإتحاد العربى العام ، أن تقوم فيها حكومة وطنية دستورية ، وأن يبقى العمل فيها مؤقتاً طبقاً لسياسة الكتاب الأبيض ، وإلى أن تقوم بريطانيا بتقديم تفسير جديد لوعده بلفور والمستقبل العرب واليهود . وطالب هذا المشروع بأن يكون هذا التفسير

البريطاني الجديد هادفاً إلى إزالة مخاوف العرب والمسلمين ، ومؤكداً لحقوق العرب فلسطين في النواحي السياسية والقومية ، وفي وطنهم الذي توارثوه عن آبائهم وأجدادهم، وأن يشتمل كذلك على أمر وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين. ولقد اقترح هذا المشروع إعطاء نظام إدارة لامركزية لليهود في المناطق ذات الاكثريّة اليهودية ، وإقترح قيام تعاون إقتصادي بين المواطنين العرب في كل هذا الاتحاد العربي وبين اليهود، وذلك في حالة قبول اليهود وقف الهجرة والإكتفاء بعملية الإدارة اللامركزية في بعض مناطق فلسطين . وهددت المذكرة بأنه في حالة رفض بريطانيا حل المشكلة الفلسطينية على هذا الأساس فإن فلسطين ستظل خارج نطاق الاتحاد السوري ، ويظل العرب تبعاً لذلك غير معترفين بشريعة الوضع القائم في فلسطين ، وظلوا يواصلون مطالبتهم الخاصة بإلغاء وعد بلفور، وفي تسميم العلاقة العامة بين العرب وبريطانيا .

ولقد أشار كثير من الكتاب إلى أن الكتاب الأبيض الأردني الذي نشر هذا المشروع قد نشره «متوراً» ، ولم يذكر فقرات هامة أصراً على عدم وجودها في المشروع الأصلي أكثر من مسئول ، وهي الفقرات الخاصة بضرورة صيانة المصالح البريطانية والأجنبية في المنطقة التي ستشتمل على سوريا الكبرى وعلى الاتحاد العربي . بل لقد ذهب بعض الكتاب إلى أكثر من ذلك وأشاروا إلى المكان الفعلي لهذه الامتيازات التي تعطى لبريطانيا وللأجانب في نص المشروع الأصلي ، وبالنسبة لبقية الفقرات . والمهم هو أن هذا الاتجاه يحدد أن الأمير عبد الله قد نص في مذكرته على ضرورة صيانة المصالح البريطانية والأجنبية في الدولة السورية المتحدة بمعاودة تشبه المعاهدة المصرية الإنجليز سنة ١٩٣٦ ، والمعاهدة العراقية البريطانية سنة ١٩٣٠ (١) .

(١) أنظر كتاب : الدبلوماسية العراقية والاتحاد العربي ؛ لجلال الأورقة - إلى بنداد : ١٩٤٤ ، ص ٢٢١-٢٢٩ - عن أحمد طرايين : الوحدة العربية ص ٢٦ ، ٢٧ .

ولقد إختتم الأمير عبد الله مشروعه بذكر إتفاق العرب جميعا على أمانيتهم
فى تلخيص فى الاستقلال التام والوحده ، وذلك بدليل تقديم رئيس الوزراء
هراقى لمشروع سابق منذ بضعة أشهر إلى وزير الدولة البريطانى المقيم فى الشرق
لأوسط ، وهو مشروع يتفق تماما مع ما يراه الأمير ومع ما يطالب به . والمهم
هو أن الحكومه الأردنية قد طالبت حليفها بريطانيا ، صديقه العرب ، أن تغير
رأيا ومطالبها العناية التى تشترك فيها مع العراق وسوريا .

ولم يكن هناك أى تضارب فى الشكل العام بين مشروع نوري السعيد الخاص
بالهلال الخصيب ومشروع الأمير عبد الله الخاص بسوريا الكبرى . ولكن علينا
أن نذكر أن مشروع الهلال الخصيب قد ترك بعض التفاصيل السكى تحمل فيما بعد ،
وخاصة تلك التى تتعلق بنظام الحكم وتعيين رئيس معين لمثل هذا الإتحاد ،
وكذلك مسألة الاقضية السورية الأربعة التى كانت فرنسا قد ضمتها إلى لبنان بعد
نزول قواتها إلى هذا الاقليم ، والتى حاول الأمير عبد الله إتخاذها سلاحا مسلطا
على لبنان فى حالة رفضه التجارب مع مشروعه الواحدى أو الاتحادى كما أن
مشروع الهلال الخصيب لم يدخل فى تفاصيل العلاقة المقبلة بين هذا الإتحاد وبين
بريطانيا ، فى الوقت الذى حدد فيه مشروع سوريا الكبرى هذه العلاقة ، وربطها
بمعاداة العراق سنة ١٩٣٠ والمعاهدة المصرية سنة ١٩٣٦ .

ولا شك أن مثل هذا المشروع كان يجذب تجاوبا خاصا فى بعض الدوائر
البريطانية التى كانت ترى منه نفوذا عن طريقه على كل سوريا وعلى لبنان فى حاله
تجاوبها معه . كما أن هذا المشروع كان يجذب تجاوبا لدى الدوائر الصهيونية المعتدلة ،
خاصة وأنه كان سيعضن لهم نظام إدارة لامركزية فى بعض المناطق من فلسطين ،
ويفتح أمامهم فى نفس الوقت ميدان العمل على مصراعيه فى شرق الأردن وفى سوريا
وحتى فى العراق ، وتحت تاج الأمير الأردنى .

ولكن هل كان في وسع بريطانيا أن ترحب بمثل هذا المشروع رغم أنه كان يذهب لبنان من ناحية ، ولا تضمن بريطانيا قبول السوريين الجمهوريين لرأس متوجة عليهم ، وفي الوقت الذي لا تضمن فيه موقف كل من الرياض والقاهرة تجاه المشروع ؟ لقد وجدت بريطانيا أن مشروع نوري السعيد نفسه لا يجد قبولا عند بقية الدول العربية ، رغم صدوره من بغداد ، عاصمة العباسيين وعاصمة الرافدين ، واستناده إلى أما يبلغ تعدادها ما يزيد على خمسة ملايين من الألف نفس ، فما بالك بهذا المشروع الذي يأتي من عمان ، ومن أمير عرف بأنه يحتاج إلى بريطانيا في ميزانيته إلى حد كبير ، ويضع قوات فيلقه العربي في خدمة الامبراطورية البريطانية ، ولا يصل عدد سكان دولته وأمارته إلى ثلاثة أرباع مليون نسمة ؟ إذا كانت بريطانيا قد صرحت على لسان إيدي بأنه لم يصل إلى عليها حتى ذلك الوقت إن العرب قد توصلوا إلى وضع مشروع للوحدة يلبي لاستحسانا عاما من العرب ، وذلك بالنسبة لمشروع نوري السعيد الخاص بالهلال الخصيب . فإن هذا التصريح ينطبق كذلك على مشروع سوريا الكبرى الذي تقدم به الأمير . ويمكننا اعتبار أن موقف بريطانيا الرسمي تجاه هذا المشروع هو الانتظار لرؤية نتيجة المساعي التي يبذلها زعماء العرب وقادتهم في كل إقليم ، وللوصول إلى مشروع يمكن أن يكتب له النجاح ، خاصة وأنه كان يصعب تجاهل كل مع المملكة العربية السعودية ومصر في مثل هذا الموضوع .

(٤) فشل المشروع :

تكانت كل هذه العوامل في أبعاد المشروعات العراقية والمشروعات الأردنية أو في فشلها . ولم يكن معنى ذلك فشل خطة العمل نحو الاتحاد أو الوحدة بين البلاد العربية ، بل أن فشل هذه المشروعات الهاشمية كان يستتبع ظهور جهودات أخرى في ميدان العمليات تكون لها إمكانيات أكبر من أجل النجاح .

والواقع أن الحكومة المصرية هي التي ستأخذ على عاتقها هذه المهمة الجديدة، وتقوم بها دون أن تفكر في أطماع أو نفوذ معين بين أخواتها العرب . وكانت المقومات التي اجتمعت لمصر على مر السنوات الأخيرة ، سواء من حيث نمو المجتمع نفسه، أو إزدياد أهميتها في العالم العربي ، هي التي ترشح مصر للقيام بدور التوفيق بين وجهات النظر العربية ، والوصول إلى مشروع يرضى عنه الجميع .

ولقد صرح محمد صبرى أبو علم ، وزير العدل المصرى ، وعلى لسان مصطفى النحاس ، أمام مجلس الشيوخ في القاهرة في ٣٠ مارس سنة ١٩٤٣ مجيباً على سؤالين بشأن موقف الحكومة من تصريح لايدن الخاص بإنشاء اتحاد عربى ، وبشأن حقيقة دعوة الحكومات العربية وزعماء العرب لعقد مؤتمر عام في القاهرة ، ببيان يعبر عن خط سير حكومة القاهرة في هذه المسألة. لقد صرح بأن رئيس الحكومة يهتم منذ فترة بأحوال الأمم العربية ، وضرورة مساعدتها على تحقيق أمانيتها القومية ، والتي تتلخص في الحرية والاستقلال ، وشرح الخطوات التي اتخذتها حكومة القاهرة لكي تدعم الحكم الشعبى الصحيح في هذه الأقاليم. وصرح بأن التفكير مستمر منذ تصريح لايدن وأن الطريقة المثلى للوصول إلى أمانى العرب هي ترك هذا الموضوع للحكومات العربية الرسمية . وشرح رئيس الحكومة المصرية — على لسان وزير العدل — ضرورة المبادرة باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل ، خطوات تبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية ، كل على حدة ، وذلك كأساس لبذل الجهود للتوفيق والتقريب بين آرائها ، ما أمكن ذلك ، والتمهيد بعد ذلك لدعوتهم إلى مصر سوياً، حتى يتمكنوا من السير صوب الوحدة العربية. وفي حالة نجاح هذه الخطة فإنه سيعقد في مصر مؤتمراً ، وبرئاسة رئيس الحكومة المصرية ؛ ولا كمال بحث الموضوع . واتخاذ القرارات اللازمة .

وقد شرح هذا البيان إستقبال رئيس الحكومة المصرية في يوم ١٧ مارس ؛

أى منذ أيام ، لتحسين العسكرى وزير داخلية العراق ، وجميل المدفعى رئيس الوزراء السابق فى هذا الاقليم ، وأنه قد شرح لهم خطته وبدأ فى تنفيذها، وذلك بتحميل تحسين العسكرى دعوة رسمية إلى نورى السعيد رئيس وزراء العراق لمعرفة وجهات النظر العراقية فى الموضوع ، ومن كل زواياها سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، وخصوصاً من الناحية السياسية . وكانت حكومة القاهرة قد قررت بعد ذلك أن تتجه نحو تقديم الدعوة للحكومات العربية المختلفة ، ومعرفة وجهات نظرها . وإذا كانت هذه المباحثات التمهيدية ، أو المشاورات مستحتمل ما يبشر بالنجاح ؛ فستقوم حكومة القاهرة بعد ذلك بالدعوة لعقد مؤتمر عربى فى مصر .

وهكذا يظهر أن مصطفى النحاس قد اقترض سلفاً قيادة مصر لهذه الحركة ؛ وتركيزها فى القاهرة ، واتخاذ نفسه عاملاً أساسياً فى الوصول إلى تهيئة الجو العربى اللازم لها ، ولكن مصطفى النحاس قد استند فى ذلك إلى عوامل فعلية موجودة فى الميدان ، وتتعلق بعلاقات القرى الاقليمية وقيادات بعضها من ناحية ، وعلاقتها كذلك مع الدول العظمى خارج حدود الوطن العربى . وإذا كان بعض خصوم مصطفى النحاس قد ربطوا بين هذا الموقف وبين وصوله الأخير إلى رئاسة الوزراء مع حادثة ٤ فبراير سنة ١٩٤٣ فإن أحداً لا يمكن إنكار موقفه من مشكلة فلسطين ومشكلات سوريا ولبنان ، علاوة على أن موقف مصر من هذه المشكلات كان لا يهدف طمعاً وزيادة نفوذ فى أى من الاقليم العربية .

ونلاحظ كذلك أن هذا التصريح قد حدد البدء بالتشاور مع العراق ، ولاشك أن الدور الذى قام به نورى السعيد مع مشروع الهلال الخصيب كان يتطلب من مصطفى النحاس البدء بالتشاور معه لمعرفة كل وسائله وأهدافه، ومعرفة إمكانية موافقة الآخرين عليها، وبشكل يساعده على دراسة الموضوع منذ البداية .

وعليّنا أن نذكر أن مصطفى النحاس قد ذكر أن هذه المشاورات ستكون مع الدول العربية المستقلة . لقد استبعد بذلك عرب فلسطين ، وعرب المغرب العربي ، ولكن بما لا شك فيه أنه هدف بذلك الوصول إلى قرارات سليمة يمكن للأبناء هذه الأقاليم تنفيذها ، ودون تدخل من الدول ذات المصالح والتفوذ في الأقاليم ، وبشكل يثبىء قوة مدعمة في العالم العربي يمكنها الوقوف إلى جانب الأقاليم الأخرى حتى تحصل على استقلالها وتنضم إلى المجموع .

ولم تكن المهمة التي حاول النحاس أن يقوم بها سهلة أو هينة ، وخاصة نتيجة لاختلاف الاتجاهات زعماء العرب ورؤسائهم وملوكهم وأمرائهم ، وكل ذلك نتيجة لطبيعة تكوينهم ، واختلاف مصالحهم في نفس المنطقة التي يحاولون أن يصلوا بها إلى الوحدة أو الاتحاد .

ولقد زار مصطفى النحاس فلسطين لمساعدة أمبوج ، هو الأسبوع الثاني من شهر يونيو سنة ١٩٤٣ ، وقابل خلال هذه الرحلة عددا كبيرا من الرجال الوطنيين العرب من كل من سوريا وفلسطين . ولاشك أن هذه الرحلة كانت لدراسة القوي على الطبيعة ، وقبل البدء في عمليات المشاورات الرسمية . وأثبت مصطفى النحاس بذلك أن عملية الاستطلاع تبدأ من ذلك الأقليم العربي الذي كان يواجه أكبر خطر عرفه إقليم في التاريخ الحديث والمعاصر ، وكانت هذه الزيارة تدعيا للروح العربية والوطنية لرجال فلسطين ، وأمام تزايد الاخطار الصهيونية في بلادهم . بل لقد كانت هذه الزيارة بمثابة تحذير الدول المؤيدة للصهيونية ، إذ أن معناها هو اهتمام العرب الأول بمشكلة فلسطين ، ومحاولة حلها بطريقة عربية ، وربما استخدام وسائل العرب أجمعين في مثل هذه العملية .

ولاشك أن مصطفى النحاس قد عاد من هذه الرحلة بحصيلة هامة ، وخاصة فيما يتعلق بعلاقات العرب وبعضهم في هذا الأقليم والأقليم المجاورة ، وموقف

العرب من مشروعات الهلال الخصب وسوريا الكبرى، والأمير عبد الله ونوري.. السعيد والأمير عبد الله . حقيقة أن الموقف في فلسطين لم يكن يبشر في ذلك . الوقت بكبير أمل في توحيد صفوف العرب ، وفي الوقت الذي تزايدت فيه أطماع الهاشميين من عمان وبغداد في فلسطين نفسها ، ولقد كان الأمير عبد الله في أثناء هذه الزيارة قد ذهب إلى ميناء العقبة ، فاتصل من هناك بمصطفى النحاس ودعاه إلى زيارة عمان إذ كانت أقامته ممتدة إلى حين عودة الأمير. ولكن مصطفى النحاس اعتذر عن هذه الزيارة بضيق الوقت . ولا شك أن مصطفى النحاس كان قد بدأ بذلك عمليات جس النبض الأساسية للبدء في المشاورات، واستطلاع الرأي العام العربي عن هذه المشكلة وعن الاخطار التي تواجهها من الداخل ، في نفس الوقت الذي كان يعلم فيه الاخطار الخارجية المحيطة بكل الاقاليم . وكان تقرير بدء المشاورات مع العراق بشكل رسمي يسمح له بعد ذلك بتخطيط المشاورات العراقية التي كانت تسعى للحصول على مصالح شخصية أو أمرورية في الاقاليم ، كما أن اعتذاره عن زيارة عمان كان عاملا يثبت أنه لا يستجيب بسهولة لتلك القيادات - التي نصبتها بريطانيا موالية لها في المنطقة . وهكذا بدأت عملية التقارب العربي في شكل مشاورات مع الدول العربية.. الواحدة بعد الاخرى لتقرر الطريق اللازم اتخاذه للوصول إلى خير العرب .

الفصل الرابع عشر

مشاورات الوحدة

لقد بدأت المشاورات من أجل الوحدة العربية منذ شهر يوليو سنة ١٩٤٣ . وبدأت بالعراق ، كما ذكرنا ، لكي تستمر بعد ذلك مع ممثلي أمانة شرق الأردن ، وهما قوتان هاشميتان كانتا قد تقدمتا بمشروعات خاصة من أجل الوحدة العربية في شكل الهلال الخصيب وسوريا الكبرى . وتعتبر هذه المشاورات مع هاتين الدولتين مرحلة خاصة إذ أنها كانت مع دولتين هاشميتين . ثم بدأت بعد ذلك المشاورات مع المملكة العربية السعودية ، وسارت على خطوط واضحة متميزة عن الخطوط السابقة مع كل من العراق وشرق الأردن . وتلى ذلك مشاورات مع سوريا ثم مع لبنان وخاصة بعد انتصار الجبهة الوطنية فيهما . وأخيرا جاء دور المشاورات مع اليمن . وكانت هذه المشاورات تشمل مراحل مختلفة ، وكانت القوى التي تتشاور فيما بينها مصالح معينة في أقاليمها ، ولها آمنيات معينة أو مخاوف واضحة من تغير الأوضاع ، أو تغير توازن القوى في المنطقة بطريقة أو بأخرى . فما هو لب المباحثات مع كل مجموعة وكل قوة ؟ وكيف يمكن لمصطفى النحاس أن يوفق بين الجميع ، رغم أنهم جميعاً من العرب ؟ .

(١) المشاورات مع الهاشميين :

لقد بدأت المشاورات مع الهاشميين بجلسات مباحثات عقدها مصطفى النحاس مع نوري السعيد ، رئيس وزراء العراق في ذلك الوقت لدرس مشروع التعاون اللازم للوصول إلى تلك الوحدة العربية ، والتي ستضم البلاد العربية المستقلة . ولقد عقدت أربع جلسات مع رئيس الوزراء العراقي بحثت فيها موضوعات

التعاون في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية .
 وشرح نوري السعيد في هذه الجلسات أن وسيلة التعاون تتلخص في ضرورة إيجاد اتحاد بين البلاد العربية يأخذ شكل حكومة مركزية ، ولكن هذا الشكل غير ممكن للتنفيذ في المرحلة الحالية ، وخاصة أمام الصعوبات الخارجية وظروف البلاد العربية نفسها ومشكلاتها الداخلية وما بينها من تناوت في نواحي التنمية الاقتصادية والارتفاع على السلم الثقافي . ولذلك فإن نوري السعيد كان يتعمد بصعوبة إنشاء حكومة مركزية واحدة للجميع . إذا فالوحدة غير ممكنة ، يصرح بذلك من كان قد تقدم بمشروعات لبريطانيا لتوحيد البلاد العربية . ولهذا فلتقتصر المباحثات على إمكانية الاتحاد ، مادامت الوحدة عزيزة المنال .

ولقد رأى نوري السعيد إمكان قيام تعاون بين البلاد العربية المستقلة في كل من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، ويمكن لمثل هذا التعاون أن يأخذ شكلا من شكلين : الأول هو تكوين اتحاد له سلطة تنفيذية ويكون له جمعية تمثل فيها كل الدول العربية الداخلة في هذا الاتحاد بنسبة عدد سكانها ونسبة ميزانياتها ، وحسب ما ينفق عليه الجميع . أما رئيس هذا الاتحاد فيمكن أن ينتخب أو يعين كذلك وفقا للنظام الذي يلقى قبولا من العرب ، ويكون لهذا الاتحاد لجنة تنفيذية لقراراتها قوة ملزمة على جميع الدول الداخلة في الاتحاد . وفي هذه الحالة يجب على جميع الدول الداخلة في الاتحاد أن تلتزم بتنفيذ جميع القرارات التي تتخذها اللجنة التنفيذية ، حتى ولو كانت مخالفة للرأي مندوبيها في هذه اللجنة ، ويستتبع ذلك بطبيعة الحال من ناحية القانون الدولي تنازل كل دولة من الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها التامة .

أما الشكل الثاني فهو يتلخص في تكرين اتحاد دون أى سلطة تنفيذية ، وفي

هذه الحالة لا تكون قراراته ملزمة إلا لمن يقبلها من الأعضاء . وفي هذه الحالة ترتبط القرارات بالسلطة التنفيذية في كل اقليم عربي أكثر من ارتباطها بالمجموع ، ولذلك فليس هناك داع للتمييز بين الدول المشتركة طبعا لعدد سكانها أو لقيمة ميزانياتها ، بل يمثل الجميع في هذا المجلس بنسبة متساوية بين الدول الأعضاء .

لقد كان الشكل الأول يمثل نوعا من الاتحاد ذا السلطة التنفيذية ، أما الشكل الثاني فقد كان يشتمل على التعاون دون أى إلزام . ورأى مصطفى النحاس أن الشكل الثاني يقرب في شكله من نظام جامعة الاتحاد الأمريكية الموجودة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين دول أمريكا الوسطى والجنوبية ، وإن كان يتفوق عليه بالنزول إلى ميدان التعاون السياسى ، فى الوقت الذى يقتصر فيه عمل الجامعة الأمريكية على الميادين الاقتصادية . وعلى أى حال أن العملية لم تكن أكثر من مجرد مشاورات. ولذلك فإن مصطفى النحاس لم يعطى أى تفضيل لآى وجهة نظر ، بل كان عليه أن يستمر فى مشاوراته، حتى يحصل على اتجاه القوى التى يعينها الأمر . فانتهت المشاورات مع العراق لكى تبدأ مع الدولة الهاشمية الثانية وهى شرق الأردن .

وبدأت المشاورات فى ٢٨ أغسطس بين مصطفى النحاس وتوفيق أبو الهدى رئيس وزراء شرق الأردن ، واستعرض مصطفى النحاس لأبى الهدى المخلص مباحثاته مع نورى السعيد ، وأوجه التعاون التى يمكن للعر ب أن يبدأوا بها . وكانت ميادين هذا التعاون تشتمل على الميدان السياسى بما يتضمنه من شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية ومسألة حماية الاقليات ، وعلى الميدان الاقتصادى فيما يتضمنه من شؤون العملة والمواصلات والجسارك والتعاون التجارى ، وعلى الميدان الثقافى والاجتماعى بما يشتمل عليه من تعليم وعلاقات ثقافية وضرورة التقريب بين ثقبتن الدول العربية المختلفة .

لقد كان النحاس يهدف الوصول إلى مرحلة معينة من التعاون بين البلاحة العربية المستقلة ، والإكتفاء بها في هذا الوقت ، وسأل أبا الهدى عما يراه من إمكانيات لتعاون شرق الأردن مع غيره من البلاد العربية في هذه الميادين . ولكن أبا الهدى لم يكن مستعداً لكي يساير هذا التكتيك في المشاورات ، إذ أنه كان قد أتى من عمان بأفكار معينة ، بل بمشروعات محددة . ولذلك فإنه إقترح قبل الإجابة أن يعرض موقف شرق الأردن في المشكلة العربية العامة ، وبصفته جزءاً من سوريا الكبرى . إذاً فلنعود إلى الوراء .

لقد ذكر أبو الهدى أن مصر دولة لها سيادتها وأهميتها السياسية وكذلك العراق ، ومن السهل أن يتم الاتفاق بين هاتين الدولتين على جميع أوجه التعاون السابقة ، وكذلك الحال بالنسبة للمملكة العربية السعودية ، أما بالنسبة لأقاليم سوريا الكبرى الأربعة فالأمر يختلف قليلاً . وأخذ يشرح إحفظاظ الفرنسيين ببعض المصالح لهم في سوريا ، وعدم وجود تمثيل دبلوماسي لهذه الدولة في الخارج ، وأصر على ضرورة حصول السوريين على إستقلالهم الفعلي ، والتخلص نهائياً من بقايا نظام الإنتداب وعصبة الأمم حتى يتمكنوا من التعاون مع غيرهم هذا بالنسبة لسوريا . أما بالنسبة لشرق الأردن فإن بريطانيا قد عاملتها معاملة تختلف عن معاملة فلسطين ، وبشكل يعطيها وضعية خاصة تسمح لها مثل سوريا بالمطالبة بالتخلص من الانتداب البريطاني كذلك . ورأى بالنسبة لفلسطين بأن الانجليز قد أعطوا وعداً في الكتاب الأبيض سنة ١٩٣٩ وأنهم سيوفون بها بمكنهم منح هذا الإقليم نظاماً دستورياً ، ويعملوا على تشكيل حكومة وطنية فيه . ولذلك فإن أبا الهدى كان يرى ، كما يرى نوري السعيد ، ضرورة السعي لإنشاء سوريا الكبرى ، حتى تكون وحدة إقليمية يمكنها بالتالي أن تتعاون في الميدان العربي مع مصر والعراق والعربية السعودية . حقيقة أن الفلسطينيين كانوا

مخشون من لزيادة الخطر الصهيوني ، وأن السوريين كانوا على أحر من الجمر لا تنازع إستقلالهم الفعلي ، وأن قادة الأردن كانوا لا يرغبون في رؤية إقليميهم كإسرائيل . . . صغيراً فقيراً يعتمد في نفقاته على معونة الانجليز ، . ولكن المهم هو أن شرق الأردن أراد في هذه المشاورات إعادة بعث مشروع سوريا الكبرى كأساس للنزول إلى ميدان التعاون مع الدول العربية الأخرى . وأما بالنسبة للبنان فإن شرق الأردن كان يرى إمكانية مساهمته للمشروع . ووضح أن القيادة الهاشمية في عمان تحاول الافادة من الدور الذي يلعبه مصطفى النحاس ، والذي يمثل مصر ، لكي تصل إلى أهدافها كخطوة أولى للنزول إلى ميدان التعاون العربي . وعلينا أن نذكر أن مشروعات الأمير عبد الله قد فشلت مع بريطانيا ، كما شعر بقلّة إمكانيات نجاحها مع العرب أنفسهم . وكان الأمير قد حاول في شهر إبريل سنة ١٩٤٣ أن يذشر بياناً عاماً على « أهل الشام حاضره وبأديه ومن خليج العقبة إلى البحر المتوسط إلى أعلى الفرات » ، وبدأه بقوله أنه « بلاغ للناس » . وأنه يتعلق بالدولة السورية الكبرى والاتحاد العربي ؛ ودعا فيه إلى عقد مؤتمر في عمان يتفق فيه قادة العرب على وضع خطة للوصول إلى وحدة سوريا الجغرافية ، بعد أن كان قد تحدث مع البريطانيين عن وحدة سوريا التاريخية ، ولكن السلطات البريطانية في الشرق الأوسط لم ترحب بنشر هذا البيان ، وبمثل هذه الدعوة ، خاصة وأن الأمير عبد الله كان معروفاً بأنه يكاد يصل إلى مرحلة أحد الموظفين البريطانيين في المنطقة ، وإذا كانت مصلحة بريطانيا هي اعطاء استقرار للمنطقة في شكل اتحاد عربي فإن مجرد رؤية الأمير عبد الله على رأس مثل هذا المشروع يهدد نجاحه عند بقيه العرب الأحرار . وكذلك وقفت فرنسا من هذه الدعوة ، ومنعت هذه السلطات نشر هذا البلاغ ، رغم احتجاج الأمير عبد الله على ذلك . ولهذا فإن الأمير قد حاول الافادة من بدء المشاورات

لكي يحصل على تأييد مصر لهذا المشروع الذي كان عزيزاً عليه وهاماً بالنسبة لمصالحه .

ولكن النحاس لم يكن جديداً على الميدان ، ولا على المفاوضات والمباحثات السياسية ، وكان له بلاغ طويل في المناقشات وحتى في المعارك الانتخابية فساير أبا الهدى في اتجاهه ، وسأله عن كيفية تحقيق الوحدة أو الاتحاد بين سوريا والأردن وفلسطين ولبنان ، فهل تندمج في دولة واحدة لها رئيس واحد وحكومة واحدة ؟ أو يكون لها رئيس واحد وحكومات متعددة ؟ أو تكون كل دولة من هذه الدول مستقلة عن الدول الأخرى ، وتتفق فيما بينها على نظام لاتحاد معين ؟ الخطوات العامة لمشروعاته ومشروعات سيد شرقي الأردن .

ولقد شرح أبو الهدى أن الأمر سهل بالنسبة للوحدة بين سوريا وشرقي الأردن ، لأن الاختلاف على نظام الحكم ، ملكي أو جمهوري ، لن يكون سبباً لتعطيل تلك الوحدة . ولم يكن ذلك يعني أن الأمير عبد الله كان يستعد للخلع ، عمارة الامارة ويصبح رئيساً لجمهورية ، بل على العكس كان يعتقد في إمكانية الوصول إلى فرض النظام الملكي على سوريا ، بدعوى أنهم سيرحبون بمثل هذا النظام لكي يحصلوا على استقلالهم ويساهموا في مشروعات الوحدة العربية . وكان يعتقد في ذلك قبل أن يصبح ملكاً حتى على شرقي الأردن بمفردها .

ولكن ، إذا كانت سوريا سهلة بالنسبة للأمير عبد الله ، فما هو الأمر بالنسبة لفلسطين ، وبالنسبة للبنان ؟ لقد كان أبو الهدى يرضى بعد وحدة سوريا وشرقي الأردن دعوه كل من لبنان وفلسطين للاتحاد معها ثلاثياً . ولكن مصطفى النحاس لم يكن قد إقنع بعد بفكرة الوحدة بين سوريا وشرقي الأردن . مادامت آتية من عمان ، فعاد إلى السؤال عن الشكل الذي ستأخذه مثل هذه

الوحدة أو الاتحاد ، فكانت لإجالة الجانب الأردني هو النظام الذي ترضيه الاغلبية ، وإن كان قد صرح بأنه يعتقد أن هذا النظام سيكون ملائماً . ولكن سوريا جمهورية كما حدد له المفاوض المصري ، فكانت الاجابة بأنه يمكن إستبدال النظام الملكي بالجمهورى أو العكس ، وأدعى عليه بأن الكثير من السوريين يميلون إلى النظام الملكى . إذأ فهدف الأردن هو خلق تاج هاشمى للامير عبده الله يفرضه على رؤوس الجمهوريين الاحرار فى دمشق ، وبكل وسيلة ممكنة . وإذا كانت المشاورات قد سارت بعد ذلك صوب مسألة طريقة الاتحاد الثلاثى بين سوريا وشرق الأردن من ناحية وكل من فلسطين ولبنان من ناحية أخرى ، فإنها قد إتجهت إلى ذلك لمسيرة المفاوض الأردني ، إذ أن أساسها ، وهو الخاص بالوحدة أو الاتحاد بين شرق الأردن وسوريا لم يكن معقولا بهذا الشكل . وزود مصطفى النحاس أبا الهدى بآراء توري السعيد حول الوحدة أو الاتحاد حتى يستأنس بها قبل إستمرار المباحثات . وكانت قد تركت مشروع الوحدة جانبا ، ونتيجة لأسباب اقتصادية وثقافية وسياسية تختلف من اقليم إلى اقليم ، واكتفت بالاتحاد ، أو بالتحالف بين الدول العربية فى ميادين مختلفة . وكان معنى ذلك أن مصطفى النحاس قد أفهم أبا الهدى بأن حكومة بغداد الهاشمية نفسها كانت قد تراجعت عن مشروعات الوحدة ، واكتفت بمجرد مشروعات التعاون بين البلاد العربية المستقلة .

ولقد كانت لهذه العملية تأثيرها على المفاوض الأردني الذى عاد وأعلن أنه قد فكر ملياً فى الأمر ، وفيما يختص بإعادة تأليف سوريا الكبرى ، وأنه قد وجد أن أحسن ترتيب عملي هو تكوين وحدة من الاقاليم الأربعة ، وإذا اعترضت مشكلة فلسطين هذا الطريق يمكن إعطاء اليهود فى هذا الاقليم استقلالاً إدارياً ، ولكنه لم يتحدث عن إمكانية اعتراض لبنان ، وتحدث وكأن سوريا مضمونة .

بالنسبة إليه . والمهم بالنسبة إليه هو أنه حتى في حالة قيام موانع في وجه الوحدة الشاملة لسوريا التاريخية الجغرافية فإنه يمكن تكوين وحده بين سوريا وشرق الأردن ، وتكوين إتحاد بين هذه الوحدة الجديدة وبين كل من فلسطين ولبنان . وفضل نظام الاتحاد الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية أو النظام السويسري على غيره من أشكال الاتحادات ، وإن كان لا يرغب في فرض خط معين وعلى أساس ترك الأمر لسكى يقرر عن طريق ذوى الشأن في الأقاليم الأربعة .

ولقد حاول أبو الهدى أن يقنع المفاوض المصرى بالمجهودات الكبيرة التى قام بها شرق الأردن من أجل إستقلال العرب ووحدتهم ، وكفاحهم من أجل ذلك ، ومراسلاتهم مع البريطانيين ، وذلك لتدعيم مركزهم كقيادة موجودة في الميدان . وادعى أكثر من ذلك بأن بريطانيا لاتمانع أبداً في أن تتحد شرق الأردن مع سوريا ، بل وأنها تساعد على ذلك . وأخيراً . وبالنسبة لميادين التعاون التى يمكن لشرق الأردن أن تشترك فيها مع بقية الأقاليم العربية فهى تنلخص في الميدان السياسى ، وخاصة إذا ما وقفت إلى جانبها الدول العربية الأخرى حتى تتخلص من قيود معاهدتها مع بريطانيا ، ويمكنها كذلك أن تتعاون في أمور الدفاع والاقتصاد والثقافة ، وفي كل الميادين الاجتماعية . والمهم هو أن يصل الأردن إلى الاتحاد مع سوريا ، أو توحيد سوريا معه ، وأن يقف العالم العربى إلى جواره حتى يصل إلى الاستقلال ، ويمكنه بعد ذلك ان يتعاون مع الجميع وعلى طول الخط . لقد كان إستجداء ، بل لقد كان إبتعاداً عن الخط الأساسى للمفاوضة والمشاورات ، والتى كانت تهدف فكرة الوحدة العربية في مجموعها ، وبين عرب أحرار ، وبعيدة كل البعد عن إرضاء نزعات شخصية أو إنشاء تكتلات اقليمية ، وعلى حساب شعوب كالت وقاست وضحت وموه

عليها من الاستعمار ومن حلفاء الاستعمار ، وحتى من الانتهازيين ، ومن الهاشميين .

يمكننا تصور هذا المجموع العربي الذي يسير نحو الوحدة أو الاتحاد ، بعد المباحثات المصرية الأردنية على أنه يسعى إلى إنشاء كتلة عبدلية هاشمية في الشام وكتلة فيصلية هاشمية في بلاد الرافدين ، يستندون إلى قوتين عربيتين أخريتين : عربية سعودية في بلاد العرب ، ومصرية عربية على ضفاف النيل . وكان من السهل على الهاشميين ابتلاع سوريا الكبرى أو إنشاء الهلال الخصيب ، وبشكل لا يخدم إلا مصالحهم الأسروية ، على حساب الغير .

ولكن هل كان في وسع مصطفى النحاس أن يوافق على مثل هذا الاتجاه ، خاصة وأنه كان قد فرض نفسه مركزاً للمشاورات ومحوراً لها ، وفرض مصر دعامة وموثلاً ورسولاً للسلام بين إخراجها العرب ؟ وكان هناك كذلك عبد العزيز بن عبد الرحمن ، قائد الإخوان الوهابيين ، وسيد الجزيرة ، وعدو الهاشميين اللدود ، وكان هناك أحرار سوريا ، وأبناء لبنان ، فليقولوا كتبهم في الموضوع .

(٢) المشاورات مع السعوديين :

بدأت المشاورات مع المملكة العربية السعودية بعد أن وصل مثلها الشيخ يوسف ياسين ، سكرتير عبد العزيز بن سعود الخاص إلى القاهرة في ١٠ أكتوبر ودارت هذه المشاورات في خمس جلسات عقدهما مصطفى النحاس مع الوفد السعودي .

ولقد أوضح الوفد السعودي مبادئ عامة يجب الاستئناس بها للوصول إلى

أى وحدة أو اتحاد ، أو حتى للوصول إلى تقارب فعلى وعلى بين الدول العربية . وتتلخص هذه المبادئ أولاً وقبل كل شيء فى تأييد العلاقات وتوثيق الصلات بين المملكة العربية السعودية ومصر بصفة خاصة ، وإتخاذ ذلك أساساً للبحث فى كل ما من شأنه أن يؤدى إلى خير الأمة العربية كلها ، ووضح من هذا المبدأ أن إجماع السعوديين هو تدعيم الصلات بمصر ما دامت القوى الهاشمية تحاول خلق كتلة لها داخل هذا التجمع الجديد . أما المبدأ الثانى فهو ضرورة الاتفاق على هدف معين ، هو العمل من أجل مصلحة الأمة العربية جمعاء ، ودون نظر لمغرم أو دون أن يكون النمل على حساب الغير . وأن هذا الاتجاه الذى يلمشد الصالح العام من أجل العروبة لوجه الله كان يمثل فى نفس الوقت كذلك خوف القيادة السعودية من تكتلات الهاشميين . أما بقية المبادئ فهي ضرورة إتقاء المخاطر والمشكلات التى تضر بالأمة العربية ، وضرورة توحيد الخطى حتى يسير المجموع فى توافق وإسجام ، ولا شك أن دراسة الاوضاع الخاصة لأقاليم الإمة العربية هي أساس لشرح أى علاج وللابتعاد عن كل إصطدام قد يقع . واخيراً فان العربية السعودية كانت تفضل أن يكون إشتراك الاقطار العربية على قدم المساواة مع بعضها ، أى على أساس الاستناد إلى الوحدات الدولية الاقليمية الموجودة قبل غيرها من العوامل .

أما بالنسبة للتعاون مع البلاد العربية فان المملكة السعودية كانت مستعدة للتعاون مع الجميع ، وعلى طول الخط فى الميدانين الاقتصادى والثقافى ، وأما بالنسبة للميادان السياسى فانها ترى ضرورة تأجيله مؤقتاً إلى أن تتغير بعض الظروف الموجودة فى هذا الاقليم أو ذاك . ولقد صرح الشيخ يوسف ياسين بأن الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن يتمنى كل عز وإستقلال لبلاد الشام ، وفى حكمها .

الجمهوري ، وهو ملك ، وفي كل من سوريا ولبنان . ولذلك فإن هذه النقطة تعتبر قطعاً لخط الرجعة على الأمير عبد الله في مشروع سوريا الكبرى ، وتستند في ذلك إلى موقف مصر ، وإلى الاتجاه الحر الموجود فعلاً في كل من سوريا ولبنان . وأما بالنسبة لفلسطين فإن العربية السعودية تبذل كل ما في وسعها من أجل خلاص هذا الاقليم ، وإن كانت ترى ضرورة وصول أبناء هذا الاقليم أنفسهم إلى قرار معين يحدد مستقبلهم .

لقد ظهر من هذه المفاوضات المركزة أن السعوديين لا يوافقون على مشروعات الهاشميين ، سواء أكانت هذه المشروعات قد جاءت من بغداد أو من عمان ، بل لقد ظهر كذلك خوف السعوديين من مشروعات الهاشميين بالنسبة لسوريا ولبنان ، ومن إتهام الهاشميين فرصة استمرار السوريين واللبنانيين في كفاحهم ضد الفرنسيين لكي يعملوا على زيادة مصالحهم وإمتهاناتهم في المنطقة . ووضح أن ابن سعود ، وهو الملك المستقل ، كان لا ينظر بين المجموعة العربية ، وفي ظل هذه الأوضاع السياسية ، إلا مصر ، لكي يبنى سياسة عربية يكتب لها النجاح في المنطقة . ولا شك أن المندوب السعودي قد شعر بتجاوب مصطفى النحاس معه في مسألة الإطعام الهاشمية ومشروع تيجان جديدة من الهلال الخصيب لكي تبتاع سوريا ، أو من عمان وباسم سوريا الكبرى لكي تدعم حكم الهاشميين في منطقة الهلال الخصيب ، ولمصلحة البعض ، وعلى حساب الأغلبية ؛ حتى وإن كانت باسم الحرية والوحدة والعروبة . ولقد كانت الفاظ الشيخ يوسف ياسين والخاصة « بالمناخ » و « المخاطر » و « الجبال » ، وكذلك تدعيمه للاتجاه الجمهوري في سوريا ولبنان ، تعبر صادقة عن اتجاه واضح من مماسكة اتجاه جيرانها العرب ، حتى وإن كانوا من المسلمين ، إذ أنهم كانوا من الهاشميين . وهنا يمكننا أن نقول طبيعة الشخصية القيادية وطبيعة تكوينها

ونظرها إلى مهمتها في العالم العربي ، هي التي أهدت على كل قيادة موقعها المعين ، وأجبرتها على العمل من أجل أهدافها .

والواقع أن عبد العزيز بن عبد الرحمن لم يكن في هذا الوقت يتفائل بالوصول إلى أنفاق الدول العربية على نظام اتحادى ، وكان يحاول من جانبه تخطيط المشروعات الهاشمية والاطمئنان من ناحيتها . وكان ابن سعود يعتز باستقلاله ، وبعدم وجود نفوذ سياسى أجنبى في بلاده ، حتى وإن كانت مشروعات البترول مع أرامكو قد بدأت في ربطه إقتصاديا ، وبالتالي سياسيا ، بعجلة معينة . كما كان يرى من حوله أقاليم تخضع للنفوذ الأجنبى أو عجزت عن الوصول إلى استقلالها التام . وأخيراً فقد كان من الصعب على عبد العزيز بن عبد الرحمن أن يلقى بنفسه في هذه المعركة ، وباسم العروبة ، رغم أنه عربى مادامت لأقاليمه وضعا خاصا ، نظراً لاشتغالها على الأراضى المقدسة ، ورعايتها للإسلام . لقد كانت هناك قيادات عربية هاشمية ، يمكننا أن نقول ؛ دون كبير خطأ ، بأنها قيادات إقطاعية ، وتتمثل في الهاشميين . وهم الذين يعتمدون على حسبهم ونسبهم للحصول على امتيازات في البلاد العربية ، وكان هناك إتجاه آخر علمانى متحرر إنتشر في سوريا ولبنان ، ويسوى بين المسلم والمسيحى ماداموا جميعاً من المواطنين العرب ، وهناك مصر التى إشتملت على الاتجاهين فى ذلك الوقت ، وإستندت إلى العروبة مثل إستنادها إلى الإسلام ؛ وهناك العربية السعودية ، وقلب الجزيرة العربية والحجاز بما يشتمل عليه من الكعبة وقبر الرسول عليه الصلاة والسلام . إن إختلاف التكوين الثقافى ، الذى يستند إلى إختلاف العامل الإقتصادى هو الذى أملى مثل هذه الوضعية المتباينة على العرب . وكان لا يسهل على عبد العزيز بن عبد الرحمن أن يلقى بأقاليمه مع بقية الأقاليم الأخرى العربية ، ولم تكن قد حمرت ثلاثون عاماً على محاولة توطين بعض البدو فى الصحراء ، وتحويلهم من

مجتمع يعتمد على الرعى ، إلى مجتمع يعتمد على الزراعة — لم يكن يسهل عليه أن يزيد قوات الدفع والجذب الشديد حول أقاليمه ، وفى فترة لا تتجاوز عمر جيل واحد . لقد كانت الآراء الخاصة باستخدام وسائل الحضارة والمدنية ، من برق وهاتف ، لا تزال تلقى معارضة عند أبناء إقاييم نجد ، فهل كان يسهل أدماجهم فى دولة واحدة ، وبسرعة ، مع إخوانهم اللبنانيين ؟

إذا لم تكن العربية السعودية من أنصار قيام تعاون سياسى بين البلاد العربية فى ذلك الوقت ، نظرًا لاختلاف الأوضاع الدولية والارتباطات الخاصة بكل إقليم ، وإن كانت مستعدة للتعاون فى الميدانين الثقافى والإقتصادى . ولقد ترك المنعوب السعودى القاهرة لسكى يمر على دمشق قبل عودته إلى الرياض . حقيقة أنه كان يحمل معه تهنئة طويلة العمر إلى شكرى القوتلى برئاسته للجمهورية السورية ، ولكن لما شك فيه ، وخاصة بعد مشاورات القاهرة مع مصطفى النحاس أن هذه الزيارة كانت تهدف تدعيم الوضع الجمهورى فى سوريا ولبنان ضد الاطماع الهاشمية من بغداد وعمان . وإذا كانت الوثائق التى تصل إلى إيدى المؤرخ فى هذه الفترة المعاصرة لازالت فقيرة وضحلة ، فإن الإعتماد على المنطق وعلى الاستنتاج ليشير إلى أن هدف السعودية لم يكن ليسمح بنمو سلطة الأمير عبد الله وبشكل يسمح له بابتلاع كل الشام ، حتى وإن إقتضى الأمر أن تعمل الملكية السعودية على تدعيم النظام الجمهورى فى هذا الاقليم .

وماذا كانت الوزارات قد إتجهت صوب دمشق فلنعرض لوجهه نظر السوريين فى مشاوراتهم من أجل الوحدة ، ومع القاهرة .

(٣) مشاورات مع السوريين

بدأت المشاورات مع الوفد السورى فى ٢٦ أكتوبر فى قصر أنطاكيادس بالاسكندرية . واستعرض مصطفى النحاس الموقف على أساس أنه قد تجمعت

لهديه كثير من الآراء بشأن وحدة الأقطار الأربعة التي تولى سوريا ، وإن كان المرجح في ذلك كله هو أبناء سوريا أنفسهم ، وشرح مصطفى النحاس أن هناك صعوبات تعترض أمر إدماج هذه الأقطار الأربعة ، وذكر الوفد السوري أنه قد صرح بها من تحدثوا إليه في أمر مثل هذه الوحدة السورية ، وإدماج الأقاليم الأربعة إدماجاً تاماً في داخلها ، ثم شرح بعد ذلك العقبات التي تعترض الاتحاد الثلاثي الذي قد ينشأ بين سوريا وشرق الأردن المندمجتين وبين كل من لبنان وفلسطين ، خاصة وأن نظام الحكم يختلف في سوريا عنه في شرق الأردن ، كما أن للموازنة موقف خاص ، وأمتيازات معينة في لبنان ؛ وكذلك الأمر بالنسبة لليهود في فلسطين . وطلب مصطفى النحاس من أعضاء الوفد السوري أن يشرحوا له وجهة نظرهم بالنسبة لمركز سوريا تجاه العراق ، وهو القطر الجاور لهم ، والذي يحاول أن يزيد من إنصاله بهم ، ويوجد لنفسه مخرجاً على البحر المتوسط ، خاصة وأن مثل هذا المخرج يلزمه من الناحية الاقتصادية . كما طالب مصطفى النحاس معرفة مركز سوريا بالنسبة للمملكة العربية السعودية ، ومركز هؤلاء وهؤلاء في المجموعة العربية كلها ، وكيف يتم التعاون المنشود بين الجميع ، وإلى أي مدى تفسير ، وأي الوجوه يشتمل ، وهل يقتصر على التعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي أو يمتد إلى التعاون السياسي أيضاً .

كان مصطفى النحاس قد تباحث مع العراق ومع شرق الأردن ومع المملكة العربية السعودية ، وظهر من إتجاهه أنه قد استبعد سلفاً مشروع الاتحاد السياسي ، وكان يرغب في معرفة وجهة نظر السوريين ؛ قبل أن يبدأ بمعرفة وجهة نظر اللبنانيين . حقيقة أن فرنسا كانت تطمح في الاحتفاظ بمركز متفوق في سوريا ، ولكن مصطفى النحاس كان قد افهم الجنرال كاترو أن الظروف لا تسمح بعقد معاهدة نهائية مع سوريا تشبه معاهدة بريطانيا مع العراق سنة ١٩٣٠ ، أو

٥٠. اهدتها مع مصر سنة ١٩٣٦ ؛ وافهمه ان كل ما يمكن عمله هو عقد اتفاق مؤقت
 ٥١. باعد على سير الامور العملية إلى أن يحين الوقت لعقد معاهدة نهائية ، وذلك
 ٥٢. انى تتمكن الحكومتان السورية واللبنانية من تسلم المصالح الوطنية المشتركة التى
 ٥٣. سرف عليها الفرنسيون . ومعنى ذلك ان مصطفى النحاس كان يفضل تدعيم
 ٥٤. ثيان الوطنى السورى قبل ان يرتبط بمعاهدات مع الدولة صاحبة الانتداب .
 ٥٥. كان من الممكن الاستناد إلى موقف كل من بريطانيا وامريكا لمناوئة النفوذ
 ٥٦. فرنسى فى سوريا ولبنان ، وكذلك إلى نفوذ مصر الوصول إلى مثل
 هذه النتيجة .

ولقد استمرض الرئيس الجابرى موجز تاريخ الاقطار السورية الاربعة منذ
 الحرب العالمية الاولى ، وضم بعض قطاعات من سوريا إلى لبنان ، وفضل شرق
 الاردن عن سوريا ، وإدخال اليهود فى فلسطين . ثم شرح أن فى وسع اليهود أن
 تمتشروا من فلسطين إلى بقية الاقطار العربية المختلفة فى حالة قيام الوحدة فى الشام ،
 هو أمر خطير بالنسبة لمستقبل العرب . ومعنى ذلك أن السوريين مضطرين
 مام لإزدياد الخطر اليهودى إلى عدم التفكير فى توحيد الاقاليم السورية
 الاربعة .

واستمر الرئيس الجابرى بعد ذلك فى شرح سياسة سوريا حيال مسألة
 الوحدة وشرح أنها تستند إلى أساسين : الاول هو حرص سوريا على إقامة
 احسن الروابط بينها وبين بقية البلاد العربية ، والثانى هو تسليمها بزعامة مصر
 لهذه الحركة . فوضح من ذلك أن سوريا تعتز باستقلالها ، وتخشى من النفوذ
 الهاشمى الذى يزداد وضوحا مع مشروع سوريا الكبرى ومشروع الهلال
 الخصيب ، وتحاول تدعيم استقلالها بالاستناد إلى زعامة مصر لهذا المجموع

العربي الجديد . لقد كانت سوريا تشعر — أكثر من غيرها — بضرورة تدعيم الروابط بين البلاد العربية ، ولـكن الظروف الإقليمية ، والقوى الداخلية والخارجية هي التي أملت عليها هذا الاتجاه . وكان هذا الاتجاه يتفق تماما مع النتائج التي توصل إليها مصطفى النحاس بعد مباحثاته السابقة .

وكانت الجلسة الثانية جلسة ، سرية ، ولم ينشر أى شيء عنها ، ولا شك أنها قد اشتملت على الأقل على تبادل وجهات نظر عامة حول موقف ومصالح الدول العظمى ، وحول موقف القيادات العربية الأخرى . ومحاولتها توحيد العالم العربي بشكل أو بآخر .

أما الجلسة الثالثة فقد حاول فيها الجابري أن يشرح طريقه لحل السورية للموقف العربي أمام مشكلة الوحدة ، وشرح أن الأحوال الموجودة في الاقطار السورية الأربعة تدعو إلى توحيدها ، وأن سوريا أول من يطلب مثل هذه الوحدة ، ولكن على أساس أن تكون دمشق هي العاصمة ، ويكون النظم ام الجمهورى هو الأساس ، ويقرر الشعب الصيغة النهائية لمثل هذا الاتحاد ولا يغرب عن بال أن سكان سوريا كانوا يزيدون في عددهم على كل سكان شرقى الأردن ولبنان وفلسطين مجتمعين .

أما بالنسبة للبنان فإن معظم سكانه يرغبون في الانضمام إلى سوريا ، وخاصة في الأجزاء التي ضمت إلى لبنان بعد الحرب ، ولكن السوريين كانوا يخشون من أن تؤدي هذه الوحدة إلى إرتماء بعض قادة الرأي في لبنان في أحضان فرنسا من جديد ، وذلك خوفا من أن ينضموا في داخل دولة إسلامية كبيرة . وكان هذا هو الذى دفع سوريا نفسها إلى الاعتراف باستقلال لبنان ، حتى تقضى على عامل الخوف عند الأفلية المسيحية ، وتعمل على تدعيم العلاقات بين الانكليمن

الشقيقتين . وأدت هذه السياسة إلى نتائج إيجابية ، فتجهز كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في لبنان بالألا يسمحوا للأجنبي بالسيطرة على إقليمهم ، سواء أكان ذلك لاستعمار لبنان نفسها ، أو لاتخاذها عمراً لاستعمار سوريا في الداخل . وصرح رياض الصلح بك بذلك علناً في مجلس النواب اللبناني . وإذا كانت سوريا ترى في الماضي ضرورة المطالبة بتلك الأفضية التي ضمت إلى لبنان ، فإن الأوضاع الجديدة تحتم عليها أن تقيم صلات تعاون مع لبنان ، وأن تعمل على تقديم استقلال هذا الإقليم ، وتسوية المشكلات الماضية عن طريق التعاون والاتفاق . وبهذه الطريقة قفلت سوريا نفسها الباب أمام إمكانية استخدامها وسيلة للضغط على لبنان في حالة رفضه المد مع مشروع توحيد كل سوريا ، ووضعت أساساً جديدة تهدف الاتفاق في ظل التعاون .

أما بالنسبة لمستقبل الوحدة بين البلاد العربية فإن سوريا حكانت مستعدة لتقبل كل القيود التي قد تنتج عنها ودون أى تراجع . وكانت سوريا تفضل أقوى أداة تنفيذية للوصول إلى ذلك ، إذا أنها كانت تفضل الحكومة المركزية ، رغم أنها كانت لاتجهل ما يقوم في سبيل ذلك من عقبات . فإذا تعذر ذلك فيمكن إنشاء نوع من الاتحاد أو الاتفاق أو الحلف . وتحدث رئيس الوفد السوري في هذا الموضوع محمداً أنه يتحدث باسم سوريا الحاضرة ، وسوريا المستقبلية ، وحتى باسم سوريا الكبرى . وكان الوفد السوري يرى أن الاتحاد العربي يجب أن يشتمل على كل من مصر والشام والعراق المملكة العربية السعودية ، وحتى اليمن ، وكذلك الأقطار التي ينبغي أن تدخل في سوريا الكبرى كـلبنان ، وفلسطين ، وأخيراً شرق الأردن .

ولقد صدر بيان مشترك بعد ذلك عن هذه المحادثات ، والتي ظهر فيها

وضوح السياسة السورية ، وتمثيلها لفكرة القومية العربية ؛ ومثالها العليا ، دون أن يسويها فكرة اقليمية أو مصلحة شخصية .

وجاءت هذه المشاورات مع سوريا لكي تدعم وجهة النظر المصرية من ناحيه ، وتدعيم وجهة النظر العربية السعودية من ناحية أخرى ، وإن كانت لا تسمح باتخاذ سوريا تكمة لإنشاء عروش جديدة وتوسيع مناطق نفوذ الاسر ، وعلى حساب العرب ، وباسم وحدتهم .

(٤) المباحثات مع اللبنانيين :

تأخرت مباحثات مصطفى النحاس ومشاوراته مع الوفد اللبناني نتيجة للأحداث التي وقعت في لبنان في شهر نوفمبر سنة ١٩٤٣ . وكانت هذه الازمة قد بدأت حينما قرر الجنرال ديغول أن فرنسا الحرة لا تعترف بانسحاب فرنسا من عصبة الأمم ، وأنه تعتبر نفسه تمثل هذه الدولة ، ويعتبر نفسه عضواً في هذه المنظمة الدولية ، وله بالتالي ما لفرنسا من حقوق ، وعليه ما عليها من التزامات . وكان الجنرال ديغول يعنى بذلك عدم ترك الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان ، وخاصة في وقت ظهر فيه إزدیاد الاطماع البريطانية والأمريكية في كل مناطق النفوذ الفرنسية . وكانت الانتخابات قد جرت في لبنان بعد ذلك في شهر أغسطس ، وإشتدت المنافسة بين جبهة الوطنيين الدستوريين مع بشارة الخوري ورياض الصلح ، وجبهة ترأسها إميل إدة وأيدها الفرنسيون . وكانت هذه الجبهة الاخيرة تستند إلى الطائفية وانهم الجبهة الاخرى بأنها قد إنحازت إلى السيامية العربية الإسلامية ، وأنها تفرط في حقوق إستقلال لبنان . وإستندت إلى ذلك لكي تدعى محافظتها على إستقلال لبنان وعلى كيانه ، مستندة إلى قومية تغلب عليها الناحية العنصرية كما يغلب عليها اللون المسيحي الواضح . ولقد نتج عن هذه

الانتخابات إنتصاراً للجبهة الوطنية الدستورية وبشكل أدى إلى تشكيل وزارة برئاسة رياض الصلح ، وهو من رجال العروبة القداماء المعروفين . وكان يمانه أمام المجلس النيابي يعتمد على ضرورة الوصول إلى الاستقلال التام ، وتسلم السلطات التي كانت لا تزال في أيدي رجال الانتداب ، وزاد تعديده من برنامج حين قال . ونحن لا نريده للاستعمار مقرأ ، وهم ، أي أبناء الدولة العربية ، لا يريدونه للاستعمار مراً . ثم نفاهمت كل من حكومة بيروت الوطنية ، وحكومة دمشق العربية حول مصالحها المشتركة ، وقدمتا مذكرة إلى هيللو الذي حل محل الجنرال كاترو في شرق البحر المتوسط ، بشأن هذه المصالح ، وبشأن تحويل المندوبيه الفرنسية إلى بعثة دبلوماسية . ولكن السلطات الفرنسية خشيت على امتيازاتها من هذا الاتجاه ، وكانت غير راضية عن نتائج الانتخابات في لبنان ، فأعلنت أنها لا تعترف بإدخال أي تعديل في الدستور اللبناني من جانب اللبنانيين وبرلمانهم وحكومتهم ، إلا إذا وافق على ذلك مثل فرنسا في الاقليم . وكان معنى ذلك محاولة فرنسا تقييد الحركة الوطنية في لبنان . فلم يكن من أحرار هذا الاقليم إلا أن عقدوا مجلسهم النيابي وصدقوا على مشروع تعديل الدستور ، وخاصة في المواد المتعلقة بالانتداب ، ويعلم البلاد ولغتها . فلم يكن من فرنسا إلا أن استخدمت الشدة . واعتقلت في يوم ٢١ نوفمبر رئيس الجمهورية اللبنانية ورئيس الوزراء ورئيس المجلس اللبناني ، وعددا من النواب والوزراء ، وشكت حكومة موالية لها برئاسة أميل إدة .

لقد كانت هذه العملية تمثل تحدياً واضحاً من جانب فرنسا لتلك الروح العربية التي كانت تطالب بالاستقلال والوحدة ، وكانت مناسبة لكي يظهر العرب شعورهم ويحاولوا التعاون فيما بينهم ، خاصة وأن موقف عرب لبنان كان لا يحتمل التأويل . حقيقة أن نطاق عمليات الدول العربية كان محدوداً ،

ولكن العواصم العربية امتلأت بالمظاهرات الحماسية وأخذت تنادي بسقوط فرنسا وبالحرية للبنان . وسارت هذه المظاهرات في دمشق والقاهرة وبغداد وفي كل مدينة عربية . وحتى الملوك والرؤساء اضطروا إلى تقديم الاحتجاج على إنتهاك حرمة الحكومة اللبنانية المستقلة والجميث بدستور شعب لبنان . وأرسل مصطفى النحاس برقية لإحتجاج شديدة اللهجة إلى اللجنة الفرنسية الدلميا في الجزائر هدد فيها بإعادة نظره في علاقات مصر مع هذه اللجنة التي لم يمدخ وقت طريل على الاعتراف بها ، كما إحتج البرلمان العراقي وطالب بريطانيا والولايات المتحدة . الأمريكية بتخليص لبنان من نفوذ الفرنسيين . واحتج الأمير عبد الله ، واحتج الملك عبد العزيز آل سعود ، كما استنكر الامام يحيى هذه العمليات الاستعمارية .

لقد كانت فرصة فريدة بالنسبة لبريطانيا وأمريكا للضغط على فرنسا ، وعلى أساس أنها قد خرقت ميثاق الاطمنطى ، وكانوا يسعون من وراء ذلك إلى إبعادها عن منطقة الشرق الأدنى حتى يخلو لهم الجو . وجاء الجنرال كاترو بسرعة . لعلاج الحالة ، خاصة وأن ونستون تشرشل كان قد أعلن دهشته من عدم التفات الفرنسيين إلى الامانى الاستقلالية لهذا الشعب ، في الوقت الذى ترزح فيه بلادهم تحت وطأة المحتلين .

والمهم هو أن وقوف الدول العربية متضامنة إلى جانب لبنان قد عمل على تدعيم الاتجاه الودوى العربى ، وجعل اللبنانيين يقدمون على مشاورات الوحدة العربية . كما أن انتصار القوى الوطنية المتحررة في لبنان قد عمل على تخفيف النزعة الاقليمية والطائفية التي سادت عند بعض الاقايات فيه . ورغم ذلك فان مباحثات اللبنانيين من أجل الوحدة العربية كان يسودها نوع من التحفظ ،

..وخصوصاً نتيجة الأوضاع الداخلية في الاغاييم ، وأطاح القوى الاستعمارية من حركه ، وعلاقاتها ببعض الانجاعات الداخلية .

ولقد وصل الوفد اللبناني إلى مصر في يوم ٥ يناير سنة ١٩٤٤ ، وبدأ ..مباحثاته ومشاوراته مع مصطفى النحاس في الاسكندرية . وأظهر دفعا الوفد أن بلاده تحمل في سيني التعاون والتكاتف بين كل البلاد العربية ، وأشاد بتفهم البلاد العربية الأخرى لموقفه المتحفظ من الوحدة العربية ، وبشكل جعلها تعترف بكيانه وحدوده الحالية ، كدولة مستقلة ذات سيادة تامة . وإذا كان لبنان يفهم ضرورة التعاون مع بقية البلاد العربية فإنه يفهم كذلك أن الذي يهمهم منه هو ألا يكون أداة للأجنبي ، يستخدمها للأضرار بمصالح البلاد العربية الأخرى ، ولقد تعهدت أول حكومة دستورية للبنان بذلك أمام المجلس النيابي في أكتوبر سنة ١٩٤٣ .

ولبنان يؤمن بمبادئه التعاون المشترك ، وكانت أولى خطواته العملية هو إقامته لصلات واضحة وثابتة مع سوريا . وظهر ذلك التعاون في تأسيس مجلس ..مشترك لإدارة المصالح المشتركة في النواحي التشريعية والتنفيذية ، وبشكل يقدي إلى وحدة إقتصادية . ولكن لبنان يؤثر الأفراد بشؤون الدفاع والشؤون الخارجية ، في الوقت الذي يمكن فيه أن يتعاون مع سوريا في النواحي الثقافية ..والنواحي الاجتماعية والتعليم .

أما موقف لبنان من مسألة الوحدة العربية فسيكون مماثلا لموقف مصر ، ..ويرغب في أن يكون تهاونه مع جميع الاقطار العربية على أساس السيادة والمساواة . وعن الطيبى أن تكون الاقطار المستقلة أقدر على التعاون وتبادل المنافع فيما بينها بحرية .

والواقع أن إحتفاظ لبنان بمسألتى الدفاخ والشعور الخارجية ، وانفرادها
بها حتى فى ميدان التعاون مع سوريا ، وبالتالى عن بقية الدول العربية
الآخري ، كان يعنى التحفظ فى مسألة انشاء جهاز تنفيذى للدول العربية .
ويشبه هذا الموقف فى أساسه موقف المملكة العربية السعودية فى مشاورات
الوحدة حين فضلت تأجيل البحث فى موضوع التعاون السياسى . كما أن موقف
لبنان فى محاولة التشبه بموقف مصر كان يشبه إلى حد كبير موقف العربية
السعودية حين أظهرت رغبتها فى تدعيم علاقاتها بمصر بشكل خاص ، وكان
هذا يعنى أن لبنان تنظر إلى مشروع الوحدة العربية على أساس تكوينه من
وحدات دولية واضحة : لبنان وموقفها يشبه موقف مصر ، ومن الناحية
الآخري العربية السعودية ، وتحاول تدعيم علاقاتها بمصر . فالعلاقة إذا
ستنشأ بين دول كاملة السيادة . وفى داخل حدود السيادة والمساواة . ولا شك
أن مشروعات الهاشميين المتعلقة بالهلال الخصيب وسوريا الكبرى كانت تروى
اللبنانيين ، وترهب المسيحيين منهم قبل المسلمين . وكان هذا الخوف السياسى
من مشروعات الهاشميين المتعلقة يشبه شعور السعوديين من نفس هذه
المشروعات ، رغم كون المملكة العربية السعودية وحدة إسلامية ، فى الوقت الذى
كان فيه لبنان يجمع عدداً من المسيحيين مع بقية من المسلمين ، ويسير على سياسة
حديثه متحررة . والمهم هو أن عدد الدول التى حاولت الاقتصار على موقف
التعاون ، مع الاحتفاظ بسيادتها ، وبمساواتها بغيرها ، وقد زاد معرفة وجهة
نظر اللبنانيين .

(٥) المشاورات مع وفد اليمن :

وأخيراً جاء دور اليمن السعيد فى مشاورات الوحدة ، وبعد طويل عزلة

وخوف من الاحتكاك بالخارج حضر مندوب شخصى عن الإمام إلى القاهرة للتشاور في أمر العرب أجمعين . ودارت هذه المشاورات في الأسبوع الأول من شهر فبراير سنة ١٩٤٤ . ولقد ظهر منها ترحيب اليمن بفكرة التعاون مع البلاد العربية الشقيقة وفي الميادين الثقافية والاقتصادية ، ولكن على أساس احتفاظ كل دولة من الدول العربية بكامل حقوقها وسيادتها ، وعدم تقيدها بأى قيد تكون أية دولة أخرى قد قيدت نفسها به تجاه الدول الأجنبية ، وخاصة في مسألة المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الأوروبية . ولقد أصر مندوب اليمن على ضرورة كون هذا التعاون قائماً على أساس المساواة التامة بين كل الدول العربية ، لا فرق بين كبير وصغير ، وكأنها مساواة بين القادة . واحتفظ المندوب الشخصى بحقه سلفاً في عرض فكرة تأليف هيئة من الدول العربية المتعاونة على الإمام حتى يعرف وجهة نظره فيها ، وحتى يستقر الموقف الأخير للمملكة المتوكلية . ولكن المندوب اليمنى أظهر غيرة عربية واضحة في مسألة التعاون العسكرى ، وذكر أنه إذا حدث — لا سمح الله — اعتداء على أى بلد عربى مرتبط بهذا الاتفاق الاتحادى ، أو حتى تهديد بالاعتداء عليه ، مرتبط بهذا الاتفاق فلكل دولة عربية أن تطلب نفسها مساعدته ، وعلى جميع الدول العربية في الحالين أن يقوموا بتلبية هذا الطلب ، وتقديم كل ما يمكن من المساعدات المادية والمعنوية .

وظهر من ذلك بوضوح أن اليمن كانت بعيدة كل البعد عن التفكير في قيام تعاون سياسى بين الوحدات العربية الواقعة في الميدان الدولى ، وكان هذا الموقف يشبه إلى حد كبير موقف المملكة العربية السعودية التى لم تفكر في إقامة سلطنة تنميدية إقليمية للدول العربية . ولكن علينا أن نعترف بأن اليمن قد

تفوق على السعودية في مسألة الدفاع العربى ، أو الضمان الجماعى العربى . وإذا كان اليمن مستمداً للنوعان فى الميادين الثقافية والاقتصادية ، فقد كان له الغنى إذ لم يكن على اليمن أن يقدم معونات اقتصادية أو ثقافية لأى إقليم عربى آخر . أما فى الميدان السياسى فسنلاحظ أن اليمن لن تشارك فى المحادثات السياسية التالية المتعلقة بالوحدة ، وسيثبت ذلك أنها لا ترغب فى تغيير الأوضاع القائمة من الناحية السياسية ، وسيكون مندوب اليمن هو الوحيد الذى سيحضر هذه الجلسات وبصفته مستمعا .

لقد كانت هذه المشاورات تمثل مرحلة هامة فى تاريخ إنشاء جامعة الدول العربية ، وستكون أساساً للمفاوضات والمباحثات فى الأدوار التالية مع اللجنة التحضيرية ، التى مهدت لوضع بروتوكول الاسكندرية ، واللجنة الفرعية للسياسة التى عملت على وضع ميثاق جامعة الدول العربية .

وأخيراً فعلىنا أن نذكر أن موقف جميع الدول العربية فى أثناء هذه المشاورات كان وطنياً وكرامياً فيما يتعلق بمشكلة فلسطين ، ذلك أن جميع الوفود قد أظهرت عظيمها على هذا الاقليم العربى وأبنائه ، وأظهرت تأييدها له ولهم ، وعلى طول الخط . ولكن مسألة تمثيل فلسطين فى مؤتمرات الوحدة العربية ، وبشكل رسمى ، لم تتم فى هذه المرحلة . وكان النحاس يرغب فى اشراك عرب فلسطين معه ومع اخوانهم العرب فى مباحثات الوحدة ، وذكّر لرئيس الوزراء العراق ، حمدى الباجه جى أنه لا يزال يعلق أهمية كبيرة على أن تجرى كذلك مشاورات مع من يمثلون عرب فلسطين تمثيلاً صحيحاً ، وكان لا يرغب فى الانتقال إلى الخطوة التالية من خطوات

الوحدة العربية حتى يتم له كذلك . ولكن بريطانيا كانت تحتفظ بكل من جمال الدين الحسيني ، وأمين التميمي في معتقلها في جنوب افريقية ، وكان من الصعب تأليف هيئة عربية يرضى عنها الرأي العام الفلسطيني ، وتمثل الرأي العام العربي في هذا الاقليم ، قبل الافراج عن هذين الزعيمين . ولذلك فان مصطفى النحاس قد بذل المساعي لدى السلطات البريطانية للافراج عنها ، وكان يشعر بالحيرة في هذا الموقف ، خاصة وأن الامبراطورية رفضت تلبية طلباته . ولقد كان هناك الحاج محمد أمين الحسيني ، في برلين في ذلك الوقت . والمهم هو أن شعور الشعب أجمعين كان يمكن أن يمثل شعور الفلسطينيين في هذه المباحثات ، وحتى وإن كانت مصالح هذا الاقليم المادية بعيدة نوعا ما عن تصور القادة العرب في الاقاليم المجاورة .

ولقد سارت الاحداث العالمية بسرعة في أوائل سنة ١٩٤٤ ، وبشكل أملي على زعماء العرب وقاداتهم ضرورة الإسراع في الوصول إلى إعلان اتحادهم وتضامنهم . فلقد كانت قوات المحور تتراجع في شمال افريقية بسرعة مع نهاية سنة ١٩٤٣ ، وجاء مؤتمر طهران بين أقطاب الحلفاء الثلاثة ، بريطانيا وأمريكا وروسيا ، لكي يدفع العرب إلى سرعة العمل ، وقبل ضياع الوقت . وكان نشاط الصهيويين قد زاد وضوحا وخطراً في فلسطين ، وخشى زعماء العرب وقاداتهم من أن يؤدي ضغط اليهود إلى سير كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على سياسة في صالح اليهود ، ومخالفة لوعود بريطانيا في كتابها الأبيض الأخير . وكان ونستون تشرشل يترأس حركة هامة لتغيير الانتخاب البريطاني على فلسطين إلى كومنولث يهودي في هذا الاقليم ، وكانت السنوات الخمس التي حدها الكتاب الأبيض كمرحلة تسمح بالهجرة اليهودية إلى فلسطين تقترب من نهايتها مع شهر مارس سنة ١٩٤٤ . لقد كانت ظروف الحرب العامة

لماذا ، مع ظروف الاوضاع في فلسطين، تدفع بالعرب دفعا إلى تكتيل الصفوف .
وخاصا في ذلك الوقت الذي ظهر فيه لإتجاه أمريكي ، وداخل الكونغرس نفسه
يطالب بضرورة مساندة الصهيونيين . وكان العرب قد أثبتوا تحررهم في مواقفهم
الذي وقفوه أمام أزمة لسان في سنة ١٩٤٣ ، توالى إحتجاجات الدول العربية
وبشكل أجبر الولايات المتحدة إلى أن تكرر ما أعطته من وعود لعبد العزيز
آل سعود ، وهو أنها لن تبدل الاوضاع القائمة في فلسطين دون استشارة كل من
العرب واليهود . وكان هذا الخطر الاستعماري على فلسطين أكبر حافز للعرب
على توحيد الصفوف .

وأمام تعدد الاتجاهات العربية في شأن مشروع الوحدة ، سارت القافلة.
صوب وجهات النظر المصرية واليهودية ، وهي وجهات النظر التي كانت تحاول
أن ألا تصل إلى مغنم خاص ، بل تسعى إلى تمهيد الطريق إلى وحدة فعلية ، تقوم
بين الدول العربية ، وعلى قدم المساواة . ويتحدث بعض القادة عن مقابلة.
حدثت في شهر يونيو سنة ١٩٤٤ بين ملك مصر وملك العربية السعودية في
ينبع ، رغم أن الأنباء لم تتحدث عن أكثر من زيارة سياحية بحرية قام بها ملك
مصر لبعض القرى ومراكز البترول المصرية على سواحل البحر الأحمر . وإذا
كانت هذه المقابلة قد تمت بالفعل ، أو أنها كانت مجرد استقراء لجزئيات الحوادث
فإن ذلك لم يمنع من وضوح زيادة التقارب بين الاتجاهين المصري والسعودي .
وخاصة أمام أطماع الهاشميين ، وبالنسبة للمصالح الحقيقية لأبناء سوريا
ولبنان .

ولقد صرح السيد صبرى أبو علم وزير العدل المصري في ١٢ يوليو سنة
١٩٤٤ في مجلس الشيوخ ، وعلى لسان رئيس الوزراء بأن مشروع الوحدة

العربية لا يزال موضع إهتمام كبير ، وأن الجهود تبذل فيه للوصول إلى تحقيقه ، وأن رأى العام قد استقر بعد المشاورات التي وقعت مع حكومات بغداد وعمان والرياض وبيروت وصنعاء على عقد لجنة تحضيرية لتسجيل الاتجاه العام لوجهات النظر ، والتحديد بذلك لعقد مؤتمر عربي عام ، وكانت حكومة القاهرة قد اقترحت عند هذه اللجنة التحضيرية في مصر في أواخر شهر يوليو وأوائل شهر أغسطس . والظاهر أن المصالح الإقليمية أو المصالح الشخصية كانت لا تزال تلعب في الميدان ، إذ أن هذا الاجتماع قد تأخر عن ميساده ، وكتب الأمير عبد الله - أمير شرق الأردن - يطالب مصر بضرورة تمثيل فلسطين في هذا المؤتمر ، وخاصة أمام زيادة وضوح الاخطار الصهيونية في فلسطين . وشهد صيف سنة ١٩٤٤ نشاطاً واضحاً في مداولات غير رسمية وخاصة في مصايف لبنان . كما أن السيد صبرى أبر علم إشتترك في مؤتمر المحامين العرب في دمشق في هذه الفترة ، واتصل بجميل مردم ، وبالسيد الجابري ، وكان معه بصنمه شبه مستمرة . كما اجتمع الوزير المصرى في صوفر بعد ذلك برياض الصلح ، رئيس وزراء لبنان واجتمع بالسيد حمدى الباجه جي ، رئيس وزراء العراق ، والشيخ يوسف ياسين السكرتير الشخصى للملك عبد العزيز ابن عبد الرحمن . ولا شك أن هذه المقابلات قد مسست من بعيد ، إن لم يكن من قريب ، موضوع الوحدة العربية . كما أنه مما لا شك فيه أن موضوع الوحدة كان هو الموضوع الأول الذى يشغل رأى العام العربى في ذلك الوقت . خاصة وأن رياض الصلح ، رئيس لبنان أصدر أكثر من تصريح في ذلك الوقت بأن لبنان سيدخل مباحثات الوحدة العربية ، وعلى أساس ضمان استقلال كل بلد عربى .

إذا كانت هناك اتجاهات هاشمية بشأن الهلال الخصيب وسوريا الكبرى ،

وكان هناك لاتجاه مصرى ، تمشى مع الموقف السعوى ، والموقف الموجود
بالفعل فى كل من سوريا ولبنان ، وعلى أساس إقامة تعاون وتضامن يقوم على
المساواة ، ومن أجل الصالح العام .

لقد كانت هذه المشاورات الأولى أساسا لجلسات اللجنة التحضيرية التى
أُعقدت فى الاسكندرية ، برئاسة مصطفى النحاس من ٢٥ سبتمبر إلى ٧ أكتوبر
.. من هذه السنة ، والتى انتهت بالتوقيع على بروتوكول الاسكندرية .

الفصل الخامس عشر

بروتوكول الاسكندرية

وإقالة وزارة الوفد

أخذت المباحثات بين مندوبي الدول العربية شكلا رسميا وجماعيا ابتداء من .
الاسبوع الأخير من شهر سبتمبر سنة ١٩٤٤ ، وهدفت هذه المباحثات وضع
الأسس العامة لإقامة مشروع التعاون والاتحاد بين هذه الدول . والحقيقة هي أن
هذه المباحثات ، التي كانت أساسا لوضع بروتوكول الاسكندرية ، كانت إلى
حد كبير تتمثل على نفس النقاط الأساسية التي كانت قد دارت حولها المشاورات
بين مصر ويمثلها مصطفى النحاس ، وبين بقية الدول العربية الأخرى ، ممثلة
بالعراقيين ثم الأردنيين ، والتي استمرت بعد ذلك مع السعوديين ثم السوريين
واللبنانيين ، وتمت مع وفد اليمن . وكان بروتوكول الاسكندرية خطوة
أساسية . تتمثل اللجنة السيامية الفرعية ، وهي التي أتمت وضع ميثاق
الجامعة . لدينا أن نسير مع هذه العملية خطوه بخطوه ، حتى نصل إلى النتيجة
التي أنشأها . وحدة عربية ، وبشكل معين ، ولأول مرة في التاريخ الحديث .

(١) اجتماع اللجنة التحضيرية :

اجتازت اللجنة التحضيرية في الاسكندرية في ٢٥ سبتمبر ، برئاسة مصطفى
النحاس ، رئيس الوزراء المصري ووزير الخارجية ؛ وإشتملت على مندوبين
لكل من سوريا وشرق الأردن والعراق ولبنان ؛ وكان الجميع يأملون في قرب
وصول ممثلين عن المملكة السعودية وعن اليمن . وتعتبر محاضر جلسات اللجنة

التحضيرية ، للمؤتمر العربي العام ، والتي قامت جامعة الدول العربية بنشرها فيما بعد ، أساسا لمعرفة سير العمل فى هذه المباحثات ، وتلعب المشكلات التي عالجتها هذه اللجنة ، الواحدة بعد الأخرى .

ولقد رغب بعض الوفود فى معرفة محاضر مشاورات الدول الأخرى الخاصة بالتمهيد للوحدة ، وسأل رياض الصلح عن آراء الوفد المصرى بشأن هذه المسألة ، إلا أن مصطفى النحاس أجابه بأن مصر لم تدل بآرائها فى مرحلة المشاورات ، بل اكتفت بتسجيل وجهات نظر الحكومات المخدومة فى المسائل المعروضة على البحث . ومن المرجح أن مصطفى النحاس قد رضى لمصر بموقف الوسيط الذى يجمع شمل اخوانه العرب ، وعلى الخير ، قبل أى شىء آخر . كما أن إكتفاء مصر بهذا الموقف كان يدل على غيرتها ، ويدعم من موقف قيادتها . ولقد تركت مصر الاتجاهات السياسية للدول العربية الأخرى تزيد فى وضوحها ؛ ولمتنعت عن تأييد هذا الجانب أو ذاك ، حتى تتمكن من التوفيق بين الاتجاهات المتعارضة . وكانت مصر تعرف تمسك أنصار كل من الاتجاهين برأيه ، فأجابت الادلاء برأيها ، حتى يصل المجموع إلى موقف سليم ، ودون أن يتمكن أحد الفريقين من التحامل على الفريق الآخر ، فى حالة انضمام مصر إليه ، وشعور المعسكر الثانى بنوع من الهزيمة .

وحضر السيد حسين الكهسى الجلسة الثانية ، بصفته مندوبا عن إمام اليمن ، وبصفته مستمعا ؛ وفسر الجميع تأخره على أساس بعد المسافة ، وصعوبة المواصلات ، وبمكننا أن نصنف إلى ذلك نزوع إمام اليمن إلى العزلة ، وخوفه على سيادته وعلى سلطته التي كان يمارسها فى إقليمه . وحضر الوفد السعودى فى الجلسة الثالثة ، وأعلن أنه لن يتمكن من التقييد بأى شىء إلا بعد عرضه على طرير

العمر في الرياض ؛ واتخذ موقفاً متحفظاً في أثناء جلسات هذه اللجنة. وإقترح مصطفى النحاس على اللجنة قبول مرسى العلى — عضو مؤتمر لندن سنة ١٩٣٩ ، ومثلى بحزب العربية في فلسطين — للاشتراك في أعمال اللجنة . ثم بدأت اللجنة عملها .

و ام مصطفى النحاس بتلخيص المسائل التي يجب العمل على تقريب وجهات النظر بها ، وسرد رأى كل وفد في كل مسألة منها . وبدأ ذلك بمسألة التعاون السياسى ، بما تشتمل عليه من شؤون للدفاع والشؤون الخارجية ؛ ووجد أن العراق وشرق الأردن يوافقان على هذا التعاون السياسى ، أما المملكة السعودية فكانت ترى : جيل البحث في هذا الموضوع حتى تتغير الظروف القائمة ؛ أما سوريا فكانت تبطل كذلك هذا التعاون السياسى . ولكن لبنان كان يرى الانفراد بشؤون الدفاع والشؤون الخارجية ، أما اليمن فكانت ترى صعوبة تحقيق التعاون السياسى بين الدول العربية في ذلك الوقت .

ما النقطة التالية فكانت هى إنشاء حكومة مركزية للبلاد العربية كلها ، والى . لكن حكومات العراق وشرق الأردن والمملكة السعودية واليمن ولبنان استبهمت هذه الفكرة ، في الوقت الذى كانت فيه سوريا تفضل أقوى أداة للتعاون المشترك ، وفي حالة تعذر ذلك ينشأ نظام آخر من الاتحاد أو الاتفاق أو الف .

وأما عن أداة التعاون فقد كان كل من العراق وشرق الأردن يميل إلى فكرة إنحاد سلطة تنفيذية ، وجمعية تمثل فيها كل الدول المشتركة ، ويعاون هذا لاتحاد لجنة تنفيذية تمثل جميع نواحي التعاون السياسى والاقتصادى والثقافى والاجتماعى ، ويكون لقراراتها قوة تنفيذية على الدول الداخلة في الاتحاد . هذا

من جانب . ونجد من جانب آخر أن اليمن لم يبد رأياً بالموافقة على تكوين إتحاد له سلطة تنفيذية ، أو حتى على تكوين إتحاد بغير سلطة تنفيذية . وصرح الوفد اليمني بأنه سيعرض على حكومتهم فكرة إنشاء هيئة من الدول العربية تعمل على تقوية الروابط بين هذه الدول ، وتبادل الآراء بين أعضائها في مختلف النواحي غير السياسية ، وعلى أساس أن يكون عملاً عملاً استشارياً . هذا من الجانب الآخر . وهناك موقف سوريا بعد ذلك ، وكانت ترى أنه يجب - في حالة إستيحاء فكرة الحكومة المركزية - إنشاء نظام آخر تستمد قواعده ونظمه من أوضاع مشابهة عند الدول الأخرى ، أو تؤسس على طريقة جديدة ، تتفق مع رغبات الأقطار العربية وحاجاتها .

٢ - التعاون بين الدول العربية :

وبدأت المناقشة بعد ذلك على أساس المدخل في موضوع أداة التعاون ، ولكن مندوب العراق حارل تأجيل المناقشة ، في الوقت الذي أصر فيه جليل مردم بك ، رئيس وزراء سوريا ، على ضرورة البحث فوراً في الموضوع . ولكن رياض الصلح أخذ في التحدث ، وفي لب الموضوع ، وكشف حديثه عن إنقسام واضح في الرأي العربي ، وعن موقف خاص في داخل لبنان نفسها ، ويكاد يؤثر على كل الميوع العربي . لقد نقل رياض الصلح إلى المجتمعين كلمة بطريك الموارنة في إمكانية قيام حكومة واحدة في البلاد العربية ، ولكنه أشار إلى ضرورة الالتفات إلى بعض الظروف الموجودة بالفعل ، ونصح بأن تبحث اللجنة أولاً مشكلة الاستقلال ، لأنها الوحدة لازم وملزوم .

« فإذا تقرر بيننا أن يقوم عملنا على إحترام إستقلال كل بلد وسيادته ، فإن قضية التعاون وأداتها يهون أمرها . ولقد صرحنا في مجلسنا النيابي بأننا نحرص .

على إستقلال لبنان ، وكذلك نطالب تعاوناً كاملاً شاملاً مع البلاد العربية
 إذأ فإنيان يمتاز باستقلاله كخبرة أولى يصل عن طريقها إلى التعاون مع العرب ،
 وعلى أساس الاحتفاظ بحقوق السيادة الإقليمية . ونقد أنار هذا التصريح مناقشة
 مشترك فيها بعض المندوبين المصريين وبعض المندوبين السوريين ، وظهر فيها
 إستعداد سوريا للنزول عن كل سيادتها لكي تصل إلى الوحدة . وإعترض الحلالي
 بأن الاستقلال لا يمنع من أن تبقى الدول العربية إتجاهاً سياسياً واحداً ، وذكر
 أنه يمكن الإتفاق على التعاون في الدفاع إزاء الأخطار التي قد تترتبها أية دولة
 عربية ، وأشار إلى الإتفاق الموجود بين المملكة السعودية والعراق ، وبينها وبين
 اليمن ، وأشار إلى إمكانية مد مثل هذا الإتفاق إلى جميع البلاد العربية ، وبشكل
 يمنع فكرة التخاصم فيما بين هذه البلاد ، ويقرر مسألة التحكيم ، ودون أن يؤثر
 ذلك على إستقلال البلاد العربية ، وإحترام كل منها لاستقلال الأخرى . وأظهر
 رياض الصلح موافقته على إيجاد صيغة توفق بين كل هذه الأغراض ، وإن كان
 قد كرر دائماً ضرورة تدعيم الإستقلال؛ وللولصول عن طريقه إلى التعاون . والمهم
 هو أن رياض الصلح قد ذكر أن هناك ظروفًا خاصة في لبنان ، يعرفها الجميع ، كما
 يعرفون مركز لبنان وإتصالاته مع الخارج . ومع ذلك فإن اللبنانيين يعتبرون
 بلادهم أرضاً عربية ، ووقف لبنان مع سوريا يرفض عقد معاهدة مع فرنسا تعيد
 إليه الإنتداب في لون جديد . لقد رفض لبنان أن يكون للاستعمار مقرأ ، أو
 لاستعمار شقيقاته العربية مراً ، وكان لا يرغب في أن يقال عنه أنه هو العقبة
 الوحيدة في سبيل الوحدة العربية . ولذلك فإن لبنان يريد الاستقلال ، ويريد
 التعاون مع الدول العربية جميعاً .

والواقع هو أن جميع الدول التي اشتركت في اللجنة التحضيرية كانت دولاً
 مستقلة ، وكانت كلها قد اعترفت بإستقلال سوريا ولبنان . ولكن رياض الصلح

كان يرغب في الحصول على قرارات تلقى موافقة عامة من مختلف الطوائف الموجودة في لبنان ، والتي كانت قد إتفقت فيما بينها ، وفي الميثاق الوطني سنة ١٩٤٣ ، على أن يعود لبنان إلى الخطيرة العربية ، ويتعاون مع دولها على وجه محدد ، ولكن لضمان إستقلاله التام وسيادته الكاملة . ولا ننسى أن قبول رياض الصلح التخلي عن جزء من سيادة لبنان كان يعطى لفرنسا فرصة كبيرة في هذا الالفليم ، ويزيد من نفوذ أعوانها الذين كانوا يبالغون في رؤية أخطار الوحدة العربية ، واتهام هذه الحركة بأنها تهدف إبتلاع لبنان ، وبشكل يؤدي إلى ضياع كيانه المسيحي ، وسط بحر كبير من العرب المسلمين . وهكذا يؤدي هذا التنازل من جانب رياض الصلح إلى إضعاف معسكر الوندوين العرب داخل لبنان نفسها . كما أن خروج رياض الصلح عن الميثاق الوطني كان يهدد بإنهاء حياته كزعيم سياسي في إقلايمه .

واقعد كانت هذه المسألة بمثابة وضع للنقط على الحروف ، وإظهار للطريق السليم الذي يمكن للمجموع العرب أن يسير فيه ، إذا ما كان يرغب في رؤية للبنان معاه .

وإتفقت اللجنة بعد ذلك على ميادين التعاون ، وكان ذلك يتمثل في الشؤون الاقتصادية والمالية ، بما في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة ، وأمور الزراعة والصناعة ؛ ويتمثل في شعرن المواصلات من سكك حديدية وطرق وطيران وملاحة وبرق و. يد ؛ وشؤون الثقافة ؛ ومسائل الجسرات والجسسية وآ. لميم الجرمين ؛ وكذلك الشؤون الاجتماعية والشؤون الصحية . ثم عمدت اللجنة بعد ذلك إلى تأليف لجنة فرعية من الخبراء في كل ميدان لاعداد مشروع عن قواعد هذا التعامل .

ووافق لندوب السعودية على مبدأ التعاون في الميادين الاقتصادية والثقافية،
 لكن على أساس ملاحظة ظروف كل بلد وحالته ؛ وطلب الرجوع إلى بلده ،
 عرض الأمر على عبد العزيز آل سعود . وهكذا أبدت نهائياً فكرة تشكيل
 كرامة مركزية للبلاد العربية ، لتعارضها مع فكرة إستقلال بعض البلاد العربية ،
 لتعذر تحقيقها . وبدأ الجميع في دراسة إمكانية التعاون .

ولقد كـ ، الشكل العام الذي سيضم الدول العربية أساساً لمعرفة إمكانية مثل
 هذا التعاون فاعلمته . فإذا فرضنا مثلاً أن هناك هيئة للدول العربية ، فهل
 نرى رأيها ، بما أو غير ملزم ؟ وإذا ما اتفق رأي خمس دول منها ، من سبع ،
 موضوع حين ، فهل من اللازم تنفيذ الدولتين الآخرين لقراراتها ، حتى وإن
 أن هذا القرار يضر بمصالحها ؟ ووضح من هذا النقاش أن هناك طريقتان : الأولى
 لنخص في إنشاء اتحاد عربي له سلطة تنفيذية ، ويكون له جمعية تمثل فيها الدول
 عربية بنسب معينة ، تتعاقب بمعدل السكان والميزانية ، وتعاونها لجنة
 تنفيذية ، هـ ثلثة أما الجمعية ، وتكون لقراراتها قوة تنفيذية ملزمة ؛ ولقد
 رر بالأج ع رفض هذه الفكرة لنفس الأسباب التي رفضت من أجه
 كر ، لإنشاء الحكومة المركزية . أما الرأي الثاني فكان يتلخص في تأليف
 حاد لا تـ = نون لقراراته صفة الإلزام إلا لمن يقبلها ، ويستتبع ذلك مساواة
 دول المشترك ، فيه ، وعلى أساس الوحدات الإقليمية ، أي على الأساس الدولي .
 لقد وافقت على هذه الفكرة جميع الوفود ، فيما عدا الوفد السعودي ، الذي رأى
 جيل البحد في موضوع التعاون السياسي إلى أن تتميز الظروف القائمة . وتلا
 د ذلك مص لفي النعاس صيغة وضعها للاتحاد الذي لا يتمتع بسلطة تنفيذية :

« تؤلف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام
 إليها ، ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى مجلس جامعة الدول العربية ، تمثل فيه

الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة، وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تهرمه ..
هذه الدول فيما بينها من إتفاقات ، وعقد اجتماعات دورية للنظر بصفة عامة في
شؤون البلاد العربية ومصالحها ، وتوفيق الصلات بينها، وتسيق خططها السياسية
تحقيقاً للتعاون فيها .

« وتكون قرارات هذا المجلس ملزمة لمن يقبلها فيما هذا الاحوال التي يقع
فيها خلاف بين دولة عربية وأخرى ، ففي هذه الاحوال تكون قرارات مجلس
الجامعة ملزمة . وتؤلف منذ الآن لجنة فرعية من أعضاء اللجنة التحضيرية لاعداد
مشروع لنظام مجلس الجامعة ، ولبحث المسائل السياسية التي يمكن إبرام إتفاقات
فيها بين الدول العربية . »

ولقد دارت مناقشة حول كثير من ألفاظ هذه الصيغة ، وإنتهى الأمر إلى
التزول من جديد إلى ميدان الالتزام، وإلى ميدان ضرورة التخلي عن بعض السيادة .
والاستقلال من أجل السيادة العربية العامة . وأخيراً تعدلت الفقرة الأخيرة من
صيغة مصطفى النحاس وأصبحت : « ... ولا يجوز في أية حال إتباع سياسة
خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها . ويتوسط المجلس
في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة
أخرى من دول الجامعة أو غيرها ، للتوفيق بينها . »

وتقدم رياض الصلح بسؤال خاص يتعلق بالفقرة التي تقول « لا يجوز في
أية حال إتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة
منها ... » وقال أن لبنان مثلاً غير متعاقد مع دولة كبرى ، فهل إمتناع اللبنانيين
عن عقد مثل هذه المعاهدة مع دولة ، لأكثر الدول الممثلة في هذه اللجنة عقود .
معها ، بينهم « ٤ » أن اللبنانيين يتبعون سياسة تضر بالجامعة ؟ لقد أجاب الجميع
بالنفي ، وفهم من هذا السؤال حقيقة موقف لبنان ، الذي لا يرغب في التعاقد .

مع فرنسا ، ولا يرغب في الارتباط بانجلترا ، رغم أن معظم الدول المجتمعة كانت مرتبطة بها . ولقد أثبت رياض الصلح أنه لن يتناول عن إستقلال لبنان ، سواء أكان ذلك بالنسبة لفرنسا ، أو بالنسبة لبريطانيا ، أو حتى بالنسبة للبلاد العربية الأخرى . - وكان هذا السؤال يعنى أن يهتم الآخرون بشئون أقاليمهم وبقية النفوذ الأجنبي الموجود فيها ، قبل أن يجبروا لبنان على إتخاذ موقف خاص يحدونه له . والمهم في هذه المرحلة هو أن مندوب العربية السعودية قد أعان تحفظه كذلك على نص المشروع السابق ، وإلى أن يحيط حركته علماً به . وكان هذا التحفظ يسرى كذلك على مندوب اليمن السعيد ؛ الذى كان يراقب حوله ، وبكل إنتباه .

٤ - سوريا الكبرى وفلسطين :

وانتقل النقاش بعد ذلك إلى مسألة سوريا الكبرى ثم مسألة فلسطين ، وذكر قويدى السعيد أنه يمكن تكوين وحدة ، في حالة إتفاق أصحاب الشأن ؛ ولكن جميل مردم شرح أن السوريين يرغبون في وحدة شاملة لكل البلاد العربية ، فمن باب أولى أن يرغبوا في تحقيق هذه الوحدة لسوريا الكبرى ؛ ولكن هناك قضية لبنان وظروفه الخاصة ، والسياسة الامتقالية التى ينتهجها ، والسوريون يوافقوا على هذه السياسة ، ويتضامنون مع لبنان فى السراء والضراء ، وفى كل ما يعرّد بالخير على البلاد . أما شرقى الاردن فقد فصل عن سوريا بعد أن كان يمثل متصرفيه منها ، وأما فلسطين فقد كانت كذلك جزءاً من سوريا . وأكد جميل مردم وجود الرغبة الحقيقية فى الوحدة السورية ، رغم تعذر البت فى المسألة ؛ فإذا كانت سوريا الحالية هى الجزء المستقل منها ، والقادر على التنجيز عن رأيه ، فإن شرقى الاردن كان لا يزال مقيداً بانتداب بريطانيا التى توجه سياسته الخارجية . - يشكل يصعب عليه أن يبدى رأيه فى الاشتراك مع سوريا . وينطبق ذلك

على وضع فلسطين كذلك . وإلى أن يتمتع شرقى الاردن بالاستقلال التام . ويرتفع الحيف عن فلسطين ، فإن كل بحث فى أمر الوحدة السورية يعتبر سابقاً لأوانه . ولقد عقب على ذلك توفيق أبو الهدى بأن بلاده - شرقى الاردن - تعتبر من جهة دولة مستقلة ، ومن جهة أخرى دولة مقيدة بالانتداب ؛ وأشار إلى التعرّيج الذى رحبت فيه بريطانيا بعقد معاهدة مع شرقى الاردن ، وبشكل يضعه على قدم المساواة مع بقية الدول العربية ؛ وإقترح قيام اتصال بين حكومتى عمان ودمشق للتباحث فى المشروع حتى يخرج إلى حيز التنفيذ فى الوقت المناسب . ولكن جميل مردم رد بأن هناك أسباباً فنية تحول دون إتفاق سوريا مع شرقى الاردن ، وأنه يصعب على شرقى الاردن عقد إتفاق مع سوريا ، مثل إتفاق لبنان معها ، لأن الأمر ليس بأيديهم . وحينما أصر توفيق أبو الهدى على أن المعاهدة مع بريطانيا تجزئ للاردن عقد الاتفاقيات الاقتصادية الجمركية دون التصرف فى السياسة الخارجية ، تدخل مندوب السعودية فى النقاش ، وسأل عما إذا كان المقصود بهذا الاتصال الأردنى السورى هو تأليف حكومة مركزية للبلدين . ولقد رد كل من المندوب السورى والاردنى بأنها يهدفان الوحدة . فذكر الشيخ يوسف يامين بأنه فى حالة قرارهم بإنشاء حكومة مركزية للبلدين فإنه يهم العربية السعودية معرفة شكلها . فتدخل مندوب العراق ذاكر أ أن هذه المسائل لا ترجع إلى أعضاء اللجنة التحضيرية ، بل تتعلق بسكان البلاد . ولكن المندوب السعودى أصر على سؤاله . ورغم أن جميل مردم قد طمأنه بأن السوريون جمهوريون ، فإنه قد ذكر له بأن السعودية قد اعترفت باستقلال سوريا على أنها جمهورية . ووجد نورى السعيد أنه لا يحق لأعضاء اللجنة التحضيرية النزول إلى نقاش مثل هذه المسائل أو التدخل فى نظم الحكم . إلا أن مصطفى النحاس رد عليه بأن المسألة خطيرة ، ويجب إيضاحها ، ويمكن لأى عضو أن يظهر تحفظه منها ، وخاصة

المملكة العربية السعودية ؛ إذ أنها جارة للأردن ، ومن حقها الاستئناس عن شكل الوحدة أو الاتحاد ، وعن إمكانية إنشاء حكومة مركزية للبلدين ولا يذسى الجميع أن اللجنة التحضيرية قد استبعدت هذا النوع من النظام في علاقة أفرادها ببعضهم ، وقصرت مجردها على تقرير مبدأ التعاون بين الجميع ، أما الغد فلا يعلم أحد ما يأثر به . . . إلا الله . وأكده مندوب سوريا بعد ذلك أنه لا يزال يرى وجود مانع قائم في شرق الأردن للوصول إلى إنشاء سوريا الكبرى ، إذ أن إرسال القناصل وإعتماد براماتهم لا ينفيد معنى الاستقلال ، كما أن السوريين قد ذكروا صراحة أنهم جمهوريون ، وسيظلوا جمهوريين ، ويطالبون بضم الأجزاء الأخرى اليهم . ولكن إذا كانت سوريا قد طالبت فيما مضى بالانفصالية الأربعة التي إقتطعتها فرنسا منها في سنة ١٩٢٠ وضمتها إلى لبنان ، فهي ترى الآن ضرورة تدعيم إستقلال لبنان وتدعيم سيادته . فاقترح جميل مردوم على اللجنة إقرار نص يعلن إحترام إستقلال لبنان وسيادته بمحدوده "قائمة" ، ووافق الجميع على هذا الاقتراح . وأخيراً ناقشت اللجنة التحضيرية مسألة فلسطين ، ودعت موسى العلي - مندوب أحزاب هذا الاقليم العربى - للتحدث . وسرد العلي ملخصاً مؤثراً لوضع العرب في فلسطين ، ومساعدتهم الاستقلال ضمن الوحدة العربية ، ومجاوبتهم للحكم البريطانى المباشر ، المبني على حل الانتداب ، وعلى سياسة إنشاء الوطن القومى لليهود . وتحدث عن هجرة اليهود ، وإستبلائهم على أجرد الاراضى الزراعية ، وعن سياسة الكتاب الأبيض التي تعهدت بريطانيا بتنفيذها ، ولم تنفذ أى شىء منها . وشرح إستمرار هجرة اليهود ووصولها إلى أربعة أضعاف ما كان مقرراً لها في السنوات الخمس الأخيرة . وذكر أن بريطانيا قد ألغت هذا التحديد الذى وعدت به في الكتاب الأبيض ، ووعدت بانهاائه في مارس سنة ١٩٤٤ . وذكر موسى العلي أن في وسع البلاد العربية أن تعمل من أجل فلسطين ، ومن أجل المحافظة على

عروبها ، وصيانة ما تبقى من الاراضى فى أيدي العرب . واقتد حمل موسى العلمى كل العرب مسؤلية ترك أبناء فلسطين وحدهم فى هذه المهركة ، أمام اليهود الذين أمتلكوا السهول والوديان ، وأكثرية الاراضى الزراعية الخصبة ، وأخذوا جهة البحر ، وأخذوا جهة الشمال ، وسدوا بين الفلسطينيين وبين سوريا ولبنان ، وأخذوا الشرق وكادوا يسدون بينهم وبين شرقى الأردن والعراق ، وهاهم أخذون الجنوب ليقطعوا بينهم وبين المصريين . ولقد اقترح موسى العلمى إنشاء صندوق قومى عربى عام ، تشترك فيه جميع البلاد العربية ، وتشرف على إدارته ؛ فتزقف العرب أراضى فلسطين الباقية قبل أن تضيق منهم .

وشرح موسى العلمى نشاط اليهود وصناعهم وتسويةها فى الاسواق العربية ، وكذلك قيام هجرة اليهود عن طريق بعض الدول العربية . ووازن بين أحوال الزعماء العرب المشردين والمنفيين ، وبين نشاط زعماء اليهود واتصالاتهم بأوروبا وأمريكا ؛ وذكر أن هناك مفاوضات بين اليهود والبريطانيين تهدف تقسيم فلسطين ، أو جعلها كاترنا بين العرب واليهود ، أو إبقاء فلسطين بين وحدة كاملة ، ولكن على أساس فتح باب الهجرة الواسعة ، وعلى أن تبقى للعرب الاكثرية الاسمية . واقترح العلمى على اللجنة التحضيرية لإرسال وفد يمثل الدول العربية إلى لندن وواشنطن وموسكو ، للاتصال بالدول الحليفة ، وليبين لها أخطار هذه السياسة ولكن هذا الاقتراح لم يلقى تأييداً من اللجنة . وكان فى وسع الدول العربية أن تظهر تضامنها وتعاونها فى هذا الأمر ، الذى كان حيويًا وخطيرًا بالنسبة للجموع . ولكن الاشك فيه أن هذه اللجنة قد خشيت من الاحراج ، بالنسبة للدول الاجنبية عامة ، وبالنسبة لبريطانيا بشكل خاص ، وكان بعض الملوك والرؤساء قد إتصل بالحناء فى شأن فلسطين . والمهم هو أن العطف العربى على فلسطين قد ظل عائقاً لإفلاطونيا . ووافقت اللجنة على وضع محاق للبرتوكول يتعلق بفلسطين .

{١} بروتوكول الاسكندرية :

وإندقت الجلسة الأخيرة للجنة التحضيرية يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، وأنجزت المهمة التي كانت بها ؛ ووضعت بروتوكولا لا يتضمن المسائل التي تمت الموافقة عليها ، وأعدته لتوقيع أعضاء اللجنة . وإتفق في هذه الجلسة على إذاعة بيان يلحق به نص البروتوكول .

وكان مندوب السعودية يرغب في تأجيل نشر البروتوكول والبيان إلى ما بعد إحاطة حكومتى السعودية واليمن علماً بالأمر ، وذلك حتى لا ينشر ، وقد لا توافق أى من هاتين الحكومتين عليه . ورأى أن اللجنة التحضيرية قد اجتمعت لإجراء مباحثات تعدها للمؤتمر ، وأن بلاده قد اشتركت في هذه اللجنة على هذا الأساس ، وأنه لم يكن يتوقع أن هذه اللجنة ستضع قرارات نهائية ، وتوقع عليها ، أى أنها ستقوم بعمل المؤتمر ، وبشكل لا يتطلب عقد مؤتمر آخر بعد ذلك . وعلى أثر ذلك أدخلت بعض تعديلات بسيطة على النص ، ووافقت اللجنة - فيما عدا وفدى السعودية واليمن - على نص البيان ، ونص البروتوكول .

ولقد نص البيان على التالى : دأتمت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام من أعمالها ، كما بدأتها في جو رائع من الثقة المتبادلة والاخوة الصادقة والود الصميم والانسجام والمسؤولية المشتركة في هذه الظروف الخطيرة التي يتحول فيها مجرى التاريخ ، تحدوها الرغبة الملحة في جمع شملها وتوحيد جهودها وتوجيهها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانها وآمالها ، رقت كان من أعظم دواعى الغبطة والسرور أن ينضم إلى اللجنة حضرة الاستاذ عيسى العيسى العضو الممثل لعرب فلسطين ، لما لقضية هذا القطر العربى الشقيق من

الخطورة البالغه والاهمية الكبرى عند العرب أجمعين (١).

« ولقد اتخذت اللجنة باجماع الوفود السورية والاردنية والراقية والبنانية والمصرية الكثير من القرارات الحيوية ، سواء من الناحية السياسية أو من النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها . وإثباتاً لاتفاق هذه الوفود على القرارات المذكورة ، وقع رؤسائها وأعضائها البروتوكول المرافق لهذا البيان .

« أما وفد المملكة العربية السعودية واليمن فقد أرجأ إبداء الرأى إلى ما بعد عرض القرارات المذكورة على ... الملكين . . . عبد العزيز آل سعود والامام يحيى حميد الدين . ويسر اللجنة أن تتمتع هذه الفرصة السعيدة ، والتي هي بحق من أعظم الصفحات وأمجدها في تاريخ العرب ، فنزف إلى البلاد العربية ، قاصديها ودانها ، أطيب تهانينا وأصدق أمانها ، وترفع إلى حضرات أصحاب الجلالة والفضاء والسمو ملوك الدول العربية ورؤسائها وأمرائها النظام أسمى آيات ولائها وأبلغ عبارات ثنائها ؛ مؤمنة أن أعمالها وآمالها والنتائج التي وصفت باذن الله إلهها تحظى منهم بأوفر العطف ، وأبلغ التشجيع والتأييد . »

ولقد غلف هذا البيان بطريقة دبلوماسية ما يوجد بين البلاد العربية من تناقض في السياسة ، وتنافس داخل الحدود الإقليمية وخارجها .

أما البروتوكول فقد اشتمل على النقاط الهامة التي دارت حولها مباحثات ومداولات ومناقشات اللجنة التحضيرية ، كما ذكرت خطوة بخطوة . وكان آخرها هو القرار الخاص بفلسطين .

(١) أنظر : محاضر اللجنة التحضيرية . ص ٧٠ . وأنظر : محمود كادل . المحامي : الدولة العربية الكبرى . القاهرة . دار المعارف . ص ٥٥٦ .

« ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان الدول العربية ، وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير إضرار بالسلم والاستقرار في النـسـالم العربي ؛ كما ترى أن التعهدات التي إرتبطت بها أندولة ابريطانية والتي تقضى بوقف الهجرة اليهودية ، والمحافظة على الاراضى العربية ، والوصول إلى إستقلال فلسطين ، هي من حقوق العرب الثابتة التي تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف ونحو إستباب السلم وتحقيق الاستقرار . وتعلن اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين ، بالعمل على تحقيق أمانهم المشروعة ، وصون حقوقهم العادلة . وتصرح بأنها ليست أقل تألماً من أحدهما أصاب اليهود في أوروبا من الولايات والآلام على يد بعض الدول الأوروبية الدكتاتورية . ولكن يجب ألا يخطأ بين مسألة هؤلاء يهود وبين الصهيونية ، إذ ليس أشد ظلماً وعدواناً من أن تحل مسألة يهود أوروبا ظلم آخر يقع على عرب فلسطين ، على إختلاف أديانهم ولما همهم .

« ويحال الاقتراح الخاص بمساعدة الحكومات والسعوب العربية (في صندوق الامة العربية) لإنقاذ أراضى العرب في فلسطين إلى لجنة الشؤون لاقصادية والمالية لبحثه . . . وعرض نتيجة البحث على اللجنة التحضيرية .

« وتفوض الرئيس مصطفى النحاس مراملة مساعيه للافراج عن الزعيمين جمال الحسينى وأمين التميمى وغيرهما من المبعدين ، .

وهكذا أتمت اللجنة التحضيرية أعمالها ؛ ومر عدد كبير من المشكلات في بدوء ولفترة من الزمن سمحت للقيادات العربية بإعادة النظر في مواقفها وفي مصالحها وفي آمالها وحتى في أطماعها . لقد انتهت أعمال اللجنة التحضيرية ، وصدر بيان وتمت صياغة البروتوكول دون إصطدام بين الؤحدات العربية حول مشروع سوريا الكبرى أو مشروع الهلال الخصيب .

والواقع أن هذه المرحلة من مراحل تجمع القوى العربية لم تكن ملزمة لأي من الأطراف ، وفي أي نص من النصوص ، وشهدت الفترة التالية لاجتماع ممسرى سعودى فى رضوى ، بين فاروق وأبن سعود ، فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، ثم اجتماع شكرى القوتلى مع عبد العزيز بن عبد الرحمن فى مكة فى ٩ فبراير سنة ١٩٤٤ . ومن الجانب الآخر لاجتماع عبداللّاه ومعه نوري السعيد مع عمه الأمير عبدالله فى بلدة الشونة فى شرق الأردن فى ٥ فبراير سنة ١٩٤٥ ، كما وقع لاجتماع آخر بين شكرى القوتلى وفاروق فى مصر فى ١٢ فبراير من نفس السنة . وأخيراً تم اجتماع كل من أبن سعود والقوتلى وفاروق فى مؤتمر الفيوم ، الذى درست فيه السياسة العربية بين هؤلاء القادة ، قبل اجتماعهم برونفلت وتشرشل فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٥ .

وعلىنا أن نذكر أنه رغم وصول العرب إلى إصدار هذا البيان ، وإلى توقيع البروتوكول ، فإن آمال للقوميين العرب قد صدمت صدمة كبيرة . ذلك أن هذا البروتوكول قد أخرج لهم جامعة « دول عربية مستقلة » ، بدلاً من أن يقدم لهم كتلة عربية واحدة ، أو اتحاد عربى قرى متكامل بين الأجزاء . ولكن مما لاشك فيه أن تباين وجهات النظر بين القادة العرب قد أملت عليهم ، بشكل عام ، وعلى نمثل مصر بشكل خاص ، ضرورة الإقتران بهذه المرحلة ، تمهيداً للاوضاع فى مرحلة قادمة ، ودون أن يكون تسرعهم فى مسألة الوحدة أو الاتحاد . مساعداً على نمز قيادات معينة تعمل لمصلحتها ومصاحبة أسرها قبل أن تعمل لمصلحة العرب المباشرة .

ولقد كانت الفرحة كبيرة ، وفى كل مكان ، بالوصول إلى هذا البروتوكول . وبقي أن يوافق عليه ملكا للسعودية واليمن ، ونمت هذه الموافقة فى ٧ يناير بالنسبة للسعودية ، وفى ٥ فبراير بالنسبة لليمن .

٥ - إقالة وزارة الوفد :-

وكان مصطفى النحاس قد سار في أثناء مشاورات الوحدة ، ومع اللجنة التحضيرية ، خطوات واضحة نحو الاتحاد العربي ، وبذل جهوداً للتوفيق بين الوجهات المتناقضة ، والآراء المتضاربة ، وعمل على تذليل العقبات ، ومحاولة الوصول إلى تفاهم . ولقد ساعد كل ذلك على زيادة نموذ هذا الزعيم ، وخارج حدود مصر ، وفي الوقت الذي كان منافسوه يخشون نموه داخل مصر نفسها . وكان فاروق لا يرتاح إلى وجود مصطفى النحاس على رأس الوزارة المصرية ، إذ أنه كان قد أستلها مع حادثه ، فبراير سنة ١٩٤٢ وتحت ضغط السياسة والقوة البريطانية السافرة . وكانت هذه الحادثة إهانة لفاروق ، وفي عقر داره ، فقرر ألا يستمر مصطفى النحاس في إنتصاراته . وكانت السفارة البريطانية قد أصبحت في غير حاجة إلى الإصرار على وجود ذلك الرجل الذي يمكنه تنفيذ شروط معاهدة سنة ١٩٣٦ في الحكم ، خاصة وأن ميدان عملياتها الحربية كان قد إمتد في ذلك الوقت بعيداً عن حدود مصر ، وكانت قوات الحلفاء قد نزلت إلى أوروبا ونمسا ، وأخذت في الوصول إلى نصر بعد نصر آخر . ووقعت الوفود العربية بروتوكول الاسكندرية يوم ٧ أكتوبر ، وأقال مصطفى النحاس في اليوم التالي . وكان إنفصال مكرم عبيد عن الوفد ، وإنشائه حزب الكتلة ، ونشره للكتاب الأسود ، وإتهامه مصطفى النحاس بالعمل في الميدان العربي حتى يحول أنظار المصريين إلى الخارج ، وحتى ينسى المصريين سجله وتهديمه لمصر ، كان كل ذلك من الأسباب التي إستند إليها الملك الشاب لإستعادة سيطرته ، وبشكل لا يسمح لأي قيادة وطنية بالنمو إلى جواره .

وعلياً أن نعترف هنا بأن التوقيع على بروتوكول الاسكندرية كان هو الأساس في إنشاء جامعة الدول العربية ، وقد عاد الجزء الأكبر منه إلى مجهود

٤٦٢

مصطفى النحاس . وعلمينا أن نعترف كذلك بأن عملية إبعاد مصطفى النحاس ،
ووزارة الوفد ، عن السلطة في ذلك الوقت لم تكن في صالح إنشاء هذه الجامعة ،
إذ أن إختفاء مثل هذه الشخصية القوية ، التي لها هيبتها ومكانتها الشعبية ، سمحت
لغيرها من القيادات العربية بالتأثير على عملية الترابط العربي ، وفي وقت إنشاء
الجامعة . وعلى أى حال ، فلقد أعطى الوفد ، وبرئاسة مصطفى النحاس لمصر صيغة
لإتخاذها العربي ، وبشكل فعال في الوقت الذي إستكثر فيه عليه خصومه ، وعلى
الوفد ، أن يستمر في قيادة السفينة ، في هذا الوقت العصيب ، والموضوع الهام ،
حتى يصل بها إلى شاطئ السلامة .

الفصل السادس عشر

توقيع ميثاق جامعة الدول العربية

لقد استلم الوزارة في مصر ، بعد مصطفى النحاس ، أحمد ماهر ، الذي أصبح عليه أن يشرف على رئاسة اللجنة التحضيرية . ولقد أخذ في دراسة الإلتجهاات وتعهد بأن يضع السياسة العربية فوق كل إعتبار، ويتحمل مسئوليتها ، وبصفقتها سياسة عربية . حقيقة أن وصوله إلى الحكم لم يكن يعنى تراجع مصر عن السير في السياسة العربية ، ولكن هذا التغير في وزارة مصر قد أجل النشاط في هذا الميدان لفترة من الزمن . وكان من المفروض أن يجتمع وزراء خارجية الدول العربية في اللجنة الفرعية السياسية في منتصف نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، ولكن ردود كل من السعودية والبن الخاصة بالمراقبة على البروتوكول لم تكن قد وصلت بعد ، فأخر ذلك من إجتماع اللجنة الفرعية السياسية . ولكن إشتراك عبد الرحمن عزام في الوفد المصرى الخاص باللجنة التحضيرية ، وتعيينه في وزارة الخارجية المصرية ، كمشول عن السياسة العربية ، وإرساله بعد ذلك كأمر للرجع ، سهل بعض الشئ ، ومساعد على التخلص من هذه العقبات . ولقد ذهب عبد الرحمن عزام إلى الحج يحمل خطابات من الملك ورئيس الوزراء إلى بن سعود ، وسرعان ما صدرت أوامر الملك السعودى إلى مندوبه الشيخ يوسف ياسين بتوقيع البروتوكول ؛ كما اتصل بأمام البن ، وطالب منه القيام بنفس الشئ . والمهم هو أن التوقيع على بروتوكول الاسكدرية قد مهد الطريق أمام عمال اللجنة الفرعية السياسية ، التى كان عليها أن تضع ميثاق الجامعة .

١ - إجتماع اللجنة الفرعية السياسية :

بدأت اللجنة الفرعية السياسية إجتماعاتها في وزارة الخارجية المصرية منذ

٤ فبراير، وفي وقت تطورت فيه الأحداث بسرعة، نتيجة لاغتيال بعض الأروهابين الصهيونيين للورد دوين ، وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط ، ولإتخاذ اليهود عامة هذا الحادث سلاحاً للضغط على بريطانيا ، ولأروهابها بمصير كل وزير بريطاني قد يتشدد في موقفه تجاه الأطماع الصهيونية . وكانت القوات الغربية مع قوات الإتحاد السوفيتي تواصل إنتصاراتها في كل الجبهات ؛ وشعر العرب بضررة توسيد الصغرف حتى يتمكنوا من إنشاء جامعتهم، والدفاع عن مصالحهم، حتى وإن كان ذلك بأضعف الإيمان .

والواقع أن اللجنة الفرعية السياسية كان عليها أن تسير حسب الخطوط العامة التي وضعها بروتوكول الاسكندرية، وتحاول أن تضع نظاماً أو برنامجاً أو ميثاق. يترجم هذه المبادئ من الناحية العملية . وكان ذلك هو ما رآه جميل مردم بك ، رئيس وزراء سوريا ، في أهداف هذه اللجنة الفرعية السياسية ؛ وإن كانت الأحداث قد تكاثفت ، مع تفاعل القوى الموجودة في الميدان ، وأدت إلى عدم الوصول إلى كل هذه الأهداف كاملة ، خاصة وأن موقف بعض الدول العربية كان قد بدأ في التأثير بموقف الدول العربية الأخر ، ورأت بعض الوفود التقدم سريعاً بسلسلة التحفظات ، كانت قاسية على خط سير العرب ؛ وكانت تعرقه أكثر مما أن تعمل على تسهيل الطريق أمام هذا الركب العربي - وكان إختفاء مصنفى النحاس كرئيس الوفد المصري ، عن هذه الجلسات ، مما يشجع على هذه الإتجاهات .

ولقد بدأت الجلسات بخطاب ترحيب من محمود فهمى النقراشي ، وزير الخارجية المصرية ، ورئيس اللجنة الفرعية السياسية ، ثم تلاه هنرى فرعون مندوب لبنان ، وأكد إستعداد دولته للتعاون الجدى مع جميع الدول العربية . وجاء بعد ذلك عبد الرحمن عزام ، عضو اللجنة ، لكي يعرض على المجموع بريقة

أمام اليمن التي يشكر فيها الجميع على حسن معيهم ، ويذكر فيها أن موضوع إشترك اليمن السعيد في الجامعة هو قيد الدرس والبحث . وصحب ذلك برقية أخرى من الإمام تتضمن موافقته على بروتوكول الاسكندرية ، و برقية ثالثة منه كذلك بعدم حضور مندوب عن اليمن في اللحظة الفرعية السياسية ، نظراً لضيق الوقت . ثم إنتقلت اللجنة بعد ذلك إلى أعمالها .

وعرض على اللجنة الفرعية السياسية مشروعان للميثاق الخاص بجامعة الدول العربية : الأول قدمه نوري السعيد ، والثاني قدمه هنري فرعون ، وكل يلخص فيه وجهة نظر بلاده ، ويقدمه بإسم الوفد الذي يرأسه . وسيكون عمل اللجنة الفرعية السياسية هو محاولة واضحة للتوفيق بين هذين المشروعين ، وبالإضافة إلى تلك المبادئ التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية ؛ وطابت ضرورة الاستئناس بها في أثناء المناقشات .

ولقد طابعت اللجنة الفرعية السياسية كذلك دعوة موسى العلمي لحضور جلساتها ، رغم عدم إمكان تقيده بقرار خاص بفلسطين في أثناء المناقشات . ولكن الوفود العربية أجمعت على عدم تمكنها من تجاهل رأى فلسطين من ناحية ، كما أجمعت من ناحية أخرى على ضرورة تأييد عرب فلسطين بكل وسيلة ممكنة . فدعى موسى العلمي دون ذكر أن رأيه سيكون إستشارياً .

٢ - المبادئ التي تقدمت بها السعودية :

وكانت المملكة العربية السعودية قد تقدمت بأسس ثابتة ، ترى ضرورة مساهمة مناقشات اللجنة السياسية لها في أثناء عملها لصياغة الميثاق ؛ ومن اللازم سردها ومعرفة كنهها ، حتى نتسكن من معرفة تأثيرها على المشروعين العربيين الآخرين التي تقدم بها كل من العراق والبنان .

كان المبدأ الأول ينص على عقد حلف بين الدول العربية يهدف تكافلها وتعاونها ، لسلامة كل منها ، وسلامة مجموعها ؛ ويتضمن حسن الجوار بينهم ؛ وكانت المملكة السعودية قد خطت في هذا الطريق خطوة واضحة ، باتفاقياتها السابقة مع كل من العراق واليمن . ولكن هذا المبدأ يزداد وضوحاً بذكر أنه من المفهوم أن لكل دولة عربية الحق في أن تعقد مباحثرة ، مع أى دولة عربية أخرى ، إتفاقيات سلامتها ، ومن غير أن تكون هذه الإتفاقيات ضارة بإحدى الدول العربية ؛ ويكون هدفها دو ضمان حسن الجوار ، والتعاون الأخوى بين الجميع . وهكذا جاء المبدأ الثانى لىكى يزيد شرح المبدأ الأول ويزيد من إيضاحه أننا المبدأ الثالث فكان ينص على أن تكافل العرب وتحاللتهم وتضامهم ليس موجهاً إلى أية غاية عداثية نحو أية أمة أو دولة أو جماعة من الدول ، وإنما هو أداة للدفاع عن النفس ، وإقرار السلم وإستمراره ، ولتأيد مبادئ العدل والحرية ، وللجميع . أما المبدأ الرابع فقد نص على أن الحرب محرمة بين الدول العربية ؛ وأن كل خلاف قد يذتج بين طرفين فى المجموعة العربية يجب أن ينظر إليه بطريق الإصلاح والتوسط أو بالتحكيم على أصول العدل والقسط بين الأخوين ، وللوصول إلى إنفاذ ما لم ينفذ من تعهدات ، وحل كل خلاف ؛ وفى حالة إمتناع أحد الطرفين عن قبول التحكيم أو عن الإذعان لما حكم به ، فالدول العربية نصيحتة ودعوته تلاحق ؛ فإذا بنى وإعتدى ، فلها بعد التشاور أن تقرر ما تراه لإيقاف الاعتداء ، وإقامة القسط فى ساحة الأمة العربية .

والواقع أن هذه المبادئ كانت تقرب فى شكلها إلى المطالب عنها إلى قائمة مقترحات ، وكانت تنص على شكل الجامعة ، وتحاول الحصول على ضمانات وقائية تواجه بها هذه الدولة ما قد ينجم عن إشراكها فى مثل هذا الحلف أو الجامعة العربية من أضرار أو أخطار قد تصيب سلامتها ؛ ولقد وضع منها أنها

كانت ضمانات موجبة ضد الهاشميين، وضد ما تخشاه من نياتهم وخططهم في الأيام القادمة، وكذلك كانت السعودية تحتاط بما قد ينشأ بين العراق وشرق الأردن من إتفاق، قد يضر بمصالح المملكة العربية السعودية. وترى هذه المملكة تحرير الإتجاه إلى القوة والحرب؛ وتطالب بفرض مبدأ التحكيم الجبري بين العرب. ولقد استمرت بعد ذلك المباديء التي تقدمت بها السعودية، فنص المبدأ الخامس على ضرورة الإتفاق منذ البداية على أن نظام سوريا ولبنان كجمهوريةين مستمر، في نفس الوقت الذي يستمر فيه تمتع هاتين الدولتين بالاستقلال التام، وذلك تجنباً للمشاكل بين الدول العربية. وجاء هذا المبدأ صريحاً في الإلحاح على النظام الجمهوري، وكان يهدف الحيلولة دون بلوغ الأمير عبد الله في عمان، أو غيره من الأمراء الهاشميين، السيطرة على عرش سوريا. وأثبت ذلك أن السعودية كانت لا تزال تحشى، وحتى بعد التوقيع على بروتوكول الاسكندرية، من أن تقوم لدول الهاشمية بمحاولات جديدة لإنشاء سرربا الكبرى، أو مشروع الهلال الخصيب. والواقع أن الأمير عبد الله كان لا يظهر إلا تناوئة واضحة للسعودية؛ وكان يظهرها بطريقة أكثر وضوحاً من الهاشميين في العراق، خاصة وأن هؤلاء الآخرين كانوا قد ارتبطوا بعاهل الجزيرة بمعاملة واضحة. ولقد كان الأمير عبد الله لا يترف حتى ذلك الوقت بما يسمى بالمملكة العربية السعودية. ولا حتى بشرعية حكم السعوديين المحجوز؛ ويظهر ذلك واضحاً من مذكراته التي نشرها، والتي ذكر فيها أن المملكة الحجازية المنضمة إلى نجد «هي عقدة العقد لدى العالم الإسلامي بأجمعه» وبني ذلك على أنه منطوق على هذا العالم العربي الكريم أن يقوم بواجبات معتقداته كما يريد، وأن الأقلية المتعصبة المتحكمة فيه ليس لها في قديم الإسلام ولا جديده من فضل. كما أن الوقت لم يكن قد مر سريعا على خطاب الأمير عبد الله إلى المندوب السامي البريطاني في فلسطين، في إبريل سنة ١٩٤٤،

والذى نعى فيه على ابن سعود ما يعمله الامريكيون فى البلاد المقدسة ، فى اثناء التنقيب على المعادن ؛ وهو نفس الخطاب الذى اهاب فيه بأبن سعود ، وبصفته حامي الحرمين ، أن يتصرف كسليم ، حتى لا يغير الامريكيون من اخلاق أهل البلاد المقدسة ، فيصرونهم لأعمال الدنيا — وكأنه هو كان يعمل للآخرة .

أما بقية المبادئ التى تقدمت بها المملكة السعودية فكانت نذكر أن المسمى لتوحيد الثقافة ، وتوحيد التشريع بين الدول العربية كلها هو عمل مشكور ؛ إلا أن ظروف المملكة السعودية ، وجود البلاد المقدسة فيها يجعل لها وضعاً خاصاً ، ويجبرها على الإمتناع عن تنفيذ أى مبدأ فى التعاليم أو التشريعات يخالف قواعد الدين الإسلامى وأصوله . وثبت بذلك أن المملكة السعودية لا يمكنها مسابقة الأقاليم المتحررة ؛ إذ أنها قد ربطت نفسها بالمحافظة على بلاد الإسلام ، وعلى تطبيق المبادئ الإسلامية فيها .

أما فيما يتعلق بمعاملات الدول العربية وتجارتها وتقوية إقتصادياتها ، وباعتبارها أمة واحدة ذات مصلحة مشتركة فإن السعودية قد نصت على ضرورة ألا يحرم هذا التعاون أحداً من حريته فى إدارته المالية والإقتصادية لبلاده ، وداخل حدود دولته ، وبكامل سلطته ، وحسب الظروف التى تقتضيها مصالحه .

ولقد كان من حق السعودية أن تتقدم بهذه المبادئ ، وهذه التحفظات ، حتى وإن كانت أساسية ؛ خاصة وأن الأمير عبد الله كان يواصل المساعي ، ودون توقف ، للوصول إلى عرش سوريا ، وهى خطوة أولى لزيادة النفوذ الهاشمى فى كل منطقة الهلال الخصيب . وكان قد أعلن أنها من الواجب على كل من بغداد ودمشق أن يسيرا على سياسة هاشمية واحدة ، وتكثيل الجهود للقضاء على من يريد إخراج القضية العربية عن مبادئ النهضة الأولى ، أى النهضة التى قام بها الشريف حسين ابن على فى أثناء الحرب العالمية الأولى . وكان الأمير يخص هذه الخطوة العمل فى

الإقليم السوري ، ويدعى قيام تفاهم سعودي سوري لبناني خطير ، ويصرح
بضرورة إعادة الدعوة الهاشمية إلى هذه المناطق . إن مثل هذا الموقف ومثل هذه
التصريحات التي نشرها الأمير فيما أسماه بمذكراته الكفيلة بأن تجعل بقية المجموع
العربي ينظر إليه على أنه طالب ملك وعز وجه في أقاليم مجاورة ، بعد أن فشل
في الوصول إليها في إقليمه ؛ ويطالب بها وبشكل يتعارض مع مصالح جيرانه
الذي يحاول إتخاذ إجتماعهم نكسة للوصول إلى تحقيق أغراضه الشخصية
والاسرورية . ويدل ذلك على إنعدام الثقة تماما بين القيادات العربية ، التي إجتماع
عائلوها لوضع ميثاق الجامعة ، وحتى بعد أن قاموا بالتوقيع على بروتوكول
الاسكندرية . ولكن هل كان في وسع هذه القيادات أن تصل إلى نتيجة إيجابية،
إذا ما كانت قد وصلت إلى جلسات اللجنة الفرعية الـ ياسية ، وبعضها قد أعيد
خناجره لظهن الآخرين ؟ حتى وإن كانت هذه الخناجر قد أخفيت تحت العباءات
العربية الفضفاضة ؟

٣ - بدء المناقشات :

ولقد بدأت المناقشات ، ورأى مندوب لبنان إتخاذ مشروعه أساساً للمناقشة،
خاصة وأنه كان قد إشتغل على جانبي من المشروع العراقي ، وفي نفس الوقت
الذي إقترب فيه عنه من الملاحظات السعودية، ومن أحكام بروتوكول الاسكندرية،
واقترح نوري السعيد تلاوة المواد المتشابهة في كل المشروعين اللبناني والعراقي
والتباحث في كل مادة منها قبل الإستمرار مع المادة التالية . وإتفق الجميع على أن
يكون عملهم هو وضع «ميثاق جامعة الدول العربية» . وجاءت بعد ذلك الديباجة
ونصت على :

«تتخذ البروتوكول الموقع عليه يوم السبت ٢٠ شوال سنة ١٣٦٣ (الموافق
١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤) من ممثلي كل من الدول المصرية والسورية والأردنية

والعراقية والعربية السعودية والمبانية واليمنية ، والذي نص على تلبيت الصلات -
الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين البلاد العربية جمعاء ، وتوطيد هذه الروابط -
وتدعيمها ، وتوجيهها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وتأمين مستقبلها وتحقيق
أمانها وآمالها ، وذلك إستجابة للرأى العربى العام فى جميع الأقطار العربية .
إتفق المندوبون المفوضون على ما يأتى

ولقد سارت المناقشات بعد ذلك حول شروط العضوية فى الجامعة، وإجراءات
الإلتزام التى تسرى على الدول فى المستقبل، وإشترط لذلك العروبة والإستقلال،
وتصريح يصدر من الدولة فى هذا الشأن ، وموافقة مجلس الجامعة على ذلك .
وهكذا تألفت الجامعة فى مادتها الأولى من : « الدول العربية المستقلة الموقمة على
هذا الميثاق ، ومن الدول العربية الأخرى ، التى ترغب فى الإلتزام إلى الجامعة ،
بطلب يودع فى السكرتارية الدائمة ، والتى يقرر مجلس الجامعة قبولها فى أول
إجتماع يعقد بعد تقديم الطلب » وإتفق على أن مجلس الجامعة يتخذ مقره الدائم
فى مصر ، وإن كان له أن يجتمع فى أى مكان آخر يجهنه ، وعلى أن يعقد مجلس
الجامعة إنعقاداً عادياً مرة فى كل عام ، ويتخذ بصفة غير عادية كلما تدعو الحاجة ،
بناءً على طلب دولتين من دول الجامعة ، ويكون إنعقاده العادى فى كل من
شهرى مارس وأكتوبر من كل سنة . وهى المواد الرابعة والخامسة من الميثاق .
أما المادة السادسة فقد نصت على تكوين سكرتارية دائمة للجامعة، تتألف من أمين
عام ، ومساعدين ، وعدد كاف من الموظفين ، وعلى أن يعين مجلس الجامعة
الأمين العام الذى يكون فى الوقت نفسه أميناً للمجلس . وإتفقوا على صياغة الملحق
لهذا الميثاق يعين أول أمين عام للجامعة ، ويعطيه السلطة لتعيين الموظفين
اللازمين للقيام بأعمال الجامعة ، وعلى أن ينص هذا الملحق على وضع مجلس
الجامعة للنظام الخاص بأعمال السكرتارية ، ومسئول الموظفين . وأصبح على

الامين العام أن يضع في بداية كل سنة مشروع ميزانية الجامعة ولجانها الدائمة، ويعرضه على مجلس الجامعة للموافقة عليه، ويتحدد في ميزانية كل سنة نصيب كل دولة من دول الجامعة من المصروفات. ولقد أعطت المادة الثامنة لأعضاء مجلس الجامعة وموظفيها وأعضاء لجانها الإمتيازات والحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم، ونصت على أن يكون الامين العام بدرجة سفير، والامين المساعدون بدرجة وزراء مفوضين؛ وسينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية، ثم بعد ذلك بدعوة من الامين العام، ويتناوب ممثلوا دول الجامعة رئاسة المجلس في كل انعقاد.

لقد كان من السهل الإتفاق على العموميات، ولكن الامر بدا أكثر صعوبة مع الدخول في الخصوصيات، أو في العلاقات الخاصة بين الدول التبرية وبعضها. ولقد جرت مجادلة عنيفة مع مناقشة المادة العاشرة التي كانت تتعلق بسيادة الدولة وبمسألة التحكيم وبسلامة الإستقلال. وظهر في أثناء هذا النقاش تمسك كل من العربية السعودية ولبنان بمبدأ السيادة الكاملة والإستقلال التام؛ وذكر المندوب اللبناني في أثناء النقاش أنه: «لا يستبعد إعتداء دولة عربية على أخرى؛ وأدى ذلك إلى ضرورة إحتراس العربي من العربي، وفي وقت إجتمعوا فيه بإسم الوحدة أو الإتحاد. وثار جدل كذلك حول المنازعات وإجراءات التحكيم، وإمكانية إنشاء محكمة عدل عربية؛ وكان لبنان يخشى تحكيم الجامعة إجباريا بين العرب، وبشكل قد يحرم لبنان يوما من بعض مظاهر سيادته، أو يوقعه تحت حكم لا يتمشى مع إتجاهاته، حتى وإن كان نتيجة لتحكيم دول عربية.

ولقد حاولت المملكة العربية السعودية بعد ذلك أن تحتفظ لكل دولة من الدول المشتركة بحرية عقد الاتفاقيات مع الدول الأخرى؛ وإتفق الجميع على ذلك، وعلى حق كل من الدول العربية في الاشتراك في أية جامعة أو مؤسسة

دولية أخرى ، وعلى أساس ألا يتعارض ذلك مع نصوص هذا الميثاق وروحه . كما إقترح مندوب السعودية وضع لفظ يعنى إلزام كل دولة من دول الجامعة بالألا تقوم بأى عمل يمس بالأوضاع القائمة فى إحدى الدول الموقعة على الميثاق ؛ وكان ذلك أساس المادة الرابعة عشر ، التى نصت على أن : « تتعهد كل دولة من دول الجامعة أن لا تقوم بعمل يرمى إلى تغيير الأوضاع القائمة فى إحدى الدول المشتركة فيها ، » .

وجاء بعد ذلك دور التعاون فى الشؤون الإقتصادية والإجتماعية ، وإن كان هذا التعاون ، وهو الأساس ، قد جاء بقدرة ما تسمح به نظم كل دولة وأحوالها . ورأوا تشكيل لجان دائمة من الخبراء تمثل فيها الحكومات المشتركة ؛ لوضع قواعد التعاون ومداها .

وجاءت فى أثناء هذه الجلسات حادثة إغتيال الدكتور أحمد ماهر رئيس الوزراء المصرى ، فأرجأت اللجنة الفرعية إجتماعاتها ، ثم رأسها عبدالرحمن عزام ، نتيجة لتولى محمود فهمى النقراشى رئاسة الوزارة ، وفى أثناء ذلك تقدم نورى السعيد بذكرتين : الأولى خاصة بإستقلال الدول العربية وحقوقها وإرتباطها مع الدول الأجنبية ؛ والثانية خاصة بالتحكيم بين البلاد العربية وبعضها ؛ وكان ذلك رجوع بأعمال اللجنة السياسية إلى الورا . ووقف سمير الرفاعى ، مندوب شمرقى الأردن ، يشرح وجهة نظره زميله ، رئيس وزراء بغداد ، فى أثناء غيابه . وطالت المناقشة ، وظهرت منها الرغبة فى التقدم بتمهّنظات جديدة . وإضطرب جميل مردم بك إلى أن يذكر أن الموقف لا يستدعى النزول إلى موضوعات لا تمس عمل الجامعة ، وخاصة إذا كانت تتعلق بإمتيازات الشركات ... وما إلى ذلك . ولما كانت هذه الملاحظة غير كافية للعودة إلى صلب عمل اللجنة ، إضطرب جميل مردم إلى أن يعلق من جديد بأنه يندمىش لرؤية العراق ، وهو البلد الذى كان يسير

في مجز ر التضاء، العربي أكثر من الكل، يتحفظ الآن أكثر من الكل. وقال :
 « مسأ لبنان، أما حقيقة أقدر الحالة القائمة فيها حق قدرها، وأرى من الواجب
 علينا، نظمهم، ولكنهم سايرونا الآن وتركوا التحفظ؛ ولم يكن منتظرا
 من اله اق أن يتحفظ، وهو أول بلد نادى بالقضية العربية وسمى لتحقيقها،
 وعمل لي هذا الاجتماع. . لقد كان أولى بالوفد العراقي أن يتجنب ذلك وأن
 يعينء تدعيم الروابط ويكون رائده فيها التقدم والتوسيع، لا التراجع والتضييق.
 ولقد رى في هذا الوقت مفهوم خاص يحاول ربط موقف العراق بالمصالح
 البريطانية في المنطقة، وخوف بريطانيا في أن يرتبط العراق بجامعة عربية قوية
 تلزمه تنفيذ قراراتها، وينقاد بذلك إلى السياسة العربية المتحررة التي كانت
 تهدف إلى دولة تخليص البلاد العربية من المعاهدات التي تربطها بالدول الغربية.
 والواق أن هذا المفهوم كان له نصيب من الصحة، وإن لم يكن بالنسبة لبريطانيا
 فيما لذل. المصالح والأطماع الشخصية والاسروية التي ربطت نفسها بالغرب،
 وعلى ريقة الزواج الكاثوليكي. وأدى ذلك إلى إضعاف سلطة الجامعة العربية،
 حتى قة، تنشأ، وفي غير صالح العرب. وأخيراً فإن كثرة التحفظات كانت تثير
 الشكوك في أذهان العرب، وبشكل يجعل من كل دولة عربية تحتسب من الدولة
 العربية الأخرى، بدلا من التقارب بين الجميع.

و استمرت المناقشات بعد ذلك حول إمكانية توسع الدول أعضاء الجامعة
 في علاتها مع بعضها، وإشراكها في منظمات دولية أخرى، وفي تنفيذ قرارات
 مجلس الجامعة فيها ونص في نهايتها على أن نظام الحكم في كل دولة من دول الجامعة
 هو حذ من حقوقها، وتتعهد كل دولة من دول الجامعة أن لا تقوم بعمل يرمي
 إلى تنال نظام الحكم في إحدى الدول المشتركة فيها.

وج، بعد ذلك أن إعادة قراءة مشروع الميثاق، وأثيرت معه مشكلة فلسطين؛

وضرورة تمثيلها ، وإشتراك ممثليها في مجلس الجامعة . ثم أثير بعد ذلك موضوع إشراك العناصر العربية الأخرى غير المستقلة في الجامعة . وناشد عبدالرحمن عزام اللجنة ألا تقفل باب الأمل والرجاء في وجه هؤلاء ، لأن هذا الميثاق يعمل لأمة آتية ، وأنه ليس هناك معنى لحرمان ثلاثين مليوناً من هذه الشعوب من الإشتراك فيها . فاستقر الرأي على وضع نصوص خاصة بالمستقلين ، وبالشعوب العربية غير المستقلة ، في ملاحق الميثاق .

(٤) ميثاق الجامعة :

وبعد أن انتهت اللجنة الفرعية من وضع ميثاق الجامعة أصبح عليها أن تعرض المشروع على الحكومات المشتركة في الجامعة لإقراره ، أو لبدء ملاحظاتها عليه ، ثم دعوة اللجنة التحضيرية للاجتماع ، لنظر مشروع الميثاق وتوقيعه ، ثم إنعقاد هذه اللجنة التحضيرية بعد ذلك بهيئة مؤتمر لإعلان ميثاق الجامعة رسمياً ، والقيام بعد ذلك بإبرام الميثاق من الدول أعضاء الجامعة ، وإيداع وثائقه في وزارة الخارجية المصرية . ثم يقوم رئيس الحكومة المصرية بعد ذلك بدعوة مجلس الجامعة إلى الانعقاد ، وبعد وصول الإبرام من أربع دول من دول الجامعة .

ولقد اجتمعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام في قصر الزعفران في ١٧ مارس سنة ١٩٤٥ برئاسة محمود فهمي النقراشي ، وإشترك فيها وفود جميع الدول العربية . باستثناء وفد اليمن . واتصل المؤتمر بالإمام . وأحاطه علماً بانعقاد اجتماعهم . وطمأنوه على أنهم سيبلغونه ما يصلون إليه من نتائج . خاصة وأن مندوبه لم يكن قد وصل بعد . وحصل الأعضاء على مشروع الميثاق . بعد أن كان الدكتور عبد الحميد بدوي . وزير الخارجية المصرية .

والفقيه في القانون الدولي ، قد قام بإسـات قانونية ضرورية فيه . وتمكن
الاستاذ عبد الحميد بدوى من تقديم تنسيـات هامة ومعلمة لأعضاء بعض
الوفود ، الذين كانوا لا يصلون إلى درجة الخبرة في الشؤون القانونية ، رغم
اجتماعهم لصياغة ميثاق دولي وله لون سياسي واضح . وتم الأمر بعد مناقشات
على موافقة الجميع على مشروع الميثاق . وعلى الملاحق الخاصة بفلسطين وبالبلاد
العربية غير المستقلة . كما استقر الرأي على تعيين عبد الرحمن عزام أول أمين
للجامعة العربية .

أما الملاحق الخاص بفلسطين فقد جاء فيه :

« منذ نهاية الحرب العظمى الماضية » سقطت عن البلاد العربية المندقلة عن
الدولة العثمانية — ومنها فلسطين — ولاية تلك الدولة ، وأصبحت مستقلة
بنفسها غير تابعة لأي دولة أخرى ؛ وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب
الشأن فيها . وإذا لم تكن قد تمكنت من تولي أمورنا . فإن ميثاق العصبة في سنة
١٩١٩ لم يقرر النظام الذي وضعه لها إلا على أساس الإعتراف باستقلالها .
فوجودها وإستقلالها الدولي من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه ، كما أنه لا شك
في إستقلال البلاد العربية الأخرى . وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال
ظلت محجوبة لأسباب قاهرة ، فلا يسرغ أن يكون ذلك حائلا دون إشراكها في
أعمال مجلس الجامعة . ولذلك ترى الدولة الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه
نظراً لأطرواف فلسطين الخاصة ، وإلى أن يتشبع هذا القطر بممارسة إستقلاله فعلاً ،
يتولى مجلس الجامعة أمر إختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في
أعماله (١) . »

(١) انظر : محمود كامل المحامى : الدولة العربية الكبرى . القاهرة . دار المعارف

وأما الملحق الخاص بالبلاد العربية غير المستقلة فقد نص على أنه : « نظراً لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها وفي لجانها شئوماً يعود خيرها وأثرها على العالم العربي كله ، ولأن أمانى البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي له أن يرعاها ، وأن يعمل على تحقيقها ، فإن الدول الموقعة يعينها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة ، عند النظر في إشراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق ، بأن يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع ؛ وفيما عدا ذلك ألا يدخر جهداً لتعرف حاجاتها ، وتفهم أمانيتها وآمالها ؛ وبأن يعمل بعد ذلك على إصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل من أسباب (١) . »

وقد اجتمعت اللجنة التحضيرية في شكل مؤتمر في جلسة علنية لتوقيع الميثاق رسمياً يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ ، في قصر الزعفران بالقاهرة ؛ وكان الاجتماع برئاسة محمد فهمى النقراشى ؛ وإشتمل على وفود كل الدول العربية ، ومعههم موسى العلى بصفته ممثلاً لعرب فلسطين ؛ رغم تغيب مندوب اليمن . وأعلن في هذا المؤتمر ميلاد جامعة الدول العربية . وتوالى الخطباء على المنبر ، واستمرت التهانى ، بالوصول إلى هذه المرحلة الهامة في تاريخ الدول العربية . وتحديث عيد الرحمن عزام قائلاً بأنه يرجو أن يكون ميلاد هذه الجامعة بشيراً ببعث المجادى الذى عاش لها رسلنا وحماها آباؤنا الأولون ولا أريد أن أشق عليكم بإلقاء أشعة متعددة على نواح كثيرة من رسالة الأمة العربية التى تعتبر هذه الجامعة رمزها فالحقيقة هى أن الجامعة وميثاقها ليست إلا عنواناً لميثاق غير مكتوب أخذه علينا آباؤنا ورسائنا من قبل ، وأخذناه على أنفسنا اليوم وإذا كان الميثاق الذى أمضيناه الآن هو عنوان الكتاب ، فإن الرسالة المطوية في الكتاب هى المقصودة في هذا العهد ؛ والعنوان يؤدى غرضه في توجيه الرسالة

إلى قدرها السعيد ، قدر هذه الأمة في عالم جديد . . . وإني أكرر الشكر لحضراتكم
إذا تفضلتم فأكرمتموني بأن أكون حرفاً في هذا العنوان ، فلتبدأ الجامعة عملها ،
ويد الله تباركها وترعاها ، (١) .

ولقد كانت حقيقة واضحة مع هذا المولود الجديد ، إلا أنه كان يحمل من
اللفظ والمعاني أكثر مما يحمله من القوة والمادة ؛ وإن كانت هذه هي إمكانيات
الجامعة العربية يوم صدور الميثاق . وسيكون نجاح هذه الجامعة في الميدان
المعنوي أقوى بكثير من نجاحها عند نزولها إلى ميدان العمليات ، وخاصة حينما
تصطدم بعقبات مادية واضحة ، تظهر ما فيها من متناقضات ، وما لبعض
قياداتها من طموح وأطماع ، وخاصة مع حرب فلسطين .

٥ - الجامعة وأهميتها :

ولقد تولت جامعة الدول العربية كثيراً من المشاكل التي تهم العالم العربي ،
سواء من النواحي المعنوية أو الاستراتيجية أو السياسية أو المادية . وعمت
الجامعة العربية في مشكلة فلسطين ، وخاصة في السنوات الأولى من عمر هذه
الجامعة ، ورفعت صوت عرب فلسطين ، وخاصة في كل أنحاء العالم العربي ،
وأوصلته إلى مسامح القوى المستعزة الاستعمارية والصهيونية في كل مكان . وعملت
كذلك في مشكلة إستقلال ليبيا ، وأثبتت في هذه العمليات وجودها وقوتها
وفاعليتها ، ما دامت العوامل الداخلية التي تتكون هي نفسها لم تكن تعارض
من أجل الكفاح في هذه المشكلات . وكانت الجامعة بهذه الطريقة أداة للتوفيق
بين المتناقضات ، والتقليل من تعارض العوامل والأطماع ، ومن أجل الخير العام
لعباد الله الصالحين .

(١) أحمد طرابين : الوحدة العربية . القاهرة . معهد الدراسات العربية العالمية .

ولكن عاينا أن نذكر أن هذه المتناقضات التي حارلت جامعة الدول العربية أن تغطي عليها أو ترفق بينها ، كانت موجودة بالفعل ، كانت تتعلق بالقيادات العربية ، والأسر المالكة لها والحاكمة عليها . أكثر مما تتعلق بشعوب هذه المنطقة العربية . وكان الأمر أعمق من تباین بين نظم الحكم الموجودة في هذا الإقليم أو ذاك ؛ إذ أنه كان يرتبط قبل كل شيء بالمصالح الفعلية ، والمصالح المادية لهذه القيادات ، وفي وقت حاولت فيه القيادات الهاشمية بشكل خاص أن تزيد من إمتيازاتها ومن منطقة نموذها . ولقد وضح ذلك أكثر الوضوح في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ؛ وفي الموقف الذي وقفته القيادة الهاشمية في شرقي الأردن والعراق في أثناء المعركة الحربية نفسها ، وتجاه القوات المصرية ، وذلك في الوقت الذي لم تشترك فيه العربية السعودية أو المملكة المتوكلية اليمنية بقوة حربية لها قيمتها . وكان هذا التناقض بين المصالح الفعلية للقيادات العربية في معركة فلسطين سبباً من أسباب فشل العرب في هذه الحرب .

وإذا كانت القوات المصرية في حرب فلسطين قد حاولت القيام بدورها في تحرير هذا الإقليم العربي من العصابات الصهيونية ، ولوجه الله والعروبة ، فإن الأمر كان يختلف عن ذلك حين بدأت مشكلة إستقلال ليبيا في الظهور ، وظهر فيها نوع من التعارض ، أو التناقض بين القيادة المصرية ، وقيادة الأمير محمد لإدريس المهدي السنوسي في برقة . وكان الأمر كذلك بالنسبة لموقف مصر من السودان وفي السودان ، وفي السنوات التالية لإنشاء جامعة الدول العربية ؛ ذلك لأن سياسة القصر في مصر في ذلك الوقت قد حارلت بدورها إستخدام جامعة الدول العربية وسيلة لفرض وصايتها على ليبيا وفرض التاج الملكي على أبناء السودان ، وباسم وحدة وادي النيل .

والمهم هـ - أن هذه المتناقضات كانت موجودة بالفعل رغم عمل جامعة الدول

العرب: على إختلافاتها ؛ ونجحت في ذلك . وخاصة أمام أعين العرب ، وفي وقت لم تعج فيه القوى الإستعمارية الطامعة في المنطقة عن رؤية هذه المتناقضات ؛ وعملها بالتالي على الإفادة منها ؛ لاجبة في هذا الميدان على هذه القيادة أو تلك من القيادات العربية المامية ؛ والمجتمعة سورياً داخل مجالس الجامعة العربية . ولكن علينا أن نذكر كذلك أن طبيعة الأوضاع هي التي أملت على جامعة الدول العرب: أن تذكر دائماً في بلاغاتها : « إلى القرارات قد إتخذت بإجماع الآراء » وأنه يمكن دائماً في الإمكان الوصول إلى أحسن مما كان عليه .

قد ظهر نشاط جامعة الدول العربية وأهميتها بوضوح في الميدان الثقافي ؛ وتمكنت في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥ من إقرار المهادنة الثقافية بين الدول التي وقعت على ا بشارق . ولقد نصت هذه الإتفاقية الثقافية على ضرورة تبادل المدرسين والاذة والموظفين والفنيين بين البلاد العربية وعلى ضرورة توثيق الصلات والتعاون بين العلماء والادباء ورجال الصحافة وأهل الفن والتشكيل والموسيقى في البلاد العربية ؛ وكذلك على تشجيع الرحلات الثقافية والرياضية بين هذه البلاد ؛ وتوثيق الصلات بين المعاهد العالية والتعليمية للتستفيد كل منها من طرائق الأخرى وأعمالها ، وتضع وسائل بحثها العلمي ومختبراتها تحت تصرف علماء البلاد الأخرى . ونصت هذه الاتفاقية الثقافية كذلك على ضرورة توثيق الصلات بين دور الكتب والمحاف بتبادل النسخ المتكررة في محتوياتها ؛ وتنظيم إستفادة بعض من بعض بالتصوير والإستعارة . وكذلك نصت على ضرورة إحياء التراث ، الفكري والفن العربي ، والمحافظة عليه ، ونشره وتيسيره للراغبين ، وتثنية الجهود التي تبذل لترجمة عيون الكتب الأجنبية ، وتنشيط الانتاج الفكري في البلاد العربية ، وإنشاء معاهد للبحث العلمي والأدبي ، وإقامة معارض دير للفنون والمنتجات الأدبية ، ومهرجانات عامة ومدرسية ؛ وأخيراً العمل للوصول باللغة العربية إلى تأدية جميع أغراض التفكير والعلم الحديث .

ولقد عملت هذه المعاهدة على توحيد الاتجاه التعليمي والترابوي بين البلاد العربية ، ونصت على تعادل مراحل التعليم ، والشهادات التي تمنح للطلبة ، كما نصت على ضرورة إدخال دور الجامعة تاريخ البلاد العربية وجغرافيتها وأدبها في مناهجها التعليمية ، وبشكل يكفي لتكوين فكرة واضحة عن حياة هذه البلاد وحضارتها . وكان من نتائج هذه المعاهدة الثقافية إنشاء اللجنة الثقافية ، والمكتب الدائم لها ، والإدارة الثقافية ، وكذلك شعباً قومية في البلاد العربية لهذا النشاط (١) .

وتمكنّت جامعة الدول العربية بعد ذلك من إنشاء معهد لإحياء المخطوطات العربية ، في سنة ١٩٤٦ ، وذلك للإهتمام بما يقرب عدده من مليون مخطوط عربي مبعثرة في أنحاء العالم ، وتمهيداً لاختبارها وفحصها ونشر اللازم منها ، وتصوير ما يمكن تصويره ، حفظاً لتراث العرب .

كما تمكنّت الجامعة كذلك ، وفي هذا الميدان ، من عقد المؤتمر الثقافي العربي الأول في النصف الأول من شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، ثم من عقد المؤتمر الأخرى العربي الأول في أواسط هذا الشهر نفسه في دمشق ، وذلك تسهيلاً لتعاون المواطنين ، دون نظر إلى إختلاف أديان ، وللوصول إلى روح التعاون والتضامن ، تمهيداً للتكتل والإتحاد . وأصبح على علماء الآثار العرب أن يبدأوا حفائرهم في كل من العربية السعودية واليمن .

وإذا كانت الجامعة العربية قد فشلت في الوصول إلى حل حاسم في مشكلة فلسطين ، إلا أنها نجحت في ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ في عقد معاهدة «الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي» بين سوريا والعربية السعودية ولبنان ومصر

واليمين . ونلاحظ هنا من جديد عدم اشتراك القيادات الهاشمية في هذه المعاهدة ، ومما يقال في هذه المعاهدة فانها قد نصت على أن : « تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أكثر منها ، أو على قواتها ، اعتداء عليها جميعاً ، ولذلك فانها — عملاً بحق الدفاع الفردى والجماعى عن كيانها — تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها . وبأن تتخذ على الفور ، منفردة ومجموعة ، جميع التدابير ، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل ، بها في ذلك لاستخدام القوة المسلحة ، لرد الإعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابها » .

وبذلك دخلت الجبهة العربية دوراً جديداً هو دور التنفيذ العملى ، أو التلويح به في وجه المعتدين ، خاصة وأن التصريح الثلاثى ، الذى أصدرته كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا لضمان عدم تغيير الأوضاع القائمة في الشرق الأدنى العربى كان يعتبر اعتداءً واضحاً على سيادة العرب ، وتشبيهاً لحكم الاستعمار الصهيونى في فلسطين ، ولذا وذ الغرب الاستعمارى في كل المنطقة .

وفي ذلك الوقت ، كان الوفد قد عاد إلى الحكم في مصر ، منذ شهر يناير ١٩٥٠ . وكما وضع أسس جامعة الدول العربية ، بوضعة بر وتوكول الاسكندرية ، والتوقيع عالية في عام ١٩٤٤ قام بعقد إتفاقية « الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى » ، في عام ١٩٥٠ . وكانت خطوة جديدة وقوية على طريق تحديد إلتناء مصر العربية ، والعمل على زيادة الترابط بين الدول العربية .

الباب الخامس

التحرير ووحدة وادى النيل

افضل السبع عشر

تدهور الأوضاع في مصر

كانت الظروف الموجودة في مصر عند نهاية الحرب العالمية الثانية ظروف
 {اختيار تام في البناء الإجتماعي والإقتصادى والبناء السياسى . وزادت المنافسة بل
 للعداوة بين الأحزاب السياسية الموجودة . وبينها وبين القصر، وكانت الظروف
 الجديدة التى سادت العالم مع ما يصحبها من مبادئ، إنتصار الحريات والديمقراطيات
 وإتساع نطاق آراء العدالة الإجتماعية تؤثر فى المثل العليا للمصريين . وكان على
 مصر، ورغم ظروفها ؛ أن تواصل كفاحها من أجل إستقلالها وحريتها .
 وأجبرها الموقف الدولى على أن تقوم بعملیات جديدة بعد إنشاء هيئة الأمم
 المتحدة ، وخروج الديمقراطيات الشعبية منتصرة من الحرب . أما فى الميدان
 العربى فقد كان إنشاء جامعة الدول العربية قائمة لنزول مصر إلى ميدان جديد ،
 لاحتك فيه المصريون بغيرانهم وإخوانهم العرب ، بعد أن كانوا قد قبعوا فى عقر
 دارهم منذ سنوات طويلة . ومع الأخطار الرأسمالية والاستعمارية، شعر المصريون
 بضرورة مواجهة الأخطار الصهيونية فى فلسطين الشقيقة ، فى نفس الوقت الذى
 يعملون فيه على مواصلة الكفاح ضد البريطانيين المستعمرين فى مصر . ومع
 تعارض هذه القوى ، وإختلاف إكانياتها ، وإنتشار آراء جديدة ومثل عليا
 جديدة ، إنخفضت أسهم القصر فى السوق بعد أن ساءت سمعته ولاكتها الألسن
 فى كل مكان ، وكان من المحتتم أن تظهر قوة جديدة فى هذا الميدان .
 مادامت الحيوية موجودة ، بل متزايدة ، والقوى القديمة كانت تمر فى دور
 الاحتضار .

٩ - بين بريطانيا وأمريكا :

أقال القصر وزارة النحاس في أكتوبر سنة ١٩٤٤ مدعياً حرصه على أن تحكم البلاد وزارة ديمقراطية ؛ وشكل أحمد ماهر الوزارة الجديدة التي تألفت من أحزاب غير وفدية ؛ وقامت هذه الوزارة بالإفراج عن المعتقلين ، وأعلنت أنها مستسير على سياسة التفاهم مع بريطانيا ، طبقاً لمعاهدة سنة ١٩٣٦ . وحلت الوزارة مجلس النواب ، وكانت ضربة كبيرة للوفد ، الذي قرر عدم الدخول في الانتخابات الجديدة . وتدخلت الحكومة بالفعل في هذه الانتخابات ، منتقمة في ذلك من أعدائها الوفديين . ودفعت البلاد ثمن هذه الحزبية البغيضة بالآ ، ومع إلغاء حكومة الجديدة لقاعدة الاستثناءات في تعيين الموظفين وترقياتهم ، شغل جزء هام من موظفي الدولة بأنه يمكنهم الكسب في ظل وزارة حزبية معينة ، وفقدان هذه الامتيازات في ظل وزارة حزبية أخرى لا يساندونها .

ومع إشراف الحرب العالمية نهايتها اجتمع قادة الحلفاء في مؤتمر يالتا ؛ وبعد نهايته ، زار روزفلت مصر وقابل الملك وتفاهم معه في أمر العلاقات المصرية الأمريكية المقبلة . وقابل روزفلت الملك عبد العزيز آل سعود ، وكانت مصالحه الاقتصادية المتمثلة في شركة أرامكو للبترول ، والقاعدة الأمريكية في الظهران ، يمثلان حجر الزاوية لبناء مقبل يريد من نفوذ الولايات المتحدة في المملكة السعودية . وكانت الولايات المتحدة هي التي قامت بتمويل عملية الحرب ضد دول المحور ، ومولت بريطانيا وفرنسا والصين وروسيا ، ومدتهم بالمعدات والأسلحة والدخائر ؛ وظهر أن النفوذ الأمريكي قد بدأ في اكتساح العالم بعد أنه تضعف مركز كل من فرنسا وبريطانيا ؛ وظهرت الفلال والعمليات التحريرية في مستعمراتها ، فماذا كان ينشد روزفلت من متابعته مع الملك ؟

كان على مصر أن تشترك في إعلان الحرب على المحور، قبل بداية شهر مارس سنة ١٩٤٥، حتى تتمكن من الإشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو، وتنضم إلى هيئة الأمم المتحدة، وبينما كان أحمد ماهر ينقل من مجلس الشيوخ إلى مجلس النواب ليعيد قراءة بيانته عن ضرورة إشتراك مصر في الحرب، أطلق عليه أحد الشبان الرصاص وقتله. ولقد استغل الوفد هذه العملية ليظهر أن أحمد ماهر كان يرغب في الزج بمصر في ميدان حرب ليس لها فيها ألفة ولا جمل. وعلى أي حال فقد ألفت القراشي الوزارة، وأعلنت مصر الحرب على دول المحور.

وكانت الحرب العالمية الثانية فرصة للشعوب الصغيرة لكي تستمع فيها إلى تأكيد رسمي، من الدول الكبيرة، عن ضرورة حصولها على حرياتها وإشتراكها في بناء السلم العالمي، مع إنشاء هيئة الأمم المتحدة؛ بجمعيتها العمرية ومجلس الأمن والمجالس الاقتصادية والاجتماعية. وتأثرت العلاقات الدولية إلى حد بعيد، وأصبح من الممكن لدولة صغيرة أن تجلس إلى جوار دولة كبيرة دون غصاضة؛ بل أصبح من الطبيعي أن تقوم الأمم المتحدة نفسها بضمان استقلال أي بلد صغير، دون حاجة إلى وجود قوات إحتلال فيه. وكان هذا أكبر مشجع لمصر على المطالبة بالجللاء وحدة وادي النيل. وعند ظهور سوء النية البريطانية في إعادة الحق إلى نصابه، وإرجاع ما أعتصمته إلى أهله، بدأت المظاهرات تجوب شوارع القاهرة والاسكندرية وعواصم الأقاليم. وحاولت الوزارة أن تقبض على الموقف بيد من حديد، فكانت حادثة كوبرى عباس الشهيرة التي ظهر منها جلياً أن الشعب الذى ينزى كان فى واد والحكومة واد آخر، وتطل عليها وتشرف على حركاتها قوات الاستعمار، من أعلى الجبل.

ولقد اضطرت وزارة القراشي إلى الاستقالة بعد هذه الحادثة، وبعد أن كان موقفها صريحاً مع بريطانيا، ويتمثل في ضرورة الوصول إلى الجللاء وتسوية

مشكلة السودان ؛ كما كان صريحاً مع المصريين ، في أنها لن تدع لهم الفرصة للخروج على النظام .

٢ - وزارة صدقي والمفاوضة مع بون :

لقد قام اسماعيل صدقي ، بعد سقوط وزارة النقرشي ، بتشكيل وزارته الثانية ، وكانت أقل شدة من الوزارة السابقة مع المظاهرات . وفي عهد هذه الوزارة بدأ الاصطدام بين المتظاهرين وبعض القوات البريطانية التي كانت تجوب شوارع القاهرة ، فاشتد تبلور الموقف بعد أن سقط الجرحى والقتلى . وزاد على المظاهرات تشييع جنازات القتلى ، وتعيين يوم لذكرى الشهداء . وكانت كل هذه المناسبات أسباباً أدت إلى اصطدامات جديدة مع قوات الاحتلال أو رجال الأمن .

وزاد الموقف تبلوره حينما حضر الوفد السوداني إلى مصر ، وعمل على ضرورة الوصول ، بعد التخلص من الإحتلال ، إلى إنشاء وحدة وادي النيل . لقد كان يمثل رأى قطاعاً هاماً من السودانيين ، وخاصة المثقفين والعناصر المكافحة ضد الاستعمار ، فاضطرت بريطانيا إلى أن تظهر رغبتها في تغيير سياستها ، وعينت السير رونالد كامبل سفيراً لها في القاهرة ، بدلا من اللورد كيلون ، واستعدت للمفاوضة مع مصر للوصول إلى معاهدة جديدة . وهذه المفاوضات هي التي استمرت وعرفت باسم صدقي - بيفن ، وطالبت بريطانيا فيها بضرورة إبقائها على قاعدة حربية في وقت السلم والحرب في منطقة قناة السويس ، وطبقاً لما أسمته نظام الدفاع المشترك ؛ وأثر ذلك على سير المفاوضات .

وحاولت بريطانيا تهيمته الرأي العام لمصر ، من ناحية . وتأمين أرواح قواتها الموجودة في مصر من ناحية أخرى ؛ فبدأت بإجلاء قواتها عن القلعة ، وعن بعض معسكرات الاسكندرية . ولكن وفد المفاوضات المصري لم يوافق

على شروع البريطانى للمعاهدة ، وأعلن سبعة من أعضاء رفضهم لهذا المشروع ، إستناداً إلى أن حالة تهديد سلامة أى دولة من الدول المجاورة لمصر تجبر الدولتين المتعاقدين ، مصر وبريطانيا ، على التشاور للقيام بعمل اللازم ، إلى أن يتمكن مجلس الأمن من إتخاذ قراره فى هذا الموضوع . وكان هذا يعنى إتخاذ مصر قاعدة لأعمال حرية ، وإحتلال عردة القوات البريطانية إلى إحتلال أراد بها . أما عن مطلبى الأمة الأساسيين : وهما الجلاء ووحدة وادى النيل ؛ فقد قع إجماع الهيئة على أن تقدير ثلاث سنوات أجلاً لإتمام الجلاء تقدير مبالغ فيه . وأنه مستطاع مادياً فى فترة أقصر من ذلك بكثير ، خاصة وأن معاهدة سنة ١٣٦٦ لم تسمح للبريطانيين إلا البقاء فى منطقة محددة ، وبقوات محددة . كما أن هذا شروع قد جرد الوحدة بين مصر والسودان من كل خصائصها ، وحاول الإطاحة بالحالة الراهنة فى السودان ، بل كان ينص على تخويل السودان حق الاختيار بنظامه المستقل ؛ ويمهد ذلك السبل لفصل السودان عن مصر . كانت هذه الأسباب كافية لرفض مشروع صدق بيثن . فعمل صدق على حل وفد للمفاوضات ، ولكن إضطرب بعد ذلك إلى الإستقالة ، مادام قد فشل فى إرضاء القصر ، وإرضاء الشعب وإرضاء بريطانيا . فاستند إلى أسباب صحية لكي يترك المجال لغيره .

لقد عاد النقراشى إلى السلطة من جديد فى ديسمبر سنة ١٩٤٦ . وزادت بريطانيا فى سياسة فصل السودان عن مصر ، بتعيين روبرت هاو حاكماً لها عليه . وسارت الحكومة المصرية بالطريق القانونى ، وعرضت القضية على مجلس الأمن فى شهرى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٤٧ ، وأشار رئيس الحكومة إلى أنه لا يرى ثمرة رجوة من المفاوضات مع بريطانيا ، ما دامت قواتها مرابطة فوق أرض مصر . ورغم عرضه لقضية بلاده بكل أمانة وإخلاص إلا أنه لم يصل إلى نتيجة إيجابية فى هذا الميدان . لقد إدعى بعض الكتاب السياسيين أن سبب فشل

هذه العملية يرجع إلى زيادة النزعة الاستعمارية بين الدول المشتركة في الأمم المتحدة وقتئذ ، ولكن هذا السبب ليس كافياً ، وتفوقه أسباب وعوامل أخرى في الأهمية . لقد ظهر واضحاً في سنة ١٩٤٥ أن المركز الإقتصادي والعسكري للإمبراطوريات القديمة قد تضعف وأن النفوذ الأمريكي يسعى في كل مكان إلى أن يرث هذه الإمبراطوريات ؛ وإن كان ذلك في لون جديد ، وبإسم استعمار الدولار . ولكن الصدمة التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية في الصين في العام التالي ، مع مشكلات جنوب شرق آسيا ، وظهور قوات الديمقراطية الشعبية في الهند الصينية ، مع ما تلى ذلك من أزمة حادة في برلين ، شرقية وغربية سنة ١٩٤٧ ، جعل الموقف يتباور في العالم بين كتلتين رئيسيتين : كتلة إشتراكية شعبية وكتلة رأسمالية . لم يكن من المتوقع بعد توحيد صفوف الدول الرأسمالية والاستعمارية لمحاكمة خطر انتشار الحركات الديمقراطية الشعبية ، أن تقف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب مصر وضد بريطانيا . وكذلك الحال بالنسبة لمن كان يكافح ضد الاستعمار الفرنسي ؛ فهذا التكتيك من الجانب الوطني في ذلك الوقت كان مخططاً ، ومن أساسه ، وليس أدل على ذلك من إستماع الدول العربية إلى صوت المنطق الغربي الاستعماري ، وإتباعهم سياسة المطالبة للحصول على حقوقهم بالمفاوضة من دول المعسكر الغربي . أليس أدل على ذلك من تصويت الأمم المتحدة نفسها في نهاية نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، بتقسيم فلسطين العربية ، ضاربين بذلك بحقوق الشعوب عرض الحائط ؟ . كان هذا القرار يتسم موقف الأمم المتحدة في المسألة المصرية ، رغم ما بذل في عرضها من مجهود في الصياغة ومن إظهار المبادئ .

٤ - حرب فلسطين :

كان تكوين القاتمين على شئون الشرق الأوسط بربطهم ربطاً تاماً بعجلة الدول

العربية ، ويربط مصالحهم ، وطريقة تفكيرهم بمصالحها وآرائها . وكان هذا الارتباط سبباً رئيسياً في عملية فشامهم في حرب فلسطين .

وكانت بريطانيا والولايات المتحدة هما الدولتين اللتين ساهمتا في إصدار وعد بلفور ، وفي رعاية المشروع الخاص بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، إقتصادياً وبشرياً . وكانت بريطانيا تحاول عن طريق هذا المشروع ، بعد أن ساهمت في تفتيت العالم العربي ، إلى أن تقيم توازناً بين العرب واليهود في منطقة الشرق الأدنى، ويتبع ذلك الوصول إلى حالة تعاون بين القوى الإقليمية الموجودة في الميدان، مما يسمح للدول الاستعمارية بالاحتفاظ بمميزاتها ومصالحها الاقتصادية والاستراتيجية ، دون منازع . وأنشأت الجامعة العربية تحت ظل المرافقة البريطانية ، وكانت بذلك عاجزة عن القيام بدور فعال ضد الصهيونية . وحين اجتمع الملوك والرؤساء العرب في أنشاص سنة ١٩٤٦ ، ثم بلودان في العام التالي، واتخذوا القرارات الهامة لإنقاذ فلسطين ، وكتبوها على الورق ، نسوا أو تناسوا أن طبيعة تكوينهم ، وطبيعة مصالحهم الرأسمالية ، ستضطرهم إلى الوقوف في أي مرحلة من عملية إنقاذ فلسطين ، وبجرد تدخل سادتهم الغربيين

وكان كل رئيس عربي ينافس الآخر ، ويستند في ذلك إلى حسبه ونسبه ، وكان أنه من دم النبلاء الأزرق في بريطانيا ؛ أو يستند إلى طموحه لإنشاء إمبراطورية كبيرة، والخروج عن حدود بلاده التي لا يتمكن من حكمها ولا من مواصلة إدارتها والسير بها ؛ أو إلى إمكانية وصوله إلى خلافة المسلمين من جديد وزيادة الهالة ، وبالتالي المكاسب ، التي يحيط بها نفسه .

وكانت قرارات الدول العربية من أجل إنقاذ فلسطين شيئاً ، وطريقة تنفيذها والوسائل اللازمة لذلك شيئاً آخر : كان عبد الله ، صاحب شرق الأردن ، رعب

في مد حكمه إلى الضفة الغربية . ولم يكن هذا الانجاء يعجب آل سعود ، عدوه اللدود ، وإن كان قد حظى فيه بتأييد عبد الإله الوصي على عرش بغداد . أما فاروق فقد كان لا ينظر إلى توسع الهاشميين في الشرق الأدنى بعين الرضى ، خاصة وأنهم كانوا أصدقاء مخلصين لبريطانيا ، وهي الدولة التي أذلت في عقر داره . وكان يمتاز عن زملائه بصفة معينة ، وهي أنه من رجال الأعمال ، وكانت هذه تقربه من الانجاء الأمريكي ، وبالتالي من طويل العمل ، صاحب الرياض . أما سوريا ولبنان ، فكانتا تحولان بناء إستقلاهما ، وتحتازان مرحلة الاختيار بين صداقة الدول الأوروبية القديمة ، وزيادة التعاون مع العالم الجديد . وكانتا تفتقران إلى جيوش حديثة ، تسمح لهما بالاشتراك في حرب فلسطين ؛ رغم تمتع شعوبها بشحنة قوية من الحماس والوطنية ، التي تستند إلى الناحية المعنوية والنفسية أكثر من إستنادها إلى الأسس الإقتصادية والمادية اللازمة لحرب فلسطين .

وكانت الخطة التي وضعت لإنقاذ عروبة فلسطين تتلخص في تقسيمها إلى قطاعات ، يعمل في كل منها جيش من إحدى الدول العربية : الأول من العريش إلى غزة ومنها إلى بئر سبع والذقبة ، أو شمالا عبر المنجد وأسدود إلى تل أبيب ؛ أما القطاع الثاني فهو قطاع القدس واللد وتل أبيب ؛ والقطاع الثالث هو أريحا نابلس جتتين وطولكرم ؛ وأما سوريا فقد كان عليها أن تعمل في القطاع الشمالي الشرقي ، قطاع الحولة ؛ أما لبنان فقد كان عليه أن يمنع توغل عصابات إسرائيل داخل أراضيه . ولم يكن هناك من التعاون بين الجيوش العربية ما يسمح لها بالقيام بعملية موحدة أو متكاملة . وزاد على ذلك التنافس بين رؤساء الدول العربية نفسها ؛ إذ كان كل رئيس يرغب في تقليل أهمية إنتصار زميله ، حتى تكون له اليد الطولى في التسوية النهائية للمشكلة . وأما الأسلحة فقد كانت تستورد من الخارج ، ومن الدول الإستعمارية ، التي كانت لها اليد الطولى في تدعيم بناء

إسرائيل اللقيطة . وزاد الذين به أر بعض الدول كانت لا تثق في قياداته . قواتها الموجودة في ميدان المعركة ؛ خاصة وأنهم كانوا على رأس « قوة عمليات » . قد يعودون بها لتغيير الأوضاع في بلادهم . ويتبع ذلك صفقات الأسلحة الفاسدة ، وإخلاء بعض المواقع في القدس أو في اللد والرملة ، وحتى حوادث الإغتيال ؛ وأهمها حادثة إغتيال البطل أحمد عبد العزيز .

أما من الجانب الصهيوني ؛ فقد كان اليهود قد تروا تربية قومية ، تجعلهم يعتزون بأنهم شعب الله المختار ، وأنهم قد عادوا إلى بلادهم التي فقدوها منذ أربعة آلاف سنة ، بعد أن عبدوا العجل . وكانوا قد تدربوا من الناحية العسكرية في معسكرات خاصة أنشئت لهم في أنحاء كثيرة من العالم ، وكانت الأسلحة تصل إليهم في شكل معونة دون أن يدفعوا ثمنها ؛ كما كانت المعونات المالية تدعم حركتهم ماداموا يسيطرون على رأس المال ، وعن طريقه على الحكومات الرأسمالية .

وكانت العملية تظهر خسارة من أولها ؛ وكان الخامس الوطني والشعور الفياض . والإيمان بالحق والعدالة هو الذي دفع العرب دفعا إلى الدخول في هذه الحرب . ومع نقص الخبرة ونقص الأسلحة وتضارب المصالح والاطلاع ، بدأت المآسى . وتقدمت القوات لكي تجد نفسها أمام أعداء مدربين مسلحين وموثرين ، وفي أراض أحسنوا وسائل الدفاع عنها . وبعد الأخطاء الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ، جاءت الأخطاء السياسية لكي تضع سبع دول عربية أمام مسؤولياتها وبالقوة ؛

وكانت الهدنة الأولى التي أستغلها اليهود في تحصين مواقعهم ، وقطع خطوط . مواصلات القوات العربية ، وفي التزود بالأسلحة والذخائر . وحينما استؤنفت .

العمليات ، وتدخلت الدول العظمى من جديد وأجبرت الدول العربية على التوقيع على الهدنة .

إن ما يهمنا من هذه المأساة هو أنها كانت ميدانا تعاليم لبعض العرب الذين خرجوا من دولهم أو أقاليمهم ، واتصلوا بأخوانهم وجيرانهم العرب . كانت تجربة تعلم فيها الضباط والجنود أنهم يرسلون للموت دون أن يزودوا بسلاح صالح ، وتعلموا فيها أن الطعم الموجودة في الشرق متشابهة ، وعتيقة في قدمها ؛ وأن الدول العظمى تعمل على تسييرها . أيقنوا ، وهم في فلسطين ، بضرورة العمل على تغيير الأوضاع الموجودة في بلادهم ، ضرورة التحرر ، وإتخاذ هذا التحرر أساساً للوحدة أو الاتحاد ، وأساساً للعمل على تحرير غيرهم . إن الآراء الأولى لمن إشتبك في هذه الحرب لم تكن واضحة ، نتيجة لوجود المستعمر ، ووجود الاقطاعى والرجعى على رأس البلاد العربية ، ولكنها طالت مشغولة في حقول تلك الحفنة وفي قلوبهم ، ولمدة سنوات . إلى أن سمح لإزدياد تدهور الموقف بظهورها ، وبشكل قوى فعال . إنها قوات ضغط ، و عمل مباشر .

٤ - زيادة الوعي وزيادة الضغوط :-

كانت حرب فلسطين سبباً في زيادة الوعي العربى لدى عدد كبير من المصريين ، إذ أنها ساعدت على تبلور المواقف ، وتبادل الآراء ، والخروج عن العزلة الفكرية التى عاشتها البلاد ، وخاصة في أيام الحرب العالمية الثانية . لقد شعرت مصر أنها ضحت بعدد كبير من شبابها في هذه الحرب ، وشمرت أن بريطانيا مسؤولة عن إنشاء إسرائيل ، مثل مسؤوليتها عن تدهور المرفق السياسى والحالة الاقتصادية داخل مصر نفسها . فبدأ الارتباط بين القضية المصرية والقضايا العربية في الإزدياد . واتقد كان أبناء مصر يسمعون ، وهم يحاربون في فلسطين ،

بما هم تحت رحمة القوات البريطانية المرابطة عند القناة ، والتي يمكنها أن تهدد
خط مواصلاتهم وقطع الرجعة عليهم إلى بلدهم .

وفي نفس الوقت إزداد الوعي القومى فى علاقة مصر والسودان . ومع
إزدياد السياسة الاستعمارية البريطانية الخاصة بالسودنة فى جنوب الوادى ،
إزدادت الحركة الشعبية فى السودان فى مقاومتها لهذا التيار ؛ وإزداد تمسكها
بضرورة الوحدة أو الاتحاد مع مصر . ففى مصرى عام ١٩٤٨ كان يفكر فى
فلسطين وفى السودان وفى العالم العربى ؛ وكان بالتالى يفكر فى ضرورة مجابهة القوى
الامبريادية فى هذه القطاعات ، وكانت تتمثل فى الاستعمار ، وفى الرجعية والاقطاع ،
أذ إنه الداخلىين .

ومع تزايد التضارب بين القوى الموجودة فى الميدان ، زاد إنبهار الموقف
بالان الأحكام العرفية ؛ خاصة وأن زيادة الضغط والعنف ، أدى إلى ظهور
عناصر من الجانب الآخر ، فظهرت موجة من القتل والإرهاب ، سادت البلاد ،
وفرت على نفسية المصريين ، وعلى صورة كل من الحاكم والمحكوم فى دين الآخر ،
وعيون العالم .

وكانت حركة الاغتيالات السياسية فى مصر ، قد عادت إلى الظهور من جديد
فى عام ١٩٤٥ ، بتمتل أحمد ماهر ، رئيس الوزراء فى شهر فبراير من هذه السنة ؛
ثم أخذت فى التزايد ، وفى شكل ظاهريه سياسية بعد ذلك : فوقع مقتل أمين عثمان
فى عام ١٩٤٦ ، ثم بقتل أحمد الحازندار ، وكيل محكمة إستئناف مصر ، فى ٢٢
ما س ١٩٤٨ ؛ وكان هذا مروراً بحدوث إلقاء القنابل فى عامى ١٩٤٦ و
١٩٤١ ، كما حدث مع قنبلة سينما متروا ، بالقاهرة .

وكان معنى هذه الحوادث تزايد عدد من لا يؤمنون بالقانون ، ولا

بالدستور ، ويفضلون طريقة العمل ، المباشر ، للتعبير عن اتجاههم السياسى ،
ولفرص أنفسهم على الاغلبية . إنهم قلة لا تؤمن بالرأى الآخر ، ولا تحترم
النفس البشرية ، ولا الفارق القانونية والدستورية . إنه خطر ومرض يستفحل
إنتشاره فى البلاد .

وساعد على هذا الإنتشار ، لمثل هذه الجرائم ، دفاع المحامين عنها ، وبصفتها
جرائم سياسية ؛ وإفساح بعض المحاكم صدرها لسماع عبارات التحنيذ والتجديد .
مع إباحة نشرها وإذاعتها ، وحق إصدار أحكام مخففة فى بعضها . وعالجت بعض
الصحف هذه الموضوعات على أنها تعبر عن البطولة . ولا شك فى أن حرب
فلسطين ساعدت بعض الشباب على تمرس العنف ، وكذلك على إستخدام الأسلحة ؛
كما ساعد على زيادة إنتشار هذه العمليات .

ولقد قامت عمليات من هذا النوع ، ضد مصطفى النحاس ، رئيس الوفد ،
مثل محاولة نسف داره ، فى جاردن سيقى ، ليله ٢٥ أبريل ١٩٤٨ ، عن طريق
إنفجار سيارة ملوؤة بالديناميت بجوار الدار . وفى شهر نوفمبر من نفس السنة ،
هاجمت سيارة ، فيها مسلحون ، دار النحاس ليلا ، وقت عودته من النادى السعدى ،
ودخله إلى الدار ؛ وأطلقت عليه عدة مقذوفات نارية ، قضت على حياة إثنين .
من حراسه ، وأصاب إثنين آخرين ، وأحد الجنود ؛ وتمكنت السيارة من
الفرار ، وإن كان النحاس قد نجا من هذا الإعتداء .

ولقد وقعت حوادث نسف ، أو محاولات نسف ، ضد دار وكالة حكومة
السودان بالقاهرة ، وذلك فى شهر يوليو ١٩٤٨ . كما وقعت غيرها ضد محلات
شيكربيل ، وأوريكو ، ثم محل بنزا يون ، وجاتينيو ، وكان أصحابها من
اليهود ؛ وإضطرت الحكومة إلى وضع حراسات عليها . فإنتقلت الحوادث إلى

حارة اليهود ، ووقعت بعض الانفجارات ، التي أودت بحياة ما يقرب من
عشرين ، وجرح فيها ما يقرب من الستين ، ونتج عنها إتهيار عدد من المنازل .
وكان من ضمن هذه الحوادث قتل اللواء سليم زكى ، حاكم دار بوليس
القاهرة يوم ٤ ديسمبر ، أمام كلية طب قصر العيني ، بإلقاء قنبلة عليه من
أعلى المبنى .

والمهم أن سلطات الأمن حاولت أن تنسب معظم هذه العمليات إلى جماعة
الإخوان المسلمين ؛ وإستند النقراشى ، وبصفته حاكماً عسكرياً إلى ذلك ، وأصدر
أمرأ عسكرياً إلى ذلك ، وأصدر أمرأ عسكرياً ، يوم ٨ ديسمبر ١٩٤٨ بحل
جماعة الإخوان المسلمين وشعبها ، وغلق الأماكن المخصصة لنشاطها ، وضبط
أوراقها ووثائقها ، وسجلاتها ومطبوعاتها وأموالها ، وكافة الأشياء المملوكة لها ،
وتعيين مندوب خاص لاستلام جميع أموالها وتصفيته ما يرى تصفيته مما يخصها .
وجانب التوفيق النقراشى في إتخاذ هذا القرار ، وإتخذ وسائل لا يقرها القانون .
ولا الدستور ؛ وخرج على مدلول الحكمة من إستخدام الأحكام
العرفية (١) .

وبعد عشرين يوم ، قتل النقراشى ، يوم ٢٨ ديسمبر قبل وصول إلى مصعد
وزارة الداخلية ، بثلاث رصاصات في ظهره ، قضت عليه ؛ وكان الجاني طالباً
بالطب البيطرى ، وتشكر في زى ضابط شرطه ١١ وكان من الإخوان
المسلمين .

(١) أنظر : عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية . الجزء الثالث ،
الطبعة الأولى .

وفي نفس اليوم ، قام ابراهيم عبد الهادى بتشكيل الوزارة ، وشكلها من
السعديين والاحرار الدستوريين ومن بعض المستقلين ؛ ومن أجل د تركيز الجهود
لمواجهة الظروف الداخلية والخارجية التي تجتازها بلادنا العزيزة في هذه الآونة
العصيبة . وكانت وزارة تسمى إلى استخدام الشدة ، فاستمرت عماليات العنف .
وفي مساء يوم ١٢ فبراير ١٩٤٩ ، تم إطلاق عدة أعيرة نارية على المرشد العام
للإخوان المسلمين ، الشيخ حسن البنا ، في الوقت الذي كان يغادر فيه دار جمعية
الشبان المسلمين ؛ وسرعان ما فارق الحياة ؛ ولم يتمكن أحد من القبض على الجاني ،
ولا حتى من معرفة شخصيته . وكان قد نشر ، قبل ذلك ، بياناً يستنكر فيه
أحداث القتل والإجرام ، ودعا فيه إلى الوثام وتوحيد الكلمة . ولكن روح
الانتقام والعنف لم تترك وقتاً للسماحة والتعقل . ولقد تمادت الحكومة في الاستناد
إلى الاحكام العرفية ، من أجل اضطهاد كل من إشتبه رجال القسم السياسى بأنهم
من الإرهابيين ، وأهدرت في هذا السبيل ما كفله الدستور من حقوق وحرريات
للمواطنين .

ويقول عبد الرحمن الرافعى (١) :

« إن الاحكام العرفية نظام إستثنائى ما كان يجوز أن يتخذ وسيلة لحرمان
الناس من حقوقهم التي كفلها لهم القانون ، وما كان يسوغ للحكومة أن تأخذ
الآبرياء بالشبهات ، وتلقى بالمشتات منهم في غيابة الاعتقال ، وتسىء معاملتهم
إساءات بالغة ، تنكرها العدالة والإنسانية . وقد تعدى اضطهاد المعتقلين إلى
ذويهم وأقاربهم وعائلاتهم ، فكم من أشخاص أبرياء إعتقلوا لانهم من أقرباء

(١) في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث . ص ٢٨٢ —

٤٩٩

أ. أصحاب المعتقلين المشتبه في أنهم من الإرهابين . ومن الإضطهاد الذي لم يكر له تسوغ وقف صرف مرتبات المعتقلين من موظفي الحكومة ، فقد حرمت هـ لالتهم من مرتباتهم شهوراً طويلة

ولقد أثارت هذه الإضطهادات شعور المواطنين ، وكان لها أثرها البالغ في تآزم هذه الحكومة . وفي الوقت الذي زاد فيه الضغط ، كانت هناك زيادة في الاعى ، بسوء الأوضاع وتدهورها في البلاد ، وبعدم تمثيل الحكومة لرأى الشعب ، و ' محافظتها على أمانيه ، ولا حتى مشاعره .

وعند إستقالة وزارة ابراهيم عبد الهادى فى ٢٥ يوليو ١٩٤٩ كان المناخ قديماً لى . وزارة إئتلافية ، هى وزارة حسين سرى ، التى مهدت بذورها لانتخابات ، ولعودة الوفد من جديد ، فى شهر يناير ١٩٥٠ .

الفصل الثامن عشر

الوفد وإلغاء المعاهدة وإعلان وحدة

وادي النيل (١)

إستقال إبراهيم عبد الهادي في شهر يوليو ١٩٤٩ ، وعهد بالحكم إلى حسين رى . وشعر المصريون أن البلاد مقبلة على عهد جديد . وألف حسين سرى زارته الائتلافية ، التي شملت كل الأحزاب بما فيها الوفد . وكان تعديل الدوائر الانتخابية هو الشغل الشاغل للوزارة والأحزاب . وسرعان ما وقع الاختلاف نها ؛ على صوره أصبح الائتلاف معها ضربا من ضروب المحال ؛ فإستقال سين سرى وأعاد تأليف وزارة محايدة . وأجريت الانتخابات في الثالث من اير ١٩٥٠ ، وفاز فيها الوفد بـ ٢٢٨ كرسي (٢) . وهي الانتخابات التي عاد ال وفد إلى الحكم .

١ - نجاح الوفد وعودته :-

و لقد فسر البعض نجاح الوفد في الانتخابات على أنه جاء نتيجة لاتفاق حسين رى مع الملك ، على إخراج نتائج إنتخابية تحقق الموازنة بين الأحزاب جميعاً ؛ بذلك يتخلص فاروق من سيطرة الوفد كحزب للأغلبية ؛ وفي المقابل كان لاتفاق

(١) د. خالد نعيم .

(٢) حصل السعديون في هذه الانتخابات على ٢٨ مقعداً ، والاحرار مستوريون على ٢٦ مقعداً والحزب الوطني على ٦ مقاعد ؛ والحزب الاشتراكي لى مقعد واحد ، بينما نجح من المستقلين ثلاثون عضواً .

الوفد مع الإخوان المسلمين على تأييد مرشحي الوفد نظير أن يعيد الوفد السماح بنشاط الإخوان . كما أشيع أن الانجليز كانوا وراء إتفاق الوفد والإخوان ، لضمان مجيء الوفد إلى الحكم (١) .

ولقد أعلن البعض دعمهم للفوز الساحق الذي حققه الوفد ؛ ولكن العارفين بطبيعة الصراع القائم وراء مظاهر الحوادث لم يتوقعوا نتيجة أخرى . ذلك أن الحكومة التي كانت في الحكم منذ ٨ أكتوبر ١٩٤٤ إلى يوليو ١٩٤٩ ، كانت بعيدة كل البعد عن الشعب ؛ وكانت معتمده في أكثر الأحوال على نفوذ القصر ؛ ولذلك فإنه عندما دعى الناخبون إلى صناديق الانتخابات أعادوا الحزب المناوئ للقصر ، أو على الأقل الحزب الذي كان واضحاً أن القصر غير راض عنه ؛ فقد كان مجرد الظن أن مرشحاً أو حزباً يرضى عنه القصر أو يؤيده كافياً لكي ينصرف عنه الناخبون .

ولقد كانت الانتخابات تعبيراً شعبياً عن رغبة الجماهير في عودة حزب الوفد إلى الحكم ، بعد إفتتاح حكومات الأقلية صنيعة القصر ؛ وإن كنا لا ننكر حقيقة هامة ؛ وهي : أن تحمي الشعب للوفد كان قد أخذ يضعف في أواخر حكمه في سنة ١٩٤٤ ، ولأسباب عديدة ؛ غير أن أخطاء الحكومات المتتالية خلال السنوات الخمس التي تلت خروجه من الحكم ، وخضوعها لتوجيه القصر ، وما وقع فيها من حوادث ، سببت قلقاً للأمن العام ، وما صاحبها من ضغط شديد على الحريات ، ونشوء تيارات جديدة في الرأي العام ، كل ذلك جعل الناخبين يختارون الوفد ؛ فقد كانوا لا يجدون أملاً ولا متقدماً بما هم فيه - من ضيق

(١) مذكرات كمال الدين رفعت - إعداد مصطفى طيبة . دار الكاتب العربي ،

٥٠

وخرج - إلا بعودة الهيئة التي - معها كانت أخطاؤها - فإنها كانت أقرب إلى وجدانهم من غيرها .

٢ - الوزارة الوفدية ١٩٥٠ :-

وجاء الوفد إلى الحكم ، لينتقم لنفسه من إبعاده عن السلطان والنفوذ ؛ وأراد أن يسد الطريق تماماً على أحزاب الأقلية . وكان الشعب قد آثر الوفد بثقته في كل مرة ، لأن الوفد كان حزباً شعبياً أقرب إلى الشعب ومصالحه من غيره من الأحزاب . ولقد أقبل الشعب على نصرة الوفد ، هذا لاشك فيه ؛ ولكنه أقبل وفي نفسه آمال ومطالب وحقائق ، وله شكاوى ، وفي وجدانه إنبعاث حقيقى بأن الأمور ستسير في طريق الإصلاح ؛ غير أن الوفد تخلى عن شعاره التقليدى « الأمة مصدر السلطات » ، وأعلن إعرافه كاملاً بأن الملك هو مصدر السلطات (١) (٢) وهذا يعنى أن نفوذ القصر سيغلغل في كل مرفق من مرفاق الدولة . وكانت هذه الحالة نقطة تحول خطيرة في تاريخ الوفد ؛ وكانت بمثابة حافة المنحدر أو مفترق الطرق . وأغلب الظن أن قيادة الوفد إعتقدت في أن كل المآخذ القديمة قد ذهبت إلى غير رجعة ؛ وأن الشعب يؤيد الوفد أخطأ أم أصاب ، فلا عليه من بأس إذا خرج عن حدوده المألوفة .

وهذا التغيير في سيااسة الوفد كانت له أسبابه ؛ ويبدو أن زعماء الوفد - أو بعضهم على الأقل - خاصة وأن الفساد أضحى مع بداية عام ١٩٥٠ مؤلفاً من

(١) وقد أعلنت هذه الهدنة في أول لقاء بين مصطفى النحاس وفاروق ، بعد تكليف الأخير له بتأليف الوزارة ، حيث أعلن النحاس باشا الطاعة الكاملة والولاء التام للقصر ؛ وأكد لفاروق أن صراع الماضى بين الوفد ممثلاً للسلطة الشعبية وبين القصر قد انتهى إلى غير رجعة .

٥٥٥ .

أشخاص مختلفين تمام الاختلاف عن الذين تألف منهم في عام ١٩١٩ - ظنوا أن سياسة المهادنة مع القصر تكفل لهم البقاء في الحكم ، وأن الشعب وحده ليس معتمداً كافياً . وهذا خطأ لا شك فيه . وحتى إذا فرضنا أن إستدامة الحكم كان هو الهدف ، فقد كان أمام الوفد أمثلة كثيرة من السامة والاحزاب ، التي عاشت في أروقة القصر ، وإعتمدت عليه ، ومع ذلك لم تستمر في الحكم إلى الأبد .

ولقد رأى البعض أن تشكيل الوزارة الوفدية في عام ١٩٥٠ ، لم يراع فيه القواعد التي جرت تقاليد الوفد عليها ، فقد سمح فيها لأشخاص ، مها كانت كفاءتهم العالية ، إلا أنهم كانوا من غير الوفديين الخالص ، ولا بمن مارسوا العمل في منظمات الحزب ومعاركه ؛ لذلك لم يكونوا على إتفاق مع الوفد في كل الخطط والآراء . فأوجدوا في صفوف الحزب روحاً من التفكك . ورأى آخرون أن فؤاد سراج الدين ، وإن كان قد انضم إلى الوفد في عام ١٩٣٦ ، وأصبح عضواً في هيئته العليا عام ١٩٤٧ ، إلا أن نفوذه في حكومة ١٩٥٠ ، ودوره في المباحثات ، لم يرق لعدد من الوفديين . وقال آخرون أن فؤاد سراج الدين ، لم يكن صارماً في وفديته (١) . وإن كنا نرى أن فؤاد سراج الدين كان عاملاً مؤثراً في السياسة الجديدة التي إختطها الوفد في عام ١٩٥٠ ، وكان دوره فعالاً لخدمة الوفد والوطن ؛ الأمر الذي أوجد الحقده عليه في النفوس ، بعد أن أصبح مسموع الكلمة في توجيه سياسة الوفد ؛ فنشأت تكتلات داخل الحزب عملت ضده في محاولة لإقصائه .

وكانت بريطانيا ترغب في أن تعقد مع الوفد إتفاقية جديدة ، تحمل محل معاهدة ١٩٣٦ ؛ فتحل بذلك عقدة السخط الشعبي الذي إتخذه المعاهدة هدفاً له ؛

١٠٠

• ويضمن إنجلترا لإنجلترا مصر في أحد أحلافها الجديدة ، التي هي أكثر خدمة لمصالحها في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية . غير أن إرادة التاريخ شاءت ألا تتمخض مجيء الوفد عن إبرام معاهدة جديدة ، ولكن عن إلغاء المعاهدة القديمة .

٣ - فكرة إلغاء المعاهدة :-

وكان أول من فكر من الزعماء المصريين في إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، هو محمود فهمى النقراشي ، وكان ذلك في مايو ١٩٤٧ ، عندما خلف صدقي في الحكم ، وراح يفاوض الانجليز في تفسير بروتوكول السودان . ولكنه اكتشف إصرارهم على أن وضع السودان تحت تاج مصر المستترك لا يحول دون طلب القطر الشقيق أن ينفصل عن مصر ، وأن يطلب الاستقلال . ولذلك قررت حكومة النقراشي في ٢٥ يناير ١٩٤٧ قطع المفاوضات .

وفي مقابلة مع فاروق في ١٦ مايو ١٩٤٧ اقترح النقراشي إعلان بطلان المعاهدة ، حيث قال النقراشي : « إن هذا الإجراء من الناحية الوطنية عمل عظيم ، ولكن آثاره قد تكون أخطر على مصر من الفشل في عرض القضية بالطرق التي رسمها ميثاق الأمم المتحدة . » (١) . ولم يعلق الملك . وعرض النقراشي قضية مصر على مجلس الأمن في يوليو ، واستغرقت مناقشتها عدة جلسات في أغسطس وسبتمبر ، ولم يحصل من بريطانيا على شيء ، سوى توصية المجلس في ١٠ سبتمبر ، بالعودة إلى المفاوضات ، مع بقاء المسألة مدرجة في جدول الأعمال .

وكان الشعب يضطرم بآراء جديدة ، وبأسباب لا حصر لها من السخط

(١) مذكرات حسن يوسف - ص ٢٩٤ .

والجزع والاشفاق . وكانت الحالة الاقتصادية تسوء ، والحالة النفسية تتأزم ، والتيارات الفكرية تنتشر في البلاد إنتشاراً لامثيل له : كانت كثيرة وعنيفه ، وإن كانت غير مركزة ولا متجمعه ؛ فكانت أشبه بالموجات الصاخبة ، كل منها تسير في إتجاه ، وكل ما هى فى حاجة إليه هو الصيحة التى تربط بينها . وأغلب الظن ، ان حالة من اليأس إشتملت الشعب ، فقلبت اليأس إلى إستهتار وعدم إكتراث ، كلاهما يعطيان مظهر القسوة . وشغل الناس بشئون الحكم الداخلى والإضطراب الحاصل فيه . ولكن حكومة الوفد لم تكن مستطيعه ان تترك أمر البلاد بغير جهد . ولقد جرت المفاوضات فعلا بينها وبين الانجليز ، وتولاها محمد صلاح الدين (١) مع أرست بيفن . وسارت المفاوضات حينما إلى خير ، وحينما إلى غيره . وبدأ أن موقف بريطانيا لم يتغير ، ويبدو أنهم كانوا يعرفون سوء الأحوال الداخلية ، ومن هنا كان تشدهم أو محاولتهم أن يكسبوا أعظم ما يمكن ، ويضعفوا من المطالب الوطنية إلى أقصى حد ممكن .

٤ - إنهيار المفاوضات مع انجلترا :-

ولقد تبين للوزارة الوفدية أن الانجليز غير جادين فى مفاوضات التعديل ؛ ثم طالبت المباحثات والمفاوضات ، وبدأ أن أمرها لايسير كما يجب ، وأنها تتعثر على صورة أشد قعامة ، بما كانت عليه الأوضاع الداخلية . فأعلنت الوزارة فى خطاب العرش عند إفتتاح الدورة البرلمانية فى منتصف نوفمبر ١٩٥٠ ، « أن المعاهدة فقدت صلاحيتها كأساس للعلاقات مع بريطانيا ولا مناص من تقرير إلغائها » (٢) ، إذا لم تؤد المفاوضات إلى ما يرضوه الشعب ، من إقرار مبدأى الجلاء والوحدة .

(١) مذكرات حسن يوسف . ص ٢٩٤ .

(٢) فادية احمد سراج الدين = العلاقات المصرية البريطانية من بعد تصريح =

ولقد طالت مفاوضات الوفد مع الانجليز دون أن تؤدي إلى نتيجة ؛ وأخذ خصوم الوفد يؤكدون أنه لن يقدم على إلغاء المعاهدة ، وأن وعده بذلك ليس إلا من قبيل التخدير للشعب ، وإطلاق التصريحات التي ليس لها مدلول عملي . وكان الانجليز يصرون على الدفاع المشترك ، وطالب الشعب باتخاذ إجراء حاسم ، وأصبح مطلب الشعب الاساسى هو إلغاء معاهدة ١٩٣٦ .

وأمام هذا الطوفان من السخط الشعبى ، صرح محمد صلاح الدين البرلمان يوم ١٦ أغسطس ١٩٥١ ، بأن هوة عميقة تفصل بين وجهتى النظر المتباينة ، بين مصر وإنجلترا ، فى أمور ثلاثة هى : الجلاء والسودان وفلسطين . . . وبأن إلغاء المعاهدة يتم قبل نوفمبر من تلك السنة . كما أن مصطفى النحاس انتهز مناسبة ذكرى يوم ٢٦ أغسطس ، وأعلن فى خطابه ستلغى المعاهدة فى القريب العاجل (١) . وفى يوم ٣ سبتمبر نشرت جريدة الأهرام ، تصريحاً لمحمد صلاح الدين ، بأنه سيعملن بعد أسبوعين لإلغاء المعاهدة ، ويعرض على البرلمان برنامجاً للجهاد الشعبى ، تحت قيادة الحكومة !

هذه تصريحات الجانب المصرى . أما الجانب البريطانى فكان يصرح بأنه لا يتوقع إلغاء المعاهدة ، ما دام هناك أمل فى الإتفاق . . . وصرح بعض

== ٢٨ فبراير حتى معاهدة ١٩٣٦ وأثرها على الأوضاع الداخلية فى مصر ، ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ .

اعتمدت الباحثة فى دراستها ولأول مرة ، على مذكرات مصطفى النحاس باشا (١٩٢٧ - ١٩٥٢) الزعيم الثانى لحزب الاغلبية ، وهذه إضافة جديدة للتاريخ . والباحثة حصلت على المذكرات . بمجهودها الشخصى .

(١) مذكرات حسن يوسف . ص ٢٩٤ .

المستوئين بأن القادة في مصر لن يلجأوا إلى إجراء يتسم بالتطرف . ونزايد
السلخ الشعي في مصر ، وكانت العلاقات بين الدولتين قد انتهت إلى مأزق ،
جعل أمر إلغاء المعاهدة محتما .

وفي ١٥ سبتمبر ١٩٥١ عاد فاروق من رحلته في أوربا ؛ وفي نفس اليوم
طلب مصطفى النحاس تحديد موعد معه لعرض مسألة هامه . وتمت المقابلة بينهما
يوم ١٩ سبتمبر بقصر المنتزه (١) . وقال النحاس : . . . إن المسألة المعروضة لها
صيغة قانونية ، . . . يلغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ . . . ، ويدعى البرلمان
إلى الإنعقاد للنظر في تعديل الدستور . . . ، فقال الملك : هذا كلام طيب يا باشا ،
غير أن المقابلة لم يتم فيها تقدم إيجابي من جانب فاروق ، كما بدا على رئيس
الحكومة .

وبينما أخذت وزارة الخارجية المصرية في إعداد مشروعات القوانين الخاصة
بالإلغاء المعاهدة ، تقدم السفير البريطاني برسالة من مستر موريسون ؛ تضمنت
مقترحات جديدة . فاقترحت اللجنة الوزارية برئاسة مصطفى النحاس باشا ، وتبين
لها أن تلك المقترحات لم تأت بجديد ، وأن الوزارة البريطانية مشغولة بالحركة بسبب
قرب موعد الانتخابات العامة ، ولا تشغلها كذلك بأزمة تأميم البترول في
إيران . ولم ترى الحكومة الوفدية في رسالة مستر موريسون ، ما يدعو إلى تغيير
الموقف .

(١) نفس المصدر السابق .

يذكر حسن يوسف أن الصحف أشارات إلى أن الوقت قد حان لإجراء
تعديلات وزارية ، ولذلك فإن الملك قاطع النحاس أثناء عرضه لمسألة إلغاء
المعاهدة وقال له : د كنت أود أن تحبثني عن التعديل الوزاري

وصمم مصطفى النحاس على المضى فى إجراءات إلغاء المعاهدة ، ووضع
بر لائىا أمام الأمر الواقع . ويبدو أن الدبلوماسية البريطانية أدركت جدية
حالة الوفد ، فقامت بمحاولة أخيره على أمل تفويت الفرصه على الوفد : ففى
الآبوع الأخير من سبتمبر ١٩٥١ ، إتصل مستر هـ. سميث ، مستشار السفارة
البريطانية بالقاهرة ، بالقصر ، وطلب مقابلة حسن يوسف ، وكيل الديوان
الملكي ، بحجة أن السفير البريطاني أوفده برسالة ؛ غير أن المقابلة بين الطرفين
أسست عن محاولة لإخراج الدكتور محمد صلاح الدين ، وزير الخارجية ، من
الوزارة ، بإعتباره عقبه فى طريق المفاوضات البريطانية المصرية .

٥ - إعلان إلغاء معاهدة ١٩٣٦ :-

وفى جلسة الأحد ٧ أكتوبر ١٩٥١ وافق مجلس الوزراء على مراسيم الإلغاء ؛
فأرسل النحاس « وثائق الإلغاء » إلى مكتب وكيل الديوان الملكي ، مع مخصص
دائن ، مظهر وف محتوم بالشمع الأحمر ؛ فعرضها حسن يوسف على الملك ، فوقع
عليه . وتم إعادتها إلى رئيس الحكومة .

لما كانت الوزارة خلال الصيف تجتمع عادة فى الاسكندرية ؛ إستأذن النحاس
من الملك فى عوده الوزارة إلى القاهرة ، بمناسبة إنتهاء موسم الصيف . وعاد
النحاس ومعه جميع الوزراء ، بعد ظهر يوم ٧ أكتوبر ١٩٥١ .

وفى الساعة السادسة من مساء الاثنين ٨ أكتوبر ١٩٥١ إجتمع البرلمان ،
وأهله أذاع النحاس المرسوم الأربعة لإلغاء المعاهدة وهكذا برت الحكومة الوفدية
برءها . وتمثلت مراسيم الإلغاء فى : —

أولاً : يقضى بإلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ الذى سبق صدوره
بالمادة ١٠ على تلك المعاهدة ، وإنتهاء العمل بأحكامها ، وإلغاء القانونين الخاصين

بالاعفاءات والميزات التي كانت تتمتع بها القوات البريطانية في مصر ، وإنهاء العمل بأحكام إتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان .

ثانيا : مرسوم بدعوة البرلمان لتعديل الدستور ، لتقرير الوضع الدستوري ، وتعيين لقب الملك .

ثالثاً : تعديل الدستور ، وجعل لقب الملك (ملك مصر والسودان) ، بعده أن كان (ملك مصر) .

رابعاً : يقضى بأن يكون للسودان دستور خاص ، تضعه جمعية تأسيسية ، تمثل أهالي السودان (١) . وقد ذكر النحاس في خطابه أن الحكومة المصرية أعدت عدتها لكل الإحتتمالات ، ونظمت خطواتها لتجعل إلغاء المعاهدة فعلياً ؛ وأنها مستعانة عن كل خطوة تخطوها في حينها القريب . وأحال المجلس التشريعات على لجانه المختصة ، وتم تأجيل نظرها في المجلس أسبوعاً واحداً .

٦ - النتائج :

وقبول ذلك القرار بإهتمام الشعب ، الذي ضاق ذرعاً بمطالبة بريطانيا في تحقيق وعودها ، ومراوغتها أثناء المفاوضات . ولم تثر المعارضة اعتراضاً على إلغاء المعاهدة ، بل أيدت الأحزاب كلها هذا الإلغاء . وفي الخروطوم قبول إلغاء المعاهدة بالتسهيل والترحيب من جانب جميع الأحزاب السودانية ، وإن الدستور المقترح لم يكن مقبولا لأحد ، بما في ذلك الحتمية والأحزاب الاتحادية (٢) .

(١) محمد حسين هيكل — مذكرات في السياسة المصرية . ج ٢ ، المعارف

١٩٧٧ . ص ٣٠٨

(٢) محمد عمر بشير — تاريخ الحركة الوطنية في السودان . ص ٢٢٢ .

أ الحكومة الانجليزية فقد قابلت قرار الحكومة الوفديه بالإستياء الشديد ،
والتكبر والتعدي . وأصدرت السفارة البريطانية في اليوم التالي (٩ أكتوبر) بياناً
رسمياً فيه : إن إنجلترا تعتبر المعاهده سارية المفعول ، وأن إلغائها غير
قانوني وأن السفير سبق أن أبلغ الدكتور صلاح الدين يوم السبت ٦
أكتوبر وباء على تعليقات من لندن — بأن حكومتها تأمل مخلصه أن تتمكن
من تقديم رسالة (بالمقترحات الجديدة) إلى الحكومة المصرية قبل يوم ١٠
أكتوبر الحالي ، (١) . ولقد أعلن هربرت موريسون ، وزير خارجية
بريطانيا : أن حكومته لن ترضخ لمحاولة مصر التحلل من شروط معاهدة ١٩٢٦ ،
وأن قوات البريطانية ستبقى في منطقة القناة ، حتى ولو استمدعى الأمر إلى
إستخدام القوة . .

و تلك الازمة ، لجأت بريطانيا إلى حلفائها ، تلوح لهم بخطور روسيا
المزعومة في الشرق الأوسط ، إذا هي سحبت قواتها من منطقة القناة . وكانت
النتيجة أن تقدم سفراء أربع دول — هي بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا
وتركيا — بإقتراحات إلى وزير الخارجية ، في ١٣ أكتوبر ١٩٥١ ، بشأن
الدفاع المشترك ، وأن تكون حماية قناة السويس منوطه بقوات دولية ، تشترك
فيها : من بريطانيا وأمريكا وفرنسا وتركيا وإسترااليا ونيوزيلندا وجنوب
إفريقيا ، وأن يكون لجزء من هذه القوات حق البقاء في مصر في زمن السلم .

و عند عودتنا بريطانيا في تجربتنا المريعة معها أنه عندما يشتهبها الخطب ،
تلجأ إلى إستبدال الحماية بحماية أخرى ، من نفس النوع ، مع تغيير في الاسماء
والظهور . وهكذا جاءت المقترحات الجديدة ، تحمل فكرة الموافقة على

الجللاء بشرط أن تقوم بحماية قناة السويس قوات دولية تشترك فيها مصر .
 واجتمع مجلس الوزراء في ١٤ أكتوبر، وقرر رفض تلك المقترحات ومتابعة
 السير في إجراءات إلغاء المعاهدة ، التي تم التصديق عليها في ١٥ أكتوبر (١) .
 وكان العرب يفكر ، في ذلك الوقت ، في إنشاء منظمة للدفاع عن الشرق
 الأوسط ، ترتبط بقيادة حلف الأطلنطي ؛ فجاء مشروع المقترحات الرباعي
 الذي تقدمت به حكومات لندن وباريس وواشنطن وأقره ، متمشياً مع ذلك
 الاتجاه . وربما اعتقدت حكومة لندن أنه عندما تشاركها الولايات المتحدة
 وفرنسا وتركيا في التقدم بتلك المقترحات إلى الحكومة الوفدية ، فإن الأخيرة
 سترضخ أمام ذلك الضغط ، وتستجيب خوفاً من عمالة الغرب . ولكن الاتحاد
 السوفيتي بادر إلى تقديم احتجاج رسمي إلى الولايات المتحدة ، في ٢٤ نوفمبر
 ١٩٥١ ، لأنها تزعم مسؤولية الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط التي تجاور
 روسيا . . . وجاء في الاحتجاج . « إن الاتحاد السوفيتي يعتبر المجلس المقترح
 امتداداً لحلف الأطلنطي ، وأن القوات الدولية المقترحة لقناة السويس ؛ لا تعدو
 أن تكون قوات إحتلال للمنطقة . . . بغير رضا أهلها . . . »

وكان هذا المشروع يهدف إلى إبقاء الإحتلال أبدياً ، وألا يقتصر على
 منطقة القناة ؛ بل يمتد إلى جميع الموانئ والمطارات والمرافق ، يعنى يمتد الإحتلال
 إلى جميع أنحاء البلاد ؛ وبعد ذلك تفتح مصر كلها ؛ ليس فقط لجيوش بريطانيا ،
 ولكن لجيوش الدول الأربع بالإضافة إلى جيوش إستراليا ونيوزيلندا وجنوب
 إفريقيا . وأعلنت الدول الأربع عن عزمها على تنفيذ إحتلالها بالقوة ؛ وبالفعل
 عهدت إلى قوات بريطانيا بالتنفيذ . وفي نفس اليوم - ١٣ أكتوبر -

(١) مذكرات حسن يوسف . ص ٣٠٠ .

٥٢٣

كانت ثلاثة ناقلات جنود بريطانية قد وصلت إلى بورسعيد ، تحمل إمدادات
للمسارك في الغزو الجديد . وفي خلال سبعة أيام فقط - من ١٣ أكتوبر حتى
٢ أكتوبر عام ١٩٥١ - تدفقت الإمدادات العسكرية على منطقة القناة .

وكان لقرار الإلغاء دوى القنبلة في الشعب المصري ؛ فالتهبت خماسية ،
غطت فرحته بهذا الإلغاء كل شيء . وأراد الملك فاروق أن يعرب عن شكره
تقديره للحكومة الوفدية ، فأمر حسن يوسف ، وكيل الديوان الملكي ، بإعداد
كتاب ملكي بهذا المعنى إلى مصطفى النحاس يقول فيه : « أنه حقق أمنيه عزيزة
لوالده (الملك فؤاد) في شأن السودان . . . » (١) . وأعلنت حكومة الوفد
، الدستور الجديد الذي يراد إصداره سيتضمن نصاً على وحدة السودان مع
مصر . وكان من رأى الحكومة أن ينص في الدستور على أن يكون للسودان
حكم إقليمي ، على أن تكون جميع السلطات الأخرى ؛ مثل الدفاع والشؤون
الخارجية ، للملك مصر والسودان .

وبهذا ، « أدى الوفد ، كحزب للكفاح الوطني البرلمانى مهمته ، واستعمل
وسائله ، الوسيلة السلمية المشروعة ، في أقسى ما يمكن أن تصنعه ؛ وهي تقرير
عدم شرعية وجود الاحتلال ، وشرعيه كل ما يتخذة الشعب لمواجهة العدوان
الافرى . وأعلن بالوسيلة السلمية بداية العمل المسلح ، وبالمشروعية عدم شرعية
الاحتلال القائم بدعائمه وأسسسه . » ولقد رأى البعض أنه قد استجاب لحركة التاريخ
بأنه نفسه ؛ فكان عمله تكثيفاً لكل إيجابياته التاريخية ؛ وكان كذكر النحل
أدى حياته كلها في عمل مخلص واحد أنهى مبرر وجوده ، ولم يعد ثمة ما يضيفه
إلى . (٢) . ولا شك أن في هذا الكثير من تبرير ظهوره ذكور ، آخرين ، بعده

(١) مذكرات حسن يوسف . ص ٣٠٠ .

(٢) على الدين هلال - المرجع السابق . ص ١٨١ .

فترة اكارأى آخرون فى قوة الإيمان فى تنفيذ الرسالة ، نهاية للحياة : فىقول صلاح النباهد : « ويبدوا أن النحاس كان يدرك - بحسب خفى - أن قرار إلغاء المعاهدة قد يكون آخر قرارات الوفد الكبرى فى حياة مصر ، وتعكس كلماته هذا المعنى عندما قال : « ... ألاهل بلغت ... اللهم فأشهد » (١) ... ولكن مصطفى النحاس أعلن بكل قوة : « لقد وقعت معاهدة ١٩٣٦ من أجل خير مصر ، ثم ألغيتها من أجل خير مصر ؛ لقد بلغ الكتاب أجله ، وعبر بذلك عن قوة مصر ، وعن خصوصيتها المستمرة ؛ فى المرافقة وفى الرفض ، وفى العطاء وفى المنع . وكان إلغاء مصر لمعاهدتها مع بريطانيا ، وإصرارها على تنفيذ ذلك القرار ، بداية دور جديد فى العلاقات المصرية البريطانية .

ولقد وقفت الأمة ، حكرمة وشعباً ، موة آحازماً من الساطة العسكرية البريطانية فى مصر ؛ فألغت الحكومة جميع الإعفاءات المالية التى كانت تمنوحة لتلك السلطة ، بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ ، ومن هذه الإعفاءات ما يتعلق بالرسوم الجمركية المستحقة على المعدات ومواد التوین اللازمة للقوات البريطانية ، فضلاً عن الرسوم المستحقة على مرور السفن التى كانت تعمل فى خدمة جيوش الاحتلال ، وأجور المواصلات البريدية والسلكية واللاسلكية المستحقة على تلك القوات الأجنبية . وهكذا إمتدت عبئمة السكة الحديد المصرية عن خدمة القوات البريطانية ونقل أفرادها وعائلاتها ، وتوقفت الحكومة المصرية عن أداء التسهيلات والخدمات التى كانت تؤديها للقوات البريطانية ؛ ولم تسمح لأفراد تلك القوات بالوصول إلى دُخانية مصر ، بل لقد أخذت الحكومة تستغنى عن خدمات رعايا حكومة لندن ؛ فألغت تصاريح العمل والإقامة الممنوحة لهم ؛ كما رفضت الجمارك منح أية تسهيلات جمركية للقوات البريطانية .

ولم يكن الشعب أقل حماسة من حكومته ، فانسحب العمال المصريون ، الذين كانوا يعملون في خدمة القوات الانجليزية بالقنال ، وضخوا بقوتهم ورزقهم إستجابة لنداء الضمير والوطن ؛ وقد قامت الحكومة بمساعدة أولئك العمال ، وألحقهم بمؤسساتها ومصالحها المختلفة (١) . وإمتنع عمال الشحن عن التعاون مع السفن البريطانية في القنال ، صرّاء في تفرغها أو شحنها ؛ وأضرّب المتعهدون والموردون الذين كانوا يوردون المواد الغذائية والتموينية إلى القوات البريطانية ، عن توريد ما سبق أن تماقدوا عليه .

وهكذا وجدت القيادة البريطانية نفسها في القنال وقد شلت حركتها ؛ فإضطرت إلى إستيراد ما يلزمها من مواد تموينية من الخارج ؛ فكلّف هذا الأمر حكومة لندن أموالا طائلة ؛ حتى بلغت خسائر بريطانيا في أسبوع واحد ، بسبب مقاطعة الشعب المصري وحكومته لهم ، أكثر من مليوني جنيه .

وقد أدركت الحكومة البريطانية ، أنها أمام مرحلة جديدة . وكان هذا لإلغاء لمعاهدة ١٩٣٦ بداية الكفاح المسلح ضد بريطانيا ، في منطقة القنال .

(١) باع عدد هؤلاء العمال ، الذين قاطعوا المعسكرات البريطانية ؛ نحو مئتين ألف عامل مصري .

الفصل التاسع عشر

الكفاح في ظل الدستور

، إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ نقطة تحول واضحة في تاريخ مصر ، وفي تاريخ ، وتاريخ علاقتها ببريطانيا العظمى . ولقد أدى ذلك إلى نشأة حركة المسلحة عند القوات البريطانية الموجودة في معسكرات منطقة قناة السويس ، أعمال العنف بين المصريين وقوات الإحتلال البريطانية في البلاد ، وزيادة حنف بين بعض عناصر المصريين أنفسهم ، ولقد تطور هذا الموقف إلى الاسماعيلية ، ثم حريق القاهرة ؛ الأمر الذي تذرع به الملك لكي يقبل لوفد من جديد . ومع زيادة هذا التفاعل ، زاد إتهام سلطنة القصر ، حتى أصبح تنيير الملك ، وحتى تغيير النظام الملكي ، يمثل إتهاماً عند ، من المصريين . وكان هذا الاتجاه يتعارض مع الدستور . ومع زيادة لمشاعر ، وقصور وسائل العمل الدستورية في القضية الوطنية ، زاد الاتجاه وضوحاً في البلاد ، مع زيادة وضوح الرغبة في التغيير . إنها نهاية مرحلة مصر ، وبداية مرحلة جديدة ، يمكننا أن نسميها « تجربة » جديدة .

- الكفاح المسلح في منطقة القناة :-

، إلغاء الوفد لمعاهدة مصر مع بريطانيا ، في شهر أكتوبر ١٩٥١ قد أدى الروح المعنوية للمصريين ، وزيادة شعورهم بأن الحكومة قد وافقت هان الرأي الذي كانوا قد صمموا ، منذ سنوات ، على ضرورة تحقيقه . لذا الإلغاء لم يؤثر على القوى الموجودة في الميدان ، من حيث كونها قوات لها جنودها .

وكان هذا الإلغاء لمعاهدة سنة ١٩٣٦ بداية السكفاح ضد بريطانيا في منطقة القناة : فبدأ العمال المصريين في الانسحاب من المعسكرات البريطانية ، وأضرب المتعهدون والموردون . وقامت مجموعات من الفدائيين بعملياتهم داخل المعسكرات البريطانية نفسها ، وكان كل ذلك يعلم من حكومة الوفد ، وإن كان في شكل غير رسمي .

وكان إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، قد اعتبرته بريطانيا أنه عمل من جانب واحد ، وكان معنى ذلك عدم شرعية بقاء القوات البريطانية في مصر ، من جانب المصريين . أما عمليات الفدائيين فكانت تمثل قصة الوطنية من جانب المصريين ، وتمثل عمليات إرهابية ، بالنسبة للبريطانيين . ولم يكن في وسع مصر أن تدخل حالة حرب رسمية مع بريطانيا ، وهي تحتل أراضيها ، وبالفعل .

وكان فؤاد سراج الدين ، وزير الداخلية في ذلك الوقت ، وسكرتير الوفد المصري هو جهة التعامل مع بعض عناصر الفدائيين ، والذين كانوا من ضباط القوات المسلحة ، ويستلبون بعض الأسلحة وبعض الذخائر منه شخصياً ، ومن هاره ، ودون أن يعلم أحد بذلك ؛ ومنهم الملازم وجيه أباطة ، والملازم كمال رفعت .

ثم تحول الأمر إلى معارك ، وخاصة حين تشكلت كتائب من الفدائيين تعمل في منطقة القناة ، فعملت في الاسماعيلية وضد المستعمرات البريطانية الموجودة على طول القناة ، كما عملت في بورسعيد .

وكان رد القوات العسكرية البريطانية عنيفا ، فقامت بعزل منطقة السويس وإحتلالها وإخضاعها لحكم بريطاني . وأخذت بريطانيا تهدد بمنع وصول البترول إلى القاهرة ، ولكن ذلك لم يفت في عضد المكافحين ضد البريطانيين ،

ولقد كان من الصعب على قوات الجيش المصرى أن تتدخل ، فوقع العرب ، على المحافظة على سلطة مصر فى منطقة مدن ، أى محافظات قناة السويس على كاهل رجال الأمن ، أى بلوكات النظام .

ولقد أمرت السلطات البريطانية فى منطقة القناة قوات بلوكات النظام الموجودين فى مبنى محافظة الاسماعيليه ، الخروج منها ؛ ولكن هذه القوات رفضت . فقام البريطانيون بنحرب محافظة الاسماعيليه بالمدفعية وبالبنادق والمدافع الرشاشة . ولقد كانت مجزرة ، أكثر من كونها معركة بين قوات غير متكافئة . وسقط الكثيرون من أبناء مصر مدنيين وفدائيين وعسكريين ، يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ . وزادت هذه الحالة من شعور المصريين بالمهانة ، وساعدت على خروج المظاهرات ، التى أخذت تهتف ضد الملكية ، وضد الأوضاع الموردة .

٢ - حريق القاهرة ، وإقالة وزارة الوفد :-

- ولقد زاد اضطراب الأحوال فى مصر بازدياد المظاهرات والوصول إلى حادث حريق القاهرة . ولقد حاولت الاتجاهات اليمينية أن تتهم القوات اليسارية فى هذا الحادث رغم أنه يدل على عملية تخريب ، وفى أجلى معانيها . وكان يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ يوماً عصيباً ، رفض فيه رجال النظام كبت المظاهرات الشعبية ، بل انضموا إليها ، وظهر فيه تدخل قادة قوات النظام ، وبين القصر والوزراء . وتأخر مجئ الجيش إلى وقت سمح بوقوع الحريق . ومنذ هذا اليوم وضح أن الملك لا يمكنه الاستناد إلى الوزراء فى الأمور العاجلة الخطيرة . ولا إلى قيادة الجيش . وكذلك الأمر فيما بين الوزراء والمحافظين وقواد وحدات النظام . إنها مرحلة خطيرة من مراحل التفتك والتحلل بين أعضاء جسد تشبهه دائماً

بالكائن العضوى الحى ، وهو الدولة . فيمكننا أن نقول أن هذه الدولة قد أشرفت على نهايتها ، ولم يكن فى وسع المتحكم فى مصيرها أن يسير بها إلى أبعد من ذلك ، وإنتهز الملك هذه الكارثة ، لكنى يقل وزارة الوفد .

(٣) إنهار سلطة القصر وسرعته :

حكمت مصر بعد حريق القاهرة بعض الوزارات غير المستقرة ، والى لم يكن لها أى برنامج ، ولذلك فإنها سميت بوزارات الموظفين . وتعاقب على الحكم كل من على ماهر والهلالي وحسين سرى ثم الهلالي من جديد . وكان أهم هذه الوزارات استمرار تسيير شئون الحكم اليومية العادية قبل كل شئ ، أى بمعنى آخر ، استمرار وضعية الحكم فى مصر كما هى ، ولأطول فترة ممكنة . لأنه احتضار الحكومة .

ولكن البلاد كانت تغلى من أجل الجلاء وكانت فى ثورة معاناة على الإحتلال ، وكان هذا يدل على أن مجموعات العمل ، وبدون معارضة ، كانت ضرورية للعمل فى هذا الميدان . وكانت البلاد فى حالة ثورة على فساد الحكم والرشاوى والجسوبيات والحزبية . كما كانت تشعر بضرورة الوصول إلى عدالة إجتماعية لتحرير البلاد من الفقر . ولا ننسى أن المظاهرات كانت تجوب الشوارع منادية : « الغذاء والكساء يا ملك النساء » . وكانت البلاد تشعر بخطر الجهاد وبسوء الحالة الصحية فى البلاد ، وبجز الميزان التجارى لمصر ، وبجز ميزانية الحكومة نفسها ، وافتقار البلاد إلى سياسة مخططة للعمل على زيادة الإنتاج ، وكانت الملكية العقارية موزعة بشكل لا يمشى مع صالح مجموع المواطنين ، ويهمل من ذلك أن المظاهرات قد ربطت فى نداءاتها بين سوء الحالة ورأس الدولة .

..... لقد إنتهى عصر « مولانا » و « أفندينا » و « صاحب العظمة » وأما الجلالة

فأله وحده . ولقد إمتازت حياة المتربع على الأريكة بمرحلة يمكننا أن نسميها « بعدم النضج » ، في أول حياته ، تلتها مرحلة ثانية من الطموح والرغبة في التوسع والحصول على الألقاب وتبادل الأوسمة والهدايا مع الأباطرة والملوك . وكان في أول حياته زوجاً كما هو ملك . ولكن سرعان ما بدأت الأخبار في الانتشار ؛ وكانت في أول الأمر تتعلق بأسرته ، وساعده الحاس على الخروج من هذه المسأق . ولكن سرعان ما تواترت زياراته لأوروبا ، وظهر أنه لا يختلف عن أى شاب طائش في قضائه لسهراته المماجنة علناً ، في الوقت الذي كانت فيه الرقابة تمنع دخول الجرائد التي تنشر صورته في هذه المناسبات . ومع فساده في الخارج بدأ الفساد في الداخل . وكمن قصة رويت عن علاقاته غير الشريفة مع فتيات ، بل وزوجات رجال حاشيته ، وضباط جيشه . وكان في ذلك الوقت قد تناسى أنه من البلاد .

لقد لاكت الألسن سمعته في مشكلات مالية واقتصادية ، سواء في أثناء حرب فلسطين ، وصفقات الأسلحة الفاسدة ، أو في أثناء عملية شراء الأراضي الزراعية وضمتها إلى تفتيشه ، بمن عليها من الأهالي . وانتشرت الأخبار كل يوم تعلن فشله بل إفلاسه وإفلاس وزرائه في تصريف شئون البلاد ، فما بالك وقد بدأوا في الخروج من المشكلات المصرية إلى المشكلات العربية . ثم جاء التحلل والتفكك الأخلاقي في القصر ، وداخل الأسرة المالكة ، وحول الملك بالخصوص . لقد تناسى تقاليد الملك ، وتناسى شهر الأهل بالضييق في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وأشعرهم بالمهانة حتى في الناحية الأخلاقية ، كل ذلك وهو يعيش في حالة كبيرة ويخرج في مواكب رسمية وكأنه سيغزو العالم ، إنه الفساد والإنهيار حتى قاع الوادي ، ولم يكن من المستطاع أن تتهقر الأحوال إلى أسفل من ذلك . بل لقد كانت قوة الإنهيار على سفح الجبل

شديدة ، فلم يستقر الحجر في بطن الوادى واندفع مرتفعاً على السطح المقابل . كانت هذه الظروف هي التي ختمت على مصر أن تشور . دفعتها كل العوامل في هذا الطريق ، وكان الهدف الاول هو التخلص من رأس النساد العسكرى والاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، حتى تتحرر البلاد وتبدأ في إنشاء صرح جديد لها ولجيرانها .

٤ - نمو الاتجاه الاحزابى :-

وكان تدهور الاحوال ، وزيادة الاتجاه صوب العمل ، وقلة المناقشة ، يعنى تكتيل الجهود ، والإبتعاد عن الحوار ، وبالتالي الابتعاد عن تعدد الاحزاب ، حتى وإن كان ذلك تسير صوب تشكيل سياسى جديد .

وكان للكفاح ضد المحتلين يعلى من صورة رجال الجيش ، وما دام الحل السياسى كان صعباً ، فبدأ أن على مصر أن تتحد وتنظم وتقاتل من أجل إستعادة حقه وقها ، فتأخذ الأمة بأكملها شكل جيش ، وتشكيل جيش .

وبعد يوليو ١٩٥٣ ، وخروج الملك من البلاد ، ظهر أن النظام الملكى قد إنتهى ، وان الامانى العامة كانت تنجه صوب النظام الجمهورى .

ولقد تم الربط بين مشروعات العدالة الاجتماعية ، والتي تمثلت في ذلك الوقت في قانون الاصلاح الزراعى ، وبين عملية تحديد موقف الاحزاب ، وبرامجها ، من هذا التحول الذى كان يتم في مصر .

وسرعان ما تم إلغاء الاحزاب في مصر . وكان من بينها حزب الوفد . ودخلت البلاد في طور جديد من أطوار حياتها ، كانت له تجاربه ، وله سماته ؛ وله منجزاته .

٥٢٢

وهكذا فشلت عملية الكفاح في ظل الدستور ، . وحتى هذا الدستور تم
إلغاؤه . إنه عام ١٩٥٢ ، وما بعدها ، وسيكون موضوع دراسة أخرى .
وعلينا هنا أن نذكر أن هذه المراحل في تاريخ مصر ، تتعاقب ، زمنيا ،
ولكن الحديث منها لا يلغى من سبقه ، إذ أنه قد بنى نفسه على الأساس التي
وضعت في الفترة السابقة ، وبذلك يكون قد جاء لأكملها ، وزيادة تضجها ؛
والكل يذهب ، وتبقى مصر .

محتويات الكتاب

صفحة

٥

مقدمة

١٣

تمهيد

الباب الاول

٥٣

الثورة الوطنية وظهور القيادة

٥٥

الفصل الاول : الاحتلال والكفاح الوطني

٥٥

١ - الكفاح الوطني والدولة العثمانية

٥٨

٢ - مصطفى كامل

٦٣

٣ - محمد فريد

٦٨

٤ - بين العروبة والإسلام

٧٣

الفصل الثاني : الحماية البريطانية واستغلال مصر

٧٣

١ - تغير الوضعية الدولية لمصر

٧٦

٢ - العمليات السياسية

٨٠

٣ - العمليات الحربية

٨٤

٤ - الاستغلال

٨٩

الفصل الثالث : ثورة ١٩١٩ وقيادتها

٨٩

١ - أسباب الثورة

٩٧

٢ - الوفد المصري

١٠٤

٣ - الثورة والقيادة

١٠٩

٤ - القمع

صفحة

| | |
|-----|--|
| ١١٧ | الفصل الرابع : الانشقاقات وضمود القيادة (د. خالد نعيم) |
| ١١٧ | ١ - أخطاء السياسة البريطانية وإنشقاق الجبهة الوطنية |
| ١٢٢ | ٢ - الوفد المصرى فى باريس : وإنشاقه |
| ١٢٩ | ٣ - لجنة ملتر فى مصر وموقف القوى الوطنية منها |
| ١٣٥ | ٤ - إذعان ملتر للتفاوض مع الوفد المصرى |
| ١٣٩ | ٥ - مفاوضات سعد ملتر |
| ١٤٣ | ٦ - إنقسام الوفد على نفسه |
| ١٤٩ | ٧ - أزمة الوفد الكبرى (سعد وعدلى) |
| ١٦٢ | ٨ - عودة الوفد إلى الوحدة |
| ١٦٦ | ٩ - مقاومة الوفد وإنسلاخه الأحرار الدستوريين ، |
| ١٧٠ | ١٠ - ضمود القيادة |

الباب الثانى

| | |
|-----|---|
| ١٧٧ | الدستور ومعرسته |
| ١٧٩ | الفصل الخامس : وضع الدستور وإعلانه (د. خالد نعيم) |
| ١٨٠ | ١ - وضع مسودة الدستور وإعلانها |
| ١٨٣ | ٢ - لجنة الثلاثين |
| ١٨٧ | ٣ - وزارة محمد توفيق نعيم وتشويه مسودة الدستور |
| ١٩١ | ٤ - وزارة يحيى إبراهيم وموقفها من الدستور |
| ١٩٢ | ٥ - صدور الدستور |
| ١٩٦ | ٦ - الانتخابات |
| ١٩٧ | ٧ - الوزارة الوفدية عام ١٩٢٤ |

صفحة

٢٠٥ الفصل السادس : ضرب الدستور (د. خالد نعيم)

- ٢٠٥ ١ - البرلمان والمفاوضات في ظل الدستور
- ٢٠٨ ٢ - مسألة السودان وأحداثه
- ٢٢٢ ٣ - ثورة ١٩٢٤ في السودان
- ٢٢٣ ٤ - مباحثات سعد زغلول ماكدونالد والالتزامات الدستورية
- ٢٢٥ — الازمة الدستورية الاولى
- ٢٢٧ — الازمة الدستورية الثانية
- ٢٣٠ ٥ - حادث إغتيال السردار
- ٢٣٤ ٦ - تصاعد المد الثورى في السودان
- ٢٣٩ ٧ - الانذار البريطانى وإستقالة حكومة الوفد

٢٤٣ الفصل السابع : الدساتير المضادة (د. خالد نعيم)

- ٢٤٤ ١ - وزارة أحمد زيوار باشا
- ٢٤٩ ٢ - الإنقلاب الدستورى فى عهد زيوار باشا
- ٢٥١ ٣ - المحاولات لضرب الوفد
- ٢٥٦ ٤ - إنتخاب سعد زغلول رئيساً لمجلس النواب
- ٢٥٨ ٥ - أزمة كتاب « الإسلام وأصول الحكم »
- ٢٦٢ ٦ - إئتلاف الوفد والآخرار الدستوريين
- ٢٦٥ ٧ - محاولة ضرب الإئتلاف
- ٢٦٨ ٨ - عردة الحياة النيابية وتصدع الإئتلاف
- ٢٧١ ٩ - أزمة كتاب « فى الشعر الجاهلى »
- ٢٧٨ ١٠ - إنقلاب محمد محمود

صفحة

- ٢٨٢ ١١ - دستور حكومة صدقي باشا
٢٨٤ ٢ - مفاوضات صدقي ميمون

الباب الثالث

رفض الفاشستية

- ٢٨٧ والإصرار على النظام الدستوري البرلماني

٢٨٩ الفصل الثامن : الفاشستية وخطرها على مصر

- ٢٩٠ ١ - الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ - ١٩٣٣)
٢٩٤ ٢ - فقدان الثقة في النظام الرأسمالي
٢٩٤ ٣ - زيادة قوة الاتجاهات القومية
٢٩٨ ٤ - زيادة قوة الاتجاهات النازية والفاشستية
٣٠٠ ٥ - الخطورة على الأوضاع في مصر
٣٣٠ ٦ - الإصرار على النظام الدستوري البرلماني

٣١٣ الفصل التاسع : معاهدة ١٩٣٦ (د. خالد نعيم)

- ٣١٣ ١ - زيادة الاخطار في منطقة الشرق الأدنى
٣١٥ ٢ - الانتخابات وعمدة الوفد
٣١٧ ٣ - المفاوضات
٣٢٠ ٤ - نصوص المعاهدة
٣٢٤ ٥ - المشاكل التي أعقبت المعاهدة في السودان
٣٢٧ ٦ - المعاهدة في الميزان

صفحة

| | |
|-----|---|
| ٣٣١ | الفصل العاشر : - إلى الحرب العالمية الثانية : - |
| ٣٣٢ | ١ - زيادة سيطرة الوفد ، وإقالة الوزارة |
| ٣٣٤ | ٢ - نشوب الحرب العالمية الثانية |
| ٣٣٥ | ٣ - ٤ فبراير ١٩٤٢ . |
| ٣٣٨ | ٤ - إستغلال بريطانيا لمصر . |

الباب الرابع

| | |
|-----|--|
| ٣٤٣ | الترايط العربى وإنشاء جامعة الدول العربية |
| | الفصل الحادى عشر : - ائو حدة العربية قبل الحرب |
| ٣٤٥ | العالمية الثانية : - |
| ٣٤٥ | ١ - بقاء الفكرة للوحدة العربية |
| ٣٥٤ | ٢ - العوامل المعارضة الخارجية . |
| ٣٦٤ | ٣ - لزيادة أهمية القاهرة . |

الفصل الثانى عشر : - الحرب العالمية الثانية وأولى

| | |
|-----|---|
| ٣٦٩ | مشروعات ائو حدة العربية : - |
| ٣٧٥ | ١ - الحرب العالمية وتأثيرها على العرب . |
| ٣٨٥ | ٢ - المجموعات البريطانية . |
| ٣٨٦ | ٣ - القيادات العربية وموقف مصر |

الفصل الثالث عشر : - محاولات الهاشميين : -

| | |
|-----|----------------------------|
| ٣٩٣ | ١ - مشروع الهلال الخصيب . |
| ٤٠١ | ٢ - موقف بريطانيا وفرنسا . |
| ٤٠٨ | ٣ - مشروع سوريا الكبرى . |

صفحة

٤ - فشل المشروع . ٤١٢

الفصل الرابع عشر : - الوفد ومفاوضات الوحدة : - ٤١٧

١ - المشاورات مع الهاشميين . ٤١٧

٢ - المشاورات مع السعوديين . ٤٢٥

٣ - المشاورات مع السوريين . ٤٢٩

٤ - المباحثات مع اللبنانيين . ٤٣٤

٥ - المشاورات مع وفد اليمن . ٤٣٨

الفصل الخامس عشر : - بروتوكول الاسكندرية

٤٤٥ وإقالة وزارة الوفد : -

١ - اجتماع اللجنة التحضيرية . ٤٤٥

٢ - التعاون بين الدول العربية . ٤٤٨

٣ - سوريا الكبرى وفلسطين . ٤٥٣

٤ - بروتوكول الاسكندرية . ٤٥٧

٥ - إقالة وزارة الوفد . ٤٦١

الفصل السادس عشر : - توقيع معاقى جامعة الدول العربية : - ٤٦٣

١ - اجتماع اللجنة الفرعية السياسية . ٤٦٣

٢ - المبادئ التى تقدمت بها السعودية . ٤٦٥

٣ - بدء المناقشات . ٤٦٩

٤ - ميثاق الجامعة . ٤٧٤

٥ - الجامعة وأهميتها . ٤٧٧

صفحة

الباب الخامس

التحرير ووحدة وادى النيل

٤٨٣

٤٨٥

فصل السابع عشر : - ادهور الاوضاع في مصر :-

٤٨٦

١ - بين بريطانيا وأمريكا .

٤٨٨

٢ - وزارة صدق والمفاوضة مع بيفن .

٤٩٠

٣ - حرب فلسطين .

٤٩٤

٤ - زيادة الوعي وزيادة الضغط .

فصل الثامن عشر : - الوفد وإلغاء المعاهدة وإعلان

٥٠١

وحدة وادى النيل :-

٥٠١

١ - نجاح الوفد وعودته .

٥٠٣

٢ - الوزارة الوفدية عام ١٩٥٠ .

٥٠٥

٣ - فكرة إلغاء المعاهدة .

٥٠٦

٤ - إنهاء المفاوضات مع إنجلترا .

٥٠٩

٥ - إعلان إلغاء معاهدة ١٩٣٦ .

٥١٠

٦ - النتائج .

٥١٧

الفصل التاسع عشر : - الكفاح في ظل الدستور :-

٥١٧

١ - الكفاح المسلح في منطقة القناة .

٥١٩

٢ - حريق القاهرة ، وإقالة وزارة الوفد .

٥٢٠

٣ - إنهاء سلطة القصر وسمته

٥٢٢

٤ - نمو الاتجاه اللاحقزي .

٥٢٥

محتويات الكتاب :-

رقم الايداع : ١٩٨٤ / ٣٣٧٩



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bookstore in Alexandria



المطبعة العصرية

هـ شارع كافور الحضرة - اسكندرية

